

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

عبد الرحمن حمدي

الحامى

الجزء الخامس عشر

١٩٩٤

مصر

مركز همدى للمدراسات القانونية

٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدى / الهرم ت: ٥٣٥٩٩٠

٤١ شارع محي الدين أبو المز - المهندسين ت: ٣٦٠٦٨٠٩

Handwritten text in Urdu script, appearing to be a dense collection of lines, possibly a list or a continuous narrative. The text is written diagonally across the page, starting from the top left and moving towards the bottom right. The script is cursive and somewhat faded, suggesting it might be a reproduction or a scan of an old document. The lines are closely packed, filling most of the page area.

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

تتبع موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ، محدلة وفقا لآخر تعديل ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومطلقا عليها بأهم الجوانب القانونية التي ترونها محكمتا التقنى والإدارية العليا

اعداد

عبد المنعم حسنى

المحلى

الجزء الخامس عشر

موضوعات حرف (د ، ر ، ز)

اصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٤١ ش محيى الدين ابو العز - الدقى

٢ ش توفيق شمس من فاطمة رشدى - الهرم

٣٦٠٦٨٠٩ - ٥٢٥٩٩٠

دخان و تمباک

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣

بتنظيم صناعة وتجارة الدخان

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتبر كلمة « الدخان » فى تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المسحوق والمكبوس والمقطوع والمغروم ، وبصفة عامة الدخان على أى شكل كان ، ويعتبر التبعاك على جميع أشكاله نوعا من أنواع الدخان .

ويقصد بعبارة « الدخان المشوش » جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه (١) .

ويعتبر فى حكم الدخان المشوش الدخان المعروض باسم غير صحيح والدخان المعد من فضلات التبعاك أو أعقاب السيجار أو السجائر أو ما يتخلف عن الاستعمال .

(١) جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على ان جريمة خلط الدخان هى ان يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته او خلطه به باية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة بما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمعسل والجلسرين وفى حدود النسبة والمواصفات التى يصرح بها ، فاذا ثبت الخلط المؤثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائى لديه اذا كان صانعا . فلا يستطيع دفع مسؤوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو تعبته اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه (نقض جنائى ١٩٧٤/٣/١٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الخامس - الفقرة ١٢٣) .

ويقصد بمعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت (١) .

مادة ٢ - يجب على صانع الدخان قبل الشروع فى صناعته أن يقدم اقرارا مبينا فيه :

- ١ - اسم المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ان كان له فروع .
 - ٢ - اسم المالك ومديرى المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ولقب كل منهم ومحل اقامته وجنسيته . واذا كان المصنع ملكا لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المسئولين ومحل اقامتهم وجنسياتهم .
- وعنى كل تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن دخان أن يقدم اقرارا مبينا فيه -

١ - اسم المالك أو الوكلاء أو الشركاء أو المديرين المسئولين للشركة المالكة ولقب كل منهم ومحل اقامته وجنسيته .

٢ - عنوان المخزن أو المحل أو الحانوت الذى يوجد به الدخان .

ويحرر الاقرار من ثلاث نسخ على استمارة خاصة بهذا الغرض تصرف لمن يطلبها وترسل الى المديرية أو المحافظة التابع لها صاحب الشأن .

(١) قضت محكمة النقض بان المادة الغريبة المشار اليها فى الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هى كل مادة تضاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع ، ولا اعتداد بالباعث الذى يحمل المتهم على ايقاع هذا الخلط ما دام يعلم ان ما اضافته هو مادة اخرى . ومن ثم فانه يعد من اعمال الخلط التى حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعمل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وارضاء العملاء (نقض جنائى ١٣/٣/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الخامس - فقرة ١٠٨) .

مادة ٢ - للأمورى الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوانيت بيعه في أى وقت : على أنه لا يجوز أن يقدم هذا التفتيش الى جزء المصانع والمخازن والحوانيت المخصص للسكنى دون غيرها .

وللأمورى الضبطية القضائية المذكورين الحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمصنع أو المخزن أو الحانوت لتطيلها .

مادة ٤ - (معلة بالقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٨) • تؤخذ ثلاث عينات وتوضع في أكياس مرقومة وتعلق هذه الأكياس ويضع كل من العامل المحرر المحضر وصاحب المحل أو من يمثله خاتمه عليها ويحرر بأخذ العينات محضر من ثلاث صور يشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات ويبيان مقدار الدخان الذى أخذت منه العينات .

وفي حالة امتناع صاحب المحل أو مديره عن وضع خاتمه على الأكياس يجب أن يشار الى ذلك في المحضر .

وترسل احدى العينات وصور من المحضر الى المعمل الكيماوى الحكومى وتحفظ الثانية بمصلحة الجمارك وتسلم الثلاثة للمتهم لتكون العينتان للأخيرتان رهن أمر القضاء اذا دعت الحال .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بلحدى هاتين الحقيتين فقط .

يجوز للقاضى فضلا عن ذلك أن يأمر باغلاق المصنع أو المخزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر .
واذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أى وقت من الأوقات بمقوبة لمخالفة هذا القانون فيجب على القاضى أن يأمر بالاغلاق للمدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كما يجوز له أن يأمر بالاغلاق نهائيا .

مادة ٦ - (معدلة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤) - مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكررة و٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن (١) يحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبعمامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى عاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة .

ويعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من جمع (٢) أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع فضلات التمباك أو أعنة السجاير أو انسيجار أو ما يتخلف عن الاستعمال .

مادة ٦ مكررة (مضافة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤) - يجوز التصريح بأجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية (٣) تحدد الشروط التي بها

١ - قضت محكمة النقض بأن البين من نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون هو صاحب التأمير بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الاشراف الفعلى على المصنع أو محل التجارة أو الحانوت أو المخزن والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون (نقض جنائى ١٦/٥/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - ج ٥ فقرة ١١٦) . واستقر قضاؤها أيضا على أن مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش يعد جريمة معاقبا عليها في حق الصانع وهذا نوع من المسؤولية الفرضية بسببه على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل اذا كان حائلا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش 'و الخلط إذ بالتالي يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه (نقض جنائى ٢٠/١٢/١٩٦٤ - المرجع السابق فقرة ١١٥ ، وأيضا الفقرات ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٩) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة العمومية في ١٢/١٢/١٩٣٧ بشأن حظر جمع فضلات التمباك أو أعقاب السيجار أو السجاير أو ما يتخلف عن استعمال الدخان أو تكليف الغير بجمعها وذلك في الطرقات والمحلات العمومية أو في أى محل مفتوح للجمهور .
الدخان ونص على ما يأتى :

مادة ١ - محظور جمع فضلات التمباك وأعقاب السيجار أو السجاير أو ما يتخلف عن استعمال الدخان أو تكليف الغير بجمعها وذلك في الطرقات والمحلات العمومية أو في أى محل مفتوح للجمهور .

٩ دخان وتمباك

تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانون على أنه يجب أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على المخلوط اذا كانت معدة للتصدير أو معروضة للبيع أو للاستهلاك .

مادة ٧ - لا عقاب على من لم يكن صنعا وأخرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا اذا أثبت حسن نيته .

مادة ٨ - نوزير المالية أن يعين موظفين لاثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق ، بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٢ - كل من خالف احكام المادة ١ يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا ويحكم القاضي فضلا عن ذلك بمصادرة واتلاف الفضلات والاعقاب والمتخلفات المضبوطة .

مادة ٣ - اذا كانت سن المخالف أقل من سبع سنوات أسندت المخالفة الى الأب أو الوصي .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لخلط الدخان كما صدر قرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٧ بوضع نظام لخلط الدخان المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يسمح بخلط الادخنة المفرومة للسجاير بما لا يتجاوز :

٧٪ من السكر أو العسل .

و ٢٪ جلسرين .

و ٣٪ مواد أخرى عطرية أو طبية أو غيرها توافق عليها مصلحة الجمارك ووزارة الصحة العمومية .

مادة ٢ - (معدلة بالقرار ٢٣ في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠) ممنوع بيع الدخان المخلوط بالنسب المبينة في المادة السابقة الا في علب محكمة الغلق وموضوع عليها اسم صاحب المصنع ونسبة الخلط ويشترط أن تكون العلب من وزن ٥ و ١٠ و ١٥ و ٢٠ و ٢٥ و ٥٠ و ٧٥ و ١٠٠ و ١٦٠ جراما .

مادة ٣ - تطبق على الادخنة المفرومة للسجاير احكام الموارد ٢ و ٣

و ٤ و ١٠ من القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ .

مادة ٤ - على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار الذي يصرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

١٠ دخان وتمباك

مادة ٩ - لوزير المالية أن يصدر القرارات التي تلزم لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ - يمنح أصحاب المصانع والمحلات التجارية والمخازن وحوانيت البيع الموجودة حالا مهلة قدرها شهران من تاريخ نشر هذا القانون للقيام بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ١١ - على وزراء المالية والحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار وزير المالية
رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣
بوضع نظام لخلط الدخان

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ الصادر بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ بتعديل بعض أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ لمنع غش الدخان ،

وعلى المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ الصادر بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ،
 وبعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية ،

قرر ما هو آت :

(١) الدخان المصل للشيئة

مادة ١ — يسمح بخلط الدخان بالمصل بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ وبالجسرين بما لا يزيد عن ٥٪ وزيت أو خلاصات عطرية بما لا يتجاوز ١٪ فى صناعة الدخان المصل للشيئة بواسطة المصانع المرخص لها بذلك من مصلحة الجمارك .

مادة ٢ — (معطلة بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٤١) — يمكن الحصول على الترخيص المشار اليه فى المادة السابقة بعد استيفاء الشروط الآتية :

١ — أن يكون صاحب المصنع قدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

٢ — أن يكون المصنع مستوفيا للشروط التى تتطلبها مصلحة الجمارك .

- ٣ - أن يكون المصنع منشأ في جهة توافق عليها مصلحة الجمارك .
 ٤ - أن يكون المصنع خاضعا للتفتيش في أية ساعة من النهار أو
 انليل .
 ٥ - أن يقدم صاحب المصنع ليصالا دالا على مداد رسم الرخصة
 حسب الفئات الآتية :

الشم

مئيم جنيه

- (أ) رخصة مصنع نشوق ٢٠٠ —
 (ب) رخصة مصنع أدخنة مسلة ٥٠٠ —
 (ج) رخصة مصنع أدخنة مفرومة للبيبا والسجاير اذا
 لم تستخدم في صناعتها آلات ميكانيكية ١ —
 (د) رخصة مصنع أدخنة مفرومة للبيبا والسجاير اذا
 استخدمت في صناعتها آلات ميكانيكية ٥ —

- مادة ٢ - على صاحب المصنع أن يمسك دفاتر منتظمة خاصة بعمليات
 الدخان المخلوط باحدى اللغات الخريفة أو الانجليزية أو الفرنسية أو
 الإيطالية وتكون خاضعة مع جميع المستندات المتعلقة بها لرقابة الجمارك .
 مادة ٤ - على صاحب المصنع أن يخطر نقطة الجمارك أو الانتساج
 الموجود مصعه في دائرتها عن كل عملية تمسيل قبل الميعاد بيومين على
 الأقل ولا يبدأ بعملية التعبئة إلا بحضور مندوب الجمارك ويجوز لمصلحة
 الجمارك اعفاء صاحب المصنع من هذه الاجراءات بتصريح كتابي خاص .
 مادة ٥ - ممنوع بيع الدخان المخلوط بالنسب الميئة بالمادة الأولى
 الا في طب محكمة الغلق وموضوع عليها اسم صاحب المصنع ونسبة
 الخلط ولا يجوز على كل حال أن يزيد وزن العبوة الصافي عن مائة جرام .

(ب) الدخان المفروم للظليون (الببيا) •

مادة ٦ - يجوز خلط الدخان المفروم المصلح للتحخين في الظليون (الببيا) بما لا يزيد عن ١٠٪ جلبرين و ٧٪ عسل أو سكر و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية •

مادة ٧ - تطبق على هذا الاصنف كافة الشروط السابقة الموضحة في المواد من ٢ الى ٥ من هذا القرار •

(ج) دخان المطوس (للنشوق) •

مادة ٨ - يجوز خلط الدخان المسحوق لصناعة المطوس (نشوق) بما لا يزيد عن ٢٤٪ من النطرون و ٦٪ من زيت السمسم (ميرج) و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية •

ويعنى هذا الصنف من أحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادتين ٢ والمواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القرار •

أحكام عامة

مادة ٩ - يجوز استيراد الأديغة المصنوعة في الخارج والمخلوطة بمواد غير الدخان إذا كانت صناعتها مطابقة للقوانين المعمول بها في البلاد التي صنعت فيها •

مادة ١٠ - عند ارتكاب أية مخالفة لهذا القرار يجوز لمصلحة الجمارك سحب رخصة المصنع فضلا عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقم ٧٢ و رقم ٧٤ الصادرين بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ •

مادة ١١ - على كل مصنع أو تجار أو كل شخص مودعة لديه وقت صدور هذا القرار كميات من الدخان المصلح من صنف (١) و (ب) أن يخطر مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الانتاج في خلال خمسة عشر يوما

١٤ دخان وتعباك

من تاريخ العمل بهذا القرار عن المقادير الموجودة في حيازته من مذين الصنفين ويجب أن يكون الاخطار بخطاب موصى عليه أو بخطاب معطى عنه ايجال كما أنه يجب أن يشمل البيانات الآتية :

(أ) اسم الشخص ونقبه وجنسيته ومحل اقامته .

(ب) مقادير الدخان المسيل والمكان المودعة فيه . وعلى مصلحة الجمارك أن تراجع الاخطار وتعطى لصاحب الشأن بطاقات بالمجان للصقها على الباكوات تحت اشراف عمال الجمارك تفيد أن الأذخنة المشتعلة عليها هذه الباكوات مصنوعة قبل صدور هذا القرار وأن الصانع والبائع مسئولان عن محتوياتها .

وكافة المقادير التي تتطلب اخطارا ولم يبلغ عنها في المهلة المقررة تعتبر مصنوعة بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ١٢ — يعتبر موظفو ومستخدمو مصلحة الجمارك والانتاج من مأموري الضبطية القضائية في تنفيذ هذا القرار .

مادة ١٣ — على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار الذي يصرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥

باعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر من الصناعات

الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم
الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري ،

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
لجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وعنى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر من الصناعات
الأساسية في مفهوم أحكام المدة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف
الذكر .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة لمنتجات التبغ والدخان والسجائر أن
تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المصانع المنتجة اليها بالآ تقلل من انتاجها السنوى
من منتجات التبغ والدخان والسجائر عن المعدل تسير عليه وقت صدور
هذا القرار الا بترخيص من وزارة الصناعة .

(١) الوقائع المصرية فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

مادة ٤ - يتم توزيع المنتجات المشار إليها على الوسطاء طبقاً للانس التي تتبعها الشركات والمؤسسات المنتجة وقت صدور هذا القرار .

مادة ٥ - يحدد سعر بيع منتجات التبغ والسجائر طبقاً للجدول المرافق (١) وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛ ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريراً في ٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥) .

(١) الجدول معدل بقرارات وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٢ - ١٩٦٥ - العدد ٩٩ مكرر) ورقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ٦/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٤ مكرر) ورقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٦٧ - العدد ١٣٤ تابع) ورقم ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٥/٧/١٩٦٨ - العدد ١٤٩ مكرر) ورقم ٤٠٧ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ٣/٧/١٩٦٩ - العدد ١٥٠ تابع) ورقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ٢/٢/١٩٧٠ - العدد ٢٨ تابع) ورقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ٢٠/١٢/١٩٧٠ - العدد ٢٨٦ تابع) ورقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٢١/١/١٩٧١ - العدد ١٨ تابع) ورقم ٤٤٣ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٣/٦/١٩٧١ - العدد ١٢٥ تابع) ورقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٢/٨/١٩٧١ - العدد ١٧٤ تابع) ورقم ٦٩٦ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٩/٩/١٩٧١ - العدد ٢٠٦ تابع) ورقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ٢٦/٨/١٩٧٢ - العدد ١٩٦ تابع) ورقم ٩٦٠ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٢/١٠/١٩٧٣ - العدد ٢٣٢ مكرر) ورقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ٢١/٤/١٩٧٧ - العدد ٩٣) ورقم ٦٩٥ مكرر لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ٢٨/١٢/١٩٧٨ - العدد ٢٩٤ مكرر) ورقم ١٦١ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ٢٧/٣/١٩٧٩ - العدد ٧٢ تابع) ورقم ٦٠٨ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٧٩ - العدد ٢٤٠ تابع) ورقم ٧٥١ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٥/١٢/١٩٧٩ - العدد ٢٨٣ تابع) ورقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ٢٠/٣/١٩٨٠ - العدد ٦٧ تابع) ورقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ٢٢/٦/١٩٨٢ - العدد ١٤٤ تابع) ورقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٣/٣/١٩٨٣ - العدد ٦٢ تابع) ورقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١/٩/١٩٨٣ - العدد ٢٠١ تابع) .

قرار وزير الخزانة

رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٩

بتنظيم صناعة وتجارة بعض اصناف التبغ (١)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة
الدخان ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن المعقوبات التى
توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج ،

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لخلط
الدخان ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٧ بوضع نظام لخلط
الدخان ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

فقره :

مادة ١ — على اصحاب المصانع التى تقوم بصناعة تبغ المضغ والتبغ
الشعر والتبناك وتبغ النشوق املاك دفاتر مسجلة توافق عليها مصلحة
الجمارك يثبت فيها الآتى :

(أ) كميات التبغ الجاف وأنواعه التى يشتريها المصنع ومستندات

(١) الوقائع المصرية فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٩ — العدد ١٩٨ .

(م ٢ — موسوعة مصر ج ١٥)

إداء الضرائب الجمركية عنها أو الفواتير والمستندات الصادرة من الهيئات
المضوية ، ومن وحدث اعطى السلم .

(ب) عمليات صناعة التبغ ومقدار كل عملية والنتائج النهائية منها
وعدد الباقات ووزن التبغ الصافي بداخلها وأسعارها .

(ج) الكميات المبيعة والمحلى لمبيعه لها وارقام وتواريخ فواتير
البيع على أن تدون الفواتير مرقمة بأرقام مسلسلته من أصل وصورة ويحفظ
الصورة بالمصانع للمراجعة .

مادة ٢ - على صاحب المصنع أن يخطر مكتب الإنتاج الموجود مصنع
في دائرته عن كل عملية من عمليات صنعه التبغ قبل الميعاد بيومين على
الأقل ولا تبدأ عملية التتبئة إلا بحضور مندوب مكتب الإنتاج ، ويجوز
لمصلحة الجمارك اعفاء صاحب المصنع من هذه الإجراءات بتفويض كتابي
خاص .

مادة ٣ - يباع التبغ المشار اليه في المادة (١) في علب أو أكياس
محكمة الغلق موضح عليها الوزن الصافي واسم المصنع والماركة المسجلة
وأن التبغ مطابق لأحكام القرارات الوزارية التى تنظم خلطه أو مطابق
للمواصفات القياسية حسب الأحوال .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالاعتقوبات
المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه
وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره ،

قرار وزير الصناعة

رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦.

يفرض رسم لدعم صناعة الدخان والسجائر (١)

وزير الصناعة

يحد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء غرف صناعية ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تحديد رسم لدعم صناعة الدخان ،

وعلى كتاب وزير المالية رقم ٣٨٢ - ٨٦/٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١
وكتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦
بالموافقة على فرض رسم لدعم صناعة الدخان ،

قرر :

مادة ١ - يفرض رسم لدعم صناعة الدخان قدره $\frac{1}{3} \%$ (نصف في المائة) من قيمة أنواع الدخان الورق والتبعاك .

مادة ٢ - تتولى مصلحة الجمارك تحصيل هذا الرسم من مستوردي الدخان انورق والتبعاك المخصص لاستهلاك المصانع الخلية ، ويكون تحصيله على أساس الكميات المسحوبة من الدائرة الجمركية وبسعر هذه الأنواع يوم الشراء .

وسوف يحتج الخبير بوجوب طرح لصناعة غذائية بخصيصة رسم بصيلات لمرحلة دعم صناعة الدخان والسجائر ترعا رسم بياض ساجية من ماريخ وضوء وتغية وعيمه ارسانه بالحصل عنها الرسم و رسم المستورد وشقوم غرفة للصناعات الغذائية ومصحة اجمارث بهراجعه حصيلة الرسم في نهاية السنة مالية .

مادة ٢ - يحدد مجلس داره غرفة مصناعات الغذائية الأغراض التي تتفق فيها حصيلة الرسم وعلى وجه الخصوص .

١ - تشجيع تصدير منتجات الدخان بأنواعها المختلفة عن طريق صرف اعانة تصدير مناسبة للشركة المنتجة لايجاد التوازن بين تكلفة الانتاج والأسعار العالمية لمنتجات المائنة .

ويصدر بتحديد هذه الاعانة قرار من مجلس ادارة غرفة لصناعات الغذائية بناء على اقتراح لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر .

٢ - اعاد الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية والتسويقية بغرض تحديد اعانة التصدير ورفع معدلات التصدير .

٣ - ايجاد انوغود التسويقية وانتدريسية وفتح مناخذ جديدة للتصدير .

٤ - زيادة انتاج وتطوير ورفع مستوى لجودة لمختلف منتجات الدخان .

٥ - استخدام الخبراء من الخارج للمساهمة في برامج التطوير والتدريب .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الصناعة رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٦)
تشكل بقرار من وزير الصناعة (١) لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر من

(١) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٥١٢ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر المنصوص عليها في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/٤ - العدد ١٥١ تابع) .

أعضاء لا يزيد عددهم عن سبعة ولا يقل عن خمسة يختارهم مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية من بين أعضائه ومن المشتغلين في صناعة الدخان والسجائر لمدة سنتين ويجوز إعادة اختيارهم لمدة أخرى ، وينتخب هؤلاء الأعضاء رئيساً للجنة ونائياً له من بينهم .

مادة ٥ - تجتمع لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر مرة على الأقل كل شهر وتختص هذه اللجنة بوضع السياسة التنفيذية لإدعيم صناعة الدخان والسجائر والإشراف على وسائل صرف حصيلة الرسم وأبواب الصرف والتحقق من صرفها على الأغراض المخصصة لها واللجنة أن تستعين بمن تراه لانجاز أعمالها وتقوم في هذه الحالة بتحديد اختصاصاته ومكافآته كما لها أن تضع قواعد صرف بدل حضور جلسات اللجنة .

مادة ٦ - تعتمد قرارات لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر من مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية .

مادة ٧ - تصدر شيكات وأذون الصرف من حصيلة الرسم المقرر مرقعا عليها من رئيس اللجنة أو نائبه وأحد أعضائها .

مادة ٨ - تمسك غرفة الصناعات الغذائية دفاتر منظمة عقيد الرسوم المحصلة وأوجه صرفها ورئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن يوفد مندوباً للاطلاع على هذه الدفاتر والتحقق من صرف حصيلة الرسم في الأغراض المخصصة لها .

مادة ٩ - يراجع حسابات رسم الدعم مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية لغرفة الصناعات الغذائية من غير أعضاء مجلس إدارتها ، وتعرض حصيلة الرسم والمتصرف منها مع تقرير مراجع الحسابات على الجمعية العمومية لغرفة الصناعات الغذائية في اجتماع يعقد كل

٢٢ دُخَان وَتَمْبَاك

سنة في ميعاد لا يجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المالية المنتهية للموافقة على حساب حصيله الرسم .

مادة ١٠ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تهريب التبغ (١، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٨ .
(٢) صدر قرار وزير العدل بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ٢٩/٣/١٩٦٥ - العدد ٢٤) ونص على ما يأتي :
« مادة ١ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالخالفه لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه موظفو وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك المذكورون بعد ، كل في دائرة اختصاصه :

(أ) موظفو وزارة الزراعة :

- مديرو المناطق الزراعية والمديرون المساعدون بالمحافظات .
- مفتشو الزراعة ووكلاؤهم بالمحافظات .
- مهندسو الزراعة والمهندسون المساعدون بالمحافظات .
- المشرفون الزراعيون للجمعيات الزراعية .
- الاختصاصيون في بحوث الدخان بالوزارة .

(ب) موظفو مصلحة الجمارك :

- مدير عام الجمارك .
- وكيل عام الجمارك .
- مدير عام الشؤون الادارية والقانونية .
- مدير عام التعريفات والشؤون الاقتصادية .
- مدير عام الجمارك المنطقة الغربية .
- مدير عام رسوم الانتاج .
- مدير عام جمارك المنطقة الشرقية .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان والتبغ فى مصر .

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ بأن ادخل واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المشوش يعتبر من أعمال التهريب ،

وعلى المرسوم الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ بمنع استيراد الدخان السودانى الى القطر المصرى ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٣ بمنع جلب بنور الدخان أو بيعها أو احرازها .

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ،

-
- =
- مدير عام جمارك المنطقة الجنوبية .
 - مدير عام ادارة التفتيش العام ووكيله ومفتشو الادارة .
 - مدير ادارة القضايا ووكيله .
 - مراقب عام الانتاج ووكيله .
 - مدير الجمرک المحلى ووكيله .
 - مدير ادارة المباحث السرية ووكيله .
 - مدير ادارة الانتاج ووكيله .
 - مأمور الجمارك وثوابهم .
 - مأمورو الانتاج وثوابهم .
 - الوكلاء الاداريون بالجمارك ومساعدوهم .
 - الجرايدون الاول ومفتشو الانتاج ومساعدوهم .
 - مفتشو المباحث السرية بالجمارك ومساعدوهم .
 - معاونو المباحث السرية بالجمارك ومساعدوهم والمخبرون بها .
 - معاونو الانتاج بالجمارك وامناء المخازن .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بمنع استيراد الدخان الليبي المعروف بالطرايلسي ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى ما أقره مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يقصد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله من السجائر والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحق والمكبوس والمقطوع والفروم والتبغ بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصا أو مخلوطا بمواد أخرى ونقعا لنا ترخص فيه القوانين .

مادة ٢ - يعتبر تهريبا :

(أولا) استتبات التبغ أو زراعته مطايا (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لئن كان المشرع قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المقشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنما في حقه نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني يتوافر القصد الجنائي لديه . الا ان القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة استتبات التبغ أو زراعته مطايا التي عدّها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لان نصومر هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الاحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة في حق من يستتبت التبغ أو يزرعه مطايا ولو شاء أن يقيّمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته (نقض جنائي القانون رقم ١٩٧٤/٤/٧ - موسوعتنا الذهبية ج٥ فقرة ١٢٤) .

(ثانياً) اذْخُلِ التَّبَاقُ السُّودَانِيَّ أَوْ التَّبَاقَ اللَّيْبِيَّ الْمَعْرُوفَ بِالطَّرَابِلِسِيِّ (١)
أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد .

(ثالثاً) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً ، ويعتبر من الغش اعداد
التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التبغ .

(رابعا) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته
أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها
أو نقلها (٢) .

ويستثنى من ذلك ما يستتبت أو يزرع أو يرد لأغراض التجارب
التي يصجر بها ترخيص من الوزير المختص .

ويصدر قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير الخزانة بتحديد
الشروط والأوضاع الخاصة بهذا الترخيص .

(٢) قضت محكمة النقض بأن الجرائم المنصوص عليها في المادة
الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - ومنها
جريمة حيازة التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي مثار الطعن - هي جرائم
عمدية مما يتعين لتوفر القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل
في تكوين الجريمة ، وهو في صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذي انصب
عليه فعل الجنائي (نقض جنائي ١٩٧٣/١١/١٣ - المرجع السابق -
فقرة ١٦٢) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه لئن كان من المقرر أن القانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٦٤ يؤتم حيازة التبغ شأنها في ذلك شأن زراعته ، كما
انه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة أن
يكون محرزا له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه
مبسوطا عليه بأية صورة عن علم واردة ولو كان المحرز له شخصا آخر
بالنيابة عنه ، الا أنه لما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة
الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وأجذا بالشواهد والبيانات التي
أوردتها - قررت أن المطعون ضده وقد أجر ثمار حقيقته لآخر انحصر
سلطانه عن الحقيقة وثمارها فلا عليها من بعد أن ترتب على ذلك انتفاء
حيازته لشجيرات التبغ المضبوطة . وانتقال تلك الحيازة الى المستاجر .
(نقض جنائي ١٩٧٣/١/٨ - المرجع السابق - فقرة ١٣٠) .

مادة ٢ - يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض^(١) يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي :

(١) قضت محكمة النقض بأنه يبين من صراحة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أنه جعل الناطق في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباطه بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه (نقض جنائي ١٩٦٩/٦/٢ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ١٤٩) ، وقضت أيضاً بأنه « نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه يحكم بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض في حالة العود وهو ما يقتضي من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون والا كان حكمها معيباً (نقض جنائي ١٩٧٠/٤/١٣ - المرحم السابق فقرة ١٥٦) . ومن قضائها أيضاً فيما نحن بصدده أنه لما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ معتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفائتها للردع والجزع ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود ، وينتج عن ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمياً تقضي المحكمة به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقن المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقدير الحدود التي رسمها القانون ، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتماً عدم الاستقرار في الأحرار والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية

(أ) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه من زرع أو مستنبت فيه تبنا .

(ب) عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته .

(د) خمسة جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات المزروعة من الأرض سواء كانت كاملة أو غير كاملة النمو مورقة أو منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر .

بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من احكام ، ذلك بان هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ، مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع ان يكفل بها العقوبة الاصلية ولينق من قبيل التعويضات المدنية المرفقة ، كما ان طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية . بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتى يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون فيها التعويض متمشيا مع الضرر الواقع (نقض جنائى ١٩٨٠/٣/١٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٠٥١) ومن قضائها ايضا .

ان التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وان الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها (نقض جنائى ١٩٨٠/١٠/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٢) رقع .

ويؤنن مضمون رشيخ :بند ليدن 'سبب التبغ او زرع في دائرة
شخص صاحب موقوف زاور بن عديها في انبئغ ويحارمن تنبييا أمام
جانه بعد واساخي .

وفي جميع الاحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع
الجريمة غدا' لم تضبط حكم بما يعادل عشي قيمتها ، ويجوز الحكم
بمصادرة ازخوات ووسايت انقل .نقى .ستمت 'و استخدمت في الجريمة
وفي حالة النعود مضاعف الحد لادنى للعقوبة ويجوز مضاعفة التضيض
وتخطر التقضا المتكافئ بظك تجرائم عند احاقتهما للمعام على وجه
الاستجل .

مادة ٤ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية او 'تخاذ ئية اجراءات في
لجرائم الما .سرس عليها في غدا' انانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة
وهو ينييه (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ بالتفويض في بعض
الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٨١ - العدد ١٣٦) ونص
على ما ياتي :

« مادة ١ - يفوض السيد وكيل الوزارة رئيس مصلحة الضرائب على
الانتاج والاعمال والمديرون العامون بها كل في دائرة اختصاصه في طلب
رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات اللازمة في جرائم التبغ
المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شان تهريب التبغ .

مادة ٢ - يفوض السيد وكيل الوزارة رئيس مصلحة الضرائب على
الانتاج والاعمال والمديرون العامون بها في التصالح في جرائم تهريب
لتبغ المشار اليها في المادة السابقة .

مادة ٣ - يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار والوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
عدوره » .

ومن تطبيقات محكمة النقض بشأن المادة الرابعة من القانون رقم
١٠ لسنة ١٩٦٤ ما بلى :

« .. نفاذا لحكم المادة الرابعة - القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ اصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ جامعا فيه بين الاختصاص بالأذن في رفع الدعوى الجنائية واتخاذ الاجراءات فيها وبين الاختصاص بالتصالح وناط بهذين الاختصاصين معا من قوضهم في ذلك على التفصيل الوارد فيه ، بيد انه من بعد ذلك لصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ مفرقا بين هذين الاختصاصين فنص في مادته الاولى على انه « لا يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك (المدير العام للجمارك) ووكيلا المدير العام للمصلحة وكذلك المديرون العامون بها ومدير ادارة القضايا ومديرون الجمارك ومراقب جمرک سوان كل في دائرة اختصاصه في الأذن في رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات في جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ » بينما نص في المادة الثانية على انه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك (المدير العام للجمارك) في التصالح في الجرائم المشار اليها كما يفوض في ذلك العاملون المذكورون فيما بعد على النحو الآتي ... » وذلك حسب النصاب الذي حدده قرين كل منهم ، واذا كان الاذن الصادر من مدير جمرک بورسعيد برفع الدعوى الجنائية الماثلة - قد صدر في ظل هذا القرار الأخير ، فان معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح (نقض جنائي ١٩٧٥/٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - ج٤ فقرة ١٤٢٢) ومن تطبيقاتها أيضا « تجل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان على ان الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة بوضفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، باعتبار ان احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى والاذن ، انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا يتصرف فيها الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال - ومنها وزارة الخزانة - المكلفة اصلا من الشارع بتنفيذ القانون المذكور والمبتوظ بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه من اعمال التحقيق » (نقض جنائي ١٩٦٨/٤/٨ - موسوعتنا الذهبية ج٤ فقرة ١٤٣) .

ولوزير الخزنة أو من ينيه (٢) لتتصلح في جميع الأحوال مقابل
تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون ، وفي
هذه الحانة تعدم المواد التي استعملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات .

ويترتب على اتصال انتضاء اندعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة
انجناائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال .

مادة ٥ - لمصلحة الجمارك حق انصرف في المواد والأدوات ووسائل
النقل التي حكم نهائيا بمصادرتها .

مادة ٦ - يجوز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة
الأدوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من أرشد أو استرك
أو علون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة
بها ونها أن تصرف مكافأة فور انضبط لمن سبق ذكرهم وذلك وفقا لشروط
والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية م

مادة ٧ - يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠
واندكريتو انصادر في ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ والمرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٩ بالتفويض في قبول
التصالح المنصوص عليه في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في
١٥/٣/١٩٨٠ - العدد ٦٢) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يفوض السيد مدير عام مصلحة الضرائب على الانتاج
والاعمال في قبول التصلح المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الرابعة
من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره ،،

٣٢ بخان وتمباك

سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٣ والقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩
المشار إليها - كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة
١٩٦٤) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان التشريع من	أداة التعديل
١			
٢			
٣			
٤			
٥			
٦			
٧			
٨			
٩			
١٠			
١١			
١٢			
١٣			
١٤			
١٥			
١٦			
١٧			
١٨			
١٩			
٢٠			

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر ص	إرادة التعديل	مكان
				ملحق
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				
١١				
١٢				
١٣				
١٤				
١٥				
١٦				
١٧				
١٨				
١٩				
٢٠				

دعارة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
 بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
 في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٣ ،
 والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ١١٢ تاريخ ٢١/٣/١٩٣٥ ،

وعلم المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٩
 بشأن قانون العقوبات في الاقليم السوري وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم
 الجنوبي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (أ) كل من حرض تخفيا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب
 الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سلهه نه ، وكذلك كل من استخدمه
 أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالعقوبة
 مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيهه
 الى ثلاثمائة جنيهه في الاقليم المصري ومن ألف ليرة الى ثلاثة آلاف ليرة
 في الاقليم السوري .

(ب) اذا كان وقعت عليه الجريمة ثم يتم من العمر السادسة

والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه الى خمسمائة جنيه في الاقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة الى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السوري .

مادة ٢ - يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغرى شخصاً ذكراً أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعاية وذلك بالخداع أو القوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه .

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكراً كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو الدعاية .

(١) قضت محكمة النقض بأن نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرص ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعاية أو ساعده على ذلك أو سهله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتیاد . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ان جريمة التحريض على الدعاية التي دانه الحكم بها من جرائم السادة يكون على غير سند من القانون (نقض جنائي ١٣/١١/١٩٧٣ موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٠٨) . وقضت ايضا بشأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعاية - حل بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الاولى على اطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والانثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الاولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الانثى التي تمارس الدعاية والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وميلاتها الاتفاق المالي بشتى سبله سواء اكان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من ان الطاعنة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعاية في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الاولى من المادة السادسة ، وانما يعتبر تسهلاً للبقاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الاولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة . (نقض جنائي ٢٣/٤/١٩٦٢ - المرجع السابق فقرة ٢٧٩) .

مادة ٣ - كل من حرض ذكر لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى (١) .

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٤ - في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجانى من أصول أجنبية عليه أو من المتربصين أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ٥ - كل من أدخل إلى الجمهورية العربية المتحدة شخصا أو سهلا له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل

(١) قضت محكمة النقض بأنه دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ، اقتراح الفحشاء في الخارج بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت اقترافهن الفحشاء وإدانة الطاعن في جريمة مساعدته وتحريضه لهن على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ، وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية (نقض جنائى ١٩٧٣/٢/٢٦ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٣٠٦) .

عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة الى خمسة الاف ليرة في الاقليم السورى .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات :

(أ) كل من علون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى .

(ب) كل من استغل بأية وسيلة بناء شخص أو فجورة .
وتكون العقوبة الحبس من سنة الى خمس سنوات اذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٧ - يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة بالجريمة في حالة تمامها (١) .

مادة ٨ - كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة (٢) أو علون

(١) قضت محكمة النقض بأن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة ، انما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق ، بحيث يتناول شتى التسهيل . واذ كان ما تقدم ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه ، يبين منها أن الطاعنة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في مسكنها بارشاد من قواد ، وتوسطت بينهم وبين امرأتين قدمتهما اليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، الا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهما قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فان هذا الذى اثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التى دان الطاعنة بها (نقض جنائى ١٢/٢٧/١٩٧٠ - مومعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٤١) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لا يستوجب تقاضى جر لتجريم فعل ادارة منزل للدعارة (نقض جنائى ١٧/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول فقرة ٦٥٩) .

بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السوري • ويحكم باغلاق المحل (١) ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به •

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة •

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهًا ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السوري أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك (٢) •

(١) قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقتت عقوبة الغلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيف فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وتصحيحه (نقض جنائي ١٩٦٨/١١/٤ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٨٢) •

(٢) قضت محكمة النقض بأنه متى كان البين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - أنه يؤثم حالتين أولاهما تاجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهي ما يلزم لقيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سیدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد ، وثانيهما تاجير أو تقديم منزل أو مكان

(ب) كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة (١) أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة انفجور أو الدعاية سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بمساحة في محله بالتحريض على انفجور أو الدعاية .

(ج) كل من اعتاد ممارسة انفجور أو الدعاية (٢) .

وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله الى الكشف الطبى فاذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .

لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك ، وكان البغاء كما هو معرف به في القانون هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فان ارتكبه الرجل فهو فجور وان قارفته الانثى فهو دعاية ، ومن ثم فان النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو انثى متى علم المؤجر بذلك (نقض جنائى ١٩٨٠/٢/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول فقرة ٦٥٣) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الاماكن المفروشة المشار اليها بالفقرة (ب) من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ انما هي تلك التى تعد لاستقبال من يرد اليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التى يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص ليسكنها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار (نقض جنائى ١٩٦٣/٤/٢٣ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٣٥) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن توافر ثبوت ركن الاعتقاد في ادارة المجلل للدعاية من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك مائتفا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك سليما . ولا تريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التى اطمانت اليها طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات . ومن ثم فان النجى على الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتقاد يكون في غير محله (نقض جنائى ١٩٦٥/١/١١ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٣٧) .

ويجوز الحكم بوضع المحكم عليه بعد انقضاء مدة التعقوبة في اصلاحية خاصة الى أن تأمر الجهة الادارية باخراجه ، ويكون ذلك الحكم وجوبيا في حالة الندود ، ولا يجوز ابقاؤه في الاصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين (أ و ب) يحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الاغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

مادة ١٠ - يعتبر محلا للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل ما كان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً (١) .

مادة ١١ - كل مستغل أو مدير محل عمومي أو محل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصاً ممن يمارسون

(١) قضت محكمة النقض بأن القول بتوافر ركن الاعتیاد في إدارة محل لدعارة من الامور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بتد ان اور مؤدى أدلة الثبوت استظهر ركن الاعتیاد على إدارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله « ولا شك في ن ركن الاعتیاد في جريمة إدارة مكان الدعارة المسندة الى المتهم متوافر في حقه من ذات اقوال كل من زوجته وبمحض ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد دلب على احصار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل أجر وان احداهما وهى دابت على الحضور الى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لتركيب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال الى مسكنه لقاء ثلاثين قرشاً عن كل مرة » ففسده الاقوال - والتي اطمانت اليها المحكمة - تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلاً للدعارة في حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لانه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ، وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائق في استظهار هذا الركن ، ولا تثريب على المحكمة ان هى عولت في اثباته على اعتراف المتهمين الذى اطمانت اليه طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الاثبات ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بعدم استظهار ركن الاعتیاد في غير محله (نقض جنائى ١٧/٣/١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ ققرة ٢٧٢) .

الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج مطه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألفي ليرة في الاقليم السورى .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه الى أربعمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألفي ليرة الى أربعة آلاف ليرة في الاقليم السورى اذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة اثامنة .

ويحكم باغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الاغلاق نهائيا في حالة العود .

مادة ١٢ - للنسابة العامة بمجرد ضبط الواقعة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ أن تصدر أمرا باغلاق المحل أو المنزل المدار الدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في المحال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ في حكم الأشياء المحجوز عليها اداريا بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائيا وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر الى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص الآتى ذكرهم :

من نتج المحل أو أداره أو علون في ادارته أو ماله أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ولا يعتد برفضه اياها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتة بأجر الى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك الى حين حضور أحدهم وتسليمها اليه .

ويكف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوعه على المحل المعلق فان لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحسد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها . وفي جميع الأحوال السابقة

تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الاغلاق.

مادة ١٢ - كل شخص يشتغل او يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ١٤ - كل من أعلن بأية طريقة من طرق الاعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو اندعارة أو لفت الأنظار الى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السوري أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ - يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة (١) وذلك دون اخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين .

(١) قضت محكمة النقض بالآتى : تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة (الفقرة ج) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٣٠٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين ولجازت وضع المحكوم عليه عند انقضاء مدة العقوبة في اصلاحية خاصة الى ان تاتم الجهة الادارية باخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على انه : « يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ١٠٠ » ودلالة هذا النص في صريح عبارته انه لا يقضى بوضع الجانى تحت مراقبة الشرطة الا اذا قضى بحبسه ذلك انه حدد مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداهة اجراء تحديد هذه المدة الا في حالة القضاء بعقوبة الحبس ، ولو أراد المشرع ان يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة وبتحديد لحدتها (نقض جنائى ١٩٧١/٥/٣ - موسوعتنا للقهابية ج ٥ فقرة ٢٨٤) .

٤٦ دعاية

مادة ١٦ - لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

مادة ١٧ - يلغى القانون المتعلق بالبقاء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٦/٦٤ المشار اليه وتعديلاته والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٨ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري ايداع "اعياي المرخص لهم من تاريخ العمل بهذا القانون بمؤسسة خاصة وللمدة التي يراها مناسبة لتأهيلين لحياة كريمة وتدريبهم على الكسب الشريف . وتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل من تخالف ذلك .

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره وفي الاقليم السوري بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨٠ (٨ مارس سنة ١٩٦١) .

قرار وزير الخارجية

ينشر وتعيد الانضمام الدوليه الخاصه الاتجار في الاتجاص
واستغلال دعارة التي (' ، ')

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٨٨٤ الصادر في ١١ مايو
سنة ١٩٥٩ الخاص بملوفاقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى
الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير
الموقعة في ليك سكس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ،

قرر :

مادة وحيدة - تنشر بالجريدة الرسمية الاتفاقية الدولية لمكافحة
الانجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير وتعتبر نافذة ابتداء من ١٠
سبتمبر سنة ١٩٥٩ .
تصريدا في ١٠/٤/١٩٥٩ .

اتفاقية

بشان إلغاء الاتجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير

لما كانت الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار في الأشخاص بقد

- (١) الجريدة الرسمية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٢٤٤ .
- (٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٨٤ لسنة
١٩٥٩ بشأن الموافقة على الانضمام الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار
في الاشخاص واستغلال دعارة الغير (الجريدة الرسمية في ٢٣/٥/١٩٥٩ -
العدد ١٠٥) ونص في مادته الوحيدة على ما يأتي :
- « ووفق على الانضمام الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في
الاشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة في ليك سكس بتاريخ ٢١ مارس
سنة ١٩٥٠ ، وفوض السيد فريد زين الدين نائب وزير الخارجية في
التوقيع عليها نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة » .

الدعاية ، لا تليق بكرامة الانسان وقيمته وتعرض للخطر صالح الفرد والأسرة والمجتمع ،

ولما كان يجرى العمل الآن فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال ، بالاتفاقات الدولية الآتية :

١ - الاتفاق الدولي بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ الخاص بمكافحة تجارة الرقيق الأبيض والمحل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ الخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض والمعدة بالبروتوكول سالف الذكر .

٣ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال والمعدة بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

٤ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات والمعدة بالبروتوكول سالف الذكر .

٥ - ولما كانت عصبة الأمم قد اعتمدت في سنة ١٩٣٧ مشروع اتفاقية لتوسيع نطاق الاتفاقات سالفة الذكر ،

ولما كانت التطورات التي حدثت منذ سنة ١٩٣٧ تسمح بمقدد اتفاقية لتوحيد الاتفاقات سالفة الذكر وتشمل أهم ما جاء في مشروع اتفاقية سنة ١٩٣٧ والتعديلات التي رتبى ادخالها عليه ،

لذلك

اتفقت الأطراف المتعاقدة على ما يأتى :

مادة ١ - توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة أى شخص يقوم بما يلى بقصد اشباع شهوات الغير :

١ - تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور .

٢ - استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر .

مادة ٢ - كما توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص :

١ - يفتح أو يدير بيتا ندعارة أو يقوم وهو يحلم بتمويل أو بالاشتراك فى تمويل مثل هذا البيت .

٢ - يؤجر أو يستأجر - وهو يعلم بذلك - بناء أو أى مكان آخر أو أى جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير .

مادة ٣ - وكذلك يجب فى الحدود التى تسمح بها القوانين الوطنية مناقبة الشروع فى ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية والأفعال التحضيرية لها .

مادة ٤ - يعاقب أيضا ، فى الحدود التى تسمح بها القوانين الوطنية كل من يشترك عمدا فى الأفعال المشار إليها فى المادتين الأولى والثانية .

بالقدر الذى تسمح به القوانين الوطنية تعامل الأفعال التحضيرية كجرائم مستقلة كلما لزم ذلك لمنع الجيوب من العقاب .

مادة ٥ - دما . يباح للقوانين الوطنية للأشخاص الذين لحقهم ضرر بسبب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية ، الادعاء بالحق المدني ، يباح للأجانب الادعاء بالحق المدني بنفس الشروط التي يباح بها ذلك للوطنيين .

مادة ٦ - يوافق كل طرف في هذه الاتفاقية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للإلغاء كل قانون أو لائحة أو نظام ادنى يلزم الأشخاص الذين يزاولون أو يشتبه في أنهم يزاولون الدعاية ببيع أسمائهم في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بالامتنال الأحكام رقابة استثنائية أو عمل اقرارات استثنائية .

مادة ٧ - بالتدبر الذى تسمح به القوانين الوطنية ، تراعى الأحكام السابق صدورها في البلاد الأجنبية بالادانة عن أفعال منصوص عليها في هذه الاتفاقية ، في :

١ - اثبات جريمة العود .

٢ - للحكم بعدم الأهلية أو بسقوط الحقوق المقررة في القانون العام والخاص أو بالحرمان منها .

مادة ٨ - تعتبر الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية ، من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين في أية معاهدة تسليم المجرمين معقودة أو قد تعقد بين دول أطراف في هذه الاتفاقية .

أما أطراف هذه الاتفاقية الذين لا يطلقون تسليم المجرمين على شرط وجود اتفاقية لهذا الغرض فهم يعترضون من الآن أن الجرائم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين بينهم . ويتم التسليم حسب قانون البلاد المطلوب منه التسليم .

مادة ٩ - في اندولة التي لا يبيع ،انونها تسليم رعاياها ، يحاكم هؤلاء الرعايا ويعاقبون .مام محاكم بلدهم اذا عادوا بعد أن يكونوا قد ارتكبوا في الخارج أحد الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية •

ولا يسرى هذا الحكم اذا كان لا يجوز تسليم الأجنبي في مثل هذه الحالة بين أطراف هذه الاتفاقية •

مادة ١٠ - لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية على دولة أجنبية وحكم عليه ثم قام بتنفيذ العقوبة أو ألغيت هذه العقوبة أو خففت وفقاً لقانون تلك الدولة الأجنبية •

مادة ١١ - لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أنه يحدد موقف أى طرف من أطرافها بالنسبة للمسألة العامة المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية في القانون الدولي •

مادة ١٢ - لا تمس هذه الاتفاقية مبدأ انقضاء بأن الأفعال المنصوص عليها فيها تكيف وتحاكم ويعاقب عليها وفقاً للقانون الوطنى •

مادة ١٣ - يلزم الأطراف في هذه الاتفاقية بتنفيذ الانابة القضائية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية وفقاً لقانونهم الوطنى ولطرف الجارى لديهم في هذا الصدد •

ويتم ارسال الاتية القضائية بالطرق الآتية :

١ - اما عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية •

٢ - اما عن طريق الاتصال المباشر بين وزارتى العدل في الدولتين أو بين الجهة المختصة في الدولة المنية وبين وزارة العدل في الدولة المنابة •

٣ - اما عن طريق الممثل الدبلوماسى أو القنصلى للدولة المنية في الدولة المنابة •

ويقوم بامتثال المدخول بارسال الانابة القضائية الى الجهة القضائية المختصة او الى الجهة التي تعينها حكومه الدولة المتأبى • وتتفق من هذه الجهة مباشرة الاوراق المتضمنة تنفيذ الانابة •

في احاطين (١) و (٣) ترسل في الوقت نفسه في جميع الحالات نسخة من الانابة القضائية الى السلطة العليا في الدولة المتأبى •

تحرر الانابة القضائية بنفسه السلطة المبينة ، على انه يجوز للدولة المنهية ان تطالب ترجمه منتمده الى لغتها بمرغ السلطة المنهية •

على كل طرف في هذه الاتفاقية ان يرسل اخطارا الى كل من الأطراف الأخرى في هذه الاتفاقية لينتج طريقه او طرق ارسال الانابات القضائية المشار اليها والتي يقينها من بين الطرق المبينة في هذه المادة •

والى ان ترسل الدولة مثل هذا الاخطار يستمر العمل بالنظام المعمول به الآن بشأن الانابات القضائية •

لا يجوز المطالبة بأية رسوم أو نفقات عن تنفيذ الانابات القضائية خلاف مصاريف الخبراء •

ليس في هذه المادة ما يمكن اعتباره تعهدا من جانب أطراف هذه الاتفاقية بالموافقة على مخالفة قوانينهم الخاصة باجراءات وطرق الاثبات المقررة في المواد الجنائية •

مادة ١٤ — على كل طرف في هذه الاتفاقية أن ينشئ قسما خاصا يكلف بتتسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية •

وتقوم هذه الأقسام بجميع كافة المعلومات التي من شأنها أن تساعد على منع الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمساعدة عليها ويجب أن تظل على اتصال وثيق بالأقسام المماثلة لها في الدول الأخرى •

مادة ١٥ — بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية ، والذي تحراه

السلطات المسئولة عن الأقسام المشار إليها في المادة الرابعة عشرة ، مناجاء ،
توافق تلك السلطات ، السلطات المسئولة عن الأقسام المصانعة في الدول
الأخرى بالمعلومات الآتية :

١ - البيانات الخاصة بأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
هذه الاتفاقية أو أى مشروع في مثل هذه الجريمة .

٢ - البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أية
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو بمحاكمتهم أو القاء
القبض أو الحكم عليهم أو رفض دخولهم الى البلاد أو طردهم منها
وبانتقالاتهم وكافة المعلومات الأخرى عنهم .

وتشمل هذه المعلومات بصفة خاصة أوصاف المجرمين وبصمات
أصابعهم وصورة شمسية لهم وبيانات عن انطرق اتقى اعتادوا اللجوء
إليها ومحاضر الجوليس الخاصة بهم وصحيفة سوابقهم .

مادة ١٦ - توافق أطراف هذه الاتفاقية على أن تتخذ أو أن
تشجع - عن طريق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية
انخاصة والرأمة وغيرها من الخدمات المتصلة بها - على اتخاذ التدابير التى
من شأنها منع البقاء وضمان تأهيل ضحاياها وضحايا الجرائم المنصوص
عليها في هذه الاتفاقية واصلاحهم اجتماعيا .

مادة ١٧ - تتعهد أطراف هذه الاتفاقية ، فيما يتعلق بالهجرة
منها أو إليها أن تتخذ أو تواصل العمل - في حدود التزاماتها الواردة في
هذه الاتفاقية - بالتدابير المعدة لمكافحة الاتجار في الأشخاص من كلا
الجنسين بقصد الدعارة .

وتتعهد بصفة خاصة بما يلى :

١ - اصدار اللوائح الضرورية لحماية المهاجرين إليها ومنها ولا سيما

أشخاص وإطفال سوء في أماكن الوصول أو الترحيل أو خلاف السفر +

٢ - اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم حملة دعائية مناسبة لتحذير الجمهور من أخطار هذا الاتجار .

٣ - اتخاذ التدابير المناسبة للقيام برقابة في محطات السكة الحديدية والموانئ الجوية والبحرية وخلال السفر وفي الأماكن العامة لمنع الاتجار النحري في الأشخاص بقصد الدعاية .

٤ - اتخاذ التدابير المناسبة لأخطار السلطات المختصة بوصول الأشخاص الذين يتضح لأول وهلة أنهم يشتغلون بهذا الاتجار أو شركاء فيه أو من ضحاياهم .

مادة ١٨ - يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأخذ إقرارات - وفقاً للشروط الواردة في تشريعاتهم الوطنية - من الأجانب الذين يزاولون الدعاية لأشبات شخصيتهم وحياتهم المدنية ولمعرفة الشخص الذي حملهم على مغادرة بلدهم . وتبلغ هذه المعلومات إلى سلطات الدولة التي ينتمى إليها هؤلاء الأشخاص توطئة لاعادتهم إليها إذا لزم الأمر .

مادة ١٩ - يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بما يلي بتدوير الامكان وفقاً للشروط المنصوص عليها في تشريعاتهم الوطنية ودون الإخلال بإجراءات المحاكمة أو أية إجراءات أخرى تتخذ لمخافة هذه التشريعات :

١ - اتخاذ التدابير المناسبة لسد حاجات ضحايا الاتجار الدولي في الأشخاص بقصد الدعاية وللانفاق عليهم مؤقتاً لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيلهم إذا كانوا لا مورد لهم .

٢ - ترحيل من يرغب من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٨ أو من يطلب بهم أشخاص لهم ولاية عليهم أو من يصدر أمر بإخراجهم من البلاد وفقاً للقانون . ولن يتم الترحيل إلا بعد الوصول إلى اتفاق مع الدولة المرحلين إليها على شخصيتهم وجنسياتهم وكذلك على مكان وتاريخ

وصولهم الى الحدود • وعلى كل طرف فى هذه الاتفاقية أن يسهل مرور مثل هؤلاء الأشخاص عبر اقليمه •

٣ - اذا كان الأشخاص المشار اليهم فى الفقرة السابقة لا يستطيعون دفع نفقات ترحيلهم لم يكن لهم زوج أو قريب أو وصى ينفع عنهم هذه النفقات ، تحملت الدولة الموجودين فيها نفقات ترحيلهم الى اقرب الحدود أو اقرب مباء بحرى أو جوى فى اتجاه الدولة التى ينتمون اليها وتحملت هذه الدولة الأخيرة نفقات السفر بعد ذلك •

مادة ٢٠ - يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأن تتخذ اذا لم يكن قد سبق لها - التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات الترخيم لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا سيما النساء والأطفال لخطر الدعارة •

مادة ٢١ - يبلغ أطراف هذه الاتفاقية انى السكرتير العام للأمم المتحدة القوانين واللوائح المعمول بها لديهم بشأن موضوع هذه الاتفاقية كما تبلغه بعد ذلك نصوص جميع القوانين واللوائح الجديدة وذات التدابير التى تتخذها لتطبيق هذه الاتفاقية • ويقوم السكرتير العام بصفة دورية بنشر ما يصله من معلومات ويوزعها على جميع أعضاء الأمم المتحدة وعلى الدول غير الأعضاء التى يكون قد أبلغ هذه الاتفاقية اليها بصفة رسمية عملاً بأحكام المادة الثالثة والعشرين منها •

مادة ٢٢ - اذا نشأ أى خلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسيرها أو تطبيقها واذا لم تتسن تسوية هذا الخلاف بطريقة أخرى : طرح الخلاف ناء على طلب أى من الأطراف فيه الى محكمة العدل الدولية •

مادة ٢٣ - تعد هذه الاتفاقية لتؤتمتع جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وكل دولة أخرى يوجه اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعى دعوة لهذا الغرض •

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تصله عملاً بالمادة
ثلاثة والعشرين .

(ب) تاريخ بدء العمل بهذه الاتفاقية وفقاً للمادة الرابعة
والعشرين .

(ج) اختطارات الانسحاب التي تصله عملاً بالمادة الخامسة والعشرين .

مادة ٢٧ — يتمدد كل طرف في هذه الاتفاقية بأن يتخذ وفقاً لدمتوره
ما يلائم من التدابير التشريعية وغيرها لضمان تطبيق هذه الاتفاقية .

مادة ٢٨ — تلغى أحكام هذه الاتفاقية فيما بين أطرافها وتحصل
محصل أحكام الاتفاقات الدولية المشار إليها في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ من
الفقرة الثانية من الديباجة ويعتبر العمل بكل من هذه الاتفاقات منتهياً
عندما تصبح كل أطرافه أطرافاً في هذه الاتفاقية .

واثباتاً لما تقدم وقع المندوبون الواردة امضاءاتهم فيما يلي بمأ
لهم من سلطة محدولة لهم من حكوماتهم على هذه الاتفاقية التي أعنت
للتوقيع عليها بليك سكسس بنيويورك في اليوم الواحد والعشرين من
شهر مارس سنة ألف وتسعمائة وخمسين ويرسل السكرتير العام نسخة
معتمدة منها الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء
الوارد ذكرهم في المادة الثالثة والعشرين .

ويلى ذلك توقيعات مندوبى الدول الآتية :

الدانيمارك (١٢ فبراير سنة ١٩٥١) .

اكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠) .

الهند (٩ مايو سنة ١٩٥٠) .

ليبيريا (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .

- الباكستان (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .
- جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠) .
- اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .
- يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١) .

بروتوكول ختامى

ليس من بين أحكام هذه الاتفاقية أى حكم يمكن اعتباره ماسا بأى تشريع ينص على تدابير لكسافة التجارة الدولية بالأشخاص واستغلال دعارة الغير أشد من التدابير المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

وتسرى أحكام المواد من ٢٣ الى ٢٦ من هذه الاتفاقية على هذا البروتوكول .

ويلى ذلك توقيعات مندوبى الدول الآتية :

- الدانيمارك ١٢ فبراير سنة ١٩٥١) .
- لكسادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠) .
- الهند (٩ مايو سنة ١٩٥٠) .
- ليريا (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .
- دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .

- الباكستان (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .
- جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠) .
- اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .
- يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	إشارة التعديل	تكملة إلى ملحق
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				
١١				
١٢				
١٣				
١٤				
١٥				
١٦				
١٧				
١٨				
١٩				
٢٠				

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان
				ملحق
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				
١١				
١٢				
١٣				
١٤				
١٥				
١٦				
١٧				
١٨				
١٩				
٢٠				

دعاية واملان

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الاعلانات (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويله مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٣٨ بلائحة الاعلانات المعدل بالمرسوم انصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ ،

وعلى انقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والاعاني والمهرجيات والمنولوجات والاسطوانات واشرطة التسجيل الصوتي ،

وعلى ما اترآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

اصدر القانون الاتي :

مادة ١ - يقصد بالاعلان في تطبيق احكام هذا القانون أية وسيلة أو تركيبة أو لوحة صنعت من الخشب أو المعدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى • وتكون معدة للعرض أو

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ - العدد ١٦ مكرر .

النشر بقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق او بداخل او خارج وسائل النقل العام .

مادة ٢ - لا يجوز مباشرة الاعلان الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة .

ويجب للترخيص في مباشرة الاعلان عن الاشرطة السينمائية موافقة السلطة اقامة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .
ويكون ترخيص شخصيا ونافذ بلمدة المحددة فيه على ألا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسؤولية على السلطة المختصة في شأن ما رخص في اجرائه .

وتبين اللائحة اسنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه ورسوم منحه وتجديده .

مادة ٢ - على المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه تنفيذ ما تقررره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارهما بذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ - يعنى من الحصول على الترخيص :

(أ) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضيئة كهربائيا والموضوعة على المحال العامة أو التجارية أو الصناعية أو الملامى أو الأماكن المدة لازالة احدى المهن وذلك بقصد الاعلان عن العمل الذي يزاول فيها على ألا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على اعلان واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا تتجاوز حدود المحل ولا تبرز عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمترا - مع مراعاة ألا يقل ارتفاع حافته

السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق إذا زاد هذا الارتفاع عن ٥ سنتيمترات •

ويجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب المداخل العمومية للمبنى بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٣٠ × ٤٠ سنتيمترا ولا يجاوز بروزها ٥ سنتيمترات •

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فقرينات العرض لتعلن عن أنواع السلع أو المهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التي تؤول في المحل •

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجارى متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل أو التجارة الذى يزاوله •

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الغرض المخصصة من أجله كطلبات البنزين وموازين الأشخاص ولقلاجات وغيرها •

(هـ) الاعلانات المباشرة على العلب أو الأغلفة أو ما فى حكمها التى تستعمل لأغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصى ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم •

(و) اعلانات البيع أو الإيجار الخاصة بالعقارات ذاتها •

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التى يقضى بها القانون •

(ح) الاعلانات التى تبشرها الهيئات الدينية والخيرية والصحية إذا كانت متعلقة بالأغراض المنشأ من أجلها هذه الهيئات •

(ط) الاعلانات الانتخابية •

(ي) الاعلانات والتركييات التى تقام فى المناسبات العامة كالأعياد الدينية أو التومية أو المهرجانات الرياضية أو انتقافية أو الاجتماعية .

على أنه لا يجوز مباشرة الاعلانات المشار إليها فى البنود الثلاث الأخيرة إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقا للشروط وفى المدة التى تحدد ذلك ويتمن ازالتهما وإعادة الحالة الى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء المدة المحددة .

مادة ٥ - يحظر مباشرة الاعلان على :

(ا) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التى تكون مخصصة لخدمة عام مباشرها الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة وقواعدها والمختبرات والأرصعة والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة عامة والمقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة .

ومع ذلك فلاسلطة المختصة أن ترخص فى مباشرة الاعلان على الأماكن المشار إليها فى البندين (ب) و (هـ) طبقا للشروط والأوضاع وبالرسوم التى يمينها الوزير المختص بقرار يصدره .

مادة ٦ - للسلطة المختصة أن ترفض الترخيص فى الاعلان لأسباب تتعلق بمظهر المدينة أو تنسيقها أو بطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالأمن العام أو بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية .

مادة ٧ - يكون لموظفى السلطة المختصة الذين يصدر بندهم قرا

وزارى (١) صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - ويكون لهم الحق فى التفتيش على الاعلان والأجهزة الخاصة به .

مادة ٨ - كل من باشر اعلانا أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة جنيهات .

وفى حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتمدد العقوبة بقدر عدد المخالفات .

وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وبإلزام المخالف برد الشئ الى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص (٢) .

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٥٦ بمنح صفة مأمورى الضبط القضائى لموظفى قسم اشغال الطريق والاعلانات ببلدية الاسكندرية فى اثبات ما يقع مخالفا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٦/٧/١٩٥٦ - العدد ٥٧) ورقم ١٦٥٥ لسنة ١٩٥٦ بمنح ملاحظى الاعلانات والاشغالات التابعين لإدارات التنظيم ببلدية القاهرة صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقرارات المنفذة له (الوقائع المصرية فى ١٧/١٢/١٩٥٦ - العدد ١٠١ مكرر) وقرار وزير العدل بتحويل المساعدون والفنيون الذين يقومون بأعمال التنظيم بمديرىات الاسكان والمرافق بالمحافظات والمجالس المحلية كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ٢٦/١٢/١٩٦٣ - العدد ١٠١) وقرار وزير العدل رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٥ بتحويل العاملين بالوحدات المحلية لقرى مركز الداخلية والوحدة المحلية لمركز ومدينة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ٦/٤/١٩٨٥ - العدد ٨٢) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن المادة الاولى من القانون رقم ٦٦

فاذا لم يتم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة المحددة لهذا الغرض جاز للسلطة المختصة اجراء هذه الأعمال على نفقة ولا يجوز مطالبتها بأى تعويض عن أى تلف يلحق الاعلان أو الأجه او غيرها .

ولصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ اخطاره بحصول الازالة يسترد الاعلان ومشتقاته بعد أدائه قيمة نفقات الازالة و ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فاذا انقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الاعلان ومشتقالاته بالطريق الادارى وتحصيل المبالغ المستحقة لها .

==
لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات عرفت المراد بالاعلان واوجبت الفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الاعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، ونصت المادة الثامنة على أن « كل من يامر اعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات . وفي حالة تعدد الاعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوب فيه بقدر عدد المخالفات . وفي جميع الاحوال يقضى بازالة الاعلا وبالزام المخالف برد الشيء الى أصله واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص » . ومراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمه مباشرة الاعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن ازالة الاعلا والزام المخالف رد الشيء الى أصله واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة المطعوب ضده بجريمة مباشرة الاعلان في موقع واحد بدون ترخيص فانه اذ قض بمعاقبته بتغريمه مائة قرش والزامه رسم الرخصة والازالة في خلال اسبوع على نفقته دون أن ينص على الزامه رد الشيء الى أصله واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه (نقض جنائى ١٩٦٥/٣/٣٠ - موسوعة الذهبية ج ٢ فقرة ٢٠٦٣) .

وكل اعلان مخالف للمادة الخامسة أو من شأنه اعاقه حركة المرور أو تعريض سلامة المنتفعين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية يجوز للسلطة المختصة إزالته فوراً بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وتحصل نفقات الإزالة بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٩ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه اعلانا مرصفا فيه .

مادة ١٠ - يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا القانون الى نهاية المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في هذا القانون والقرارات المنفذة له في ميعاد لا يجاوز ستة شهور من انتهاء مدتها .

وعلى أصحاب الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها أن يقدموا خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا الى الجهة المختصة للحصول على الترخيص المشمل اليه في المادة الثانية .

مادة ١١ - لا يترتب على هذا القانون أى إخلال بتطبيق أحكام قوانين المبانى والتنظيم وأعمال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية .

مادة ١٢ - تنسرى أحكام هذا القانون في البلاد التي بها مجالس بلدية وفي الجهات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص (١) .

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تفويض المحافظين في مباشرة اختصاصات وزير الاسكان والمرافق والمبينة بالفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٥/٢٧ - العدد ٤٠) .

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية

رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم
الاعلانات والغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة
التنفيذية القديمة (١، ٢، ٣)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم
الاعلانات ؛

وعلى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور.
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ - (البند أ) معدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٣٩
لسنة ١٩٦٧) يقدم طلب الترخيص في الاعلان الى الجهة المختصة مبينة
به اسم الطالب وصناعته ومطل اقامته والمدة التي سيأثر فيها الاعلان
وموقع العقار الذي سيأثر عليه واسم مالكه .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) الرسومات الانشائية التفصيلية بمقاس رسم مناسب من

- (١) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٩٩ .
- (٢) حذر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٣
لسنة ١٩٦٣ في شأن العمل بفئات رسوم الاعلان الواردة في القرار
الجزائي رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ اعتباراً من ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ .
- (٣) حذر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٥٩
عبد بعض الاقسام بمدينتي الاسكندرية من بعض احكام القرار الوزاري
رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩/٢/١٩٥٩ - العدد ٩٦) .

صورتين عن الحوامل الخاصة بالاعلان والتركيبات والهياكل وغيرها والمواد
المصنوعة منها وطرق تثبيتها وألوانها متى كان الاعلان مركبا بأعلا أسطح
المعارات أو أعمدة الانارة أو النفق .

وإذا كان الاعلان مضيئاً فيجب أن يرفق مع الطلب علاوة على
الرسومات المشار اليها في الفقرة السابقة الرسومات التفصيلية للتركيبات
والتوصيلات الكهربائية .

(ب) الايصال الدال على ايداء رسم انظر .

مادة ٢ - في حالة مباشرة الاعلان على لوحات أو حوامل أو وسائل
متعددة لموضوع واحد أو لموضوعات مختلفة يجب الحصول على ترخيص
عن كل لوحة أو حامل أو وسيلة ولو كان الطالب أو المتفعل بالاعلان شخصاً
واحداً .

مادة ٣ - (١) يشترط في السياجات واللوحات والحوامل والوسائل
الأخرى المدة لبشرة الاعلان أن تكون مطابقة للمواصفات الآتية :
(أ) السياجات واللوحات والحوامل والوسائل المدة للاعلان والمقامة
على الأرض : :

١ - يجب أن تكون القوائم مثبتة بمثانة في الأرض وألا يقل
طول الجزء المثبت منها داخل الأرض عن متر واحد وفي حالة
استعمال قوائم أو حوامل من الفسب أو الحديد يتعين طلاؤها بوجهين
من البتومين الساخن .

٢ - يجب ألا يزيد ارتفاع أعلا جزء من السياجات أو اللوحات أو
الحوامل المقامة حول الأرض الفضاء على ستة أمتار من منسوب سطح

(١) الفقرة (و) مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية
رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١ (اللوائح المصرية في ١٣/٤/١٩٦١ - العدد ٣٠)
والفقرة (ز) مضافة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٦٧
(اللوائح المصرية في ١١/٩/١٩٦٧ - العدد ١٧٤) .

الأرض المطلة عليه • وإذا لم يكن الغرض من إقامة السياج حجب الأرض
الفضاء من جميع جهاتها وجب ترك جزء خال يكشف عما وراءه بارتفاع
قدره نصف متر على الأقل بين الأرض وآخر جزء في السياج ويجوز في
هذه الحالة تغطية هذا الفراغ بشبكة من الخشب على ألا يقل الجزء
المفرغ منها عن نصف مساحته •

وإذا أقيمت اللوحات بعيدة عن حد الطريق بمسافة لا تقل عن ثمانية
أمتار جاز أن يصل ارتفاع أعلا جزء فيها إلى ثمانية أمتار •
(ب) اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط •

١ - يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل في الحوائط استعمال كللت
من الحديد لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحوائط عن ١٠ سم
ولا يجوز استعمال الخوايز أو القطع الخشبية في هذا الغرض •

ويجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية
أو القواعد الهندسية ويشترط ألا يتعارض مع فتحات الأبواب والنوافذ
ووسائل الانقاذ وأعمدة الصرف ومواسير المياه •

٢ - يجب ألا يجاوز بروز الاعلان بما في ذلك الحوامل والكوابيل
واللوحات المباشر عليها خارج حد الطريق المسافات الآتية :

٥ سم من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ثلاثة أمتار مقيسا من
سطح الطريق ثم ٥ في المائة من عرض الطريق في المسافة التي تلو ذلك
لغاية ارتفاع أربعة أمتار مقيسا من سطح الطريق وبشرط ألا تزيد البروز
على ستمتيرا ثم ١٠ في المائة من عرض الطريق فيما يلو ذلك من ارتفاع •
وبشرط ألا يزيد البروز على متر ونصف ولا يجوز أن يزيد ارتفاع
أعلى جزء في الاعلان على سطح سقف الدور العلوى المطل على الطريق
أكثر من مترين •

وإذا كان الاعلان مثبتا على واجهات البوالكى وجب ألا يزيد بروزه

مع الحوامل والكوابيل الخاصة به من سطح الحائط على ربع عرض الرصيف النواقع خارج واجهات البواكى بشرط ألا يجاوز هذا البروز ٥ سم ولا يقل ارتفاع أدنى جزء فيه عن ثلاثة أمتار ويحظر مباشرة الاعلان على فتحات البواكى وكذلك الاعلان البارز على الجوانب الداخلية والجانبية لأكتاف البواكى .

(ج) الاعلانات الموضوعة فوق سطح المباني :

١ - في حالة مباشرة الاعلانات على وجات موضوعة فوق أسطح المباني يجب ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيما بما في ذلك الحوامل على خمسة أمتار أما في حالة مباشرتها على تركيبات مفرغة بحيث لا يكون في مجموعها أو في جزء منها لوحة مصمتة فيجب ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك الحوامل على عشرين مترا .

ويجب في الحالتين المتقدمتين أن تكون الحوامل ومشمولاتها رادة عن سامات واجهات البناء الواقعة على حد الطريق بما لا يقل عن متر واحد .

٢ - يجب أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات والتركيبات وغيرها من مواد غير قابلة للاحتراق .

٣ - يجب أن يكون الاعلان وحامله في موضع لا يعرض المتفرجين بالعقار أو غيرهم لأذى ضرر ولا يتعارض مع انتركيكات الخاصة بالمرافق العامة أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا لنصوص الفنية وبحيث يقاوم تأثير الرياح ولا يترتب عليه أى ضرر .

(د) الاعلانات المثبتة في أعمدة الانارة :

يجب في الاعلانات التي تبشر على أعمدة الانارة ألا يقل ارتفاع

دوى نتحة فيها عن مرة متر من سطح الرصيف وألا يزيد مسطحها عن متر مربع وألا يتجاوز البروز حافة الرصيف .

(هـ) الاعلانات على النفق :

يجب في الاعلانات التي تبشر على النفق اذا لم تكن بالنفث لا يجاوز ارتفاعها حافتي الحائط الممتدة بعرض الطريق السفلى وألا يزيد سمكها على عشرة سنتيمترات .

(و) الاعلانات على شبكة الحقائق أعلا سيارات الأجرة :

يجب في الاعلانات التي تبشر على شبكة الحقائق أعلا سيارات الأجرة أن تثبت تثبيتاً جيداً بالشبكة . وأن تكون غير بارزة عن سطح السيارة العلوى المثبتة به الشبكة وألا يزيد ارتفاع الاعلان عن عشرين سنتيمتراً من سقف السيارة ، وأن يكون من مادة غير قابلة للاحتراق . ويلزم حفظ رخصة مباشرة الاعلان مع سائق السيارة وتقديمها عند أى طلب في أى وقت .

ويجب إخطار قلم المرور عن السيارات الأجرة المباشرة عليهما الاعلانات بدون ترخيص ليراعى ذلك في تجديد رخصة المرور السنوية .

(ز) الاعلانات المضيئة كهربائياً :

يجب أن تتوافر في الاعلانات المضيئة كهربائياً غضلاً عن الاشتراطات المنصوص عليها في هذه المادة ما يأتي :

١ - أن يكون موقع الاعلان المضيء في مكان مأمون بعيد عن متناول الأيدي وبطريقة تمنع انتشار الحريق .

٢ - أن تعمل حواجز من مادة غير قابلة للاحتراق حول الاعلانات التي تقام فوق أسطح المباني والاعلانات التي تبشر على السياجات واللوحات والحوامل القائمة على الأرض ويحمل بهذه الحواجز باب مزود

بقتل متين لمنع دخول غير المختصين الى مكان الاعلان كما توضع عليه لافتة (خطر — ممنوع الدخول) *

٣ — أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلة في تركيب الاعلان بما فيها الحوامل والمحولات موصلة توصيلا كهربائيا جيدا بالأرض *

٤ — أن تكون محولات التيار والأنابيب الضوئية وما يتصل بها من أجهزة في أماكن مأمونة وجيدة التهوية وفي مكان لا يدخله الا المختصين فقط *

٥ — أن تكون المفاتيح والمصهرات على لوحة أو لوحات من الرخام أو الأردواز *

٦ — ان تكون جميع التوصيلات الكهربائية داخل مواسير معزولة من الصلب السميك الملموم كما يجب توصيلها بالأرض *

٧ — أن تكون محولات التيار مغطاة بأغطية محكمة بحيث لا يتسرب اليها مياه الأمطار وأن تكون جيدة التهوية *

٨ — أن يزود مكان الاعلان المركب على أسطح المباني أو المباشر على اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط على واجهات المحاك بعدد من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الذي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزمه وذلك من الأنواع الآتية :

جهاز اطفاء حريق الكهرباء *

جهاز اطفاء مائي سعة ١٠ لتر *

مادة ٤ — لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو النقش أو بالطلاء على الحوائط الا في الأماكن التي توافق عليها السلطة المختصة وذلك فيما عدا اعلانات المنصوص عليها في البند (أ) من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه *

كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضيئة اذا كانت تسبب اخلالا أو لبسا مع اشارات المرور الضوئية •

ولا يجوز مباشرة الاعلان بالاضاءة المسقطه المتحركة والثابتة الا في الأماكن وبالأوضاع التى توافق عليها انسطة المختصة •

مادة ٥ - يجب أن تصنع اللوحات والحوامل والوسائل المعدة لمباشرة الاعلانات من مواد ذات مقاومة تعتمد على السلطة المختصة كالمعدن أو الخشب أو الزجاج أو غيره •

ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق الا على لوحات مصنوعة من المواد المشار اليها على أنه بالنسبة للاعلانات التى لا تزيد مدة مباشرتها على ثلاثة شهور يجوز أن تكون مصنوعة من مواد ضعيفة المقاومة تعتمد على السلطة المختصة •

مادة ٦ - فى حالة مباشرة الاعلان على لوحة أو حامل معد لهذا الغرض يجوز صرف ترخيص واحد كل لوحة أو حامل حتى ولو تغير الاعلان من وقت الى آخر •

مادة ٧ - (الفقرة (أ)) معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١) يؤدى الطالب قبل الترخيص فى الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية :

(أ) رسم نظر قدره خمسون قرشاً عن كل اعلان أو لوحة أو سياج أو عمود انارة أو وحدة من وحدات النقل المشترك سواء كانت قاطرة أو مقطورة أو شبكة الحقائق اعلان سيارات الأجرة لا يرد هذا الرسم فى حالة رفض طلب الترخيص أو لطلب تجديده •

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان حتى ولو كان متغيراً لأبـه مدة مباشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا

كان للاعلان أكثر من وجه واحد يؤدي الرسم عن كل وجه بحسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل اعلان على أعمدة الانارة على ألا يتعدى فانوسا ذى وجهين على عامود الانارة الواحد وذلك لأية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحة الاعلان الذى يباشر على التفتق لأية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(هـ) رسم قدره جنيهان و ٥٠٠ مليم عن الاعلانات المباشرة من الداخل أو الخارج على كل وحدة من وحدات النقل سواء أكانت قطارة أو مقطورة وذلك عن أية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

وتحدد مساحة الاعلان بالأبعاد الخارجية للوحدات بما فى ذلك النخارف والاطارات ان وجدت واذا بوشر الاعلان بالنقش أو الكتابة أو الأحرف المصممة غير المحدود بلطار فتكون مساحة الاعلان عبارة عن مساحة المستطيل الشامل للاعلان المباشر .
وفي جميع الحالات تعتبر كسور المتر مترا .

مادة ٨ — يلغى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٩ — يمكن بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية «

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢

في شأن العمل بفئات رسوم الاعلان الواردة في القرار
الوزارى رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من ٢٦ فبراير
سنة ١٩٥٦ (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ،

وعلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦
بالملائحة التنفيذية للقانون المذكور الذى استبدل بقرار وزير الشؤون
البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن نقل
اختصاصات ومسؤوليات وزاره الشؤون البلدية والقروية المركزية ووزارتى
الشؤون البلدية والقروية التنفيذيتين بإقليمى الجمهورية الى وزارة
الاسكان والمرافق ،

وعلى المادة ٧٦ من قانون العقوبات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل بفئات الرسوم الواردة في القرار رقم ١٦٩٢ لسنة

٨٠ دعاية وعلان

١٩٥٨ المشار اليه اعتبارا من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، ويعنى أصحاب الشأن من دفع المبالغ التى كانت استحققت عليهم بمقتضى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه زيادة على هذه الفئات .

مادة ٢ - يعنى عنوانا شاملا عن الأعمال التى تمت خلال الفترة من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ويوقف السير فى اجراءات الدعاوى الخاصة بتلك المخالفات ويعتبر أحكام الادانة المصدرة منها كأن لم تكن .

مادة ٣ - لا يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون أية مسئولية على الدولة ، ولا يجوز الاستناد الى أحكامه لاسترداد المبالغ التى دفعت وفقا للقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا الاقرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٤ شوال سنة ١٣٨١ (٢٠ مارس سنة ١٩٦٢) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

.

دفاع مدنى وشعبى

القسم الاول - فى الدفاع المدنى

القسم الثانى - فى الدفاع الشعبى

القسم الاول

فى الدفاع المدنى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩

فى شأن الدفاع المدنى (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى الاقليم الشمالى ،

وعلى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الدفاع المدنى الصادر
فى الاقليم الجنوبى ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يقصد بالدفاع المدنى وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات والمخابرات وضمان سير العمل بانتظام واضطراب فى المرافق العامة وصيانة التحف الفنية والأثرية الوطنية • وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والخاصة من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية •

مادة ٢ - (البنودان ١٦ ، ١٧ مضافان بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥)
تشمل تدابير الدفاع المدنى ، بصفة خاصة ما يأتى :

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ١٠٦ مكرر (١) •

- ١ — تنظيم وسائل الانذار بالغارات الجوية (١) .
 - ٢ — تنظيم وسائل اطفاء الحرائق .
 - ٣ — تنظيم تبادل المعاونة بين المدن والمحيريات والمحافظات ، فى أعمال فرق الدفاع المدنى ، وانشاء انقوات المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة .
 - ٤ — انشاء وتهيئة غرف عمليات الدفاع المدنى .
 - ٥ — تنظيم عمليات الكشف على القنابل التى لم تنفجر ، ورفعها .
 - ٦ — تنفيذ الاضاءة والمرور ، واطفاء الانوار أثناء الفترات الجوية (٢) .
 - ٧ — تخزين المهمات والأدوات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال الدفاع المدنى .
 - ٨ — تكوين فرق مراقبى الغارات ، لارشاد الجمهور ومساعدته .
 - ٩ — تكوين فرق مراقبى الحرائق ، لمكافحة التغنابل الحارقة والحرائق البسيطة .
 - ١٠ — تكوين غرف الكشف عن الاشعاعات الذرية .
 - ١١ — اعداد وتنفيذ خطط اخلاء بعض المناطق والإحياء من سكانها واغاثة المنكوبين .
 - ١٢ — تهيئة المستشفيات المختلفة وغيرها من الأماكن التى تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية ، وانشاء مراكز للاسعاف والتطهير
-
- (١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الاجراءات الواجب اتباعها أثناء لاختطار الغارات الجوية (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٤/٧ - العدد ٧٨) .
- (٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٩ فى شان تنظيم قيود الاضاءة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٣/١٠ - العدد ٥٥) .

واعداد وحدات الاسعاف والتطهير ونقل المصابين الى هذه المراكز والمستشفيات .

١٣ - اقامة خنادق ومخابىء « عامة » وتهيئة مخابىء خاصة بالمجانى والمنشآت .

١٤ - اعداد غرق الانقاذ وغرق رفع الانقاص ، ومهماتا ووسائلهما .

١٥ - تعليم المدنيين طرق الدفاع المدنى وتدريبهم عليها بمختلف الوسائل .

١٦ - اعداد وسائل وقاية المنشآت والمؤسسات والمنشآت والمرافق العامة .

١٧ - اعداد وسائل الوقاية ضد أخطار الحرب النووية والكيمائية والبيولوجية «

مادة ٢ - (١) تختص مصلحة الدفاع المدنى بما يأتى :

(أولا) جميع أعمال الدفاع المدنى ولها فى سبيل ذلك وضخم خطط ومشروعات الدفاع المدنى ومتابعة تنفيذها وعمل الاحصائيات وتدريب مختلف المستويات والفرق وتدبير المهمات والأحداث ونشر وتنمية الوعى للدفاع المدنى بين المواطنين .

(ثانيا) مواجهة خالة الكوارث العالمة التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ولها فى سبيل ذلك أن تستخدم فرق الدفاع المدنى وأن تطلب مباشرة من أية ادارة أو هيئة تقديم ما يلزم من معونات ترى لزومها لمواجهة الكارثة سواء كانت تلك المعونات جيودا للأفراد أو مهمات أو أدوات .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٥/٤/٤ - العدد ٧٦) والبند رابعا مضاف بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) .

(ثانيا) مواجهة حالة الكوارث العلة التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ولها فى سبيل ذلك أن تستخدم فرق الدفاع المدنى وأن تطلب مباشرة من أية إدارة أو هيئة تقييم ما يلزم من معونات ترى لزومها لمواجهة الكارثة سواء كانت تلك المعونات جهودا للأفراد أو مهمات أو أدوات .

(ثالثا) أعمال الانقاذ النهري بالنسبة للأفراد والمجماعات .

ويكون مدير الأمن بالمحافظة هو المراقب العام للدفاع المدنى ويقولى شؤونه تحت اشراف المحافظ .

(رابعا) أعمال الدفاع المدنى لحماية المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة والمباني المرتفعة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية (١) ضد كلفة الاخطار .

ولها فى سبيل ذلك وضع الخطط والاشتراطات وتنظيم الوسائل المستخدمة من خلال أجهزتها المتخصصة مركزيا أو محليا بالاشتراك والتعاون مع السلطات المختصة .

مادة ٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥)
ينشأ مجلس أعلى للدفاع المدنى ويكون تشكيله بقرار من رئيس الجمهورية (٢) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة المنصوص عليها فى البند رابعا من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١/٢٤ - العدد ٢١) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٧١ بتشكيل مجلس أعلى للدفاع المدنى (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/٦/٢٤ - العدد ٢٥) .

وللمجلس أن يقرر استدعاء من يرى ضرورة الاستعانة به من الخبراء وغيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود في القرارات التى يصورها .
ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للدفاع المدنى وقرار ما يترضى عليه من خطط ومشروعات هذا الدفاع وتتبع تنفيذها .
ويجتمع المجلس بناء على طلب رئيسه كلما رأى ضرورة لذلك .
ويكون اجتماع المجلس صحيحا اذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل ،
وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الذى منه الرئيس .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥) تنشأ في كل محافظة لجنة للدفاع المدنى ويكون تشكيلها بقرار من وزير الداخلية (١) .
وتختص هذه اللجنة بدراسة الوسائل المؤدية الى تنفيذ خطة الدفاع المدنى وتبلغ قراراتها لمصلحة الدفاع المدنى لاعتمادها .
وللجنة أن تقرر استدعاء من ترى ضرورة الاستعانة بهم من الخبراء وغيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود في القرارات التى تصدرها .
وتتعدد اللجنة بناء على طلب رئيسها . ويكون اجتماعها صحيحا اذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٦ - (٢) يصدر وزير الداخلية قرارا بالتدابير التى يقتضيها الدفاع المدنى في حوادث اختصاص المجالس المحلية .

(١) صر قرار وزير الداخلية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تشكيل لجنة الدفاع المدنى المنصوص عنها في المادة ٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ بكل محافظة (الوقائع المصرية في ١٩٧٠/٣/٣٠ - العدد ٧٠) .

(٢) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٤/٤ - العدد ٧٦) والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) .

كما يصدر قرارا (١) بتنفيذ خطط الدفاع المدنى وتحديد الاشتراطات الفنية لوقائية ومراقبة تنفيذها فى المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة والمباني المرتفعة المشار اليها بالتد رابعا من الماخذ (٤) .

مادة ٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥) تتولى المجالس المحلية تنفيذ تدابير الدفاع المدنى التى يصدر بتحديثها قرار من وزير الداخلية (٢) وفى المدة المحددة لها وحسب الترتيب المعين لها وفقا للقرار المشار اليه فى الماخذ السادسة *

ويكون مجلس المحافظة مسئولا عن تنفيذ خطة الدفاع المدنى .

مادة ٨ - تتحمل الدولة نفقات التدابير اللازمة لأعمال الدفاع المدنى مع مراعاة أحكام المادتين ١٠ ، ١١ .

مادة ٩ - لوزير انداخلية فى كل ، اقليم فى حالة الطوارئ أو الكوارث أو اعلان التعبئة ، أو من يندبه ، التصرف فى اعتمادات الدفاع المدنى ، سواء رصدت فى ميزانية الوزارة أو الطوارئ (بما فى ذلك من اعانات تمفحها الوزراء للهيئات الخاصة) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٨١ فى شان انشاء وحدات للدفاع المدنى فى الصناعة بالمناطق الصناعية (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٩/٢٢ - العدد ٢٢٠) كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٨١ فى شان لجان الدفاع المدنى بالمصانع والمرافق والمنشآت العامة (الوقائع المصرية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٢٢٠) ورقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنفيذ خطة الدفاع المدنى بالنسبة للمصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٥/٥ - العدد ١٠٦) ورقم ٥٢٠ لسنة ١٩٨٣ فى شان اشتراطات الأمن والوقاية فى المباني العامة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٥/٥ - العدد ١٠٦) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٩ فى شان التعامل فى بقايا مخلفات العمليات الحربية بالمناطق الصحراوية وغيرها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٦ - العدد ٧٧) .

وله أن يعهد الى الوزارات والمصالح المختصة بشراء الآلات والسيارات والأجهزة والمهمات والأدوية وغيرها وتعيين الجهات والهيئات العامة والخاصة التى تسلم اليها تلك الأشياء دون التقيد بالقواعد والتطبيقات المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح وذلك للانتفاع بها وحفظها قابلة للاستعمال عند الحاجة ، تحت مسئوليتها وتحت رقابة وإشراف وزارة الداخلية .

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥) تخصص المجالس المحلية كل سنة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطة الدفاع المدنى كله فى دائرته .

مادة ١١ - على ملاك العقارات المشار اليها فى المادة السادسة أن يقوموا على نفقتهم وفى المواعيد التى تحدد لهم بتنفيذ الأعمال التى تفرض على هذه العقارات ، بشرط ألا تتجاوز التكاليف خمسة فى المائة من قيمة العقار وتقدر هذه القيمة باعتبار عشرين مثلاً للأجرة السنوية التى تتخذ أساساً لضريبة العقارات المبنية أو للأجرة السنوية الفعلية فى الجهات التى لا تفرض فيها هذه الضريبة .

ويجوز انتظام من هذا القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان صاحب الشأن ، وذلك أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية ، فى كل اقليم ، ويكون قرارها نهائياً (١) .

مادة ١٢ - يجوز أن يشترط فى رخص البناء ، قيام المرخص له بأعمال الدفاع المدنى ، وأن يشترط أيضاً أعداد أماكن خاصة تصلح لأن تكون عند الحاجة مخابىء عامة « وتتحمل الدولة نفقات أعداد هذه المخابىء وتمويض ملاك العقار عما يصيب عقاره من نقص فى قيمته بسببها .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تدابير الدفاع المدنى الواجب اتخاذها فى العقارات (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١٠/٣٠ - العدد ٢١٦) .

وعلى ملاك المباني المشار اليها فى الفقرة السابقة وعلى شاغليها أن يخلوا الأماكن المدة لأن تكون مخابى، عامة بمجرد التنبيه عليهم بذلك من السلطة المختصة .

ويجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات الصادرة أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١١) خلال الميعاد المبين بها .

مادة ١٣ - يصدر وزير الداخلية ، فى كل اقليم ، قرارا بالاشتراطات والمواصفات الخاصة بانشاء المخابىء وغيرها من أعمال الدفاع المدنى .
المنصوص عليها فى المادة السابقة .

وينضمّن القرار الذى يصدر من السلطات القائمة على أعمال التنظيم هذه الاشتراطات والمواصفات ، وذلك بالنسبة الى العقارات التى يحددها وزير الداخلية فى كل اقليم .

مادة ١٤ - اذا لم يتم صاحب العقار بتنفيذ الأعمال المفروضة عليه جاز لجهة الادارة تنفيذها على نفقته .

مادة ١٥ - لوزير الداخلية ، فى كل اقليم ، اصدار قرار بالزام ملاك المباني والأراضي النضاء بعدم التعرض للسلطات المختصة بأعمال الدفاع المدنى ، عند قيامها بهذه الأعمال فى عقاراتهم .

ويعلن هذا القرار الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بطم وصول كما ينشر فى الجريدة الرسمية ، ويترتب على هذا النشر سريانه على الكافة .

ويعوض المالك عما يصيب عقاره من ضرر بسبب الأعمال المشار اليها فى الفترة السابقة ويرقع النزاع فى شأن هذا التعويض الى المحكمة الكائن فى دائرتها العقار .

مادة ١٦ - لوزير الداخلية : فى تل قليم : او من يندبه ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على العقارات ، وسواء كانت مبنية أو غير مبنية ، وعلى المنقولات اللازمة لأعداد المخابىء العامة ولايواء المهاجرين واللاجئين وكذلك المستشفيات والمراكز اللازمة للإسعاف والتأمين .

ويعوض المالك عما يصيب العقار من نقص فى قيمته ، كما يعوض مائه المنقولات المستولى عليها : ويرفع النزاع فى شأن هذا التعويض الى المحكمة الكائن فى دائرتها العقار أو المنقولات المستولى عليها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٩ فى شأن الدفاع المدنى المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٥ على أن لوزير الداخلية فى كل اقليم أو من يندبه أن يصدر قرارات بالاستيلاء على العقارات وسواء كانت مبنية أو غير مبنية وعلى المنقولات اللازمة لأعداد المخابىء العامة ولايواء المهاجرين واللاجئين وكذلك المستشفيات والمراكز اللازمة للإسعاف والتأمين . ويعوض المالك عما يصيب العقار من نقص فى قيمته كما يعوض مالك المنقولات المستولى عليها ، ويرفع النزاع فى شأن هذا التعويض الى المحكمة الكائن فى دائرتها العقار أو المنقولات المستولى عليها ، يدل على أن المشرع قد أورد قاعدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع فى شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص فى قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الادارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها ، وجعل ولاية المحاكم العادية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه عن نقص فى قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التى تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار اليه - لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضدهم التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه لا يندرج تحت حالة التعويض عن نقص قيمة العقار فإن الاختصاص بنظره لا يتعد للقضاء العادى بل لمجلس الدولة على ما سلف بيانه واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون (نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٣٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٣٣٥) .

مادة ١٧ - (١) انقطة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ (وزير الداخلية - فى كل اقليم ، ان ينشئ فرقا من المتطوعين ذكورا واناثا يتعمدون بالتدريب على اعمال الدفاع المدنى فى اوقات فراغهم بقصد الاشتراك فى اعمال اسحقاق المدنى ، ومواجهه الكوارث العلمة المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتتطلب شروط قيام المتطوعين بأعمالهم بقرار من وزير الداخلية ، فى كل اقليم .

ولوزير الداخلية أو من ينوبه ، استدعاء متطوعى الدفاع المدنى ، لاجراء تجارب تدريبية عامة أو فى ظروف العمليات .

مادة ١٨ - لوزير الداخلية ، فى كل اقليم : أن يقرر فى أى وقت اجراء تجارب وتمريبات على أعمال الدفاع المدنى : للوثوق من كافة الوسائل الخاصة به .

ويعلق كل من يتمتع عن تنفيذ التدابير الخاصة بالتجارب أو التمرينات المشار إليها أو يعترض تنفيذها ، بغرامة لا تجاوز جعيا مصرى أو عشر ليرات سورية .

وتكون العقوبة فى حالة العود ، خلال ستة أشهر من تاريخ الحكم نهائيا بالحبس لمدة لا تجاوز سبعة أيام وغرامة لا تزيد على جنيه مصرى أو عشر ليرات سورية ، أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٩ - لوزير الداخلية (٢) ، فى حالة التبعثه والكوارث العامة ،

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم التطوع لأعمال الدفاع المدنى (الوقائع المصرية فى ١٦/٩/١٩٨٦ - العدد ٢٠٨) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٤ مركزى لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنفيذ خطة الدفاع المدنى (الجريدة الرسمية فى ١٨/٢/١٩٦٠ - العدد ٤٢) .

أن يصدر قرارات بتنفيذ خطة الدفاع المدنى ، وأن يعين فى قراراته القوات التى توقع غنى من يخالفها بشرط ألا تريد العقوبة على الحبس لمدة سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى أو ألفى ليرة سورية ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٠ - يحظر على الموظفين العموميين والأطباء والصيادلة والمرضى والمرضى المستغلين فى مرافق أو مؤسسات ذات منفعة عامة ، والمستغلين بصناعة أو تجارة فى المواد الغذائية وعمل النقد فى حانه قيام استعبانه . أن يهجروا الجهات التى يؤدون فيها أعمالهم دون إذن كتابى بدلت من مصلحة الدفاع المدنى بالأقليم الجنوبى . والمديرية . أعامه للدفاع المدنى بالأقليم الشمالى .

ولوزير الداخلية ، فى كل إقليم ، بالاتفاق مع وزير الحربية أن يحظر الهجرة على أية فئة أخرى ، تكون أعمالها ضرورية فى استقرار المعيشة .

مادة ٢١ - يتولى وزير الحربية ، فى المناطق العسكرية والمناطق التى تديرها وزارة الحربية اختصاصات وزير الداخلية ، المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٢٢ - تنسق العلاقة بين سلطات الدفاع المدنى وبين القوات المسلحة بقرار يصدره وزير الداخلية والحربية (١) متضمنا الآتى :

- (أ) واجب القوات المسلحة إزاء الدفاع المدنى فى الأحوال العادية .
- (ب) كيفية تقديم معونة القوات المسلحة لسلطات الدفاع المدنى ،

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى والداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن واجبات القوات المسلحة فى غير حالة الحرب لمعاونة سلطات الدفاع المدنى فى تنفيذ مهامها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٥/٢٢ - العدد ١٢٠) .

وذلك فى حالات الضرورة القصوى والحالات الاستثنائية الخطيرة العاجلة مع تحديد الأعمال التى تتناط بالفتوات المسوحة فى هذه الحالات .

مادة ٢٣ — يكون للموظفين . انذين يندبهم وزير الداخلية فى كل اقليم ، من موظفى وزارة الداخلية وغيرهم ، صفة رجال الضبط الخاصى فى تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ويكون لهم حق الدخول فى أى وقت فى مكن تنفيذ التدابير المنصوص عليها فى القانون للتحقق من تنفيذ تلك الأحكام واثبات كل مخالفة لها .

مادة ٢٤ — لا يجوز مزع المة أو لافتة أو اشارة مركبة لاستعمالها فى أغراض الدفاع المدنى أو تغيير مكانها أو جعلها غير صالحة لما اعدت له ويلزم المخالف بمصاريف اعادة انشئ الى أصله .

مادة ٢٥ — (١) كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له فيما عدا ما نص عليه فى المادتين ١٨ ، ١٩ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات المنفذة لحكم البند رابعا من المادة (٣) بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٦ — لوزير الداخلية ، فى كل اقليم ، أن يحدد بقرار منه المدن

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١
(الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/١١/٤ - العدد ٤٤ مكرر) والفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة فى ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) .

دفاع مدنى وشعبى ٩٧

ولجهات التى يطبق عليها كل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى هذا
القانون - وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٧٩
لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (٢٤ مايو سنة
١٩٥٩) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المدن
والجهات التى تطبق فيها تدابير الدفاع المدنى (الوقائع المصرية فى
١٩٦٠/٢/١٨ - العدد ١٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠

بإسريان بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ — بشأن
منظمات الدفاع الشعبى — على متطوعى فرق الدفاع
المدنى التى تشكل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة
١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥. بشأن الدفاع
المدنى (بخصوص متطوعى الدفاع المدنى ومساواتهم
بمتطوعى الدفاع الشعبى) (، ١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٩ ابريل سنة ١٩٧٠ — العدد ١٥ .

(٢) صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات (الجريدة
الرسمية فى ٢٠/٧/١٩٧٨ — العدد ٢٩) ونص فى مادته الاولى على ان
تزداد بنسبة ١٥٪ المعاشات المستحقة حتى ١٢/٣١/١٩٧٨ وفقا لحكم القانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات
وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعى (الجريدة الرسمية فى
٢٥/٦/١٩٨١ — العدد ٢٦ تابع « ا » ونص فى مادته الاولى على ان تزداد
بنسبة ١٠٪ المعاشات المستحقة حتى ٣٠/٦/١٩٨١ وفقا لحكم القانون رقم
١٢ لسنة ١٩٧٠ وصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة لأصحاب
المعاشات والمستحقين (الجريدة الرسمية فى ٥/٨/١٩٨٢ — العدد ٣١) ونص
فى مادته الاولى على ان تضاف اعانة بواقع اربعة جنيئات شهريا للمعاشات
المستحقة والتى تستحق وفقا لحكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ كما صدر
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات (الجريدة الرسمية فى
٤/٨/١٩٨٢ — العدد ٣١ تابع « ا ») ونص فى مادته الاولى على ان تزداد
بواقع خمسة جنيئات شهريا المعاشات المستحقة والتى تستحق وفقا لحكم
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ .

٩٩ الدفاع المدني وشعبي

وعنى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني ، المدلل
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ ،

وعنى اغانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والإتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المددلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعنى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبي ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قريد القانون الآتى :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤) تسرى أحكام
المود ١٣ . ١٤ . ١٥ : ١٦ : ١٧ . ١٨ من انقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبي على متطوعى فرق الدفاع المدني
انقنى تشكل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع
المسحقى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
الانانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٩٠ (٣٠ مارس سنة ١٩٧٠)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى

والموقع عليه فى مونكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦

ونلك مع التحفظ بشرط التصديق (١، ٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى

اصدار قرارات لها قوة القانون ،

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى ،

والموقع عليه فى مونكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦ ، ونلك مع التحفظ بشرط

التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ رجب سنة ١٣٨٨ (٢ اكتوبر سنة ١٩٦٨)

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩ - العدد ١٣ .

(٢) صدر قرار وزير الخارجية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٧ (الجريدة

الرسمية فى ٢٧/٣/١٩٦٩ - العدد ١٣) ونص فى مادته الوحيدة على

ما يأتى :

ينشر فى الجريدة الرسمية الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى والموقع

عليه فى مونكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦ ، ويعمل به اعتبارا من ٢٥ نوفمبر

سنة ١٩٦٨ .

القسم الثانى فى الدفاع الشعبى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالتقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨
بشأن منظمات الدفاع الشعبى (١، ٢، ٣)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

(١) الجريدة الرسمية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٤٤ .
(٢) صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٧/٢٠ - العدد ٢٩) ونص فى مادته الاولى على أن تزداد بنسبة ١٥ ٪ المعاشات المستحقة والتي تمتحق حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وصدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية لاصحاب المعاشات والمستحقين (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٢/٧ - العدد ٦) ونص فى مادته الاولى على منح اعانة غلاء للمعاشات المستحقة والتي تمتحق وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التامين الاجتماعى (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ تابع (١) ونص فى مادته الاولى على أن تزداد بنسبة ١٠ ٪ المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وصدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة لاصحاب المعاشات والمستحقين (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٨/٥ - العدد ٣١) ونص فى مادته الاولى على أن تضاف اعانة بواقع اربعة جنيهاات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ كما صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٨/٤ - العدد ٣١ تابع « ١ ») ونص فى مادته الاولى على أن تزداد بواقع خمسة جنيهاات شهريا المعاشات المستحقة والتي تمتحق وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته في شأن الخدمة
المسكينة والموطنية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة
١٩٦٥ في شأن الدفاع المدنى .

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في شأن التعبئة العامة،
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته في شأن المعاشات
والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على
شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن تبعية
هيئة الفتوة الى وزير الدولة للشباب ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - منظمات الدفاع الشعبى تنظيم شعبى محلى في المحافظات
واجبها المعلونة في حماية الخطوط الخلفية للقوات المسلحة وفى تنفيذ
اجراءات وقاية المنشآت الحيوية للدولة فى حدود المهام التى تكلف بها
صمن اطار خطة اعداد الدولة للحرب .

=

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٤٣ لسنة
١٩٦٨ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٦٨ .

مادة ٢ - تشكل منظمات اندفاع الشعبى من جماعات صغرى لأعمال الحراسة المحيية وغرق معاونة لأعمال الدفاع المدنى يحدد عدده وأنواعها بواسطة مجالس الدفاع الشعبى المنوه عنها فى المادة الخامسة من هذا ائقانون وعلى ضوء الترامات المحافظات فى تنغيز خطة اعداد الدولة للحرب .

ويراعى فى تشكيل جماعات الحراسة المطية أن يكون أفرادها من العاملين بالمنشأة أو الجهة التى يقومون بحراستها .

مادة ٣ - تتولى منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظات الواجبات التالية:

١ - الاشتراك فى حماية الخطوط الخلفية بقواتها بحراسة المنشآت احيوية ومنع أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو .

٢ - المساهمة فى أعمال اندفاع المدنى بكل صورة لمقابلة تأثير ضرب اعدو الجوى والتخفيف من آثار التكببات والكوارث العامة وذلك ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن الدولة .

٣ - القيام بأعمال الخدمة الوطنية على المستوى المحلى .

مادة ٤ - يتولى الاشراف على أعمال منظمات الدفاع الشعبى مجالس دفاع شعبية (١) على مستوى المحافظة وعلى مستوى الدى أو المدينة .

مادة ٥ - يشكل مجلس الدفاع الشعبى على مستوى المحافظة من الآتين بعد :

١ - المحافظ (رئيسا للمجلس)

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعيين وتحديد واجبات نائب قائد الدفاع الشعبى والعسكرى بالمحافظات (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٣/٢١ - العدد ٦٢) .

- ٢ — أمين لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة .
 - ٣ — مدير الأمن .
 - ٤ — ممثل وزارة الشباب بالمحافظة .
 - ٥ — مساعد رئيس الادارة المركزية للتبئة العامة بالمحافظة .
 - ٦ — ممثلى الوزارات ذات العلاقة ، ويعينون بقرار من المحافظ .
 - ٧ — سكرتير عام المحافظة (سكرتيراً للمجلس)
وللمجلس أن يستدعى أى من الأفراد الذين يرى الاستعانة بخبراتهم ،
- مادة ٦ —** تشكل مجالس دفاع شعبية على مستوى الحى بمحافظتى القاهرة والاسكندرية وعلى مستوى المدينة بباقي محافظات الجمهورية —
من الآتين بعد :
- ١ — رئيس الحى أو المدينة (رئيساً للمجلس)
 - ٢ — مندوب من الاتحاد الاشتراكى يعين بواسطة لجنة المحافظة .
 - ٣ — مندوب من مديرية الأمن يعين بواسطة مدير الأمن .
 - ٤ — ممثل وزارة الشباب بالحى أو المدينة .
 - ٥ — ممثلى الوزارات ذات العلاقة ، ويعينون بقرار من المحافظ .
 - ٦ — يعين سكرتير المجلس بقرار من المحافظ .
- وللمجلس أن يستدعى أى من الأفراد الذين يرى الاستعانة بخبراتهم .
- مادة ٧ —** تختص مجالس الدفاع الشعبى بالواجبات التالية :
- ١ — تحديد مطالب الدفاع الشعبى بالمحافظة أو الحى أو المدينة على ضوء خطة اعداد الدولة للحرب .
 - ٢ — التنسيق بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ الواجبات المكلفة بها منظمات الدفاع الشعبى .

- ٣ - تدبير الأفراد المناسبين للتدريب طبقا للواجبات المطلوبة .
- ٤ - تسجيل الأفراد الذين أتموا التدريب .
- ٥ - تشكيل الأفراد في داخل منظمات الدفاع الشعبى طبقا للواجبات المدربين عليها بما فى ذلك الاستعانة بأفراد المقطاع التطيعى .
- ٦ - تخطيط ووضع أسلوب استدعاء أفراد منظمات الدفاع الشعبى للتدريب على الواجبات المكلفين بها سواء أعمال التأمين والحراسة أو الدفاع الدنى أو الخدمة الوطنية .
- ٧ - تدبير جميع النواحي الادارية الفاصلة بمنظمات الدفاع الشعبى أثناء التدريب أو الاستدعاء باستغلال الطلقات والامكانيات الذاتية لكل محافظة .
- ٨ - الاشراف على تنفيذ مناهج التدريب المختلفة التى تتضمنها الوزارات المعنية لتدريب الأفراد .
- مادة ٨ - يحدد مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة أسلوب وطريقة استغلال كافة الطاقات المتاحة للتدريب بالمحافظة لصالح منظمات الدفاع الشعبى بالتنسيق مع ممثلى الوزارات المختصة بها .
- مادة ٩ - يصحق مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة على الخطط التى تتضمنها مجالس الدفاع الشعبى بالحى أو المدينة قبل تنفيذها كما يتولى الاشراف والمراقبة على أعمال تلك المجالس .
- مادة ١٠ - يحول مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة سلطة استدعاء أفراد منظمات الدفاع الشعبى لاجراء تجارب تدريبية عامة أو فى ظروف العمليات وفقا لقرارات مجلس الدفاع الوطنى .
- مادة ١١ - تقدم وزارات الدولة كل فيما يخصها المعاونة اللازمة لهذه المنظمات ، وتختص وزارة الحربية بتقديم المعونات التالية :

- ١ - وضع وتخطيط مناهج التدريب العسكرى لجماعات الحراسة والاشراف على أعمال التدريب بالاشتراك مع وزارة الشباب .
- ٢ - توفير الاسلحة وانحازر انلازمة للتدريب والعمليات على ضوء خطة اعداد الدولة للحرب وقرارات مجلس الدفاع الوطنى .
- ٣ - توفير المربين اللازمين للتدريب على أعمال الحراسة بالتنسيق مع وزارة لشباب .

مادة ١٢ - تكون الخدمة فى منظمات الدفاع الشعبى عن طريق اتطوع بدون أجر ويشترط فى المتطوع أن يكون لائقا صحيا للخدمة ولا يقل عمره عن ١٨ عاما وألا يكون مطلوبا للتجنيد .

مادة ١٣ - على انوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة :لخنية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وإشركات الذين يستخدمون متطوعين بمنظمات الدفاع الشعبى أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم فترة استدعائهم للعمل فى تلك المنظمات ، وتتحمل هذه الجهات كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى لهؤلاء الأفراد طوال فترة الاستدعاء (١) .

مادة ١٤ - يملك المتطوعين من أفراد منظمات الدفاع الشعبى الذين يستشهدون أو يفقدون فى العمليات الحربية أو يتوفون فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار

(١) صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل كل من الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كامل الرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت والبدلات وكافة الميزات الاخرى للملتحقين بالمقاومة الشعبية من العاملين بهذه الجهات وذلك طوال مدة التحاقهم بها (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/١١/١٤ - العدد ٤٦) .

اليه معاملة المجندين بالقوات المسلحة من حيث المعاش والتأمين الاضافى ومكافأة الاستشهاد طبقا لأحكام ذلك القانون .

مادة ١٥ - يعتبر فى حكم اصابة العمل كل حادث يقع للمتقاع أو لنموذج عليه العامل بأحد قوانين المعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة أو التأمينات الاجتماعية بسبب تأدية واجبة الوطنى فى منظمات الدفاع الشعبى سواء أثناء التدريب أو الاشتراك فى التمارين الحربية أو فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ويعامل المصابون الذين لا يخضعون لأحكام أى من قوانين المعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة أو التأمينات الاجتماعية معاملة المجندين بالقوات المسلحة من حيث تويض الاصابة والمعاش طبقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ١٦ - تستحق المعاشات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ ثبوت الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة أو الاصابة .

مادة ١٧ - تسوى حالات الأفراد المنصوص عليهم فى المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ طبقا لأحكام هذا القانون أو قانون المعاشات أو التأمينات الاجتماعية الحامل به كل منهم أيهما أفضل .

مادة ١٨ - تتولى كل من جهات العمل التى يقبها الأفراد المنصوص عليهم فى هذا القانون تسوية حالاتهم طبقا لأحكامه .

وتختص وزارة الخزينة بتسوية حالات الأفراد الذين لا يخضعون لأحكام أحد قوانين المعاشات أو التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٩ - على الوزراء - كل غيما يخجه - اصدار القرارات اللازمة
لتنفيذ (١) .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية . وتكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

(١) صدر قرار وزير الشباب رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ بتعيين ممثلين
لوزارة الشباب بمجالس منظمات الدفاع الشعبى (الوقائع المصرية فى
١٩٦٩/٢/٥ - العدد ٣١) .

وصدر قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩
بشان تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على افراد منظمات الدفاع
الشعبى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٢٦ - العدد ٩٣) .

وصدر قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٩
باصدار لائحة جزاءات لفراد منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعى مدن حماية
الشعب فى فترة تدريبهم واستدعائهم للعمليات (الوقائع المصرية فى
١٩٦٩/١٠/١٣ - العدد ٢٣٦) المعدل بالقرار رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٠
(الوقائع المصرية فى ١٩٧١/١/٢٣ - العدد ١٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٦٨

باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون

رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن
منظمات الدفاع الشعبى ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العسكرية،

قرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة المرفقة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى .

مادة ٢ - على الوزراء وجهات الادارة المحلية - كل فيما يخصه -
أصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٥١ .

الباب الاول

واجبات منظمات الدفاع الشعبى ومبادئ التطبيق

مادة ١ - تتولى منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظات الواجبات التالية :

- ١ - الاشتراك فى حماية الخطوط الخفية لقواتنا بالدفاع المحلى عن المنشآت الحيوية ومنع أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو .
- ٢ - المساهمة فى أعمال الدفاع المدنى بكل صوره لمقاومة تأثير ضرب العدو انجوى والتخفيف من آثار انفجرات والكوارث العامة وذلك ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن الدولة .
- ٣ - القيام بأعمال الخدمة الوطنية على المستوى المحلى .

مادة ٢ - تتولى منظمات الدفاع الشعبى بواجباتها المقررة وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بصفة دائمة فى السلم والحرب اذ أن تأمين وحماية الامكانيات الذاتية لشعب الجمهورية العربية المتحدة واجب وطنى له صفة الدوام .

مادة ٢ - يراعى تطبيق الأسس والمبادئ التالية فى تطبيق حكام قانون منظمات الدفاع الشعبى :

- ١ - منظمات الدفاع الشعبى تنظيم محلى على مستوى المحافظات يستمد مقوماته وامكانياته من المحافظة ذاتها سواء كانت هذه الامكانيات بشرية أم مادية وتتولى المحافظة المسئولية المركزية عن تلك المنظمات .
- ٢ - تستمد المنظمات المعاونة انقنية اللازمة لها من الوزارات المعنية فى حدود خطة اعداد الدولة للحرب وعن طريق ممثلى هذه الوزارات بالمحافظة .

٣ - تشكيل هذه المنظمات من جماعات صغرى لأعمال اندفاع انشطى مع مراعاة أن يكون أفرادها من العاملين بالمشاة أو للجهة التى يقومون بحراستها وذلك تمشياً مع مفهوم الدفاع الشعبى وتسهيلاً للتواشى الادارية وهذا لا يعنى أى تغيير لنظم ومسئوليات الحراسة القائمة بالنسبة للمنشآت المكلفة بحراستها وزاره الداخلية أو أى جهاز آخر .

٤ - مساهمة المنظمات فى أعمال الدفاع المدنى يتم ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن الدولة وذلك منعا لتضارب المسئوليات .

٥ - اسناد أعمال الخدمة العامة على المستوى المحلى بالمحافظة الى تلك المنظمات وذلك للقيام بأعمال اصلاح الطرق والمواصلات أو وسائل النقل الخ . مما قد يستدعى الأمر اصلاحه نتيجة فعل العدو أو لخدمة الجهود الحربية .

٦ - تحريب أفراد المنظمات فى غير أوقات العمل الرسمية تمشياً مع مبدأ الجمع بين الحفاظ على الانتاج ومقاومة العدو فى نفس الوقت .

الباب الثانى

القيادة والسيطرة على منظمات الدفاع الشعبى
وواجبات أجهزة الدولة تجاهها

الفصل الأول

القيادة والسيطرة على منظمات الدفاع الشعبى

مادة ٤ - (البند رقم ١) مستبدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) منظمات الدفاع الشعبى منظمات دائمة فى وقت السلم والحرب وتشكل من :

١ - جماعات حفرى لأعمال الدفاع المحلى عن الأهداف الحيوية .
ولتأمين المدن التى نحددها وزارة الحربى كمدن حماية شعب ، وأبراج
كهرياء السد العالى ، التى تحددها خطة اعداد الدولة للحرب ، دون مساس
بتنظيم الحراسة القائمة فى جميع هذه الجهات أيا كان مصدرها * .

٢ - فرق معاونة لأعمال الدفاع المدنى تعمل فى نطاق خطة الدفاع
المدنى عن الدولة .

٣ - فرق معاونة للقيام بأعمال الخدمة الوطنية على المستوى المحلى
تكون مهمتها اصلاح التف الذى يحدث فى المرافق الحيوية أو الطرق
أو المواصلات أو وسائل النقل وغيرها نتيجة فعل العدو والقيام
بالمشروعات التى تخدم المجهود الحربى والمساهمة فى مشروعات خدمة
البيئة فى وقت السلم .

مادة ٥ - يحدد عدد وأنواع جماعات الدفاع وفرق المعاونة بواسطة
مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة على ضوء الترامات المحافظة فى تنفيذ
خطة اعداد الدولة للحرب ويصدر بتشكيل وتحديد أفرادها ومسئولياتهم
قرار من المحافظ بعد موافقة مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة .

مادة ٦ - يجوز أن يعين لقيادة جماعات الدفاع التى تكلف بتأمين
الأهداف الحيوية فى المحافظة ضباط من القوات المسلحة .

مادة ٧ - تخول القيادة والسيطرة على منظمات الدفاع الشعبى
بالمحافظة الى :

١ - المحافظ بوصفه الرئيس الأعلى لتلك المنظمات والمسئول الأول
عن كفاءتها ودرجة استعدادها لتنفيذ مهامها وذلك فى حدود الواجبات
والالتزامات الواردة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ .

وتصدر جميع التعليمات والأوامر الخاصة بمنظمات الدفاع الشعبى
بتوقيعه .

٢ - مجلس اندفاع الشعبى بالمحافظة بحكم مسؤوليته المحددة فى المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من لقانون المذكور وقراراته فى هذا الشأن مزمره لجميع أجهزة الدولة بالمحافظة طالما لا تتعارض مع أى خطة أخرى على مستوى الدولة .

٣ - مجالس الدفاع الشعبية على مستوى الأحياء أو المدن فى المحافظات فى حدود الواجبات المحددة لهما فى القانون .

٤ - قادة جماعات اندفاع وفرق المعاونة فى حدود التعليمات الصادرة انبيهم والواجبات المكلفين بها .»

هاده ٨ - (مستبذنة بقرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) المحافظ يوصفه رئيس مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة هو المسئول الأول أمام مجلس الدفاع الوطنى عن تأمين الأهداف الحيوية المدنية بدائرة المحافظة والتي تؤمنها منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعو مدن حماية الشعب والأبراج ضد أعمال التخريب واتسلل البرى والبحرى وضد الطائرات المعادية التى تطوق على ارتفاع منخفض أو أى عناصر معادية يتم انزالها أو إسقاطها من الطائرات .

ويتولى الواجبات الآتية :

١ - القيادة والسيطرة على متطوعى منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج لاحتباط أى أعمال معادية ضد الأهداف الحيوية المدنية التى تؤمنها تلك العناصر .»

٢ - الاشراف المباشر على رفع مستوى الكفاءة القتالية لمتطوعى منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج بحيث تكون قادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة تامة بالنسبة لتأمين الأهداف الحيوية والمدن الأبراج .»

١ - المتدربين على خطط تأمين الأهداف الحيوية المدنية بالحافضة
مدنى يضمها استثمار العسكرى للحافضة وتحتف بتأمينها منظمات الدفاع
الشعبى ومتطوعون ومدن حماية الشعب والأبراج بعد مراجعتها من قائد
العدنة العسكرية أو جيش الميدان لى منح الحافضة فى شتوده ونوزيع
خطة على الجهات المختصة مع الاحتفاظ بصورة منها .

٢ - المرور شخصيا وبواسطة مندوبيه المفوضين يرافقهم المستشار
عسكرى على طريق أهداف حيوية المدنية بالمحافظات لى يؤمنها مندوبو
منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج وخاصة المعززة
منها لتأخذ من المنظمات الأفراد فى الخدمة والحراسة بالأعداد المتردة لى
درجات الاستعداد المختلفة .

٣ - إجراء التجارب على أهداف منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية
الشعب والأبراج لتأخذ من كفاءة التأمين وصلاحيه التمييز الهندسى بها
وتتبع الأثر للمهاجم وتصرفاتهم نحو أى موقف معاد يوجه ضدهم .

٤ - اعتماد تعليمات تنظيم التعاون التى يعدها المستشار العسكرى
بمحافظة لى جميع العناصر المكلفة بتأمين الأهداف الحيوية المدنية بالمحافظة
تأخذ القوات المسلحة على ضوء تعليمات المصالحات من قائد المنظمة
العسكرية أو الجيش الميدانى التى تقع المحافظة فى حدوده والإشراف على
تفيذها لمقابلة كافة احتمالات عمل العدو .

٥ - الإشراف على مستوى كفاءة نقد المراقبة بالنظر وخطة الإنذار
والتبليغ للأهداف الحيوية المدنية بدائرة المحافظة ولدى تتكف بتأمينها
منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعى مدن حماية الشعب والأبراج بما يحقق
التبليغ الفورى لفرقة عمليات المحافظات لسرعة نجدة الأهداف الحيوية التى
تتأجم بواسطة العدو .

٦ - التأكد من أن إشارات وأجهزة الدونة المعنية قد أصبحت تعليمات

الامن: تقنية المتعلقة بالمرافق الحيوية التابعة لها ، ومتابعة تنفيذ نتائج
ننتيش وحذاء الوزراء لشئون الأمن على نواحي الأمن انفى للمرافق ، و
الوحدات الانتاجية التى تقع فى دائرة المحافظة .

٩ - ادارة مشروعات التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة
والاشراف على تنفيذها .

١٠ - توفير المطالب اللازمة التى تمكن متطوعى منظمات للدفاع الشعبى
للمرافق ومدن حماية الشعب والأبراج من تنفيذ مهامهم التقنية بكفاءة
والتي تزيد عن امكانيات مديرى المرافق ور ساء مجالس المدن سواء
كانت مطالب ادارية أو فنية أو هندسية أو مواصلات أو أدوات تكيفية .

١١ - اعتماد تعليمات التدريب الخاصة بمتطوعى منظمات الدفاع
شعبى ومدن حماية الشعب ومتطوعى الأبراج: نلقى يندعها المستشار
العسكرى للمدافع ونمنا تعليمات التنظيمية للتدريب الصادرة من قيادة
الدفاع الشعبى والعسكرى ومتابعة انتظام سير التدريب سواء فى مراكز
وألقم التدريب بالمحافظة أو فى منطقة الهدف وتقديم المساونة التى تحقق
انتظام سير التدريب وجديته وعلى الأخص .

(أ) توفير ميادين الرمى المناسبة فى دأخل المحافظة والتأكد من
صلاحيتها فى جميع الأوقات .

(ب) اعداد معسكرات للإيواء والإعاشة لتدريب قادة المتطوعين
خلال الدورات التدريبية وفقاً للتوقيتات الصادرة من قيادة الدفاع
انشعبى والعسكرى .

(ج) وضع الحوافز لكفائة المتأزين من المتطوعين ومجازاة المقصرين
منهم أثناء التدريب .

١٢ - الاشتراك فى مؤتمرات لجان التفتيش المشتركة المشكلة من

غيره. الدفاع الشعبى وامسخر ونفذت توصيات وقرارات جان التفتيش عن صرق معلى الوزارات ذات علاقه بالمجلس وبما يدخل الارتقاء بمستوى البقاء. استثنى الخوعى منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب واذراج .

١٣ - التاكيد من توفير العناصر الصالحة من المتطوعين بالأعداد المقررة و خطة تأمين الاهداف الحيوية وفقاً للشروط المحددة فى هذه الملتحه .

١٤ - موافاة قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بتقرير شهري عن مستوى الكفاءة القتالية لجميع عناصر تأمين الاهداف الحيوية من المتطوعين وفقاً للتعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى فى هذا الشأن وعرضه على مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة واخطار وزارة الادارة المحلية بصوره من هذا التقرير بتدبير المطالب اللازمة بإمكانياتها أو باتصالها بالوزارات لأخرى المعنية .

١٥ - اعداد التقرير السنوى عن مستوى الكفاءة القتالية لجميع عناصر تأمين الاهداف الحيوية - عدا القوات المسلحة - وفقاً لما هو موضح فى الملتين ٤٦ : ٣٥ من هذه اللائحة .

١٦ - السيطرة على المتطوعين للحفاظ على مستوى عال من الضبط والربط بينهم وممارسة السلطات المخولة له بموجب القرارات الصادرة فى هذا الشأن .

مادة ٨ مكرر - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) رئيس مجلس المدينة التى تعتبر هدفاً من أهداف « حماية الشعب » هو المسئول الأول أمام مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة عن تأمين المدينة ضد أعمال التخريب والتسلل البرى والبحرى وضد الطائرات المعادية التى تحلق على ارتفاع منخفض أو أى عناصر معادية يتم انزالها أو اسقاطها من الطائرات .

ويتولى الواجبات التالية :

١ - قيادة قوة متطوعى حماية الشعب بالمدينة لاحتياط أى أعمال معادية ضد المدينة .

٢ - رفع مستوى الكفاءة القتالية لمتطوعى قوة حماية الشعب بالمدينة لتنفيذ مهامها بكفاءة تامة .

٣ - المرور شخصيا نهارا وليلا على قوة متطوعى حماية الشعب والتأكد من انتظام أفراد نقط المراقبة والانذار فى الخدمة وكذا تواجد الاحتياطى فى منطقة التمرکز المحددة بالاعداد المقررة فى درجات الاستعداد المختلفة مع توفير وسيلة نقله .

٤ - التأكد من كفاءة وتنفيذ خطة الانذار والتبليغ بما يحقق سرعة التبليغ بين نقط الانذار ومركز الشرطة أو مجلس المدينة وكذا الاتصال بين المدينة وغرفة عمليات المحافظة .

٥ - الاشتراك فى اجراء التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة والاشراف على تنفيذها بالمدينة .

٦ - الاشراف على انتظام سير التدريب وجدديته وتنفيذ برامج التدريب الصادرة من المستشار العسكرى للمحافظة حسب المواعيد المحددة للطاوير وكذا تقديم المعاونة التى تحقق انتظام سير التدريب وعلى الأخص الآتى :

(أ) توفير وتحديد أرض تدريب مناسبة وميدان رمالية مناسب .

(ب) التأكد من توفر مساعدات ومراجع التدريب طبقا للمعدلات المقررة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .

(ج) توفير الحملة اللازمة لنقل المتطوعين لتنفيذ تمارين الرماية وفقا للتوقيتات المحددة من المستشار العسكرى للمحافظة .

٧ - اجراء التجارب لقوة متطوعى حماية الشعب للتأكد من قنهم
المفردين لجرباتهم وكذا قنهم فى تنفيذ مهامهم نحو أى موقف معاد يحدد
المدينة .

٨ - توفير عدد المتطوعين المنزلى تنفيذهم لتمرين الرمى فى التمرين
المحددة بمعرفة المستشار العسكرى للمحافظ والإشراف على تنفيذ تمارين
الرمى .

٩ - تنظيم أسلوب تداول الأسلحة والذخائر للمتطوعى قوة حماية
الشعب بما يكفل للأفراد سرعة استلامها أثناء تنفيذهم لمهامهم القتالية
مع تبني رئيس مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة عن أى فقد أو تبديد أو
اتلاف للأسلحة فور حدوثه .

١٠ - التأكد من توفر الأسلحة والذخائر اللازمة للعمليات طبقاً
للمعدات والمحتويات المقررة وكذا أدوات ومهمات لنظافة بما يحتق
اجراء الصيانة المشروية لثلاحة وصلاحياتها للاستخدام فى جميع الأوقات .

١١ - توفير العناصر الحالحة من المتطوعين وفقاً لشروط المحددة
فى هذه اللائحة وبالأعداد المتررة وذلك بالتعاون مع أمين لجنة الاتصال
الأستراتيجى للمدينة .

١٢ - توفير المطالب اللازمة التى تمكن قوة متطوعى حماية الشعب
من تنفيذ مهامهم القتالية بكفاءة سواء كانت مطالب ادارية أو ذنية أو
هندسية أو مواصلات أو أدوات تكميلية والاتصال بالمحافظة لتزليل أى
مصاعب فى هذا الشأن .

١٣ - تنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش المشكلة من قيادة
الدفاع الشعبى والعسكرى بما يكفل تنفيذ المتطوعين لمهامهم بكفاءة تامة ،

١٤ - السيطرة على المتطوعين للحفاظ على مستوى عال من الضبط

والربط بينهم وممارسة سلطاته الانضباطية المخولة له بموجب قرار وزيرى الحربية والإدارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٩ .

١٥ - اعداد خطة لاستدعاء المتطوعين بما يكفل تواجدهم فى الأماكن المحددة فى أقصر وقت وإجراء التجارب اللازمة لذلك .

مادة ٩ - (الفقرة انتقالية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٧٠) يجوز أن يعين للمحافظ مستشار عسكرى من ضباط القوات المسلحة لمعاونته فى شئون التخطيط والتدريب والإشراف على أعمال الدفاع عن المرافق الحيوية بالمحافظة وتحدد واجباته التفصيلية بتعليمات من وزارة الحربية (١) وتتولى المحافظة توفير التسهيلات اللازمة لعمله وإقامته .

كما يجوز أن يعين ضابط القوات المسلحة لمعاونة رئيس مجلس المدينة - الذى لم يسبق له التحمل كضابط بالقوات المسلحة أو الشرطة - فى شئون العمليات والتدريب وتحدد واجباته التفصيلية بتعليمات من وزارة الحربية (٢) ويتولى رئيس مجلس المدينة توفير التسهيلات اللازمة لعمله وإقامته .

مادة ١٠ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٧٠) يتولى مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية المسئوليات التالية :

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد واجبات المستشار العسكرى للمحافظ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٣/٢١ - العدد ٦٢) .

(٢) صدر قرار وزير الحربية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد واجبات المستشار العسكرى لرئيس مجلس المدينة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٣/١٨ - العدد ٦٠) .

١ - عدير المرفق أو الوحدة الانتاجية في المستول الأول امام مجلس الدفاع الشعبى للمنطقة عن تأمين منطقة مرفق عند استعمال النسل والتخريب وضد الطائرات المعادية التى تحلق على ارتفاع منخفض أو أى قوات معادية يتم انزالها أو اسقاطها وذلك فى حالة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية بواسطة منظمات الدفاع الشعبى .

وبتولى الواجبات التالية :

(أ) تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية والتحقق من كفاءة قوة التأمين لاحباط أى محاولة للعدو وغلقا للخطة الموضوعة بمعرفة المستشار العسكرى والمصدق عليها من مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة .

(ب) يقوم منير المرفق أو الوحدة الانتاجية شخصيا وبواسطة مندوبين مفوضين بالمرور نهارا وليلا على قوة التأمين والتأكد من انتظام الأفراد فى الخدمة والحراسة بالأعداد المقررة فى درجات الاستعداد المختلفة .

(ج) التأكد من كفاءة وتنفيذ خطة الانذار والتبليغ بما يحسب التبليغ الفورى لمركز عمليات المحافظة عن أى حوادث طارئة نتيجة لأعمال العدو أو عملائه أو جواسيسه وكذا توفير وسائل المواصلات الداخلية اللازمة للسيطرة على قوة التأمين .

(د) تشكيل القوة النازمة للتأمين فى ثلاث ورديات تتناوب الخدمة يوميا كل ٨ ساعات مع مراعاة تغيير دور خدمة الورديات أسبوعيا .

(هـ) اجراء التجارب لقوة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية لاختبار كفاءة التأمين وصلاحيه التجييز الهندسى به وتفهم الأفراد لمهامهم وتصرفاتهم نحو أى موقف معاد يوجه ضدهم سواء بمفرده أو بالاشتراك مع المستشار العسكرى للمحافظ .

(و) الاشتراك فى اجراء التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة والاشراف على تنفيذها داخل المرفق أو الوحدة الانتاجية .

(ز) توفير العناصر المسلحة من المتطوعين بالمرفق أو الوحدة الانتاجية لقيام بمهمة تأمينها وفقا للشروط المحددة في هذه اللائحة وبالأعداد المقررة لتأمين ذلك بالتعاون مع أمين لجنة الوحدة الجماهيرية بالمرفق أو الوحدة الانتاجية .

(ح) الاشراف على انتظام سير التدريب وجديته بالمرفق أو الوحدة الانتاجية وتنفيذ برامج التدريب الصادرة من المستشار العسكرى حسب المواعيد المحددة لظواير وكذا تقديم المعاونة التى تحقق انتظام سير التدريب وعلى الأخص الآتى :

- توفير وتحديد أرض تدريب مناسبة .
- التأكد من توفر مساعدات ومراجع التدريب طبقا للمعدلات المقررة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .
- توفير الحملة اللازمة لنقل المتطوعين لتنفيذ تمارين الرماية وفقا لتعليمات المحددة من المستشار العسكرى .

(ط) لسيطرة على المتطوعين للحفاظ على مستوى عال من الضبط والربط بينهم وممارسة سنطاته الانضباطية المخولة له بموجب قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٩

(ي) التأكد من توفر الأسلحة والذخائر اللازمة للعمليات لأفراد قوة التأمين وفقا للمعدلات والمستويات المقررة وكذا أدوات ومهمات النظافة بما يحقق اجراء الصيانة الدورية للأسلحة وصلاحياتها للاستخدام فى جميع الأوقات .

(ك) التأكد من سلامة أسلوب التحفظ على الأسلحة والذخيرة المقررة لتأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية بما يكفل سرعة التوزيع واستلام الأفراد لى لتنفيذ مهامهم القتالية مع تبنيغ رئيس مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة عن أى عقد أو تبديد أو اتلاف للأسلحة فتر حدوثه .

(ل) توفير الامكانيات التى تمكن قوة تأمين المرفق أو الوحدة

الانتاجية من تنفيذ خطة التأمين سواء كانت احتياجات ادارية او فنية او هندسية او مواصلات او أدوات تكميلية والاتصال بالوزارة التابع لها لتذليل أى مصاعب فى هذا الشأن .

(م) تنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش المشكلة من قيادة الدفاع الشعبى والحسكرى بما يكفل تدعيم وتطوير خطة التأمين .

٢ - مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية هو المسئول عن أمن المرفق الداخلى يعاونه فى ذلك جهاز الأمن بالمرفق أو الوحدة الانتاجية وعليه أن ينظم على وجه الخصوص الآتى :

(أ) السيطرة على الدخول والمخروج الى المرفق أو الوحدة الانتاجية بما يحقق الأمن .

(ب) تنفيذ تعليمات الأمن الفنى لمعدات المرفق أو لوحدة الانتاجية وفقا للتعليمات التى تصدر من الوزارة المختصة .

(ج) تحديد المعدات أو الآلات التى يسبب تلفها أو تدميرها عطل كامل فى المرفق أو الوحدة الانتاجية واتخاذ اجراءات الأمن الفنى لها مع اخطار مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة والوزارة المختصة عن ذلك .

(د) المرور المستمر على منشآت المرفق أو الوحدة الانتاجية وتجربة احتياطيات الأمن بها والتعرف على كفاءتها ومدى سلامتها وفعاليتها .

٣ - فى حالة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية بعناصر من القوات المسلحة أو الشرطة يقوم مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية بالواجبات المنصوص عليها فى الفقرة (١) عالية البنود (ج ، و ، ل ، م) وكذا الواجبات المنصوص عليها فى الفقرة (٢) عليه .

مادة ١١ - تشكل لجنة مشتركة من وزارات الحربية والداخلية والادارة المحلية لاجراء تقييم دورى لمستوى تحريب المواطنين ولدرجة استعداد الأفراد المكلفين بالدفاع عن المرافق الحيوية بالمحافظة لكفاءة الدفاع عن تلك المرافق وتقديم اللجان تقاريرها وتوصياتها الى المحافظ .

الفصل الثانى

واجبات أجهزة الدولة تجاه منظمات الدفاع الشعبى

مادة ١٢ - ! مستبدنة بقرار . رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) يخصص لكل وزارة وكيل أو أكثر لشؤون الأمن وهو المسئول المباشر أمام الوزير التابع له عن تنفيذ التزامات الوزارة المسار إليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى وفى هذه اللائحة .

ويتولى الواجبات التالية :

١ - تحديد المرافق الحيوية أو الوحدات الانتاجية التى تتبع وزارته فى كل محافظة واخطار مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة بمقرحاته فى شأن تقسيم هذه المرافق الى أهداف على مستوى الدولة وأخرى على مستوى المحافظات واخطار قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بما يستقر عليه الرأى مع مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة توطئة للبث فيها بمعرفة وزارة الحربية .

٢ - اعداد واصدار تعليمات التى تضمن التأمين انفى للمرافق الحيوية أو الوحدة الانتاجية مع التركيز على أمن اجزائه الرئيسية التى يسبب تدميرها أو اتلافها عطلة نهائيا وهواجهة ما قد يصيبه من تلف وتوفير المعدات اللازمة لذلك وللإطفاء ، واخطار المحافظين ومديرى المرافق وقيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بصورة من هذه التعليمات .

٣ - التفتيش على المرافق أو الوحدات الانتاجية التابعة للوزارة بمحافظات الجمهورية للتأكد من تنفيذ تعليمات التأمين الفنى الصادرة إليها واصدار التعليمات الفنية والادارية اللازمة لتلافى أوجه النقص واخطار الوزير وكذا المحافظ بنتائج التفتيش لمتابعة التنفيذ .

٤ - تقديم المعاونة اللازمة التى تزيد عن امكانيات مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية والتى تمكن قوة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية من المتطوعين أو عناصر القوات المسلحة أو الشرطة من تنفيذ خطة التأمين بكفاءة وعلى الأخص الآتى :

(٤) استكمال وسائل الانذار دلك المرفق أو الوحدة الانتاجية .

(ب) توفير الاتصال اللازم بين المرافق أو الوحدات الانتاجية التابعة للوزارة وغرفة عمليات المحافظة بما يحقق التبليغ الفورى عن أى حوادث طارئة نتيجة لأعمال العدو وعملاته أو جواسيسه لفجدة الأهداف التى يهاجمها العدو - وكذا توفير وسائل المواصلات الداخلية اللازمة للسيطرة على قوة التأمين .

وذلك طبقا للتعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .

(ج) توفير المطالب الادارية والفنية والهندسية .

٥ - اصدار التعليمات الى مديرى المرافق والوحدات الانتاجية التابعة لوزارته بخصوص تنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش المشكلة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى ومتابعة تنفيذها واتخاذ ما يلزم من اجراءات للتغلب على نواحي الضعف والقصور التى قد تبرز أثناء التفتيش وتخرج عن امكانيات تلك المرافق والوحدات الانتاجية .

٦ - التاكيد من أن مديرى المرافق والوحدات الانتاجية التابعة للوزارة قد أصدروا تعليمات الأمن الداخلى لها وفقا للتعليمات الصادرة فى هذا الشأن وعلى وجه الخصوص التعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى والقيام باجراء التجارب اللازمة للتأكد من تنفيذها وللوقوف على مدى كفاءتها وسلامة مفاعليتها .

مادة ١٣ - تقدم الوزارات كلاً فيما يخصها المعاونة اللازمة لمنظمات الدفاع الشعبى على ضوء قرارات مجلس الوزراء فى هذا الشأن والتزاماتها

في حصة اعداد ادوية للحرب وعصاب مجالس الدفاع الشعبى وموسع
عده الملائحة واجبات الوزارات انى يقع عليها بعبء الاجر تجده
عن انخماص الدفاع الشعبى من تادية واجباتها •

مادة ١٤ - تتولى وزارة تخريب منظمات الدفاع الشعبى
على وابيات تدافع عن المرافق الحيوية المحددة في خطة اعداد الدولة
للحرب وتقدم للمحافظات الممنونات الآتية :

١ - رضع مناهج التدريب العسكرى بما يكفى تمكن المتدربين من
الاستمرار في حماية خطوط الحفية تتوزع المساحة باسراع عن المنشآت
الحوية ومنع اى نشاط عسكرى او تخريبى قد يقوم به العدو ويشمل
ذلك :

(ا) اعداد وتوزيع مراجع للتدريب الى تنظم في هذا الشأن
وانتى توضح الطرق المحتملة لأعمال العدو في المناطق الحفية تقاومها
المسلحة ضد المنشآت الحوية بها وانتى توضح أيضا الوسائل التى
يلزم اتباعها لتأمين هذه المناطق وللدفاع عن المنشآت الحوية ضد أعمال
العدو •

(ب) اعداد بيان ومواصفات مساعدات التدريب انى تلزم لتدريب
المتطوعين وانى تكلف المحافظات بتدريبها من مواردها اذاتية •

(ج) تخطيط مناهج التدريب لتوحيد أسلوب اجرائه في كافة
المحافظات ضمانا لوحدة العمل في مراكز التدريب ومستوى التدريب بها •

٢ - توفير المدربين الملتزمين سواء ضباط أو درجات أخرى لتدريب
متطوعى منظمات الدفاع الشعبى : وتتبع مسؤولية اعدادهم وتأهيلهم على
عائق وزارة الحربية على أن تتولى المحافظات مسؤولية الاشراف على
سير التدريب وانتظامه •

٣ - توفير الأسلحة والذخائر اللازمة للتدريب والعمليات وفقاً لما هو محدد بخطة اعداد الدولة للحرب .

٢ - نمطينا للمحافظات من القيام بمسؤولياتها تجاه منظمات الدفاع الشعبى خاصة فى الظروف الحربية - بموجب وزارة تحريبه بلاوى :

(ا) تعيين ضابط يربيه مأسبه بى محافظه ليعمل مستشاراً عسكرياً لمحاسبه ويمارسه فى شؤون التحصيل والتدريب والاعتراف على اتمام الدفاع عن ارضه الحيويه بالمحافظه وتنولى المنظمة توفير مد لتدريب المزمه على واساه هذا الضابط حيب انه يعتبر جزءاً من (ب) تعيين ضابط لحد حى من احياء محافظتى القاهرة والاسكندريه .

(ج) تعيين خبأء للعمل بقيادة مجموعات المتطوعين الذين سيتسحبون لدفاع عن ارض هدف حيوى محدد فى خطة اعداد الدولة للحرب .

(د) اعداد وتدريب واستخدام أغراء منظمات الدفاع الشعبى (المقاومة لشعبيه سابقا) فى مدن القناة الثلاثه (بورسعيد - الاسماعيليه - السويس) الموضوعة حالياً تحت قيادة القوات المسلحة بالجيشه .

مادة ١٥ - تنولى وزارة الداخلية عن طريق ممثليها فى المحافظات ما يلى :

١ - المساهمة فى تدريب المتطوعين على الدفاع المدنى عن طريق :
(ا) وضع وتخطيط مناهج التدريب اللازمة لذلك والاشراف على أعمال التدريب .

(ب) تدريب المدربين ومساعدات التدريب اللازمة لتدريب المتطوعين .
٢ - تسجيل وتشكيل واستخدام المتطوعين الذين يتم تدريبهم على أعمال الدفاع المدنى فى هذا الواجب ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن المحافظة المصدق عليها من وزير الداخلية .

١ - المساهمة في تدريب المتطوعين على أعمال الدفاع بالأساليب التي
المستمر بحسب ما تقتضيه الحاجة وذلك عن طريق توفير هذه التدريب والتدريب
للمستمرين بقوتهم ومن بالمحافظة .

٢ - استلام سجلات ودخائر العمليات اللازمة للدفاع عن المرافق
الحوية من وزارة الحربية وتوزيعها على المحافظات حيث يكون مدير الأمن
مسئول عن تنفيذها وتوزيعها وفقاً لقرار مجلس الدفاع الاستراتيجي
بالمحافظة .

٣ - وضع مدير الأمن بالاشتراك مع مندوب وزارة المواصفات بالمحافظة
مخرجات خطة التجهيز من معدات ومعدات على مجلس الدفاع الاستراتيجي
بالمحافظة للتصديق عليها .

٤ - تقديم معاونته في متابعة أي نشاط يهدد في دائرة المحافظة في
مناطق المحافظات المتسيرة بالمحافظات وفقاً لقرار المحافظ في هذا الشأن .

٥ - يساعد مدير الأمن في الإعداد لأجراء التجارب التدريبية العامة
على مستوى المنطقة (البرونات) وفي أشرف على تنفيذها .

٦ - المعاونة في انتخاب المتطوعين الذين يتقبلون للانضمام في منظمات
الدفاع الشعبي وفقاً لشروط المحددة في هذه المذكرة .

٧ - الاحتفاظ بحجوزة من سجل أسماء المتطوعين الذين تم تدريبهم
على أعمال الدفاع .

مادة ١٦ - تتولى وزارة الشباب ما يلي :

١ - تقديم المعاونة في تدريب المتطوعين وذلك باستخدام طلائع
التدريب المتسيرة والمدرسين الموجودين في المدارس والمعاهد العليا والجامعات
الواجبة في المحافظة .

٢ - تسجيل أسماء الشباب من قطاع التعليم الذين تم تدريبهم

عسكريا أو لأعمال الدفاع المدنى واخطار المحافظات بهم للانتفاع بهم فى أعمال منظمات الدفاع الشعبى .

٣ - الاستفادة بكافة امكانيات جهاز الاعداد العسكرية للشباب من العسكريين فى حالة التعبئة المسلحة أو اذا اقتضت ظروف العمليات ذلك لتدعيم أعمال الدفاع عن الأهداف الحيوية بالمحافظات .

مادة ١٧ - يتولى الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ما يلى :

١ - توعية المواطنين بفكرة الدفاع الشعبى التى تبرز بين الحفاظ على الانتاج ومقاومة العدو فى نفس الوقت ، وباهمية دور الانتاج فى الاستعداد للمعركة والعمل على تكتيل كافة جهود المواطنين لمقاومة أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو وعلى الأخص نشاط العملاء أو الجواسيس .

٢ - التدريب انسياسى للمتطوعين لتأكيد التزامهم بمسئوليات التطوع فى منظمات الدفاع الشعبى .

٣ - ترشيح من يرى صلاحيتهم للتطوع فى منظمات الدفاع الشعبى وفقا للشروط المحددة فى هذه اللائحة .

٤ - شرح الضمانات التى وفرها القانون للمتطوعين فى حالات الاصابة والاستشهاد خلال عملهم فى منظمات الدفاع الشعبى .

مادة ١٨ - تتولى وزارة الادارة المحلية ما يلى :

١ - تنسيق عمل الوزارات المختلفة مع المحافظات فيما يتعلق بأسبقية تنفيذ واجباتها فى المحافظات على ضوء قرارات مجلس الوزراء .

٢ - تقديم المعاونة للمحافظة لتدبير احتياجات منظمات الدفاع الشعبى .

الباب الثالث

التطوع والتسجيل وانتهاء التطوع

مادة ١٩ — يحدد مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة عدد المتطوعين لمنظمات الدفاع الشعبى بالمحافظة وفقا لمتطلباتها على ضوء خطة اعداد الدولة الحرب موزعين على الأعمال التالية كل على حدة :

- ١ — الدفاع المسكرى •
- ٢ — الدفاع المدنى •
- ٣ — الخدمة الوطنية •

ويراعى دائما تكوين احتياطى من المتطوعين باستمرار لجابهة اى حالات طارئة •

مادة ٢٠ — يشترط فمين يتطوع لمنظمات الدفاع الشعبى الآتى :

- ١ — أن يكون لائقا صحيا (١) •
- ٢ — ألا يقل عمره عن ١٨ سنة •
- ٣ — ألا يكون مطلوبا للتجنيد •

٤ — أن يكون من العاملين فى نفس المنشأة أو الجهة التى يتطوع للدفاع عنها أو للاسهام فى فرق الدفاع المدنى التى تنشأ بها واذا لم يتوفر العدد المطلوب من المتطوعين لهذا الغرض من المنشأة نفسها يقبل التطوع لأداء هذا الواجب من جهات أخرى وفقا لقرار مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن قيام القومسيونات الطبية بجميع المحافظات بالكشف على متطوعى منظمات الدفاع الشعبى (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٦/٢٥ — العدد ١٤٢) •
(م ٩ — موسوعة مصر ج ١٥)

مادة ٢١ - يفضل التطوع انذى سبق له تأدية الخدمة ا. مكرية
و التدريب فى معسكرات المقاومة الشعبية أو جهاز الاعداد العسكرى
لشباب أو الذى سبق له أن تلقى تدريباً فى الدفاع المدنى .

كما يفضل التطوع الذى يكون عضواً فى الاتحاد الاشتراكى أو
الذى يتميز بالانتماء السياسى .

مادة ٢٢ - يكون التطوع لمنظمات اندفاع الشعبى لمدة أعظمها ستة
سُور يجوز للمتطوع بعدها أن يطلب اعفاءه من الاستمرار فى التطوع .

مادة ٢٢ مكرراً - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة يكف العاملون
المعينون لأول مرة بالوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية
والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
بأن يوقعوا قبل استلامهم انعمل اقراراً بتطوعهم فى منظمات الدفاع
الشعبى لمدة لا تقل عن سنة بالمدن التى يلحقون للعمل بها والتى تحددها
وزارة الحربية كمدن حماية شعب . وذلك اذا كانت الجهات المعينة بهن
غير مقررة كاهداف حيوية ، وكانوا مستوفين لشروط التطوع . وغير مطلوبين
لخدمة العسكرية فى القوات المسلحة العاملة وقوات الاحتياط .

ويجوز بقرار من مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة استثناء بعض
الفئات من المتطوعين من التكليف المتقدم اذا دعت حاجة العمل لذلك .

مادة ٢٢ مكرراً (١) - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية
المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) تتولى المحافظات فى المدن التابعة لها التى
تحددها وزارة الحربية كمدن حماية شعب اجراء حصر شامل للعاملين
بالجهات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، والعاملين بوحدات القطاع
الخاص التى يزيد عدد العاملين فيها على خمسين فرداً بالنسبة لمن يبلغ
عمره منهم من ١٨ سنة الى ٤٥ سنة ، وكانوا مستوفين لشروط التطوع ،

ودىء لتنظيم تطوع هؤلاء الأفراد طبقا للاعداد المقررة لتأمين كل مدينة وينسب تنتمشى مع اعداد الأفراد المستوفين للشروط بكل جهة .

وفى حالة عدم توافر الاعداد المطلوبة من الجهات المشار اليها بالفقرة السابقة تستكمل الأعداد المقررة من أصحاب الأعمال الخاصة بالمدينة .

وينظم مجلس الدفاع الشعبى بالمدينة نظام استدعاء هؤلاء المتطوعين لتدريب والخدمة دوريا بمدن حماية الشعب .

مادة ٢٢ - يحزر من يرغب فى التطوع « طلب تطوع » يقدمه الى رئاسته بالمرفق أو الجهة التى يعمل بها يمدى فيه رغبته فى التطوع ونوع خدمة التى يرغب التطوع لأدائها ويتمهد فيه بتنفيذ كل ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات تنظيم شؤون الخدمة .

ويحدد وزير الادارة المحلية بموافقة وزيرى الحربية والداخلية بيانات « طلب التطوع » .

مادة ٢٤ - تحرر ادارة المرفق أو الجهة التى ينمل بها المتطوع كشوفا بأسماء المتطوعين وترسلها الى أمانة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمدينة أو القسم التى تتولى مراجعة هذه الكشوف وابداء ملاحظاتها عليها ثم ترسلها مع طلبات التطوع الى أمين لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة الذى يقوم بدوره بتجميعها ومراجعتها وارسالها الى مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة .

ويتولى المجلس المذكور انتخاب الصالحين من راعبى التطوع ويخطر ذلك جهات عملهم وأمانة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة .

مادة ٢٥ - تعطى مجالس الدفاع الشعبى لكل متطوع بطاقة تلتق عليها صورته ويدون بها اسمه وعنوانه ونوع ورقم السلاح المختص به

ونية بيانات أخرى ضرورية ويصدر وزير الداخلية قرارا (١) بتحديد
نك ونوع هذه البطاقات والبيانات التى تدون بها ومدة استعمالها وتتولى
المحافظات اعداد هذه البطاقات .

مادة ٢٦ - يتم مركزيا على مستوى المحافظة اعداد علامة ذراع
خضراء يكتب عليها عبارة « دفاع شعبى » وتختتم من ظاهرها بختم المحافظة
ويدون تحته رقم العلامة « وتوزع هذه العلامات على المتطوعين بعد انتهاء
تدريبهم لارتدائها أثناء قيامهم بواجبهم فى منظمات الدفاع الشعبى .

مادة ٢٧ - يحدد مجلس الدفاع الشعبى أسلوب توزيع البطاقات
وعلامات الذراع على المتطوعين .

مادة ٢٨ - تتولى مجالس الدفاع الشعبى بالمحافظات والمدن والأحياء
تسجيل :

١ - أسماء المتطوعين وأرقام بطاقاتهم وعلامات الذراع .

٢ - أسماء من تم تدريبهم من طلاب الجامعات والمعاهد العليا
بواسطة جهاز الاعداد العسكرية للشباب وفقا للبيانات التى ترسلها
وزارة الشباب موضحة بها اسم الطالب وعنوان سكنه وتخصصه فى
التدريب .

كما تتولى تلك المجالس اخطار لجان الاتحاد الاشتراكى المختمة
بهذه البيانات .

مادة ٢٩ - تنتهى خدمة المتطوع بقرار من المحافظ فى الحالات
الآتية :

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتحديد شكل
وسوع بطاقات متطوعى الدفاع الشعبى والبيانات التى تدون بها ومدة
استعمالها (الوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٦٩ - العدد ٨٤) .

١ — اذا فقد شرطاً من شروط انتطوع المصوح عنها فى هذه اللائحة .

٢ — اذا قبل اعفاء من الاستمرار فى التطوع .

٣ — لعدم الكفاءة للخدمة فى منظمات الدفاع الشعبى .

٤ — لعدم الانتظام فى التدريب أو فى حضور دور الخدمة المقررة أو اذا سلك سلوكاً معيياً أثناء خدمته .

٥ — لصالح العام .

وتسحب ممن ينهى تطوعه علامة الذراع والبطاقة وتخطر جهة عمله بسبب انتهاء تطوعه .

الباب الرابع

تدريب منظمات الدفاع الشعبى

مادة ٢٠ — يتم تدريب الأفراد الذين يتطوعون فى منظمات الدفاع الشعبى خارج أوقات العمل الرسمية الا عندما تستدعى الضرورة ذلك ويتم ذلك فى أو بواسطة معسكرات وأطقم التدريب التى تشكلها لهذا الغرض وزارتى الحربى والداخلية أو المحافظات نفسها وفقاً لواجبات كل جهة تجاه منظمات الدفاع الشعبى المحددة فى القانون وفى هذه اللائحة .

مادة ٢١ — تتولى كل من وزارتى الحربى والداخلية وباقى الوزارات ، كل فيما يخصها : وضع مناهج التدريب والتطبيقات التنظيمية اللازمة لاجرائه وتخطر المحافظات بها .

مادة ٢٢ — يحدد مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة توقيتات تدريب المتطوعين وأماكن تدريبهم وأساليب وطريقة استغلال كافة الطاقة المتاحة للتدريب بالمحافظة بالتنسيق مع ممثلى الوزارات المختلفة بها ويصدر

بذلك إلى كافة الجهات المختصة التعليمات اللازمة لتنفيذ والاستعداد،
الأفراد للتدريب .

مادة ٢٢ - يجوز لمجلس الدفاع الشعبي بالمحافظة أن يستدعي
بعض منظمات الدفاع الشعبي بالمحافظة لأجراء تجربة أو تجارب تدريبية
على مستوى المحافظة للوقوف على مستوى التدريب ودرجة استعداد
الأفراد وثقافة الدفاع .

مادة ٢٤ - يتولى المحافظ ومجلس الدفاع الشعبي بالمحافظة مسؤولية
الانصراف على تنفيذ وتدريب ويعرض المحافظ على المجلس بصفة دورية
تقريراً عن حالة ومستوى تدريب المتطوعين ومتطلبات التدريب .

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رغم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) يعد المحافظ تقريراً سنوياً عن مستوى الكفاءة
القتالية لجميع عناصر تأمين الأهداف الحيوية عدا عناصر القوات المسلحة
وفقاً للتعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبي والاسكري في هذا
الشأن بحيث يصل القيادة المذكورة في أول أبريل من كل عام .

ويعرض وزير الحربية تقارير المحافظين ومقترحاته بشأنها على مجلس
الوزراء في منتصف أبريل من كل عام .

الباب الخامس

الدفاع الاسكري والمدني

مادة ٢٦ - تقسم الأهداف انصوية في الجمهورية وفقاً لخطة اعداد
الدولة للحرب الى :

١ - أهداف حيوية على مستوى الدولة تتولى الدفاع عنها القوات
المسلحة .

٢ - أهداف حيوية على مستوى المحافظات تكنف منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظات بالدفاع عنها وتأمينها ضد أعمال التخريب والمتسللين من أفراد العدو .

مادة ٢٧ - تشكل جماعات الدفاع المحلى من الأفراد العاملين بالمنشأة أو الجهة التى يقومون بالدفاع عنها وفى حالة تعذر تنفيذ ذلك يحدد مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة المتطوعين الذين يكلفون بذلك .

مادة ٢٨ - تصدر وزارة الحربية التعليمات اللازمة التى توضح :

١ - أسلوب تأمين الهدف الحيوى ضد أعمال التخريب والمتسللين من أفراد العدو .

٢ - نظام الاستعداد للقتال لمنظمات الدفاع الشعبى المكلفة بتأمين هدف حيوى .

مادة ٣٩ - يجب أن يحقق نظام الاستعداد للقتال لمنظمات الدفاع الشعبى المحافظة على استعدادها للقتال المالى بصفة دائمة بغرض :

١ - تأمين الأهداف الحيوية ضد أعمال التسلل والتخريب .

٢ - الحماية ضد طائرات الهليكوبتر المفردة التى تنطلق على ارتفاع منخفض وبسرعة بطيئة لالقاء متفجرات بغرض تدمير الهدف الحيوى .

٣ - تدمير أفراد العدو أو الطائرة التى تقترب من الهدف ومنعهم من تحقيق مهمتها .

٤ - المحافظة على بقاء الهدف الحيوى سليما وصالحا للعمل بصفة دائمة ليلا ونهارا .

مادة ٤٠ - تضع وزارة الحربية الأسلوب الذى يقترح اتباعه فى

المحافظات لتحقيق سرعة الانذار والاحطار عن أعمال العدو ، ونضمن السيطرة على أعمال منظمات الدفاع الشعبى على مستوى المحافظة .

مادة ٤١ - على ضوء ما ورد فى المواد من ٣٦ الى ٤٠ السابق ذكرها تقوم مجالس اندفاع الشعبى بالمحافظات بوضع الخطط اللازمة للدفع عن الأهداف الحيوية بها وتصدر التعليمات اللازمة للتنفيذ ولتكليف جماعات اندفاع المحنى بتقوى مهامها بالنسبة للأهداف التى تستدعى الضرورة استمرار الدفاع عنها وقت السلم والحرب . وتصدر مجالس الدفاع الشعبى بالمحافظات عند اعلان حالة الطوارئ أو التهيئة تعليماتها لاستكمال الدفاع عن باقى الأهداف الحيوية واستدعاء الأفراد المخصصين للدفاع عنها ، وتخطر بذلك وزارة الادارة المحلية التى تخطر بدورها وزارة الحربية .

مادة ٤٢ - تصدر وزارة الداخلية التعليمات اللازمة التى توضح :

١ - عدد ونوع فرق المعاونة التى تشكل من المتطوعين لأعمال الدفاع المدنى فى حدود خطة الدفاع المدنى عن المحافظة المصدق عليها من وزير الداخلية .

٢ - اصدار التعليمات اللازمة لتنظيم أساليب الدفاع المدنى بكل صوره ضد أعمال العدو .

مادة ٤٣ - يجب أن تحقق تدابير الدفاع المدنى وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات وضمان سير العمل بانتظام واضطراب فى المرافق العامة وحماية المبانى والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والخاصة من أخطار الغازات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية المعادية .

مادة ٤٤ - تصدر المحافظات التعليمات اللازمة التى توضح أسلوب الاستفادة بفرق المعاونة التى تشكل للقيام بأعمال الخدمة الوطنية على

المستوى المحلى سواء ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن المحافظة أو فى نطاق الأعمال العامة المتصلة بالمجهود الحربى .

مادة ٤٥ - تقوم وزارة الحربية بالاشتراك مع وزارتى 'لداخنية والادارة المحلية بتعيين أطقم للتفتيش على الأهداف الحيوية التى تتولى الدفاع عنها منظمات الدفاع الشعبى للتأكد من سلامة خطة الدفاع ودرجة استعداد الأفراد وتفهمهم لمهامهم وطريقة سيطرة القائد على عناصر قوة الدفاع وكتابة تقرير تفتيش يقدم الى المحافظة .

مادة ٤٦ - يعرض وزير الحربية على مجلس الوزراء - وفقاً للاسلوب المحدد فى المادة (٣٥) تقارير المحافظين عن درجة استعداد الأفراد وكفاءة الدفاع عن الأهداف الحيوية فى المحافظات .

الباب السادس

الشئون الادارية والعقوبات

الفصل الأول

الشئون الادارية

مادة ٤٧ - يتم توزيع الأسلحة والذخائر المخصصة لجماعات الدفاع المحلى عن الأهداف الحيوية بمعرفة مدير الأمن فى المحافظة ويحتفظ بها فى أقرب مركز أو نقطة شرطة تقع بالقرب من الهدف المدافع عنه أو فى المنشأة المدافع عنها أو فى أى مكان آخر وفقاً لما يقترحه مدير الأمن لضمان تأمين وسلامة التحفظ على الأسلحة والذخيرة ويصدق على ذلك مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يحقق هذا التوزيع سرعة استلام الأفراد للأسلحة والذخيرة أثناء قيامهم بواجب الدفاع .

ويشرف الضباط الذين يتولون قيادة هذه الجماعات على تداول الأسلحة والذخيرة بين الأفراد بما يحقق الأمن وكفاءة الدفاع عن الهدف .

مادة ٤٨ - يلتزم المتطوعون بمنظمات الدفاع الشعبى بتدبير مواد الاعاشة اللازمة لهم طوال فترة الاستدعاء للتدريب أو للعمليات .

مادة ٤٨ مكرراً - تتولى المحافظات تجهيز مكان إيواء مناسب لراحة المتطوعين أثناء فترات الخدمة بمدن حماية الشعب مع صرف بدل اعاشة قدره مائة مليون لكل متطوع مقابل كل ليلة يقضيها فى الخدمة والتأمين بالمدينة كما تصرف المحافظات للمتطوعين فى المدن من غير ذوى الدخل الثابت من أصحاب المهن الحرة ، وأصحاب الأعمال الخاصة ، والصناع . والعمال ندى الغير بدلا نقديا قدره مائتان وخمسون مليما عن كل يوم من أيام التدريب خلال فترة التدريب الأساسى .

وتصرف هذه البدلات خصما على الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض لميزانيات مجالس مدن حماية الشعب (١) .

(١) مضافة بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١ ونص فى مادته الثالثة على أن يعمل بهذه المادة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/٢/٢٥ - لعدد ٨) .

اتفصل الشانى

العقوبات (١)

مادة ٤٩ - يخضع أفراد منظمات الدفاع الشعبى انذين يتطوعون لأعمال الدفاع المحلى فترة وجودهم بالتدريب أو عند استدعائهم لتعليمات لأحكام قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ •

وتصدر وزارة الحربية بالاستشارك مع وزارة الادارة المحلية اتنعيمات لتنظمة لتطبيق القانون المذكور •

مادة ٤٩ مكررا - (مضاغة بقرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) كل من يتخلف من العاملين المشار اليهم فى المادة ٢٢ مكررا عن التدريب الاساسى أو دور الخدمة المحدد نه يعتبر مرتكب لجريمة اغياب المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية كما يعتبر منقضا عن عمله بغير اذن • ويطبق فى شأنه فى هذه انحالة أحكام قانون الأحكام العسكرية المشار اليه أو اتقوانين واللوائح الوظيفية التى يخضع ليا أيهما أشد •

مادة ٥٠ - مع عدم الاخلال بأى عقوبة أخرى أشد يعاقب كل من يقصر أو يتهاون من العاملين المدنيين بالحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها فى تأدية واجباته أو اتقارماته المحددة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وفى هذه اللائحة بموجب المادة ١١٦ مكرر (ب) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ •

(١) عنوان الفصل الثانى من الباب السادس مستبدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٠/٤/٩ - العدد ١٥) •

مادة ٥١ - تخطر لجان الاتحاد الاشتراكي المختصة باسم كل من ينهى تطوعه في منظمات الدفاع الشعبى بسبب عدم انتظامه في التدريب أو في حضور دور الخدمة المقرر أو تسوكه سلوكا معيبا أثناء الخدمة للنظر في وضعه باعتباره قد أخل بشرف التطوع الوطنى •

مادة ٥٢ - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) يراعى عند اعداد التقارير السنوية للعاملين في الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٢ مكررا أن يوضع في الاعتبار كفائتهم وانتظامهم في التدريب والخدمة في الدفاع الشعبى على ضوء تقارير رؤساء مجالس المدن •

كما يوضع ذلك في الاعتبار عند تقرير صلاحية العاملين المعينين لأول مرة خلال فترة الاختبار •

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وحدات المقاومة الشعبية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

تدبر مجلس الشعب القانون الآتى نصه رقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ فى المحافظات وحدات للمقاومة الشعبية ، واجبها المعاونة فى الدفاع عن البلاد والاسهام فى تأمين سلامتها ضد أى عدوان وتنفيذ ما تكلف به من مهام لتحقيق ذلك طبقا للخطة التى توضع لهذا الغرض .

مادة ٢ - تسرى على وحدات المقاومة الشعبية من حيث تشكيلها والاشراف عليها وتسجيل أفرادها وتدريبهم ومهامهم واستحقاقهم للمعاش ، أحكام القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبية .

مادة ٣ - تسرى أحكام المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من القرار القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه على الأفراد الذين استشهدوا أو غقدوا أو توفوا أو أصيبوا بسبب تأدية واجبهم الوطنى فى المقاومة الشعبية ، سواء أثناء التدريب أو الاشتراك فى العمليات الحربية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره عدا المادة الثالثة منه يعمل بها اعتبارا من ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة • وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برياسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٩٤ (١٤ أبريل سنة ١٩٧٤) •

دفعة

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
بإصدار قانون ضريبة الدمغة (١ ، ٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن ضريبة الدمغة .
مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة
والتوانين المعللة له .

مادة ٣ - يصدر وزير المالية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ
أحكام هذا القانون (٣) ، وإلى أن تصدر هذه اللوائح والقرارات يستمر
العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا
القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٦ مايو سنة
١٩٨٠) .

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢
مكرر «١» .

(٢) صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة
الدمغة .

(٣) صدر قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية
لقانون ضريبة الدمغة .

(م ١٠ - موسوعة مصر ج ١٥)

قانون ضريبة الدمغة

الباب الأول

الأحكام العامة للضريبة

الفصل الأول

فرض الضريبة ، وأنواعها ، واستحقاقها

مادة ١ - تفرض ضريبة دمغة على المهررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من لأوعية المنصوص عليها في هذا القانون(١).

مادة ٢ - ضريبة الدمغة نوعان :

(أ) ضريبة دمغة نوعية .

(ب) ضريبة دمغة نسبية .

مادة ٣ - تستحق الضريبة على المهررات من تاريخ تحريرها ودون نظر الى صحتها . على أنه بالنسبة الى الحاليتين الآتيتين يكون استحقاق الضريبة على المهررات عند استمائها بعد العمل بأحكام هذا القانون :

(١) تنص المادة الاولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن جواز اسقاط بعض رسوم الدمغة على أنه :

« يجوز لوزير الخزانة بناء على توصية من لجنة تشكل بقرار منه ويكون من بين اعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على اقل اسقاط رسوم الدمغة المستحقة بسبب عنول مصلحة الضرائب عن تعليماتها التفسيرية سواء تم هذا العدول قبل العمل بهذا القانون أم بعد العمل به » .

(أ) إذا كانت محررة قبل ١٥/٥/١٩٣٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمج .

(ب) إذا كانت محررة في الخارج واستعملت في الجمهورية .

ويقصد بالاستعمال استخدام المحرر ذاته مباشرة في أى عمل من شأنه أو يقصد به انتاج أثر من الآثار القانونية .

ويتحمل المستعمل الضريبة .

ولا ترد الضريبة مهما تكن الأسباب التي تجعل المحررات عديمة الأثر .

مادة ٤ — تستحق الضريبة على غير المحررات من التوثيق والمعاملات تاريخ تحققها ، وعلى الأشخاص من تاريخ اعدادها الاعداد الذي تقتضيه طبيعتها والغرض منها .

مادة ٥ — لا يجوز الاتفاق على ما يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون بالنسبة الى من يتحمل بعبء للضريبة (١) .

الفصل الثاني

ربط الضريبة وأجراءات الطعن فيه

مادة ٦ — على أصحاب الشأن أن يضمنوا المحرر قيمة التعامل في الأحوال التي يتوقف تحديد الضريبة فيها على هذه القيمة ، فإذا لم يتضمن المحرر قيمة التعامل ، أو رأت مصلحة الضرائب أن القيمة المذكورة

(١) قضت محكمة النقض بأن الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تحصيل رسم عن الاعلانات على وجه يخالف لحكام القانون ، لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الرسم المستحق ، لأنه لا يجوز الاعفاء من الرسم أو تخفيضه الا في الأحوال المبينة في القانون (نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٢٩ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ١٩٧١) .

فيه أو في الأخطار اذى تؤدي بموجبه الضريبة نقد بمقدار يزيد على
عشر القيمة الحقيقية فللمصلحة ان تغدر هذه القيمة وفقا لما يتكشف
نفسا من أدلة وعرائن .

وعلى المصلحة اخطار الممول بالتقدير بكتاب موسى عليه مصحوب
بعلم الوصول فاذا لم يتظلم الممول من التقدير خلال ثلاثين يوما من
تاريخ تسلمه للاخطار يكون الربط نهائيا وتصبح اضرية واجبه للاداء
وفقا لتقدير المصلحة .

وللممول في حنة عدم موافقته على هذا التقدير ان يتظلم منه بكتاب
موسى عليه مصحوب بيلم الوصول الى المأمورية المختصة لاحاقته الى
لجنة لظمن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للاخطار بالتقدير .

وعلى الممول سداد الضريبة وفقا لقرار اللجنة الصادر في هذا
الشأن بمجرد تسلمه للتنبيه بالسداد من مأمورية الضرائب المختصة .

وللممول أن يظمن في قرار اللجنة بدعوى أمام المحكمة الابتدائية
التي يقوم في دائرتها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للقرار .
ولا يوقف انظمن أمام المحكمة وجوب أداء الضريبة .

ويكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في
المنازعات المشار اليها في هذه المادة أربعين يوما من تاريخ اعلان
الحكم .

مادة ٧ - تتعدد الضريبة بتعدد الأحكام في الحرر الواحد ما لم
يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون .

ويقصد بالحكم كل موضوع له ذاتية مستقلة يصالح كوعاء للضرية
طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨ - إذا كان المحرر من عدة نسخ أو صور ممضاء استحققت على كل نسخة أو صورة الضريبة التي تستحق على الأصل (١) فيما عدا الضريبة النسبية فلا تحصل الا مرة واحدة على الأصل وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وتعتبر الصورة الفوتوغرافية في حكم النسخة أو الصورة الممضاء في حالة استعمالها على الوجه المشار إليه في المادة (٣) من هذا القانون .

مادة ٩ - لا تستحق الضريبة على صور الأوراق التجارية ولا نسخها اذا قدمت مرفقة بالأصل المدفوعة عنه الضريبة .

مادة ١٠ - تحدد مصلحة الضرائب الضريبة المستحقة غير المؤداة وفقاً لما يتكشف لها من الاطلاع أو المظينة .

وللمصلحة كذلك تقدير الضريبة المستحقة وفقاً لما يتبين لها من الأدلة واقرائن وذلك عند الامتناع عن تقديم المحررات والمستندات للاطلاع .
أو اتلافها قبل انقضاء أجل التقدم المسقط لاقتضاء الضريبة والمنصوص عليه في هذا القانون .

ويعلن الممول بالضريبة أو فروقها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول مبيناً به المحررات أو الوقائع أو التصرفات أو غيرها التي استحققت عليها الضريبة أو فروقها .

(١) قضت محكمة النقض بأن المقصود بصورة العقد الممضاء التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضاء من المتعاقدين الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء وإن هذا الرسم لا يتعدد الا بتعدد الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة النوعي الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحتل توقيعها دون توقيع المتعاقد الآخر (نقض مدني ١١/٢٩/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - ج ٧ فقرة ٩٦٧) .

وتسرى في هذه الحالة اجراءات تقدير قيمة المعاملات والظمن فيه المنصوص عليها في المادة ٦ من هذا القانون .

مادة ١١ - يراعى في تحديد وتحصيل الضريبة المستحقة جبر كسور القرش الى قرش .

الفصل الثالث

التعامل مع الجهات الحكومية

مادة ١٢ - لا تسرى الضريبة على المعاملات التي تجري بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من الضريبة .

وإذا كان التعامل بين جهة حكومية وشخص غير معفى من الضريبة فيتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل .

على أنه في حالة تعدد النسخ أو للصور التي تحتفظ بها الجهة الحكومية لدواعي العمل بها فلا يتحمل التعامل سوى الضريبة المستحقة على نسخة أو صورة واحدة من تلك النسخ أو الصور .

وتعفى من الضريبة أوراق حركة لنقود المملوكة للحكومة .

مادة ١٣ - في حالة بيع وشراء الأوراق المالية لا يتحمل التعامل من الجهة الحكومية سوى الضريبة التي يقع عبؤها عليه .

مادة ١٤ - يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون:

(أ) وزارات الحكومة ، ومصلحتها : والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المحلي .

(ج) الهيئات العامة .

(د) المجالس النيابية للقطاعات لشركات القطاع العام .

الفصل الرابع

طرق أداء وتحصيل الضريبة

مادة ١٥ - تؤدي ضريبة الدمغة بإحدى الطرق الآتية :

(أ) استعمال النماذج المدموغة مقدما والتي تعدها مصلحة الضرائب للمحركات التي يعينها ويحدد بيلانها وثمنها قرار من رئيس المصلحة المذكورة على ألا يجاوز هذا الثمن قيمة الضريبة المستحقة وتكاليف أعداد التحرر .

(ب) استعمال النماذج التي تعدها الجهات صاحبة الشأن للمحركات الخاصة بها وتقدمها إلى مصلحة الضرائب لدفعها قبل استعمالها .

(ج) لصق طوابع الدمغة .

ويجب إلغاء طوابع الدمغة فور لصقها وبمعرفة من يلصقها وذلك على الوجه المبين في اللائحة التنفيذية .

(د) ختم المحركات باختم الدمغة التي تعدها مصلحة الضرائب لهذا الغرض .

(هـ) أية طريقة أخرى تبين في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - تؤدي الضريبة على ايصالات سداد أجرة العقارات الخاضعة للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الدفاع أو ضريبة الأمن القومي نقدا مع تلك الضرائب وبذات اجراءات ومواعيد تحصيلها .

ويقترض تحرير ايصالات سداد أجرة العقارات المشار إليها شهريا ما لم يثبت عكس ذلك .

مادة ١٧ - تحصل الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون في حالة الامتناع عن سدادها طبقا لأحكام قانون الحجز الإداري .

يكون لمصلحة الضرائب حق امتياز على جميع أموال المدينين بالمبالغ المذكورة والمزمين بتوريدها للخزانة طبقاً لأحكام هذا القانون .

الفصل الخامس

وسائل الرقابة على تنفيذ القانون

« حق الاطلاع - واجبات الموظفين وغيرهم »

١ مادة ١٨ - يعتبر موظفو مصلحة الضرائب الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل (١) بالاتفاق مع وزير المالية من مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٩ - يكون لمأموري الضبط القضائي المشار إليهم حق الاطلاع لدى الجهات الحكومية وغيرها من أشخاص القانون العام والخاص والمولين بصفة عامة على كافة المحررات والمستندات والوثائق والدفاتر والسجلات وغيرها مما يتطلب الاطلاع أو المعاينة ، ولا يجوز منعهم من الاطلاع ولو بسبب المحافظة على سر المهنة .

ويجرى الاطلاع في مقر نشاط الممول أثناء ساعات العمل ، وعلى

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٨٨٢ لسنة ١٩٨٠ بتحويل بعض موظفي وزارة المالية صفة مأموري الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٨١/٢/١١ - العدد ٣٥) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يدخل موظفو مصلحة الضرائب الفنيون من درجة مساعدي مأمور فاعلى - كل في دائرة اختصاصه - صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات ما يقع من الجرائم بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مأمور انضبط التضامني اثبات ما يتم ، ويتكشف له من مخالفات في محضر محرر وفقا لقراره اذ لا حاجة للتنفيذ .

مادة ٢٠ - كل شخص له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحميل الأثرائب المتخصص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراعاة سر المهنة ، ويعتقب كل من يخالف ذلك بالعقوبات المتخصص عليها في قانون العقوبات .

هــادة ٢١ - يحظر التعامل في رعاء من أنواعه الخاضعة لضريبة
الدمغة ما لم تكن الضريبة المستحقة على ذلك الوعاء مسددة بالكامل .

مادة ٢٢ - لا يجوز لتقضاة وغيرهم من الموظفين العموميين اصدار احكام أو قرارات أو وضع اشارات أو التصديق على امضاءات أو القيام بأى عمل مما يدخل فى اختصاصاتهم ما لم تكن ضريبة الدمغة المستحقة بمقتضى هذا القانون قد أديت فعلا .

ويجب ضبط كل محرر مما يقع تحت أيديهم لم يؤد عنه الضريبة المستحقة ، وعليهم طلب استيفائها فاذا رفض ذو الشأن أداء الضريبة فتبين ابلاغ مصلحة الضرائب ، ولا يسلم المحرر أو الشيء المضبوط لصاحبه إلا إذا أدبت الضريبة المستحقة عليه ولو كان عذوما واقعا على غيره .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الايصالات المشار اليها في المادة ١٦ .

مادة ٢٢ - كل محرر لم تؤد الضريبة المستحقة عليه طبقاً لأحكام هذا القانون وكذلك كل حكم يصدر أو عمله رسمي يتم خلافاً لأحكام المادة السابقة يجب عند تنفيذه أو التمسك به أن تؤدي عنه الضريبة المستحقة . وذلك دون إخلال بحق مصلحة الضرائب في اقتضاء الغرامات والتعويضات المقررة قانوناً .

مادة ٢٤ - تسرى أحكام المادتين السابقتين في المواد الجنائية ولا في مسائل الحدود والحصص التي تنبأها سلطات رسمية .

وكذلك يجوز للقضاة في الأحوال المستعجلة أن يأمرؤا باتخاذ اجراءات وقتية مع عدم الاخلال باستحقاق الضريبة وتحصيلها»

الفصل السادس

تقادم الضريبة وردها

مادة ٢٥ — يسقط حق الخزنة في المطالبة بأداء الضرائب والتعويضات والغرامات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ الاستحقاق .

على أنه اذا ثبت اخفاء المول للاوعية الخاضعة للضريبة فلا يبدأ التقادم الا من تاريخ كشف الاخفاء وضبط الوعاء .
وينقطع التقادم بإجراءات المطالبة بأداء الضريبة .

مادة ٣٦ — يسقط حق المول في المطالبة برد المبالغ المسددة كضرائب بدون وجه حق بمضى خمس سنوات من يوم أدائها .

ولا تقبل لأي سبب من الأسباب أية مطالبة برد قيمة طوابع الدفعة ولا النماذج المدموغة مقدما التي شرع في الكتابة عليها كما لا يجوز استعمال تلك النماذج لحرر آخر .

الفصل السابع

الاعفاءات

مادة ٣٧ — لا تخضع للضريبة الجهات الآتية :

(١) هيئات التمثيل السياسي والتقنصلى الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

(ب) . النية الدولية .

مادة ٢٨ - لا تخل أحكام هذا القانون بأحكام القوانين الخاصة^(١) التي تقرر الاعفاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليه عبؤها أو غير ذلك من الأحكام على خلاف ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

(١) فيما يلي اشارة الى اهم القوانين المتضمنة اعفاء من ضريبة الدمغة :

- القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ باعفاء شهادات علم الوزن التي تستخرج عن الاسماك المقدمة للحلقات الحكومية (الجريدة الرسمية في ١٢/١/١٩٦٣ - العدد ١٠) .

- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ باعفاء تأثيرات الدخول والمرور في الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لرعايا الدول التي يتم الاتفاق معها على الغاء الرسوم على تأثيرات الدخول والمرور بشرط المعاملة بالمثل (الجريدة الرسمية في ٩/٦/١٩٦٥ - العدد ١٢٦) .

- القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ باعفاء جميع المحررات التي تستلزمها اجراءات الاستعارة الداخلية والخارجية والاهداء من المكتبات العامة وكذا عمليات شراء وبيع الكتب والمطبوعات التي تقوم بها هذه المكتبات (الجريدة الرسمية في ٧/١٢/١٩٦٧ - العدد ٩١) .

- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ باعفاء شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير من رسم الدمغة على استهلاك الكهرباء التي توصلها الى القوات المسلحة (الجريدة الرسمية في ١٧/٥/١٩٧٣ - العدد ٢٠) .

- القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ باعفاء استهلاك الكهرباء في المنازل سواء للاضاءة أو لغيرها من الاغراض المنزلية (الجريدة الرسمية في ٢٦/٦/١٩٨٠ - العدد ٢٦) .

- القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ باعفاء بطاقات صرف الاعلاف تنفيذًا لقانون الزراعة (الجريدة الرسمية في ٥/٣/١٩٨١ - العدد ١٠ تابع د) .

- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٦ باعفاء استهلاك الجهات الحكومية والاشخاص الاعتبارية العامة ووحدات الحكم المحلي والائارة العامة للشوارع (الجريدة الرسمية في ٣/٧/١٩٨٦ - العدد ٢٧ تابع) .

الفصل الثامن

الجزاءات

مادة ٢٩ - يعاقب على الامتناع عن تقديم المحررات وغيرها أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٥ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه وذلك دون اخلال بحق مصلحة الضرائب في تقدير الضريبة المستحقة واقتضاءها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويعتبر امتناعاً عدم تقديم المحررات بعد مضي ثلاثين يوماً على اخطار الممول بوجوب تقديمها بمقتضى خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٣٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين:

(١) كل من منع مطبوعات أو نماذج مهما تكن طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وأختام وطوابع مصلحة الضرائب بدلاً من المطبوعات والنماذج الصحيحة .

كما يعاقب بذات العقوبات كل من وزع أو عرض للبيع تلك المطبوعات والنماذج مع علمه بذلك .

(ب) كل من تمعد من موظفي الحكومة وغيرهم اساءة استعمال أختام دمغة الضرائب بطريقة من شأنها ضياع حق على خزينة الدولة .

مادة ٣١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين:

(١) كل من باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك .

(ب) كل من استعمل طوابع دمة سبق استعمالها مع علمه بذلك .
وفي جميع الأحوال يكف المخالف بلمق طوابع دمة سليمة تعال قيمة الطوابع المعاد استعمالها .

مادة ٢٢ — يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرة جنيهات كل من باع أو عرض لببيع طوابع الدمة أو الاستمارات أو لامايج الدموعة مقدما بيسر يزيد على السعر المقرر لها .

مادة ٢٣ — يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز خمسة جنيهات كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

(ا) توقيع أو قبول أو استعمال عقد أو محرر أو غيره لم تؤد عنه الضريبة المستحقة .

(ب) التوسط في التعامل أو في تحصيل قيمة سندات أو أوراق تجارية أو أى محرر لم تؤد عنه الضريبة المستحقة .

ويحكم بالغرامة في الأحوال المنصوص عليها في البندين أ ، ب عن كل عقد أو محرر أو علاقي أو غيره وجد عنى خلاف أحكام هذا القانون .

(ج) أية مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢٤ — يعاقب عنى مخالفة أحكام المادة ٦١ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ٢٥ — علاوة عنى العقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يحكم للقاضى على كل من اشتركوا في الجريمة بأداء المبالغ الآتية بالضامن فيما بينهم .

(ا) قيمة الضرائب المستحقة والتي لم تسدد .

(ب) تعويض للخزينة العامة لا يقل عن خمسة أمثال انضرائب غير المؤداة ولا يزيد على عشرة أمثالها .

مادة ٣٦ - يعفى من المسؤولية الجنائية والتضامن في أداء الجزاءات المنصوص عليها في المادة السابقة من أبلغ مصححة الضرائب ممن لا يتعم عديم عبء الضريبة عن وقوع المخالفة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ وقوعها .

مادة ٣٧ - (١) لا تحال الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة الا بقرار من وزير المالية أو من ينييه ، ولا ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلبه .

ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول على أساس أداء الضريبة المستحقة علاوة على دفع مبلغ يعادل مثلى الضريبة النسبية وثلاثة أمثال الضريبة النوعية التي لم تؤد في مقابل التنازل عن رفع الدعوى الجنائية

كما يكون لوزير المالية الصلح بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم نهائي على أساس دفع قيمة الضريبة المستحقة علاوة على مبلغ يعادل ثلاثة أمثال الضريبة النسبية وخمسة أمثال الضريبة النوعية التي لم تؤد . وتتقضى الدعوى الجنائية بالصلح .

مادة ٣٨ - تلتزم الجهات المكلفة قانونا بتحصيل الضريبة من المولين

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٢/٢١ - العدد ٤٤) ونص على تفويض رئيس مصلحة الضرائب في مباشرة اختصاصات وزير المالية الآتية والمحددة في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهى :
« - إحالة الجرائم المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الى النيابة العامة (المادة ٣٧) .

- الصلح مع الممول حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية او بعد رفعها وقبل صدور الحكم النهائي فيها (المادة ٣٧) » .

ونوريدعا الى مصلحة الضرائب بأداء مقابل ناخير مقداره سمة في .لسانه
سويا من قيمه الضريبة المترمه بتوريدا .

ويسرى ذلك من انيوم اعالى للمواعيد المحددة لتوريد في هذا القانون
أو لانحنه التنفيذيه مع اعتبار كمور الشهر شهرا كاملا .

ولا يستحق المقابل اذا لم تجاوز مدة التأكخير سبعة أيام .

الباب الثانى

أوعية الضريبة

الفصل الاول

الشهادات والافقرارات

مادة ٢٩ - تستحق ضريبة نوعية على الشهادات الدراسية المبينة
فيما يلى وما يعادلها بالفتئات الموضحة قرين كل منها :

الشهادة الابتدائية مائتا مليم

ان شهادة الاعدادية بأنواعها ثلاثمائة وخمسون مليم

الشهادة الثانوية بأنواعها خمسمائة مليم

شهادة الليسانس أو البكالوريوس ... جتيه

دبلومات الدراسات العليا جتيهان

شهادة الماجستير ثلاثة جتيهات

شهادة الدكتوراه خمسة جتيهات

ولا يسرى هذا النص على الشهادات والافقرارات المؤقتة بالحصول
على المؤهل الدراسى .

مادة ٤٠ - تخضع الشهادات الآتية لضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراقها .

أولا : جميع أنواع الشهادات انصاحرة من للجهات الحكومية ، عدا الشهادات المشار اليها في المادة السابقة .

ثانيا : الشهادات الصادرة من :

- ١ - انغرف التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو السياحية .
- ٢ - النقابات والاتحادات المهنية .
- ٣ - انهيئات والمؤسسات والجمعيات انرياضية والاجتماعية .
- ٤ - مخازن الايداع .
- ٥ - وحدات التلون الاستهلاكي والاقتاجي .
- ٦ - أية منشأة تجارية أو صناعية .

ثالثا : الشهادات المصدق على التوقيعات فيها بمعرفة جهة حكومية أو شركة قطاع عام ، وكذلك الاقارارات المقدمة من أصحاب الشأن الى أية جهة .

وفي جميع الأحوال يتحمل الضريبة مستظم الشهادة ، أو مقدم الاقرار ويعفى من الضريبة شهادة قيد الساطلين .

الفصل الثاني

المسور والمستفراجات

مادة ٤١ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق كل مستفرج أو صورة من العقود والوثائق والسجلات والدفاتر أو من أى محرر آخر لدى للجهات الحكومية والمنشآت التي تقوم بعمل تجارى أو صناعى أو زراعى .

وتسرى الضريبة على الصور الفوتوغرافية الصادرة من تلك الجهات والمعتمدة منها .

ويتحمل الضريبة مستلم الصور، أو المستخرج .

ويعفى من الضريبة الصورة أو المستخرج الذى يسلم لأول مرة لأصحاب الشأن في أحوال الميلاد والتطعيم والوفاة .

الفصل الثالث

الطلبات والشكاوى

مادة ٤٢ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق الطلبات والشكاوى الآتى بيانها :

(أ) الطلبات والشكاوى التى تقدم بقصد الحصول على خدمة أو مزية أو منفعة الى الجهات الآتية :

١ - الجهات الحكومية .

٢ - شركات القطاع العام بشرط أن يكون الطلب أو الشكاوى مقدمة من أحد العاملين بها .

٣ - شركات انقطاع الخاص التى يزيد رأسمالها على خمسة آلاف جنيه بشرط أن يكون الطلب أو الشكاوى من أحد العاملين بها .

(ب) طلبات التوظيف التى تقدم الى الشركات المشار اليها فى البند السابق .

ويتحمل الضريبة مقدم الطلب أو الشكاوى .

مادة ٤٣ - (ا) البند رقم (٦) ملغى بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧) يعفى من الضريبة الطلبات والشكاوى الآتية :

١ - لشكاوى التى تقدم الى اشرطة نو النيابة العامة او النيابة الادارية .

٢ - الشكاوى المقدمة فى مسائل الضرائب .

٣ - الشكاوى التى تقدم الى مرفسقى المياه وسكهرباء والنقل والمواصلات السكنية واللاسلكية والموانى فيما يتعلق بالخدمة التى تقوم عليها تلك المرافق .

٤ - استعجالات انطببات والشكاوى المسدد عنها الضريبة المستحقة .

٥ - الاستفسارات التى ترد لجهات المتار اليها فى المادة لسابقة عن بعض المسائل التى تدخل فى اختصاصها .

٦ - الطلبات والشكاوى التى يصدر قرار من وزير المالية (١) باعفاؤها من الضريبة لاعتبارات صحية و اجتماعية أو انسانية .

الفصل الرابع

العقود وما فى حكمها

مادة ٤٤ - تستحق ضريبة نوعية مقدراها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق العقد (١) أو الاشهاد وذلك بالنسبة الى جميع لعقود بموض أو بغير عوض بمدينة كانت أو تجارية ولو تمت بالمراسلة ، وكذلك الاشهادات الخاصة بالوقف .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن اعفاء طلبات وشكاوى من ضريبة الدمغة .

(٢) قضت محكمة النقض بأن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة على الاوراق هى تحرير الورقة ، فان كان المصرر عقدا فيتعين حتى يستحق عليه الرسم أن يوقع عليه من طرفيه أو أن يكون لدى كل متعاقد صورة موقعة من المتعاقدين الآخر ولا يغنى عن التوقيع طبع أو كتابة اسم المنشأة على المحرر (نقض مبنى ١٩٧٤/٦/٢٦ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ٩٧٨) .

على أنه بالنسبة إلى العقود التي تخضع طبقاً لأحكام هذا القانون لضريبة معينة فلا يحصل عنها إلا هذه الضريبة وحدها .

وتستحق الضريبة على العقد إنشغوى عند التمسك به أمام القضاء وثبوت وجوده .

مادة ٤٥ — يتحمل كل متعاقد الضريبة المستحقة على النسخة أو النسخ أو الصورة أو الصور انخلاصة به .

فاذا كان العقد من نسخة واحدة تحمل المتعاقدون الضريبة بالتساوى بينهم ما لم يكن أحدهم معفى قانوناً فيتحمل الباقي بالتساوى الضريبة المستحقة بالكامل .

على أنه بالنسبة لعقد الوكالة يتحمل الضريبة الموكل .

وإذا كان عقد الوكالة محرراً على ظهر إذن الصرف الحكومي أو الورقة التجارية فيعفى العقد في هذه الحالة من الضريبة .

الفصل الخامس

وثائق الأحوال الشخصية

مادة ٤٦ — تستحق الضريبة بالنسبة إلى عقود الزواج والطلاق على النحو التالي :

- ١ — جنيه ونصف على كل عقد زواج .
 - ٢ — جنيه واحد على كل وثيقة طلاق .
- ويتحمل الزوج عبء الضريبة على عقود الزواج .
ويتحمل المطلق انضريبة على وثائق الطلاق .

الفصل السادس

وثائق الملاحة التجارية

مادة ٤٧ — تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق وثائق الملاحة التجارية كمحاضر المعاينة والشهادات المتعلقة بالبيضائع المشحونة أو المفرغة وإقرارات التلف وغيرها من الوثائق . ويتحمل انضريبة مستلم الوثيقة .

الفصل السابع

محاضر الشركات

مادة ٤٨ — تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق محاضر انعقاد مجالس الإدارة ومجالس المراقبة ، واجتماعيات اعمومية العادية وغير ائبائيه لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، والمسئولية المحدودة . ويتحمل الشركة الضريبة .

الفصل الثامن

المحررات القضائية

مادة ٤٩ — تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق المحررات القضائية الآتية :

- ١ — الأوامر بتنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر .
- ٢ — الأوامر على العرائض التي يصدرها القضاة في حدود سلطاتهم الولائية .

٣ — كل نشرة قضائية عدا ما كان منها خاصا بالبيع الجبرية . ويتحمل الضريبة مستلم الأمر أو من عملت النشرة لصالحه .

الفصل التاسع

أقساط ومقابل التأمين وما في حكمها

مادة ٥٠ - تستحق ضريبة نسبية على أقساط ومقابل التأمين على النحو التالي :

١ - واحد ونصف في المائة على كل قسط من أقساط التأمين على الحياة أو التأمين من الأمراض ، أو الإصابات الجسدية ، أو المسؤولية المدنية المتعلقة بها : وعلى أقساط التأمين الإجبارى أيا كان نوعه .

٢ - سبعة ونصف في المائة بحد أدنى عشرون مليما على مقابل التأمين على النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى .

٣ - عشرة في المائة على كل قسط من أقساط التأمين الأخرى ، وكذلك على مقابل هذه التأمينات بما في ذلك التأمين ضد أخطار الحرب .

٤ - اثنان في المائة على رأس المال المبين في عقود ترتيب ايراد لدى الحياة أو لمدة محدودة .

٥ - أربعة في الألف سنويا على اجمالى مقابل وأقساط التأمين التى تحصلها شركات التأمين .

مادة ٥١ - يتحمل الضريبة المستحقة على أقساط ومقابل التأمين كل من المؤمن والمؤمن له مناصفة .

وبالنسبة لعقود ترتيب الايراد يتحمل الضريبة المنتفع الا اذا كان ترتيب الايراد بمقابل فيتحمل المتعاقدان الضريبة مناصفة .

وتتخذ شركة التأمين عبء الضريبة على اجمالى أقساط ومقابل التأمين .

وفى جميع الأحوال لا تسرى الضريبة على أقساط ومقابل اعادة التأمين .

الفصل السادس الأوراق التجارية

مادة ٥٢ - تستحق ضريبة نسبية مقدارها ثلاثة في الألف بحد أدنى
تحتون مليما على الكمبيالات والسندات تحت الاذن أو لحاملها .
ويتحمل الضريبة على الكمبيالات صاحب الكمبيالة وعلى السندات
تحت الاذن مصدر السند .

مادة ٥٣ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها خمسون مليما على الشيكات
بكافة أنواعها وأيا كانت قيمتها .
ويتحمل الضريبة المساحب .

الفصل الحادي عشر الايصالات والمخالصات والفواتير

مادة ٥٤ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها خمسون مليما عن كل ايصال
أو مخالصة أو فاتورة مؤثر عليها بالتخليص عما لا تقل قيمته عن
مائة قرش .

مادة ٥٥ - يتحمل الضريبة :

- ١ - من يسلم الايصال أو المخالصة .
 - ٢ - بالنسبة لايصالات المرتبات والأجور والاعانات : رب العمل
أو الملتزم بأداء المرتب أو الأجر أو الاعانة .
 - ٣ - مستلم الفاتورة .
- مادة ٥٦ - يعفى من الضريبة :

١ - الايصالات الخاصة بالمبالغ التى تودع بصناديق التوفير أو تسحب منها .

٢ - الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفى المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها بشرط أن تكون بقصد تنظيم العمل الداخلى .

٣ - الايصالات الصادرة من جهة حكومية باستلام شيك أو حوالة بريدية .

٤ - الفواتير المتبادلة بين السماسرة فيما يتعلق بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية .

٥ - الايصالات التى تعطى عن المبالغ التى تودع البنوك لحساب من قام بالإيداع أو لحساب شخص آخر .

٦ - الايصالات التى تعطى من البنوك عن الأوراق المالية (أسهم وسندات) ، والأوراق التجارية (شيكات وكهبيالات وسندات تحت الأذن) التى تسلم للبنك على ذمة التحصيل أو القبول أو الرهن .

الفصل الثانى عشر

الأعمال والمهررات المصرفية وما فى حكمها

مادة ٥٧ - تستحق الضريبة النسبية على الأعمال والمهررات المصرفية على الوجه الآتى :

١ - فتح الاعتماد :

خسبة فى الألف على عقود وعمليات فتح الاعتماد وكذلك على تجديدها بشرط ألا يكون الاعتماد مغطى نقدا بالكامل ، فإذا غطى بعضه نقدا فرضت الضريبة على ما لم يغط .

وإذا زادت مدة العقد أو العملية أو مدة التجديد على سنة وجب أداء الضريبة ذاتها عن كل سنة اضافية أو كسورها .

وبالنسبة للاعتماد غير محدد لقيمة تحسب الضريبة على أكبر رصيد مدين يصله الاعتماد خلال مدة نفاذه .

٢ - عقود تحويل الأموال أو النزول عنها :

ثلاثة في الألف بحد أدنى ستون مليما .

ولا تخضع لهذه الضريبة أوامر النقل في المصارف والأوراق التي تصدر تنفيذا لها .

٣ - السلف والقروض والقرارات بالدين .

واحد في الألف عن كل مبلغ يزيد على مائة جنية ولا يجاوز مائتي جنية .

ثلاثة في الألف عن كل مبلغ يزيد على مائتي جنية ولا يجاوز عشرة آلاف جنية .

أربعة في الألف عن كل مبلغ يزيد على عشرة آلاف جنية .

وتعفى من الضريبة الودائع الآجلة بكافة أنواعها في المصارف وهيئة البريد .

مادة ٥٨ - تستحق الضريبة النوعية على الأعمال والمحركات المصرفية على الوجه الآتي :

١ - الحساب المصرفي :

ثلاثمائة مليم سنويا على كل حساب يفتح في المصارف .

وتخفف الضريبة بالنسبة لحساب التوفير إلى خمسين مليما سنويا .

٢ - أذن التسوية :

خمسون مليما عن كل أذن تسوية في المصارف .

٣ - أوامر النقل المصرفي :

مائة مليم عن كل أمر نقل مصرفى الذى بمقتضاه يصدر الأمر الى المصرف بتحويل مبلغ لحساب الغير الذى ليس له حساب بالمصرف خصما على حساب مصدر الأمر .

٤ - كشوف ومستخرجات الحساب :

خمسون مليما على كل كشف أو مستخرج حساب مما تصدره المصارف الى عملائها الذين لهم حساب فى المصرف .

وتعفى من الضريبة اشعارات الاضافة والتقصم التى ترسلها المصارف الى عملائها .

٥ - حوافظ التحصيل .

ثلاثون مليما على حافضة تحصيل حصص ارباح الأسهم وغوائد السندات وذلك بغير اخلال بالضريبة المفروضة على الايصالات اذا اشتملت الحافضة على ايصال .

٦ - خطابات ائتمان وعقود الكفالة :

خمسائة مليم على كل خطاب ضمان ، وعقد الكفالة ، وضمن الأوراق التجارية أيا كان نوعه اذا أعطى فى محرر مستقل .

مادة ٥٩ - يتحمل الضريبة المفروضة طبقا للمادة السابقة الأشخاص

الآتى ذكرهم ١٠

١ - فتح الاعتماد : يتحمل الطرفان بالتساوى الضريبة .

٢ - السلف والاقرار بالدين : يتحمل الضريبة المقرض أو الدائن اذا كان المقرض بفائدة ، ويتحمل الضريبة المدين اذا كان المقرض بدون فائدة .

٣ - فتح الحساب . وكشف مستخرج الحساب ، وحافضة التحصيل :

يتحمل العميل الضريبة .

٤ - اذن التسوية ، وأمر النقل المصرفى : يتحمل مصدر الأمر

الضريبة .

٥ - خطاب الضمان : وعقد الكفالة. وضمان الأوراق التجارية :
يتجهل المكفول أو من تسلم انعقد الضريبة .

الفصل الثالث عشر

الاعلانات

مادة ٦٠ - يعتبر اعلانا كل اعلام أو اخطار أو تبليغ يتم بأية
وسيلة ، وتستحق عليه الضريبة على الوجه الآتى :

(أ) ستون مليما عن كل نسخة من الاعلانات على الورق العادى
المعلنة أو المصقاة فى الطرقات العامة .

مائة وعشرون مليما اذا علق أو ألصق الاعلان المشار اليه فى غير
الطرقات العامة .

(ب) مائتان وأربعون مليما عن كل نسخة من الاعلانات على الورق
المعد بحيث يطول بقاؤه بأية وسيلة .

فإذا كان الاعلان على تقويم سنوى تكون ضريبته ثلاثين مليما عن
كل نسخة .

(ج) ستمائة ملليم سنويا عن كل نسخة من الاعلانات على غير
الورق .

فإذا كان الاعلان يوزع كهدايا تكون ضريبته خمسين مليما عن كل
نسخة .

وتعفى من الضريبة العينات الطبية .

(د) ستمائة ملليم أسبوعيا عن الاعلانات التى تنشر فى برامج
المحلات الخاضعة لضريبة الملامى أو التى توزع معها .

وتؤدى الضريبة مقدما ، ولا ترة إذا لم يستمر الاعلان أسبوعا
كاملا .

(هـ) جنيتان وأربعمائة مليم سنويا عن كل متر مربع أو كسوره من مساحة الاعلان المضى اضاءة ثابتة .

(و) أربعة وخمسون جنيتها سنويا عن كل متر مربع أو كسوره من مساحة :لاعلان المضى اضاءة غير ثابتة أو اضاءة متقطعة .

ويعتبر الاعلان مضيتا إذا أضيئت حروفه أو رسوماته أو علاماته أو اطاره كلها ، ويستوى أن يكون الاعلان مضيتا بذاته أو بانعكاس الضوء عليه أو بأية وسيلة أخرى .

ويتم حساب المساحة التى تحصل عليها الضريبة المقررة في البندين هـ ، و على النحو التالي :

١ - إذا وجد اطار مضى للاعلان حسبت المساحة وفقا لأبعاد الاطار بصرف النظر عن الكتابة داخله .

٢ - إذا لم يكن الاعلان المضى داخل اطار أو كان اطاره غير مضى حسبت المساحة على أساس المستطيل أو المربع الذى تمر أضلاعه بالنقط التصوى لحروف الكتابة أو الرسوم المعلن عنها .

٣ - إذا تعددت الاعلانات في وقت واحد داخل اطار مضى حسبت الضريبة على كل منها وفقا لأبعاده الخاصة على حده كاعلان مستقل في غير اطار ما لم تكن الاعلانات المتعددة كل منها داخل اطار خاص فتحسب الضريبة على أساس أبعاد اطار كل منها .

وتؤدى الضريبة مقدما ، ولا ترد إذا لم يستمر الاعلان سنة كاملة .

(ز) مائة وثمانون مليم عن كل جنية أو كسوره من اجر المعرض بالنسبة للاعلانات على لوحات دور السينما أو شاشة التليفزيون وما شابهها : بما في ذلك مقدمات الأقلام التى ستعرض مستقبلا في دار السينما لوكانت ملكا لهذه الدار .

(ح) مائة وعشرون مليما عن كل جنفيه أو كسوره من أجر الإذاعة بالنسبة للإعلانات التي تذاع بالراديو .

(ط) جنيهان وأربعمائة مليم عن الاعلانات على الورق أو على أغلفة الكبريت أو ما يماثلها توزع باليد أو ترمدل بالبريد أو تطبع على الاثمارات البرقية .

(ي) مائة وثمانون مليما عن كل جنفيه أو كسورة من أجر النشر بالنسبة للإعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والنقاويم السنوية وكتب الحليل والكتب والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها .

مادة ٦١ — على أصحاب دور المطبع والنشر ومديري البيوت المستغلة بالاعلانات وشركات النيون ومن يعمل الاعلان لمصلحته أن يخطرأوا مصلحة الضرائب عن الاعلانات التي يتم طبها أو صنعها .

ويكرن الاخطار من نسختين ، ويوضح به نص الاعلان وشكله ومسلحته بالمتر المربع ، وعدد النسخ أو الوحدات الموزعة : والمكان الذي توضع به كل نسخة أو وحده ، ومدة الاعلان .

ويقدم الاخطار الى مأمورية الضرائب المختصة قبل تعليق أو لصق أو عرض أو نشر الاعلان .

مادة ٦٢ — تتعدد الضريبة بعدد الاعلانات داخل اللوحة أو اللافتة أو الورقة أو النشرة الواحدة (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الضريبة تتعدد بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة . وإن التعدد في اللوحة الواحدة قد يكون في وقت واحد وقد يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان اخذاً بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، مما مقتضاه أن

وفي حالة حساب الضريبة على أساس أجر الاعلان تحسب الضريبة على أساس أجر المثل اذا كان الاعلان مجاناً .

مادة ٦٣ - يتحمل الضريبة المستحقة على الاعلانات من يعمل الاعلان لمصنحته ويكون الطابعون وناشرون وذلك من توسط في نشر لاعلان مسئولين بالتضامن عن أداء الضريبة وذلك في حصة اخلالهم بواجب الاخطار المنصوص عليه في المادة ٦١ .

مادة ٦٤ - يعفى من الضريبة الاعلانات الآتية :

(أ) الاعلانات التي تصدر بقصد الاعلام بأوامر السلطة العامة ، او لتنبيه الجمهور الى تنفيذ اقوانين وانوائح ، أو التوعية بصفة عامة ، بما في ذلك الاعلانات الصادرة من إدارات السياحة والاستعلامات الحكومية .

(ب) اعلانات التحذير .

(ج) الاعلانات الخاصة بالبيع الجبرية .

(د) الاعلانات الخاصة بالانتخابات .

(هـ) اعلان طلب الحصول على عمل .

(و) اعلانات الوفاة .

(ز) الاعلانات الخاصة بتنظيم العمل بالمنشآت .

الاعلانات المضيفة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على دور السينما يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضاً سنة كاملة او جزءاً من السنة لان المقصود بأن الرسم يفرض سنوياً هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة لاستحقاق الرسم بحيث اذا امتد نشر الاعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد (نقض مدنى في ١٩٨٠/٤/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٨٢٥) .

(ح) الاعلانات غير المضيفة التي تبين اسم المثل أو نوع نشاطه سواء كانت داخل المنشأة أو خارجها : وكذلك الاعلانات المضيفة داخل المنشأة تلك الأغراض .

مادة ٦٥ - تلزم الجهات التالية بتوريد الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب في المواعيد التي تحددها لائحة التنفيذية ولو لم يكن أجر الاعلان قد تم تحصيله .

(أ) المنشأة المشتغلة بالاعلانات بالنسبة الى ما تتولى نشره منها .

(ب) دور الصحف بالنسبة الى ما ينشر فيها من اعلانات .

(ج) دور السينما بالنسبة الى ما يعرض فيها من اعلانات .

(د) هيئة الاذاعة والتلفزيون بالنسبة الى الاعلانات التي تذاع عن طريقها .

مادة ٦٦ - يحظر على الجهات المشار اليها في المادة السابقة اجراء الاعلان أو النشر الا بعد أداء الضريبة المستحقة الى مأمورية الضرائب المختصة .

ويعتبر الموظف المختص بكل جهة من هذه الجهات مسؤولاً عن أداء الضرائب التي لم يتم توريدها الى مصلحة الضرائب .

الفصل الرابع عشر

خدمات النقل

مادة ٦٧ - تستحق الضريبة بالنسبة الى خدمات النقل على الوجه الآتي :

أولاً : نقل الأشخاص :

١ - تسعمائة مليم على كل اشتراك بالدرجة الأولى صادر من هيئة
المحة الحديد :و من أية هيئة او منشأة أخرى تقوم بعمله انفس بين
المدن .

٢ - ريمائة وخمسون مليما على الاشتراك المائل اليه في اجند السابق
دا كان بالدرجة الثانية .

وتخفيض نصريه المنصوص عليها في البندين السابقين الى نصف
اذا كانت مدة الاشتراك لا تجاوز ثلاثة شهور .

٣ - تسعون منيما على كل اشتراك للانتقال بوسائل النقل انعامه
داخل المدن ، او بين المدينة الواحدة وضواحيها .

وتخفيض انصريه الى النصف اذا كانت مدة الاشتراك لا تجاوز
ثلاثة شهور .

٤ - تسعمائة مليم سنويا على كل اشتراك أو تصريح سفر مجاني .

٥ - مائتا مليم سنويا على كل اشتراك أو تصريح سفر مخفض
وتعفى من النصريه :

(أ) التراخيص والاشتراكات التي تعطى لموظفي الهيئة القسائمة
بانقل بسبب أداء وظائفهم ولخواص عملهم : ودون أن تتضمن امتيازات
شخصيا لمالحيها .

(ب) التراخيص والاشتراكات التي تعطى بغير اسم الى الجهات
الحكومية لاستعمالها في أغراض مصلحة .

(ج) التراخيص والاشتراكات التي تصرف لتشهيلات القوات
المسوحة لأعمال مصلحة .

(د) التراخيص والاشتراكات التي تصرف معاملة من هيئة المسكة
الحديد وفقا لما جرى عليه العرف وتحدده لائحتها .

(٥) التراخيص والاستراكات التي تصرف مخفضة لأجرة للعلاج،
والفرق الرياضية والطلبة والمكفوفين والمعوقين .

٦ - أربعمائة وخمسون مليما على كل تذكرة في عربات النوم
بقطارات السكة الحديد .

٧ - مائة وثمانون مليما على كل تذكرة في الدرجة الأولى الممتازة .

٨ - مائة وعشرون مليما على كل تذكرة في الدرجة الثانية الممتازة .

٩ - جنيه وثمانمائة مليم على كل تذكرة سفر على السفن بالدرجة
الأولى .

١٠ - جنيه وثلاثمائة وخمسون مليما على كل تذكرة سفر على السفن
بالدرجة الثانية .

١١ - أربعمائة وخمسون مليما على كل تذكرة سفر على السفن
بالدرجة الثالثة .

وتخفف الضريبة بالنسبة لتذاكر السفر على السفن لأداء الحج أو
العمرة بالدرجتين الأولى والثانية الى مائتى مليم ومائة وخمسين مليما
على التوالي .

وتعفى من الضريبة تذاكر السفر على السفن في الأحوال الآتية :

(أ) تذاكر السفر للحج أو للعمرة بالدرجة الثالثة .

(ب) تذاكر العودة اذا دفعت قيمتها في الجمهورية .

(ج) تذاكر السفر داخل الجمهورية .

(د) تذاكر السفر على ظهر الباطنة .

١٢ - جنيه وثمانمائة مليم على كل تذكرة سفر على الطائرات
للخروج .

١٣ - أربعمائة وخمسون مليما على كل تذكرة سفر على الطائرات داخل الجمهورية وتخفيض الضريبة الى النصف على تذاكر السفر على الطائرات لأداء الحج أو العمرة •

(أ) تذاكر العودة اذا دفعت قيمتها في الجمهورية •

(ب) التذاكر التي صرفت في الخارج لساافرين مارين بالجمهورية واستعملت فيها •

ثانيا : نقل البضائع :

١ - نوعية مائتان وسبعون مليما على كل ورقة من أوراق وثيقة (بوليصة) الشحن البحري •

٢ - نسبية : تسعة في المائة بعد أقصى ثلاثمائة مليم من أجر النقل على وثائق (بوالص) النقل الخاصة بالبضائع والمنقولات ايا كان نوعها سواء كان النقل بریا أو جویا أو بطريق الملاحة البحرية الداخلية •

٣ - تسرى الضريبة المنصوص عليها في البند السابق على تذاكر الأمته والمنقولات الخاصة بالبضائع التي تنقل بوسائل النقل المشار اليها في البند المذكور •

وتعفى من الضريبة للوثائق والتذاكر المشار اليها اذا لم يجاوز أجر النقل جنيها •

مادة ٦٨ - تتعدد الضريبة بتعدد الأشخاص في كل تذكرة أو ترخيص أو اشتراك •

مادة ٦٩ - يتحمل الضريبة على خدمات النقل صاحب التذكرة أو الاشتراك أو الترخيص أو مرسل البضاعة •

مادة ٧٠ - يلتزم متعهد النقل - من غير الجهات الحكومية - بسداد الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب خلال العشرة أيام الأولى

من ل شهر مصحوبا باخطار نبين به عدد الوثائق او للاستثمارات او التذاكر
ننتى صرفت خلال الشهر السابق ، مع عدم الاخلال بحقوقهم فى الرجوع
على من تم انقل لصاحبه بقيمة تلك الضريبة .

الفصل الخامس عشر

خدمات البريد

مادة ٧٢ — تستحق الضريبة على خدمات البريد على النحو التالى :

(أ) نوعية على ما يأتى :

- ١ — خمسة عشر مليما عن كل طرد بريد داخلى .
- ٢ — عشرون مليما عن كل طرد بريد خارجى .
- ٣ — خمسة وأربعون مليما عن كل طرد محول عليه .
- ٤ — تسعون مليما عن كل طرد مؤمن عليه .
- ٥ — خمسة وعشرون مليما عن كل حواله .
- ٦ — خمسة وأربعون مليما عن كل ورقة تحصيل بواسطة هيئة
البريد .

٧ — تسعون مليما عن كل صر نقود يرسل بواسطة هيئة البريد .

٨ — تسعون مليما عن كل خطاب مؤمن عليه .

٩ — خمسة وعشرون مليما عن كل خطاب يسلم فى شبك البريد

بالمجن .

١٠ — مائة قرش سنويا عن كل تأجير صندوق بريد خاص .

وتحصل هذه الضريبة عن الصناديق المؤجرة وقت العمل بهذا

القانون عن المدة الباقية من السنة .

١١ — مائة وخمسون مليما سنويا عن الحساب الجارى .

(ب) ضريبة تمثيلية مقدارها أربعة ونصف في الألف عن كل مينغ يحصل بواسطة هيئة التبريد ويحدد أقصى أربع مئة وخمسون مليما .

مادة ٧٢ - إذا شمل المحرر البريدي عدة أحكام مما تخضع للضريبة المنصوص عليها في هذا القانون فلا يحصل عنه سوى الضريبة المنصوص عليها في المدة السابقة .

مادة ٧٣ - يتحمل المتعامل مع الهيئة الضريبة المستحقة على الخدمة لبريدية .

الفصل السادس عشر

أرباح المراهقات ، واليانصيب وما في حكمه

مادة ٧٤ - تستحق ضريبة نسبية مقدارها ثلاثون في المائة على المبالغ المدة للأزواج لجميع المراهقين في مراهقات سباق التخييل وصيد الحمام وغيرها من أنواع المراهقات (١) .

مادة ٧٥ - تستحق ضريبة نسبية على اليانصيب على النحو التالي:
(أ) ثلاثون في المائة من المبالغ المخصصة للرابحين نقدا أو عينا ، وتخفف الضريبة إلى النصف إذا وقع الربح من نصيب الجهة مصدرة اليانصيب .

(١) قضت محكمة النقض بأنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ « يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل بطرح على الناس بأي اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدفة دون سواها » .
..... وإذا كانت واقعة الدعوى تدور حول مبالغ خصصتها الشركة الطاعنة لمن يجمع ويقدم لها أو لاحد متعديها مجموعة من الغطاءات تحمل حروف « كوكاكولا » وهو أمر موكول للصدفة وتعتبر بذلك من أعمال اليانصيب وتخضع بالتالي لرسم الدمغة - (نقض مدني ١٠/٥/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ٩٦٥) -

(ب) خمسة عشر في المائة من الأرصدة والمزايا التي يحصل عليها حاملو السندات والمؤمن لهم والمخرون عن طريق السحب بالقرعة لدى تجرية الجهات العامة وخاصة التي أصدرت سندات أو الأوراق .

وتعفى تلك الأرصدة والمزايا من ضريبة الدمغة إذا خضعت للضريبة على نيرال القيم المتقولة وسددت عنها تلك الضريبة .

مادة ٧٦ - يتحمل الضريبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين

الرابع .

مادة ٧٧ - يسمى من الضريبة الربح المعنى إذا لم يتجاوز قيمته عشرة جنيهات .

مادة ٧٨ - يجوز تقسيط الضريبة المستحقة على الربح المعنى منقولا كان أو ثابتا ، وذلك طبقا للشروط التي تحددها مصلحة الضرائب .

الفصل السابع عشر

المبالغ التي تصرفها الجهات الحكومية وشركات القطاع العام

مادة ٧٩ - تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي :

الخمسون جنيه الأولى	مضافة
أزيد من خمسين - مائتين وخمسين جنيه ..	سبعة في الألف
أزيد من مائتين وخمسين - خمسمائة جنيه ..	سبعة ونصف في الألف
أزيد من خمسمائة - ألف جنيه	سبعة في الألف
أزيد من ألف - خمسة آلاف جنيه	سبعة ونصف في الألف
أزيد من خمسة آلاف - عشرة آلاف جنيه	ثمانية في الألف

ونك ما يزيد على عشرة آلاف جنيه تستحق عنه الضريبة بواقع ثلاثة في الألف من الزيادة .

مادة ٨٠ - فيما عدا المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها ، وسواء تم الصرف مباشرة أو بطريق لائنية علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة .

(أ) إذا كان الصرف رداً لمبالغ سبق صرفها .
ويقصد بالصرف عن طريق اللائنية أن تعهد الجهة الحكومية إلى أى شخص بمبلغ مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها .

مادة ٨١ - يتحمل الضريبة الشخص أو الجهة التي يتم الصرف لها ، وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل صافي المبلغ المتصرف بعد خصم الضريبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين عن صافي أى مبلغ يقل عنه .

مادة ٨٢ - تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ ، ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا كان الصرف رداً لمبالغ سبق صرفها .
- (ب) الصرف لهيئة دولية .
- (ج) الصرف لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل .
- (د) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .
- (هـ) ما يصرف ثمنًا لشراء أوراق مالية .
- (و) ما يصرف نظير مشتريات مسعرة جبرياً ، أو خدمات محدد مقابل أدائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية .
- (ز) ما يصرف في الخارج .

الفصل الثامن عشر

الأوراق المالية وتداولها

مادة ٨٣ - تستحق ضريبة سنوية على السندات أيًا كانت جهة إصدارها وجميع الأسهم والحصص والأنصبة المصدرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة، أو توصية بالأسهم، أو ذات مسؤولية محدودة وسواء ملكت تلك الأسهم والحصص والأنصبة والسندات في مكرك أو لم تمثل. وسواء سلمت المكرك لأصحابها أم لم تسلم وذلك على النحو التالي :

(أ) نسبية : أربعة في الألف من متوسط السعر خلال الستة الأشهر السابقة على تاريخ استحقاق الضريبة وذلك بالنسبة للأوراق المقيدة والمتداولة في البورصة .

(ب) نسبية : ستة في الألف من القيمة الاسمية للأوراق غير المقيدة في البورصة أو المقيدة بها التي ترى مصلحة الضرائب أن السمات التي تمت بشأنها في البورصة من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها لقيمة الحقيقية لها .

(ج) نسبية : ستة في الألف من قيمة رأس مال الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة غير المثلة في أسهم أو حصص أو أنصبة .

(د) نوعية : ثلاثمائة مليم بالنسبة لحصص التأسيس غير المقيدة في البورصة أو المقيدة بها التي ترى مصلحة الضرائب أن العمليات التي تمت بشأنها من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها القيمة الحقيقية لها وتخفض الضريبة إلى النصف خلال السنتين الأوليين من تاريخ تأسيس الشركة .

مادة ٨٤ - تعد في حكم الشركات المصرية المنصوص عليها في المادة السابقة وتخضع لضريبة المقررة فيها :

(أ) كل شركة أجنبية يكون مقرها انتريسى في جمهورية مصر العربية ولو شمل نشاطها بلاد أخرى .

(ب) كل شركة أجنبية يكون غرضها الموحيد أو غرضها الرئيسي الاستثمار في جمهورية مصر العربية ولو كان مقرها في الخارج .

(ج) غرور الشركات والبنوك الأجنبية المخصص نشاطها في جمهورية مصر العربية رأس مال محدد .

مادة ٨٥ - تسرى الضريبة من تاريخ مزاوله انشئة عملها ، أو من تاريخ صدور القرار المرخص في تأسيسها ، أو من تاريخ نشر المحرر الذي أسست بمقتضاء أى هذه التواريخ أسبق .

مادة ٨٦ - تستحق الضريبة مقدما في أول يناير من كل سنة ، ويقع عبؤها على صاحب الورقة المالية أو الحصة أو النصيب .

وعلى الشركات والهيئات التي أصدرت الورقة أو الحصة أو النصيب أن تؤدي الضريبة الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الأولى من يناير من كل سنة .

وتعفى من الضريبة الشركات تحت التصفية .

مادة ٨٧ - تستحق الضريبة بالنسبة للشركات التي تأسس أو تزيد رأس مالها بعد أول يناير بنفسه المدة الباقية من السنة مع عدم حساب كمور الشهر .

وتؤدي الضريبة الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما التالية لتأسيس الشركة أو الاكتتاب في زيادة رأس المال .

مادة ٨٨ - تخضع عمليات بيع وشراء الأوراق المالية للضريبة على النحو التالي :

(أ) نسبة مقدارها واحد في ألف بحد أدنى ثلاثمائة مليم وحد

أقصى اثنتى عشر جنيها على جميع عمليات شراء أو بيع الأوراق المالية
مصرية كانت أو أجنبية •

(ب) نسبة مقدارها ستة في الألف على كل عملية بيع أو شراء أوراق
مالية أجنبية مما لا تخضع للضريبة النسبية السنوية ، وذلك علاوة على
الضريبة النسبية المنصوص عليها في البند السابق •

ويتحمل الضريبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين كل من البائع
والشترى ، وتحسب على قيمة المبالغ الواجبة الأداء أو المستحقة التحصيل •

الفصل التاسع عشر

التصاريح والرخص الادارية

مادة ٨٩ - تستحق الضريبة على النحو التالى :

أولا - التصاريح :

نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما على كل تصريح يصدر من أية
سلطة ادارية •

ثانيا - الرخص :

نوعية خمسمائة مليم عن كل رخصة تصدر من أية سلطة ادارية
وذلك عدا الرخص الآتى بيانها فتستحق عليها الضريبة كما يلى :

(أ) عشرة جنيهات سنويا على ترخيص استغلال محجر أو منجم •

(ب) خمسة جنيهات سنويا على رخصة محال الملاهي ودور التسلية
بما فى ذلك دور السينما والمسارح •

(ج) خمسة جنيهات سنويا على كل ترخيص لاستغلال مصنع طوب •

(د) خمسة جنيهات على رخصة البناء •

(هـ) جنيهان سنويا على رخصة تسير سيارة نقل حمولة خمسة أطنان

(و) جنيتها وتصف سنويا على رخصة تسير سيارة نقل تريد حملتها على خمسة أطنان ولا تجاوز خمسة عشر طنا .

(ز) ثلاثة جنيتها سنويا على رخصة تسير سيارة نقل تريد حملتها على خمسة عشر طنا .

(ح) جنيتها سنويا على رخصة مط عام .

(ط) ثلاثة جنيتها سنويا على ترخيص مط جزارة أو مط صناعي .

(ي) جنيتها سنويا على رخصة تسير سيارة ركوب أربعة سلندرات فأقل .

(ك) جنيتها سنويا على رخصة تسير سيارة ركوب أكثر من أربعة سلندرات .

(ل) جنيتها واحد عن كل رخصة لاستيراد أسلحة أو ذخائر أو نقالها .

مادة ٩٠ — تستحق الضريبة في حالة التنازل عن الرخصة أو تجديدها أو امتدادها أو اجراء أو أى تعديل فيها .

مادة ٩١ — يتحمل الضريبة على التصاريح والرخص من صدر لصالحه انتصريح أو الرخصة .

مادة ٩٢ — يعنى من الضريبة ترخيص نقل القطن المحلوج .

الفصل العشرون

تأسيس الشركات

مادة ٩٣ — تستحق ضريبة نوعية على كل شركة عند تأسيسها أو تكوينها على الوجه الآتى :

(أ) ثلاثمائة جنيه على الشركة المساهمة .

(ب) مائة وخمسون جنيها على شركة التوصية بالأسهم ، والشركة ذات المسئولية المحدودة .

(ج) خمسة عشر جنيهه على شركة التوصية البسيطة أو شركة التضامن التى يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه .
وتتحمل الشركة بهذه الضريبة .

مادة ٩٤ - يستحق على زيادة رأس مال الشركات ضريبة نوعية كالتالى :

- (أ) عشرون جنيها والنسبة للشركة المساهمة .
(ب) عشرة جنيهات بالنسبة لشركة التوصية بالأسهم واشركة ذات المسئولية المحدودة .
وتتحمل الشركة بهذه الضريبة .

الفصل الحادى والعشرون السجلات والقيد بها ، وصرف المواد التموينية

مادة ٩٥ - تستحق ضريبة نوعية على الوجه الآتى :

- (أ) مائة وخمسون جنيها على قيد كل وكيل أو ممثل تجارى لشركة أجنبية تعمل فى الجمهورية ، وعند تجديد هذا القيد .
(ب) تسعون جنيها عن القيد فى سجل الوكلاء التجاريين ، وعند تجديد هذا القيد .
(ج) ثلاثون جنيها عن تعديل بيانات القيد فى سجل الوكلاء التجاريين .
(د) خمسة جنيهات عن كل قيد فى السجل التجارى ، وعند تجديد هذا القيد .
(هـ) ثلاثمائة مليم عن القيد أو الاشتراك أو الانضمام لأول مرة

أنى انتخابات المهنية والغرف التجارية والغرف الصناعية ، وكذلك الى
أفرادى أنتى يجاوز الاشتراك فيها ثلاث جنيهاً •

ويحصل نصف هذه الضريبة عن كل سنة من السنوات 'لتأية للقيـد
أو الاشتراك أو الانضمام •

(و) خمسمائة مليم عن قيد كل تلميذ مستجد بالمدارس الخاصة أو
المعاد الخاصة وتسرى الضريبة على القيد فى كل مرحلة من مراحل التعليم
المختلفة •

(ز) خمسون مليمًا عن كل ورقة من أوراق 'السجلات المنصوص
عليها فى اللائحة التنفيذية لتانون الأسلحة والذخائر •

(ح) خمسة عشر مليمًا شهريًا عن صرف المقررات التموينية التى
توزع بالبطاقات •

ويتحمل عبء الضريبة :

١ — طالب القيد فى السجلات أو تعديله أو تجديده •

٢ — صاحب بطاقة التموين (المستهلك) •

٣ — صاحب سجل الأسلحة والذخائر •

الفصل الثانى والعشرون

توريد المياه والكهرباء والغاز واليوتاجاز واستهلاكها

مادة ٩٦ — تستحق ضريبة نوعية على النحو التالى :

(أ) خمسمائة مليم سنويًا على توريد كل من المياه أو الكهرباء
أو انغاز ولو قلت مدة التوريد الفعلى عن سنة كاملة •

(ب) خمسة مليمات على كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة
للإضاءة فى أى مكان ، أو للاغراض السكنية أو التجارية بما فى ذلك إدارة
المصاعد •

(ج) مليم على كل عشرة كيلووات ساعة من الكهرباء المستعملة في الأغراض الصناعية .

(د) ستة مليمات عن كل متر مكعب من استهلاك الغاز في غير الأغراض الصناعية .

(هـ) خمسة عشرة مليما عن كل كيلو جرام من استهلاك البيوتين (البوتاجاز) أو ما يماثله من المستحضرات في غير الأغراض الصناعية .

(ز) خمسمائة مليم للطب من استهلاك الغاز والبوتاجاز في الأغراض الصناعية .

مادة ٩٧ - (أ) البند (١) مستعمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٦) يتحمل الضريبة .

(أ) المورد بالنسبة للتوريد ، فيما عدا ضريبة دمجية توريد الكهرباء هيئتها المستهلك .

(ب) المستهلك بالنسبة للاستهلاك .

مادة ٩٨ - يعفى من الضريبة :

(أ) دور العبادة .

(ب) اللاجىء والمستشفيات والمستوصفات التى لا تبغى الكسب أو التابعة لهيئات لا ترمى الى الكسب .

(ج) الاستهلاك الذاتى من مولدات كهربائية خاصة بالمستهلك : وإذا امتد الاستهلاك الى الغير استحققت الضريبة .

(د) المنشآت القائمة طبقا للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

الفصل الثالث والعشرون

الاشتراكات الملكية واللاسلكية

مادة ٩٩ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها جنيه واحد على كل اشتراك لاستعمال تليفون ، وخمسون جنيهًا عن كل اشتراك لاستعمال تليكس .

• ويتحمل عبء الضريبة المشترك .

مادة ١٠٠ - تتحدد الضريبة بتعدد الخطوط الأصلية في كل اشتراك .

الفصل الرابع والعشرون

شهادات وكشوف الوزن

مادة ١٠١ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها ثمانون مليماً على شهادات وكشوف وزن البضائع التي يحررها الأشخاص المخصص لهم بالتقييم بمعاملات الوزن للجمهور .

• ويتحمل الضريبة طالب الوزن .

الفصل الخامس والعشرون

اقرارات الذمة والثروة المالية

مادة ١٠٢ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها خمسمائة مليم على كل اقرار ذمة أو ثروة مالية يقدم تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ في شأن تحقيق العدالة الضريبية .

• ويتحمل الضريبة مقدم الاقرار .

الفصل السادس والعشرون

منح الجنسية المصرية

مادة ١٠٣ - يستحق على قرار منح الجنسية المصرية ضريبة نوعية مقدارها مائتا جنيه »

ويعفى من هذه الضريبة من ينتمى بجنسه لغالبية السكان في بلاد لغته العربية او دينه الاسلام و لاتسمح حالته المالية ياداء هذه الضريبة ، وذلك متى قدم طلبا لاعفائه منها الى رئيس مصلحة الضرائب .

الفصل السابع والعشرون

الموازين والأجهزة الحاسبة أو التي تعتمد في ادارتها على المهارة أو الصنفة

مادة ١٠٤ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها مائة وخمسون قرشا على كل ميزان يتحرك بوضع قطعة عملة فيه .

ولا يجوز تركيب ميزان الا بعد أن توضع عليه لوحة تدل على أداء الضريبة .

مادة ١٠٥ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها ستة جنيهات على كل جهاز يعتمد في ادارته على المهارة أو الصنفة ويكون الغرض منه امكن للحصول على ربح من أى نوع في مقابل مبلغ ما .

ولا يجوز تركيب أى جهاز الا بعد أن توضع عليه لوحة تدل على أداء للضريبة .

مادة ١٠٦ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها جنيه واحد عن
كل آلة تسجيل نقد .

وتحصل الضريبة عن الآلات الموجودة وقت العمل بهذا القانون .

ولا يجوز استعمال أية آلة الا بعد ان توضع عليها لوحة تدل على
أداء الضريبة .

قرار وزير المالية

رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠

باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة
الدمغة «

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة
المرفقة به

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية «

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ إبريل سنة ١٩٨١ - العدد ٩٦ .

اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة التبعة

الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

الباب الأول

الأحكام العامة للضريبة



مادة ١ - في الأحوال التي نصت عليها المادة ٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، المشار إليه تتولى مأمورية الضرائب المختصة بتقدير قيمة التعامل وعلى المأمورية اخطار الممول بهذا التقدير بكتاب موسى عليه بعلم ان وصول وذلك على النموذج رقم « ٢ » ضريبة دمغة المرافق .

مادة ٢ - اذا تبين من واقع الاطلاع أو المعاينة عدم أداء الضريبة على أى من أوعيتها تقوم مأمورية الضرائب المختصة بتحديد قيمة الضريبة غير المؤداة .

وعلى المأمورية اخطار الممول بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بالأوعية التي استحققت عليها الضريبة ، ومقدارها بالنسبة لكل وعاء ، وذلك على النموذج رقم « ٣ » ضريبة دمغة المرافق .

مادة ٢ - في حالة امتناع الممول عن تقديم أوعية الضريبة للمورى انضبط القضاى للاطلاع أو المعاينة وفقا لحكم المادة ١٩ من القانون ، وكذلك في حالة ائتلاف تلك الأوعية قبل انقضاء أجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون ، تقوم مأمورية الضرائب المختصة بتقدير قيمة الضريبة المستحقة وفق ما يتبين لها من الأدلة والقرائن .

ويعلن الممول بتقدير المأمورية لقيمة الضريبة وأسائيد هذا التقدير بكتاب موسى عليه بعلم الوصول : وذلك على النموذج رقم (٤) ضريبة

دمنعة المرافق في احوال لامتناه ، وعلى النموذج رقم (٥) ضريبة دمنعة المرافق في احوال الائتلاف .

مادة ٤ - على مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بعملية الاطلاع المنصوص في المادة ١٩ من القانون أن يحضر محضراً يثبت فيه ما من اجراءات أو ما يتكشف له من مخالفات وذلك على النموذج رقم (١) ضريبة دمنعة المرافق .

مادة ٥ - يجب على المأمورية المختصة بحث تظلمات المومنين من القرارات انصاحرة في شأن تحديد و تقدير دين الضريبة وعيها ان تخطر الموم بقرارها في شأن تظلمه ، وذلك على النموذج رقم (٦) ضريبة دمنعة المرافق .

مادة ٦ - اذا لم يتظلم الموم من قرار المأمورية بتحديد أو تقدير دين الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه للاخطار بالقرر المتسار اليه ، وكذلك اذا ما صدر قرار من لجنة الطعن بتحديد دين الضريبة ، تقوم المأمورية بالانتبيه على الموم بصداد الضريبة المستحقة وفقاً لقرارها أو قرار لجنة الطعن حسب الأحوال .

ويتم انتبيه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتهاء التظلم من قرار المأمورية أو من تاريخ صدور قرار لجنة الطعن ويكون أداء الضريبة وجوبياً وفقاً لقرار اللجنة ولو طعن في هذا القرار سواء من الموم أو المأمورية أمام المحكمة المختصة .

مادة ٧ - يكون أداء الضريبة - طبقاً لأحكام الباب الثاني من هذه اللائحة يلحدي الطرق الآتية :

(١) استعمال النماذج المصنوعة مقدماً والتي تعدها مصلحة الضرائب : يصدر رئيس مصلحة الضرائب يبين فيه النماذج التي تعدها مصلحة

وتتولى دمنها مقدما ، مع تحديد كل نموذج وثغنه على ألا يجاوز هذا
لثمن قيمة الضريبة المستحقة وتكاليف اعداد النموذج .

(ب) الخاتم :

تستعمل هذه الطريقة بالنسبة الى النماذج البيضاء انتى تعدها الجهات
صاحبة الشأن وتقدمها الى مصلحة الضرائب لدمنها قبل استعمالها وكذلك
النماذج المحررة فعلا وانتى تقدمها للجهات المعنية لدمنها .

وتتبع الاجراءات الآتية لدى الادارة العامة لضرائب الدمغة لأداء
الضريبة والخاتم :

١ - تحدد الضريبة المستحقة على كل نموذج من النماذج سالفه
الذكر ، كما تراجع قيمة الضريبة المستحقة على الشيكات ويكون تقديم
هذه الشيكات الى المصلحة على النموذج رقم « أ د » المرافق .

٢ - تحدد حالة الاستهلاك اليومي من الشيكات والنماذج بمعرفة
مخزن الأوراق المدموغة وقسم الدمغ .

٣ - يقوم مخزن الأوراق غير المدموغة بصرف حياجة الاستهلاك
سالفه الذكر الى لجنة الفرز وذلك على النموذج رقم « ٣ » لجنة دمغ
المرافق .

٤ - تتولى لجنة الفرز عد كميات النماذج الشيكات المنصرفة اليها
واستبعاد غير الصالح منها للدمغ ، ثم تسلمها الى قسم الدمغ .

٥ - يقوم قسم اندمغ بختم النماذج والشيكات والاختتام المصدرة
لذلك ثم يسلمها الى مخزن الأوراق المدموغة على النموذجين ٢ لجنة دمغ ،
١ مكرر (ب د) المرافقين ليتولى الصرف منها الى الجهات المعنية .

٦ - تتولى حسابات الادارة العامة لضرائب الدمغة تحصيل ضريبة
الدمغة المستحقة على النماذج والشيكات المدموغة التى تم صرفها .

(ج) طوابع الدمغة :

يتولى رئيس مصلحة الضرائب تحديد فئات طوابع الدمغة على الوجه الذى يعطى لاحتياجات الاستهلاك .

و فى الأحوال التى يجوز أداء الضريبة فيها بملصق طوابع الدمغة ، يجب أسماء الطوابع فور لصقها بمعرفة من أنصقها .

ويتم الأسماء بتقاية اسم الملقى ومكان التحرير ، وتاريخه بحبر ثابت او باسويج فى سطرين يعطيان الطابع ويمعيانه من شخصيته الى الورق الملصق عليه ، كما يجوز الأسماء بوضع خاتم تاريخى باسم الملقى مشرب بحبر زيتى (حبر الفخامات) بحيث يقع بعضه على الطابع وبعضه على الورق الملصق عليه للطابع .

وإذا تعددت الطوابع بالملصقة وجب ان يتم الانهاء بلحدى الصورتين ساعقتى الذكر بالنسبة لكل طابع .

(د) الاخطار :

يتم فى صورة اقرار من نسختين تقدمه الجهة صاحبة الشأن الى مأمورية الضرائب المختصة ميينا به جميع الأوعية الخاضعة للضريبة والمدة المطلوب أداء الضريبة عنها مع جميع البيانات والايضاحات التى تتطلبها المأمورية ، ويتم سداد الضريبة نقداً أو بشيكات وتحتفظ المأمورية بنسخة من الاخطار مرفقا بها صورة ايصال انسداد ، وتسلم النسخة الأخرى لصاحب الشأن مع أصل ذلك الايصال .

(هـ) التاميم :

يتم تقديم المحررات المطلوب أداء الضريبة عنها الى مأمورية الضرائب المختصة فتقوم المأمورية بتحديد دين الضريبة المستحقة — فيؤديها صاحب الشأن ثم تؤثر المأمورية على المحرر بقيمة الضريبة وبما يفيد أنها أديت

بإيصال رقم — بتاريخ — ، ولا تؤدي الضريبة بهذه الطريقة إلا إذا تجاوزت قيمتها خمسة جنيهات .

(و) آلات التخليص :

يكون أداء الضريبة بآلات التخليص بترخيص من الادارة العامة لضرائب الدمغة ويصدر مدير عام الادارة العامة المذكورة قرارا يحدد الأموريات التي يعهد اليها بعملية اضافة المبلغ الى آلات التخليص .

وعلى راغب الأداء بآلة التخليص أن يقدم طلبا بذلك الى المأمورية المختصة مبينا به نوع الآلة التي يريد استعمالها .

وعلى المأمورية إحالة الطلب الى الادارة العامة لضرائب الدمغة مشفوعا برأيها فيه .

فاذا لم يكن لدى الادارة المذكورة مانع من اجابة الطلب تطب الآلة المراد استعمالها للتحقق من سلامتها ميكانيكيا .

فاذا ثبت لها ذلك تصدر الترخيص من ثلاثة نسخ تسلم احدها للجهة طالبة الترخيص وتودع الثانية بالملف المخصص لكل آلة بالادارة ، وترسل النسخة الثالثة الى مأمورية الضرائب المختصة لايداعها بالملف المخصص لكل آلة بالمأمورية .

ويضم ملف كل آلة تخليص بيانات عن نوعها ورقمها واسم الجهة المرخص لها باستعمالها ، ونسخة من الترخيص الصاهر باستعمالها ودانة المستندات المتعلقة باستعمالات الآلة .

وعلى المرخص له باستعمال الآلة — كلما رغب في اضافة مبلغ جديد — أن يقدم الى المأمورية المختصة طلبا بذلك كي تسلم المبلغ وتعطى عنه ايصالا ، وبعد تحقق المأمورية من سلامة خاتم الرصاص الضاغط اتسابق ختم الآلة به تقوم باضافة المبلغ الجديد ، ثم تختم الآلة بالخاتم ضاغط الرصاص ، ثم تسلمها الى صاحب الشأن .

الباب الثاني

أوعية الضريبة

أولا : الفصول الثمانية الأولى من القانون :

- ١ - الشهادات والقرارات •
- ٢ - الصور والمستخرجات •
- ٣ - الطلبات والشكوى •
- ٤ - العقود وما في حكمها •
- ٥ - وثائق الأحوال الشخصية •
- ٦ - وثائق الملاحة التجارية •
- ٧ - محاضر الشركات •
- ٨ - المحررات القضائية •

مادة ٨ - تؤدي الضريبة المستحقة على المحررات الواردة ذكرها في فصول من الأول حتى الثامن والمتصوص عليها في المواد من ٣٩ حتى ٤٤ من القانون : بالختام ، أو نقداً ، أو بلمصق طوابع الدفعة ، أو بآلات تخليص •

ثانياً : (الفصل التاسع من القانون) أقساط ومقابل التأمين وما في حكمها :

مادة ٩ - تؤدي الضريبة المشار إليها في البنود رقم ١ ، ٢ ، ٣ من ادة ٥٠ من القانون على أقساط ومقابل التأمين باخطار شهري يقدم الى مورية الضرائب المختصة في موعد غايته الخامسة عشر يوماً الأخيرة من شهر عن المقابل والأقساط التي حصلت خلال الشهر السابق مع بيان ، مقابل أو قسط على حدة وقيمة الضريبة المستحقة عليه •

مادة ١٠ - تؤدى الضريبة المشار اليها في البند ٤ من المادة ٥٠ من القانون على عقود ترتيب الايراد بلمق طوابع الدمغة أو بآلات التخليص.

مادة ١١ - تؤدى الضريبة المشار اليها في البند ٥ من المادة ٥٠ من القانون على اجمالي مقابل وأتمساط التأمين التي تحصلها شركات التأمين بلمقار تقدمه الشركة الى مأمورية الفيرائب المختصة في موعد غليته نهاية شهر فبراير من كل سنة عن اجمالي المبالغ المذكورة التي حصلت خلال السنة السابقة .

ثالثا : (الفصل العاشر من القانون) الأوراق التجارية :

مادة ١٢ - تؤدى الضريبة المشار اليها في المادة ٥٢ من انقانون على الكمبيالات والسندات تحت الاذن بلمق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخليص أو بالتأشير .

مادة ١٣ - تؤدى انضريبة المشار اليها في المادة ٥٣ من انقانون على التسيكات بالخاتم .

رابعا : (الفصل الحادى عشر من القانون) الايصالات والمخالصات والفواتير :

مادة ١٤ - مع مراعاة حكم المادة ١٦ من القانون بالنسبة لايصالات سدء أجرة العقارات الخاضعة للضريبة العقارية أو ضريبة الدفاع أو ضريبة الأمن القومى تؤدى الضريبة المفروضة بالمادة ٥٤ من انقانون على الايصالات والمخالصات والفواتير بلمق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخليص .

خامسا : (الفصل الثانى عشر من القانون) الأعمال والمهررات المصرفية وما فى حكمها :

مادة ١٥ - تؤدى الضرائب المفروضة بالمادتين ٥٧ ، ٥٨ من القانون على الأعمال والمهررات المصرفية وما فى حكمها بلمق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخليص أو بالتأشير .

سادسا : (الفصل الثالث عشر من القانون) الاعلانات :

مادة ١٦ - تؤدي ضرائب الاعلانات المشار اليها في البندين ١ و ٢ ب من المادة ٦٠ من القانون بلصق طوابع الدفعة أو بآلات التخصيص .

مادة ١٧ - تؤدي ضرائب باقى أنواع الاعلانات المشار اليها في المادة ٦٠ من القانون بلخطار يوقعه اما صاحب الاعلان أو المنشأة المستقلة بالاعلان بالنسبة لما تتولى نشره منها ، أو دور الصحف بالنسبة الى ما ينشر فيها من الاعلانات أو دور السينما بالنسبة الى ما يعرض فيها من اعلانات ، أو هيئة الاذاعة والتليفزيون بالنسبة لما تذيعه أو تعرضه من الاعلانات على أن يتضمن الاخطار بالاضافة الى قيمة الضريبة المستحقة :

(١) نص الاعلان ، ووصفه بدقة ، ومدخلته وعدد النسخ الممنوعة منه وعدد ما سيوزع منها ، ومدة الاعلان ، والأماكن التى سيوضع فيها ، وذلك بالنسبة للاعلانات على غير الورق : والاعلانات التى تنشر فى برامج المحلات الخاصة لضريبة الملاهى أو التى توزع معها ، والاعلانات التى توزع باليد أو ترسل بالبريد أو تطبع على الاشارات البرقية والاعلانات المضئية .

(ب) أجر الاذاعة أو العرض أو النشر بالنسبة للاعلانات التى تذاع بالاذاعة أو تعرض على لوحات دور السينما أو شاشة التليفزيون وما شبهاها أو تنشر فى الصحف أو المجلات - والتقاويم السنوية وكتب الاذيل والنشرات الدورية .

مادة ١٨ - يحكم الاخطار المشار اليه فى المادتين السابقتين فى المواعيد الآتية :

(١) بالنسبة للاعلانات على غير الورق والاعلانات المضئية خلال الثلاثين يوما السابقة على تركيب الاعلان واعداده للاستعمال .

(ب) بالنسبة للاعلانات التى تنشر فى برامج المحلات الخاصة

لضريبة الملاهي أو التي توزع معها خلال الثلاثة أيام السابقة على الأسبوع الذي سيجرى فيه توزيع البرنامج أو الاعلان .

(ج) بالنسبة للاعلانات على الورق أو على أغلفة الكبريت أو ما يماثلها التي توزع باليد أو ترسل بالبريد أو تطبع على الاشراف البرقية خلال الثلاثة أيام السابقة على المدة المحددة لتوزيع الاعلان أو ارساله بالبريد ؛

(د) بالنسبة للاعلانات في الصحف والسينما وهيئة الأذاعة والتليفزيون خلال الثلاثة أيام السابقة على نشر أو أذاعة أو عرض الاعلان .

مادة ١٩ - إذا كان للاعلان عدة أوجه اعتبر كل وجه اعلانا مستقلا ، وإذا كان على شكل كرة فيحدد عدد أوجهه بعدد الاعلانات الموجودة به .

مادة ٢٠ - إذا أعيد نقش الاعلان كله أو عدل في جزء من أجزائه ، أو أعيد دهانه أو نقل من مكان إلى آخر فتستحق عنه ضريبة جديدة .

سابعا : (الفصل الرابع عشر من القانون) خدمات النقل :

مادة ٢١ - تؤدي الضرائب المشار إليها في المادة ٦٧ من القانون على خدمات النقل على النحو التالي :

(١) بالنسبة لنقل الأشخاص :

١ - تؤدي الضريبة المستحقة على كل من الاشتراكات ، تصاريح السفر بالنسبة لوسائل النقل المختلفة وكذا تذاكر السفر على السفن والطائرات بلمنح طوابع أعمدة أو بالآلات التخليص .

ويكون لصق طابع الدفعة ، أو وضع خاتم آلة التخليص بالنسبة للاشتراكات وتصاريح السفر على الطلب الذي يقدم للحصول عليها .

وبالنسبة لتذاكر السفر على السفن وعلى الطائرات يُلصق الطابع أو يوضع الخاتم على صور تلك التذاكر أو كتيوبها أو أي مستند آخر مما يحتفظ به متعهد النقل .

٢ — تؤدى الضريبة المستحقة على كل من تذاكر عربات النوم وتذاكر الدرجتين الأولى والثانية الممتازة بقطارات السكة الحديد وذلك باخطار يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر عن عدد التذاكر التى صرفت من كل نوع على حدة خلال الثلاثة شهور السابقة .

(ب) بالنسبة لنقل البضائع :

تؤدى الضريبة المفروضة على كل من وثائق الشحن لبحرى ووثائق النقل برى أو جوى أو بطريق الملاحة البحرية الداخلية ، وتذاكر الأمتعة والنقلات باحطار يقدمه متمهد النقل الى مأمورية الضرائب المختصة خلال العشرة أيام الأولى من كل شهر عما صرف من تلك الوثائق والتذاكر خلال الشهر السابق ، وعلى أن يتضمن الاخطار بالنسبة لوثائق الشحن البحرى عددها وعدد أوراق كل منها ، وبالنسبة لوثائق نقل البضائع وتذاكر الأمتعة والنقلات يبين عددها وقيمة أجر النقل بالنسبة لكل منها مع قيمة الضريبة المستحقة .

ثامنا : (الفصل الخامس عشر من القانون) خدمات البريد :

مادة ٢٢ — تؤدى الضرائب المفروضة على المحررات البريدية المنصوص عليها فى البنود من ١ الى ٩ وفى البند ١١ من الفقرة (أ) من المادة ٧١ من القانون بلمق طوابع الدمغة أو بآلات التخليص .

مادة ٢٣ — تؤدى الضرائب المفروضة بالبند ١٠ من الفقرة (١) من المادة ٧١ من القانون وبالفقرة (ب) من هذه المادة باخطار سنوى تقدمه هيئة البريد الى مأمورية انضرائب المختصة فى موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة متضمنة :

(١) بالنسبة لصناديق البريد الخاصة :

عدد صناديق البريد الخاصة المؤجرة فعلا والتى استجد تأجيرها خلال السنة السابقة وقيمة الضريبة المستحقة .

(ب) بالنسبة للمبالغ التي حصلتها الهيئة :

المبالغ التي تم تحصيلها خلال السنة السابقة كل مبلغ على حدة ،
وقيمة الضريبة المستحقة .

تاسعا : (الفصل السادس عشر من القانون) أرباح المراهقات
واليانصيب :

مادة ٢٤ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٤ ، ٧٥ من القانون على أرباح المراهقات واليانصيب باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات والأفراد الذين ينظمون المراهقات أو يصدرون اليانصيب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ إجراء المراهقة أو الشحب على أن يتضمن الاخطار بالنسبة للمراهقات المبلغ المد للاداء لكل رابح وقيمة الضريبة المستحقة ، وبالنسبة لليانصيب قيمة المبلغ المخصصة الرابحين ، وأرقام النمر الرابعة ، وقيمة الربح الخاص بكل نمرة ، وما وقع منها من نصيب الجهة مصحرة اليانصيب وقيمة الضريبة المستحقة .

مادة ٢٥ - تلترم كل جهة تقوم بصرف أرباح المراهقات واليانصيب بخضم الضريبة النسبية المستحقة على هذه الأرباح قبل صرفها الى الرابحين وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة .

مادة ٢٦ - في حالة استحقاق وسداد الضريبة على ايراد القيم المنقولة على الأنصبة والمزايا المنصوص عليها في المادة ٧٥ (ب) من القانون فيلزم موافاة مأمورية الضرائب المختصة ببيان عن مقدار تلك الأنصبة والمزايا ، وقيمة ضريبة القيم المنقولة المستحقة ومستحقات سدائها .

عاشرا - (الفصل السابع عشر من القانون) المبالغ التي تصرفها
الجهات الحكومية وشركات القطاع العام :

مادة ٢٧ - تستحق الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ ، ٨٠ من القانون وتصب قيعتها على كل مبلغ يتم صرفه على حدة .

مادة ٢٨ - تحسب الضريبة المشار إليها على النحو التالي :

- (أ) تكون فئة الضريبة المستحقة هي الفئة المحددة للطبقة التي تقع فيها القيمة الكاملة للمبلغ المقرر صرفه .
- (ب) تستبعد من قيمة المبلغ المقرر صرفه الأقساط والاستراكات وغيرها المعفاة من الضريبة قانونا .
- (ج) إذا كان صافي المبلغ المقرر صرفه بعد استبعاد الأقساط والاستراكات وغيرها المعفاة قانونا لا يجاوز خمسين جنيها فإنه يعفى من انضيمه .

(د) إذا زاد الصافي المشار إليه على خمسين جنيها تستبعد منه الخمسون جنيها الأولى وتحدد قيمة الضريبة على أساس الزيادة وبالفئة المستحقة التي تعددت على النحو المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة .

مادة ٢٩ - تستقطع الجهات الحكومية وشركات انقطاع العلم الضريبة بعد تحديد قيمتها على النحو المتقدم ، ثم تقوم بإدائها إلى مأمورية الضرائب المختصة باخطار يقدم في موعد غايته نهاية كل شهر عن المبالغ التي صرفتها خلال الشهر السابق مع بيان كل مبلغ على حده. وقيمته قبل وبعد استبعاد الأقساط والاستراكات وغيرها المعفاة من الضريبة قانونا .

حادي عشر : (الفصل الثامن عشر من القانون) الأوراق المسالية وتداولها :

مادة ٣٠ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٨٣ من القانون مقدما خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير من كل سنة وخلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ تأسيس الشركة إذا كان التأسيس قد تم بعد أول يناير ، وذلك باخطار تقدمه إلى مأمورية الضرائب المختصة الجهة التي أصدرت الأوراق المالية أو مالكة رأس المال على أن يتضمن الاخطار بيانا عن ماهية الأوراق المصدرة (سندات / حصص / أنصبة)

وعدهما وقيمتها الاسمية ، وما اذا كانت مقيدة في البورصة أو غير مقيدة بها ومتوسط ان سعر خلال الستة أشهر السابقة على موعد استحقاق الضريبة بالنسبة للأوراق المقيدة في البورصة وعدد العمليات التي تمت بشأنها وقيمة رأس مال الشركة إذا كان غير ممثل في أسهم أو حصص أو انصبة وقيمة الضريبة المستحقة .

مادة ٢١ - تؤدي الضريبة بالنسبة للشركات التي تزيد رأسمالها بعد أول يناير باخطار تقدمه الشركة إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية للاكتتاب في زيادة رأس المال ، على أن يبين في الاخطار تاريخ القرار انصاف بزيادة رأس المال وتاريخ الاكتتاب في هذه الزيادة وعقد الأوراق التي تمثل هذه الزيادة والقيمة الاسمية لهذه ورقة ، وقيمة الضريبة المستحقة .

مادة ٢٢ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٨٨ من القانون على عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بلسق طوابع الدمغة أو بآلات التخليص أو بالتأشير .

مادة ٢٣ - على كل سمسار يقوم بعملية شراء أو بيع خاصة بأوراق مالية مصرية أو أجنبية أن يحرر في نفس يوم اتمام العملية ولو كانت معقودة لصالحه الخاص فاتورة بالقيمة الواجبة الأداء أو المستحقة التحصيل تحوى جميع البيانات المتعلقة بالعملية ، وتكون من صورتين في حالة عقد الصفقة لمعمل .

ويتم السداد على الصورة التي يحتفظ بها السمسار : على أن يؤثر على الصورة التي تسلّم الى المعيل بما يفيد أداء الضريبة على الصورة المحفوظة لدى السمسار مع بيان مقدار ثلث الضريبة .

ثاني عشر : (الفصل التاسع عشر من القانون) التصاريح والرخص

الادارية :

مادة ٢٤ - تؤدي الضرائب المنصوص عليها في المادة ٨٩ من القانون على التصاريح وانرخص الادارية بلمصق طوابع الدمغة أو بالخاتم وفي حالة التنازل عن الرخصة أو تجديدها أو امتدادها أو إجراء أى تعديل فيها تؤدي الضريبة بلمصق طوابع الدمغة ، أو بالآلات التخليص .

ثالث عشر : (الفصل العشرون من القانون) تأسيس الشركات :

مادة ٢٥ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون على تأسيس الشركة المساهمة ، والضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من القانون على زيادة رأس مال الشركة المساهمة والشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم بمعرفة الجهة التي أصدرت قرار التأسيس أو قرار زيادة رأس المال يعد تحصيل الضريبة من الشركة ،

وذلك باخطار يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة في موعد غايته خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار التأسيس أو قرار زيادة رأس المال .

مادة ٢٦ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون على كل عقد تكوين شركة التوصية بالأسهم ، والشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة التوصية الوسيطة وشركة التضامن بطريق التأثير بمعرفة مأمورية الضرائب المختصة بموعد غايته سبعة أيام من تاريخ تحرير تلك العقود .

رابع عشر - (الفصل الحادى والعشرون من القانون) السجلات والتقييد بها وحرف المواد التموينية :-

مادة ٢٧ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٥ من القانون على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للبضود (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) تؤدي الضريبة باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة للجهات التي تمسك سجلات

قيد الوكلاء الممثلين التجاريين ، والسجل التجارى ، التفتيات المهنية والغرف التجارية والنوادي والمدارس والمعاهد الخاصة .

ويقدم الاخطار فى موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة ، على يقضن بياناً عن القيود الموجودة فعلا خلال السنة السابقة وقيود انتى استجبت خلالها ، وتحيلات بيانات القيد كل على حده وقيمة الضريبة المستحقة .

(ب) بالنسبة للضريبة المنصوص عليها فى البند (ز) تؤدى الضريبة بانخاتم على ورقة من أوراق السجلات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون الأسلحة والذخائر .

(ج) تلتصق طوابع الدمغة على صفحات سجل تسليم المقررات التموينية التى توزع بالبطاقات بالنسبة لصرف تلك المقررات .

خامس عشر : (لفصل الثانى والعشرون من القانون) توريد المياه والكهرباء والغاز أو البوتاجاز واستهلاكها :

مادة ٢٨ - تؤدى الضريبة المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من القانون على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للضريبة على عمليات توريد كل من المياه والكهرباء والغاز والمنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة : تؤدى باخطار سنوى تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات التى تورد المياه أو الكهرباء أو الغاز وذلك فى موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة على أن يتضمن الاخطار عدد عمليات التوريد القائمة فعلا وتلك التى استجبت خلالها السنة كل نوع على حدة وقيمة الضريبة المستحقة (١) .

(ب) وبالنسبة للضريبة المنصوص عليها فى البنود (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة تؤدى باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات التى تورد أو تنتج الكهرباء أو الغاز أو البوتاجاز وذلك خلال

عشرة ايام الأخيرة من كل شهر على أن يتضمن الاخطار انكمية الواردة من حد نوع على حدة خلال الشهر السابق وقيمه انضريبة المستحقة .

سادس عشر : (الفصل الثالث والعشرون من القانون) الاشتراكات السلكنية واللاسكنية :

مادة ٣٩ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٩ من القانون على استراتك انليفون ، او استترك انتلكس باحطار تقدمه الى الادارة لعامة انضرائب الدمنة هيئة المواصلات . لسلخية وانلاسلكية في موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة موضحا به عدد الاشتراكات القائمة فعلا وتلك التي استجبت خلال السنة وقيمة انضريبة المستحقة .

سابع عشر : (الفصل الرابع والعشرون من القانون) إ شهادات وكشوف الوزن :

مادة ٤٠ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٠١ من القانون على شهادات وكشوف وزن البضائع اما باستعمال النماذج انتى تعدها مصلحة الدمنة والموزين لهذه المحررات وتقوم مصلحة انضرائب بدمنها مقدما ، او بالخاتم او بلمق طوابع الدمنة أو بآلات التخليص .

ثامن عشر : (الفصل الخامس والعشرون من القانون) اقرارات الذمة والثروة المالية :

مادة ٤١ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من القانون على اقرارات الذمة والثروة المالية بطريق الخاتم .

تاسع عشر : (الفصل السادس والعشرون من القانون) منح الجنسية المصرية :

مادة ٤٢ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من القانون على قرار منح الجنسية المصرية باحطار يقدم الى الادارة انعامه لاضرائب

أدمغة من مصنعة لنجرة والجوازات والجنسية خلال الخمسة عشر يوما
الأولى من كل شهر متضمنا بياننا عن قرارات منح الجنسية المصرية التي
صدرت خلال الشهر السابق واسم من صدر له القرار وقيمة الضريبة
المستحقة .

**عشرون : (انفصل المنيح والعشرون من أقبالون) الموازين والأجهزة
الخاصة أو التي تعتمد في أدائها على المهارة أو الصدفه :**

مادة ٤٢ - تؤدى الضريبة المخصوص عليها في المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦
من القانون بلخضار يتقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة وذلك قبل تركيب أو
استعمال أى من الموازين أو الأجهزة المنصوص عليها في المواد سابقة الذكر
بخمسة عشر يوما على الأقل .

وعنى أن يتضمن الاخطار كل البيانات المتعلقة بأنواع المطلوب أداء
الضريبة عنه ووصفه تفصيليا بما في ذلك رقبته وماركته «ان وجد»
وتاريخ بدء الاستعمال ونهايته ، ومكان الاستعمال : وصاحب النوع ،
علاوة على الضريبة المستحقة ، ويسلم صاحب النوع بعد أداء الضريبة
(نقدًا أو بشيك) لوحة مراقبة تتضمن كل البيانات المتعلقة بأنواع المشار
إليها في الفقرة السابقة .

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧

بتعديل قانون ضريبة التجمعة (١)

—

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تراد بمقدار المثل ثلثات ضريبة التجمعة :لأنواع المنصوص عليها في قانون ضريبة التجمعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك فيما عدا الضريبة على الأوعية المبيئة في الجدول المرفق فتكون ثلثاتها : وفقا لما هو مبين قرين كل منها .

(المادة الثانية)

في جميع الأحوال إذا كانت قيمة ضريبة التجمعة النوعية أو النسبية الواجبة الأداء تقل عن خمسة قروش أو مضاعفاتها جبر هذا تكسر الى أقرب خمسة قروش .

(المادة الثالثة)

يلغى البند ٦ من المادة ٤٣ من قانون ضريبة التجمعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ (١٣ يولية سنة

١٩٨٧) .

الجدول المرفق بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧

بتعديل ضريبة الدمغة

ضريبة الدمغة النوعية	الشهادات الدراسية الأصلية
جنيه	
٢	شهادة اتمام الدراسية بمرحلة التعليم الاساسى
٣	شهادة اثناوية بأنواعها
٤	الشهادة فوق المتوسطة
٥	النيسانس أو البكالوريوس
١٠	دبلوم الدراسات العليا
١٥	الماجستير
٢٥	الدكتوراه
	وثائق الأحوال الشخصية :
٥	١ - عقد الزواج
١٥	٢ - وثيقة الطلاق
	الحساب المرفق :
٥	فتح الحساب

ضريبة الدمنة النوعية	الشهادات الدمنية الأصلية
جنيه	خطابات الضمان وعقود الكفالة :
١٠	عن كل خطاب ضمان البريد :
٥	تأجير صندوق بريد خاص الرخص :
١٠٠	(أ) ترخيص استغلال محجر أو منجم
١٠٠	(ب) ترخيص محال الملاهي والفرجة
١٠٠	(ج) ترخيص استغلال مصنع الطوب
٢٠	(د) رخصة البناء بالمدين
٥	آلة تسجيل النقد

قرار وزير المالية

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧

بشأن إعفاء طلبات وشكاوى من ضريبة الدمغة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة ٤٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار
قانون ضريبة الدمغة والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ،

قرر :

مادة ١ - تعفى من ضريبة الدمغة النوعية الطببات والشكاوى الموضحة
بالمجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

(١) الوقائع المصرية في ١١/٨/١٩٨٧ - العدد ١٧٩ .

جدول بيان الطلبات والشكاوى المعفاة من ضريبة الدمغة

بالتطبيق للبند (٧) من المادة (٤٣) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

- ١ — الطلبات التي يقدمها الأفراد للتطوع في خدمة القوات المسلحة .
- ٢ — طلبات حفظ الوظائف المدنية .
- ٣ — الطلبات التي تقدم من أفراد القوات المسلحة أو عائلاتهم الى الجهات التابعين لها في الحالات الآتية :
 - (أ) النقل .
 - (ب) الانتداب .
 - (ج) التسريح من الخدمة .
 - (د) رفع أحكام صادرة ضدهم .
 - (هـ) صرف مستحقات مالية .
- ٤ — طلب الاجازة المقدم من عمال الخدمة المعاونة وعمال المياومة الدائمين أو المؤقتين والجنود والخفر .
- ٥ — طلب الاحالة الى الكشف الطبي .
- ٦ — الطلبات والشكاوى التي تقدم لحصول المستشفيات أو العلاج .
- ٧ — طلب صرف مبلغ من السلفة المستديمة .
- ٨ — طلب صرف مصروفات الانتقال وبدل السفر .
- ٩ — طلب استرداد أجور العربات والترام وغيرها .
- ١٠ — طلب صرف التأمين أيا كان نوعه .
- ١١ — طلب صرف بدل الطوارئ لرجال القوات المسلحة والشرطة
والادارة .

- ١٢- طلب استرداد أجور المكالمات التليفونية .
- ١٣- طلبات استرداد أجور البرقيات التلغرافية .
- ١٤- الشكاوى والعرائض التي تقدم الى رئاسة الجمهورية .
- ١٥- الشكاوى والعرائض التي تقدم الى رئاسة الوزراء .
- ١٦- الشكاوى والعرائض التي تقدم الى مكاتب الشكاوى بوزارات والمصالح انتابعة لها والمحافظات والهيئات السامة من أشخاص لم يذكروا عناوينهم والشكاوى المحولة الى تلك المكاتب من جهات أخرى والشكاوى التلغرافية ز .
- ١٧- طلب اخراج اسم في جداول الانتخابات أو تصحيح البيانات الخاصة بأحد الناخبين المدرجة أسماؤهم فيها .
- ١٨- الطلبات التي يقدمها أصحاب بطاقات التموين لشطب أى فرد من البطاقة وخصم مقرراته التموينية .
- ١٩- الطلبات التي ترد من المستثمرين من الخارج الى الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
- ٢٠- الطلبات التي تقدم الى مصلحة الخزنة العامة بوزارة المالية لاستبدال عملة بعملة أخرى .
- ٢١- طلبات الاستمارة الداخلية والخارجية الخاصة بالمكاتب .
- ٢٢- الطلبات التي تقدم الى الهيئة العامة للاستعلامات وفروعها للحصول على مطبوعات الدعاية ونشراتها وإقامة العروض السينمائية التي تساهم في ميدان التوعية وتقدم قضية الاعلام القومي في الميدان الداخلي والخارجي .
- ٢٣- الطلبات التي تقدم الى وزارة السياحة للحصول على النشرات والمطبوعات والصور الفوتوغرافية المعدة للتوزيع بغير مقابل لأغراض الدعاية للجمهورية .

٢٤- الطلبات التي تقدم الى مصلحة البريد لاسترداد جزء من المبالغ المودعة بصندوق لتوفير أو لنقل حساب المودع من خزانة مكتب الى خزانة مكتب آخر .

٢٥- طلبات استخراج بدل غاقد أو بدل تلف من دفتر التوفير .

٢٦- لطلبات التي يقدمها الأفراد الى وزارة الأوقاف لصرف مساعدات .

٢٧- الطلبات التي تقدم الى وزارة التأمينات واشئون الاجتماعية في الحالات التالية :

(أ) طلبات لتقرير أو نصرف معاشات أو مستحقات أو اعانات .
(ب) الطلبات واشتكاوى الخاصة بالاستفادة من خدمات للاجئ والمؤسسات الخيرية المختلفة .

(ج) طلبات العاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام وسرهم للحصول على اعانات طبقا للقرار الوزاري رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

(د) الطلبات التي تقدم من ذوى المعاشات بطلب تأهيلهم أو رعايتهم .
(هـ) انطلبات التي يقدمها العاطلون للالتحاق بعمل أو لقيد أسمائهم في مكاتب انتخديم .

(و) الطلبات التي يقدمها المنكوبون لاغلتهم ومساعدتهم .

(ز) الطلبات التي تقدم من المجندين وآسرهم لطلب مساعدات مالية أو لتأدية خدمات داخلة في اختصاص تلك الوزارة أو داخلة في اختصاص غيرها من الجهات مما تتولى الوزارة المذكورة احواله الى الجهات المختصة .

(ح) جميع الطلبات والشكاوى المقدمة بشأن تطبيق قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فيما عدا طلبات الحصول على شهادة .

(ط) طلبات صرف ما يعلى بالأمانات على قمة المستحقين للمعاشات والمساعدات بأنواعها .

- ٢٨- الطلبات التي تقدم بها أسر المسجونين أثناء سجنهم أو المسجونون أنفسهم بعد الافراج عنهم لمساعدتهم أو توجيهم •
- ٢٩- الطلبات والشكاوى التي تقدم بالخارج إلى وزارة الخارجية •
- ٣٠- الطلبات الخاصة بمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها •
- ٣١- الإبلاغ عن أي مخافة للقوانين واللوائح الصحية المعمول بها •
- ٣٢- طلبات مكافحة الحشرات والجرذان •
- ٣٣- الشكاوى من وجود انقمامة وانفضلات الآدمية والحيوانات سواء بالمساكن أو الشوارع •
- ٣٤- الطلبات المقدمة من الأفراد إلى مكاتب الخدمة الاجتماعية المُنحة بالوحدات الطبية لوزارة الصحة لمُنحهم اعانة لسوء حالتهم الاجتماعية والصحية •
- ٣٥- الطلبات التي تقدم إلى مستشفيات الأمراض العقلية للافراج عن المرضى أو المسجونين فيها •
- ٣٦- كل طلب أو شكوى بشأن منزل آيل للسقوط •

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دور الكتب والوثائق

قانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤

بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣، وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومي المحدث بالقانون رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٣،

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار، وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومي، وموافقة رأي مجلس الوزراء،

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشأ دار الوثائق التاريخية القومية - تكون أوزارة الإرشاد القومي (٢) .

مادة ٢ - تقوم هذه الدار بجمع الوثائق التي تعد مادة لتقارير

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ - العدد ٤٩ مكبر .

(٢) نصت المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦ على أن تضم دار الوثائق التاريخية القومية إلى دار الكتب والوثائق القومية .

مصر وما يتصل به في جميع العصور — ويحفظها وتيسير دراستها ونعمل على نشرها كل ذلك مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المتسا اليه .

مادة ٣ — يكون للدار مجلس أعلى يتولى كافة المسائل التي تقوم عليها الدار — وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ — تقرير ما يعتبر من الوثائق ذا قيمة تاريخية .
- ٢ — تقرير نقل الوثائق الى الدار .
- ٣ — وضع قواعد المحافظة على الوثائق .
- ٤ — تحديد الوثائق التي تنشر وطريقة نشرها .
- ٥ — وضع شروط الاطلاع على الوثائق واخذ الصور منها — على ان يصدر بذلك قرار من وزير الارشاد القومي .
- ٦ — ابداء الرأي في اعدام الأوراق الخاصة بكل وزارة .
- ٧ — وضع اللائحة لداخلية لسير العمل بالدار على أن يصدر بها قرار من وزير الارشاد القومي .

ويصدر وزير الارشاد القومي قرارا ببيان تشكيل هذا المجلس ومواعيد انعقاده وصحة جلساته وكيفية صدور قراراته وتنفيذها ونظام العمل به واختصاصات رئيسه وسكرتيه ومكافآت أعضائه .

مادة ٤ — تعتبر نواة لمجموعات الوثائق التي ستضمها هذه الدار الوثائق المودعة في الجهات الآتية :

- ١ — أقسام المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري .
- ٢ — دار المحفوظات بالقلعة .
- ٣ — مجلس الوزراء .

- ٤ - وزارة الخارجية •
- ٥ - وزارة العدل •
- ٦ - وزارة الأوقاف •
- ٧ - أذهر •

على أنه يجوز لأجهات المذكورة في الجند من ٣ إلى ٧ أن تحتفظ بيه الوثائق التي ترى أن لها صلة سرية •

ويضم إلى هذه ائدار الوثائق التي يقرر المجلس الأعلى اعتبارها ذات قيمة تاريخية ولم يردود لدى الوزارات والمصاح الأخرى و لدى الأفراد والهيئات •

مادة ٥ - اذا قرر المجلس الأعلى لدار ضم وثيقة ذات قيمة تاريخية وجب على الوزارة أو المصلحة الحكومية التي تحوزها أن تسلّمها للدار بمجرد إخطارها بذلك •

مادة ٦ - يجوز لوزير الارشاد القومي بقرار يحدره بناء على طلب المجلس الأعلى للدار أن يقرر اعتبار أية وثيقة لدى الأفراد أو الهيئات ذات قيمة للتاريخ القومي (١) وفي هذه الحالة يعد حائز الوثيقة مسؤولاً عن المحافظة عليها وعدم احدث أي تغيير بها وذلك من تاريخ ابلاغه هذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول - كما يحظر عليه اخراجها من الجمهورية المصرية أو المتصرف فيها بأي وجه من الوجوه الا بترخيص من وزارة الارشاد القومي : وعليه عند التصرف فيها ابلاغ المتصرف اليه أن الوثيقة معتبرة من الوثائق ذات القيمة للتاريخ القومي •

(١) صدر قرار وزير الثقافة والارشاد القومي رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض الوثائق ذات قيمة للتاريخ القومي في معنى القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ •

مادة ٧ - يجوز وزير الأرساد القومي ان يستولى على الرساق
اللى نرجد لى الاعراء او انيناف بقراره بقاء على اقراح ديس
على دار () انى يعتر عيمة السمويض ادى يمنح لىك «ويى -
وينر قرار الاستيلاء فى «الجريدة» الرسمية - وعلى مانها او حترام
سميتها الى اشار حازل تاريخ يومها من اخطاره بالقرار بكتيب موسى
نيه مصحوب بسم انوصول •

ويخضر مالت «وشيقه بقيمة النعويض المقدر بكتاب موسى عليه مصحوب
بعلم وصول وتصبح قيمة «نعويض نهثيه اذا لم يعارض شيها حازل
تاريخين يومها من اخطاره •

وتكون المعارضة أمام المحكمة لابتدائية المختصة وتنتظرها على
وجه السرعة •

مادة ٨ - أذواق التى تسلم اى الدار باعتبارها من اوثاق
التاريخية انقومية تبصم بخاتم الدار وتودع بها ولا يجوز نزلها من اقسامها
ولا استعمالها الا داخل الدار - ومن حيث حجيتها اثنا: ونية تنبىر دما
لو كانت فى المكان الذى نقلت منه •

مادة ٩ - يجوز انتصريح بأخذ صور شمسية أو خطية من الوثائق
المودعة بالدار طبقا للقواعد التى يحددها المجلس الأعلى والتى يصدر بها
قرار من وزير الارشاد القومى •

وتؤدى عن هذه الصور الرسم المقررة لاستخراج صور من الأوراق

(١) صدر قرارى وزير الثقافة والارشاد القومى رقم ١٨٠ لسنة
١٩٦٤ بالاستيلاء على وثائق ومذكرات المرحوم سعد زغلول (الرقائم
المصرية فى ١٩٦٤/٧/٢٥ - العدد ٥٨) ورقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤
بالاستيلاء على وثائق ومذكرات المرحوم محمد فريد (الوقائع المصرية
فى ١٩٦٤/٧/٢٥ - العدد ٥٨) •

رسمية ما لم يكن مقررا عليها رسوم خاصة بمقتضى القوانين المعمول بها في الجهات اولى نلت منها ،نوتيفة •

ويجوز زيادة الرسوم على ما لا يريد على ضعفها — كما يجوز تخفيضها والاعفاء منها وفق انقواعد اتى يحددها قرار يصدره وزير ارشاد لتوى بناء على ائتر ح المجلس الاعلى للدار •

مادة ١٠ — تؤلف بكل وزارة لجنة دائمة لم محفوظات يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وتتكون مومنها الاشراف على حيانة محفوظات الوزارة وتنظيمها وعمل سجلات لها — وتكون هذه اللجنة حلقة لاتصال بين الوزارة وبين دار الوثائق التاريخية القومية •

مادة ١١ — اذا ارادت وزارة أو مصلحة تتخلص من بعض الاوراق على اسبنة اوزرية المنصوص عليها في المادة السابقة بالاشتراك مع مندوب دار الوثائق تقديم تقرير عنها يرفع الى المجلس الاعلى لبيدى رايه في ذلك ولا يجوز التصرف فيها دون اتخذ ذلك الاجراء •

مادة ١٢ — يعاقب كل من يخالف احكام المادتين (٦) : (٧) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر — وبغرامة لا تتل عن ٢٠ جنيا ولا تزيد على ٢٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

مادة ١٣ — في تطبيق احكام المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات يعتبر اتلاف الوثائق التاريخية المؤدعة في الدار كل كسط عليها أو تخطيط عليها بالحبر أو غيره أو عبث بها يحدث أى تغير في الشكل اذى سلمت به •

مادة ١٤ — لوزير الارشاد القومى — بناء على اقتراح المجلس الاعلى (م ١٥ — موسوعة مصر ج ١٥)

٢٢٦ دور الكتب والوثائق

أن يصدر قرارات يعاقب من يخالفها بمقوية المخالفة وذلك فيما يتعلق بالمحافظة على الوثائق وتنظيم الاطلاع عليها واستعمالها وحفظ النظام داخل الدار .

مادة ١٥: - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٦

بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية (١، ٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،

وعلى اقرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٥ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تكون ادار الكتب المصرية شخصية اعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - أغراض دار الكتب المصرية هي :

(أولا) جمع وحفظ المطبوعات والمخطوطات والمصورات والسجلات لا سيما ما يتصل منها بشئون مصر والحضارتين الاسلامية والشرقية .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٤ مكرر (١) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٠ لسنة

١٩٦٦ بتنظيم دار الكتب والوثائق القومية .

(ثانيا) تيسير استفادة أنجهمور من هذه المكتبات •

(ثالثا) أنعمل على احياء التراث العربى •

(رابعا) التعاون مع مختلف المكتبات المصرية بشتى الوسائل لتيسير الانتفاع بمقتنياتها •

مادة ٢ - تكون لدار الكتب المصرية ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة يقرها المجلس الأعلى للدار ويصدر بها قانون •

مادة ٤ - ستطبق فى إدارة أموال دار الكتب المصرية القواعد المتبعة فى إدارة الأموال العامة وذلك مع مراعاة القواعد التى تقرر خاصة للدار •

مادة ٥ - تتولى دار الكتب المصرية إدارة أموالها بنفسها وتدرج فى ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنغولة والثابتة وحصيللة الرسوم والاعانات وغيرها من الإيرادات أيا كان مصدرها ووفورات السنوات السابقة •

مادة ٦ - يتولى إدارة الدار مدير يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التربية والتعليم •

ويكون للدار وكيل يقوم بمعاونة المدير ويحل محله فى اختصاصاته عند غيابه •

مادة ٧ - يختص المدير بالإشراف على الدار وإدارتها وتمثيها أمام الهيئات المختلفة وتنفيذ قانونها ولائحتها الداخلية وقرارات المجلس الأعلى وأعداد الميزانية والحساب الختامى وعرضها على المجلس الأعلى ، وتعين الموظفين والمستخدمين لغاية الدرجة السابعة وترقيتهم ومنحهم العلاوات ونقلهم •

مادة ٨ - يكون المدير بالنسبة للموظفين والمستخدمين اثنين

والاداريين والتتبيين ملحة رؤساء المصالح المخصوص عليها في ثانون نظام موظفى الدولة .

وتسرى على موظفى الدار ومستخدميها وعمالها جميع انتوانين واللوائح المحمول بها في شأن موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها .

مادة ٩ - يشكل مجلس تأديب موظفى الدار ومستخدميها من :

وكيل الدار رئيسا
رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة
مندوب أول من ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس
الدولة
عضوين

ويصدر المدير قرار الاحالة على المحاكمة التأديبية ويكون استئناف قرارات مجلس التأديب من المدير أو الموظف أو المستخدم أمام المجلس التأديبي الاستئنافى لوزارة التربية والتعليم .

مادة ١٠ - يكون للدار مجلس أعلى يشكل على الوجه الآتى :

- ١ - وزير التربية والتعليم .
- ٢ - وكيل وزارة التربية والتعليم .
- ٣ - وكيل وزارة المالية والاقتصاد .
- ٤ - وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية .
- ٥ - وكيل وزارة الارشاد القومى .
- ٦ - مستشار ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم .
- ٧ - مدير دار الكتب المصرية .
- ٨ - رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة .
- ٩ - ثمانية أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب

وزير التربية والتعليم ممن لهم اهتمام بأغراض الدار • ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهم •
ويرأس هذا المجلس وزير التربية والتعليم ويحل محله عند غيابه وكيل وزارة التربية والتعليم •

مادة ١١ - يختص المجلس الأعلى للدار بالمسائل الآتية :

رسم السياسة العامة المحققة لأغراض الدار ووسائل تنفيذها •
٢ - شئون أموال الدار والتصرف فيها عدا ما يختص به المدير طبقاً للملحة •

٣ - اقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي •

٤ - تعيين الموظفين والمستخدمين وترقيتهم ونقلهم فيما عدا ما يكون من ذلك داخلًا في اختصاص المدير •

٥ - قبول التبرعات للدار عن طريق الوصية أو الهبة وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله الدار •

وتكون قرارات المجلس الأعلى نهائية إلا فيما يتعلق بالتملك وبالنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا الأوقاف وتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم فلا تكون قرارات المجلس الأعلى في شأنها نهائية إلا بعد تصديق وزير التربية والتعليم عليها •

مادة ١٢ - لا تكون اجتماعات المجلس الأعلى منصبة إلا إذا حضرت الأغلبية المطلقة لعدد الاعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجع رأى الجانب الذى فيه الرئيس •

مادة ١٣ - يؤلف المجلس الأعلى من بين أعضائه أو غيرهم من ذوى الخبرة لجاناً دائمة أو مؤقتة لحراسة ما يحيله عليها المجلس من شئون الدار •

مادة ١٤ - يضع المجلس الأعلى لائحة تتضمن القواعد التي تتبع في تنظيم العمل بالدار وإدارة أموالها وكل ما يتعلق بشئونها وجميع الوسائل التي تمكن الدار من القيام بأغراضها وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير التربية والتعليم .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بشأن إعادة تنظيم دار الكتب المصرية .

مادة ١٦ - على وزير التربية والتعليم والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٤ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢٥ أبريل سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦

بتنظيم دار الكتب والوثائق القومية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ باعادة تنظيم دار الكتب
المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية
القومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل
الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع
الثقافة والارشاد القومى والسياسة والآثار ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة
الثقافة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

فـيـقـد :

مادة ١ - تعدل تسمية دار الكتب المصرية الى « دار الكتب والوثائق
القومية » وتكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع
وزير الثقافة .

مادة ٢ - تضم دار الوثائق التاريخية انقومية وإدارة المكتبات
فى دار الكتب والوثائق القومية .

مادة ٣ - تهدف دار الكتب والوثائق القومية الى المساعدة فى نشر
الثقافة بين قوى الشعب بتيسير الاطلاع على الانتاج الفكرى من ثمار
المعرفة الانسانية وتعميم الخدمات المكتبية لتصل الى المواطنين على المستوى
المحلى كما تساهم فى احياء التراث الفكرى بجمع أصوله وتيسير دراسته
والامادة منه ولها فى سبيل ذلك أن تقوم بما يأتى :

(أ) جمع المطبوعات والمخطوطات والمصورات والسجلات وكذلك
الوثائق التى تعد مادة للتاريخ القومى وما يتصل به فى جميع العصور وغير
ذلك من وسائل المعرفة وحفظها وتهيتها للانتفاع بها .

(ب) انشاء هيئة فنية من الخبراء المتخصصين لتهيئة مقتنيات الدار
للانتفاع العام وتقومها وفهرستها وما الى ذلك .

(ج) التعاون مع مختلف المكتبات والهيئات العلمية والثقافية داخل
الجمهورية العربية المتحدة وخارجها .

(د) المحافظة على المقتنيات وتصويرها وطبعها طبقاً للقواعد التى
تقررها اللائحة .

(هـ) الاشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالايذاع
القانونى .

(و) العمل على تيسير اطلاع الجمهور على الكتب والمطبوعات القومية
والثقافية والأدبية والفنية وما إليها بما يحقق الخطط المقررة فى مجال
نشر الثقافة وذلك عن طريق تعميم انشاء المكتبات الفرعية وتزويدها بالكتب
والمطبوعات وتيسير الاستعارة منها .

(ز) انشاء مركز قومى لتسجيل المخطوطات العربية والتعريف بها .

(ح) إنشاء مركز قومي للخدمات البيلوجرافية .

(ط) إنشاء مركز قومي لتبادل المطبوعات .

مادة ٤ — يشكل المجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق القومية برئاسة وزير الثقافة وعضوية كل من :

١ — رئيس ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .

٢ — مدير الدائر .

٣ — أحد وكلاء الوزارة من كل من الوزارات الآتية يختاره الوزير

المختص .

— وزارة التربية والتعليم .

— وزارة التعليم العالي .

— وزارة الارشاد القومي .

— وزار السياحة والآثار .

— وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

٤ — اثنين من رؤساء الأقسام العلمية بالجامعات يختارهما المجلس

الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد .

٥ — سبعة أعضاء على الأكثر يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء

على طلب وزير الثقافة ممن لهم خبرة يستفاد بها في تحقيق أغراض الدار

وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ٥ — يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من

تاريخ إصداره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة

١٩٦٦) .

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥
بشان المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم
أسلوب نشرها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضع رئيس الجمهورية بقرار منه (٢) نظاما للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة ويبين هذا النظام أسلوب نشر واستعمال الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي والتي لا ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورها أو إقرارها .

ويجوز أن يتضمن هذا النظام النص على منع نشر بعض هذه الوثائق لمدة لا تجاوز خمسين عاما إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ٢ - لا يجوز أن أطلع بحكم عمله أو مسؤوليته أو حصل على وثائق أو مستندات غير منشورة من المشار إليها في المادة الأولى أو علم صور منها أن يقوم بنشرها أو بنشر فحواها كله أو بعضه إلا بتصريح خاص يصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

مادة ٢ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣) لا يجوز

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/١/٢٥ - العدد ٣٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩

بشان نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة واسلوب نشرها واستعمالها .

لمن اطلع بحكم عمله 'و مسئوليته على معلومات لها صلة السرية تتعلق بالسياسات العليا أو الامن اقومى ان يتوم بنشرها أو اذاعتها اذا كان من شأن ذلك الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى سواء أكانت هذه المعلومات عن وثائق باشرها هو أو غيره ممن قاموا بأعباء السلطة العامة أو النصفة النيابية العامة أو وصلت الى علمه بحكم عمله فيما تقدم ، وذلك ما لم تمض عشرون سنة على حدوث ما اذيع أو نشر الا بتصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣) مع عدم الاخلال بأية عقوبة أئند منصوص عليها فى قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين " ولا يجوز الحكم بترتف تنفيذ عقوبة انرامة • فاذا عاد على الجانى منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لضعف ما عاد عليه من المنفعة أو الربح • ومحكم فى جميع الاحوال بمصادرة المواد محل الجريمة .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الحولة : وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ رمضان سنة ١٣٩٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥) •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٩

بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها
واستعمالها (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية
القومية ،

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ينظم المخابرات العامة ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق
الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر الوثائق والمستندات والمكتبات التي تتعلق بالسياسات
العليا للدولة أو بالأمن القومي سرية لا يجوز نشرها أو إذاعتها ظلماً أو
بعضها كما لا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها إلا لمن تستوجب طبيعة
عمله ذلك وذلك كله ما لم تكن مما ينص الدستور أو القانون على نشرها
فور صدورها .

مادة ٢ - على جميع الجهات من وزارات أو هيئات أو مؤسسات
سياسية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية أو حربية أو دينية أو غيرها عند

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٨ .

إصدار أو استمداد وثائق أو مستندات أو مكاتبات تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي أن تقوم بالتدوين عليها بالخطر ومنع تداولها أو الاطلاع إلا بالنسبة لمن يناط بهم العمل بها دون غيرهم .

مادة ٣ - يكون رئيس كل جهة مسئولاً عن وضع النظام الذي يكفل حفظ سرية الوثائق المشار إليها ويجب أن يخصص في كل من هذه الجهات مكان لحفظ الوثائق المشار إليها به على أن يحتفظ فيه بسجل لاتيحات أسماء العاملين المنوط بهم العمل في هذه الوثائق وعدد علمهم بها .

مادة ٤ - يكون حفظ الوثائق والمستندات المشار إليها بجهاتها لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاماً تنقل بعدها إلى دار الوثائق القومية لتحفظ في الأماكن التي تحد لهذا الغرض ، وتظل محتفظة بسريتها لمدة خمس عشرة سنة أخرى .

مادة ٥ - تشكل لجنة بدار الوثائق القومية من مديرها وعضوية اثنين من العاملين الفنيين بها وتمثل فيها الجهة المصدرة للوثيقة أو المستند للنظر في الوثائق التي مضت عليها ثلاثون سنة فأكثر لتقرر إباحتها للاطلاع عليها أو استمرار سريتها ومنع تداولها لمدة أخرى لا تتجاوز عشرين سنة تالية وبمشرط ألا تتجاوز مدة حظر الاطلاع أو النشر خمسين سنة تبدأ اعتباراً من تاريخ إصدار الوثيقة أو المستند .

مادة ٦ - تحفظ الوثائق والمستندات للاطلاع أو البحث بعد مرور المدة المحظور فيها الاطلاع أو النشر ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بعد موافقة الجهة صاحبة الوثيقة أو المستند السماح بنشرها قبل الموعد المنصوص عليه في المادة السابقة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٩٩ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المنقذ	مكان النشر من	قناة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ديانات غير اسلامية

القسم الاول : في شئون الاقباط الارثوذكس

القسم الثاني : في شئون الانجيليين الوطنيين

القسم الثالث : في شئون الارمن الكاثوليك

القسم الأول

في شئون الأقباط الأرثوذكس

أمر عال ١٤/٥/١٨٨٣

تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط

الأرثوذكسين العمومي (١، ٢، ٤، ٥)

اطلعنا على هذه اللائحة التي وضعت لاجراءات وسير المجلس الذي تشكل لادارة ما يتعلق بطائفة الأقباط الأرثوذكسين على مقتضى ما أثير بأمرنا الصادر لدولتكم بتاريخ ٤ جمادى الأول سنة ١٣٠٠ الموافق ٢ مارس سنة ١٨٨٣ نمرة ١ عرض المؤلف من أربعة أبواب تشتمل على ثمانية وثلاثين مادة وبناء على ما قرره مجلس النظر بالموافقة على ما تضمنته تقدمت لطرقتنا مع مكاتبتكم المورخة ١٩ ج سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٣ نمرة

(١) نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ على إلغاء القانونين رقمي ٨ سنة ١٩٠٨ و ٣ سنة ١٩١٢ فعادت النصوص كما كانت عليه قبل هذين القانونين واعيد العمل بالمادتين ٢٣ و ٢٤ من اللائحة .
(ب) نصت المادة الثالثة من قانون سنة ١٩٢٧ على ما يأتي :
على المجلس أن يراعى عند النظر في حسابات الاوقاف تنفيذ شروط الواقفين .

وعلى المجلس ان يضع لائحة داخلية لتنظيم اعماله ويعرضها على الحكومة للتصديق عليها وكذلك يجب عليه ان يعرض على الحكومة الشروط والقواعد التي يضعها لنظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية .
(٢) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية واحالة الدعاوى التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية (اللوائح المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكر ٥ ب ٥)
ونص في مادته الثالثة عشرة على ان يلغى كل ما يخالف احكام هذا القانون من الامر العالى الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣ .

(٣) صدر قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٦/١١/١٩٢٠ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المالية للأقباط الارثوذكس .

٣٣ لاستحصال أمرنا باعتمادها وحيث أنها وافقت اراحتنا فلا بأس من اتباعها والاجراء بمقتضاها ولزم اصدايره لدولكم بذلك وهذه هي الملاححة :

لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومي .

الباب الاول

في ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ١ - (١) يشكل مجلس عمومي لجميع الأقباط بالقطر المصري لننظر في كافة مصالحهم الداخلية في دائرة اختصاصاته التي ستبين في المواد الآتية دون غيرها ويكون مركزه في مصر بالدار البطريكية .

واذا لم يتم الانتخاب قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابقة تولت اختصاصات المجلس العام تحت رئاسة البطريك هيئة مؤلفة من عدد من ابناء الطائفة يعادل عدد أعضاء المجلس ونوابه ، وذلك بصفة

(١) معدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية في ١٩٥٠/٥/١ - العدد ٤٤ ملحق) ونص أيضا على ما يأتي :

مادة ٢ - تعتبر صحيحة الأعمال والأحكام والقرارات الصادرة من المجلس العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس في حدود اختصاصه في الفترة ما بين ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وتاريخ العمل بهذا القانون ، وكذلك في جميع الاحوال الماضية التي تجاوز فيها هذا المجلس والمجالس الفرعية مدتها القانونية .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والعدل ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
يأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

كما صدر مرسوم ١٩٥٠/٤/٣٠ بتعيين الهيئة المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض لحكام الامر العالى الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤ (الوقائع المصرية في ١٩٥٠/٥/١ - العدد ٤٤ ملحق) .

مؤقتة أقيمتها ثلاثة أشهر يجرى فيها الانتخاب ويصدر الرسوم باعتماد الأعضاء والنواب المنتخبين .

ويكون تعيينهم من الوزراء السابقين وأعضاء مجلس البرلمان الحاليين والسابقين ومستشاري المحاكم ومجلس الدولة والقضاة الحاليين والسابقين وأعضاء المجلس الأعلى السابقين .

ويعين أعضاء هذه الهيئة بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الداخلية .
فإذا لم يحصل الانتخاب في هذه المدة تولى وزير الداخلية عملية الانتخاب بما يوجبها من إجراءات في مدة أقصاها شهران .

وله في الحالتين تعديل المواعيد المنصوص عليها في لائحة الانتخاب الصادرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ لكي تتم الانتخابات في خلال هذه المواعيد .

مادة ٢ — (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) — يتركب المجلس المذكور من اثني عشر عضواً واثني عشر نائباً يعينون بالانتخاب في جمعية عمومية يكون عدد أعضائها مائة وخمسين بالأقل وتتخذ تحت رئاسة حضرة البطريرك .

مادة ٣ — (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) — يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك .

مادة ٤ — (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) — يعين أحد أعضاء المجلس وكيلاً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه أو حدوث عذر له يمنعه من الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالانتخاب بمعرفة أعضاء ونواب المجلس بانضمامهم مع حضرة البطريرك في كل جلسة بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة .

مادة ٥ — يكون تعيين الأعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب .

مادة ٦ - قبل انتهاء مدة الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لانتخاب أعضاء ونواب لمدة خمس سنين آخر سراء كانوا من الأعضاء والنواب السابقين أو غيرهم مع مراعاة ما ينقرر في المدة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن أسماء من صار انتخابهم لصدور الأمر العالي باعتمادهم انما يجب على المجلس الذي يكون موجودا أن يستمر على أداء العمل حتى يتم تعيين الأعضاء والنواب الآخرين .

مادة ٧ - يشترط فيمن يجوز انتخابه عضوا أو نائبا أن يكون من رعايا الحكومة وليس من زمرة العسكرية تحت السلاح أو امدادية أو مستودعا ولا ممن يحفلون في القرعة وأن يكون سنه ثلاثين سنة بالأقل وأن يكون من المتدربين في الأمور والمصالح ومن ذوى الاستقامة والشرف .

الباب الثاني

في اختصاصات المجلس

مادة ٨ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) - يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للاقطاط عمومها وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وبقرائهم ومطبعاتهم وكافة المواد المعتادة نظرها بالبطريكفانة .

مادة ٩ - يختص المجلس فيما يتعلق بالأوقاف بما يأتي :

(أولا) حصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس وغيرها وقيدها بسجل مخصوص .

(ثانيا) جميع الحجج والتنايسط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الأوقاف وحفظها بالبطريكفانة من بعد تسجيلها بسجل مخصوص .

(ثالثا) طلب كشوفات ببيان المتأخرات والموجودات والنسود التابعة لتلك الأوقاف .

(رابعا) الاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائدا من الايرادات عن المصروفات بخزينة البطريكةخانه لصالح وقف أصله بمراعاة شروط الواقف .

(خامسا) ادارة الأوقاف المذكورة واجراء ما يؤول منه تصفين حالتها والنظر فيما يلزم لها من انشاء وتصليح والترخيص بالاجراء ما يرى لزومه من ذلك .

مادة ١٠ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس اجراء ما يأتي :

(أولا) تعيين عدد التلامذة الذين يمكن قبولهم في كل مدرسة وسن من يقبل منهم وتعيين العلوم والفنون واللغات التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير استعمالها في التدريس بعد عرضها لنظرة المعارف والتصديق عليها منها وبالجمله على سائر الترتيبات التي تلزم انما تعيين الدروس والكتب التي يصير استعمالها في المدارس الدينية يكون بمعرفة المجلس الروحاني المنوه عنه في المادة السابعة عشرة .

(ثانيا) مراقبة سير النظار والمعلمين والعلماء وملاحظة تقدم التلامذة وملاحظة تنفيذ ما يتقرر من الترتيبات .

(ثالثا) النظر فيما يتعلق باليرادات المخصصة او التي تخصص للدارس وربط المصروفات اللازمة لها نحو مرتبات عموم المستخدمين وغيرها .

(رابعا) اختبار التلامذة بامتحانات عمومية كانت او خصوصية .

(خامسا) افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس دينية واجساد كتيخانات وترتيب وتنظيمها يكون موجوداً منها (سادسا) كافة ما يتعلق بادارة المدارس خلاف ما ذكر آنفا .

مادة ١١ - تكون كافة المدارس القبطية تحت ملاحظة وتفتيش نظارة

المعارف .

مادة ١٢ - يختص المجلس فيما يتناق بالمطبعة باجراء ما يؤول منه الانتفاع بها بحسب قانون المطبوعات .

مادة ١٣ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالفقرة اجراء ما يأتى :
(أولا) حصر وجمع الايرادات المخصصة للفقراء .

(ثانيا) توزيعها على المحتاجين بالعدل والانصاف وصرف ما يرتب لكل منهم فى الأوقات اللازمة .

(ثالثا) صرف ما يلزم لدفن المعدمين وتربية أيتامهم بقدر الامكان .

(رابعا) البحث والنظر فيما يقرب عليه زيادة تلك الايرادات وتحسين حالة الفقراء واجراء ما يؤدى لذلك .

مادة ١٤ - يختص المجلس فيما يتعلق بالكنائس والأديرة بما يأتى :

(أولا) حصر عدد الكنائس وقسمتها وخدمتها وعدد الأديرة والربان وغيرهم الموجودين فيها الآن والذين يوجدون فيها فى المستقبل .

ثانيا - حصر الأئمة الموجودة بتلك الكنائس والاديرة بما فيها الكتب وقيدها بسجل بالبطريكانة فى عهدة من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريكانة على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد من هذا القليل فى المستقبل بالسجل المذكور .

ثالثا - تجديد سجلات بكل كنيسة يقيد بها من يعتمد أو يتزوج أو يتوفى وملاحظة اجراء القيد بالسجلات المذكورة على الدوام وطلب كشوفات عن ذلك فى كل شهر لقيدها بسجل عمومى معد لذلك بالبطريكانة .

رابعا - المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الربان بالأديرة ورسامة القسوس وترقيتهم لرتب الكنيسة ومراقبة سيرهم .

مادة ١٥ - على المجلس أن يشكل قلما للإدارة بالبطريكانة ويعين

له من يلزم من الحبرين والعمال سواء كانوا من الأكليريوس أو من غيرهم ويخصص لهم حدودهم وواجباتهم •

مادة ١٦ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال انشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة فيما عدا ما هو من اختصاص المجالس الحسبية بمقتضى المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية • انما مسائل المواريث لا تنتظر الا باتفاق جميع أولى الشأن فيها ويجوز له أن يشترك مع المجلس الروحاني (المذكور في المادة الآتية) ثم الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الأكليريوس فيها ، وعليه أيضا ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريكةانة ولكي تكون معتبرة ومعمولا بها يلزم الختم على ما يسجل منها بختم المجلس (١) •

مادة ١٧ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - ينتخب بمعرفة حضرة البطريرك باتحاده مع المجلس أربعة من الأكليريوس للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة البطريرك أو رئاسة من يفتدبه لينوب عنه في حالة

(١) يراجع نقض مدنى ق ٩ ص ٤ في ١٩٣٥/٥/٣٠ اذ قضى ان القاعدة الاساسية في مواريث المصريين غير المسلمين انها تجرى وفق احكام الشريعة الاسلامية ما لم يتفق الورثة الذين تعترف الشريعة بوراثتهم ويتراضوا على غير ذلك • والقانون الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس طائفة القبط الارثوذكس وبيان اختصاصاتها لا يشذ عن تلك القاعدة ، بل ان المادة ١٦ منه وهى التى اشارت لمسألة المواريث لم تنص على أن الحكم فيها يكون حسب الشريعة المسيحية ، بل كل ما في الامر انها نصت على ما يفيد اختصاص تلك المجالس بالحكم في الوراثة متى قبل كل الورثة اختصاصها • اما أن يكون حكمها فيها بحسب شريعة أخرى غير الشريعة الاسلامية ، فان عبارة المادة لا يفهم منها هذا • بل لابد من أن يتفق كل الورثة على ذلك فيعمل باتفاقهم الذى هم اصرار فيه ماداموا يكونون اهلا للتصرف في حقوقهم •

غيره - انفصل في الدعاوى التي تتقدم على الأكثريوس بحسب قانون
الكنيسة .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس تعيين قوميونات من طرفه من ضمن
أعضائه أو من غيرهم وتكليفها بالأعمال التي يرى له لزوم إحالتها عليها
من الأعمال لداخلة في دائرة اختصاصاته .

مادة ١٩ - وكذلك يجوز للمجلس أن يرتب مجالس فرعية بأنجيات
المهمة التي يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد أعضاء
كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود
المقررة في هذه اللائحة .

ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحاني الذي يعينه
خزنة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومي أما الأعضاء فيمير
انتخابهم بمعرفة جمعية تتركب ممن يلزم من أهالي الجئة المراد تشكيل
المجلس فيها تحت رئاسة من يتعين رئيسا للمجلس المذكور .

مادة ٢٠ - متى تم انتخاب أعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة
يتقدم كشف بأسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم
للحكومة وصدر الأوامر اللازمة للجهة المعنية فيها بمعرفتهم واعتمادهم .

الباب الثالث

في نظام جلسات المجلس وكيفية عقدها وفي المداولة

مادة ٢١ - نظام الجلسة وجمع الآراء منوطان بالرئيس .

مادة ٢٢ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - تعقد جلسات
المجلس في كل خمسة عشر يوما مرة انما اذا طرأ أمر مهم في أثناء هذه
المدة يستدرب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب انعقادها

وكذلك اذا رأى خمسة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لعرض مسألة ضرورية عليه يجوز لهم أن يطلبوا عقده من الرئيس أو الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منهما أن يجيب الطّب •

مادة ٢٣ — يلزم أن تكون الجلسة مركبة من جميع الأعضاء والرئيس انما عقد المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الأعضاء والنواب ومع ذلك يصح في اثنتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان •

مادة ٢٣ مكررة — (أضيفت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨) — يجوز للمجلس أن يشكل به دائرتين أو أكثر لنظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية •

وتصدر الأحكام من خمسة أعضاء أو أعضاء ونواب •

مادة ٢٤ — اذا رأى أحد الأعضاء أن لا يتيسر له الحضور في الجلسة يجب عليه اخبار من دعاه للحضور من الرئيس أو الوكيل قبل يوم الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل كي يدعى النائب عنه ليقوم مقامه •

مادة ٢٥ — اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أن يدعو المجلس للاجتماع قبل اليوم المعين بيومين بالأقل •

مادة ٢٦ — لا يرخص لأحد خلاف أرباب المجلس في الدخول في محله حال انعقاده ما لم يكن يطلب منه •

مادة ٢٧ — لا تجوز المداولة في المجلس في جملة أمور مما بل يجب روية الأمور بالدور والنمر باعتبار تاريخ ورودها أو رفعها له انمسا يسوغ له نظر الأمور المستعجلة بدون مراعاة ذلك •

مادة ٢٨ — تكون المداولة في المجلس على النظام الآتي وهو انه بعد

أن تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الأعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئا في توجه السؤال بأخـرهم في الجلسة وبعد تمام جمع الآراء بهذه الكيفية يصر القرار بما اتحدت عليه الآراء أو بما توقفت له الأغلبية .

مادة ٢٩ — (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) — أحكام المجلس التي تصدر منه في دائرة اختصاصاته الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت باتحاد الآراء أو بالأغلبية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أو حدوث عذر له .

مادة ٣٠ — تتحرر محاضر الجلسات في حقتر مخصوص بمعرفة من ينتخبه المجلس لذلك من الأعضاء أو النواب ويوقع عليها هو والرئيس أو الوكيل .

مادة ٣١ — اذا حضر في الجلسة عدد شفع وانقسمت الآراء ولم تتوفر الأغلبية لأحد الأقسام فيترجح أى القسم الذى ينضم اليه رئيس الجلسة .

مادة ٣٢ — اذا غاب الرئيس أو وكيله في الوقت المعين للاجتماع يتولى رئاسة المجلس مؤقتا من ينتخبه المجلس من الأعضاء .

مادة ٣٣ — اذا استعفى أو توفى واحد أو أكثر من الأعضاء أو النواب في أثناء مدة الخمس سنين جاز للمجلس أن ينتخب بـلـيـم بمعرفته متى كان عدد المستعفين أو المتوفين في آن واحد لا يزيد على ثلاثة ويصدر العرض عن ينتخب وبعد صدور الأمر بالاعتماد يـتـمـن للمدة الباقية من مدة السلف .

مادة ٣٤ — من يستعفى من المجلس لسبب غير مقبول نائىء عن مجرد ارادته لا يجوز انتخابه في الدفعة التالية :

ديانات غير اسلامية ٢٥٣

مادة ٢٥ - لا يجوز للاعضاء ولا للنواب الانقطاع عن الحضور
بالمجلس بغير عذر مقبول فاذا انقطع اُحدهم ثلاث مرات ولم يبدِ اُذار
مقبولة فيصدر له اُذار بعدم التأخير من الرئيس أو الوكيل وان انقطع بعد
ذلك ثلاث مرات أخرى يعد مستغنيا لسبب غير مقبول أو ينتخب بـدله .

الباب الرابع

احكام ختامية

مادة ٣٦ - يعتبر ابتداء مدة الخمس سنين فيما يختص بالأعضاء
والنواب الذين تقدم انتخابهم على تحرير هذه اللائحة من تاريخ صدور
الأمر العالى عليها من الحضرة الفخمية الخديوية .

مادة ٣٧ - كل من رأى من أبناء الملة أمرا نافعا مما يتعلق بالاختصاصات
الموضحة فى هذه اللائحة يجوز له تقديمه للمجلس للنظر فيه .

مادة ٣٨ - اذا ظهر من الاختبار والتجربة بعد الاجراء بموجب
هذه اللائحة لزوم تعديل شىء منها أو اضافة علوات عليها يمرض عن
ذلك للحكومة وبعد صدور الأمر بالاعتماد يتبع الاجراء .

قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٦/١١/١٩٢٠ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المالية للأقطاب الأرثوذكس

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على مشروع لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المالية للأقطاب الأرثوذكس ،
وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ ،
قد صدقنا على تلك اللائحة وهي المرفقة بهذا والمشملة على ثلاثين مادة ،
لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المالية للأقطاب الأرثوذكس .

الباب الأول

اختصاص المجلس المالي العام

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١ - ينظر المجلس المالي العام بصفة جمعية عمومية في المسائل المبينة في المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٣٧ من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ المشتغلين على اللائحة التنظيمية لمجالس الطائفة المالية وقضلا عن الاختصاصات السابق تعيينها في المواد السابقة الذكر فان المجلس يكون مضمنا أيضا بالنظر فيما يأتي :

- (أولا) وضع اللوائح الداخلية للمجلس العام وللمجالس الفرعية .
- (ثانيا) وضع النظمات اللازمة لمدارس والكنائس والأوقاف التابعة للمجلس العام والمجالس الفرعية .

(ثالثا) النظر في جميع الشؤون المتعلقة بالأوقاف التابعة للمجلس العام وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها . والنظر أيضا في القرارات التي تصدر من المجالس الفرعية بشأن الأوقاف والمدارس والكنائس والفقراء .

(رابعا) تقرير الميزانية العمومية للبطيركية وكذلك للمدارس والكنائس والأوقاف التابعة للمجلس العام .

(خامسا) تعيين وعزل الموظفين والمستخدمين والإداريين بالبطيركية والكنائس والأوقاف التابعة للمجلس العام وكذلك الموظفين والمستخدمين للفنيين والإداريين بالمدارس التابعة للمجلس العام .

(سادسا) تنصيب مديرين للأوقاف التابعة لمجلس العام وعزلهم وفحص حساباتهم والتصديق عليها .

(سابعا) اتخاذ التدابير اللازمة فيما يختص بالشكاوى التي ترفع ضد أعضاء المجلس إلى العام والمجالس الفرعية .

(ثامنا) تسوية ما قد يقع من الخلاف بين المجالس الفرعية .

(تاسعا) الحكم بالسقوط من العقوبة بالنسبة لأعضاء المجلس إلى العام والمجالس الفرعية للأسباب المنصوص عليها في القانون .

مادة ٢ - - تنعقد الجمعية العمومية في يوم الاثنين الأول من كل شهر . ويجب على الرئيس دعوتها للاجتماع في جلسة غير عادية إذا طلب ذلك كتابة خمسة من الأعضاء على الأقل .

الفصل الثاني

لجنة الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية

مادة ٢ - - يعين المجلس إلى العام من بين أعضائه دائرة أو دائرتين مؤلفتين من الرئيس أو نائب الرئيس ومن خمسة أعضاء يكون منهم أربعة على الأقل من الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤ — تنظر هاتان الدائرتان بصفة استثنائية في القرارات الصادرة من المجالس الفرعية في مسائل الأحوال الشخصية بمراعاة القيود المقررة في القانون .

الباب الثاني

المجالس الفرعية

مادة ٥ — يكون كل مجلس من المجالس الفرعية المشكّلة طبقاً للمادة انتاسمة عشرة من القانون مؤلفاً من ستة أعضاء منهم عضوان من الأكثريوس وأربعة أعضاء منتخبون طبقاً لأحكام لائحة الانتخابات .

مادة ٦ — يكون أحد العضوين الأكثريين أسقف أو مطران الجهة أو رئيساً روحياً يعينه غبطة البطريرك بالاتفاق مع المجلس العام وتكون له الرئاسة .

ويختار المجلس الفرعى أحد أعضائه المنتخبين نائباً للرئيس ليتولى الرئاسة اذ غاب الأسقف أو المطران أو الرئيس الروحى أو حدث له ما يمنعه عن الحضور .

مادة ٧ — ينظر المجلس الفرعى في دائرة اختصاصه في جميع المسائل الداخلة في اختصاص المجلس العام وقرارات المجالس الفرعية الخاصة بالمدارس والكتائس والأوقاف والفقراء يجب عرضها على المجلس الملى العام للتصديق عليها .

مادة ٨ — ينظر المجلس الفرعى ابتدائياً وفي دائرة اختصاصه في مسائل الأحوال الشخصية وذلك بحسب الحدود الميمنة في القانون وتكون أحكامه قابلة للظمن بطريق الاستئناف أمام إحدى الدائرتين المنصوص عنهما في المادة الثالثة من هذه اللائحة .

أما الأحكام القضائية بالطلاق فيجب عرضها على إحدى الدائرتين

المذكورين ولو لم يرفع عنها استئناف ولا تكون هذه الأحكام نافذة إلا بعد تصديق هذه الدائرة عليها .

مادة ٩ - لا تكون مداولات أو أحكام المجلس الفرعى صحيحة إلا اذا صدرت من ثلاثة أعضاء على الأقل منهم اثنان من الأعضاء المنتخبين .

الباب الثالث

في المرافعات

مادة ١٠ - تقدم عرائض الدعاوى والطبقات للمجلس الملى العام والمجالس الفرعية من أصحاب الشأن من أصل ومن صور بقدر عدد الدعى عليهم ويكون تحديد الجلسة بمعرفة رئيس المجلس وهو الذى يؤثر على الأصل بتاريخ تلك الجلسة .

مادة ١١ - يكلف أصحاب الشأن بالحضور أمام المجلس الملى العام والمجالس الفرعية بموجب طلب حضور يعطى اليهم . ولأجل أن يكون هذا الاعلان صحيحا يجب حصوله عن يد مندوب من المجلس العام أو المجالس الفرعية أو عن يد مندوب من قبل السلطة الادارية أو عن يد مجلس .

مادة ١٢ - يحصل الاعلان بإبلاغ الخصم صورة من الورقة المقتضى اعلانها .

ويطلب من الشخص الذى تسلم اليه الصورة أن يوقع على الأصل بالاستلام .

فاذا لم يكن قادرا على التوقيع أو امتنع عنه يؤثر بذلك على الأصل ويوقع على هذا التفسير شاهدان وتتبع على كل حال بشأن هذا الاعلان القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية الأهلى متى كان من الممكن تطبيقها .

مادة ١٣ - المجلس المختص بالنظر في اندعوى هو المجلس الذي يقيم دائرته المدعى عليه فان تعدد المدعى عليهم واختلف محال اقامتهم تقدم الدعوى الى المجلس الذى يقيم في دائرته اقدمهم أما في مسائل الترتيبات فالمجلس المختص هو الذى يخون في دائرته آخر محل اقامه لمتوفى .

مادة ١٤ - اذا تخلف أحد طرفي الخصوم عن الحضور فاذا كان الذى تخلف هو المدعى جاز للمدعى عليه أن يطلب الحكم في أصل اندعوى أو ابطال المرافعة واذا كان الذى تخلف هو المدعى عليه جاز للمدعى ان يطلب الحكم في غيبته . فاذا تخلف للطرفان عن الحضور تشطب الدعوى .

مادة ١٥ - ميعاد التكاليف بالحضور في جميع الدعاوى بما في ذلك دعوى الاستئناف والمعارضة والتماس اعادة النظر هو ثمانية أيام من تاريخ الاعلان مضافا انيا مسافة الطريق المقررة في قانون المرافعات الأهلى . وفي حالة الاستعجال يجوز لرئيس المجلس أن يأمر بتخفيض هذا الميعاد انى يومين كاملين .

مادة ١٦ - تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة . وميعاد تقديم المعارضة هو ثمانية أيام كاملة من تاريخ اعلان الحكم الغيابى بالطريقة المبينة في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة .

مادة ١٧ - ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم .

مادة ١٨ - يجوز للاخصام التماس اعادة النظر في الأحكام الانتهائية الصادرة من المجلس العلم بالطريقة المبينة في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة وذلك بناء على سبب من الأسباب الآتية :

(أولا) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمجلس .

(ثانيا) اذا حصل في اثناء نظر دعوى غش من الخصم الآخر ويرتب عليه تأثير في رأى أعضاء المجلس في اتحكم .

(ثالثا) اذا ثبت بعد صدور الحكم تزوير الأوراق التي بنى عليها هذا الحكم أو حكم بتزويرها .

(رابعا) اذا حصل التماس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة كانت معجزة بفعل الخصم .

(خامسا) اذا حكم بأشياء لم تطلبها الأخصام .

(سادسا) اذا كان الحكم مناقضا بعضه لبعض .

وميعاد التماس اعادة النظر ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم الحضورى أو من اليوم الذى لا تقبل فيه المنازعة في الحكم الغيابى ومع ذلك فانه في الأوجه الثانى والثالث والرابع المنصوص عنها فيما تقدم يوقف سريان هذا الميعاد لغاية اكشاف الغش أو التزوير أو لغاية الحصول على الأوراق التي كانت مسجبت بطريق الاختلاس .

مادة ١٩ - المعارضة والاستئناف يترتب عليهما إيقاف تنفيذ الأحكام الابتدائية الا اذا كانت صادرة في مسائل التفقة والحجر والحضانة وكانت مشمولة بالنفاذ المؤقت أما التماس اعادة النظر فلا يوقف التنفيذ .

ومع ذلك فان الحكم بالطلاق يوقف تنفيذه اذا تقدم عنه التماس اعادة نظر ولا يكون في أى حال من الأحوال واجب التنفيذ الا بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ اعلائه .

مادة ٢٠ - تصدر الأحكام في جلسة المرافعة نفسها أو في تاريخ تال يعينه المجلس .

مادة ٢١ - يجب على الخصوم الحضور في الجلسة بأنفسهم أو بوكيل عنهم ولا يقبل في المرافعة عنهم الا من كان محاميا مقبولا لدى

لحاكم، اذلية أو المختنطة أو الشرعية، أو كان قريبا لهم الى الدرجة الرابعة
بما فيها هذه الدرجة الأخيرة •

مادة ٢٢ - للمجلس أن يقرر حضور الخصوم شخصا أمامه اذا
رأى ضرورة لذلك •

مادة ٢٣ - تحكم المجالس المالية في مواد الأحوال الشخصية بحسب
قانون الأحوال الشخصية القبطي الارثوذكسي والا قيمقتضى قواعد
العدل والانصاف •

مادة ٢٤ - يجب أن يكون الحكم مشتملا على أسماء الأعضاء الذين
اصدروه وأسماء الخصوم وأن يبين فيه موضوع اندعوى باختصار وطلبات
الخصوم والأسباب التي بنى عليها وتاريخ النطق به ويوقع عليه من
الرئيس والمسكرتير •

مادة ٢٥ - تعطى صورة تنفيذية من الحكم لمن صدر في مصلحته
وتتقدم هذه الصورة من صاحب الشأن الى جهات الادارة لتنفيذها •

مادة ٢٦ - يجوز رد أى عضو من الأعضاء اذا كانت بينه وبين
أحد الخصوم قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة (بما في ذلك هذه
الدرجة الأخيرة) أو اذا كان له به علاقة من شأنها أن توجد شكاً في عدم
تحيزه •

مادة ٢٧ - طلب الرد يقدم قبل المرافعة الى المجلس التابع له
العضو المطلوب رده والمجلس يفصل فيه نهائيا •

مادة ٢٨ - يحكم في طلب الرد بدون مرافعة وبوجه الاستعجال •

مادة ٢٩ - كل طلب يقيد في دفتر يسمى « الجدول العمومى » •
ويبين فيه تاريخ القيد ونمرة القضية وأسماء الخصوم وموضوع

الدعوى ونص الحكم الذى يصدر فيها وتاريخه وعند الطعن فى الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف أو التماس اعادة النظر يتأثر بالجدول المذكور بحصول هذا الطعن وبالحكم النهائى الذى يصدر فيه .

مادة ٣٠ — فيما يتعلق بالأوضاع والمواعيد غير المخصوص عنها فى هذا الباب يرجع الى الأوضاع والمواعيد المقررة فى قانون المرافعات المدنية الأولى .

أمر ملكي رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٢

باعتتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس

نحن فاروق الاول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — تعتمد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس
المرافقة لهذا الأمر .

مادة ٢ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لائحة

ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط

الأرثوذكس

في النيابة البطريركية

مادة ١ — اذا خلا كرسى بطريرك الأقباط الأرثوذكس بسبب وفاة
البطريرك أو لأي سبب آخر مما نص عليه في قوانين الكنيسة ، اجتمع
المجمع المقدس والمجلس المالى العام فى ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من
تاريخ خلو الكرسى لاختيار المطران أو الأسقف الذى يليق لكى يكون قائما
مقام البطريرك .

ويمصدر أمر ملكي بتعيين القائم مقام البطريرك .

ويتولى القائم مقام البطريرك ادارة شؤون البطريركية الجارية

بحسب القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية وطبقاً لوائح المعمول بها .
وذلك الى أن يتم تعيين البطريرك .

ولا يجوز في أثناء خلو الكرسي ادخال أى تعديل على القوانين أو
القواعد الكنسية أو مخالفة تقاليد الكنيسة .
في ترشيح وانتخاب البطريرك .

مادة ٢ — يشترط فيمن على الكرسي البطريركي أن يكون من طعمة
الرهبة المتبطين الذين لم يسبق لهم زواج . وأن تتوافر فيه جميع الشروط
المقررة في القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية ، وأن يكون مصرياً ، وأن
تنتخبه الجمعية المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذه اللائحة
من بين المرشحين لهذا الكرسي .

مادة ٣ — تتولى وضع جدول المرشحين لكرسي البطريركية لجنة مؤلفة
تحت رئاسة القائم مقام البطريرك من سبعة من رجال الدين ومن أعضاء
المجلس الملى العام . ويحل محل من يتخلف من أعضاء هذا المجلس عدد
يقابله من نوابه .

ويباشر المجمع المقدس اختيار الفئة الأولى في خلال شهر من خلو
كرسي البطريركية .

مادة ٤ — ترفع الى اللجنة المشاير اليها في المادة السابقة الترشيحات
لكرسي البطريركية ويشترط في صحة الترشيح أن يكون بالكتابة : وأن يوقع
عليه من ستة من المطارنة أو الاساقفة أو رؤساء الأديرة أو من خمسين
شخصاً ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب المبينة في المادة التاسعة من
هذه اللائحة .

ويجب أن يصدق على توقيعات غير الدينين من المجلس الملى العام،
أو من أحد المجالس الملية الفرعية ، أو من رؤساء تلك المجالس .

مادة ٥ - تقدم الترشيحات في خلال شهرين من خلو الكرسي .

وبعد نهاية هذه المدة تعرض أسماء المرشحين في دار البطريركية بالقاهرة ، وفي دور المطرانيات في الجهات الأخرى مدة خمسة عشر يوما .
ويعلن في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية عن اجراء هذا العرض .

ويجوز لكل ناخب أن يطلب في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ النشر حذف من لا يرى فيه الأهلية للكرسي بعريضة يبين فيها الأسباب .
وفي الشهر التالي لانتهاء ميعاد تقدم الطلبات ، تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه اللائحة فحص الترشيحات والنظر في الطعون المقدمة عنها لوضع جدول المرشحين .

مادة ٦ - يراعى في قبول الترشيحات بقدر الامكان عدد الزكین ولا يجوز لأحد أن يذكي أكثر من مرشحين اثنين والا اعتبرت تركيباته باطلة .

ويجب ألا يقل عدد المرشحين عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة ممن ترى اللجنة أنهم أليق المرشحين لكرسي البطريركية .

مادة ٧ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة الرئيس ، فإذا غاب أو حدث له مانع ناب عنه وكيل المجلس المالى العام في توجيه الدعوة .

ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلثا أعضاء كل من الفئتين المكونتين للجنة : فإذا لم يتوافر هذا العدد في جلسة ما أرجىء الاجتماع الى جلسة أخرى ، وفي هذه الجلسة يكون الاجتماع صحيحا أيا كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، وتكون قراراتها غير قابلة للطعن .

مادة ٨ - متى تم وضع جدول المرشحين لتحديد لجنة الترشيح موعد الانتخاب لكرسى البطريركية

ويعلق الجدول على باب البطريركية بالقاهرة وعلى أبواب دور المطرانيات في الجهات الأخرى ، ويعلن فيه موعد الانتخاب .

وينشر في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية عن تعليق الجدول وعن الموعد المحدد للانتخاب ، ويجب ألا يتجاوز هذا الموعد ثلاثين يوما من تاريخ النشر .

في انتخاب البطريرك

في جمعية الانتخاب

مادة ٩ (معدلة بالأمر الملكى ٣٣ لسنة ١٩٤٦) - تتألف جمعية الانتخاب ممن يأتى بيانهم :

(أولا) المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلائها وأمنائها .

(ثانيا) وكلاء المطرانيات ووكلاء الشريعة فى المدن والبنادر .

(ثالثا) أعضاء المجلس الروحى واثنى عشر كاهنا من كهنة مدينة

القاهرة يختارهم الكهنة المذكورون من بينهم .

(رابعا) الوزراء الأقباط الحاليون والسابقون وأعضاء البرلمان

الأقباط الحاليون .

(خامسا) أعضاء ونواب المجلس الملى العام الحاليون والسابقون

وأعضاء المجالس الفرعية انحالين .

(سادسا) رجال القضاء وغيرهم من موظفى الحكومة أو موظفى

مجالس الخيريات أو المجالس البلدية الذين تبلغ مرتباتهم ٤٠٠ جنيهه

سنويا على الأقل . سواء أكانوا فى الخدمة العاملة أم خارجها وموظفو

الشركات والهيئات الخاصة ممن تبلغ مرتباتهم ٦٠٠ جنيه سنويا على الأقل .

(سابعاً) المحامون والأطباء والمهندسون وأساتذة المدارس وغيرهم من أصحاب المؤهلات العلمية التي يعدها القانون المصرى من الشهادات العالية . ويشترط فيهم أن يكونوا قد بلغوا خمسا وثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثامناً) كل شخص من غير الفئات المتقدمة يؤدى للحكومة ضريبة أو ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن مائة جنيه سنويا بشرط أن يكون مصنفا للقراغ والكثابة .

(تاسعاً) رؤساء ووكلاء الجمعيات القبطية الأرثوذكسية المستقلة بشؤون البر أو التعليم اذا كان لها منشآت تعليمية أو مستشفيات أو مستوصفات أو ملاجىء تعمل باستمرار وانتظام منذ عشر سنوات

(عاشراً) أصحاب الصحف القبطية والمحروون الأقباط بالصحف اليومية ، اذا ثبت أنهم يشتغلون بإدارة صحفهم أو بالتحرير بصفة مستمرة منتظمة منذ عشر سنوات على الأقل .

وفى جميع الأحوال : يشترط فى الناخب أن يكون مصرى الجنس وأن يكون قبطياً أرثوذكسياً ، وأن يكون معروفاً بحسن السيرة ولم يسبق صدور أحكام عليه تخل بالشرف والاعتبار . كما يشترط فى الناخبين من الثامنة والتاسعة والعاشرة أن يكونوا قد بلغوا أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة فى جمعية انتخاب البطريرك المندوبين المذكورين فى القرارين الملحقين الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٩٤٦-١٩٤٧ والصادرين من المجمع المقدس والمجلس المالى العام بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٦ (أضيفت هذه الفقرة بالأمر الملكى ٣٣ لسنة ١٩٤٦) .

مادة ١٠ - (معدلة بالأمر الملكي ٣٣ لسنة ١٩٤٦) - يعد بديوان البطيركية جدول لتقيد أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . ويكون تحرير هذا الجدول تحت اشراف من ينتدبهم المجلس الملى العام من أعضائه .

وتقيد أسماء ناخبى الفئات الأولى والثانية والثالثة والمندوبين المشار اليهم في الفترة الأخيرة من المادة السابقة بناء على بيان من النقائص مقام البطيريك ، وناخبى الفئتين الرابعة والخامسة بناء على بيان من وكيل المجلس الملى العام ، وناخبى باقى الفئات بناء على بيان من القائم مقام البطيريك ، وناخبى الفئتين الرابعة والخامسة بناء على بيان من وكيل المجلس الملى العام ، وناخبى باقى الفئات بناء على طلب صاحب الشأن نفسه أو بناء على طلب أى شخص آخر تتوافر فيه الشروط المذكورة .

ولمندوبى المجلس الملى العام أن يكلفوا صاحب الطلب اثبات توافر الشروط القانونية فيه أوفى من يطلب قيدهم .

ويشكل البيان : وتقدم الطلبات في خلال شهر من خلو الكرسى .

ويجوز للمجلس الملى العام أن يقرر فتح جداول للتقيد بدائرة كل أو بعض المجالس الفرعية لتقيد أسماء الناخبين المقيمين في دائرة تلك المجالس .

ويكون التقيد بغير رسم .

مادة ١١ - معدلة بالأمر الملكي ٣٣ لسنة ١٩٤٦) - بعد انتهاء الميعاد المحدد لتقيد الأسماء تعرض الجداول في ديوان البطيركية مدة خمسة عشرة يوماً وتتضمن الجداول المذكورة أسماء جميع الناخبين عدا المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة والمندوبين المشار اليهم في الفقرة

الأخيرة من المادة التاسعة . ويعلن في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية عن اجراء هذا العرض .

ولكل شخص اهل ادراج اسمه بغير حق أن يطلب ادراج اسمه كما أن لكل شخص مدرج اسمه في الجداول المذكورة أن يطلب ادراج اسم من اهل بغير حق أو حذف اسم من ادراج اسمه بغير حق ، وتقدم هذه الطلبات الى المجلس الملى العام في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ النشر في الصحف عن عرض الجداول .

ويجتمع المجلس الملى العام في ظرف سبعة أيام من تاريخ انتهاء الموعد المحدد لتقديم الطلبات للنظر في الطلبات المذكورة والفصل فيها ويؤن قراره فيها غير قابل للطعن . ويصبح اجتماع المجلس بحضور ثمانية من أعضائه أو نوابه .

مادة ١٢ - يطبع المجلس الملى العام تذاكر انتخاب يكتب عليها اسم الناخب وميعاد الانتخاب يسلمها مباشرة أو ترسل بطريق البريد المسجل الى الناخبين قبل الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ١٣ - يجوز تقصير أو اطالة المواعيد المبينة في هذه اللائحة بقرار من لجنة الترشيحات المؤلفة بمقتضى المادة الثالثة .

في عملية انتخاب البطريق

مادة ١٤ - تتمع جمعية الانتخاب في دار البطيركية بالقاهرة ويرأسها القائم مقام البطيريك ، ان وجد ، والا فاعظم المطرنة الحاضرين ، فاذا تعذر ذلك تكون الرئاسة لوكيل المجلس الملى العام والا فبراس الجمعية اكبر أعضا المجلس الملى العام الحاضرين سنا .

ويساعد رئيس الجمعية في عملية الانتخاب لجنة مكونة من ستة من الناخبين ثلاثة منهم من رجال الدين يختارهم الجمع المقدس ، وثلاثة من غيرهم ينتخبهم المجلس الملى العام .

قرار رئيس الجمهورية

بإصدار القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦

بإجراء انتخابات أعضاء ونواب المجلس الملى أنعم للاقباط

الأرثوذكسين (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ بإيقاف العمل ببعض أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى المعدل بالقانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٤ بشأن لائحة الانتخاب الجديدة للمجلس الملى العام للاقباط الأرثوذكس والمجالس الفرعية التابعة له ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يتولى وزير الداخلية إجراء انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملى العام فى مدة أقصاها شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وله تعديل الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى لائحة الانتخاب انصايرة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ المشار إليها وذلك لى تتم الانتخابات المذكورة خلال الموعد السالف الذكر .

(١) الوقائع المصرية فى ٩ يوليه سنة ١٩٥٦ — العدد ٥٥ مكرر .

٢٧٠ ديانات غير اسلامية

مادة ٢ - الى أن تتم عملية الانتخاب المشار اليها في المادة السابقة
تباشر اختصاصات المجلس الملى العام الهيئة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٥ يونية سنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كتانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (٣ يولية سنة
١٩٥٦) -

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١
ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية
وبطريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكون تشكيل اللجنة المختصة باختيار قائم مقام البطريك المنصوص عنها في المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الاقباط الارثوذكس الصادر باعتمادها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ الندى من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ر من المجمع المقدس ومن أعضاء مجلس ادارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس المشكل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، وأعضاء لجنة ادارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المشكلة طبقا لقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٣٢٦ لسنة ١٩٦٧ و ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

مادة ٢ - يتم اختيار الأعضاء من غير رجال الدين سواء بالنسبة للجنة الترشيح المنصوص عليها في المادة ٣ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس أو بالنسبة للجنة عقيد الناضحين المنصوص عليها في المادة ٩ من اللائحة المذكورة ، من بين أعضاء مجلس ادارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة ادارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الاقباط الارثوذكس المشار اليهما في المادة السابقة .

مادة ٣ - تتم تركية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الأرثوذكس المشار اليها في المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة او الأساقفة رؤساء الأديرة : أو من اثنى عشر عضوا من أعضاء مجلس ادارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة ادارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المذكورتين .

مادة ٤ - تبدأ اجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الأرثوذكس طبقا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس ولأحكام هذا انقانون اعتبارا من انيوم التالى لنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مادة ٥ - يكون تنظيم قواعد واجراءات ترشيح وانتخاب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الأرثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية^(١) .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٧١ ، وعلى وزير الداخلية إصدار القرارات المنفذة له .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ صفر سنة ١٣٩١ (٢٢ ابريل سنة ١٩٧١) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ باعادة تعيين بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية (الجريدة الرسمية ١٩٨٥/١/١٠ - العدد ٢) .

قرار وزير الداخلية

رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣

بشأن انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملى العام لطائفة الاقباط

الأرثوذكس وأعضاء المجلس الملية الفرعية (١)



نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقاً على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى المعدل بالقانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٤ بشأن لائحة انتخاب المجلس الملى والمجالس التابعة له ،

وفاء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الفصل الأول

انتخاب المجلس الملى العام

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٣) : تقوم مديرية أمن القاهرة باعداد جدول تدون فيه أسماء الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القرار ويكون هذا الجدول من نسختين وتقوم باعداده لجنة تشكل على الوجه الآتى :

(١) اللوائح المصرية فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ - العدد ١١٦ .

(م ١٨ - موسوعة مصر ج ١٥)

صابط شرطة لا تقل رتبته عن عميد رئيسا

ثلاثة من ضباط الشرطة
 اربعة من الذين تتوفر فيهم شروط انتخاب المنصوص
 عليها في المادة ٣ من هذا القرار
 أعضاء

ويجوز تشكيل لجان فرعية على الوجه السابق بدائرة اختصاص
 المديرية تتولى اجراء هذا القيد : تشكل كل منها برئاسة عقيد .

مادة ٢ - تجتمع هذه اللجنة صباحا ومساء في الزمان والمكان اللذين
 يحددهما مدير أمن القاهرة .

مادة ٣ - يشترط فيمن يقيد اسمه في الجدول المشار اليه ما يأتي :

(أولا) أن يكون مصري الجنسية قبطيا أرثوذكسيا ولا يقل عمره
 في تاريخ القيد عن خمسة وعشرين سنة ميلادية ، وينقص أنسن الى احدى
 وعشرين سنة لمن كان حاصلًا على احدى الشهادات العالية .

(ثانيا) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو
 ما يعادلها أو موظفًا حاليًا أو سابقًا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة
 أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية
 أو ما يماثل ذلك بشرط ألا يقل مرتبه عن مائة وعشرين جنيها مصريًا
 سنويًا .

أو أن يكون تاجرًا لا تقل قيمة ايجار محله عن ستين جنيها في السنة
 أو ايجار سكنه الخاص عن هذه القيمة كذلك أو أن يكون مالكًا لمعار
 لا تقل قيمته عن عشرين جنيها مصريًا سنويًا ويشترط في هذه الأحوال
 الأخيرة أن يكون معسنًا للقراءة والكتابة .

(ثالثا) أن يكون مقيدًا في جدول الانتخاب العام .

(رابعا) أن يكون له محل إقامة شرعى فى دائرة اختصاص محافظة القاهرة .

(خامسا) أن يحضر بنفسه لقيد اسمه فى التوائم ، ولا يقبل التقييد بطريق الوكالة ويكون للجنة القيد تكليف طالب القيد بمثلت توافر الشروط المذكورة فيه .

مادة ٤ - تعطى شهادة انتخاب موقعا عليها من رئيس اللجنة لكل ناخب يتم قيده فى الجدول ويوقع الناخب بتسلمها فى خاتمة تعد لذلك بجدول قيسد الناخبين .

مادة ٥ - تنتهى لجنة القيد من عملها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار وتتوم بتفعيل الجدول ثم تثبيت فى أول سطر خال من الكتابة بحد آخر اسم من أسماء المقيدين جملة عددهم بالأرقام والحروف ثم يلى ذلك توقيع رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ٦ - تقوم لجنة القيد بعرض احدى نسختى الجدول على الناخبين بمقر انعقادها خلال الثلاثة أيام التالية لانتهااء الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة وترسل النسخة الأخرى مع محضر العرض الى مدير أمن القاهرة ليقوم بتوقيعها وحفظها .

مادة ٧ - لكل شخص قدم طلبا الى لجنة تحرير الجدول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات اذا كان قد أعمل قيده بدون حق أو حدث خطأ فى البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من توافرت فيه شروط الناخب أن يطلب قيد اسمه .

ولكل ناخب مقيد فى الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد فيه بغير حق وتقدم الطلبات المذكورة كتابة الى مديرية أمن القاهرة خلال الثلاثة أيام التالية لانتقضاء المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٨ - تفصل في الضوابط المشار اليها في المادة السابقة لجنة مؤلف من مدير امن القاهرة رئيسا ومن نددس يختاره رئيس محكمة القاهرة الابتدائية وعضو نيابة يختاره النائب العام وتنتهى من عملها في موعد لا يجاوز الثلاثة أيام التالية لانتقضاء امدة المقررة لتقديم الضبط المشار اليها في امدة السابقة .

وتكون قراراتها نهائية وتبلغ لخوى انسان : ولجنة تحرير الجدول تنفيذها فوراً .

مادة ٩ - يقبل مدير امن القاهرة خلال الثلاثة أيام التالية لانتقضاء امدة المقررة لفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة طلبات الترتيح لعضوية المجلس المالى العام .

مادة ١٠ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجلس المالى العام ما يأتى :

(أولا) أن يكون مقيدا في جدول الناخبين المشار اليه في المادة الأولى من هذا القرار ، ولا يقل عمره يوم انترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .

(ثانيا) أن يكون حاصلًا على مؤهل عال ، أو أن يكون موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يقل مرتبة عن أربعمائة وثمانين جنيتها سنويا أو موظفا باحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية وما يماثلها بشرط ألا يقل مرتبته عن ستمائة جنيه سنويا أو أن يكون من ذوى الأملاك الذين يدفعون ضريبة عقارية لا تقل عن مائة جنيه سنويا .

(ثالثا) أن يدفع تأمينا قدره عشرون جنيتها ويصادر هذا التأمين لصالح الجمعيات القبطية الأرثوذكسية اذا تنازل المرشح أو لم يحصل على عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت .

(رابعا) ألا يكون من العاملين في الخدمة العسكرية أو في الاحتياط .

مادة ١١ - يحرر مدير أمن القاهرة قائمة بأسماء من قدموا أوراق ترشيحهم وتعرض في الأماكن التي يحددها لمدة لثلاثة أيام لثقلية لانتضاء الموعد المقرر لقبول طلبات الترشيح المنصوص عليها في المادة (٩) ويثبت في ذيل هذه القائمة دعوة الناخبين المقيدة أسمائهم في الجدول الى انتخاب أعضاء ونواب المجلس المالى للعام في اليوم التالى لانتضاء مدة العرض المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ١٢ - تتألف لجنة الانتخاب من :

- (أولا) أحد المطارنة يختاره وزير الداخلية ، رئيسا .
- (ثانيا) قاض يعينه وزير الداخلية بناء على ترشيح وزارة العدل .
- (ثالثا) أربعة من ضباط الشرطة يعينهم وزير الداخلية ويكون أحدهم سكرتيرا للجنة .

(رابعا) ثلاثة أعضاء يختارهم القضاة المعين للجنة من الناخبين الذين يوجدون في جمعية الانتخاب قبل الساعة الثامنة من صباح اليوم المقرر لاجراء الانتخاب وتبدأ اللجنة عملها في الساعة الثامنة صباحا وتنتهى في الساعة الخامسة مساء وإذا وجد في جمعية الانتخاب ناخبون لم يبدأ آراءهم فعلى رئيس اللجنة تحرير قائمة بأسمائهم وتستمر اللجنة في عملها حتى تنتهى من تلقى آرائهم .

مادة ١٣ - تتألف جمعية الانتخاب من الناخبين المقيدة أسمائهم في الجدول المشار اليه في المادة الأولى من هذا القرار ومن ثمانية ناخبين يختارهم كل مجلس على فرعى من بين أعضائه ومن بين الناخبين المقيدة أسمائهم في جدول «

وتقوم مديرية أمن القاهرة باعداد قائمة بأسماء الناخبين المقيدة أسمائهم في الجدول والناخبين الذين اختارهم المجالس الفرعية وتسلم

هذه القائمة لرئيس اللجنة ويتولى سكرتير اللجنة التأشير أمام كل ناخب أعطى صوته .

مادة ١٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥) تطبع بطاقة انتخاب تشمل أسماء جميع المرشحين ويكون إبداء الرأي بوضع أية اشارة أو علامة في المكان المخصص لذلك أو على الاسم الخاص بالمرشح الذي يقع عليه الاختيار بشرط أن تحل هذه الاشارة أو العلامة بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تفصح عن شخصيته .

ويقوم الناخب ببطي البطاقة بحيث تكون الكتابة من الداخل ويسلمها لرئيس اللجنة ليضعها في الصندوق .

مادة ١٥ - تقوم لجنة الانتخاب بفرز الآراء بحضور من يرغب من الناخبين ولها أن تقوم بمدلولات سرية .

وياتمام الفرز تعلن اللجنة انتخاب اثني عشر عضوا لعضوية المجلس العام واثنى عشر نائبا بترتيب حصول كل منهم على أكثر الأصوات وتبلغ النتيجة فورا الى وزارة الداخلية ومديرية أمن القاهرة .

وتحرر اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين ترسل احداها لمدير أمن القاهرة والثانية لوزارة الداخلية .

مادة ١٦ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٣) تقدم الطعون في عملية الانتخاب وضد الأعضاء الفائزين الى وزير الداخلية ويشترط أن يكون توقيع الطاعن مصدقا عليه من جهة التوثيق الرسمية وتقتصر في هذه الطعون لجنة تتألف من :

(أولا) مساعد وزير الداخلية للشئون المالية والادارية رئيسا
 (ثانيا) مستشار الدولة بوزارة الداخلية أو من يفيه ..
 (ثالثا) مدير عام الادارة العامة للشئون الادارية أعضاء
 بوزارة الداخلية

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

ويكون ميعاد تقديم الطعون في موعد لا يجاوز ثلاثة أيام من اليوم
 الذي أجرى فيه الانتخاب .

الفصل الثاني

انتخابات المجالس المالية الفرعية

مادة ١٧ - تقوم مديريات الأمن المختصة في المحافظات - عدا
 محافظة القاهرة - بأعداد جدول تدون فيه أسماء ناخبى كل مجلس فرعى
 ويكون هذا الجدول من نسختين وتقوم بأعداده لجنة تؤلف بقرار من
 مدير الأمن على الوجه الآتى :

ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد رئيسا
 ثلاثة من ضباط الشرطة
 ثلاثة من الذين تتوافر فيهم شروط الناخب المنصوص أعضاء
 عليها في المادة الثالثة من هذا القرار

مادة ١٨ - تجتمع هذه اللجنة صباحا ومساء في الزمان والمكان
 اللذين يحددهما مدير الأمن .

مادة ١٩ - يشترط حين يقيد اسمه في الجدول المشار اليه في
 في المادة ١٧ ما يأتى :

(أولا) أن يكون ممرى الجنسية قبطيا أرثوذكسيا ولا يقل عمره

في تاريخ القيد عن خمسة وعشرين سنة ميلادية وتنقص السن الى احدى وعشرين سنة ان كان حاصله على احدى الشهادات العامة .

(ثانيا) ان يكون حاصله على شهادة الدراسة الثانوية انعاما أو ما يعادلها أو موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو المصال التجارية أو ما يعادل ذلك بشرط ألا يقل مرتبه عن ستين جنيها مصريا سنويا أو أن يكون تاجرا لا تقل قيمة ايجار محله عن ثلاثين جنيها في السنة أو ايجار سكنه الخاص عن هذه القيمة كذلك أو أن يكون مالكا لعقار لا تقل قيمته عن عشرة جنيهات مصرية سنويا بشرط أن يكون مصصنا للقراءة والكتابة .

(ثلثا) أن يكون مقيدا في جدول الانتخاب العام .

(رابعا) أن يكون له محل اقامة شرعى في دائرة المجلس المالى الفرعى .

(خامسا) أن يحضر بنفسه لقيد اسمه في القوائم ولا يقبل التمثيل بطريق الوكالة ويكون للجنة القيد تكليف طالب القيد باثبات توافر الشروط المذكورة فيه .

مادة ٢٠ - تعطى شهادة انتخاب موقع عليها من رئيس اللجنة لكل ناخب يتم قيده في الجدول ، ويوقع الناخب بتسلمها في خانة تعد لذلك بجدول قيد الناخبين .

مادة ٢١ - (١) تنتهى لجنة القيد من عملها خلال أسبوع من تاريخ

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٦/٢ - العدد ١٢٢ تابع) ونص على في مادته الاولى على ما يأتى :

« بعد ميعاد القيد المنصوص عليه في المادة ٢١ من القرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لمدة خمسة أيام أخرى تبدأ من اليوم التالى لانتهاء الميعاد الاصلى وتنتهى في يوم الخميس ٧ من يونيو سنة ١٩٧٣ »

العمل بهذا القرار وتقوم بتقنين الجدول ثم تثبت في أول سطر خال من الكتابة بعد آخر اسم من أسماء المقيدین جملة عددهم بالأرقام والحروف ثم يلي ذلك توقيع رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ٢٢ - تقوم لجنة القيد بعرض لحدى نسختي الجدول على الناخبين بمقر انعقادها خلال اليوم التالي لانتهاء الميعاد المخصوص عليه في المادة السابقة وترسل النسخة الأخرى مع محضر العرض الى مدير الأمن ليقوم بتوقيعها وحفظها .

مادة ٢٣ - لكل شخص قدم طلبا الى لجنة تحرير الجدول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات اذا كان قد أهمل قيده بدون وجه حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من توافرت فيه شروط الناخب أن يطلب قيد اسمه .
ولكل ناخب مقيد في الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد فيه
بغير حق .

وتقدم الطلبات المذكورة كتابة الى مدير الأمن خلال اليومين التاليين لليوم الذي يتم فيه عرض الجدول طبقا للمادة السابقة .

مادة ٢٤ - تفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة لجنة تؤلف من مدير الأمن رئيسا ومن قاض يختاره رئيس المحكمة الابتدائية وعضو نيابة يختاره النائب العام وتنتهي من عملها في موعد لا يجاوز اليومين التاليين ليوم المقرر لتقديم الطلبات المشار اليها في المادة السابقة .
وتكون قراراتها نهائيا وتبلغ لأذى الشأن وللجنة تحرير الجدول تنفيذا
فورا .

مادة ٢٥ - يقبل مدير الأمن خلال اليوم التالي لانقضاء المدة المقررة للفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة طلبات الترشيح لعضوية المجلس الى الفرعى .

مادة ٢٦ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجلس الملى القرعى
هنا يأتى :

(أولا) أن يكون مقيدا فى جدول الناخبين المشار اليه فى المادة ١٧
من هذا القرار ولا يقل عمره فى يوم الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .

(ثانيا) أن يكون حاصلًا على مؤهل عال أو أن يكون موظفًا حاليا
أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو بالمؤسسات العامة ولا يقل
مرتبه عن مائتى وأربعين جنيهًا سنويا أو موظفًا باحدى شركات القطاع
العالم أو الخاص أو المحال التجارية أو ما يماثلها بشرط ألا يقل مرتبه
عن ثلاثمائة جنيه سنويا أو تاجرا لا يقل ايجار محله التجارى عن مائة
جنيه سنويا أو أن يكون من ذوى الأملاك الذين يدفعون ضريبة عقارية
لا تقل عن خمسين جنيهًا سنويا .

(ثالثا) أن يدفع تأمينًا قدره عشرة جنيهات ويصادر هذا التأمين
لصالح الجمعيات القبطية الأرثوذكسية اذا تنازل المرشح أو لم يحصل
على عشر الأصوات التى أعطيت .

(رابعا) ألا يكون من العاملين فى الخدمة العسكرية أو فى الاحتياط .

مادة ٢٧ - يحرر مدير الأمن قائمة بأسماء من قدموا أوراق
ترشيحهم وتعرض فى الأماكن التى يحددها لمدة اليومين التالين لانقضاء
الموعد المقرر لقبول طلبات الترشيح المنصوص عليه فى المادة ٢٥ ويثبت
فى ذيل هذه القائمة دعوة الناخبين المقيدة أسمائهم فى الجدول الى انتخاب
أعضاء المجلس الملى القرعى فى اليوم التالى لانقضاء مدة العرض
المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٢٨ - تتألف لجنة الانتخاب من :

(أولا) ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد يعينه وزير الداخلية رئيسا

(ثانيا) ضابط شرطة يعينه وزير الداخلية سكرتيرا للجنة

(ثالثا) ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس اللجنة من الناخبين
الذين يوجدون في جمعية الانتخاب قبل الساعة الثامنة من صباح
اليوم المقرر لاجراء الانتخاب أعضاء

وتبدأ اللجنة عملها في الساعة الثامنة صباحا وتنتهي في الساعة الخامسة مساء ، واذا وجد في جمعية الانتخاب ناخبون لم يبدو آراءهم فعلى رئيس اللجنة تحرير قائمة بأسمائهم وتستمر اللجنة في عملها حتى تنتهي من تلقي آرائهم .

مادة ٢٩ - يقوم مدير الأمن باعداد قائمة بأسماء الناخبين المتيدة أسماؤهم في الجدول وتسلم هذه القائمة لرئيس اللجنة ويتولى سكرتير اللجنة انتأشير أمام كل ناخب أعطى صوته .

مادة ٣٠ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥)
تطبع بطاقة انتخاب تشمل أسماء جميع المرشحين ويكون ابداء الرأى بوضع أية إشارة أو علامة في المكان المخصص لذلك أو على الاسم الخاص بالمرشح الذي يقع عليه الاختيار بشرط أن تدل هذه الإشارة أو العلامة بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تقصح عن شخصيته .

ويقوم الناخب بطلي البطاقة بحيث تكون الكتابة من الداخل ويسلمها لرئيس اللجنة لوضعها في الصندوق .

مادة ٣١ - تقوم لجنة الانتخاب بفرز الآراء بحضور من يرغب من الناخبين ولها أن تقوم بمداولات سرية .

وباتمام الفوز تعلن اللجنة انتخاب الخمسة الذين حصلوا على أكثر

الأصوات أعضاء للمجلس الملى الفرعى ، وذلك فيما عدا الاسكندرية فيعلن
انتخاب سبعة أعضاء وتبلغ النتيجة لوزارة الداخلية ومديرية الأمن •

وتحرر اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين ترسل احدهما لوزارة
الداخلية وتحفظ الثانية بمديرية الأمن •

مادة ٣٢ - تقدم الطعون فى عطية الانتخاب ضد الأعضاء الفائزين
الى وزير الداخلية فى موعد لا يجاوز ثلاثة أيام من اليوم الذى أجرى فيه
الانتخاب : ويشترط أن يكون توقيع الطاعن مصدقا عليه من جهة التوثيق
الرسمية وتفصل فى هذه الطعون اللجنة المشار اليها فى المادة ١٦ من هذا
القرار ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية •

مادة ٣٣ - تجتمع المجالس الفرعية الجديدة خلال أسبوع من اليوم
الذى أجرى فيه الانتخاب لينتخب كل مجلس ثمانية من أعضائه ومن
الناخبين المقيدىن بجدوله والذين سيشتركون فى انتخاب أعضاء المجلس
الملى العام ، وتبلغ أسمائهم الى مدير الأمن ليقوم يتبلغها فورا الى مدير
أمن القاهرة •

مادة ٣٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

تحريرا فى ٩ ربيع الاول سنة ١٣٩٣ (١٢ أبريل سنة ١٩٧٣) •

القسم الثانى فى شئون الانجيليين الوطنيين أمر عال ١٩٠٢/٣/١ بشأن الانجيليين الوطنيين (١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرمان اليمايونى الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٨٥٠ 'لقاضى بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها ،

وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية 'نسنية الصادرة فى ٤ يونية سنة ١٨٧٨ بتميين وكيل لهذه الطائفة فى القطر المصرى (توفى من عهد قريب) ،

وحيث أنه من الضرورى تعيين الشروط اللازم توفرها فيمن يكون عضوا بالطائفة المذكورة تعيينا أدق وأوضح مما هو عليه الآن وإيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة فى ادارة شؤون طائفة :

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظر ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا ونأمر بما هو آت :

(١) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وحالة دعاوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر « ب ») ونص فى مادته الثالثة عشر على أن يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون من الامر العالى الصادر فى ١٩٠٢/٣/١ .

الباب الأول احكام أولية

مادة ١ - تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصري مما عدا الهيئات المخونة بطوائف مسيحية معروضة رسميا لها سلطات ذات اختصاص بمواد الاحوال الشخصية ومما عدا الهيئات التي تكون تابعة لهيئة دينية اكبر منها لها نظام في هذا القطر .

مادة ٢ - لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التي يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقا لأمرنا هذا .

مادة ٣ - يعتبر بصفة انجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطنا أو مقيما عادة في القطر المصري وحائزا لأحد انشروط الآتية وهي :
(أولا) أن يكون عضوا أو متهما للكنيسة انجيلية معترف بها .
(ثانيا) أن يكون معروفا شخصيا بصفة انجيلي بالكيفية المقررة بأمرنا هذا .

(ثالثا) أن يكون انجيلي الأصل من جهة الأب عنى الأمل وان لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضوا في هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير انجيلية .

الباب الثاني ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ٤ - يشكل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الانجيلية المعترف بها التي يكون ناظر الداخلية حولها الحق في انتخاب أو تعيين مندوبين في المجلس المذكور .

مادة ٥ - مندوبو كل كنيسة انجيلية معترف بها ومخول لها الحق في لاستتابة عنها بالمجلس العمومي يتخبون أو يعينون وينفصرون طبقاً لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة .

وينظم أن تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الأحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الأحكام التي تخول لهم الحق في إعادة انتخابهم أو إعادة تعيينهم ففي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب إلا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم إذا كان من بين أعضائها غيز وطنيين أما في حالة انتخاب غيرهم فيجوز تخويله حق إجراء انتخاب لأية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك .

مادة ٦ - يشترط فيمن ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومي أن يكون حائزاً للشروط الآتية وهي :

(أولا) أن يكون انجيبيا وطنيا ذكرا بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل .

(ثانيا) أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وأن لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية .

(ثالثا) أن لا يكون حكم عليه مطلقا بعقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضا بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة الآداب .

(رابعا) أن لا يكون مفلسا .

مادة ٧ - انتخاب أو تعيين مندوبي المجلس العمومي يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب

شخص انتخب أو عين مندوباً وبما يحصل في الانتخاب أو التعيين من المخالفات أو الخطأ في الشكك ولم يكن نص على حنها في التواعد التي تبه على وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار اليه .

مادة ٨ - يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثنين عشر مندوباً ينتخبون بمعرفة الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب وذلك بدون الاخلال بحق الانتخاب انذى يجوز تخويله فيما بعد لكائس أخرى بمتضى نصوص المادة الرابعة .

مادة ٩ - غنى ناظر للداخلية عند التصريح لكنيسة انجيلية بايجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي أو عند التصريح لكنيسة بازدياد مندوبيها أن يراعى عدد أعضائها أو متشيعيها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد النائبيين عن الوطنيين في ادارة شؤونها .

مادة ١٠ - لا يجوز تخويل احدى الكائس أكثر من مندوبين اثنين اذا وجد أن النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومي تتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومتشيعى هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين لتكلفة لكائس التي لها مندوبين بالمجلس .

ومع ذلك اذا كان في العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر يصحب بواحد وتوصلاً لتطبيق هذه المادة يمين ناظر الداخلية عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين للكائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات.

مادة ١١ - لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستتابة عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبى أية كنيسة الا من بعد أخذ رأى المجلس العمومي .

مادة ١٢ - مصارييف المجلس العمومى تقوم بها الكنائس التى لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفى حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجوز لناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومى أن يحرمها من حقها فى الانتخاب .

الباب الثالث

الوكيل والنائب



مادة ١٣ - وكيل الطائفة يكون حتما رئيس للمجلس العمومى وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضوا بالمجلس العمومى .

مادة ١٤ - يقوم النائب مقام الوكيل فى أعماله فى حالة موته أو تخييه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها .

مادة ١٥ - ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومى لثمان سنوات ويجوز اعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف ولا يجوز انتخاب أحد وكيلًا أو نائبًا إلا اذا كان حائزا للشروط المقررة للتعيين بصفة عضو بالمجلس العمومى ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية

مادة ١٦ - اذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومى وكيلًا أو نائبًا فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلل بسبب عرضى .

مادة ١٧ — يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب اذا ترأى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومى لأنه فقد اشروط التى تؤهله لعضوية المجلس او لأنه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته •

مادة ١٨ — اذا خلت وظيفة اوكيل أو النائب لأى سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومى خلفا له حائزا للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف الى ان تنتضى المدة التى كان معينا لها الوكيل أو النائب •

الباب الرابع



• فيما للمجلس العمومى وما عليه من الواجبات •

مادة ١٩ — يختص المجلس العمومى بمنح عنوان (كنيسة انجيلية) لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد فى المادة الأولى ومؤلفة من أعضاء ومتشيعين يكون البض منهم على الأقل وطنيين •

ويراعى المجلس العمومى عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المتشيعين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمدة التى •
• يحتمل استدامته فيها •

مادة ٢٠ — يختص المجلس العمومى أيضا بمنح لقب انجيلى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانين التابعين لمذهب انجيلى من الديانة المسيحية للتوطينين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة انجيلية معروفة رسميا وداخلة فى التعريف الوارد فى المادة الثانية من أمرنا هذا ويتخذ المجلس سجلا لتقيد أسماء جميع

الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة أنجليين طبقاً لأحكام هذه المادة (١) .
مادة ٢١ - يقتصر المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس أنجيلية أو بين أنجليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا باقتضار أشخاص غير أنجليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الوارث المخالفة من الوصية إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور .

مادة ٢٢ - يتبع المجلس العمومي في مواد الأحوال الشخصية التي من اختصاصها النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس أنجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فإنه لا يترتب على أي نص من هذه النصوص ولا على أي حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومي طبقاً لها إلزام أحد من القس بأن يعقد زواج شخصين يكون لأحدهما زوج مطلق على قيد الحياة أو إلزام كنيسة غير التي يكون عقد الزواج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل هذا الزواج لغرض ديني محض .

(١) قضت محكمة النقض بأن تغيير الطائفة أو الملة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر يقتل بحرية العقيدة إلا أنه عمل ارادي من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول في الطائفة والملة الجديدة وأتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إليها . . والمجلس الملئ العام لطائفة الانجليين طبقاً للمادة ٢٠ من الأمر العالي المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام إلى الطائفة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها (نقض مدني ١٩٨٢/٣/١٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢١١٥) . انظر أيضاً : نقض مدني ١٩٨٢/٦/٦ - المرجع السابق - فقرة ٢١١٦ .

مادة ٢٢ - التمريرح بقدر اكليل الزواج بين الانجيليين الوطنيين يسوغ اعطاؤد بمعرفة المجلس العمومى نطد رئيس كنيسة انجيلية ليس لها نفس مأذنون بناء على طلب هذه الكنيسة •

مادة ٢٤ - يتخذ المجلس سجلا لعقود الزواج: لتقى تحصل بين الانجيليين لوطنين ويضع اقواعد انلازمه لارسال شهادت انزواج المنفى تسجيلها فى .اسجل المذكور •

وتعطى فى كل وقت ملخصات من هذا التسجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم يقرر يعد •

مادة ٢٥ - يضع المجلس العمومى لائحة مختصة بسير الأعمال انداخليه ويلتصينات والمرتببات وواجبات العمال اللازمين لاسعمال المجلس ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد او يغيها أو يضيف انيها ما يرى اضافته ز•

مادة ٢٦ - يضع المجلس العمومى قواعد بشأن الاجراءات الواجب اتباعها ولرسوم المتقضى تحصيلها لمسبب قيامه بالأعمال المخولة له بأمرنا هذا ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغها أو يضيف اليها ما يرى اضافته •

وكذلك يجوز له بالأخص بدون مساس بما له من السلطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة أن يحيل لختصاصه على لجان مؤلفة من بعض أعفائه سواء كان فى جهات مخصصة أو لنوع مخصص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى لائحة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التى تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف أمام المجلس العمومى بأجمعه •

مادة ٢٧ - كل لائحة وضعها المجلس العمومى أثناء تأدية وظائفه

المخولة له بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها (١).

الباب الخامس

احكام ختامية



مادة ٢٨ — الكنيستان الآتى بيانهما تعتبران بموجب أمرنا هذا كنيستين انجيليتين وهما الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية .

الرسالة الهولندية في قليب .

مادة ٢٩ — يبدأ المجلس العمومى فى أعماله من التاريخ الذى يحدده ناظر الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الامكان من تاريخ انتخاب المندوبين الأولين فى المجلس العمومى للكنائس المبينة فى المادة الثامنة من أمرنا هذا .

مادة ٣٠ — ينتخب المجلس العمومى فى اجتماعه الأول وكيلًا ونائبًا يبقيان فى العمل لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الصالى بوظيفة وكيل وبوظيفة نائب الى أن يصدق على الانتخاب المذكور .

مادة ٣١ — القرارات التى تصدر من المجلس العمومى فى مادة من المواد الداخلة فى اختصاصاته المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناءً على طلبه بمعرفة جهة الادارة .

مادة ٣٢ — على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

(١) صدر قرار ناظر الداخلية بتاريخ ١٩١٦/٦/٢٩ بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومى للطائفة الانجيلية الوطنية .

قرار ناظر الداخلية بتاريخ ١٩١٦/٦/٢٩
بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومى
للطائفة الانجيلية الوطنية



بعد الاطلاع على المشروع الذى وضعه أخيرا المجلس العمومى للطائفة الانجيلية الوطنية بالقطر المصرى للائحة الاجراءات الداخلية وغيرها طبقا للمادتين ٢٥ و ٢٦ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين ،

وبعد أخذ رأى قسم قضايا الوزارة • والاطلاع على المادة ٢٧ من الأمر المشار اليه ،

قد صدق على اللائحة المذكورة وهى المشتملة على سبعين مادة والمرفقة بهذا القرار •

اللائحة الداخلية للمجلس
الملى الانجلى العمومى بمصر
الباب الاول
فى اجتماع المجلس العمومى



مادة ١ - يعقد المجلس جلساته علانية فى مدينة مصر وفى المواعيد التى يقررها ، ولكن يجوز له أن يجعل الجلسة سرية اذا كان الموضوع المنظور امامه يقتضى ذلك حفظا للاداب ولكرامة المتقاضين •

ومع ذلك فيجوز له اذا رأى موجبا لذلك أن يعقد جلساته فى غير مدينة مصر •

مادة ٢ - اذا طرأت دعاوى جديدة مستعجلة تستدعى اجتماع المجلس فى غير ميعاده المحدد لوكيل الطائفة أو نائبه بناء على طلب ذوى

الشأن أو أحد أعضاء المجلس أن يبلغ أعضاء المجلس صورة طلب انطاب. ويجمع أجوبة الأعضاء على الاجتماع من عدمه ، فإن أجمع سبعة منهم على لزوم الاجتماع استدعى الأعضاء لعقد المجلس في الميعاد الذى يحدده لذلك بحيث لا يقل عن عشرة أيام من يوم الاعلام بالحضور ولا يزيد عن خمسة عشر يوما .

مادة ٢ - ضبط الجلسة وحفظ نظامها منوطان برئيسها . وفي حالة حصول تشويش يجوز للرئيس أن يوقف الجلسة الى أن يعود اليها .
نظامها .

مادة ٤ - إذا اجتمع في المجلس ثلاثة أرباع أعضائه (مع اعتبار الكسر واحدا) كان اجتماعه صحيحا وقراراته صحيحة سواء صدرت بأجماع الآراء أو الأغلبية .

مادة ٥ - إذا كان عدد المجتمعين من الأعضاء يزيد عن نصف أعضاء المجلس ويقل عن ثلاثة أرباع أعضائه فلا تكون قراراته صحيحة نافذة الا اذا صدرت من أغلبية لا يقل عددها عن نصف مجموع أعضاء المجلس مع اعتبار الكسر واحدا .

مادة ٦ - إذا انقطع الرئيس أو النائب أو أحد الأعضاء بغير عذر مقبول عن الحضور في الجلسات ثلاث مرات متوالية ينفذه المجلس فاذا انقطع بعد ذلك مرتين أخريتين متواليتين بغير عذر مقبول عد مستغنيا .

الباب الثاني

في لجنة الأمور المستعجلة واختصاصها

مادة ٧ - يعين المجلس الآن لجنة يكون مركزها مصر تؤلف من من ثلاثة أعضاء برياسة من يعينه المجلس منهم وتجتمع كل أسبوعين مرة للامور المستعجلة الآتى بيانها وبالقيدود الآتية :

(أولا) اصدار الشهادات المثبتة للورثة •

(ثانيا) تقدير النفقات الشرعية •

(ثالثا) اتخاذ الاجراءات اللازمة لحصر تركت المتوفين والمفقودين والمحجور عليهم وتنصيب الأوصياء والقوام ووكلاء الغائبين في حالة اتفاق الورثة أو تعيين المديرين بالكيفية المنصوص عنها في المادة ٣٨ • وكذا في حالة ما اذا مات انجيلي عن قصر أو حمل مستكن بدون وصى مختار أن يتعين مؤقتا وصيا ليقوم بحصر التركة •

(رابعا) مراقبة تحصيل الرسوم ومصاريف المجلس •

(خامسا) مراقبة أعمال دفاتر التسجيل •

(سادسا) تحويل القضايا على الجلسات بالكيفية المبينة في

المادة ١٤ •

(سابعا) معاغة الفقراء من الرسم بمقتضى شهادات من مجلس

الكنيسة أو القائم مقامه التابع لها طالب المنفعة •

(ثامنا) في اتخاذ الاجراءات اللازمة الموصلة للصالح في جميع

القضايا الداخلة في اختصاص المجلس أو اللجنة وعرض شروط الصلح على المجلس للتصديق عليها •

الباب الثالث

في رفع الدعوى

مادة ٨ — من أراد اثبات وراثته لمورث يجب عليه أن يقدم طلبا

بذلك للجنة الأمور المستعجلة المذكورة يبين فيه اسم المورث أو المورثين وتاريخ وفاتهم بالضبط ومحل اقامتهم ومحل وفاتهم وأسماء الورثة ومحل اقامتهم وسلسلة نسبهم وأسماء شهود الوفاة والورثة وصنائعهم أو وظائفهم ومحل اقامتهم وكشف الأعيان أو التلقولات المتروكة عن المورث أو المورثين وقيمتها بالتقريب •

مادة ٩ - يعلن الورثة بصورة من طلب الطالب ويحدد لهم خمسة يوما غير مواعيد المسلفة القانونية لابتداء ملاحظاتهم أو اعتراضاتهم : وفي الوقت نفسه تجرى اللجنة التحريات بواسطة رعاة وشيوخ الكنائس وغيرهم من الموثوق بصدقهم عن حقيقة دعوى الطالب ثم تسمع شهادة شهود ، فان لم يبد ببقية الورثة اعتراضات مقبولة وثبت للجنة صحة دعوى الطالب تعطيه اللجنة شهادة بالوراثة .

مادة ١٠ - يجوز لخوى الشأن الطعن في هذه الشهادة أمام المجلس العمومى في أى وقت شاعوا .

مادة ١١ - اذا أبدى بقية الورثة نزاعا في وراثة الطالب تحول اللجنة الطلب على المجلس العمومى في أول جلسة تمتد بعد ذلك ويعلن الطالب وبقية الورثة بأن يحضروا مع شهودهم في اليوم المحدد أمام المجلس اتمعومى .

مادة ١٢ - يرفع المدعى دعواه بعريضة يقدمها للمجلس موقعا عليها منه يبين فيها :

(أولا) اسمه ولقبه وصنفته وبلده ومديريته وكنيسته والجهة والكنيسة العمومية التابع اليهما .

(ثانيا) اسم المدعى عليه ولقبه وصنفته وبلده ومديريته وكنيسته والجهة والكنيسة العمومية التابع اليهما .

(ثالثا) موضوع الدعوى بالتفصيل .

(رابعا) الأدلة التى يرتكن عليها في دعواه .

(خامسا) طلباته .

ويجب على المدعى أن يرسل مع العريضة المذكورة صوراً منها موقعا عليها منه بقدر عدد المدعى عليهم .

مادة ١٣ - اذا جاءت العريضة المذكورة غير مستوفية الشروط المذكورة آنفاً وجب على كاتب المجلس أن يطلب من مقدمها استيفاءها بعد عرضها على رئيس المجلس أو نائبه والتأشير منه بذلك .

مادة ١٤ - عند ورود عريضة الدعوى بعد استيفاء ما ذكر يقيد كاتب المجلس القضية في دفتر القضايا ويذكر بالاختصار موضوعها والطلبات المدونة بالعريضة ويعطيها نمراً مسلسلته بحسب ورودها ثم يقدمها لأقرب جلسة للجنة الأمور المستعجلة وهي تحدد لها جلسة تكون بعد أسبوعين على الأقل أمامها ان كانت القضية من اختصاصها والا فأمام المجلس العمومي . وعند ذلك تسلم المرائض المذكورة لمقدمها لإعلانها للمدعى عليهم بواسطة مندوبين يعينون من المجلس العمومي ويكلف بالحضور في الميعاد المحدد للمناقشة في موضوع الدعوى . وعلى الطالب حينئذ أن يرد الأصل بعد اعلانه الى قلم كتاب المجلس قبل الجلسة بثلاثة أيام .

مادة ١٥ - ميعاد التكليف بالحضور لا يجوز أن يكون أقل من ثمانية أيام من يوم الاعلان .

مادة ١٦ - مواعيد الاعلانات على وجه العموم يضاف اليها مواعيد المسلفات المقررة في قانون المرافعات الاطلى .

الباب الرابع

في حضور الخصام أو وكلائهم

مادة ١٧ - يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يوكل عنه من يشاء توكيلاً رسمياً من المحامين المقررين أمام المحاكم النظامية أو من الأقرباء لغاية الدرجة الرابعة للحضور عنه باليوم المحدد . كما يجوز للمدعى

عليه في أول جلسة أن يكتفى بإرسال تقرير موقع عليه منه يبين فيه أوجه دفع الدعوى على شرط أن يصدق على توقيعه من راعى الكنيسة التابع لها أو القيم في دائرتها •

الباب الخامس

في الأحكام

مادة ١٨ — بعد مناقشة الخصوم في الموضوع تحصل المداولة سرا وبعدها يأخذ الرئيس آراء الأعضاء وما تقرره الأغلبية يدون فوراً في الدفتر المعد لذلك ويوقع عليه من الرئيس والكتاب ثم يشرع فوراً في تحرير أسباب الحكم • وبعد التصديق عليها من المجلس ينطق الرئيس بالحكم وأسبابه ثم يسجل الحكم المذكور برمته في الدفتر المعد لذلك بعد التوقيع عليه من جميع الأعضاء •

مادة ١٩ — إذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين يكون أخذ الآراء قاصراً على الرأيين الصادرين من الأكثر عدداً •

وفي هذه الحالة يجب على كل عضو من الفريق الأقل عدداً أن ينضم إلى ما يفضله من الرأيين وإن لم يفعل اعتبر منضمًا لرأى الأغلبية •

مادة ٢٠ — في حالة مساواة أصوات الجانبين يرجح رأى الفريق المنضم إليه الرئيس •

مادة ٢١ — الأحكام يجب أن تشتمل على اسم رئيس الجلسة وأعضائها الذين أصدروا الحكم وتاريخ صدورهما وأسماء الخصوم والقابهم وصنعتهم ووظيفتهم ومحل إقامتهم وبيان وقائع الدعوى والأسباب التي تبني عليها الأحكام •

مادة ٢٢ — إذا أصبحت القضية صالحة للحكم بالتقارير المقدمة من طرف الخصوم يحكم في القضية أما إذا رأت لجنة الأمور المستعجلة في

حالة إختصاصها بالقضية أو المجلس عند نظر القضية بعد الاطلاع على التقارير المذكورة ضرورة حضور الخصوم شخصيا أو الوكلاء عنهم فيصدر قرارا بذلك ويكلفون بالحضور بالجلسة التي تحدد فان تأخر كلاهما عن الحضور بغير عذر مقبول تشطب القضية أما اذا تخلف البعض عن الحضور بغير عذر مقبول فيحكم في القضية بالحالة التي هي عليها .

مادة ٢٣ - اذا لم يحضر المدعى عليه بعد الاعلان الأول ولم يرسل تقريراً يدفع الدعوى يحكم في القضية حكما غيابيا يكون قابلا للمارضة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم . أما اذا حضر المدعى عليه دون المدعى فيجوز له أن يطلب شطب القضية أو الحكم فيها غيابيا

مادة ٢٤ - كافة الرسوم يحكم بها على المحكوم عليه . وللمجلس أو اللجنة تخصيصها اذا وجد سبب لذلك أما رسوم طلب ثبوت الوارثة التي لم يحصل فيها نزاع فانها تكون على طلبها .

مادة ٢٥ - اعلان الأحكام وتنفيذها يكونان بواسطة الادارة .

الكتاب السادس

في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٦ - حكم اللجنة في تقدير النفقات الشرعية لطالبيها يكون حكما ابتدائيا قابلا للاستئناف أمام المجلس العمومي في ظرف ثلاثين يوما من اعلانه غير وواعيد المسافة غير ان الاستئناف لا يوقف تنفيذه .

مادة ٢٧ - تقدم المعارضة في الأحكام الغيابية بعرائض بالكيفية المبينة في المادة ١٢ ويتبع فيها الاجراءات المنصوص عنها بالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ .

مادة ٢٨ - لا تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في المعارضة .

مادة ٢٩ - يترتب على المعارضة أو الاستئناف ايضاً تنفيذ احكام
الا في احكام منفقة وادخام احكامه بخفيا على اوساها أو بجراء
الوسائل استخفيه .

مادة ٣٠ - يجوز التماس اعادة النظر في الحكم منتهى المصدر
من المجلس في المواعيد الآتية اذا وجد فيه سبب من الاسباب التالية .
(اولا) اذا كان صدور الحكم منوطا على اوراق يثبت ترويرها
بحكم نهائى من انجبه المضمه . وفي هذه الحالة يفرن ميعاد التماس
تلاتين يوما من تاريخ صدور الحكم بالتروير .

(ثالثا) اذا صدر الحكم المذكور من هيئة لم يتوغر فيها العدد
لقانونى المنوه عنه بالمادتين ٤ و ٥ .

(ثالثا) اذا صدر حكم بشئ لم يطلبه أحد الخصوم أو لم يحكم
في أحد الطبقات وفي هاتين الحالتين تكون اعادة النظر قاصرة على انطب
المحكوم به أو المجهل .

(رابعا) اذا صدرت احكام متناقضة في موضوع واحد بين ذوى
الشان .

وفي احوال الفقرة الثانية والثالثة والرابعة يكون ميعاد التماس
تلاتين يوما من يوم اعلان الحكم .

وهذا التماس لا يجوز الحكم فيه الا من هيئة مؤلفة من ثلاثة
ارباع الأعضاء على الأقل كالمصوص عنها بالمادة ٤ .

مادة ٣١ - الحكم الذى يصدر برفض التماس لعدم جواز قبوله
أو الحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول التماس لا يجوز
التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

للإب السابع

في كيفية حصر التبركات واثبات الوراثة

وتتضمن الاوصياء والقوام والوكلاء (١)

للإب الثامن

في أعمال المجلس

مادة ٤٧ — يعين كاتب أو أكثر للمجلس ويناط بالأعمال الآتية :

(١) أولاً في ضبط محاضر الجلسات .

(٢) ثانياً في تسجيل الأحكام .

(٣) ثالثاً في استخراج الصور التي يطلبها ذوو الشأن .

(٤) رابعاً في قبض الرسوم وقيدتها في الدفاتر بتواريخ ورودها .

(٥) خامساً في عملية التسجيلات المنفوعة عنها بالمراد السابقة .

مادة ٤٨ — يجب على كاتب المجلس أن يتلو على الخصوم والشهود أقوالهم وشهاداتهم قبل التوقيع عليها منهم ، فإن أبدى أحدهم ملاحظة ورأى المجلس أنها مطابقة للواقع وجب اثباتها .

مادة ٤٩ — عند تقديم أوراق من الخصوم بصفة مستندات يجب على مقدمها أن يؤثر على كل منها بخطه واثباته ان كان يعرف الكتابة والا بتوقيمه بأنها مقدمة منه . ثم يحضر بها حافظة على نسختين يبين فيهما عدد الأوراق وتواريخها مضمون كل ورقة بالايجاز ويوقع على النسختين

(١) بطل العمل بهذا الباب بموجب بقانون ١٣ أكتوبر ١٩٢٥ . الصادر بشأن المجالس الحسبية الذي حل محله القانون رقم ٩٩ في ١٣ يولية ١٩٤٧ بإنشاء المحاكم الحسبية .

ديانات غير اسلامية ٤ ٣٠٣

من كتّيب المجلس ومن الخصوم الذى قدم المستندات ثم يستلم الخصم احدى المسحوق والاخرى يحفظها كتّيب المجلس فى أوراق النصيه .

مادة ٥٠ - اذا رأى كتّيب المجلس أن فى المستندات المقدمة شطيا أو خنطا أو لحسا أو من ذلك مما يوجب تبينه فى المقتد وجب على الكتّيب ان يتيت ذلك فى الحافظه ويوقع عيه من مقدم المستند ، واذا رفض التوقيع وجب على كتّيب المجلس رد المستند اليه ليقدمه هو بتحصه للجلسه وعند ذلك يتيت المجلس فى محضر الجلسة ما يراه فى حانه المستند .

مادة ٥١ - اذا حصل طعن بالتزوير فى احد المستندات المقدمة وجب ابقاء السند محفوظا مع أوراق القضية حتى يطيب من جهات الحرمة المختصة بمحاكمات التزوير ذلك بدون اخلال بما للمجلس من السلطة فى تحقيق صحة المستند او عدمه ونقديه حق قدره فى الدعوى المنظورة .

مادة ٥٢ - يجوز على كل حال لمقدم المستند المحجوز بسبب الطعن بالتزوير ان يطلب صورة رسمية منه مع مراعاة مقتضى المادة ٥٤ .

مادة ٥٣ - اذا مضت مدة سنة من تاريخ الطعن بالتزوير ولم يطلب ذلك المستند من جهة الحكومة جاز لمقدمة طلب سحب مع مراعاة لقواعد الآتية :

مادة ٥٤ - المستندات المقدمة لاثبات علة الطلاق متى مسد حكم به بناء عليها يجب حفظها مع أوراق القضية ولا يجوز تسليمها لمقدماء وكذا لا يجوز اعطاء صور منها الا بقرار من المجلس اذا رأى سببا جوهريا موجبا لذلك .

مادة ٥٥ - ما عدا ما تقدم ذكره من المستندات يجوز سحبه بالكيفية الآتية وفى الأحوال الآتية :

إذا قدم طلب سحب المستندات قبل عرضها على المجلس أو بعد صدور الحكم مطعياً تسلم بمجرد طلب ذلك من كاتب المجلس المسم له بالإيصال اللازم على الحافظة أما إذا عرضت المستندات على المجلس قبل طلب سحبها وضد من المجلس قرار مرعى ينساء عليها فلا يجوز سحبها إلا بقرار من المجلس متى رأى عدم لزوم بقائها بإورق الغضيه •

مادة ٥٦ - قبض الرسوم يجب أن يكون يفسائهم ممرة. لصحائف على صورتين يوقع على كل منهما من دافع الرسوم ومن السائب الذي أسلمها ويستلم دافع النفعية فسيمة والأخرى تبقى تحت يد الكاتب مصفنه بدفتر القسائم •

مادة ٥٧ - في نهاية كل يوم يسلم الكاتب النائب للمجلس المبالغ التي حصلها ويكون التسليم بمقتضى حواظ على صورتين يوقع على كل منهما من الكاتب ومن نائب المجلس وتسلم احدهما للكاتب والأخرى تحفظ تحت يد النائب •

مادة ٥٨ - المبالغ انزائدة من المتحصلات عن مصاريف المجلس يجب أن تودع باسم المجلس بأحد البنوك التي يعينها والسحب منها يكون بقرار من المجلس أو من لجنة الأمور المستعجلة في حال لزوم ذلك لمصاريف مستعجلة •

مادة ٥٩ - ترسل كل كتيسة للمجلس العمومي كشفا بأسماء المرح لهم من قبلها بمقد الزواج ومحل اقامتهم وأسماء البلاد الداخلة في دائرة عمل كل منهم وكشفا بأعضائهم للمضاهاة عليها عند اللزوم •

الباب التاسع

في المبالغ التي تزيد عن مصاريف المجلس

مادة ٦٠ - في كل جلسة من جلسات المجلس العمومي يجب على الكاتب أن يعرض على المجلس كشفا بالرسوم المتحصلة والمصاريف والمبالغ الزائدة المودعة بالبنوك مصحوبا بمستندات ذلك لراجعتها •

الباب العاشر

في الدفاتر

مادة ٦١ - يتخذ المجلس التفاتر الآتية وهى :

١ - دفتر لقيد القضايا التى ترد واعطائها نمرا سلسلة يجميع ورودها ؛

٢ - دفتر يومية لقيد مواعيد التقضايا .

٣ - دفتر فهرست للتقضايا .

٤ - دفتر لقيد نص الأحكام التى تقررها الأغلبية عند المداولة .

٥ - دفتر لتسجيل الأحكام برمتها أى نصوصها وأسبابها .

٦ - دفتر لتسجيل قوائم حصر التركات التى يكون فيها قصر أو محجور عليهم او غائبون غيبة منقطعة .

٧ - دفتر لتسجيل الوصايا .

٨ - دفتر لقيد أسماء الانجيليين الذين يمنهم المجلس لقب

«انجيلي» فى الحالة المعينة فى المادة ٢٠ من الأمر العالى الصادر بتشكيل المجلس . وكذا الكنائس التى يمنها المجلس العمومى عنوان «كنيسة انجيلية» .

٩ - دفتر لقيد الأعيان الموقوفة وقف انجيليا خيريا .

١٠ - دفتر كوميا لطبع كافة المكاتبات الصادرة من المجلس .

١١ - دفتر لقيد ملخص الإفادات الواردة للمجلس .

١٢ - دفتر لتسجيل شهادات للزواج .

١٣ - دفتر لتسجيل الرخص التى تعطى تعقد الزواج من المجلس

العمومى لرؤساء الكنائس الانجيلية الذين ليس لهم تمس ماذونون بذلك .

١٤- دفتر نقيذ المعارضات والاستثنافات في تواريخ تقديهما وتاريخ
الجلسة المحددة لها •

مادة ٦٢ - يجب ان يعمل نذن قضية ملف خصوصى تحفظ فيه محاضر
الجلسات والاحكام والمستندات بخاضه بالقضية وبين على ظهر الملف
بيان الاوراق المحتوى عليها •

مادة ٦٣ - تسجيل الاحكام في الدفاتر المعدة لذلك يكون في ظرف
ثمانية ايام بالاكتر من يوم صدورها •

مادة ٦٤ - عدم تسجيلها في الميعاد المذكور لا يترتب عليه بطلان ،
وانما يترتب عليه مسئولية المكلفين بذلك •

مادة ٦٥ - الكتابة في الدفاتر والمحاضر تكون بلا ضرب ولا كسط
ولا حشر بين الأسطر ولا تخلل بياض وفى حالة الخط أو المسهو الذى
يترتب عليه لزوم حذف أو زيادة أو تغيير بعض الكلمات يجب على الكاتب
أن يضع نمرا فوق كل كلمة يراد حذفها أو تغييرها ويذكر بعد نهاية الكتابة
عدد الكلمات المنقاة ثم تكتب اللمات التى حلت محلها ثم تمضى الكتابة
أو تختتم ممن أمضى أو ختم الكتابة الأصلية •

مادة ٦٦ - جميع دفاتر المجلس يجب أن تكون منمرة بالصحائف
وممضاة من رئيس المجلس أو نائبه ومختومة بختم المجلس •

الباب الحادى عشر

في شهادات عقود الزواج

مادة ٦٧ - يوزع المجلس على أولئك المصرح لهم بمقد الزواج دفاتر
تحتوى على قسائم الزواج منمرة بالصحائف مختوما على كل منها بختم
المجلس العمومى كل صفحة ذات أربع قسائم بخانات تملأ بالبيانات الآتية:

(أولا) اسم الزوج وصنعتة وعمره وبلده ومديريته ومحل ولادته واسم والده ولقبه .

(ثانيا) اسم الزوجة وصنعتها وعمرها وبلدها ومديريتها ومحل ولادتها واسم والدها ولقبه .

(ثالثا) تاريخ عقد الزواج ومحل عقد الزواج والبلدة والمديرية التابعة لهما .

(رابعا) اذا كان سبق للزوجين أو لأحدهما زوال قبل هذا أو لم يسبق وفي الحانة الأولى يبين اسم الزوج أو الزوجة انسابيين وكيفية انحلال الزواج سواء كان بموت أو بحكم .

(خامسا) كنيسة الجهة والكنيسة العمومية التابع لهما كل من الزوجين .

(سادسا) خانة الملاحظات يبين فيها خلاصة التحريات التي أجريت للتحقق من عدم وجود موانع للزواج .

(سابعا) أسماء شعود الزواج وبلدهم ومديريتهم .

(ثامنا) خانة نمرة التسجيل بالسجل العمومي وتاريخه .

(تاسعا) محل امضاء عقدة الزواج .

مادة ٦٨ — عند عقد الزواج يملأ من عقده الخانات بالبيانات الموضحة آنفة الذكر ثم يوقع عليها هو والزوج والزوجة ونفثشعود بامضاءهم ان كانوا يعرفون الكتابة والا فباختامهم . وبعدها ترسل ثلاث قسائم لمجلس الطائفة لتسجيلها ووضع نمرة وتاريخ التسجيل عليه . والتصديق على ذلك التسجيل بامضاء كاتب ونائب المجلس وختم المجلس العمومي ثم تحفظ إحدى القسائم بمحفوظات المجلس وترد القسم الباقيتان إلى عقد

٣٠٨ بيانات غير اسلامية

الزواج ليسلم احدهما للزوج والاخرى للزوجة ويضع نمرة وتاريخ التسجيل على القسمية الثانية المحفوظة عنده .

مادة ٦٩ - تسجل القسمية المذكورة • برمتها بدفتر تسجيل الزواج •

مادة ٧٠ - يجب على كل مصرح له بمقد الزواج عند نهاية دفتر التسائم أن يرسله للمجلس العمومي لحفظه بدفتر خانة المجلس العمومي ويطلب خلافه •

القسم الثالث في شؤون الأرمن الكاثوليك

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥

بشان الأرمن الكاثوليك (١)

نحن تقيو مصر:

بعد الاطلاع على الفرمان الهاميونى الصادر من الباب العالي لطران
الأرمن الكاثوليك بالأستانة بتاريخ (٢٧ رجب سنة ١٢٤٦) (٦ يناير سنة
١٨٣٠ - ٢ .

وبعد الاطلاع على الفرمان الهاميونى الصادر من الباب العالي
البطريك الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٦
١١ أغسطس سنة ١٨٧٩) ،

وبعد الاطلاع على العريضة المقدمة من أعيان طائفة الأرمن الكاثوليك
بالقطر المصرى بالاتحاد مع مطرانهم ،

وبناء على ما عرضه علينا نظرا الداخلية والحقانية وموافقة رأى
مجلس النظار ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

(١) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية
والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم
الوطنية (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر « ب »)
ونص في مادته الثالثة عشر على أن يلغى كل ما يخالف هذا القانون من
أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - تصدق على القانون النظمى لطائفة الأرمن الكاثوليك
بالمقطر المصرى الملحق بأمرنا هذا .

مادة ٢ - على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل
منهما فيما يخصه .

القانون الاساسى

لطائفة الأرمن الكاثوليك بمصر

الفصل الاول

فى تشكيل مجلس الادارة

مادة ١ - يشكل بكل من مدينتى القاهرة والاسكندرية مجلس ادارة
لطائفة الأرمن الكاثوليك مؤلف من عشرة أعضاء تسعة منهم علمائون
وأحدهم من الكليريكين فمجلس القاهرة يرأسه المطران أو من ينوب
عنه ومجلس الاسكندرية يرأسه النائب أو من ينوب عنه .

مادة ٢ - أن الأعضاء العلمانيين لمجلس القاهرة ينتخبون بأكثرية
الأصوات بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالقاهرة وأعضاء مجلس ادارة
الاسكندرية العلمانيون ينتخبون كذلك بين ذوات ومعتبرى الطائفة
بالاسكندرية ويكون الانتخاب بالجمعية العامة التى تتعقد فى كل من
المدينتين المذكورتين طبقا للمادة ٢٢ من هذا القانون لمدة ثلاث سنوات
مع جواز اعادة انتخابهم أما العضو الكليريكى اللازم لمجلس القاهرة
فيعينه المطران والعضو الكليريكى اللازم لمجلس الاسكندرية يعينه المطران
أيضا بناء على طلب النائب وهذا التعيين يكون لمدة ثلاث سنوات مع
جواز تثبيتهما بعد هذه المدة .

مادة ٢ - لا يجوز انتخاب أحد بصفة عضو في مجلس الإدارة الا اذا كان حائزا للشروط المبينة في المادة ٢٥ التي تؤهله لأن يكون عضواً بالجمعية العامة ويجب أن يكون سن الأعضاء ٢٥ سنة كاملة على الأقل .

مادة ٤ - اذا خلت وظيفة أحد الأعضاء العثمانيين فينتخب خلفاً له أحد المترشحين الذين لم يجر انتخابهم ممن حازوا أكثرية الأصوات وقت الانتخاب ويبقى هذا الخلف الى أن تنتفى المدة كان معيناً لها سلفه .

مادة ٥ - ينتخب مجلس الإدارة وكيلاً له من أعضائه للعثمانيين وهذا الوكيل يتراأس على المجلس وعلى اللجان المنوّه عنها في المادتين السابعة والثامنة وذلك في غياب المطران والنائب العام بالقاهرة أو النائب بالاسكندرية أو من ينوب عنهم بصفة رسمية .

مادة ٦ - لكي تكون قرارات المجلس قانونية يجب أن يحضر بالذاكرة ستة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات واذا انقسمت هذه الأصوات الى قسمين متوازيين فتكون الأرجحية للقسم الذي ينحاز له الرئيس ويجرى اتباع هذه الأحكام في اللجان المنصوص عنها بالمادتين السابعة والثامنة .

مادة ٧ - كل من مجلسي القاهرة والاسكندرية يعين سنوياً من أعضائه لجنة مركبة من خمسة أعضاء لتفصل في المسائل المنوّه عنها بالمادة السادسة عشرة فلجنة القاهرة يتراأس عليها النائب العام ولجنة الاسكندرية يتراأس عليها النائب أو من ينوب عنهما ولا تعتبر قرارات هاتين اللجنتين قانونية الا اذا كان حاضرا بالذاكرة ثلاثة أعضاء على الأقل .

مادة ٨ - ينتخب في كل عام مجلسا القاهرة والاسكندرية لينتخبا لجنة يكون من اختصاصها الفصل بصفة استئناف في القرارات التي تصدر من لجنتي أول درجة فهذه اللجنة يتراأس عليها المطران أو من ينوب عنه وتكون مؤلفة من ثمانية أعضاء يختارون من بين أعضاء مجلسي القاهرة

والاسكندرية أو من الخارج اذا احتاج الحال لذلك بحيث يكون لهؤلاء معلومات أو خبرة خصوصية بالمواد الشرعية التى يحال على اللجنة الفصل فيها وقرارات لجنة الاستئناف هذه لا تكون قانونية الا اذا كان حاضرا بالمذاكرة خمسة أعضاء على الأقل .

مادة ٩ - يلتزم مجلس القاهرة بدار البطريركخانه ومجلس الاسكندرية بدار النيابة كلما اقتضى ذلك حسن سير مصالح الطائفة وانما يصير التناهما بدون اعلان مرة فى كل شهر على الأقل فى اليوم والساعة اللذين تعينهما هذه المجالس .

مادة ١٠ - كافة الانتخابات والتعيينات المنصوص عنها بالمواد السابقة تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها .

مادة ١١ - يستمر الأعضاء على تأدية وظائفهم لحين التصديق على انتخاب الخلف .

الفصل الثانى فى اختصاصات واجبات المجلس

مادة ١٢ - يباشر المجلس جرد كافة ممتلكات الطائفة من عقارات ومنقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والتجمعات الخيرية الخ الخ .

وهذا الجرد يشتمل أيضا كلفة مستندات الملكية وكل ما كان من حقوق الطائفة ويجب أن يكون مستوفى العمل ويجرى تعديله فى كل سنة اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ١٣ - يتخذ المجلس كافة الطرق الضرورية لحسن ادارة الممتلكات المذكورة ويصدر قراراته بشأن المشتروات والمبيعات والمبادلات والإيجارات والأبنية والترميمات الخ .

مادة ١٤ - يهتم المجلس بأن يكون العمل بغاية الانتماء بسجلات المعمودية والزواج والدفن المختصة بكل كنيسة .

مادة ١٥ - يعين المجلس الجبل السنوي الذي يلتزم بدفعه للبطركخانه أو للنيابة كل أرمني كاثوليكي وطني ليكون له حق الاشتراك بجمعيات الطائفة المعمودية وهذا الجبل لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يتجاوز الخمسين قرشا .

مادة ١٦ - تختص اللجان المنوه عنها في المادتين السابعة والثامنة بفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين الأرمن الكاثوليك الوطنيين وكذلك المسائل المختصة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أى مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص تابعين لنوائك أخرى أمام اللجنة بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل المواريث الحالية عن الوصية الا في حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام اللجنة المذكورة.

مادة ١٧ - يضع المجلس لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتمييزات والمربعات وواجبات وتأديب العمال والموظفين .

مادة ١٨ - يضع المجلس لائحة بشأن الإجراءات الواجب اتباعها وتعريف الرسوم المقررة تحصيلها بموجب قيامه بالأعمال المخولة له بهذا القانون .

مادة ١٩ - هاتان اللائحتان والتعريف تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها وكذلك كل تعديل يضاف إليها فيما بعد .

مادة ٢٠ - القرارات التي تصدر من لجان الأحوال الشخصية في مادة من المواد الداخلة في اختصاصاتها المخولة لها بهذا القانون تبلغ وتنفذ بالطرق الادارية بناء على طلب أصحاب الشأن وتحت مسؤوليتهم .

الفصل الثالث

في الجمعيات العمومية

مادة ٢١ - تلتئم بكل سنة جمعية عمومية من أعضاء طائفة الأرمن الكاثوليك فأعضاء المقيدة أسماؤهم في البطرركخانة بالقاهرة يجتمعون فيها تحت رئاسة المطران أو من ينوب عنه يوم الأحد الثاني من شهر فبراير الساعة عشرة صباحا أما الأعضاء المقيدة أسماؤهم في النيابة بالاسكندرية فيجتمعون فيها تحت رئاسة النائب أو من ينوب عنه يوم الأحد الثالث من شهر يناير الساعة عشرة صباحا والغرض من هذا الاجتماع هو .

(أولا) سماع ثلاثة التقرير عن ادارة السنة الماضية وفحص حساباتها والتبصيق عليها .

(ثانيا) المذاكرة في كل المسائل أو الاقتراحات التي تهم الطائفة .
أما أصوات الانتخاب عن قسم الاسكندرية فتقدم للقسم القاهرة الذي يقتض به تقرير نتيجة الانتخابات نهائيا .

مادة ٢٢ - كل من قسمي القاهرة والاسكندرية ينتخب الأعضاء اللازمين لمجلس ادارته ويجوز لكل منهما المذاكرة في كل المسائل والاقتراحات التي تهمه بنوع خصوصي .

مادة ٢٣ - تعمل الميزانية السنوية باتفاق مجلس ادارة الطائفة وبعد اجتماعها مرة أو أكثر اذا لزم الحال لذلك ويجب تقريرها قبل ٣١ ديسمبر ليشنئ لكل أعضاء الطائفة الذين لهم حق الاجتماع بالجمعية العمومية أن يطلعوا عليها سواء كان بمركز البطرركخانة أو بدار النيابة بالاسكندرية .

مادة ٢٤ - لكل من مجلسي ادارة القاهرة والاسكندرية أن يستدعي أعضاء الدائفة لجمعيات عمومية غير اعتيادية كلما اعتضت ذلك مصلحة الطائفة وبهذا الحاة يجب أن تتوضح جليا المواد المتراعى لزوم البحث فيها .

مادة ٢٥ - لا يحق لأحد الدخول بالجمعيات العمومية لا اذا كان حائزا للشروط الآتية .

(أولا) أن يكون أرمنيا كاثوليكيا من رعايا الحكومة المحلية بالنسبة من العمر واحد وعشرين سنة على الأقل .

(ثانيا) يجب أن يكون اسمه مقيدا بدفاتر البطريركخانه أو النيابة من مدة سنتين على الأقل وأما عن السنتين الأولين التابعتين لصحور هذا القانون فيكفى الحال بأن يكون اسمه مقيدا بالدفاتر المذكورة .

(ثالثا) أن يدفع الجعل السنوى المنصوص عنه في بند ١٥ .

(رابعا) أن لا يكون حكم عليه مطلقا بسبب جنائية أو جنحة مما يخل بشرفه .

(خامسا) أن لا يكون محجورا عليه أو مقلسا .

مادة ٣٦ - لا تكون مداولة الجمعية العمومية قانونية الا اذا اجتمع فيها على الأقل سواء كان شخصا أو بطريق الاستنابة ثلثا الأعضاء الواردة أسماؤهم بدفاتر البطريركخانه أو النيابة ممن توفرت فيهم الصفات المنصوص عنها بالمادة السابقة وإذا لم يتحصله بالاجتماع الأول على العدد المذكور فيباشر بعمل اجتماع ثلثي وما يصدر من القرارات في هذا الاجتماع الأخير يكون قانونيا مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٧ - أعضاء الطائفة الذين لهم حق الانتخاب وغير متيسر لهم الحضور شخصا في الجمعيات العمومية سواء كان بالنظر لامتثالهم خارجا عن القاهرة أو عن الاسكندرية أو لأي سبب آخر يجوز لهم أن ينتدبوا عضوا آخر من أبناء الطائفة بدلا عنهم ويخولوا له حقوقهم لهذا الغرض بواسطة اخادة ترسل منهم للرئيس .

القسم الرابع في عطلات الموظفين المسيحيين واليهود

قرار مجلس الوزراء

بتاريخ ١٩٥٣/٧/١

بتحديد ايام العطلات المصرح بالتغيب فيها للموظفين والمستخدمين المسيحيين واليهود (١)

وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية بأن يسمح للموظفين
والمستخدمين المسيحيين بالتغيب عن العمل في الايام الآتية باعتبارها
أعيادا لهم :

الأرثوذكس : عيد الميلاد - العطاس - أحد الزعف - خميس العهد -
عيد القيامة •

الكانوليك والبروتستانت : رأس السنة - عيد الميلاد - عيد للقيامة •
ويجوز السماح لهم بأن يتأخروا في الصباح الى الساعة العاشرة في
أحد الزعف وخميس العهد والعطاس •

ويسمح للموظفين والمستخدمين اليهود بالتغيب عن العمل في عيد رأس
السنة العبرية وعيد الصيام وعيد الفصح •

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النصر المقذّر	مكان النصر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صلحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					
٢٢					
٢٣					
٢٤					
٢٥					
٢٦					
٢٧					
٢٨					
٢٩					
٣٠					
٣١					
٣٢					
٣٣					
٣٤					
٣٥					
٣٦					
٣٧					
٣٨					
٣٩					
٤٠					
٤١					
٤٢					
٤٣					
٤٤					
٤٥					
٤٦					
٤٧					
٤٨					
٤٩					
٥٠					
٥١					
٥٢					
٥٣					
٥٤					
٥٥					
٥٦					
٥٧					
٥٨					
٥٩					
٦٠					
٦١					
٦٢					
٦٣					
٦٤					
٦٥					
٦٦					
٦٧					
٦٨					
٦٩					
٧٠					
٧١					
٧٢					
٧٣					
٧٤					
٧٥					
٧٦					
٧٧					
٧٨					
٧٩					
٨٠					
٨١					
٨٢					
٨٣					
٨٤					
٨٥					
٨٦					
٨٧					
٨٨					
٨٩					
٩٠					
٩١					
٩٢					
٩٣					
٩٤					
٩٥					
٩٦					
٩٧					
٩٨					
٩٩					
١٠٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المختل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تَحْقِيقِ إِسْلَامِي

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
 بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠
 في شأن حل المحافل البهائية (١ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان
 حالة الطوارئ ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة باقليمى
 الجمهورية ويوقف نشاطها .

ويحظر على الأفراد والمؤسسات والهيئات القيام بأى نشاط مما
 كانت تبشره هذه المحافل والمراكز .

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٩ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦١ .
 (٢) أصدرت المحكمة العليا حكمها في القضية رقم ٧ لسنة ٢
 القضائية « دستورية » قضت فيه برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
 قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل
 البهائية (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٤/٣ - العدد ١٤) .

ولوزير الداخلية اصدار اتقارات اللازمة لانهاء نشاط تلك المحافل والمراكز (١) .

مادة ٢ - تؤول اموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها الى الجهات التى يعينها وزير الداخلية بقرار يصدره ، وله تعيين حارس على الاموال والمستندات والاوراق الملوكة لها .

مادة ٢ - على كل من يكون مدينا او حائزا لئى مال من الاموال التى لهذه المحفل والمراكز ان يتقدم عنها اقرارا للحارس المشار اليه فى المادة السابقة خلال اسبوعين . وعليه ان يسلمها اليه فى الميعاد الذى يحدده .

وكذلك يجب على كل من يدعى استحقاقه لاية اموال او حقوق عينية او شخصية قبل هذه المحافل والمراكز ان يتقدم للحارس بالاقرار بما يدعيه مشفوعا بما قد يكون لديه من عقود او مستندات خلال الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة والا سقط حقه فى المطالبة بما يدعيه .

ويجوز للحارس الغاء العقود المبرمة مع تلك المحافل والمراكز دون ان يترتب على هذا الالغاء اى حق فى التعويض .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالسحب

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ .

(الوقائع المصرية فى ١٨/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٤) ونص فى مادته الثانية على أن :

» تؤول اموال وموجودات المصافل البهائية ومراكزها بالاقليم الجنوبى الى جمعيات المحافظة على القرآن الكريم - بالمحافظة الكائن بدائرتها المحفل او المركز البهائى « .

دين اسلامي ٣٢٢ -

مدة لا تقل عن ستة أشهر ويفرامة لا تجاوز مائة ... نيرة أو
بالحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشره ٤٤

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩) يولييه سنة
١٩٦٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٤

بشان تشكيل بعثة شرف رسمية فى بداية موسم الحج سنويا
ويتحديد اختصاصها ويتكوينها ويتشكل اللجنة العليا لتنظيم
شئون الحج ويتحدد اختصاصها (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

تقرر :

مادة ١ — تشكل فى بداية موسم الحج سنويا بعثة شرف رسمية تمثل
جمهورية مصر العربية فى المملكة العربية السعودية فى المناسبات والراسم
الدينية خلال موسم الحج ، وتسهم فى تيسير أداء شعائر الحج للحجاج
المصريين ورعاية شؤونهم .

مادة ٢ — تتكون بعثة الشرف من رئيس البعثة وسفير جمهورية مصر
العربية فى المملكة العربية السعودية ، ومن رؤساء البعثات الموقدة اليها
فى موسم الحج ، كما يضم الى البعثة عدد من الشخصيات العامة .

ويمدر بتشكيل البعثة واختيار رئيسها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — يلحق بالبعثة عدد من المرافقين يمثل فيه الوزارات والجهات
المنسوبة .

ويصدر رئيس البعثة قرارا بتعيين المرافقين وتحديد اختصاصاتهم ،
ويكونون مسئولين امامه فيما يبشرونه من أعمال .

ولا يجوز أن يزيد عدد أعضاء البعثة ومن يلحق بهم على الثلاثين
عضوا .

مادة ٤ - يرفع رئيس البعثة بعد عودته تقريراً الى رئيس الجمهورية
يبدل فيه جوانب نشاط البعثة .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠١
لسنة ١٩٨٤) تشكل لجنة عليا لتنظيم شؤون النجج برئاسة وزير الداخلية
وعضوية كل من :

وزير المالية .

وزير الدولة للشؤون الاجتماعية .

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

وزير الدولة للصحة .

وزير الدولة للاعلام .

وزير الدولة للاوقاف .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وزير السياحة والطيران المدنى .

أمين علم رئاسة الجمهورية .

أحد وكيلى مجلس الشعب يختاره رئيس المجلس .

ممثل لوزارة شؤون الأثرر بدرجة رئيس ادارة مركزية على الأقل

يختاره الوزير المختص بشؤون الأثرر .

أحد رؤساء الادارات المركزية بوزارة الخارجية يختاره وزير

الخارجية .

- وينضم الى اللجنة رئيس بعثة الشرف عقب اختياره .
- وفي حالة غياب رئيس اللجنة يحل محله الأقدم من الوزراء .

مادة ٦ - تجتمع اللجنة كل عام قبل موسم الحج بوقت كاف ، لوضع الخطة الشاملة لسياسة الحج ، وتحديد العدد الذي يصرح له بالحج في ضوء الميزانية التقديرية وامكانيات وسائل النقل ، وطريقة اختيار الحاج والمسهيلات التي يمكن تقديمها لهم ومسئوليات كل من الوزارات المعنية في نطاق الخطة الموضوعه .

مادة ٧ - يكون اجتماع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها ، وتعتبر اجتماعاتها صحيحة بحضور أغلبية أعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة ٨ - تكون اللجنة أمانة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة من بين العاملين بالوزارات المعنية ، بناء على ترشيح هذه الوزارات .

مادة ٩ - تحضر أمانة اللجنة جلساتها ، وتقوم بتحرير محاضر اجتماعاتها وتبليغها تباعا للوزارات المعنية ، كما تتلقى ما يرد اليها من اقتراحات بشأن عمل اللجنة وتعددها للمعرض عليها .

مادة ١٠ - يخطر رئيس اللجنة رئيس بعثة الشرف فور صدور القرار باختياره ، بمحاضر جلسات اللجنة وما اتخذته من قرارات .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر سنة ١٣٩٤ (١٢ مارس سنة ١٩٧٤) .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٨٥.

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٤ باختيار بعثة الشرف الرسمية وتشكيل اللجنة العليا لتنظيم شؤون الحج ،

وعنى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٨٠ بتحديد بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٤ :-

قـرـر :

(المادة الاولى)

لا يجوز أن يرشح لمضوية بعثة الحج الرسمية أو المرافقين أو المصاحبين لها أو البعثات الفرعية للوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلى والقطاع العام من سبق له الحج على نفقة الدولة أو على نفقته الخاصة .

ويجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء استثناء بعض المشرفين والقائمين على تنظيم شؤون البعثات المذكورة من هذا الحظر بشرط ألا يزيد عددهم على اثنين بالنسبة لكل بعثة ، وألا يزيد اختيارهم لأكثر من مرتين إذا دعت الضرورة لذلك .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

د . علي لطفي

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦
بشأن نظم الطرق الصوفية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ،

الباب الأول
أهداف الطرق الصوفية وتنظيماتها

الفصل الأول
أهداف الطرق الصوفية

مادة ١ - تستهدف الطرق الصوفية بكافة تشكيلاتها التربية الدينية والروحية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والدعوة إلى العمل بها بالوعظ والارشاد وتنظيم الذكر الصوفى وغير ذلك من السبل والوسائل الصوفية طبقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - لا يجوز لأعضاء الطرق الصوفية القول بعقائد أو أتيان أفعال أو إقامة موائد أو احتفالات أو اذكار تخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو النظم العام أو الآداب ولا يجوز لأى منهم ارتكاب ما يلى :

- أولا : القول بأفكار أو آراء أو بعقائد مخالفة للشريعة الإسلامية .
- ثانيا : اتيان أفعال لا تتفق مع الآداب الإسلامية .

ثالثا : ممارسة الذكر الصوفى أو إقامة الموائد الا وفقا للاوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية •

وتنص اللائحة التنفيذية لهذا القانون التواعد والاجراءات التى يلتزم بها رجال الطرق الصوفية فى مباشرة أنشطتهم بما يتفق مع الكتاب والسنة والمبادئ الصوفية الصحيحة •

الفصل الثانى

المجلس الأعلى للطرق الصوفية

مادة ٣ - المجلس الأعلى للطرق الصوفية هيئة لها الشخصية المعنوية المستقلة • أغراضها دينية وروحية واجتماعية وثقافية ووطنية وتترجم فى كل نشاطها بكتاب الله وسنة رسوله وتعتبر أموال المجلس أموالا عامة ومقره مدينة القاهرة •

مادة ٤ - يختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بما يلى :

- ١ - الاشراف العام على النشاط الصوفى ودعمه •
- ٢ - المواظمة على انشاء الطرق الصوفية الجديدة والاعتراف على نشاط كل الطرق الصوفية أو نشاط أعضائها •
- ٣ - اصدار قرارات يحظر نشاط أية فئة أو جماعة أو شخص يزعم الانتساب الى الطرق الصوفية أو يباشر نشاطا صوفيا ولم يكن مدرجا ضمن سجلات الطرق الصوفية ويسرى هذا الحظر على أى شخص أو جماعة تخرج على الطريقة التابعة لها على نحو يترتب عليه الخلاف والنزاع بين الطرق المختلفة مما يهدد كيانها واستقلالها وذاتيتها الصوفية •
- ٤ - ابداء الرأى فى التشريعات المتعلقة بتنظيم الطرق الصوفية ووضع اللوائح الداخلية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية والمشيخة الصوفية بمراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية •

٥ - الموافقة على تعيين وتأديب وعزل مشايخ الطرق الصوفية ووكلائهم .

٦ - الترخيص من الناحية الدينية والصوفية بالموالد والمواكب الصوفية وتنظيمها بكافة أنحاء الجمهورية والإشراف عليها .

٧ - النظر في المنازعات والمخالفات النظامية ذات الطبيعة الصوفية البحتة التي تنشأ بين أعضاء الطرق الصوفية المختلفة .

٨ - الإشراف على الأضرحة والزوايا الأهلية التي ليس لها أوقاف أو مرتبات من وزارة الأوقاف والنظر في الشؤون الخاصة بها .

٩ - تعيين مشايخ وقدماء وخلفاء الأضرحة التابعة للمجلس الأعلى للطرق الصوفية وتأديبهم .

١٠ - إنشاء مكاتب لتحقيق القرآن الكريم بالأضرحة والزوايا الصوفية .

١١ - تمثيل الطرق الصوفية في المؤتمرات الصوفية الدولية وتنظيم المؤتمرات الصوفية المحلية والإشراف عليها .

مادة ٥ - يشكل المجلس الأعلى للطرق الصوفية من :

١ - شيخ مشايخ الطرق الصوفية رئيساً

٢ - عشرة أعضاء من مشايخ الطرق الصوفية المنتخبين
للمجلس
٣ - ممثل للأزهر يختاره شيخ الأزهر
٤ - ممثل لوزارة الأوقاف يختاره الوزير
٥ - ممثل لوزارة الداخلية يختاره الوزير
٦ - ممثل لوزارة الثقافة يختاره الوزير
٧ - ممثل للأمانة العامة للحكم المحلي والتنظيمات
الشعبية يختاره الوزير المختص

مادة ٦ - تنتخب الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية والجمهورية
الانتخاب المصري المباشر عشرة أعضاء من بينهم لعضوية المجلس الأعلى
للطرق الصوفية وذلك لمدة ثلاث سنوات ولا يكون انعقاد هذه الجمعية
العمومية صحيحاً إلا بحضور (٣٠) شيخاً من مشايخ الطرق الصوفية
بأنفسهم على الأقل . ولا يعتبر منتخباً لعضوية المجلس الأعلى للطرق
الصوفية إلا من يحصل على أغلبية أصوات الحاضرين .

ويتم إجراء الانتخاب قبل انقضاء مدة الثلاث سنوات بسنتين يومياً
على الأقل وذلك بمقر المجلس المطبى لمحافظة القاهرة ويشرف رئيس هذا
المجلس وتحضر محافظ القاهرة أو من يمثله ويجرى الانتخاب لاختيار
من يحل محل من انتهت عضويته في المجلس الأعلى للطرق الصوفية وفقاً
للقواعد السابقة ويحل من ينتخب في هذه الحالة محل من انتهت عضويته
للمدة الباقية من مدته .

مادة ٧ - يعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار من رئيس
الجمهورية من بين مشايخ الطرق الصوفية المنتخبين لعضوية المجلس الأعلى
للطرق الصوفية بعد أخذ رأي المجلس المذكور .

مادة ٨ - شيخ مشايخ الطرق الصوفية هو الرئيس الأعلى للطرق
الصوفية بالجمهورية ويرأس المجلس الأعلى للطرق الصوفية والجمعية
العمومية لمشايخ الطرق الصوفية بحكم منصبه .

وهو الممثل القانوني للمجلس الأعلى للطرق الصوفية أمام القضاء
وفي علاقته بالغير .

ويختار رئيس المجلس من بين أعضائه المنتخبين من ينوب عنه في
رئاسة الجلسات التي يطرأ عليه عذر يمنعه من حضورها . فإذا لم
يتيسر ذلك في حالة غياب الرئيس لأي سبب كان رأس المجلس أقدم
أعضائه المنتخبين أو أكبرهم سنة بحسب الأحوال .

مادة ٩ - ينعقد المجلس الأعلى للطرق الصوفية مرة كل شهر على الأقل ويدعو رئيس المجلس أعضائه الى اجتماع المجلس كتابة قبل موعد انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ويجب على من يمنعه غدر من أعضائه من الحضور إخطار الرئيس كتابة بذلك قبل الميعاد المحدد للاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل • ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة الا بحضور ستة من أعضائه المنتخبين على الأقل •

مادة ١٠ - يجوز أن ينعقد المجلس الأعلى للطرق الصوفية بصفة طارئة بناء على طلب رئيسه أو بناء على طلب كتابي مسبب من خمسة على الأقل من أعضائه من مشايخ الطرق الصوفية وينعقد المجلس بقوة القانون في هذه الحالة بناء على اعلان الدعوة من طلبى الاجتماع الى أعضاء المجلس بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك اذا لم يقيم رئيس المجلس بدعوته للانعقاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الطلب •

ولا ينظر المجلس في هذه الاجتماعات الطارئة الا في المسائل الواردة في جدول أعماله •

مادة ١١ - يوضح رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية جدول الأعمال لاجتماعات المجلس وعليه أن يدرج في هذا الجدول الموضوعات التي يطلب أعضاء المجلس من مشايخ الطرق الصوفية إدراجها كتابة قبل الموعد المحدد لانعقاد المجلس بيومين على الأقل •

وارئيس المجلس وحده ضبط نظام الجلسة والاذن بالكلام •

ويوقع الرئيس مع أمين المجلس محاضر اجتماعاته •

ويجب أن يبلغ الرئيس هذه المحاضر الى الوزراء المعثلة وزاراتهم في المجلس وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ الجلسة •

مادة ١٢ - تستط عضوية المجلس للأعلى للطرق الصوفية عن يتخلف من أعضائه من مشايخ الطرق الصوفية عن حضور جلساته أكثر من

أربع مرات في السنة الواحدة بدون عذر يقينه المجلس ويصدر بإسقاط العضوية قرار من ثلثي أعضائه بعد تحقيق دفاع العضو وذلك طبقاً للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣ - تصدر قرارات المجلس الأعلى للطرق الصوفية بأغلبية أصوات الحاضرين وذلك فيما عدا الحالات التي ورد بشأنها نص خاص في هذا القانون ويتولى المجلس الأعلى للطرق الصوفية تنفيذ قرارات المجلس .

وعلى السلطات والجهات اتعامة المختصة معاونة المجلس الأعلى للطرق الصوفية في تنفيذ قراراته الصادرة بالمطابقة للقانون بالطرق الادارية اذا أقتضى الأمر ذلك .

الفصل الثالث

وكلاء المشيخة الصوفية العامة

مادة ١٤ - يعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية وكلاء للمشيخة الصوفية العامة بسائر المحافظات والأقسام والمراكز ويشترط فيمن يعين وكيلًا لمشيخة الطرق الصوفية نفس الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون .

ويجب أن يكون الوكيل من أفاضل الجهة التي يتم تعيينه فيها ، ولا يجوز تعيين من يشغل منصب نائب رئيس طريقة من الطرق الصوفية وكيلًا للمشيخة العامة الا اذا تخطى عن هذا المنصب قبل التعيين .

وتخطر المحافظة التي يعين في نطاقها وكيل المشيخة الصوفية العامة بتعيينه وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية واسعة الانتشار على الأهل .

مادة ١٥ - لا يجوز أن يلقب وكيل المشيخة العامة بأنه شيخ مشايخ

الطرق الصوفية فى دائرة اختصاصه ولا يجوز له أن يستخدم سوى وصف وكيل المشيخة الصوفية العامة .

مادة ١٦ - يتولى وكيل المشيخة الصوفية العامة الاشراف العام على شؤون الطرق الصوفية بدائرة اختصاصه وله حق تمثيل المشيخة العامة والتحدث باسمها أمام الجهات الرسمية فى هذا النطاق ويكون تابعا مباشرة لشيخ مشايخ الطرق الصوفية .

ويجب أن يخطر وكيل المشيخة للصوفية العامة بكل تصريح بالموالد والمواكب فى دائرة اختصاصه ويختص بلكيل بالاشراف على هذه الموالد والمواكب وكفاءة ظهورها من كل ما يخالف هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٧ - يختص وكيل المشيخة الصوفية العامة باثبات جميع الوقائع المخالفة للقانون والنظام المتعلقة بالطرق الصوفية وأعضائها وتحرير تقارير عنها وإحالتها الى الجهة المختصة طبقا لأحكام هذا القانون .

ويجوز لوكيل المشيخة عند الضرورة الأمر بالوقف المؤقت لإى من أعضاء الطرق أو المسئولين فيها فى نطاق اختصاصه وذلك حتى تفصل جهة التأديب المختصة فى الأمر .

مادة ١٨ - يجب على وكيل المشيخة للصوفية العامة أن يرسل ما يصدره من قرارات تأديبية بالنسبة لأعضاء الطرق الصوفية أو المسئولين عنها إلى المجلس الأعلى للطرق الصوفية للنظر فيها وذلك خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها ويختص المجلس بالفصل فى التظلمات التى تقدم اليه من هذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار قوى الشان بها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويتبع المجلس الأعلى للطرق الصوفية السلطات الادارية المختصة بما أصبح نهائيا وقابلا للتنفيذ من القرارات المذكورة وذلك لتنفيذه بالطرق الادارية اذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ١٩ - يحتفظ وكيل المشيخة الصوفية العامة بجمع الدفاتر التي تحدد بقرار من شيخ مشايخ الطرق الصوفية ويلتزم بحفظها للعمل بها في نطاق اختصاصه وذلك كله وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٠ - يلتزم وكيل المشيخة الصوفية العامة باخطار المشيخة العمومية عن خلو أى ضريح أو زاوية في نطاق اختصاصه من أحد العاملين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتعيين من يحل محله وذلك خلال سبعة أيام على الأكثر من هذا الخلو .

ويخطر الوكيل المشيخة العمومية بالشئون المتعلقة بالأضرحة والزوايا التي تدخل في اختصاص المجلس الأعلى للطرق الصوفية للنظر فيها .

مادة ٢١ - يختص شيخ مشايخ الطرق الصوفية بإصدار قرارات تأديب وكلاء المشيخة الصوفية العامة ونقلهم وعزلهم ويجوز التظلم من هذه القرارات أمام المجلس الأعلى للطرق الصوفية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

الفصل الرابع

الجمعية العمومية الطرق الصوفية

مادة ٢٢ - تشكل الجمعية العمومية للطرق الصوفية من كافة مشايخ الطرق الصوفية المعتمدة .

ويكون مشايخ الطرق الصوفية وكلاؤهم المعينون طبقاً لهذا القانون من أعضاء الجمعية العمومية للطرق الصوفية عند مباشرتها ما يلي :

(أ) انتخاب أعضاء المجلس الأعلى بالطرق الصوفية .

(ب) مباشرة الاختصاصات المبينة في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من

المادة (٤) .

مادة ٢٣ - يدعو المجلس الأعلى للطرق الصوفية الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية للاجتماع بصفه دورية مرة كل سنة على الأقل وكما دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٢٤ - د يثون انعقاد الجمعية العمومية للطرق الصوفية صحيحا الا يحضر نصف أعضائها فإذا لم يتكامل العدد انلزم لصحة الاجتماع يؤجل لمدة ساعة ويثون الانعقاد التالى صحيحا بحضور ثلث الأعضاء .

مادة ٢٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للطرق الصوفية صحيحا فى حالة انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية وغير ذلك من الامور المبينة فى المادة (٢٢) الا بحضور ثلاثين عضوا من مشايخ الطرق الصوفية بانفسهم .

فإذا لم يتكامل العدد اللازم لصحة انعقاد الجمعية يؤجل انعقادها لمدة ساعة .

فإذا لم يتكامل هذا العدد فى الاجتماع التالى تؤجل الجمعية لاجتماع جديد بعد عشرة أيام على الأقل . . ويكون اجتماع الجمعية فى هذه الحالة صحيحا أيا كان عدد الحاضرين .

مادة ٢٦ - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، تصدر قرارات الجمعية العمومية للطرق الصوفية بأغلبية آراء الحاضرين وعند الانقسام يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

الفصل الخامس

الطرق الصوفية ومشايخها

مادة ٢٧ - حددت الطرق الصوفية المعتمدة عند العمل بهذا القانون فى الجدول المرفق ولا يجوز انشاء أو تنظيم أية طريقة صوفية جديدة

الا إذا كانت لا تشابه طريقة من الطرق الموجودة في اسمها أو اصطلاحها ويصدر لذلك قرار من وزير الأوقاف وشئون الأزهر بالاتفاق مع وزير الداخلية بناء على موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية *

ويكون ترتيب الطرق الصوفية إذا اشتركت في مكتب أو اجتماع بحسب ترشيحها في الجدول المذكور ويكون ترتيب الطرق الصوفية الجديدة تاليا لهذه الطرق بحسب تاريخ نشر القرار الصادر بإنشائها وتنظيمها في الجريدة الرسمية وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية *

مادة ٢٨ - يكون لكل طريقة من الطرق الصوفية شيخ وشيخ الطريقة هو الرئيس الروحي والإداري لها ، ويتولى مسئولياته في الإشراف على شئون طريقته مستقلا عن باقى مشايخ الطرق الصوفية *

مادة ٢٩ - يجب أن يتوفر عيّن يعين شيخا لطريقة من الطرق الصوفية الشروط الآتية :

١ - أن يكون بالغاً من الرشد متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة *

٢ - ألا يكون محكوما عليه في جنائية أو في جنحة مفضلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحاليتين *

٣ - أن يكون مجيذا للقراءة والكتابة ولما بمبادئ الشريعة الإسلامية *

٤ - أن يكون متمتعاً بسمعة طيبة وخلق كريم *

٥ - أن يكون من أهل العرفان والكمال ذوى التقوى والصلاح *

٦ - ألا يكون شيخا لطريقة صوفية أخرى *

ويصدر بتعين شيخ الطريقة قرار من المجلس الأعلى للطرق
الصوفية .

وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي احدى الجرائد اليومية للوسعة
الانتشار على الأقل .

مادة ٣٠ - تكون الأولوية في الترشيح لشغل منصب شيخ طريقة
من الطرق الصوفية عند خلوه من بين من تتوفر فيهم الشروط اللازمة
على النحو التالي :

(أ) الابن الأكبر لشيخ الطريقة السابق فاذا كان هذا الابن
قاصرا عنه شيئا للطريقة على أن يعين وكيله حتى يبلغ سن الرشد ثم
يأتي في المرتبة من بعده أكبر أبناء هذا الابن وهكذا .. الخ .

(ب) اخوة شيخ الطريقة السابق ويكون الشقيق منهم مقدما على
غيره .

(ج) ذوى قرى شيخ الطريق السابق الأقرب فالأقرب منهم .

(د) كبار رجال الطريقة ممن تتوفر فيهم شروط الأهلية لشغل
المصب .

مادة ٣١ - يجوز لشيخ الطريقة أن يطلب من المجلس الأعلى
للطرق الصوفية تعيين وكيل للطريقة لمساعدته في أعماله ويشترط لتعيين
الوكيل توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٩) .

مادة ٣٢ - لا يجوز للوكلاء المنصوص عليهم في المادة السابقة
ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٣٣ - يعين شيخ الطريقة نوابا وخلفاء وخلفاء بساتر

المحافظات والمراكز والأقسام من بين قوى الكفاءة والأمانة ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عنها في المادة (٢٩) •

ولا يجوز لشيخ الطريقة منح اجازة خلافة الا لمن تتوفر فيه هذه الشروط ويجب أن تضمن الاجازة بينا نواجبات الخليفة في مقام الارشاد والحدود التي يتعين عليه التزمها •

ويحظر منح اجازات خلافة دون أسماء محدد لتوزيعها على من يرغب في الخلافة •

ويجب اخطار المشيخة الصوفية العامة بهذه التعيينات كتابة خلال أسبوع من تاريخ التعيين وللمشيخة الطرق الصوفية حق الاعتراض على أي تعيين ينتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارها به وذلك كله طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٢٤ - يشترط فيمن يقبل من أعضاء الطرق الصوفية أن يتوفر فيه الشرطان المنصوص عليهما في البندين (٣٠ ، ٤) من المادة (٢٩) -

مادة ٣٥ - لا يجوز لشيخ الطريقة أن يفرض على مريديه أو خلفائه عوائد أو قروض أو مبالغ دورية أيا كانت تسميتها •

ولا يجوز كذلك فرض رسوم أو أية مبالغ على تعيين خليفة أو نائب له •

ومع ذلك يجوز قبول ما يقدم للطريقة من تبرعات مساهرة عن اختيار المتبرع ورغبته الخالصة في التبرع ويجب اخطار شيخ مشايخ الطرق الصوفية بهذه التبرعات خلال أسبوع من تاريخ قبول الطريقة لها ويتم قبول كل طريقة تتبرعات التي تقدم اليها طبقا للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٢٦ - يحدّد بقرار كل طريقة سجلات تسجيل أسماء أعضاء الطريقة وأسماء أبواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء ويجب تقديم هذه السجلات لشيخ الطرق الصوفية ولغيرها من السلطات المختصة للاطلاع عليها عند طلبها .

كما يجب على شيخ كل طريقة أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات التي تجردها اللائحة التنفيذية ويجب أن تكون هذه الدفاتر والسجلات مصدقا عليها من الشيخة العمومية للطرق الصوفية .

ويجب تسليم هذه الدفاتر فور خلو الطريقة من شيخها لى شيخه انطرق للصوفية .

وتعاد هذه الدفاتر والسجلات الى الشيخة فور تعيين شيخ جديد لها .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات الخاصة بالتقيد في السجلات المذكورة وكيفية التصديق عليها من الشيخة العمومية للطرق الصوفية وكيفية المحافظة عليها .

مادة ٢٧ - يجب على كل شيخ طريقة أو خليفته جمع مريدية في مواعيد دورية في زاوية من الزوايا أو في محل مخصوص للذكر الصوفي ثم للتعليم والارشاد بعد ذلك .

ويجوز أن يكلف الشيخ أو الخليفة مقرنا للتحقق ليتلو فيها القرآن الكريم وليقدم شرحا للعقيدة والشريعة والآداب الاسلامية الصوفية .

مادة ٢٨ - يجب على شيخ الطريقة المرور في مواعيد دورية منظمة على خلفائه ونوابه والتفتيش على أعمالهم وكيفية قيامهم بما عهد به اليهم من الارشاد .

ويجب على شيخ الطريقة اخطار شيخ مشايخ الطرق الصوفية

بالتقارير الدورية التي يعمدها في هذا الشأن ويجب أن لا يجوز من اقتراحات تدخل في اختصاص المشيخة العمومية وفي اختصاص المجلس الأعلى للطرق الصوفية وذلك كله في المواعيد وطبقا للأوضاع والأجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٩ - لا يجوز لنواب مشايخ الطرق الصوفية في الأقاليم أن يستخدموا لقب « شيخ الطريقة بالجهة » بل يجب أن يقتصر لقبهم على نائب شيخ الطريقة بهذه الجهة .

الباب الثاني

الأنشطة الصوفية

الفصل الأول

الموالد والموكب الصوفية

مادة ٤٠ - لا يجوز للسلطة الإدارية المختصة الترخيص بلقائمة مولد أو بسير الموكب الجماعية للطرق الصوفية بأية جهة من جهات الجمهورية؛ ولا التصريح بسير الموكب الصوفية لطريقة من الطرق في عواصم المحافظات إلا بعد صدور إذن بذلك من المشيخة العمومية للطرق الصوفية « ولوكيل المشيخة الصوفية العامة الآن في حدود اختصاصه أن يرغب من نواب الطرق الصوفية في تسيير موكب صوفي .

وتتولى المشيخة الصوفية العامة أو وكيلها المختص إخطار السلطات الإدارية المختصة بالأذن بالتصريح بالمولد أو الموكب كما تتولى الإشراف على هذه الموكب والموالد وتنظيمها بالتعاون مع هذه السلطات .

مادة ٤١ - لا يجوز أن يصاب أي موكب من الموكب الصوفية أو أي مولد من الموالد أي تجمع أو مخطط أو عمل يتتاف مع الأصول أو

القواعد الدينية والمدنية أو مع ما تقتضيه المواكب أو المولد من خشوع أو وقار أو يخالف الآداب الشرعية الإسلامية أو يتعارض مع النظام العام أو الآداب .

وتتظم اللائحة التنفيذية الشروط التي توافرها فيمن يرخص له بإقامة المولد وتسيير المواكب وآدابها والقواعد التي يفرض لها إقامتها والإشراف عليها .

الفصل الثاني

مجالس الذكر والاحتفالات الدينية

مادة ٤٢ - لا يجوز إقامة مجالس للذكر الصوفي بأي مسجد إلا بإذن من مشيخة الطرق الصوفية ويجب كذلك الحصول على موافقة وزارة الأوقاف وشؤون الأئمة إذا كانت حلقة الذكر في أحد المساجد التابعة لهذه الوزارة .

ويتم الحصول على الإذن أو الموافقة ، كما يتم الإشراف على مجالس الذكر طبقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٣ - تتولى المشيخة العامة للطرق الصوفية الاشتراك في تنظيم الاحتفالات الدينية الرئيسية الموافقة على كيفية اشتراك الطرق الصوفية فيها وتنظيم إقامة المراسم والندوات الصوفية وتنظيم الوعظ والإرشاد ومحاربة البدع والمنكرات التي تتنافى مع الشريعة الخراء أو الخلق الصوفي القويم في هذه الاحتفالات .

الفصل الثالث

المعاهد والمؤتمرات الصوفية الإسلامية

مادة ٤٤ - يصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يقترحه

المجلس الأعلى للطرق الصوفية وبعد موافقة مجلس الوزراء بإنشاء معهد أو أكثر للدراسات الصوفية الإسلامية ويقبل في الانتحاق بها حملة المؤهلات من المشتغلين بالتصوف من أعضاء الطرق الصوفية ويحدد القرار النظام الدراسي بهذه المعاهد ويجب أن يتضمن تحديد مدة الدراسة والمواد التي تدرس في المعهد المذكور والمصروفات التي تحصل من كل دار وتحديد وتقويم الشهادة التي تعطى للخريجين .

ويكون لهؤلاء الخريجين أولوية شغل المناصب المختلفة في التشكيلات الصوفية إذا ما توافرت فيهم الشروط الأخرى كما أن لهم أولوية تمثيل الطرق الصوفية محليا ودوليا .

مادة ٤٥ - يدعو شيخ مشايخ الطرق الصوفية الى عقد مؤتمرات محلية بعواصم المحافظات سنويا وكلمها دعت الضرورة الى ذلك لشبر التنوع الدينية والصوفية والوطنية ومقاومة التيارات المخالفة للشرعية الغراء ويحضر هذه المؤتمرات رجال الطرق الصوفية ويشرف المجلس الأعلى للطرق الصوفية على تنظيم هذه المؤتمرات وعقدتها والاتفاق عليها وعلى توزيع الكتب والرسائل والنشرات الصوفية والدينية خلالها وذلك كله طبقا للقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٦ - يدعو المجلس الأعلى للطرق الصوفية لعقد مؤتمرات دولية لسائر المشتغلين بأمور التصوف من شتى البلدان العربية والإسلامية أو غيرها وذلك بقصد توطيد الروابط بين رجال الطرق الصوفية وتعميق الأبحاث الصوفية ونشرها على أوسع نطاق .

ويجوز للمجلس أن يقرر إيفاد مبعوثين من أعضاء الطرق الصوفية لهذه المؤتمرات بقصد العمل على توحيد حركة المنظمات الصوفية ودعمها .

ويختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بوضع تنظيم المؤتمرات الصوفية الدولية والمحلية وكيفية عقدتها والاتفاق عليها ونظام الاشتراك

في المؤتمرات الصوفية الدولية الخارجية والقواعد التي تتبع في اختيار المبعوثين الى هذه المؤتمرات والمبالغ التي تصرف اليهم وذلك كله طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٧ - يعين لكل ضريح تابع للمجلس الأعلى للطرق الصوفية بقرار من المشيخة الصوفية اعمامة شيخ خدمة لضريح وعاملون نخدمته وفقا للحاجة وطبقا للأوضاع والاجراءات ، واشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون تعيين الشيخ للتكيا والأضرحة التي لها ناظر شرعيين بعد أخذ رأى الناظر ويعمل بشروط النواقف في هذا الشأن اذا كان وارد تنظيم لذلك في شروط الووقف .

مادة ٤٨ - يكون لكل من خدم الضريح خدمة سليمة لمدة خمس سنوات الأولوية على غيره في التعيين لقيام بخدمته ولو لم يكن من ذرية صاحب الضريح ثم تكون الأولوية بعد ذلك الذرية صاحب الضريح الأترب فالأترب منهم .

ولا يجوز تعيين أحد في هذه الوظيفة الا بعد التحقق من مراعاة الأولوية المذكورة وذلك كله طبقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٩ - يتم جمع النذور من الضريح بواسطة الشيخ المعين لخدمته ويحضر العاملان المعينين فيه وممثل قسم أو نقطة الشرطة المختصة ويجرى حصر هذه الحصيلة وتقسيمها الى حصص متساوية في اليوم الأخير من كل شهر ويخصص جزء من هذه الحصيلة لاقامة شعائر الضريح ويصرف الباقي لشيخ الخدمة ولغيره من اعمانين في الضريح وفقا للترارات الحاضرة بترتيبهم وبمراعاة القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

ميزانية المنظمات الصوفية ونظمها المالي

مادة ٥٠ — يضع المجلس الأعلى للطرق الصوفية الميزانية السنوية لمجلس بعد أخذ رأى شيخ كل طريقة من الطرق الصوفية الخاضعة لاشراف المجلس وتتكون إيرادات هذه الموازنة مما يلي :

(أ) المبالغ التى ترصدها الدولة فى ميزانيتها للطرق الصوفية سنويا .

(ب) الهبات والتبرعات والاعانات المقدمة من الأفراد أو المؤسسات الاعتبارية المختلفة فى الداخل والخارج .

(ج) الاشتراكات الشهرية أو السنوية التى تحصل من أعضاء الطرق الصوفية طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

(د) ١٠ ٪ من حصيله صناديق النذير فى المساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف وتبدأ السنة المالية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية وتنتهى مع السنة المالية للدولة .

ويجب اعداد مشروع الميزانية الخالصة بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية قبل موعد العمل بها بميعاد كاف كما يجب أن تشمل الموازنة إيرادات ومصروفات المجلس الأعلى للطرق الصوفية والمشيخة العامة للطرق الصوفية وكل طريقة من الطرق الصوفية الخاضعة لاشراف هذا المجلس .

مادة ٥١ — لا يجوز لأى من تشكيلات الطرق الصوفية المختلفة المنظمة فى هذا القانون أو لأحد أعضائها أيا كانت مرتبته فيها أو لأحد العاملين فى خدمتها تحصيل أو قبول أية رسوم أو مبالغ مقابل نظر المنازعات أو الشكاوى الصوفية أو التعيين فى المناصب الصوفية المختلفة .

ويجب أن يتم تحصيل الاشتراكات السنوية والشهريّة وغير ذلك من المبالغ التي يجوز تحصيلها طبقاً لأحكام هذا القانون بمراعاة الاجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ومع ذلك يجوز لتشكيلات الطرق الصوفية قبول التبرعات للأغراض التي تقوم عليها الطرق الصوفية ويجب لقبول التبرعات التي تقدم من جهات أجنبية أو دولية موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية عليها وذلك كله طبقاً للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٢ - تحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات المتعلقة بأعداد الموازنة الخاصة بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية وتحدد أبواب وأقسام وبنود الإيرادات والمصروفات التي تعد على أساسها هذه الموازنة ،

كما تنظم هذه اللائحة إجراءات عرض مشروع الموازنة السنوية على الجمعية العمومية لشيخ الطرق الصوفية لأقرارها والعمل بها ويجب ألا تقل الأغلبية اللازمة لأقرارها عن ثلثي أعضاء هذه الجمعية الحاضرين للاجتماع .

كما تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات الصرف من الاعتمادات المرحجة بالميزانية المذكورة وسلطات انصرف في المنظمات الصوفية المختلفة واختصاصات كل منها وذلك تحت الاشراف العام للمجلس الأعلى للطرق الصوفية ورئيسه .

مادة ٥٣ - يجب أن يعد ويعرض الحساب الختامي السنوي للمجلس الأعلى للطرق الصوفية على الجمعية العمومية للطرق الصوفية في المواعيد التي يعرض ويعتمد فيها الحساب الختامي للدولة وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات المتعلقة بعرض الحساب الختامي واعتماده من الجمعية العمومية .

ويتم اعتماد الحساب الختامي من الجمعية العمومية للطرق الصوفية

واخلاء طرف المجلس الأعلى للطرق الصوفية ورئيسه وغيرهم ممن لهم سلطة الصرف بمنظمات الطرق الصوفية بأغلبية المنصوص عليها في المادة السابقة .

الباب الرابع

تأديب أعضاء المنظمات الصوفية

مادة ٥٤ — يعاقب تأديبيا كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له من أعضاء الطرق الصوفية ثانيا كانت مرتبته أو صنته فيها ويكون العقوبات التأديبية كما يلي :

أولا — الإنذار :

ويوقع من يثبت أنه خالف هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له أو أتى عملا أو فعلا مخالفا الأصول الصوفية أو يكون من شأنه المساس بكرامة المنتسبين إليها .

ثانيا — ايقاف لمدة لا تزيد على سنة :

ويوقع على من يثبت أنه أتى عملا أو مخالفة للقواعد والآداب الصوفية أو الخشعية .

ثالثا — العزل والطرده وإعلان :

ويوقع على من يثبت عليه من أعضاء الطرق الصوفية المختفة أنه ارتكب مخالفة خطيرة تمس الكرامة أو أتى عملا أو فعلا جسيما مخالفا لنصوص هذا القانون أو لائحته التنفيذية ويصدر القرار بتوقيع هذا الجزء بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

ويجب على المجلس اصدار قرار بالعزل والطرده على كل من يصدر ضده حكم في جنابة أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة وعلى كل من

يثبت ارتكابه مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٢) وعلى
أى وكيل للمشيخة يثبت إصداره قراراً تأديبياً مشوباً بالتعسف الممدى
ومخالفة الحق والعدالة .

وعلى كل من يجمع أموالاً أو تبرعات أياً كانت تسميتها بالمخالفة لأحكام
هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويجب نشر القرار في الجريدة الرسمية إذا كان من صدر ممن يجب
أن ينشر قرار شغلهم للمنصب طبقاً لأحكام هذا القانون .
وفي جميع الأحوال ، ينشر القرار في إحدى الجرائد اليومية الواسعة
الانتشار على الأقل .

مادة ٥٥ - يختص شيخ كل طريقة من الطرق الصوفية بالنظر في
المخالفات النظامية أو المنازعات الصوفية البحتة التى تقع بين أعضاء
الطريقة .

ويختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنظر المخالفات والمنازعات
المثار إليها في الفقرة السابقة إذا كانت متعلقة بلحدى مشايخ الطرق
الصوفية والوقائع والمنازعات الصوفية التى تقع بين أعضاء طرق صوفية
مختلفة .

ويختص وكلاء مشيخة الطرق الصوفية بنظر ما يقع من هذه
المخالفات والمنازعات بالمحافظات الأخرى غير القاهرة .

ويجوز للتظلم من القرارات التى يصدرها المشايخ أو الوكلاء المشار
اليهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطار ذوى الشأن بكتاب موسى
عليه بعلم الوصول بها أمام المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٥٦ - يلتزم المجلس الأعلى للطرق الصوفية في الدعاوى التأديبية
التي يختص بها كما يلتزم مشايخ الطرق الصوفية وغيرهم من الذين
يفتصون بتوقيع الجزاءات التأديبية على أعضائها بمراعاة أحكام الشريعة
الإسلامية والقواعد الصوفية الصحيحة والاجراءات الأساسية اللازمة

لتحقيق العدالة وتحقيق دفاع المتهم قبل توقيع الجزاء عليه وكذلك بالأجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الخامس

أحكام عامة وختامية

مادة ٥٧ - تنترم الجمعية اتعمومية للطرق الصوفية والمجلس الأعلى للطرق الصوفية في اجراءاته وقراراته وأعماله بالقواعد المقررة في الشريعة الاسلامية والقواعد المتفق عليها في الطرق الصوفية . وتصدر قرارات الجمعية العمومية والمجلس الأعلى للطرق الصوفية في المسائل انداخلة في اختصاص أى منهما طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية نهائية وملزمة مادامت شرعية وقانونية وتصرى على ك من ينتمى الى الطرق الصوفية .

مادة ٥٨ - تعفى أموال المجلس الأعلى للطرق الصوفية سواء كانت أموالا ثابتة أو منقولة وأموال جميع الطرق الصوفية الخاضعة لأحكام هذا القانون من كافة الضرائب والرسوم أيا كان نوعها .

كما تعفى جميع الدعاوى والأوراق والسجلات والمستندات والأوراق المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية من رسوم التدمنة .

وتعفى مقار المجلس الأعلى للطرق الصوفية ومقار الطرق الصوفية المختلفة من قيمة مقابل استهلاكها من المياه والكهرباء في حدود متوسط استهلاكها في السنة السابقة على العمل بهذا القانون .

ويحدد بقرار من المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنك القطار العام الذي تودع فيه أموال المنظمات الصوفية المختلفة .

مادة ٥٩ - نحدد في الملائحة التنفيذية هذا القانون الأنظمة والنسب التي ستستخدمها مسندت ، تحرق الصوفية المحنفة وحوار أسنخدامها والدفتر والسجلات اننى يجب ان تصنف في فرد اسطهات ويحتمل حاحه المجلس الاعلى تحرق الصوفية كما تتخطى هذه الملائحة طريقة العقيد في هذه الدفاتر والسجلات والبيانات التى تدرج بنا وكيفيه تصديق عليا وحفظها ويصرف رئيس المجلس الاعلى للصوفية وصيغ ذلك صريفة من الطرق الصوفية على تنفيذ هذه الدفاتر ويحدد بنا وحفظها على النحو الذى تحدده الملائحة المذكورة .

مادة ٦٠ - تسرى على العاملين في المجلس الاعلى لطرق الصوفية وعلى العاملين في الطرق الصوفية المختلفة فيما ينالق بتعيينهم وتحديد مرتبتهم وعلاوتهم ومكافأتهم وغنتهم وتأمينهم وسائر ما ينص بشئونهم القواعد التى تحددها الملائحة التنفيذية مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا القانون وقانون اسمل واتأمينات الاجتماعية .

مادة ٦١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب كل من ينتحل صفة من صفات مشايخ الطرق الصوفية أو ينتحل صفة في تمثيله بية طريقة منها أو صفة العضوية فيها أو ينتحل صفة شغل أى منصب أو وظيفة أو عمل أو يدعى أية صلة بالطرق الصوفية أو منظمة من منظماتها الخاضعة لأحكام هذا القانون أو يستخدم شعارا أو علما من شعاراتها أو أعلامها بدون وجه حق ، بالصحب مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٢ - يُلغى الأمر الخديوى الصادر في ٢ من يونية سنة ١٩٠٣ بإصدار لائحة الطرق الصوفية كما يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦٣ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس

الجمهورية (١) خلال ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بناء على ما يرضه رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٦٤ - يستمر العمل باللوائح والأنظمة الداخلية المعمول بها رقت نشر هذا القانون في تنظيم وسير العمل بالمنظمات الصوفية المختلفة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه وحتى تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية له .

مادة ٦٥ - يستمر شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومشايخ الطرق الصوفية الحاليين في مباشرة اختصاصاتهم طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٣٩٦ (٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦) .

جدول

باسماء الطرق الصوفية بجمهورية مصر العربية

الطريقة	مسلسل	الطريقة	مسلسل
الأدرسية الشاذلية	٢٢ —	المرازقة الأحمدية	١ —
السمانية الخنوتية	٢٣ —	الكناسية الأحمدية	٢ —
الضييفية الخلوتية	٢٤ —	الجنائفة الأحمدية	٣ —
العقيفية الشاذلية	٢٥ —	السلامية الأحمدية	٤ —
الشرنوبية البرهامية	٢٦ —	الأتباية الأحمدية	٥ —
السجادة البكرية	٢٧ —	الحلبية الأحمدية	٦ —
السجادة انوفائية	٢٨ —	التشعانية الأحمدية	٧ —
السجادة العنانية	٢٩ —	الشعبيه الأحمدية	٨ —
الحمودية الأحمدية	٣٠ —	الشناوية الأحمدية	٩ —
الرحيمية القنائية	٣١ —	السلطوحية الأحمدية	١٠ —
المحمية الشاذلية	٣٢ —	البيومية الأحمدية	١١ —
الفيضية الشاذلية	٣٣ —	الرفاعية	١٢ —
السعيدية الشرنوبية	٣٤ —	البرهامية	١٣ —
الغازية الخلوتية	٣٥ —	انقادرية انقاسمية	١٤ —
العرازية	٣٦ —	المقادرية انقارضية	١٥ —
الهرابية الحفنية	٣٧ —	الميرغنية الختمية	١٦ —
المصلحية الخلوتية	٣٨ —	الانقاسمية الشاذلية	١٧ —
المسلمية الخلوتية	٣٩ —	الحنوتية الشاذلية	١٨ —
الدمرداشية	٤٠ —	العروسية الشاذلية	١٩ —
الجهرية الشاذلية	٤١ —	السلامية الشاذلية	٢٠ —
العتيمية الخلوتية	٤٢ —	القواقية الشاذلية	٢١ —

(تابع) جدول بأسماء الطرق الصوفية بجمهورية مصر العربية

الطريقة	مسلط	الطريقة	مسلط
٥٦ — زلفرانية الظوئية		٤٣ — الحديثة الشاذلية	
٥٧ — الهاشمية المدنية الشاذلية		٤٤ — أشهاريّة الرهامية	
٥٨ — الجنيدية انخلونية		٤٥ — السبيانية انتبيلية	
٥٩ — الجودية الخوتية		٤٦ — البيوتية للظوئية	
٦٠ — الفيليتية		٤٧ — انفرغية الأحمدية	
٦١ — انخليلية		٤٨ — انزاعدين الأحمدية	
٦٢ — الكتانية الأحمدية		٤٩ — الخضرية انخلونية	
٦٣ — الفاسية الشاذلية		٥٠ — الشبراوية انخلونية	
٦٤ — الجهرية الأحمدية		٥١ — الخيفية الهاسمية	
٦٥ — المجادية البرهامية		٥٢ — المروانية الخوتية	
٦٦ — السعدية		٥٣ — انتشيدية	
٦٧ — الحامية الشاذلية		٥٤ — الصبيية	
		٥٥ — العزمية الشاذلية	

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨

باللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الطرق الصوفية ،

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للطرق الصوفية •

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن

نظام الطرق الصوفية المرفقة •

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برباسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٩٨ (٣٠ يناير سنة

١٩٧٨) •

(١) الجريدة الرسمية في ٣ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٩ •

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية

الباب الأول (السبل والأوساط الصوفية)

مادة ١ - تتألف الطريقة الصوفية ووحداتها من انفاحية الروحية من
العناصر الآتية :

(أ) الخليفة وهو قدوة من أهل انصراف والكمال ذوى التقوى
والإمام بمبادئ الشريعة لتأبعية ومريديه ومرتبته الروحية مستقلة عن
الترتيب الادارى للطريقة الذى يتكون من شيخ الطريقة والنواب والخلفاء
وخلفاء الخلفاء .

(ب) جماعة من الآخذين بأسباب الطريق وعزم الارادة من التائبين
والمريدين والمسترشدين بمنهج الطريق وصدقته ويجرى تربيتهم روحيا حسب
منهج الطريقة .

(ج) منهج للطريقة بسند صحيح الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتمد على الخصائص المذكورة فى المادة التالية :

مادة ٢ - يعتمد المنهج الروحى للطريقة على الأمور الآتية :

١ - جملة المنعوبات والآداب التى توصى بها الطريقة والمكروهات
حسب شعارها ، وكذا ترتيب الخطوات وكيفيتها بطرق الذكر ومجالسه
وتنظيم الحضرات . ولا يجوز للطريقة أن تفرض على أتباعها أوامر أو
نواهي غير ما شرع الله تعالى للمسلمين ولا أن تحمل حراما أو تحرم
حلالا .

٢ - الإرشاد الى دقائق الاعتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم وتفاصيل الآداب الإسلامية والأخذ بأسباب انتقامى فى السوك بتحرى مدارج أحسن الانحسان للسمو بالنفس الى الذمال وتخصيصها من الخلق الميم واكتسابها أسباب العمل لتقويم بسند صحيح الى النبى صلى الله عليه وسلم مع الاسترشاد بالصالحين ومحبة آل البيت واحترامهم وأقطاب الطريق .

٣ - طائفة من الأوراد والأهزاب الخاصة بالطريقة .
 والنورد هو ما توصى الطريقة بالقيام به من العبادات والأدعية بصورة دورية مستمرة .
 أما الحزب فهو مجموعة من الآيات القرآنية أو الأذكار أو الأدعية الخاصة بالطريق .

مادة ٢ - يبدأ السوك بأن يعمد الشيخ أو المرشد الى من يتقدم اليه بالقوية بانكف عن المحارم والاقلاع عن المعاصى والتزام منهج الطريقة مع الاجتماع مع اخواته على المحبة فى الله والطاعة واردة الطريق بمقومة فلا يجوز للمرشدين التصدى للمريدين أو انتنافس على ضمهم فيما بينهم .

مادة ٤ - يكون التدرج فى السلوك من حال الابتداء الى ما فوقها من المراتب طبقا لمتاح كل طريقة مع الأخذ بالوسائل الصوفية الآتية حسب منهج كل طريقة :

- ١ - التسوية .
- ٢ - ربط القلب بذكر الله وتحقيق الشهادة والوحدانية معنى وعملا .
- ٣ - الخلوات والعبادات والأذكار .
- ٤ - التعلم والتفقه فى الدين .
- ٥ - التزام الواجبات اذ امة سواء فى داخل نطاق الطريقة أو فى

المجتمع كله مع اتباع تعادات والأحكام الإسلامية ما يمكن في شئون الحياة العادية .

ولا تجوز الإجازة لرتبة الخلافة إلا لمن استوفى أسباب التخرج السابقة من ١ إلى ٤ والتي يكون بنا من أهل العرفان والكمال ذوي القوى والنساح لتأديرن على تحمل مسئولية الواجبات العامة المذكورة في التبند الخامس .

ويمصدر الجنس الأعلى لطرق صرغية ميثاق عهد بأداب الصوغية بين الطرق المعترف بها يشمل الوسائل الخاصة بالإرشاد وسبله .

مادة ٥ - يكون على المجازين لرتبة الخلافة لطريق القيام مباشرة أو بالواسطة بانواجبات الآتية :

١ - إرشاد المريدين والإشراف عليهم وتربيتهم من المبتدئين الى ما يخلوها .

٢ - إقامة الحضرات الدينية ومجالس الذكر وتحديد مواعيدها ومناسبات وأماكن إقامتها والمشراف عليها وعلى ما يدور فيها وافتتاحها .

٣ - العمل على تنمية أسباب التأخى واتحاضن والمحبة في الله بين أبناء الطريقة والمريدين المتابعين له .

٤ - العمل على تحديد وسائل وطرق تحفيظ المريدين والتابعين حسبما تتحمله مقدرتهم وثقافتهم من آيات الكتاب والأحاديث النبوية الشريفة وأوراد الذكر . والعمل على تعليمهم وتثقيفهم مبادئ الدين الحنيف وأحكامه وسير النبوة الشريفة وأتخاب الاسلام وعظمائه وسمير المجاهدين في الله وفي سبيل الحق ، وأصول الطريق ومنهاجه .

٥ - المؤاخزة للمخطئين وحل المنازعات طبقا للقانون وهذه اللائحة والنوائج الدأخية .

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بالمنهج الخاص بكل طريقة ينظم الارشاد الصوفي العام طبقا لخصاوبط الاسلاميه وذلك بالمستويات الآتية :

أولا : المرحلة الشخصية :

وتقوم على محور الأهمية ان يلزمه ذلك ومدارسة وتدريس السيرة النبوية تفصيلا وتحفيظ قدر كاف من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وأنواع العبادات وطرفها وأسسها الصحيحة . وإقامة النوادي الدينية للأطفال والدمل على إنشاء مراكز للتأهيل المنهني وذلك حسبما تحدده لائحة التعليم التي يصدرها المجلس الأعلى لهذه المرحلة ويمرعاة القوانين واللوائح المعمول بها .

ثانيا : المرحلة العامة :

ويقبل بها المتفوقون من الناجحين في المرحلة الأولى والهائون على الشهادة الاعدادية أو ما يعادلها على الأقل مع اجراء اختبار قدرات في حفظ قدر من آيات الذكر الحكيم وفق ما تقرره لائحة التعليم في ذلك .

وتقوم هذه المرحلة على أصول الثقافة الاسلاميه (النظم الاسلاميه والقضايا المصرية للشعوب الاسلاميه) ، وتدر من القرآن الكريم والأحاديث النبوية والتاريخ الاسلامي واللغة العربية وسير بعض أئمة التصوف .

ثالثا : المرحلة العاليه :

وتتولاهما معاهد الدراسات الصوفية الاسلاميه طبقا لما يحدده القرار الجمهوري الذي يصدر في هذا الشأن طبقا لمادة (٤٤) من القانون .

مادة ٧ - يضع رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية برنامجا سنويا قبل بدء السنة المالية يتضمن المؤتمرات المحلية المزمع القيام بها خلال العام بمرأسم المحافظات ويقوم بمرض هذا البرنامج على المجلس الأعلى

للطرق الصوفية للمناقشة وتنظيم اشرافه على نظامها وأماكن عقدها ومامية الكتب والنشرات والوسائل المصرفية وإلدينية التي سيتم توزيعها أو مناقشتها في تلك المؤتمرات ، مع تحديد الاجراءات التي تتبع في اعداد جداول أعمال تلك المؤتمرات وفقاً تشير به اللائحة الداخلية .

مادة ٨ - يرض رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية على المجلس رفق برنامجيه انسابق عن المؤتمرات تقاسير عن أهمية هذه المؤتمرات وضرورات عقدها والتيارات المخالفة للشريعة الخراء والتي تنحدر الى عقد هذه المؤتمرات وما يتبع خلالها ، كما يقوم بعرض أسماء من يعهد اليهم بالمحاضرة أو بأعمال التوعية خلالها ومؤهلاتهم وشخصياتهم .

وبين المجلس الأعلى للطرق الصوفية أوضاع المكافآت والمعاملة التي تطبق على القائمين بأعمال التوعية والتنظيم لعقده هذه المؤتمرات وفياشرتها وبما يطرح بها من وسائل الصوفية وكتيباتها ونشراتها .

مادة ٩ - تكون الدعوة الى المؤتمرات الدولية أو الاشتراك فيها بقرار يصدره المجلس الأعلى للطرق الصوفية ببناء على اقتراح رئيس المجلس الأعلى للطرق المصرفية أو خمسة من أعضاء المجلس . ويجب أن يشتمل القرار :

١ - المناسبة أو الضرورة الداعية لهذا المؤتمر والنتائج المرجوة منه .

٢ - الاتصالات التمهيديّة التي سبقت التقدم بالفكرة لتعقد المؤتمر أو الأيفاد للاشتراك فيه .

٣ - الأشخاص الذين سيشاركون في هذه المؤتمرات والبيانات المتعلقة بهم على وجه التفصيل .

٤ - علوين ومواضيع البحوث التي ستقدمها هؤلاء المشتركين وطريقة اعتمادها قبل القائنها أو تقديمها لهذه المؤتمرات .

٥ - تحديد احد الأذى التكاليف الأجنبية للاستراكت فى المؤتمرات الأجنبية أو تلك التى سيدعى لى قامتها بالذخل .

مادة ١٠ - يتم باتفاق بين المشيخة العامة للطرق الصوفية وبين السلطات المختصة دراسة أملايب عراقة حسن أؤداب العامة وروسن الحد من أماكن التلوو وأؤطب الميسر ورفرق الترقص وغيرها من الصور الخارجة عن الشريعة فى الموائد والاحتفالات الدينية .

وتراعى لقواعد وأؤداب استينية التى ينص عليها الشرح خلال اقامة الموائد والمواكب الصوفية بما يكفل لها من اوتار وانظارة وما تنبذ اليه من ممان سامية باحياء ذكريات عطرة .

ولا يجوز اقامة الموائد أو تسير المواكب الصوفية ومجالس التذكر لغير أبناء الطرق التى تنمن ،لقانون اعتبارها من الطرق الصوفية .

ويكون شيخ الطريقة بنفسه أو بمن يندبه مسؤولا عن الاشراف على ما تقوم به الطريقة من احياء لىالى الموائد وتسير المواكب الصوفية واحتفالاتها الدينية ومجالس الذكر .

ويجب اؤطار وكلاء المشيخة العامة بجميع هذه الموائد والمواكب التى تقام فى دائرة اختصاصه ليتولى الاتصال بالجبات الادارية فى هذا الشأن والمشراف على اقامة الموائد أو تسير المواكب لاتخذ ما يراه مناسبا للمحافظة على كرامة الاحتفال وميسته ويعتبر مسؤولا امام المشيخة العامة عن كل خروج على الأصول الدينية المرعية أو الملحوظات التى يبينها وكيل المشيخة العامة فى ذلك .

مادة ١١ - يتبع ما نص عليه فى المادة السابقة بالنسبة لاقسامه مجالس الذكر والاحتفالات الدينية .

مادة ١٢ - تختص المشيخة العامة للطرق الصوفية بصدار تصاريح

تقامة الموالد والاحتفالات الدينية وتنظيم وإقامة الموالد ومجالس الذكر وسير مراقب الاحتفالات في المواسم والأعياد الدينية على أن يراعى في ذلك نفسين مواعيد الاحتفالات الدينية لتطرق للصوميات المختلفة ومواكبها وموانعها لمما نسبته الدينية الرسمية أو الصوغية .

مادة ١٢ - يعدد المجلس الأعلى للطرق الصوفية بقرار منه الأهرجة التي تتطلب تعيين شيخ لخدمتها وكذا العاملين الذين ينشأ منها .

ويشترط تعيين معين شيخا للخبر أن يكون ملما بأصول الدين والتبادات حفاظا على كرام من القرآن الكريم .

مادة ١٤ - يكون جنس المرء في المنظمات الدينية حسبما يقرره المجلس الأعلى للطرق الصوفية عموما أو بالنسبة لكل خبر وتشكل لجنة لهذا الغرض من .

١ - وكيل المشيخة إمامة للطرق الصوفية المختصة
رئيسا { بالمنطقة

٢ - شيخ الخبر
٣ - العاملين بالخبر
أعضاء {
٤ - ممثل قسم أو نقطة الشرطة المختصة

وتختص هذه اللجنة بعمل محضر عند فتح الصندوق يثبت فيه على وجه الخصوص :

(أ) إجراءات النتج وحصر وتقييم قيمة جملة النفور بالخبر .

(ب) توزيع النسب المترددة وجه صرف النفور وفقا للتأتون .

الباب الثاني الدفاتر والسجلات

مادة ١٥ - تحتفظ المشيخة بالدفاتر والسجلات الخاصة بها وعلى الأخص .

١ - سجل الخطابات الواردة وصور الخطابات الصادرة .
٢ - سجلات التعليمات كالقوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية والمنشورات والنشرات والأوامر التنفيذية وغيرها مما تستدعيه حاجة العمل .

٣ - سجل المستندات المالية للميزانية وأوجه النشاط الصوفي وسجلات الدفاتر المحاسبية التي تشمل الموقف المالي للطرق الصوفية جميعها .

٤ - الدفاتر والسجلات وملفات الحفظ اللازمة للعمل في المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ١٦ - كافة الدفاتر والسجلات التي تنص عليها هذه اللائحة وكذلك السجلات والوثائق والأوراق المتعلقة بأنشطة الطرق الصوفية تحفظ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اكتمالها في ديوان المشيخة العامة بعد التأشير في نهايتها بما يفيد ذلك .

وتتبع التعليمات التي يصدرها (رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية) بقرار منه في حفظ المستندات والوثائق المشار إليها لمدة أخرى بعد ايداعها ديوان المشيخة العامة حسبما إذا كانت تشمل بيانات دائمة لا يستغنى عنها أو تلك التي يقتضى العمل الرجوع إليها خلال مدة معينة أو تلك المستغنى عنها ولا حاجة للرجوع إليها .

مادة ١٧ - يحتفظ وكيل المشيخة العامة بالدفاتر اللازمة لتنفيذ القانون وخاصة الدفاتر الآتية :

١ - دفتر بيان بالطرق الصوفية بدائرة اختصاصه والمشرفين الاداريين والموفين عليها .

٢ - دفتر قيد واعطاء تصاريح لقامة الموالد والمواكب الشرعية وترتيبها والاشراف عليها .

٣ - دفتر أحوال اثبات الوقائع المخالفة للقانون والنظم المتعلقة بالطرق الصوفية بدائرة اختصاص وكيل المشيخة .

٤ - دفتر قيد صور التقارير التى يرفعها المشرفون على الطرق التصوفية بالمنطقة وكذلك صور التقارير التى يرفعها وكيل المشيخة الى الجهات المختصة .

٥ - دفتر أحوال وبيانات الأضرحة والزوايا فى المنطقة .

٦ - دفتر قيد للقضايا التأديبية واجراءاتها وما تم فيها .

مادة ١٨ :

١ - تقوم المشيخة العامة للطرق الصوفية باعداد الدفاتر التى يجرى القيد فيها فى الطرق المختلفة .

١ - تقوم المشيخة العامة باعتماد تلك الدفاتر وختمها بختم المشيخة العامة صفحة صفحة والتوقيع عليها من الموظف المختص فى أولها وفى نهايتها عند ردها للمشيخة العامة للحفظ بعد انتهاء مدة حفظها بديوان الطريقة وورودها لديوان المشيخة العامة ويعطى كل دفتر رقماً عاماً أو رمزاً للتسجيل بالمشيخة العامة ويكون هو المستخدم فى مكاتبات الطريقة .

٣ - لا يجوز استعمال غير تلك الدفاتر فى الأغراض التى خص عليها القانون وهذه اللائحة ولا يعتمد أى بيان مما أوجب القانون أو هذه اللائحة قيده فى هذه الدفاتر والسجلات ما لم يكن متجاً بهذه الدفاتر .

مادة ١٩ - يكون القيد فى هذه الدفاتر والسجلات بمعرفة شيخ الطريقة أو من يعهد اليه بذلك .

ويراعى من انقائهم بالتقيد في تلك الدفاتر عدم الكسب أو التحشير أو التغيير في بيانها .

مادة ٢٠ - يجب تقديم الدفاتر انقضى تنص عليها هذه اللائحة للمشيخة العامة للطرق الصوفية سنويا لاعتمادها والتصديق عليها .

مادة ٢١ - يقوم شيخ الطريقة قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأكثر بتقديم التقارير المفصّل عليها في المادة ٣٨ من القانون ويجب أن تتضمن التقارير بصفة خاصة بياناً منحصلاً بجهود الطريقة في رفع مستوى أبنائنا دينياً ومادياً والخدمات التي تقدمتها الطريقة لهم وجهودها في نشر الوعي الديني ومقاومة الانحراف ومدى ما حققت من أهداف الصوفية والاسلام .

ويكون تسليم هذه التقارير بالتسليم وتوقيع المختص بالمشيخة على الصورة بالاستلام أو بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

كما يجب عرض تلك التقارير على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أو من ينيبه عند غيابه وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ ورودها للمشيخة العامة .

مادة ٢٢ - يحتفظ كل شيخ طريقة من الطرق الصوفية بالدفاتر والسجلات الآتية :

١ - سجل لتسجيل أسماء النواب بدرجاتهم والخلفاء وخلفاء الخلفاء والمريدين .

٢ - دفتر قيد اجتماعات شيخ الطريقة بأبناء الطريقة والمريدين .

٣ - دفتر تفتيش شيخ الطريقة على النواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء .

٤ - سجلات التقارير الدورية التي يعدها مشايخ الطرق .

٥ - دفتر لاشبات أحوال الطريقة يتضمن بيانات اعلامها وشعاراتها وتواريخ لحضرات المواكب والموالد والمناسبات الدينية وما يقتضيه بالأضرحة والزوايا على وجه التفصيل .

الباب الثالث

الميزانية والنظام المالي

مادة ٢٢ - يجب أن تشمل ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية على جميع الإيرادات والمصروفات المقدرة على مدى السنة المالية .

وتبدأ السنة المالية لميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

وتشتمل ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية على ما يأتي :

أولاً : قسم المصروفات يضم الأبواب التالية :

١ - المرتباب والأجور .

٢ - المصروفات العامة .

٣ - الاستخدامات الاستثمارية .

ثانياً : قسم الإيرادات ويتضمن ما يلي :

١ - المبالغ التي ترصدها الدولة في ميزانيتها للطرق الصوفية .

٢ - الاعانات والهبات والتبرعات .

٣ - الاشتراكات .

٤ - نسبة حصيلة صناديق النذور المنصوص عليها في القانون .

وتوضح اللائحة المالية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية التسميات التي يتضمنها قسمي المصروفات والإيرادات .

مادة ٢٤ - تختص الادارة المالية بالمشيخة العامة للطرق الصوفية
بالتالى :

١ - اعداد تقارير دورية بعد فحص احوال المالية للمشيخة اتصافا
وتشكيلاتها الصوفية . وتعرض هذه التقارير على رئيس المجلس الاعلى
للطرق انصوفية أولا بأول للاخطاة واتخاذ ما يراه بشأنها .

٢ - اعداد اقتراحات الميزانية بقسميها وتبويبها وغروعا وينودها .
ويجب عرض هذه الاقتراحات على رئيس المجلس الاعلى للطرق انصوفية
قبل نهاية السنة المالية بلاتة اشهر على الاقل .

مادة ٢٥ - يقدم مشايخ الطرق ذل في حدود اختصاصه للادارة
المالية فى موعد غايته نهاية اشغظس من كل عام بناء على اخطار توجيه الادارة
المالية فى مايو من كل سنة ببيان يتضمن ما يلى :

١ - مشروع ميزانية كل طريقة من الطرق الخاضعة لاشراف المجلس
الاعلى متضمنا ايراداتها ومصروفاتها طبقا لنظام الشى تقرر انلاثصة
المالية .

٢ - الاشتراكات الشهرية أو السنوية التى تحصل من أعضاء الطرق
الصوفية .

٣ - سائر المبالغ التى تستحقها المشيخة العامة للطرق الصوفية قبل
الطرق الصوفية وما يتبها .

٤ - الأوجه والمشروعات والاقتراحات التى يطلبها وكلاء المشيخة
والطرق الصوفية والتى تتطلب الصرف عليها من ميزانية المجلس الاعلى
للطرق الصوفية .

٥ - سائر البيانات والملاحظات والطلبات التى يرى وكلاء المشيخة
الصوفية العامة والطرق الصوفية أهميتها والمتعلقة بالميزانية .

ولا يجوز بأى حال تقديم أية طلبات فيما يتعلق بالافتراض (٣ : ٤) من هذه المادة بعد الميعاد المذكور .

مادة ٣٦ - يقوم رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بإيداع مشروع الميزانية السنوية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية مقر مشيخة الطرق الصوفية قبل موعد انعقاد المجلس الأعلى لتبني الميزانية بشهر على الأقل .

ويجب إخطار جميع مشايخ الطرق بذلك بكتاب موصى عليه بمنهم وصول فور الإيداع .

ويجوز لوكلاء المشيخة ومشايخ الطرق الإطلاع على مشروع الميزانية وأن يطلبوا من المشيخة صورة معتمدة من المشروع على نفقتهم .

مادة ٣٧ - يدعى المجلس الأعلى للانعقاد عقب انتهاء المادة المنصوص عليها في المادة السابقة طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون لتبني مشروع الميزانية .

ويعرض مشروع الميزانية بعد استيفاء الإجراءات السابقة على المجلس الأعلى للطرق الصوفية في موعد غايته نهاية نوفمبر من كل عام ليتولى المجلس مناقشته بابا بابا بمحتواه وإدخال ما يراه من تعديلات .

وتدعى الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية طبقاً للإجراءات المقررة في القانون واللائحة الداخلية فور اعتماد المجلس الأعلى للميزانية .

ويعرض المشروع النهائي للميزانية بعد إقراره في صورته النهائية من المجلس الأعلى للطرق الصوفية على الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية لاعتماده .

مادة ٢٨ - لا يجوز مثل مبلغ من باب آخر أو تجاوزه. إلا بموافقة المجلس لأعلى لضيق المصروفه .

مادة ٢٩ - يحدد ما يدفعه أعضاء الطرق الحسوفية من اشتراكات طبقا لقواعد الآتية :

١ - أن يكون الاشتراك العام في حدود الميسورة للشهرة العامة للأعضاء الطرق الصوفية .

٢ - يتكون الاشتراك الخاص طبقا لأقرار يتعنه عضو ويعتبر الأقرار ساريا ما لم يتم شغوب تغييره .

٣ - تقوم الطريقة التي ينتمى إليها العضو بالتحصيل وتكون مصروفاتها على جنبها ولا تتأثر هذه النسبة عن جزء من ثمانية من المبلغ المحصلة (١٢/١٠) وكذا تتحمل الطريقة المصروفات الإدارية حتى إرساء الاشتراكات إلى المشيخة العامة .

ويتم تحصيل قيمة الاشتراكات على النحو الآتى :

١ - يتم الدفع فى مقابل إيصال دال على السداد من أصل وصورة بالكربون ذى الوجهين يوضع فيه اسم العضو وقيمته المبلغ المدفوع وتاريخه والمستلم وتوقيع المستلم المعتمد .

٢ - تقوم المشيخة العامة بمد الجهات المرخص لها بتحصيل الاشتراكات بدفاتر قسائم التحصيل من أصل وصورة مختومة ومتممة بختم المشيخة العامة .

٣ - يسلم الإيصال للعضو وتحفظ الصورة بالدفتر لدى الجهة القائمة بالتحصيل ويرسل مع التقرير النصوص عليه فى المادة (٢٣) من هذه اللائحة للمشيخة العامة لطرق الصوفية للحفظ لمدة اتى تقررها اللائحة المالية .

٤ - يتم تحديد المختص بالتحصيل بقرار من شيخ المشايخ بالديوان انعام بالمشيخة وبقرار من وكلاء المشايخ كل في حدود اختصاصه وذلك بناء على عرض شيخ الطريقة وتخطر المشيخة العامة باسم المختص وميانات كاملة عنه وصورة واضحة من توقيعه المعتمد ويجب أن يكون من أبناء الطرق الصوفية ومن الأعضاء العاملين فيها ويتم هذا الاخطار خلال أسبوعين من الاختيار على الأكثر .

مادة ٣٠ - مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون تتبع الاجراءات السابقة في قبول الهبات والتبرعات .

مادة ٢١ - يتم تسليم سائمت التحصيل بأرقامها المسلسلة وقسائمها المرقمة والمعتمدة للمختص بالتحصيل وتعتبر عهده انشخصية ومسؤوليته الكاملة الى حين اعادتها لديوان المشيخة العامة وتسليمها للمختص . ولا يتم هذا التسليم الا بعد التأكد من توريد جميع المبالغ التي تم تحصيلها الكاملة الى حين اعادتها لديوان المشيخة العامة وتسليمها للمختص . ولا يتم هذا التسليم الا بعد التأكد من توريد جميع المبالغ التي تم تحصيلها بموجب الحفر المسلم الى الجهة المحددة باللائحة الداخلية .

مادة ٢٢ - تودع أموال المشيخة العامة بنك مصر فرع القاهرة بالكتاب رقم — أو أحد فروعها بالأقاليم لنفس رقم الحساب ويتم الصرف من الاعتمادات الدرجة بميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية بتوقيع مدير الادارة المالية واعتماد رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٢٣ - تقوم الادارة المالية باثبات الإيرادات والمصروفات الفعلية في سجلات خاصة .

ويتم تقنين تلك الحسابات في نهاية السنة واعداد الحساب الختامى في جميع الطرق الصوفية التابعة للمشيخة العامة وديوان المشيخة العامة

وارسالها لاثراة المالية لاعادها للعرض على المجلس الأعلى للطرق الصوفية فى المواعيد وطبقا للإجراءات التى تنص عليها اللائحة المالية .

وتقوم الجمعية .لعمومية سنويا بانتخاب مراجع للحسابات من ضمن من يرشحهم رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية وأعضاء الجمعية العمومية لذلك قبل موعد انعقاد انجمنية بشهر على الأقل ويودع هذا انترشيح رفق مشروع الميزانية عند ايداعه لشروع الميزانية طبقا للمادة التالية .

مادة ٢٤ - يجب تمكين المراجع من القيام برؤجاته ووضع جميع المستندات والدفاتر تحت تصرفه فى أى وقت .

وتحدد اللائحة المالية وسائل المراجعة وطرق الاشراف والرقابة على تنفيذ الميزانية . ويرفع المراجع تقريره عن الحساب الختامى الى الجمعية العمومية عن قيامه بمهمته ويجب أن يتضمن التقرير أن الادارة قامت بتقديم جميع ما طلب منها من الأوراق والمستندات وتسهيل قيامه بمهمته أو ما لاقاه من عبات وأن التقرير يمثل الحالة الواقعية والحسابية بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية .

الباب الرابع

المسألة الثانية

مادة ٢٥ - لا يجوز توقيع عقوبة على أعضاء الطرق الصوفية الا بعد تحقيق كامل يكفل لهم الفرصة لابداء أقوالهم وتحقيق دفاعهم بعد مواجهتهم بالمخالفات المنسوبة اليهم .

ويجب أن يكون التحقيق كتابة بحضور كاتب غير أنه بالنسبة الى المخالفات التى لا تجاوز عقوبتها التنبيه أو الانذار فيجوز أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونة فى المحضر الذى

يحوى العقوبة وفي جميع الأحوال يجب أن يكون القرار الصادر بقرتين
العقوبة كتابيا ومسيا .

مادة ٣٦ - تنيد الشكوى المقدمة ضد المحال في دفتر برقم مسلسل
طبقا للأوضاع التى تحددها اللائحة الداخلية ويجب أن يفتح ملف لكل
شكوى برقم مسلسل وتثبت به البيانات انجهرية المتعلقة بالشكوى وتضم
له جميع الأوراق المتعلقة بها وتعلى على الملف .

مادة ٣٧ - تتم الاحالة الى التحقيق بقرار من :

(أ) رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالنسبة للمخالفات المتعلقة
بأحد الوكلاء أو مشايخ الطرق الصوفية والتى توقع عقوبة العزل والطرده
والاعلان وكذا المنازعات الصوفية التى تقع بين أعضاء الطرق الصوفية
المختلفة .

(ب) من يندبه وكلاء المشيخة أو مشايخ الطرق الصوفية كل فى حدود
حدود اختصاصه .

ويقيد الاتهام وما يتم فيه الى آخر مراحله فى اندفاقر المخصصه لذلك
والتى تعد طبقا للنموذج الذى تبينه اللائحة الداخلية .

مادة ٣٨ - تقوم ادارة الشؤون القانونية بتجقيق المخالفات التى
يختص رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالاحالة فيها .

ويتولى من يندبه وكيل المشيخة أو شيخ الطريقة التحقيق فى المخالفات
التى يختص كل منهما بتوقيع الجزاء فيها على أن يخطر المشيخة العامة
بذلك .

مادة ٣٩ - تخطر سلطة التحقيق المستجوب بالتاريخ المحدد لاجراء
التحقيق ومكانه ويكون الاخطار كتابة فى محل اقامته الثابت فى السجلات

إذا تم يتبين: لمحقق محض انتمه قام باخطار المشيخة ذمامه او ونيل المشيخة
او شيخ طريقة التابع نيا كح حسب اختصاصه •

وتتبع هذه الطريقة فى كافة احوال الاخطار التى نخطبها هذه المراتمة
ويجوز لمحقق فتح باب تحقيق بعد هذا الاخطار لاثبات ابيانات العاجلة
التى يخشى عليها من الوقت •

مادة ٤٠ - اذا تم التحقيق ككتابة وجب ان يثبت فى محضره تاريخ
ومكان وساعة اختراع المحضر واقفاله واسم المحقق وكاتب التحقيق وكذا
ما يتخذ المحقق من اجراءات ويجب توقيع من يسأل فى التحقيق فى نهاية
اقواله وعلى الصفحات التى تتضمن هذه الاقوال ويتعين على المحقق وكاتب
التحقيق استوقيع على كل صفحة فى صفحات المحضر •

مادة ٤١ - للمحقق سلطة استدعاء من يرى اخذ اقواله من الشهود
وله ان يطلب ما يرى الاطلاع عليه من الأوراق •

مادة ٤٢ - اذا أدنى المستجوب بأقواله ورفض التوقيع عليها او
رفض الادلاء بأقواله او تم يخضر فى الموعد المحدد دون عذر مقبول كان
على سلطة التحقيق اثبات ذلك فى المحضر ويجوز لها فى هذه الحالة اجراء
التحقيق أو استناله واصدار توصياتها فى شأن المستجوب فى غيابه ودون
توقيعه •

مادة ٤٣ - اذا كشف التحقيق عن ارتكاب المستجوب جريمة من
جرائم القانون العام وجب على السلطة القائمة على التحقيق رفع الأوراق
بمذكرة الى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية لاحالة الموضوع الى
الجهات المختصة لتتخذ ما تراه بشأنه •

ويجوز فى هذه الحالة وقف المستجوب عن ممارسة انشاط الصوفى •

مادة ٤٤ - يعرض محضر التحقيق على السلطة بتوقيع العقوبة

دين اسلامى ١٠

موضحا به رأى المحقق ويجب ان يتم هذا المعرض خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق .

فاذا تبين للمختص بتوقيع انجزاء أن الحال مستحق عقوبة العزل وانطرد والاعلان رفع الأمر الى المجلس الأعلى للطرق الصوفية مع اخطار الحال طبقا للإجراءات المبينة في هذه اللائحة .

مادة ٤٥ - تكون الاحالة في الأحوال التى يختص بها المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنظر المخالفات بقرار احالة مرفق بمذكرة التحقيق معلن بها الحال طبقا للإجراءات المبينة في هذه اللائحة .

ولا يجوز أن تجرى المحاكمة التأديبية قبل شهر من الاخطار .

وتتخذ في هذه المحاكمة جميع الاجراءات التى تتطلبها الشريعة الاسلامية ركزا المنصوص عليها بشأن المحاكمات التأديبية المبينة بقانون مجلس الدولة ويجوز حضور المحامين في هذه المحاكمات .

مادة ٤٦ - يخطر المستجوب كتابة بالقرار الصادر من السلطة المختصة وتحفظ الأوراق بعد ذلك وبعد الاستيثاق من التنفيذ .

مادة ٤٧ - تقيد التظلمات المقدمة للمجلس الأعلى في دفتر خاص بها مسلك بالتاريخ والرقم . ويعطى التظلم رقما مسلسلا بالرقم والسنة التى تبدأ من أول أكبر كل علم .

ويفتح للتظلم ملف مستقل يتضمن البيانات الجوهرية ويضم اخطار التظلم وجميع الأوراق الخاصة بالتحقيق وقرار الاحالة ومحاضر الجلسات والقرار الذى يصدره المجلس الأعلى للطرق الصوفية رما تم في تنفيذ القرار .

وتعلى الأوراق على الملف وتتبع في نظره انتظام ذات الاجراءات

التي تتبع في المحاكمة التأديبية .لتنى تتم بمعرفة المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٤٨ - ١ - مع مراعاة الفروع المشار اليها باللائحة والخاصة بالمساءلة التأديبية يجب عرض أمر العضو الذى يتخلف عن حضور جلستين متتاليتين من جلسات المجلس دون عذر مقبول على المجلس فى أول جلسة عادية للنظر فى أمر انذار العضو المتخلف باسقاط عضويته بالمجلس اذا ما استمر تخلفه بجلسة رابعة دون عذر .

٢ - اذا استمر تخلف العضو أربع جلسات متتالية دون عذر ورغم الانذار المرسل اليه باسقاط عضويته يحال الى التحقيق بقرار يصدره رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية الى لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض .

٣ - يقوم بالتحقيق لجنة مشكلة من ثلاثة أعضاء من المجلس الأعلى للطرق الصوفية يفتارهم رئيس المجلس بقرار منه .

٤ - عقب انتهاء التحقيق تعرض نتيجة على المجلس الأعلى للطرق الصوفية بمذكرة موضحة بها ما انتهت اليه اللجنة وما تراه بشأن العضو مذيلة برأى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

٥ - للمجلس الأعلى بعد الاطلاع على التحقيق المشار اليه والمذكرة المرفقة به أن يتخذ القرار بشأنه فى أول جلسة عادية له ويجب أن يكون اتخاذ المجلس لقرار اسقاط العضوية وفقا للاجراءات ، وبالنسبة التى أشارت اليها المادة ١٢ من القانون وله أن يقضى بغير ذلك وفق ما يستقر عليه الرأى وفى جميع الأحوال يجب أن يكون قراره مسببا .

٦ - اللجنة القائمة بالتحقيق أن تستعين بمن ترى الحاجة الى الاستئانة به أو برأيه فى الوصول الى قرارها أو انتهاء اجراءات التحقيق .

دين اسلامى

مادة ٤٩: - يقوم المجلس الأعلى للطرق الصوفية بام- دار "تخيم
واللوائح الآتية :

١ - اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية ،

٢ - اللائحة المالية •

٣ - لائحة الشؤون التعليمية والثقافية والإعلامية لشيخ الطرقت
الصوفية •

٤ - لائحة العاملين بالمشيخة العامة للطرق الصوفية •

٥ - التنظيم الهيكلى العام للمشيخة العامة للطرق الصوفية ويقوم
مشايخ الطرق باعداد النظم واللوائح المطبقة فى الطرق التى تتبعهم فى
حدود القانون واللائحة التنفيذية والقواعد المقررة فى اللوائح التى يصدرها
المجلس الأعلى للطرق الصوفية •

ولا تكون نافذة الا بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للطرق الصوفية•

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥

بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه - وقد أصدرناه :

مادة ١ - : تنص مجمع البحوث الإسلامية دون غيره بالإشراف على خبج ونشر وتوزيع وعرض وتداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والأحاديث انبوية وفقا لما تقررر انلائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والعيئات التى يشمئها .

ويختص الأئمن العام لمجمع البحوث الإسلامية أو من ينوب عنه بالتريخيص لدور الطبع والنشر وللأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول وتسجيل للتداول لكل ما تقدم أو بعضه وفقا لتقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من شيخ الأزهر (٢) ويستثنى من شرط الحصول على التريخيص المشار اليه ما تقوم به وزارة الأوقاف من طبع ونشر وتسجيل وتوزيع وتداول المصحف الشريف والأحاديث النبوية ويتولى وزير الأوقاف أو من ينييه اصدار التريخيص .

مادة ٢ - يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من قام بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع .

(٢) صدر قرار شيخ الأزهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ فى شأن التريخيص لدور الطبع والنشر وللأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف وتسجيل للتداول والأحاديث النبوية . (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٠/٤ - العدد ١٠٤) .

او تداول 'المطبوعات' أو تداول 'انتجيلات' المشار إليها في المادة السابقة بدون ترخيص أو بالمخالفة لتروصه ولو تم الطبع أو التسجيل في الخارج .

وتكون العقوبة 'السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ومئى الغرامة في حالة العودة .

ويعاقب بال'سغال' الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من حرف عددا نصا في القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأية وسيلة كانت .

وتكون العقوبة 'السغال' الشاقة المؤبدة ومئى الغرامة في حالة العود . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ أى من هذه العقوبات .

ويتكون لل'عامين' المتخصصين بإدارات مجمع 'البحوث' الإسلامية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع شيخ الأزهر (١) .
صنة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا لقانون .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٦ بتحويل بعض العاملين بالإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بجمع البحوث الإسلامية صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/١ - العدد ١٤٨) ونص في مادته الأولى على ما يأتى : « يخلو صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والاحاديث النبوية - كل في دائرة اختصاصه - المادة العاملون بالإدارة عامة للبحوث والتأليف والترجمة بجمع البحوث الإسلامية الموضحة وظائفهم فيما يلى :

- ١ - مدير عام البحوث والتأليف والترجمة .
- ٢ - مدير إدارة شؤون المصحف والاختصاصيون العاملون بهذه الإدارة .
- ٣ - مدير إدارة البحوث والاختصاصيون العاملون بهذه الإدارة » .

دين اسلامي ٣٧٨

مادة ٣ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولييه سنة
١٩٨٥) .

قرار شيخ الأزهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦

بشأن طبع أو نشر أو توزيع أو عرض

أو تداول المصحف الشريف والأحاديث النبوية (١)

شيخ الأزهر

بعد المطلاع على القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم
الأزهر والهيئات التى يشملها والقوانين المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن اصدار
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم طبع المصحف
الشريف والأحاديث النبوية ،

قرر :

المادة الأولى - تسرى أحكام القرار المرافق فى شأن الترخيص لدور
الطبع والنشر والأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع أو نشر أو
توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والأحاديث
النبوية لكل ما تقدم أو بعضه سواء تم الطبع أو التسجيل فى الداخل أو
الخارج وذلك كله فيما عدا ما تقوم به وزارة الأوقاف فى هذا الشأن .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر فى ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٤٠٦ الموافق (٣ فبراير سنة
١٩٨٦) .

الفصل الاول

شروط واجراءات طبع وتداول وتوزيع وتسجيل المصحف الشريف

مادة ١ - لا يجوز طبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف كله أو بعضه أو تسجيله للتداول الا بناء على ترخيص سابق بذلك من السلطات المختصة بالأزهر ويقدم طلب الترخيص على النموذج الممد لهذا الغرض بالإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بمعنى مجمع البحوث الإسلامية بمدينة نصر بالقاهرة - مصحوبا بتجارب الطبع بالرسم العثماني الى هذه الإدارة من نسختين على ورق جيد ونظيف .

وتكون التجربة في شكل ملزم مطبوعة على وجه واحد من الصحيفة.

مادة ٢ - تمنح الإدارة الملتمزم أو طالب الترخيص - بعد مراجعة البروفات والتأكد من سلامتها - اذنا بالطبع ، ولا يجوز للملتمزم طبع المصحف أو جزء منه قبل الحصول على هذا الاذن .

وعلى الملتمزم مراقبة تركيب (اللوحات المعدنية) (الأكلشاهات) الصحيحة مراقبة دقيقة عند الطباعة حتى لا يحدث خلل أثناء عملية الطباعة عن طريق استبدال (أكلشه) بآخر ومراقبة عملية تجميع الملزم عند التجليد حتى لا يحدث اضرار أو انقوص أو التداخل ومراعاة طباعة اللوحات القرآنية بما يتفق والرسم العثماني .

مادة ٣ - لا يجوز طبع للمصحف أو جزء من أجزائه بخط لا يقرأ بالعين المجردة أو بخط غير الخط العثماني .

مادة ٤ - لا يكون التصريح بالطبع والتداول ماليا الا لطبعة واحدة فقط ولا يجاوز الطبع الكميات المصرح بطبعها - ويراعى اثبات البيانات الخاصة بتصريح الطبع والتداول على كل نسخ المصحف المصرح بها مع عنوان المطبعة والملتمزم وجهة الطبع .

مادة ٥ - توافي الادارة لعلماء لتبذير وتنفاليف والترجمة بجمع انبحوث الاسلاميه في اول كل شهر عربي - اليوم السابع سى اؤمرتر - بيان مفصل عن كميات انصاحف لى نم توزيها وتصديرها عى بن يذّر في هذا البيان متناس المحف ونوعه ورقم وناريخ دبعه وتذوّه .

مادة ٦ - تسرى احكام المواد السابقة عند الترخيص باعادة طبع المصحف انشريف .

الفصل الثانى

شروط وأجراءات طبع وتداول وتوزيع وتسجيل : لأحاديث النبويه

مادة ٧ - تسرى القواعد السابقة فيما يتعلق بطب الترخيص بطبع أو تداول أو عرض أو نشر أو توزيع أو تسجيل لأحاديث انبويه و جزء منها وجميع المصنفات الانبويه التى تتناول نصوص قرآنيه أو احاديث نبويه سواء كانت باللغة العربيه أو غيرها .

مادة ٨ - يجب الحصول على ترخيص باذاعة أو نشر أية تسجيلات قرآنيه أو أحاديث نبويه ومراجعتها بمعرنه الادرة قبل عرضها وتداولها .

مادة ٩ - يتم التحفظ على المطبعات أو التسجيلات المخالفة لشروط المقررة بالقانون وللقواعد المشار اليها في هذا القرار وتودع في المكان الذى تحدده جهة النيابة العامة حتى تتم المساعلة الجنائية المترتبة بالتقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

التعديلات التشريعية المنشورة

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					
٢٢					
٢٣					
٢٤					
٢٥					
٢٦					
٢٧					
٢٨					
٢٩					
٣٠					
٣١					
٣٢					
٣٣					
٣٤					
٣٥					
٣٦					
٣٧					
٣٨					
٣٩					
٤٠					
٤١					
٤٢					
٤٣					
٤٤					
٤٥					
٤٦					
٤٧					
٤٨					
٤٩					
٥٠					

رئاسة الدولة

قرار مجلس الوزراء

بتخصيص قصر عابدين ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية

وأن يطلق عليه اسم قصر الجمهورية

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ يونية سنة ١٩٥٣ ما يأتي:

أولاً - يخصص قصر عابدين ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية وأن يطلق عليه اسم «قصر الجمهورية» .

ثانياً - إطلاق اسم ميدان الجمهورية على ميدان عابدين .

ثالثاً - إطلاق اسم ميدان أحمد عرابي على ميدان لاذر على .

(١٩٥٣/٦/١٩) .

قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣

بمقتضى بعض العبارات في التشريعات القائمة اقتضاه اعلان

النظام الجمهورى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد المعلم للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ،

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يحذف من القوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم وغيرها من التشريعات القائمة عبارات :

« حضرة صاحب الجلالة الملك » و « ثروات حضرة صاحب الجلالة الملك » و « بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك » و « خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك » و « حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك » و « كلمة الملكى » .

ويستعاض عنها بالتولى بعبارات :

« رئيس الجمهورية » و « القوات المسلحة » أو « القوات العسكرية »
و « البلاد المصرية » و « الخدمة العسكرية » و « الخدمة » وكلمة
« الجمهورى » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويملك
به من رقت اعلان النظام الجمهورى «

صدر بقصر الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٧٢ (٢٥ يونيو سنة
١٩٥٣) .

قرار مجلس الوزراء

بشأن تغيير عبارة الحكومة الملكية المصرية بعبارة جمهورية مصر



وافق مجلس الوزراء على التاء عبارة « الحكومة الملكية المصرية »
واستبدالها بعبارة « جمهورية مصر » لتتفق ونظام العهد الجديد .

٢٧ يناير سنة ١٩٥٤ .

قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦

باصدار قانون محكمة رئيس الجمهورية والوزراء (١)



باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ :

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ببيان الاجراءات التي تتبع أمام مجلس الأحكام المخصوص ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٦ - العدد ٤٧
(تابع)

٣٩٠ رئاسة الدولة

مادة ٢ — ينفي المرسومان بقانونين رقمي ١٢٦ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ومعمل به من تاريخ العمل بالتستور ،

صدر بديوان الرئاسة في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ (١٣ يونيو سنة ١٩٥٦) .

قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

الباب الاول

الهيئة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء

مادة ١ — تتولى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يشتركون بطريق القرعة وستة من مستشاري محكمة النقض وممثلين الاستئناف يختارون بطريق القرعة أيضا من بين مستشاري محكمة النقض وتقدم ثلاثين مستشارا من محاكم الاستئناف .

ويختار بطريق القرعة كذلك عدد مساو من أعضاء مجلس الأمة والمستشارين بصفة احتياطية .

وفي حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع به ، يحل محله أقدم الأعضاء الاحتياطيين اذا كان من المستشارين وأكبر الأعضاء سنا اذا كان من أعضاء مجلس الأمة .

ويرأس المحكمة أقدم المستشارين .

مادة ٢ — يكون جلوس الأعضاء بترتيب الأقدمية بين المستشارين وبترتيب السن بين أعضاء مجلس الأمة ويكون جلوسهم عضوا مستشارا

وهكذا على التوالي • ويبدون آرائهم على هذا الترتيب على أن يكون الأول أصغر أعضاء مجلس الأمة سناً وعلى أن يكون الرئيس آخر من يعدى رأيه • ويجلس الأعضاء الاحتياطيون معاً في جانب يخصص لهم •

مادة ٣ — يقوم بوظيفة الاتهام أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى بأغلبية الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس • وذلك بعد صدور قرار الاتهام ويجوز أن يعاونهم محام علم ينديه النائب العام بناء على طلب مجلس الأمة •

وفي حالة صدور الاتهام من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل الاتهام أمام المحكمة النائب العام أو من يقوم مقامه ويعاونه محاميان علمان • ويجرى تشكيل المحكمة على الصورة المتقدمة بعد صدور قرار الاتهام من مجلس الأمة أو من رئيس الجمهورية •

مادة ٤ — يقوم بأعمال تكم الكتاب في المحكمة العليا قلم كتاب محكمة النقض •

مادة ٥ — تتعقد المحكمة العليا في دار محكمة النقض •

الباب الثاني

في مسئولية رئيس الجمهورية

مادة ٦ — يحاقب رئيس الجمهورية بالاعدام أو بالإسبال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكب عملاً من أعمال الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى •

وتعتبر عدم ولاء للنظام الجمهورى الأعمال الآتية :

(أولاً) العمل على تغيير النظام الجمهورى الى نظام ملكى •

(ثانياً) وقف دستور الدولة كله أو بعضه أو تعديل أحكامه دون اتباع الشواهد والملازمات التى قررها الدستور •

الباب الثالث

في مسئولية الوزراء

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات يوجب الوزراء بتعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا ارتكبوا في تانية وظائفهم جريمة من الجرائم الآتية :

- ١ - الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى •
- ٢ - مخالفة أحكام الدستور •
- ٣ - التصرف أو الفعل الذى من شأنه التأثير بالزيادة أو لقتص في أثمان البضائع أو العقارات أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة بالبورصة أو القابلة للتداول في الأسواق بقصد انحصول على فائدة شخصية أو للغير •
- ٤ - استغلال النفوذ ونحو بطريق الإيثار للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة •
- ٥ - المخالفة العمدية للقوانين أو اللوائح التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أهدد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى •
- ٦ - العمل أو التصرف الذى يقصد منه التأثير في القضاء أو في أية هيئة خولها القانون اختصاصا في القضاء أو الافتاء •
- ٧ - التدخل في عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو اجراءاتهما بقصد التأثير في نتيجة أى منهما سواء كان ذلك باصدار أوامر أو تعاليمات مخالفة للقانون الى الموظفين المختصين أو بلتخاذ تدابير غير مشروعة •

مادة ٨ - يعاقب عنى الخيانة العظمى وعدم الولاء للنظام الجمهورى بالاعدام أو بالسجن المؤبد أو المؤقتة • ويعاقب عنى باتى الجرائم أو الشروع فيها بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات تجرمة الرشوة •

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بالمقررات المنصوص عليها فى القانون يقرتب حتما عنى الحكم بإدانته نلوزير عزته من منصبه وحرمانه من انحقوق اسيااسة زمن عشرينه فى مجلس الأمة •

ويؤوز للمحكمة الحكم عليه بالإضافة الى العقوبات السابقة بالحرمان من تولى المنائنه العامة ومن عضوية مجلس ادارة المنائنه أو الشركات أو المؤسسات ننى تخضع لاشراف السلطة العامة ، ومن أية وظيفة • من هذه المنائنه وكذلك بالحرمان من المنائنه بالمان نلحررة المنظمة بقوانين أو المن نللى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء • أو المن ذات التأثير فى الاقتصاد القومى وكل ذلك لمدة لا تجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم •

كما يجوز الحكم برد ما إفاده المتهم من جريمته وتقدر المحكمة مقدار ما يرد •

ويجوز للمحكمة أن تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة •

الباب الرابع

اجراءات الاتهام والمحكمة

مادة ١٠ - يقوم مجلس الأمة بمجرد تقديم اقتراح باتهام رئيس الجمهورية أو الوزير بتشكيل لجنة للتحقيق من خمسة من أعضائه بطريق الاقتراع السرى وفى جلسة عنية •

وتتولى لجنة التحقيق دراسة موضوع الاقتراع والتحقيق فيه .

مادة ١١ - تمتد لجنة التحقيق بتقريرها بنتيجة عملها وترفعه الى رئيس مجلس الأمة خلال شهر من تاريخ تكليفها ببحث الموضوع ويجوز للمجلس أن يقرر تمديد هذا الميعاد .

مادة ١٢ - يقوم رئيس المجلس بتحديد جلسة لمناقشة تقرير اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفع التقرير اليه .
ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقا لأحكام الدستور .

مادة ١٣ - يرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس مجلس القضاء الأعلى قرار الاتهام في اليوم التالي لصدوره لاجراء القرعة لاختيار المستشارين لضحية المحكمة العليا وتعيين رئيسها .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية يرسل رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس القضاء الأعلى قرار إحالة الوزير الى المحكمة ويرسل صورة من هذا القرار الى رئيس مجلس الأمة في نفس الوقت .

كما يقوم مجلس الأمة باجراء القرعة لاختيار أعضاء المحكمة العليا من أعضائه ، على أن يتم اجراء القرعة وتشكيل المحكمة العليا في جميع الأحوال خلال سبعة أيام على الأكثر من صدور قرار الاتهام .

ويرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تعيينه قرار الإحالة مع صورة محضر الجلسة التي صدر فيها والداوات التي جرت بشأنه وتقرير لجنة التحقيق وجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام وكذلك أسماء الأعضاء الذين انتخبهم المجلس ممثلين للاتهام أمام المحكمة .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية ، يرسل رئيس الجمهورية الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تعيينه

قرار إحالة الوزير الى المحاكمة على أن يكون الترار مسببا ومصحوبا بجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام .

مادة ١٤ - تتولى النيابة العامة اعلان التهم بصورة قرار الاحالة وقائمة شهود التهم بناء على طلب ممثلى الاتهام فى مجلس الأمة أو بناء على طلب رئيس الجمهورية ،

مادة ١٥ - يعين رئيس المحكمة العليا موعد انعقادها لنظر الدعوى ، على أن يكون ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعذار النيابة التهم بصورة قرار الاحالة ، وتقرم النيابة العامة باعذار التهم بهذا الموعد وبالمكان الذى تتمتع فيه المحكمة قبل الموعد المحدد بثمانية أيام على الأقل .

ويخطر رئيس المحكمة أعضاءها بالموعد المقرر لانعقادها قبله بيومين على الأقل .

مادة ١٦ - تتبع فى المحاكمة أمام المحكمة العليا القواعد والاجراءات المبينة فى هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى القانون لمحاكم الجزاءات فى مواد الجزاءات . ويكون لها الاختصاصات المقررة فى القانون لمسطات التحقيق .

مادة ١٧ - لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بقرار الاحالة ولا تشديد التهمة المسندة اليه بهذا الترار ، ومع ذلك يجوز :

١ - اصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام مما يكون فى أمر الاحالة .

٢ - تغيير وصف الجرم المسند الى المتهم بشرط الا يحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانونا للجريمة الواردة فى قرار الاحالة .

٣ - انحكم على المتهم في كل جريمة نزلت فيها الجريمة الواردة في قرار الاحالة بسبب ما ظهر من التحقيق أو المرافعة في الدعوى .

مادة ١٨ - يحذر الحكم من المحكمة العليا بالادانة بأغلبية الثلثين .
ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

على أنه تجوز اعادة النظر في الأحكام الصادرة بالادانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمسه قنوننا أو أقاربه أو زوجته بعد وفاته .

ويتدم الطلب مبينا به الأسباب أو العناصر التي جددت بعد صدور الحكم وأنتى يبنى عليها طلب اعادة النظر الى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض إذا قضت بقبوله أعيدت المحاكمة أمام المحكمة العليا التي يعاد تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - اذا صدر الحكم في غيبة المتهم أعيدت المحاكمة عند حضور المحكوم عليه أو ضبطه وعلى النائب العام بمجرد ضبط المحكوم عليه أو حضوره أن يخطر بذلك رئيس مجلس الأمة أو رئيس الجمهورية حسب الأحوال . ويجب أن تعاد المحاكمة خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار والنائب العام أن يأمر بالتقبض على المحكوم عليه حتى يعاد تشكيل المحكمة العليا لتقرر ما تراه في هذا الشأن ، وتنتظر المحكمة العليا الدعوى ولو فر المحكوم عليه أو امتنع عن الحضور بعد اعلانه ويكون الحكم في هذه الحالة بمثابة حكم حضوري .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٢٠ - اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت وجب سماع أقواله أمام المجلس ولجنة التحقيق اذا طلب ذلك بعد تقويم الاعتراح وقيل صدور قرار الاتهام .

رئاسة الدولة ٣٩٧

مادة ٢١ — يجب أن يكون المحامي الذي يتولى الدفاع أمام المحكمة مقيدا في جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا .

مادة ٢٢ — لا يجوز انشاء مناولات المحكمة ويعاتب على هذا الانشاء بالحبس .

مادة ٢٣ — يقوم النائب العام بتنفيذ الأحكام التي تصدرها هيئة المحكمة وغنا لها هو مقرر في القانون .

مادة ٢٤ — لا يجوز العفو عن رئيس الجمهورية أو الوزير انذى صدر عليه حكم بالادانة من المحكمة العليا الا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٢٥ — تختص المحكمة العليا بمجرد احالة رئيس الجمهورية أو الوزير أو من في حكمه اليها بمحاكمة الفاعلين الأصليين معه أو شركائه كما تختص بنظر الجرائم المرتبطة بجريمته .

مادة ٢٦ — تسرى أحكام هذا القانون على نواب الوزراء .

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦.

بأنختال بعض اتعديلات على التشريعات القائمة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاضارع على المادة ١٣٧ من الدستور،

وعلى ما ارتاه مجلس اتدولة،

قرر التقانون الاتى :

مادة ١ — يستبدل بمبارتى « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » فى جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » وكذلك يستبدل بمبارة « رئاسة مجلس الوزراء » عبارة « رئاسة الجمهورية » .

مادة ٢ — يستبدل بكلمة « البرلمان » وبمبارتى « مجلس النواب » و « مجلس الشيوخ » فى جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة « مجلس الأمة » .

وكذلك يستبدل بكلمتى « النواب » و « الشيوخ » عبارة « أعضاء مجلس الأمة » .

مادة ٣ — (مستقبله بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالتقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٠) تأخذ نصوص القوانين المتعلقة بترتيب المصاح

(١) الوقائع المصرية فى ١٢ يوليه سنة ١٩٥٦ — العدد ٥٦ مكرر (١) .

رئاسة الدولة ٣٩٩

العامّة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ويجوز إلّاؤها
أو تعديلها بقرارات منه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانيننا ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (١٠ يولية سنة
١٩٥٦) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٨٢ لسنة ١٩٧٢

بسرمان كافة الأشخاص الخاصة بالوزراء من حيث الاستمرار
في العمل بعد بلوغ السن القانونية للاحالة إلى المعاش على
السادة مستشاري رئيس الجمهورية من درجة وزير (١).

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقوانين
المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم رئاسة
الجمهورية ،

قرر :

مادة ١ - يسرى على السادة مستشاري رئيس الجمهورية من درجة
وزير كافة الأحكام الخاصة بالوزراء من حيث الاستمرار في العمل بعد
بلوغ السن القانونية المقررة للاحالة إلى المعاش .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٢ (٢٩ أغسطس سنة
١٩٧٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٢٦ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤

بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجالس
القومية المتخصصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٣ بإعادة تنظيم
رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعيين
رئيس لديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات
رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ بتحديد
اختصاصات وزير رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات
سكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية ،

قرر :

مادة ١ - تشكل رئاسة الجمهورية على النحو التالي :

(أولا) نواب ومساعدو رئيس الجمهورية .

(١) الجريدة الرسمية في ١١ يوليو سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٨ .

- (ثانيا) وزير شؤون رئاسة الجمهورية .
- (ثالثا) ديوان رئيس الجمهورية (١) .
- (رابعا) مشارو رئيس الجمهورية .
- (خامسا) السكرتارية الخاصة لرئيس (٢) .
- (سادسا) مكتب سكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية والادرات
التابعة نه .

(سابعا) الجانص القومي المتخمصة .

مادة ٢ - لرئيس الجمهورية اصدار القرارات اللازمة بتحديد الاختصاصات أو تعديلها . وله أن يفوض من يرى في هذا الشأن ، وتكون القرارات الجمهورية السابق صدورها بتحديد الاختصاصات بالنسبة للبعض قائمة ما لم يصدر ما يندلها .

مادة ٣ - يشكّل ديوان رئيس الجمهورية من :

— رئيس الديوان .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩
(الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٨٠ - العدد ١٥) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - إلغاء منصب رئيس ديوان رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تنشأ برئاسة الجمهورية أمانة عامة يرأسها أمين عام على
أن تتبع السيد نائب رئيس الجمهورية مباشرة .

مادة ٣ - يختص أمين عام رئاسة الجمهورية بجميع الاختصاصات
التي كانت مخولة لرئيس ديوان رئيس الجمهورية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (٢٩
مارس سنة ١٩٨٠) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء
سكرتارية صحفية برئاسة الجمهورية . كما صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مكتب لرئيس الجمهورية للشؤون الاعلامية يلحق
بالسكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية (الجريدة الرسمية في ١٣/٧/١٩٧٨
العدد ٢٨) .

- مساعد رئيس الديوان والمكاتب التابعة •
- وكيل الديوان للشئون المالية والأفراد والادارات التابعة •
- وكيل الديوان للشئون الادارية والادارات التابعة •
- وكيل الديوان للشئون الفنية والادارات التابعة •
- ادارة الخدمات الطبية •
- ادارة السكرتارية •
- ديوان المظالم (١) •
- ديوان كبير الياوران •
- ديوان كبير الأمناء •
- ادارة العلاقات العامة •

مادة ٤ — يختص رئيس ديوان رئيس الجمهورية بممارسة الاختصاصات المالية والادارية وغيرها المنصوص عليها في القوانين واللوائح المقررة للوزراء ، وذلك بالنسبة لنشاط رئاسة الجمهورية وله أن يفوض غيره في مباشرتها كما يختص باصدار القرارات التنظيمية لا تنبغه من أنشطة ، ووضع السياسة العامة للادارات والمكاتب التي تتبع رئاسة الديوان والتنسيق بينها وعرض مشروعات القرارات الجمهورية الخاصة بالمعاملين برئاسة الجمهورية على رئيس الجمهورية ، واعداد وتنسيق الترتيبات الفنية والادارية المتصلة بممارسة رئيس الجمهورية لمسؤولياته •

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى كل نص مخالف «

صدر برياسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (٢٢ يونية سنة ١٩٧٤) •

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٨٠ - العدد ١٥) ونص في مادته الاولى على ما يأتى :

« يلغى ديوان المظالم برئاسة الجمهورية » •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٤
في شأن وزارة لشئون رئاسة الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعادة تنظيم رئاسة الجمهورية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزير شئون رئاسة الجمهورية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يباشر وزير شئون رئاسة الجمهورية الاختصاصات الآتية:

١ - تنظيم العلاقة بين رئاسة الجمهورية وبين كل من الحكومة والمؤسسات الدستورية والتنظيمات الشعبية ، وتيسير الاتصالات بين رئاسة الجمهورية وبين تلك الجهات .

٢ - عرض مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية والاتفاقات الدولية على رئيس الجمهورية .

٣ - عرض المواضيع والمسائل المطروحة للبحث على مجلس الوزراء واللجان الوزارية والسلطة التشريعية على السيد رئيس الجمهورية وكذلك عرض قرارات وتوصيات مجلس الوزراء واللجان الوزارية في شأنها .

٤ - الاشراف على أعمال الأمانات الفنية للمجالس القومية المتخصصة والمكاتب والأجهزة الاستشارية برئاسة الجمهورية وتنظيم أعمالها .

٥ - القيام بالمهام التي يكلفه بها رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تشكل وزارة شئون رئاسة الجمهورية على النحو الآتي :

(أولا) قطاع مكتب الوزير ويتكون من :

(أ) المكتب الفني .

(ب) العلاقات العامة .

(ج) الشئون المالية والإدارية .

(د) مكتب الأمن .

(ثانيا) قطاع شئون الأجهزة التنفيذية :

- شئون مجلس الوزراء والوزارات .

- مكتب القوانين والقرارات والاتفاقيات الدولية .

- شئون الوزارة الاتحادية .

(ثالثا) قطاع شئون المؤسسات الدستورية والتنظيمات الشعبية :

- شئون مجلس الشعب .

- شئون الاتحاد الاشتراكي .

(رابعا) قطاع المجالس القومية المتخصصة والمكاتب والأجهزة

الاستشارية :

- المكتبة والتوثيق .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧

بشأن رداء رئيس الجمهورية في الحفلات الرسمية والوطنية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

قرر :

(المادة الأولى)

يرتدى رئيس الجمهورية في الحفلات الرسمية والوطنية وشاح
القضاء مع زى القائد الأعلى للقوات المسلحة رمزا للحق مع القوة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٩٧ (٥ أكتوبر سنة
١٩٧٧) .

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩.

بإنشاء صندوق للخدمات الطبية برئاسة الجمهورية (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤٢ .
(٢) الجريدة الرسمية في ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ - العدد ١٣ « تابع » .

مادة ١ - ينشأ برئاسة الجمهورية صندوق لخدمات طبية تكونه الشخصية الاعتبارية . ومقره مدينة القاهرة : ويخضع لاسرر رئيس ديوان رئيس الجمهورية .

ويتولى الصندوق كفالة توفير الخدمات الطبية للمعاملن النحالين والسابقين برئاسة الجمهورية ولأسرهم .

مادة ٢ - تخصص للصندوق الاعتمادات اللازمة لتحقيق أغراضه في موازنة رئاسة الجمهورية . ويكون من بين موارد ما قد يتقرر من اشتراكات المنتفعين من خدماته : ومقابل استثمار أمواله . وكذلك الهبات والوصايا والتبرعات والاعانات التي تخصص لتحقيق أغراضه والتي يقبلها مجلس إدارته .

مادة ٣ - تصدر اللائحة الأساسية للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية (١) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون : وتتضمن هذه اللائحة أسس وقواعد تنظيم الصندوق وإدارته وتحديد موارده وقواعد استثمار وانفاق أمواله لتحقيق أغراضه وتحديد أنواع ومستويات الخدمات الطبية التي يقدمها وشروط تقديمها ومدى مساهمة المنتفعين في نفقتها وذلك كله مع مراعاة الأسس الآتية :

(أولا) تحدد الاشتراكات الشهرية التي يدفعها المنتفعون بخدمات الصندوق بما لا يجاوز جنيها واحدا شهريا .

(ثانيا) قواعد استثمار أموال الصندوق ونظام قبوله للمهبات والوصايا والتبرعات والاعانات بما يكفل تحقيق أغراضه .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨١ باللائحة الاساسية لصندوق الخدمات الطبية برئاسة الجمهورية (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٧ العدد ١٩) .

رئاسة الدولة ٤٠٩

(ثالثا) نظام وقواعد ادارة الصندوق وتشكيل مجلس ادارته وطريقة اختيار أعضائه على أن يكون من بينهم ممثلون للمنتفعين بخدماته •

(رابعا) تحديد مستويات الخدمات الطبية التي يقدمها الصندوق وقواعد تحمل المستفيدين من خدماته مقابل ما يجاوز هذه المستويات •

(خامسا) نظام تقديم الخدمات الطبية للمنتفعين بواسطة ادارة الخدمات الطبية برئاسة الجمهورية أو غيرها من الجهات بحسب الأحوال •

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة • وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩ (٢٩ مارس سنة ١٩٧٩) •

قرار وزير العدل رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٧٩
بتحويل بعض العاملين بالادارة العامة للامن برئاسة الجمهورية
صفة مامورى الضبط القضائى (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ ،
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن
وحدات الأمن ،
وعلى موافقة رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

قرر :

مادة ١ - يخول مدير الادارة العامة للامن برئاسة الجمهورية ووكلاؤه
ورؤساء الفروع والأقسام والوحدات ومشرفوا الأمن بالادارة المذكورة
صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع على رئيس
الجمهورية ونائبه وأسرهما وعلى رؤساء الجمهورية السابقين وأسرهم وعلى
أحد ضيوف جمهورية مصر العربية من رؤساء الدول والحكومات الأجنبية
وكذلك الجرائم التى تقع فى مقار رئاسة الجمهورية والأماكن الملحقة بها
وتمس سلامتها •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره ،

صدر فى ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٧٩) •

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٦٦ •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٩

بشأن تعيين نقباء النقابات العامة مستشارين لرئيس الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٩ :

قرر :

(المادة الاولى)

يعين السادة نقباء النقابات العامة المهنية والعمالية مستشارين لرئيس الجمهورية بحكم مناصبهم النقابية مع احتفاظهم بمناصبهم الأصلية .

(المادة الثانية)

لا يترتب على هذا التعيين أى التزامات مالية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رمضان سنة ١٣٩٩ (١٥ أغسطس سنة

١٩٧٩) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٩ - العدد ٣٤ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن استخدام السيارات التابعة لديوان رئيس الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى : لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام التأمين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٤ بتمعين رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم استخدام وتمليك سيارات الخدمة الخاصة بأجهزة رئاسة الجمهورية .

قرر :

(المادة الأولى)

يكون استخدام السيارات التابعة لديوان رئيس الجمهورية غير المخصصة لخدمة العامة وتمليكها طبقا للاحكام الواردة في المواد التالية .
ويقصد بالسيارات غير المخصصة للخدمة العامة التي لا تكون مخصصة

بصفة دائمة للأغراض الخاصة والمصلحية لرئاسة الجمهورية والتي تتخذ
الأغراض الوظيفية للعاملين بأجهزة رئاسة الجمهورية بمختلف أوجهها •

(المادة الثانية)

تخصص لكل من العاملين بمكتب نائب رئيس لجمهورية وديوان رئيس
الجمهورية والسكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية ، الأصليين والمتدربين ،
شاغلي وظائف الإدارة العليا سيارة لاستعماله الوظيفي والخاص وذلك
طبقاً للطرازات التي يحددها رئيس الديوان لكل فئة •

ويجوز بحسب الامكانيات المتاحة وبقرار من رئيس الديوان تخصيص
سيارات للعاملين بأجهزة رئاسة الجمهورية من شاغلي الدرجات الأدنى ممن
تقتضى طبيعة وظائفهم استخدام السيارات على أن يكون ذلك في ضيق
الحدود وعند الضرورة القصوى •

ولا تخصص سيارة للعاملين بالرئاسة الذين لم يمضوا في وظائفهم
بها ستة أشهر ما لم يقرر رئيس الديوان • لاعتبارات صالح العمل خلاف
ذلك •

(المادة الثالثة)

يكون الأصل تخصيص السيارة للعامل بدون سائق إذا توافرت فيه
شروط ضمان ان القيادة السليمة من اجادته لها وتوافر اشروط لصحة
وغيرها من الشروط التي يضعها رئيس الديوان لتأمين حسن استخدامها •

ويجوز لرئيس الديوان أن يقرر تخصيص السيارة بسائق لمن تقتضى
ظروف عمله ذلك أو لمن لا تتوافر له شروط الضمان الكافي لاستخدام السيارة
بنفسه •

(المادة الرابعة)

يعتبر العامل المخصصة له سيارة مسؤولاً مسؤولية كاملة عما ينتج

عن استخدامها كما يكون مسئولاً عن صيانتها وإجراء الإصلاحات اللازمة لها سواء نتجت عن الاستعمال العادى أو عن الحوادث التى يترتبها •

(المادة الخامسة)

على العاملين الذين تخصص لهم سيارات بدون سائق أن يصنوا استخدامها وأن يقوموا بأعمال الصيانة والإصلاح الواجبة لها باذلين فى ذلك عناية الرجل الواجبة لها باذلين فى ذلك عناية الرجل الحريص لأمواله •

وعلى انجهاز الفنى المختص بعيوان الرئاسة اتخاذ الاجراءات الخفيفة للتأكد من تنفيذ ذلك •

كما يجب على العامل الذى خصصت له سيارة بدون سائق اعادة السيارة التى انتهت فترة تخصيصها أو تقرر إنهاء تخصيصها فى حالة جيدة من الاستعمال العادى فاذا وجدت بها عيوب ناتجة من سوء الاستخدام تم اصلاح اللزم على نفقته •

وتستبدل البطاريات مرة كل سنتين واطارات السيارة المخصصة مرة كل ثلاث سنوات وذلك على نفقة رئاسة الجمهورية كما تتحمل الرئاسة تكاليف تجديد رخصة السيارة المخصصة ويحمل العامل المخصصة له السيارة بقيمة المخالفات التى يستحق سدادها لدى تجديد الرخصة وتسدد دفعة واحدة فى هذا الميعاد •

(المادة السادسة)

تكون المدة المخصصة لاستخدام السيارة سبع سنوات من تاريخ بدء تسيرها وعند انقضاء هذه المدة تخصص للعامل سيارة أخرى جديدة اذا سمحت الامكانيات بذلك والا أجرى للسيارة تجديد شامل وتكون المدة المحددة لاستخدامها بعدها أربع سنوات •

وتكون سبقيّة استعواض السيارة بأخرى حديثة نظرا ذات لأقدم من السيارات التي انتهت مدة استخدامها - وذلك طبقا للنظام انذى يضعه رئيس الديوان •

(المادة السابعة)

يصرف للعاملين المخصص لهم سيارات بونات لثوقود طبقا لنكميات المحددة بالجدول المرفق كما تصرف لهم مصاريف الصيانة والعمرات حسبما هو محدد فى الملحق المرفق • وذلك طبقا للنظام انذى يضعه رئيس الديوان • ويتضمن هذا النظام جواز صرف بونات وتعود اضافى حسب طبيعة الأعمال وفى حالة المأموريات الخاصة •

(المادة الثامنة)

لرئيس الديوان بقرار مسبب انتهاء تخصيص السيارة اذا ثبت نساء استخدامها بما يعرضها للتلف أو يسىء لكرامة الوظيفة ومتنضياتها •

(المادة التاسعة)

يوقف تخصيص السيارة للعامل ويلزم بتسليمها فى حالات لاعارة وتلنذب خارج الرئاسة لمدة تجاوز ثلاثة أشهر وكذا فى حالات الأجازات الدراسية أو الخاصة التى تجاوز هذه المدة والوقف عن العمل •

(المادة العاشرة)

لا يجوز الجمع بأى حال من الأحوال بين بدل الانتقال المنجاب وبين تخصيص السيارة •

(المادة الحادية عشر)

يجوز اذا سمحت الظروف للعاملين برئاسة الجمهورية المخصصة لهم سيارات على الوجه المتقدم متى أمضوا بخدمتها أربع سنوات ممتمة ، واذا

رغبوا في ذلك ان يملكوا تلك السيارات عند تركهم الخدمة برئاسة الجمهورية
لغير الأسباب الماسة بالكرامة والشرف ، كما يجوز ذلك لمن حدده العامل
من أفراد أسرته (زوجته أو أولاده) حسب الأحوال في حالة وفاة العامل
إنشاء الخدمة .

ويحدد الثمن الذي تباع به السيارة عند التملك طبقا للعناصر الآتية :

(أ) القيمة العفترية وقت شرائها .

(ب) قيمة ما ركب بها من ادوات وأجهزة اضافية .

(ج) ثلث قيمة العمرات التي أجريت للسيارة قبل التملك وبعد

تقدير قيمة السيارة ، وفقا للعناصر المتقدمة ، تحسب القيمة عند التملك
على أساس استئصال قسط الاستهلاك الآتي :

٢٠٪ لاستعمال سنة .

٣٠٪ لاستعمال سنتين

٤٠٪ لاستعمال ثلاث سنوات

٥٠٪ لاستعمال أربع سنوات

٦٠٪ لاستعمال خمس سنوات

٧٠٪ لاستعمال ست سنوات فأكثر.

(المادة الثانية عشر)

يتم تسديد ثمن السيارة المملكة على ستين قسطا شهريا متساويا
ويضاف الى الثمن المحدد طبقا للمادة السابقة مصاريف استصدار وثائق
تأمين بثمان السيارة أو المتبقى من ثمنها لصالح رئاسة الجمهورية في حالة
الفقد الكامل أو التلف الجسيم .
ويؤخذ على العاملين اقرار بخضم الأقساط المستحقة .

(المادة الثالثة عشر)

يضع رئيس الديوان نظاما لنقل العاملين برئاسة الجمهورية من

لا ينطبق عليهم نظام التخصيص من منازلهم أو مقار أعمالهم والمودة
بسيارات الركوب الجماعية •

(المادة الرابعة عشر)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم استخدام
وتمليك سيارات الخدمة الخاصة بأجهزة رئاسة الجمهورية •

(المادة الخامسة عشر)

على رئيس ديوان رئيس الجمهورية ووزير المالية كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القرار •

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية •

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠ (أول مارس
سنة ١٩٨٠) •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠

بإصدار النظام الأساسي «لهيئة مستشاري رئيس الجمهورية» (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم ان جهاز
الحكومي .

وعلى قرار رئيس ان جمهورية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٠ في شأن دراسة
تكوين هيئة مستشاري رئيس ان جمهورية ،

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ برئاسة الجمهورية ، جهاز باسم « هيئة مستشاري رئيس
الجمهورية » ويتبع الرئيس مباشرة .

(المادة الثانية)

تشكل هيئة مستشاري الرئيس من عدد من المستشارين ل مجالات
العمل القومي السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة وتحدد اللائحة
الداخلية للهيئة تلك المجالات .

(المادة الثالثة)

يعين رئيس الجمهورية رئيسا للهيئة يتولى دعوتها للاجتماع ويقوم

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٤٨

بمهمة تنسيق الأعمال الداخلية بها ، كما يقوم بالتنسيق بين نشاطها ونشاط الأجهزة الاستشارية الأخرى .

ويعين المستشارون لمدة سنتين قابلة للتجديد ، بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس الهيئة من ذوي الفكر والخبرة على أن تكون غنبيتهم من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث انتمية الحاليين والسابقين .

(المادة الرابعة)

يختص مستشار رئيس الجمهورية بدراسة وبحث الموضوعات التي تحال اليه من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة وإبداء الرأي فيها .

كما يكون للمستشار ، من خلال رئيس الهيئة ، إحاطة رئيس الجمهورية علما بموضوع يرى أهمية عرضه عليه مشفوعا برأيه فيه .

ويكون لهيئة المستشارين ، بعد العرض على رئيس الجمهورية ، توجيه الدعوة لعقد مؤتمر عام ، على المستوى الداخلي أو الدولي ، يتولى دراسة وبحث موضوع معين أو مجموعة موضوعات متشابهة ، ذات طابع قومي عام ، لإصدار توصيات بشأنها ، يرفعها رئيس الهيئة الى رئيس الجمهورية .

ولا يجوز إعلان الدراسات والبحوث والتوصيات المذكورة الا بعد موافقة رئيس الجمهورية .

(المادة الخامسة)

لرئيس هيئة المستشارين طلب الدراسات والبحوث والبيانات المتاحة لدى أجهزة الدولة المختلفة بغرض الاستعانة بها في أداء مهام الهيئة .

(المادة السادسة)

للمستشار رئيس الجمهورية ، بعد انعرض على رئيس هيئة المستشارين،

٤٢٠ رئاسة الدولة

الاستانة بصفة مؤقتة بالخبراء والباحثين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العلمية ومن غيرهم ، وذلك لمعاونته في أداء المهمة المكلف بها .

(المادة السابعة)

يصدر رئيس الجمهورية بناء على اقتراح هيئة المستشارين . لائحة العمل الداخلية للهيئة .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لنشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٤٠١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١

بتشكيل « مجلس هيئة مستشارى رئيس الجمهورية »

و « مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى »

و « الأمانة العامة » (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز

الحكومى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن دراسة

تكوين هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن اصدار

النظام الأساسى لهيئة مستشارى رئيس الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٨٠ بتعيين السيد

المهندس سيد مرعى رئيسا لهيئة مستشارى رئيس الجمهورية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن موازنة

هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٢ أبريل سنة ١٩٨١ - العدد ١٤ .

قرار :

(المادة الأولى)

تضم هيئة مستشاري رئيس الجمهورية الأجهزة التالية :

- أولا : رئيس هيئة المستشارين
- ثانيا : مجلس هيئة المستشارين ولجانه
- ثلثا : مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمي
- رابعا : الأمانة العامة لهيئة المستشارين

وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصات كل من رئيس الهيئة ، ومجلس الهيئة ، ومجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمي ، والأمانة العامة . ونظّم العمل بالهيئة والعلاقة بين هذه الأجهزة وغيرها من الأجهزة المستولة عن البحوث

يشكل مجلس انتيئة برئاسة رئيس هيئة المستشارين ، ويضم بعض ذوي المناصب العلمية ائرائسية بحكم مناصبهم ، وكذلك من يختارهم رئيس الجمهورية من بين فئات محددة ، وذلك وفقا لآلى :

اولا : اعضاء بحكم مناصبهم :

١ - مستشارو رئيس الجمهورية (ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية وفقا لآ هو وارد بالمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٥)

٢ - رؤساء الجامعات

٣ - رئيس أكاديمية البحث العلمي

٤ - أمين المجلس الأعلى للجامعات

٥ - رؤساء مؤسسات ومراكز البحث العلمي والأجهزة الآتية :

(أ) رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

- (ب) رئيس الجهاز المركزى للتظيم والادارة .
- (ج) رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات .
- (د) رئيس المركز القومى للبحوث .
- (هـ) رئيس المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية .
- (و) رئيس المعهد القومى للتنمية الادارية .
- (ز) مدير معهد التخطيط القومى .
- (ح) مدير هيئة الطاقة الذرية .
- ٦ - رئيس الاتحاد العام للمعامل .

ثانيا : أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية من بين الفئات الآتية :

- ١ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العلمية النحاليين أو السابقين .
- ٢ - أعضاء مجالس إدارة إندية هيئات التدريس بالجامعات .
- ٣ - رؤساء النقابات المهنية .
- ٤ - اشخصيات النامة من ذوى الفكر والخبرة .

(المادة الثالثة)

يتفرع عن مجلس الهيئة لجان متخصصة ومؤقتة تتولى دراسة ويخت ما يخال اليها من موضوعات محددة ، وتصدر بشأنها توصياتها التى تقدمها إلى رئيس هيئة المستشارين .

ويدعى الوزير أو الوزراء المختصين لحضور اجتماعات كل لجنة من هذه اللجان .

(المادة الرابعة)

يشكل : « مجلس رؤساء » بسسات البحث العلمى « برئاسة رئيس هيئة المستشارين وعضوية وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ورئيس

أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : ورؤساء مؤسسات البحث العلمى والأجهزة الموضحة فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية ، وأمين المجلس الأعلى لجامعات . ومن تعدده الملائمة الداخلية ننتجته من رؤساء الأجهزة انبجوت الأخرى فى الدوة .

ويكون رئيس أكاديمية تبجث العلمى والتكنولوجيا مقررا لهذا المجلس .

يدعى الوزير أو الوزراء المختصين لحضور اجتماعات المجلس . عند بحث الأمور المتعلقة بوزاراتهم أو المختصة ببحرث لبحث العلمى التابعة لها . ويقوم هذا المجلس بمهام التنسيق والتخطيط لأنشطة هذه الأجهزة بما يتفق وأهداف هيئة المستشارين ويساعدها فى أداء مهامها ، وبما يحقق تكامل البحوث وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة الخامسة)

على مؤسسات البحث العلمى المبنية فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية ، وغيرها من الأجهزة التى تقوم بأجراء انبجوت انعمية أو الفنية ، أعداد البحوث أو الدراسات أو البيانات التى يطبها ورئيس هيئة المستشارين وموافاته بها .

كما يقوم كل جهاز أو مركز من مؤسسات البحث العلمى المنصوص عليها فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية — فى حدود موعد أقصاه نهاية شهر مارس من كل عام — بأعداد تقرير عن نشاطه العلمى والفنى والإدارى خلال العام السابق يوافق به رئيس هيئة المستشارين .

(المادة السادسة)

تشكل الأمانة العامة برئاسة رئيس هيئة مستشارين وعضوية عدد لا يتجاوز خمسة عشر عضوا يختارهم رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس النجئة .

رئاسة الدولة ٢٥٤

ويؤمى لتفسير ايتما: نائب رئيس الوزراء أو من ينيبه عنه •

(المادة السابعة)

تعد الرئاسة اعلامة مشروع النامحة الداخلية :هيئة وتحدد بقرار
من رئيس الهيئة •

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم
تتالى نشره •

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الاولى سنة ١٤٠١ (١٩)
مارس سنة ١٩٨١) •

قرار وزير شئون مجلس الوزراء

ووزير الدولة للتنمية الادارية

رقم ٣٠٤٨ لسنة ١٩٨٣ (٧)

وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرارات
المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة شئون الخدمة المدنية بجلستها المنعقدة بتاريخ
١٩٨٣/٥/٢٩ ،

قرر :

(المادة الاولى)

يستثنى العاملون المنتدبون بكل من رئاسة الجمهورية وجهاز
المطبوعات والصحافة بوزارة الاعلام من احكام الفقرة الاولى من المادة
٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٣ (٤ يونيو
سنة ١٩٨٣) .

مستشار / عادل عبد الباقي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٣

بشان اختصاصات أمين عام رئاسة الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات رئيس ديوان رئيس الجمهورية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المتضمن تحديد اختصاصات أمين عام رئاسة الجمهورية ،

قرر :

(المادة الأولى)

يشتمل أمين عام رئاسة الجمهورية بما يلي :

- ١ - يرأس الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ويمارس الاختصاصات المالية والإدارية وغيرها المتصوص عليها في القوانين واللوائح المقررة للوزراء بالنسبة لجميع أجهزة رئاسة الجمهورية - أنه أن يخوض في مباشرتها .
- ١ - عرض واستصدار القرارات الجمهورية الخاصة بجميع أجهزة رئاسة جمهورية والعالمين بها وكذلك استصدار جميع القرارات الجمهورية الأخرى بعد اعتمادها من السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - مكرر - (مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦ لسنة ١٩٨٧) يخول السلطة الواردة بالمادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧

نسبة ١٩٧٨ بالنسبة لمنح بدل التمثيل لشاغلي الوظائف العليا برئاسة في ضوء التغيرات المالية المعمول بها للجهاز الإداري للدولة .

٣ - الاتصال بالسلطات المصرية والأجنبية في كل ما يتعلق بممارسة اختصاصاته .

٤ - استقبال السفراء والمبعوثين الأجانب فيما يتعلق بممارسة اختصاصاته .

٤ - استقبال السفراء والمبعوثين الأجانب فيما يتعلق بممارسة اختصاصاته .

٥ - عرض أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية على رئيس الجمهورية.

٦ - عرض وإصدار ائبراءات التي يقرها رئيس الجمهورية بمنح القلائد والأوسمة والأنواط وقبول الأجنبية منها .

٧ - مسئول عن جميع ما يختص بركابات وسيارات رئاسة الجمهورية.

٨ - اتخاذ الاجراءات والترتيبات الخاصة بما يلي :

(أ) : تنقلات رئيس الجمهورية داخل وخارج الجمهورية .

(ب) تجهيز أماكن الإقامة الخاصة برئيس الجمهورية وكذا قصور الضيافة واستراحات رئاسة الجمهورية .

(ج) زيارات رؤساء الدول وكبار ضيوف جمهورية مصر العربية طبقا للتوجيهات الصادرة بهذا الشأن .

(د) الاجتماعات واللقاءات والحفلات والمآدب التي يشرفها رئيس الجمهورية .

٩ - مراجعة الأحكام القضائية وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

١٠ - تنسيق علاقة وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة برئاسة الجمهورية بما يتعلق بديوان كبير الياوران .

رئاسة الدولة ٤٢٩

- ١١ - تنظيم وبحث ودراسة الشكاوى والانتقاسات المقدمة للسيد رئيس الجمهورية ولرئاسة الجمهورية وعرض أو معالجة الفردية منبها وتحليل ودراسة ما يمكن أن يكون له دلالة عامة واعداد تقارير بشأنها .
- ١٢ - يقوم بأية مهام اخرى يكلفه بها السيد رئيس الجمهورية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .:

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رمضان سنة ١٤٠٣ (٢٨ يونيو سنة

١٩٨٢) .

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧

بتحديد مرتب ومخصصات رئيس الجمهورية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ - يحدد مرتب رئيس الجمهورية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنية سنويا ،
وبدل التمثيل ، بمبلغ ١٣٠٠٠ جنية سنويا .

ويستحق معاشا يساوى مجموع المرتب وبدل التمثيل المشار اليهما .

ويؤول هذا المعاش من بعده لزوجه طول حياتها ما لم تتزوج
ولأولاده ابنتين حتى الانتهاء من دراستهم انجامية أو بلوغهم سن الثامنة
والعشرين أيهما أقرب والبنات الى أن يتزوجن ، ويتم توزيع المعاش بين
المستحقين وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتونين المعدلة له وطبقا للأحكام والتسواعد التي
يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ولا يخضع بدل التمثيل والمعاش
المستحق وفقا لأحكام هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم .

مادة ٢ - تكفل الدولة دون مقابل مسكنا ملائما يعد لسكنى رئيس
الجمهورية بعد تركه منصبه ولأسرته حال حياته ، ومن بعده لزوجه
ولأولاده طبقا للأحكام وأنقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتتحمل الدولة التكاليف اللازمة لتوفير الحراسة والأمن وإنعراية
اللازمة لرئيس الجمهورية السابق : كما تتحمل بجميع الضرائب والرسوم
المقررة على شاغلي المساكن .

ويصدر رئيس الجمهورية القرارات المنفذة لذلك .

مادة ٣ - عى انجهاٲ المختصة بتنفيذ هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالى لتاريخ نشره مع مراعاة ما تنقضى به المادة ٨٠ من الدستور .

يُصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٥ يولية سنة

١٩٨٧) .

همنى مبارك

التحليلات التشريعية الموضوع

م	النصر المعدل	متمن النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

رقابة ادارية

(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٥)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤

بإعادة تنظيم الرقابة الادارية (١، ٢، ٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة وائقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ،

(١) الجريدة الرسمية فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٢ .

(٢) صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٩/٨/٢١ - العدد ٣٤) ونص فى مادته الرابعة على ما يأتى :
« يستبدل بعبارات « موظف ومستخدم » و « الوظائف الفنية المتوسطة والكائنة » و « وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة » أينما وردت فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه العبارات الآتية : « عامل » و « مجموعتا الوظائف الفنية والمكتبية » ومجموعة وظائف الخدمات المعاونة » .

(٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٩/٢ - العدد ٣٦) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى : - « تتبع الرقابة الادارية رئيس مجلس الوزراء ، ويكون له سلطة الوزير المختص بالنسبة لهما بما فى ذلك سلطات الاشراف والتوجيه والرقابة » .

رقم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

وعلى القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المرافق والمؤسسات .

وعلى هذا رتبه مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الريسة .

امدر القانون الاقئ :

الباب الأول

الرقابة الادارية وتكوينها واختصاصاتها

مادة ١ - الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتتسك الهيئة من رئيس وفائب له وعدد كاف من الأعضاء .

مادة ٢ - (ا) لفترة (ج) مستبدلة بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٦٩ مع عدم الاخلان بحق الجهة الادارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تختص الرقابة الادارية بالآقئ :

(ا) بحث وتحرق أسباب القصور في العمل والانتاج بما في ذلك الكشف عن عيوب انظم الادارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للاجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها .

(ب) متابعة تنفيذ اقترائين اذا اكتشف أن القرارات واللوائح الاقليمية السارية وافية لتحقيق الغرض منها .

(ج) الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين ، سواء مباشرتهم فواجبات وظائفهم أو بسببها .

كما تختص بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين ، والتي تستلزم المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة . وذلك بشرط الحصول على اذن كتابي من النيابة العامة قبل اتخاذ الاجراءات .

وترقابة الادارية في سبيل ممارسة الاختصاصات سالفة الذكر لاستئانته برجال الشرطة وغيرهم من رجال الخطبية انقضائية وذوى انخبرة مع تحرير محضر أو مذكرة حسب الاحوال .

(د) بحث الشكاوى التى يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين ، و الاهمال فى أداء واجبات الوظيفة . ومقترحاتهم فيما يعلن لهم أو يلصقونه بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل وسرعة انجازه . وكذلك بحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي لاهمال . أو الاستهتار أو سوء الادارة أو الاستغلال ، وكذلك ما تتعرض له وسائل الاعلام المختلفة فى هذه النواحي .

مادة ٣ - تختص كذلك الرقابة الادارية بمذ رئيس المجلس التنفيذى والوزراء والمحافظين بأية بيانات أو معلومات أو دراسات يطلبونها منها ، وبأى عمل اضافى آخر يهد به اليها رئيس المجلس التنفيذى .

مادة ٤ - تبشر الرقابة الادارية اختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التى تبشر أعمالا عامة ، وكذلك جميع انجهاات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه .

مادة ٥ - ترفع الرقابة الادارية تقاريرها متضمنة نتيجة تحرياتهما وأبحاثهما ودراساتها ومقترحاتها الى رئيس المجلس التنفيذى لاتخاذ ما يراه بشأنها .

مادة ٦ - يكون للرقابة الادارية فى منبيل مباشرة اختصاصاتها حق طلب أو الاطلاع أو التحفظ على أية ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها ، وذلك من الجهة الموجودة فيها هذه الملفات أو البيانات أو الأوراق بما فى ذلك الجهات التى تعتبر البيانات التى تتداولها سرية . وبذلك استدعاء من ترى سماع أقوالهم .

كسب بتمويله من تخلف زكف وظف عن أعمال وخيفته أو ايسر...
مؤقتة عنها في قننت المصلحة العامة ذلك ويصدر قرار الأيقاف أو زيادة
الرسد عن رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٧ - يعيد تأديباً موظف في الجهات التي تدشر الرقابة الادارية
أحتصاصاتها فيها ، يخفي بيانات يطلبها أعضاء الرقابة الادارية أو يمتنع
عن تنفيذ أمرهم أو يرفض إطلاعهم عليها . مهما كانت طبيعتها . وكذلك
من يمتنع عن دفع ضاب الاستدعاء .

مادة ٨ - يجبر سرقبة الادارية أن تجري التحريات والمراقبة السرية
بوساطة الشبهة المختصة كما رأت مقتضى لذلك .

وإذا نسفت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت
الأوراق الى النيابة الادارية أو النيابة العامة حسب الأحوال واذن من
رئيس الرقابة الادارية أو من نائبه . وعلى النيابة الادارية أو النيابة العامة
العامة الرقابة الادارية بما انتهى اليه التحقيق ويتعين الحصول على موافقة
رئيس المجلس التنفيذي بالنسبة الى الموظفين الذين في درجة مدير عام
غما غوفاً أو الموظفين الذين تجاوز مرتبتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه سنوياً
عند إحالهم للتحقيق .

مادة ٩ - ز منقاة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) .

مادة ٩ - مكرراً - (١) تنقسم وظائف الرقابة الادارية فيما عدا
بوظائف الدنيا الى المجموعات التالية :

(١) مضافة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ (الجريدة الرسمية في
١٩٦٩/٨/٢٩ - العدد ٢٤) وصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤
! "الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر « ٩١ ») ونص في
مادته الثانية على ما يأتي : « تلغى جداول مرتبات مجموعات الوظائف
التي كانت قائمة في ١٩٦٩ . وتلغى جداول مرتبات مجموعات الوظائف
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ . »

- (أ) وظائف رقابة .
- (ب) وظائف فنية .
- (ج) وظائف مكتبية .
- (د) وظائف خدمات معاونة .

وتحدد فئات هذه الوظائف وعلاواتها الدورية وفقا لجداول المنحة بهذا القانون . وذلك مع عدم الاخلال بحكم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتمديد مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

الباب الثاني

في نظام أعضاء الرقابة الادارية

الفصل الاول

التميين والندب والنقل والترقية والعلاوات والاعارة (١)

مادة ١٠ - يشترط خيمن يشغل إحدى وظائف الرقابة الادارية :

ويطبق في شأن شاغلي هذه الوظائف جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المحدثين بالدولة وإية تعديلات ترد عليه مستقبلا وذلك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ مع صرف الفروق المالية المستحقة اعتبارا من هذا التاريخ » -

(١) صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر «١» ونص في مادته الثالثة على ما يأتي : « يحدد بدل التمثيل لرئيس الرقابة الادارية بقرار من رئيس الجمهورية ويمنح نائب رئيس الرقابة الادارية بدل التمثيل المقرر لوكيل أول الوزارة ، ويمنح الوكيل بدل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة » .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير بدل تمثيل لشاغلي الوظائف الرئيسية الاخرى .

(أ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أبوين يتمتعان بهذه الجنسية - وكامل الأهلية المدنية .

==

٥- يخضع بدل التمثيل وعلاوة الرقابة لضرائب ، ويسرى الخفض 'مقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والقوانين المعدلة له على بدل التمثيل وعلاوة الرقابة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع البدلات عنها تعددت عن ١٠٠ ٪ من المرتب الاساسى « .

وصدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦١ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد فئة علاوة الرقابة لبعض وظائف الاعضاء بهيئة الرقابة الادارية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٨ - العدد ١٠) ونص على ما يأتى :
مادة ١ - يمنح رئيس هيئة الرقابة الادارية علاوة رقابة ٥٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٢ - يمنح شاغلوا الوظائف العليا من الفئة الممتازة بهيئة الرقابة الادارية علاوة رقابة ٥٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل فئة مقابل الجهود غير العادية والاعمال الاضافية التي تمنح للاعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الادارية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٢٢ - العدد ١٢) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - تعدل فئة مقابل الجهود غير العادية والاعمال الاضافية التي تمنح للاعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الادارية لتكون ٥٠ (خمسين في المائة) من الراتب الاساسى لكل منهم .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

كما صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٧٨ لسنة ١٩٦٦ باستثناء علاوة الرقابة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية عن القواعد الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت (لجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٥/١٧ - العدد ١١٠) .

- (ب) أن يتّون حصلاً على مؤصّ عن من 'حدى الجامعات أو المعاهد
 نسيا أو الكليات العسكرية .
- (ج) أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .
- (د) ألا يكون قد سبق لتحكّم عليه في جنلية أو جنحة مخلة بالشرف
 ولو كان قد ردّ إليه اعتباره .
- (هـ) ألا يكون منزولاً من أجنبية ما لم يحصل على إذن بذلك من
 رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ١١ سيكون التعيين في وظائف اترقابة بطريق اترقية من الوظائف
 اننى تسبقها مباشرة : ويجوز التعتين عن طريق النقل من أى جهة حكومية
 مدنية أو عسكرية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

مادة ١٢ - (١) يكون تعيين رئيس الرقابة الادارية ونائبه بقرار

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٨٧
 بتفويض رئيس هيئة الرقابة الادارية في بعض الاختصاصات (الجريدة
 الرسمية في ١٠/٢٢/١٩٨٧ - العدد ٤٣) المعدل بالقرار رقم ١٧١٣
 لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية في ١٠/٢٩/١٩٨٧ - العدد ٤٤) والقرار
 رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ٦/٩/١٩٨٨ - العدد ٢٣)
 ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يفوض السيد / محمود حسن عبد الله رئيس هيئة الرقابة
 الادارية في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها
 في المواد ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار
 اليه بالنسبة لاعضاء هيئة الرقابة الادارية عدا وظائف الادارة العليا .
 كما يفوض رئيس هيئة الرقابة الادارية بالنسبة الى اعضاء الهيئة
 والعاملين بها في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء في الترخيص
 بالسفر الى الخارج المنصوص عليها في قرارى رئيس الجمهورية رقم
 ٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما مع مراعاة
 لقواعد والاجراءات الملحقه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩
 المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

من رئيس الجم ذرية بناء على ترشيح رئيس المجلس التنفيذي . ويكون تعيين سائر أعضاء الرقابة الادارية وترقياتهم وعلاواتهم ونقنتهم بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة بعد أخذ رأى لجنة شئون الأفراد بالرقابة الادارية .

ويحل النائب محل رئيس الرقابة عند غيابه ويكون له جميع اختصاصاته .

مادة ١٣ - تنشأ في الرقابة الادارية لجنة تسمى « لجنة شئون الأفراد » تشكل برئاسة نائب رئيس الرقابة وعضوية تقدم اريسة من أعضاء الرقابة فئة (أ) بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة ، فان نقص عن ذلك استكمل المعدد من أقدم الأعضاء من الفئة (أ) أو الفئات التي تليها .

وفي حالة غياب رئيس اللجنة يحل محله أقدم الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٤ - يحلف رئيس الرقابة الادارية وجميع الأعضاء المعينين بها قبل مباشرتهم أعمالهم يمينا بأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق ، ويكون حلف رئيس الرقابة ونائبه أمام رئيس المجلس التنفيذي . وحلف باقي الأعضاء أمام رئيس الرقابة الادارية .

مادة ١٥ - (١) يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة الادارية نحب الموظف من أية جهة حكومية مدنية أو عسكرية الى الرقابة الادارية بعد موافقة الجهة التي يتبعها الموظف فضلا عن موافقة الموظف المطلوب لديه .

ويراعى بالنسبة الى المتدعين الى الرقابة الادارية ما يأتي :

(أ) ألا يكون لهم أى اشراف أو سيطرة أو سلطة على الجهة المدعى أو العسكرية التي يتبعونها .

(ب) أن يكون لهيب . فمدين منه مدنية أو عسكرية أى انصرف
أو سخره عليه خائن عتوه فذاهبه .

(ج) أن ينضموا بمذنبهم وبدلاتهم وسلاواتهم التى كانوا يتخضون
قبل ذنبه . ولك من اتجهت الغيبين منه مع مراعاة ما نقضى به المادة (١٦) .

مادة ١٦ - ينوب عن ذنوب المنتدب جميع العلوات والتبيلات والمزايا
المؤثرة فى رتبة ذنب . لاحكم هذا القانون وذلك بشرط ألا يتجاوز
ما ينقضاء المؤخر المذنب من وظيفته لأخصيه ومن الوظيفة المنتدب
اليها مجموع ما يتخذ من الرقابة من المرتبسات والعلوات والمزايا
المقررة للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتدب فى مربوطها .

مادة ١٧ - (١) يتم بقرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على
عرض رئيس الرقابة الادارية بعد أخذ رأى لجنة شؤون الأفراد نقل
الموظف من أية جبة حكومية مدنية أو عسكرية الى الرقابة الادارية ، بشرط
موافقة الموظف نقابة على نقل مع مراعاة وجوب سبق ذنبه الى الرقابة
الادارية لمدة لا تقل عن سنة . وفى خاتمة هذه المادة يقدم عنه تقرير كفاءة
نصف سنوى . ويترتب ثمن يقبل نقله ألا يقل تقدير التقريرين الأخيرين
عنه فى مدة ذنبه عن درجة جيد .

« مادة ١ - يفوض السيد / محمود حسن عبد الله رئيس هيئة
الرقابة الادارية فى مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص
عليها فى المواد ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه بالنسبة لأعضاء هيئة الرقابة الادارية عدا وظائف الادارة
العليا .

كما يفوض رئيس هيئة الرقابة الادارية بالنسبة الى أعضاء الهيئة
والعاملين بها فى مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء فى الترخيص
بالفر الى الخارج المنصوص عليها فى قرارى رئيس الجمهورية رقم
٢٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما مع مراعاة
التواعد والبرامجات المتبعة بقدر رئيس الهيئة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩
المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩) يكون تسوية حانة الموظف المنقول إلى الرقابة الادارية باحدى وظائف الرقابة بوضعه في الفئة المعادلة لدرجة أو فئة وظيفته . وبأقدميته في هذه الدرجة أو الفئة ، بشرط أن يكون مستوفيا الحد المنصوص عليها في الجداول الملحقه بهذا القانون في الدرجة أو الفئة السابقة للفئة التي يوضع فيها .

غذا كان نقله الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة « هـ » حسبت أقدميته فيها من تاريخ تعيينه في أدنى درجات أو فئات التعيين .

مادة ١٨ مكرر (١) يوضع من ينقل من ضباط القوات المسلحة أو هيئة الشرطة إلى هيئة الرقابة الإدارية في الفئة المعادلة لرتبته التي يشغلها وقت النقل محددة على الأساس الآتي :

رتب القوات المسلحة وهيئة الشرطة	فئات هيئة الرقابة الادارية
لواء	المعالية
عميد	أ
عقيد	ب
مقدم	ج
رائد	د
نقيب	هـ ممتازة
مائز أول وملازم	هـ

ويسرى هذا التعادل عند نقل ضباط القوات المسلحة وهيئة الشرطة إلى فئات الرقابة الادارية وذلك دون الاخلال بالأحكام الواردة في القوانين المنظمة للجهتين المشار اليهما عند النقل إلى جهات أخرى .

مادة ١٨ مكرراً (١) - (١) ترتب الأقدمية فيما بين المنقولين الى

(١) المواد ١٨ مكر ، ١٨ مكر (١) ، ١٨ مكرر (٢) عضافة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٨/١١ - العدد ٣٢) .

هيئة الرقابة الادارية من تاريخ الحصول على لرتبه او الترقية التى من
بموجبها كل منهم عند النقل وذلك باقدمية فى فئة الرقابة تعادل اقدميته فى
الرتبة او العرجة المقبول منها .

مادة ١٨ مكررا (٢) - (١) فى جميع الاحوال يحتفظ للمنشول فى
هيئة الرقابة الادارية براتبه وبياناته الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان
ينقصه من حوافز فى المستتين اذخيرتين من قبل وذلك بمغرة شخصية ونحو
يجوز مغبة لأجر والبدلات المقررة لموظيفة التى يتم النقل اليها .

مادة ١٩ - يستثناء من احكام المادة السابقة يجوز لجنة نسئون
الأفراد أن تمنح الموظف المنشول علاوة أو أكثر بحيث لا تزيد عن أربع
علاوات سنوية من علاوة الفئة التى يدخل فيها مرتبه بحيث لا يجاوز
المرتبة نهاية مربوط الفئة . واذا كانت ماهية الموظف نقل عن أول مربوط
أخذى فئة يجوز منه أول مربوط هذه الفئة .

مادة ٢٠ - (ملغاة باقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩) .

مادة ٢١ - (مستدلة باقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥) يجوز لجنه
شئون الأفراد أن تضيف الى مرتبة العضو الذى ينتقل من الرقابة الادارية
علاوة الرقابة التى يتقاضاها ونحو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التى يشغها
ويشترط أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل
عن أربع سنوات على ألا تضم هذه الملاوة أكثر من مرة .

ويسرى هذا الحكم على سائى الوظائف الفنية والمكتبية ووظائف
الخدمات المعاونة بالرقابة الادارية .

مادة ٢٢ - يجوز نوب أحد أعضاء الرقابة للقيام مؤقتا بعمل معين
فى أية جهة حكومية أخرى أو فى هيئة عامة أو مؤسسة عامة وفى هذه الحالة
تسهر معاملته كما لو كان يعمل فى الرقابة الادارية .

مادة ٢٣ - يجوز نوب أحد أعضاء الرقابة للقيام مؤقتا بعمل معين
الحكومة بمجالها والهيئات العامة والمؤسسات العامة أو الى الحكومت

إجنبية أو انهيئات لدولية وذلك بقرار يصدر من رئيس المجلس التنفيذي، ويكون الحد الأقصى مدة الاعارة سنتين سواء كانت داخلية أو خارجية ، ويشترط لاتهم الاعارة موافقة العضو عليها كتابة .

فإذا عاد المعار أنى عمله بالرقابة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصوية بصفة شخصية على أن تسوى حاله في أول وظيفة تخلو من درجته .

مادة ٢٤ - (١) يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي نقل أى عضو من الرقابة الى أية وظيفة عامة أخرى بناء على طلب رئيس الرقابة بعد أخذ رأى لجنة شئون الأفراد . ولا يشترط في هذه الحالة الحصول على موافقة العضو .

مادة ٢٥ - حددت فئات وظائف ومرتبات وعلاوات وبدلات أعضاء الرقابة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٦ - يكون لرئيس الرقابة الاشراف الفنى الادارى على أعمال الرقابة الادارية وأعضائها وإصدار القرارات التى يتطلبها تنظيم الهيئة وسير العمل فيها .

مادة ٢٧ - لا تجوز الترقية قبل استيفاء المدد والأحكام المقررة للترقية في جدول الوظائف والمرتبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢٨ - كل ترقية تعطى الحق في علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها العضو أو بدايتها أو مربوطها الثابت أيهما أكبر .

وكذلك تعطى الحق في العلاوات والبدلات المقررة للفئة المرقى اليها العضو وتستحق العلاوات والبدلات من تاريخ صدور القرار بالترقية .

(١) انظر التعليق - بالهامش - على المواد ١٢ و ١٥ و ١٧ من هذا القانون .

مادة ٢٩ - تكون الترقية في وظائف لرقابية حتى الفئة (ج) بتقديمه لظفته في فئة الإيضيه مع تخطى بعضو التحصيل عى درجه ضعيف على ان تحجر له وظيفه في لميزنية ويكتب عنه تقرير ثان بعد ستة أشهر من تسلمه التقرير المنصوص عليه في المادة (٢٣) فاذا حصل في التقرير لثاني على درجه جيد على الأهل رقى اعتبارا من تاريخ اعتماد التقرير لثاني . أما اذا حصل على درجه أقل فيجوز تغل الوظيفة المحجوزة له .

أما الترقية من الفئة (ج) الى الفئات التي ثلها تكون كلها بالاختيار التقديرية وتكون الترقية الثلها من بين الحائزين على درجه جيد جدا على الأقل في التقريرين الأخيرين .

مادة ٣٠ - ينون منح أعضاء الرقابة العلوات الدورية بقرار من رئيس الرقابة بعد موافقة لجنة شئون الأفراد .

مادة ٣١ - تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بنظام التقارير لسياسة عن تقدير كفاية الأعضاء وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الرقابة الادريسة .

مادة ٣٢ - يخضع نظام تقارير الكفاءة السنوية أعضاء الرقابة حتى 'فئة (ب) وبعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل علم على أساس تقدير نفاية العضو باعتباره ممتازا أو جيد جدا أو جيدا أو متوسطا أو ضعيفا .

مادة ٣٣ - يترتب على تقديم تقرير عن العضو بدرجة ضعيف حرمانه من أول علوة دورية ويسلم العضو المقدم عنه التقرير بدرجة ضعيف صورة من تقرير الكفاءة السنوى . ويجوز له خلال أسبوعين من تسلمه التقرير أن يقدم الى لجنة شئون الأفراد ما يكون لديه من ملاحظات .

مادة ٣٤ - عضو الرقابة الذى يقدم عنه تقريران بدرجة ضعيف يحال الى الهيئة التأديبية التى يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته، فاذا تبين لها أنه قادر على تصحيح حالته وجبت اليه تنبيهها بذلك ولها

أن تقرر نقله الى وظيفة أخرى بالرقابة الادارية بذات الدرجة أو المرتب .

فإذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف تقترح الهيئة المشـارـ إليها في الفقرة السابقة نقله من الرقابة الادارية ويتم النقل بقرار من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٢٥ - ينشأ لكل عضو من أعضاء الرقابة ملف يلحق بملف الخدمة توضع فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متعلقاً بوظيفته كما تودع فيه الملاحظات المتطوعة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه وأقرار من العضو يقدم كل عام عن حالته الاجتماعية وآخر عن حالته المالية ومما يطرأ عليها من تغيير .

كذلك يودع فيه كل ما يثبت صحته من الشكاوى المقدمة ضده بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة لجنة شئون الأفراد على ايداعها .

الفصل الثاني

التأديب

مادة ٣١ - كل عضو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر مذل بشرف الوظيفة يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الاخلال باقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء ولا يعفى العضو من العقوبة استناداً الى أمر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر مكتوب بذلك صاحراً اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

مادة ٣٧ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء الرقابة الادارية ، هي :

- ١ - الإنذار •
- ٢ - اللوم •
- ٣ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر •
- ٤ - الحرمان من العلاوة •
- ٥ - الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر •
- ٦ - تأخير الأقدمية في الفئة •
- ٧ - خفض المرتب •
- ٨ - خفض الفئة •
- ٩ - خفض للفئة والمرتب •
- ١٠ - الإحالة إلى الاستبعاد •
- ١١ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة •

مادة ٢٨ - لرئيس الرقابة الإدارية توقيع عقوبتي الإنذار واللوم وذلك بعد سماع أفراد العضو ودفاعه ويكون قرار رئيس الرقابة في ذلك مسمياً •

أما بقية العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب •

مادة ٢٩ - يتولى المحكمة التأديبية لأعضاء الرقابة مجلس تأديب يشكل من :

نائب رئيس الرقابة الإدارية أو أقدم عضو بالرقابة
 الإدارية عند غياب النائب رئيساً
 عضو بالرقابة الإدارية أقدم من العضو الجاري محاكمته
 يختاره رئيس الرقابة
 أعضاء
 نائب من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة
 (م ٢٩ - موسوعة مصر ج ١٥)

مادة ٤٠ - يصدر القرار بالاحالة الى المحاكمة التأديبية من رئيس الرقابة الادارية وينضم بينت بنيتهم المنسوبة الى العضو - وينع لعضو بهذا القرار ويتاريخ الجلسة المعينة لمحاكمة وذلك قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤١ - يصدر قرار المجلس مشتملا على الاسباب التي بنى عليها وينع لعضو هذا القرار خلال اسبوعين من تاريخ صدوره .

مادة ٤٢ - لرتب الرقابة الادارية أن يوقف العضو عن عمله احتياطيا اذا انتقضت مصلحة التحقيق معه ذلك : ولا يجوز أن تريد مدة لاييقاف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس لتأديب ولا يترقب على ايقاف العضو عن عمله وقف صرف مرتبه .

مادة ٤٣ - تكون محاكمة رئيس الرقابة الادارية ونائبه أمام مجلس تأديب أعلى يشكل من :

رئيس مجلس الادونة : أو نائبه عند غيابه رئيسا
وكيل مجلس الادولة
وكيل محكمة النقض أعضاء

مادة ٤٤ - العقوبات التي يوقعها مجلس التأديب الأعلى ، هي :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - العزل من الوظيفة ، مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة .

ويوقع الجزاءان الأول والثاني بأغلبية الأصوات ، أما الجزاء الثالث فلا يوقع الا باجماع الأصوات .

مادة ٤٥ - أحكام المجالس التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ورفع الطعن وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٤٦ — تبين بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد والاجراءات الخاصة بتأديب أعضاء الرقابة .

الفصل الثالث

في الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية

مادة ٤٧ — (مستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩) يكون تعيين العاملين في مجموعتي الوظائف الفنية والكتابية بالرقابة الادارية طبقا للقواعد والشروط الخاصة بتعيين العاملين المحدثين بالدولة .

ويجوز الاستثناء من بعض هذه القواعد والشروط طبقا للاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

واذا عين أحد من هؤلاء من بين أفراد القوات المسلحة أو الشرطة ، فإن تعيينه يتم في الفئة المعادلة لرتبته وبأقدميته وبعمرته فيها ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٨ من هذا القانون .

ويشترط فيمن يعين من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أن يكون حاصلًا على الاعدادية أو ما يعادلها على الأقل .

ويجوز لرئيس الرقابة تعيين عاملين من ذوى الخبرة من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في إحدى وظائف المجموعة الفنية وذلك في حالة الضرورة القصوى وعدم وجود نظير لهم من ذوى المؤهلات الخرائطية . وذلك اذا كان المرشح قد مارس بنجاح أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، لمدة سبع سنوات على الأقل على أن يختار امتحانا يعقد لهذا الغرض أمام لجنة فنية تشكل بقرار من رئيس الرقابة .

مادة ٤٨ — يكون لرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى الموظفين الذين يشغلون وظائف

غنية متوسطة وكتابية. ويجوز لرئيس الرقابة الإدارية غرض بعض سلطاته في توقيع الجزاءات إلى نائبه وإلى أعضاء الرقابة الذين يشغلون وظائف رئيسية .

مادة ٤٩ - يجوز أن ينقل من الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة موظون للعمل في الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية بالرقابة بعد موافقة الجهة المتولين منها علاوة على موافقة الموظف نفسه على النقل مع مراعاة وجوب سبق ندبه إلى الرقابة لمدة لا تقل عن سنة وفي خلال هذه المدة يقدم عنه تقرير كفاءة نصف سنوي .

ويشترط غيبن يقبل نقله ألا يقل تتعدي التقريرين الأخمين عنه في مدة ندبه عن درجة جيد .

مادة ٥٠ - لا تجوز الترقية قبل انتهاء المدد المقررة في جدول فئات الوظائف والرتببات المرافق للقانون . وتكون الترقية بالأقدمية المطلقة .

وكل ترقية تعطى الحق في العلاوات والبدايات للفئة المرقى إليها الموظف والموضحة في الجدول المرافق للقانون وتستحق العلاوات والبدايات من تاريخ صدور القرار بالترقية .

مادة ٥١ - يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي ، نقل أى موظف من الرقابة الإدارية إلى أية جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

مادة ٥٢ - يخضع شاغلو الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية لنظام تقارير الكفاءة السنوية .

الفصل الرابع

المستخدمون الخارجون عن الهيئة (١)

مادة ٥٣ - يكون لرئيس الرقابة الادارية سلطة تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم ومنحهم العلاوات وغير ذلك من الشئون الخاصة بهم .

مادة ٥٤ - يصدر بقرار من رئيس الرقابة الادارية قواعد ونظم وشروط تعيين أفراد هذه الفئة وترقيتهم وعلاواتهم واجازاتهم وتأديبهم وانتهاء خدمتهم .

مادة ٥٥ - يكون التعيين في وظائف هؤلاء المستخدمين في الفئات الخاصة بهم والموضحة في الجدول المرافق لهذا القانون بموجب أن يعين المعين في هذه الوظائف علاوة أو علاوتين من علاوات الفئة عند التعيين للأسباب التي يتقدها لجنة شئون الأفراد .

الباب الثالث

الميزانية

مادة ٥٦ - تعد الرقابة الادارية ميزانيتها ، وترسل الى الجهة المختصة لمناقشتها واعتمادها .

(١) صدر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد فئة علاوة الرقابة لبعض العاملين بهيئة الرقابة الادارية من غير اعضائها (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٩/٣ - العدد ٣٦) ونص في مادته الاولى على ما يأتى « يمنح شاغلو وظائف الادارة العليا من غير اعضاء هيئة الرقابة الادارية علاوة رقابة مقدارها ٢٤٠ جنيها سنويا » .

مادة ٥٧ - يبين بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد والاجراءات التي تنفذ لحرف المبالغ المدرجة بالميزانية ، وذلك دون التقيد بالقوانين والقرارات والاجراءات لتنظيمية أو مالية أو لوائح :لصرف المعمول بها في الوزارات ولصالح الحكومية •

ويكون للرقابة الادارية وحدة حسابية يتم انشاؤها بالاتفاق مع وزير الخزانة •

ولرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير فيما يختص بالصرف في حدود ميزانيته •

مادة ٥٨ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يجوز اجراء المناقصات والمزايدات للثمة لسد احتياجات الرقابة الادارية وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من رئيس الرقابة الادارية •

مادة ٥٩ - يخصص ديوان المحاسبات أحد موظفيه يختص بالرقابة المالية والمراجعة •

الباب الرابع أحكام عامة ووقفية

مادة ٦٠ - لا يجوز النقل من الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية الى وظائف أعضاء للرقابة ويجوز النقل من وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة الى الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية اذا توافر في الشخص المنقول الشروط الواجب توافرها فيمن يعينون في هذه الوظائف •

مادة ٦١ - يكون لرئيس الرقابة الادارية ونائبه ولسائر أعضاء الرقابة ولمن يندب للعمل عضوا بالرقابة سلطة الضبطية القضائية في جميع

أنحاء الجمهورية العربية المتحدة (ولهم في سبيل مباشرة اختصاصاتهم مزاوله جميع السلطات التي تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض الموظفين في دائرة اختصاصهم) •

مادة ٦٢ — يحال أعضاء الرقابة الإدارية الى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية : ولا يجوز اطالة مدة خدمتهم بعد ذلك •

مادة ٦٣ — لا يترتب على استقالة أعضاء الرقابة سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصولين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر •

مادة ٦٤ — استثناء من أحكام قوانين المعاشات يمنح العضو الذى يحال الى المعاش بسبب لا يمس شخصه أو تصرفاته أقصى معاش المرتب الذى يتقاضاه عند إحالته الى المعاش بشرط أن يكون قد أمضى المدة التى تكسبه حقا في المعاش •

ويجوز للجنة شئون الأفراد اضافة علاوة الرقابة الى المرتب الذى يتخذ أساسا لربط المعاش ، وفي هذه الحالة يربط المعاش على أساس المرتب مضاعفا اليه العلاوة ويسوى معاش العضو المتوفى على أساس منحه أقصى معاش المرتب مضاعفا اليه علاوة الرقابة •

مادة ٦٥ — اذا استنفد العضو الاجازات المرضية طبقا للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب رئيس الرقابة الإدارية بعد موافقة لجنة شئون الأفراد ، ويجوز أن يكون طلب الإحالة الى المعاش من العضو نفسه • واذا كان قرار الإحالة الى المعاش مبنيا على أسباب صحية جاز للجنة المشور اليها أن تريد غني مدة خدمة عضو الرقابة المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة اضافية بصفة استثنائية على أن لا تتجاوز هذه المدة الاضافية مدة

الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للحصول على المعاش ، ولا يجوز أن تزيد على ثمانى سنوات ، ولا أن يكون من شأنها أن تطيه حقا فى معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيه فى السنة .

مادة ٦٦ - يحدد بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد الخاصة بعلاج أعضاء وموظفى الرقابة الادارية ومن يـ وونهم بما غيها صرف الأدوية المتأزمة بحيث تتحمل الرقابة الادارية جميع المطبوبات اذا كان المريض هو العضو أو الموظف وفى حدود نصف المطبوبات اذا كان المريض ممن يعولهم العضو أو الموظف .

مادة ٦٧ - يصدر خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على عرض رئيس الرقابة الادارية باعادة تعيين أعضاء الرقابة طبقا للنظام الجديد ويتضمن قرار رئيس المجلس التنفيذى باعادة تعيين أعضاء الرقابة الادارية ترتيب أئديتهم ويمتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه .

أما الذين لا يشملهم القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة فيصدر قرار من رئيس المجلس التنفيذى ينقلهم الى وظائف عامة فى الكادر العالى فى درجة مالية تدخل مراتبهم عدد النقل فى حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التى يشغلونها ، ويمنح من ينقلون طبقا للفترة السابقة درجات شخصية فى الجهة التى ينقلون اليها تسوى على أول درجة أصلية تملو فى تلك الجهة .

ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٨ - تسرى أحكام قانون موظفى الدولة غيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون .

رقابة إدارية ٤٥٧

مادة ٦٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (١٦ مارس
سنة ١٩٦٤) .

جدول الأجور لأعضاء الرقابة الادارية (١ : ٢)

جدول رقم (١) رئيس هيئة الرقابة

الوظيفة	المرتب السنوى	ملاحظات
رئيس هيئة الرقابة	٣٨٦٨	ربط ثابت
نائب رئيس هيئة الرقابة	٢٥٤٣	

جدول الأجور لأعضاء الرقابة الادارية (١ : ٢)

الجدول رقم (٢) وظائف الرقابة

المستويات	الفئة	المرتب السنوى		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية بالسنة
		بداية الربط	نهاية الربط	
الوظائف	الامتازة	٢٥٤٣		ربط ثابت
المطيا		١٦٢٠	٣٣	٧٥
	١	١٤٤٠	٢٣٠٤	٧٢
المستوى	ب	١٠٨٠	٢٠٨٨	٦٠
الأول	ج	٩٠٠	١٨٨٤	٤٨
	د	٧٨٠	١٨٨٤	٤٨
المستوى	هـ ممتازة	٦٢٤	١٤٤٠	٣٦
الثانى	هـ	٥٥٢	١١٧٦	٢٤

تشمل وظائف الفئة الممتازة بالترقية من بين أعضاء هيئة الرقابة الادارية شاغلين لوظائف الفئة التالية .

(١) الجداول معجلة بالقوانين ارقام ٧١ لسنة ١٩٦٩ (الجريدة

=

الرسمية في ١٩٦٩/٨/٢١ - العدد ٣٤) و ١١٦ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر « ١ » و ٢١ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٢١ - العدد ١٦) و ٥٤ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/١٠ - العدد ٣٢) و ١١ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) و ٣٢ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر) ورقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٣) .

(٢) صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر) ونص في مادته الثامنة على ما يأتي : « تزداد مرتبات العاملين الحاليين الخاضعين للقوانين المشار إليها بالمواد السابقة المعيّنين قبل ١٩٨٣/٧/١ بواقع ستين جنيها سنويا وتمنح هذه الزيادة بعد العلوة الدورية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا » .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٨

بتنظيم تملك سيارات الخدمة الخاصة بالرقابة الادارية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى انقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية ،

وعلى انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الاولى)

مادة ١ - يجوز لعضو الرقابة الادارية عند نقله منها الى جهة أخرى أو عند انتهاء خدمته فيها تملك السيارة التى كانت مخصصة لاستخدامه وذلك بعد موافقة رئيس الرقابة الادارية على طلبه ، وعلى أن يكون العضو مستوفيا للشرطين الآتئين :

(أ) أن تكون مدة خدمته بالرقابة الادارية لا تقل عن خمس سنوات لا يدخل فيها مدة الانتداب .

(ب) ألا يكون انتهاء خدمته أو نقله لأسباب ماسة بالنزاهة والشرفه .

مادة ٢ - تشكل لجنة تثمين السيارات التي تمتد وقتا رخصتها بمزا
القرار على النحو الآتي :

- (أ) نائب رئيس الرقابة الادارية أو من يطل محله .. رئيسا
(ب) مساعد رئيس الرقابة الادارية للشئون الادارية)
(ج) رئيس مكتب السيارات بالرقابة الادارية أعضاء
(د) رئيس انسابات بالرقابة الادارية

مادة ٣ - تحدد لجنة التثمين اجمالي ثمن السيارة من قيمة العناصر
الآتية :

- (أ) الثمن المشتري به السيارة .
(ب) الرسوم الجمركية أن وجدت .
(ج) ثلث قيمة العمرات العمومية التي أجريت للسيارة أثناء الخدمة .
(د) قيمة ما ركب بالسيارة من أدوات وأجهزة اضافية .

مادة ٤ - تحسب قيمة السيارة عند التملك بعد تقدير اجمالي قيمتها
وفقا للمادة السابقة على أساس استئصال قسط استهلاكى كالآتى :

- ٢٠٪ لاستعمال سنة .
٣٠٪ لاستعمال سنتين .
٤٠٪ لاستعمال ثلاث سنوات .
٥٠٪ لاستعمال أربع سنوات .
٦٠٪ لاستعمال خمس سنوات .
٧٠٪ لاستعمال ست سنوات فأكثر .

مادة ٥ - سيكون مداد ثمن السيارة حسب رغبة العضو اما دفعة واحدة
نقدا أو على ستين قسما شيريا متساويا وفي هذه الحالة يضاف الى الثمن
مصاريف استصدار وثائق تأمين بثمن السيارة أو المتبقى من الثمن لصالح
الرقابة الادارية في حالة الفقد الكامل أو التلف الجسيم .

مادة ٦ - يقوم العضو باتخاذ الاجراءات الخاصة بتسيير السيارة لدى قسم المرور المختص وذلك بناء على اخطار من الرقابة الادارية وبعد تسليمه عقد بيع معتمد منها .

مادة ٧ - يجوز لورثة عضو الرقابة الادارية الذى يتوفى أثناء الخدمة طلب تملك السيارة انقضى كانت مخصصة لاستخدام مورثهم وذلك طبقا لأحكام هذا القرار وعلى أن يكون مورثهم مستوفيا للشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (١٦ مايو سنة ١٩٧٨) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النص	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ری و صرفا

(م ۲۰ - موسیعة مصر ج ۱۵)

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤
بإصدار قانون الرى والصرف (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرفق فى شأن الرى والصرف .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والمادة ٢١ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

يعتمد وزير الرى القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (٢) والاجراءات التى تتبع أمام اللجان المنصوص عليها فيه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، وإلى أن تصدر هذه القرارات يستمر العمل بالنواحي والقرارات المعمول بها حانيا فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
رئاسة الجمهورية فى ٢٠ جمادى الاول سنة ١٤٠٤ (٢٢ فبراير سنة ١٩٨٤)

(١) الجريدة الرسمية فى ١/٣/١٩٨٤ - العدد ٩ تابع .
(٢) صدر قرار وزير الرى رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ .
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٢٣ - العدد ١٩٨)

تعاون القرى والصرف

الباب الأول

في التزامات انظمة ذات ائمة بالرى والصرف

الفصل الاول

في التزامات انظمة

مادة ١ - ائمة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

(أ) مجرى خيل وجسوره ، وتدخل في مجرى تنيل جميع الأراضي الواقعة بين الجسور . ويسمى من ذت كى أرض او منشاه تكون مسوكة ملكية خاصة للدولة او لغيرها .

(ب) انرياحات وانترع العامة والمصارف العامة وجسورها ، وتدخل فيها "أراضى والمنشآت الواقعة بين تلك لجسور ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة او لغيرها .

(ج) المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرى والصرف أو وقاية الأراضي أو القرى من طغيان المياه أو من التآكل وكذلك المنشآت للصناعة الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرى والصرف والمقامة داخل الأملاك العامة .

(د) الأراضي التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض رى أو الصرف والأراضي المملوكة للدولة وانى تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٢ - تعتبر ترعة عامة أو مصفا عاما كل مجرى معد للرى أو الصرف تكون دولة نائمة بنقبات حيافته ويؤمن مخرجها بمسجلات وزارة الرى أو خروجه فى تاريخ المبدأ بهذا القانون وكذلك الجارى التى تستفيد

وزارة الري بوضعها ترعا عامة أو مصارف عامة وتدرجها في سجلاتها بهذا الوصف (١) .

مادة ٣ - يجوز بقرار من وزير الري أن تعتبر أية مستأة خاصة أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفا عاما في حكم المادتين السابقتين وذلك اذا كانت هذه المستأة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعة عامة أو بمصرف عام أو ببحيرة .

وبمراعاة أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن فرع مكنية انعقارات للمنفعة العامة أو التصسين ، يجوز بقرار من وزير الري نزع ملكية المسطحات الأخرى اللازمة لاستكمال منافع الترعة أو المصرف العام .

مادة ٤ - تشرف وزارة الري على الأملاك العامة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك الى احدى الوزارات أو المصالح العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة : و لايجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو نغرس أشجارا في هذه الأملاك أو أن ترخص في ذلك الا بعد موافقة وزارة الري .

مادة ٥ - تحصل بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للري والمصرف الأراضى المملوكة ملكية للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحمورة بين جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة وكذلك الأراضى الواقعة خارج جسور النيل

(١) صدر قرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٧٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن تقرير المنفعة العامة لمشروع توسيع وتعميق مصرف حدوده سيلا والمقاظة ناحية مركز سيلا مركز الفيوم محافظة الفيوم (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/١١/٢١ - العدد ٢٦٢) ورقم ١٤٧٨٤ لسنة ١٩٨٨ بتقرير المنفعة العامة لمشروع انشاء مصرف ابنوب البحرى الذى يصب بالنيل بز ايمن مركز ابنوب محافظة أسيوط وتقرير المنفعة العامة لمشروع امتداد ترعة المعنا لتصب في مصرف ابنوب البحرى .
(الوقائع المصرية في ١٩٨٨/١١/٢٤ - العدد ٢٦٦) .

لنيل لمسافة ثلاثين مترا وخارج منافع الترع والمصارف لمسافة عشرين مترا ولو كان قد عهد بالاشراف عليها الى احدى لجهات المشار اليها في المائدة السابقة :

(أ) لوزارة الري أن تقوم في تلك الأراضي بأى عمل تراه ضروريا لوقاية انجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميمها وأن تأخذ من تلك الأراضي الأتربة اللازمة لذلك على أن يعوض أصحابها تعويضا عادلا (١) .

(ب) لوزارة الري أن تثقى نتائج تباير الترع العامة والمصارف العامة في تلك الأراضي مع تنويض أصحابها تعويضا عادلا .

(ج) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري (٢) اجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى .

(د) لمهندس وزارة الري دخول تلك الأراضي للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا أجريت أو شرع في اجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان لهم تكليف المخالف بازالتها في موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وازالته اداريا على نفقته .

ولا يخل بتطبيق الأحكام المتقدمة اشراف أية جهة من الجهات المشار اليها بالمادة السابقة على جزء من الأملاك العامة المشار اليها .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الاتربة التي تؤخذ من التثوينات الناتجة عن تطهير مجارى الري والصرف (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/٣١ - العدد ٢٩٩) .

(٢) صدر قرار وزير الري رقم ١٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وقواعد اصدار التراخيص لاستغلال الاملاك ذات الصلة بالري والصرف التى يعهد بالاشراف عليها لجهات اخرى .
(الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٤/١٢ - العدد ٨٥) .

مادة ٦ - لا مسئولية على الدولة عما يحدث من ضرر للأراضي أو المنشآت الواقعة في مجرى النيل أو مساطيعه أو مجرى ترعة عامة أو مصرف عام إذا تغير منسوب المياه بسبب ما تقتضيه أعمال الري والصرف أو موازناتها أو بسبب ظرى .

مادة ٧ - لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور نيل أو داخل جسور الترعة العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأي غرض إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها .

مادة ٨ - (١) تعتبر الأشجار والنخيل التي زرت أو تزرع في الجسور العامة أو في داخلها أو في المجارى العامة وغيرها من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ملكا للآك الأراضي المواجهة لها كل تجاه أرضه وله أن يتصرف بقطعة أو قطعها بترخيص من مدير عام الري المختص وبالشروط الآتية :

١ - أن يكون قد مضى على غرسها مدة لا تقل عن عشر سنوات .

٢ - أن يقوم المالك بغرس ثلاث أشجار مقابل كل شجرة يرخص له بقطعها من الأشجار المغروسة على جانبي جسور الترعة والمصارف المستخدمة طرقا رئيسية أو فرعية وأن يعتمد برعايتها .

وتضع الإدارات العامة للرى كل في دائرة اختصاصها نظم وأسلوب ومواقع زراعة الأشجار على المجارى المائية .

وإذا ترتب على وجود الفراس عاقلة المياه أو تعطيل الملاحة أو عاقلة تطهير أو توسيع لجرى أو الأضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها

(١) صدر قرار وزير الأشغال انعمومية رقم ٩٩٠٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأشجار والنخيل المغروسة بالأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (الوقائع المصرية في ١٢/٥/١٩٦٠ - العدد ٢٧) المعدل بقرار وزير الري رقم ١٢٣٥٢ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٦٩ - العدد ٣٦٧) .

أو أية أضرار أخرى أو خشى من سقوطها كلفت الوزارة صاحبها بزيارتها أو قطع غروعها في الموعد الذى تعينه والا قامت على بذلك وتولت بيعها ودفع ثمنها الى صاحبها بعد خصم نفقات الازالة أو لقطع .

الفصل الثانى

فى الأعمال الخاصة داخل الأملاك العامة ذات الصلة بالرعى والصرف

مادة ٩ - لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرعى والصرف أو أحداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرعى وطبقا للشروط التى تحددها ويمنح لترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الرعى على ألا يجاوز مقداره عشرة جنيهات ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص .

مادة ١٠ - يجوز لوزارة الرعى أن تشترط لترخيص فى أى عمل من الأعمال المشار إليها فى المادة السابقة اعتبار ذلك العمل عند انتهاء مدة الترخيص أو فى أى وقت خلالها من أملاك الدولة العامة بغير تعويض على أنه إذا أزيل العمل أو غير انتحصى قبل نهاية مدة الترخيص يرض المرخص له عن نفقات العمل بنسبة المدة الباقية للترخيص الا اذا قامت للحكومة بتدبير من شأنه الاستغناء عن العمل المرخص فيه .

مادة ١١ - إذا كان الغرض من العمل المرخص به رعى أرض أو صرف المياه منها جاز لوزارة الرعى أن تقيد الترخيص بشرط السماح للمالك للأراضى الأخرى أو لحائزها الانتفاع من ذلك العمل بعد أدائهم جزءا مناسباً من تكاليف انشائه يحدده مدير عام الرعى .

ويجب أن ينص فى الترخيص على مساحة الأراضى المنتفعة بالأمل المرخص فيه .

ويستمر انتفاع الأراضى به إلى تغير حالتها •

مادة ١٢ — على المرخص له حيلة العمل وحفظه في حالة جيدة ويلتزم بإجراء تلك ترميم أو تعديل ترى الوزارة ضروريته وذلك في النوع الذى تعينه له وطبقا لنصوصها التى تقرها والا لمن الوزارة أن تقوم بذلك على نفقته وإذا كان الترخيص صادرا إلى أشخاص متعددين اعتبروا متضامنون فى التنفيذ •

مادة ١٣ — لا يجوز للمرخص له بغير إذن كتابى من وزارة الرى ترديم أو تعديل أو تعديل

مادة ١٤ — يجوز بقرار من وزارة الرى إنشاء ترخيص ومنع الانتفاع بالعمل أو إزالته إذا وقت دعاية أو عند شروط الترخيص ولم يقم المرخص له بمنعها أو إزالتها فى الموعده التى تحددها الوزارة بكتاب موحى عليه بمنع أو تعديل

مادة ١٥ — يلغى الترخيص إذا قامت الحكومة بإجراء عمل يمكن به الاستغناء عن العمل المرخص به وفى هذه الحالة يجوز لوزارة الرى أن تصدر قرارا بإبقاء العمل أو بإزالته دون تعويض فى الحالتين •

مادة ١٦ — إذا لم يجدد الترخيص ولم تقرر الوزراء ضم الأعمال التى كانت محلا للترخيص إلى ملك الدولة وجب على أصحاب هذه الأعمال إزالتها وإعادة الملك العام إلى حالته الأصلية فى الموعد الذى تعينه وزارة الرى والأقامت بذلك على نفقتهم •

مادة ١٧ — الكبارى الخاصة التى تنشأ فوق ترعة عامة أو مصرف عام تصبح بمجرد إنشائها وبغير تعويض من الأملاك العامة التى تشرف عليها وزارة الرى •

الباب الثانى

فى المساقى والمصارف الخاصة

مادة ١٨ — لملك الأراضى التى تنتفع بمسقاة واحدة مملوكة لهم أخذ المياه منها وبنسبة مساحة ما يملكه كل منهم من هذه الأراضى •

ويضع مفتش رى الأقليم المختص جداول المطلوفة للأراضى التى تخضع لهذا النظام ويتولى رجال الادارة تنفيذها تحت اشرافه • ويكون التظلم من قرارات مفتشى رى الاقليم الى مدير عام الرى الذى يفصل فى التظلم بقرار نهائى •

كما يختص مدير عام الرى بالفصل فى كل نزاع ينشأ عن كيفية استعمال حق الانتفاع المفكور •

مادة ١٩ — يجب على حائزى الأراضى المنتفعة بالمساقى الخاصة والمصارف الخاصة تطهيرها وازالة نبات الهيسنت وغيره من النباتات والحشائش المعوقة لسير المياه فيها وصيانتها وحفظ جسورها فى حالة جيدة •

مادة ٢٠ — يجوز لمدير عام الرى بناء على تقرير من مفتش رى الاقليم المختص أو شكوى من ذوى الشأن عن مخالفة المادة السابقة أن يخطر رجال الادارة لتكليف الحائزين بتطهير المسقاة أو المصرف أو ازالة ما يعترض سير المياه من عوائق أو صيانتها أو ترميم جسورها أو اعادة انشاء الجسور فى موعد معين والا قامت الادارة العامة للرى باجراء ذلك بعد الحصول على التكاليف اللازمة من الأجهزة المحلية المختصة والتى تقوم بتحصيلها بالطرق الادارية من الحائزين كله بنسبة مساحة ما يجوز من الأراضى التى تنتفع بالمسقاة أو المصرف ويحسب ضمن هذه التكاليف قيمة التعويض عن كل أرض تكون قد شغلت بسبب التطهير •

مادة ٢١ - إذا كانت الأراضى الواقعة على جانبي مستاة خاصة أو مصرف خاص في حيازة شخص بمعددين اعتبر مخير المستاة أو المصرف حداً غاصلاً بين ما يحزرون بالنسبة الى معدن تطهير و لحيازة ما لم يتم دليل على خلاف ذلك .

مادة ٢٢ - تعتبر الأراضى التى تمر فيها مستاة خاصة أو مصرف خاص مستاة بعد ازالة حياض الأراضى الأخرى التى تقتنع بذلك المستاة أو بثلث المصرف ما لم يتم دليل على خلاف ذلك .

مادة ٢٣ - اذا قدم مالك ارض أو حيازتها أو مستأجرها شكوى الى الادارة العامة للرئ بسبب منعه أو إعايقته بغير حق من الانتفاع بمستاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول أى من الأراضى المزمرة لتطهير تلك المستاة أو المصرف أو لترميم أيها جاز لمدير علم الرئ اذا ثبت أن ارض الشاكى تقتنع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أو يصدر قراراً مؤقتاً بتمكن الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكن غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التى تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الشكوى لمدير عام الرئ ويتم تنفيذه على نفقة الشكوى ويستمر تنفيذه حتى تنصل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة .

مادة ٢٤ - اذا تعذر على أحد الملاك رى أرضه أو صرفها على وجه كاف الا بإنشاء أو استعمال مستاة خاصة أو مصرف خاص فى أرض غيره وتعذر عليه الاتفاق مع ملاكها فيعرض شكواه على مدير عام الرئ المختص ليأمر بالتحقيق فيها وعلى الادارة أن تطلب جميع الخرائط والمستندات التى يستلزمها بحث الطلب فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الطلب الى مدير علم الرئ ويتولى مفتش رى الأقليم اجراء التحقيق فى موقع الدقاة أو المصرف بعد أن يعلن بكتاب موصى عليه

يعلم لوصول كل ذى شأن ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالمكان والموعود اللذين يحددهما قبل الانتقال الى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الأقل وتعرض نتيجة هذا التحقيق على مدير عام الرى ليصدر قرارا مسبيا باجابة الطلب أو رفضه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الخرائط والمستندات ويعطى القرار لكل ذى شأن بكتاب موسى عليه يعلم الوصول ، وتسرى الأحكام المقدمة فى حالة طلب إقامة آلة رافعة على أرض الغير عند مأخذ المياه أو مصيها ، وكذلك المجرى اللازم لها لرى أو صرف أرض منفصلة عن المأخذ أو المصب .

مادة ٢٥ - اذا تغير بسبب أعمال المنافع العامة طريق رى ارض أو صرفها أو قطع عنها ذلك الطريق وجب على مدير عام الرى أن يصدر قرارا بإنشاء طريق آخر للرئى أو الصرف طبقا لاجراءات المادة السابقة . ويكون تنفيذ القرار قبل قطع طريق الرى أو الصرف وعلى نفقة الجهة التى أحدثت التغيير .

مادة ٢٦ - ينفذ القرار الصادر وفقا لأحكام المادتين السابقتين بالطريق الادارى بعد أداء تعويض لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر منه .

وإذا أجاز القرار الانتفاع بمسقة خاصة موجودة أو مصرف خاص موجود يجب أن يشمل التعويض جزءا مما تساويه تكاليف الانشاء وقت تقرير الانتفاع محسوبا بنسبة مساحة الأرض التى تنتفع من أيهما .

وتكون مصروفات صيانة المسقة أو المصرف بنسبة مساحة الأراضي التى تنتفع بأى منهما .

وإذا رفض صاحب الشأن قبول التعويض المقدر أو تعذر أدائه اليه أودع خزانة التفيتش المختص لحساب ذوى الشأن مع اخطارهم بذلك بكتاب موسى عليه يعلم الوصول وينتظر الايداع فى حكم أداء التعويض .

مادة ٢٧ - إذا صدر قرار لمصلحة أكثر من شخص جاز للإدارة
النامة لرى أن ترخص لواحد منهم؛ أو أكثر في تنفيذ القرار نيابة عن
الآخرين ولن نفذ قرار الرجوع على الباقيين بما يخص كلا منهم في
التنايب بسببه مساحة أرضه .

مادة ٢٨ - إذا رى مدير عام الرى أن مسقة خضنة أو مصرفاً
خاصاً أصبح بغير فائدة بوجود طريق آخر للرى أو لمصرف فله أن ينز
سده أو الغاءه .

كما يختص مدير عام الرى في حالة ثبوت ضرر من مسقة أو مصرف
خاص أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع الضرر .
ويترزم أصحاب المجرى بتنفيذ القرار في الموعد الذى يحدده والا كان
للإدارة الممامة لرى اجراء ذلك على نفقتهم .

مادة ٢٩ - لكل ذى شأن أن يتنظم إلى وزير لرى من القرارات
الصادرة من مدير عام الرى ما عدا القرارات الصادرة طبقاً لأحكام المدين
١٨ . ٢٣ ويقدم التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان صاحب
الشأن بالقرار .

ويترتب على تقديم التظلم وقف تنفيذ القرار ما لم يكن منصوحاً
فيه على تنفيذه بصفة عاجلة .

ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله إلى مكتب
الوزير فإذا لم يبت فيه خلال هذه المدة اعتبر التظلم مرغوضاً .

الباب الثالث في المصارف الحقلية

مادة ٣٠ - تقسيم الأراضي الزراعية من حيث انصرف المنطى إلى
وحدات - كل وحدة عبارة عن مساحة من الأرض ترود بشبكة من المصارف

الحقلية المغطاة أو المكثمة - وثة ، والتي تصرف على مصرف عمومى فرعى أو رئيسى . و سلسلة من المجموعات يجمعها محب واحد على مصرف العمومى .

ولوزير الرى بقرار منه نزع ملكية الأراضى اللازمة لإنشاء شبكة المصارف العامة الرئيسية وأنفرعية والمبلى السخنة اللازمة لأعمال الصيانة والحراسة ، ولوزير الرى الاستيلاء مؤقتا على الأراضى اللازمة لإنشاء شبكة المصارف المستنقعة أو المعطاة ، وذلك وغضا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ : انظر إليه .

مادة ٢١ - مع عدم الأخلال بأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحسين وصيانة الأراضى الزراعية تنوم وزارة الرى بانتشاء شبكة المصارف الخفية المغطاة أو المشوغة والمصرف المجمع المغطاة أو المكشوفة على أن نقصل جميع الأراضى الداخلة فى نطاق وحدة الصرف بسلسلة من المصارف العامة الرئيسية وأنفرعية ونوزع تنايف انشاء شبكة الصرف المغطى وملحقاتها على جميع الأراضى الواقعة فى وحدة الصرف .

مادة ٢٢ - تنيد وزارة الرى بيانا بما يتفق فى انشاء المصارف الحقلية بما فى ذلك التعويضات التى تحميتها وغضا بحكم المادة ٣٠ من هذا القانون ويضاف الى هذه المبالغ ١٠٪ مقابل المصروفات الإدارية ثم يبين ما خص الفدان الواحد من الأراضى الداخلة فى وحدة الصرف ويتحمل قيمة التكاليف انشاء شبكة المصارف الحقلية حائز أرض سواء كان مالكا أم منتقما أم مستأجرا ويتحملها الحائز والمالك معا اذا كان استغلال الأرض بطريق المزارعة .

ويؤدى الحائز المبالغ المشار اليها فى الفقرة السابقة اما دفعة واحدة أو على أقساط سنوية بحيث يتم أداء جميع التنايف فى مدة لا تتجاوز عشرين سنة وبمبىث لا تقل قيمة القسط عن جنيه واحد ويبدأ تحمليها من أول السنة التالية للتنفيذ .

وعنى وزارة الرى أن ترسل الى انجتهت المختصة بياناً بالأحواض التى شملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الفدين •
ويصدر قرار من وزير المالية بتحصيل هذه المبالغ فى المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأطين ويكون لها الامتياز المقرر لهذه الضريبة •

ويعرض كشف بنصيب كل منتفع من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة اعلانات المركز أو نقطة انشطرة التى تقع الأطين فى نطاق اختصاصها • وذلك لمدة سبوعين على الأقل • ويسبق هذا العرض اعلان عن موعده ومكانه فى الوقائع المصرية ، ولذى انشأن خلال اثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة العرض حق المعارضة فى قيمة النفقات والا أصبح تقدير النفقات نهائياً وتقدم المعارضة الى تفتيش المساحة المختص وتنصل فيها لجنة (١) تشكل برئاسة مفتش المساحة المختص أو وكيله وعضوية ممثل عن الزراعة والجمعية التعاونية وموظف فنى من تفتيش المساحة وأحد مهندسى الرى •

ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ قرار •

مادة ٣٣ - تقوم وزارة الرى خلال سنة واحدة من تاريخ انشاء شبكة الصرف المعطى أو المكشوف وشبكة الصرف العام باخطار مصلحة الضرائب العقارية عن الأراضى التى أنشأت بها الشبكة لاعادة تقدير الضريبة عليها •

مادة ٣٤ - يلتزم زارع الأرض المنتفعة بالمصارف الحفنية المكشوفة بتطهيرها وصيانتها فاذا لم يقم بذلك كمن مدير عام الرى المختص أن يكلفه بتطهير المصرف أو صيانتة فى الميعاد الذى يحدده والا قامت الادارة بالحماة للرى المختصة بذلك على نفقته •

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٧ فى شأن الاجراءات التى تتبع امام لجان الرى والصرف (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٣/٢٨ - العدد ٣٦ مكرراً) •
١٠٧٢/٣/٢٨

وتتولى الادارة المختصة بوزارة الري صيانة المصارف المغطاة على أن تتحمل وزارة الري نفقات الصيانة الدورية ويتحمل زارع الارض ما يجدا ذلك من نفقات •

مادة ٣٥ - يتمتع على زراع الأراضي التعرض لاعمال لصناعية لشبكة المصارف الحقلية بنوعيتها كحرف التفتيش وأعمدة الغسيل والمصبآت سواء كان ذلك بانلاف أجزائها أو اختناصها أو ردمها أو لقاء مخلفات بها أو صرف مياه الري فيها أو توصيل أى شىخات لتصرف المصنى أو الصناعى بها أو إقامة أى منشآت عليها •

ومع عدم الاخلال بالأغلال بالأحكام المنصوص عليها فى قانون العقوبات يجب على المهندس المختص اثبات أية مخالفة لحكم هذه المادة وله تكليف المخالف بإعادة الشئ الى أصله فى مدة زمنية قصيرة يحددها وذلك فى انحالات التى يترتب فيها على فعل المخالف ضرر بالغير والا قامت الادارة العامة لمصرف المختصة بالتنفيذ على نفقته •

الباب الرابع

فى توزيع المياه

الفصل الأول

فى تقسيم المياه

مادة ٣٦ - تتولى وزارة الري توزيع مياه الري بالمجارى البصامة أيا كان نوعها على المآخذ الخاصة ولها تعديل نظام الري والمصرف بما يتناسب وطبيعة الأرض انزراعية •

وتحدد الوزارة مواعيد المناوبات على اتلاف أنواعها وتواريخ المدة

الشقوية وتنتشرها في الوقائع المصرية (١) كما تان ذلك تفصيلا كل ادارة عامة لرى في دائرة اختصاصها بالطرق الادارية .

مادة ٢٧ - لمدير عام الرى أن يأمر في أى وقت ولو خلال أدوار انعمالة بمنع أحد المياه من ترعة عامة أو أكثر ، وذلك لضمان توزيع المياه توزيعا عادلا أو لمنع اعطاء الأراضي مياهها تزيد على حاجتها أو لاي ظرف طارئ ، تقتضيه المصلحة العامة .

وللادارة العامة للرى أن تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع أية مخالفة للمقرارات انتى تصدر تنفيذا لأحكام الفقرة السابقة ولها بصفة خاصة أن تمنع بالطرق الادارية مرور المياه في احدى المساقى أو فروعها ولها أن تعطل رفع المياه بالوسيلة المناسبة .

مادة ٢٨ - يحظر زراعة الأرز في غير المناطق التي تحددها وزارة الرى سنويا (٢) ولا يجوز زراعته في غير المناطق وكذلك في الأراضي التي تروى من الآبار الأرتوازية أو من المصارف العامة الا بترخيص من الادارة العامة للرى المختصة وطبقا للشروط التي تحددها .

الفصل الثالث

في مآخذ المياه ومصبات المصارف



مادة ٢٩ - لا يجوز انشاء مآخذ للمياه في جسور الغيل أو جسور

(١) صدر قرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن مواعيد السدة الشقوية لعام ١٩٨٩ (لوقائع المصرية في ١٩٨٨/١١/٢١ - العدد ٢٦٣) .

(٢) صدر قرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٣٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد مناطق الارز لعام ١٩٨٨ (لوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/٢٩ - العدد ٢٨٩) .

انترع العامة الا بترخيص من وزارة الري وحبقا للشروط التى تحددها ويكون اجراء جميع الاعمال الواجبة تحت بسور النيل بواسطة الادارة العامة للرى وعلى نفقة المرخص له .

مادة ٤٠ - اذا تبين للادارة العامة للرى ان تصرف مأخذ المياه الخاصة بالمعدن لرى وأنونغة فى بسور احدى الترع العامة يزيد أو ينقص عن حاجة الأرض المخصصة لها لادارة بعد تعرف وجهات نظر ملائك الاراضى فى جلسة تحديدها ان تقوم بانقاص عدد المأخذ او زيادتها أو توسيعها أو تضيقها ورفع مستوى خرثسها أو خفضه بما يحقق الغرض منها وذلك على نفقة الخنومة ويعتمد التعديل النهائي من مدير عام لرى على ان ينفذ فى المواعيد المناسبة للزراعة ، واذا طلب المالك من الادارة العامة للرى اجراء تعديلات أخرى لادارة أن تقوم بها على نفقتهم له

مادة ٤١ - اذا تبين للادارة العامة للرى بعد اجراء تحقيق ان أحد مأخذ المياه الخاصة الواجبة فى جسر النيل و جسر احدى الترع العامة يسبب خطرا للجسر أو المجرى أو ينحق ضررا بالغير بسبب عيب فى انشائه أو اهمال صيانتة أو لغير ذلك من الأسباب فتقوم الادارة بترميم المأخذ أو اعادة انشائه أو اجراء ما يلزم فيه من التعديلات على نفقة المالك .

مادة ٤٢ - اذا تبين للادارة العامة للرى أن أحد مأخذ المياه الخاصة الواقعة فى جسر انيل أو فى جسر احدى الترع يسبب خطرا للجسر جاز لها أن تكلف المالك أو صاحب الشأن بازالته أو سده فى موعد مناسب يعين به والا قامت الادارة العامة للرى بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد أن تدبر الادارة وسيلة أخرى لرى أرضه على نفقة الدولة قبل قطع طريق الري .

مادة ٤٣ - يجوز للادارة العامة للرى إذا تبين لها وجود أكثر من طريق لرى مساحة الاراضى أن تأمر بأبطال ما تراه زائدا على حاجة المساحة

المذكورة أو على نصيبها في المياه ويكون الإلغاء على نفقة الدولة بعد إعلان ذوي الشأن به .

مادة ٤٤ — إذا قامت للدولة على نفقتها باتخاذ الوسائل اللازمة لتوصيل المياه من النيل أو من إحدى الترع العامة لأرض وتروى من أحد مآخذ المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو في جسر إحدى الترع العامة جاز للدولة السامة نلرى أن تأمر بإلغاء المآخذ الخاصة أو إزالتها عن نفقة الدولة .

مادة ٤٥ — تسرى أحكام هذا الفصل على الفتحات التي تنشأ في جسر النيل أو في جسر المصارف العامة بتصرف مياه تصرف في النيل أو في أحد المصارف العامة .

الفصل الثالث

في المياه الجوفية ومياه الصرف

مادة ٤٦ — يحظر حفر أية آبار للمياه الجوفية سطحية أو عميقة داخل أراضي الجمهورية : لا بترخيص من وزارة الري وطبقا لشروط التي تحددها ، وفي حالة حفر الآبار في الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية يصدر الترخيص من وزارة الري بعد أخذ موافقة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

مادة ٤٧ — لا يجوز الترخيص له في بئر إنتاجي مخالفة الترخيص باستغلال البئر أو تجاوز معدلات وكميات المياه المصرح بضخها .

مادة ٤٨ — لا يجوز استخدام مياه المصارف لأغراض الري إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا لشروط التي تحددها .

الفصل الرابع

في آلات رفع المياه

مادة ٤٩ - لا يجوز بغير ترخيص من الإدارة العامة للرى انغامة أو إدارة طمبية أو أى جهاز عن الأجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) نرفع المياه نرى أراض أو لصرفها .
ولا تزيد مدة ترخيص على عشر سنوات قابلة للتجديد .

ويجوز لمدير عام الرى أن يرخص بصفة مؤقتة فى إقامة مجموعات "نظميات المنزلة خلف انفتحات" أو نخدا من مجارى المياه بالأحباس النهائية عند الضرورة .

ويمدر وزير نرى قرارا بالأجراءات والبيانات والشروط اللازمة للترخيص (١) .

ويستحق على ترخيص كما يستحق على تجديده رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الرى عى ألا يجاوز مقداره عشرين جنيها .

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٢٨٠٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الترخيص بالطمليات لارتوازية والآلات المحركة لها (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١٢/٢ - العدد ٢٧٥) ونص على ما يأتى :
« مادة ١ - تقوم تفتيش الآلات البخارية بالترخيص بالآلات التى تدير طلمليات ارتوازية لرفع المياه الجوفية .
مادة ٢ - يكون الترخيص بالطمليات الارتوازية من اختصاص تفتيش الآلات البخارية بعد أخذ رأى الإدارات العامة للرى فى الموقع وكذلك أخذ رأى المصالح الأخرى التى تكون لها علاقة بموقع بشر الطلمبية .

مادة ٣ - تلغى القرارات الوزارية السابق صدورها فى هذا الشأن .
مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره » .

وراجع أيضا احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن إقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراحل البخارية .

مادة ٥٠ - إذا كانت الطلبة أو الجهاز أو الآلة المحركة أو ملحقات أى منها مستقام فى أرض غير مملوكة لطلب ترخيص وجب عليه الحصول على إذن كتابى من مالك الأرض . أما إذا كانت اقامتها على المرافق الخاصة أو المصارف الخاصة ذات الانتفاع المشترك فيصدر الترخيص بشرط ألا يخل المرخص له بحقوق باقى المنتفعين ويكون للإدارة العامة لرى خلال مدة الترخيص الحق فى وقف الطلبة أو الجهاز مدة معينة لمصلحة باقى المنتفعين بغير أن يكون للمرخص له الحق فى المطالبة بتعويض .

مادة ٥١ - يجب الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلبة أو الجهاز إذا أدى ذلك الى تغيير فى التصرف وكذلك عند تغيير الموقع .

أما فى حالة انتقال الملكية أو استبدال الآلة المحركة أو الجهاز أو الطلبة دون تغيير فى التصرف فيكتفى بالتأشير بذلك على الرخصة ويظل المالك القديم مسئولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة ٥٢ - يجب على من يتجرون فى الأجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف المذكورة فى المادة ٤٩ أن يخطروا كلا من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ومصلحة الرى عن كل بيع أو تصرف فى الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصرف فى الجهاز ويجب أن يتضمن الاخطار البيانات التى يصدر بها قرار من وزير الرى (١) .

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٢٨١١ لسنة ١٩٧٢ فى شأن البيانات المطلوب الاخطار عنها من يتجرون فى الاجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف (الوقائع المصرية فى ١٢/٢/١٩٧٢ - العدد ٢٧٥) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - يجب على من يتجرون فى الاجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف مثل الطلمبات أو أى جهاز من الاجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) لرفع

مادة ٥٣ - لا يجوز بغير ترخيص من "إدارة العامة لرى المياه
المصرية" أو "رايت أو غيرها من الجهات التى تشترط بالملكية لرفع المياه
من النيل أو من أحد البحار المائية أو انشاء ذات الانتفاع المشترك أو
لتصريف مياه أحرف فى النيل أو فى أحد المصارف العامة أو فى البحيرات
ولا يقيد الترخيص فى هذه الآلات بمدة معينة .

ويؤدى طالب الترخيص الرسم الذى يحدده وزير ائرى بقسار
منه بحيث لا يجاوز جنيهين ، وتعين الإدارة العامة فى الترخيص موقع
الآلة الراغة والشروط اللازمة لامتثالها وإدارتها ، ويجوز الترخيص فى
إقامة الآلات المذكورة فى المنافع العامة أو فى جسور الترع العامة والمصارف
العامة ، ويكون لوزارة ائرى فى أى وقت أن تصدر أمرا بنقل أية آلة
من هذا النوع تكون موجودة فى المنافع أو الجسور المذكورة ، ولها كذلك
أن تأمر بإزالة ذلك كله إذا وجد للأرض المنتفعة بالآلات المذكورة طريق
آخر للرى أو للصرف ، وتكون نفقات النقل وإعادة التركيب والإزالة على
مالك الآلة أو المنتفع بها . أما مصروفات انشاء الفتحة المغذية للآلة فتتحملها
الدولة .

مادة ٥٤ - يجوز بغير ترخيص من وزارة رى تركيب وإدارة
الشواذيف والخطافات والطنابير وسائر الآلات الراغة للمياه التى باليد

المياه لرى أرض أو لصرفها أن يخطرأ كلا من مصلحة الميكانيكا والكبراء
ومصلحة رى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ كل بيع أو تصرف فى هذه
الاجهزة بالبيانات الآتية :

- (أ) اسم مشترى الآلة ومالكها وعنوانها .
- (ب) الغرض من شرائها وتشغيلها .
- (ج) الجهة التى سيصير تشغيل الآلة بها .
- (د) ماركة الآلة ورقمها والجية المنتجة .
- (هـ) قطر ماسورة المص و قطر ماسورة الطرد .

مادة ٥٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

بشرط ألا تنجم هذه الآلات داخل المنافع العامة والمصارف العامة وجبور
التنزيل .

مادة ٥٥ — لا يعنى الترخيص فى إقامة آلة طبقا لأحكام هذا القانون
من وجوب الحصول على أى ترخيص تقضى به القوانين الأخرى .

مادة ٥٦ — إذا اعتضى الترخيص القيام بأعمال إضافية ضرورية
لأخذ المياه أو صرفها أجريت على نفقته طالب الترخيص .

مادة ٥٧ — يلتزم المرخص به فى إقامة آلة للرى أو الصرف بتمكين
مستطلى جميع الأراضى الداخلة فى المساحة الميمنة فى الترخيص من ريهها
أو صرفها من الآلة محل الترخيص .

مادة ٥٨ — لا يترتب على إعطاء الترخيص أى حق فى مرور المياه
فى أرض الغير ويكون المرخص له وحده مسئولا عن أى تصرف أو عمل
يسبب ضررا للغير ، وإذا تحول النيل عن مجراه وتخلف عن ذلك جزيرة
أو طرح نهر تجاه أرض مقام عليها آلة رافعة مرخص فى إقامتها فيكون
للمرخص له الحق فى حفر مسقاة فى الأرض الجديدة لايصال المياه
إلى تلك الآلة دون أداء أى تعويض .

مادة ٥٩ — لوزارة الرى أن تقر أية آلة أو طلمبة أو جهاز مرخص
فيه أو تغيير موقع بئر ارتواضى مرخص فيه أو نقل الأعمال التى
أنشئت من أجل أى من ذلك إلى موقع آخر لمنع الخطر عن الجسور أو
عن منشآت الرى الأخرى أو لإنشاء أعمال جديدة أو تعديل أعمال قائمة
ذاته منتفعة عامة ، وذلك كله على نفقة الدولة .

مادة ٦٠ — لمدير عام الرى أن يوقف عند الضرورة أية آلة تدار
بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو يمنع وصول المياه إليها ، وذلك دون
انتظار نتيجة انفصل فى المخالفة .

مادة ٦١ - لوزير الرى أو من يفوضه أن يصدر قرار مسببا بالغاء الترخيص اذا وقعت أية مخالفة لشروطه .

الفصل الخامس

ق رى الأراضى الجديدة



مادة - ٦٢ - تعتبر أراضى جديدة فى تطبيق أحكام هذا الفصل كل أرض لم يسبق لها الترخيص فى الرى وفقا لأحكام هذا القانون سواء كانت هذه لأراضى داخل حوض نهر النيل أو فى أى أرض أخرى داخل جمهورية مصر العربية وتتوافر لها موارد مائية فى خطة الجولة .

مادة ٦٣ - لا يجوز تخصيص أية أراضى للتوسع الزراعى الألفى الجديد قبل أخذ رأى وزارة الرى للتأكد من توفر مصدر مائى تحدده الوزارة لريها .

مادة ٦٤ - يصدر الترخيص برى هذه الأراضى من الإدارة العامة للرى المختصة ويلتزم المرخص له بالاتباع احدى طرق الرى التى تحددها ته وزارة الرى بالتخصيص .

مادة ٦٥ - على طالب الترخيص أن يقدم طلبا للملادار العامة للرى المختصة متضمنا مساحة الأرض المطلوب ريها وتصنيف كامل للتربة ومصدر مياه الرى المقترح استخدامها وطريقة الرى والدورة الزراعية المقترحة .

مادة ٦٦ - تتولى الإدارة العامة للرى المختصة مراجعة البيانات المقدمة من طالب الترخيص فإذا ثبت لها صحتها تقوم بتحديد طريقة الرى الواجب استخدامها والمقنن المائى المقرر للأرض محل الترخيص وتخطر بذلك مقدم الطلب خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات كاملة .

مادة ٦٧ - يجب على طالب الترخيص عقب تسلمه للاخطار المشمل اليه في المادة السابقة أن يتقدم بتمهيد مكتوب الى الإدارة العامة للرى المختصة بالتزامه بطريقة ائرى والمتن الملتئ وانورد الزراعية .

مادة ٦٨ - تقوم الإدارة العامة للرى المختصة خاثل أسبوع من تقديم التعمد المشار اليه بالمادة السابقة باصدار الترخيص المطلوب متضمنا طريقة ائرى والدورة الزراعية ومصدر المياه والحصّة المسائية المرح باستخدامها سنويا .

مادة ٦٩ - يلتزم المرخص له بتنفيذ واتباع شروط الترخيص وبالحصول على المياه طبقا للبرامج التى تحددها الإدارة العامة للرى المختصة .

مادة ٧٠ - فيما عدا ما نص عليه من أحكام خاصة بهذا القانون فى شأن رى الأراضى الجديدة تسمى فى شأن رى هذه الأراضى كافة الأحكام الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٧١ - يصدر بتنفيذ أحكام هذا الفصل قرار من وزير الرى يحدد شروط وأوضاع الترخيص برى الأراضى الجديدة وتكاليف وأجور توصيل وتوزيع المياه .

الباب الخامس

فى أجور الرى والصرف

مادة ٧٢ - تحدد بقرار من وزير الرى أجور رى الأراضى وصرف المياه منها بواسطة ظلمات الشؤلة والآتيا ، وذلك ما لم يكن قد روعى فى تقدير ضريبة الأطينان انتفاع الأراضى بالرى أو الصرف بغير مقابل .

مادة ٧٣ - تحدد بقرار من وزير الرى أجور ائرى بالآلات المتامة

على الآبار الارتوازية أو على النيل أو الترعة العامة والمساقى الخاصة . وكذلك أجور الصرف بالآلات الرافعة (١) ، ولا يجوز اقتضاء أجر يزيد على الأجور المحددة ، ويرد ما حصل زائداً على هذه الأجور ، ويكون اثبات هذه الزيادة بجميع طرق الاثبات أيما كانت قيمة النزاع .

مادة ٧٤ - يلتزم من يرخض له في استخدام المياه أو صرفها لغیر الأغراض الزراعية والتي ترفع مياهها بالطللمات الحكومية بأداء مقابل رفع المياه للقواعد والفئات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الري (١٩٧١) .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٤٥٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتحديد أجور الريه للفدان من الآلات الرافعة التي يديرها الاهالى والمقنمة على النيل والترع العامة والمساقى والابار الارتوازية (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/١٢ - العدد ٢٨٣) .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٢٨٠٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تحصيل نفقات المياه المستعملة لأغراض استغلالية والتي تؤخذ من مجارى الري أو تصرف بالمصارف (الوقائع المصرية في ١٩٧٢/١٢/٢ - العدد ٢٧٥) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تحصل نفقات المياه التي تؤخذ لأغراض استغلالية من مياه الري المرفوعة بواسطة طلبيات وزارة الري على أساس ٨٠ جنيها للمليون متر مكعب مضافاً إليها ١٠٪ مصاريف إدارية .

مادة ٢ - تحصل نفقات صرف المياه التي تلقىها المصانع في المصارف التي تصرف مياهها بالآلة على الأساس المبين في المادة السابقة .

مادة ٣ - لا يخل تحصيل نفقات المياه وفقاً للمادتين السابقتين بحق الوزارة في تحصيل الجبل السنوى المقرر عن مواسير الري والصرف التي توضع بالمنافع العامة لأغراض استغلالية .

مادة ٤ - تلغى القرارات الوزارية السابق صدورها في هذا الشأن .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .»

مادة ٧٥ - لا يجوز لأعلى تيار لارتوائية والآلات انرافعة أن
يبتنعوا عن رى الأراضى المنفعة بها أو الواردة فى الترضيص أو عن
صرف المياه ، كما لا يجوز لهم أن يوقفوا أسوار تلك الآلات لغرض
المذكور إلا لأسباب جدية .

مادة ٧٦ - لا يدير عام الرى فى حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين
السابتين أن يعيد بإدارة الرى أو لجنة الرىة بصفة مؤقتة إلى شخص
يعين لهذا الغرض ، ويخضع على نفقة الرخص له ، ولصاحب الشأن أن يتظلم
من هذا القرار إلى وزير الرى ويفصل فى التظلم خلال ثلاثين يوما
والا اعتبر التظلم مرفوضا .

الباب السادس

فى حماية الرى والملاحة والسواطىء

الفصل الأول

فى دفع أخطار ارتفاع مناسيب المياه

مادة ٧٧ - لوزير الرى بقرار منه أن يعين قيام حالة الخطر إذا
ارتفعت مناسيب المياه ارتفاعا غير عادى يقتضى إجراء أعمال وقائية عاجلة .

مادة ٧٨ - لوزير عام الرى فى حالة الخطر المشار إليها فى المادة
السابقة استدعاء المتدربين من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة
عشر والخمسين وذلك للاستدراك فى خفازد وملاحقة جسور النيل والترع
العامة والمصارف العامة وفى سدا ما يحدث من قطع فى الجوز المذكورة
وتنك فى إجراء الأعمال اللازمة لوقاية الجسور ومنشآت الرى الأخرى
من الخطر ، ويتخذ مديرو الأمن بالمحافظات التدابير اللازمة لتيسير جمع
هؤلاء الأشخاص ونقلهم لمواقع التى يخشى عليها من طغيان المياه .

ويحدد وزير الرى بقراره منه الأجور المناسبة للمكثفين بالمعاونة .

مادة ٧٩ - في حالة احتمال وقوع خطر من طغيان المياه يجوز لكل مهندس منوط به الاشراف على أعمال خفارة الجسور وملاحظتها أن يطلب فوراً من مدير الأمن بالمحافظة استدعاء الأشخاص طبقاً لما نصت عليه المادة السابقة بغير حاجة الى صدور قرار من وزير الرى بقيام حالة الخطر وينتج الوزارة بذلك .

ويجوز للمهند أو من يقوم مقامه عند وقوع الخطر وعدم وجود موظف أعلى منه أن يأمر باستدعاء الأشخاص المذكورين الموجودين في بلده القيام بالمعاونة المطلوبة لدرء الخطر عن بلد مجاور على أن يبلغ الأمر فوراً للمدير الأمن بالمحافظة ومأمور المركز أو القسم والادارة الصامة للرى والتي عليها أن تبلغ للوزارة بذلك .

مادة ٨٠ - يجوز لكل مهندس مختص بالعمل وفقاً لنص المادة السابقة أن يستولى على أية أرض أو أحواته أو يجرى أى حفر أو يهدم المبنى أو يقطع الأشجار أو يقطع المزروعات ، وذلك بقدر الضرورة اللازمة لمنع الخطر أو وقفه ، وذلك كله مقابل تعويض يؤديه وزارة الرى .

الفصل الثانى

في حماية المياه ودفع موقوفات الرى والملاحة والشواطىء

مادة ٨١ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى :

١ - احرف في ترعة عامة .

٢ - مرور احدى الآلات المتحركة أو الأحمال الثقيلة على الجسور أو الأعمال الصناعية التابعة لوزارة الرى اذا كان من شأن ذلك الاضرار بالجسور أو الأعمال الصناعية .

مادة ٨٢ - يحظر القيام بأى من الأفعال الآتية :

- ١ - تبديد مياه "الرى بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو فى أراض غير مروية أو غير مخصص بربها •
- ٢ - وضع أو تاد لربط شبك فى جسور ترعة عامة أو مصرف عام أو فى قاع نبع أو فى جسور حوض احدى المقاطر أو الأهوسة أو الكبارى أو فى السدود المقامة فى النيل أو فى أى ترعة أو مصرف عام •
- ٣ - إعاقه سير المياه فى ترعة عامة أو مصرف عام أو إجراء أى عمل يكون من شأنه الإخلال بالموازنات •
- ٤ - فتح أو إغلاق أى هويس أو قنطرة أو غيرها من الأعمال المعدة لموازنة سير المياه بنجارية والمنشآت فى الترع العامة أو المصارف العامة أو المخترقة جسور النيل أو جسور احدى الترع العامة أو المصارف العامة •
- ٥ - إلحاق أى تلف بأحد الأعمال الصناعية انتبعية لمصلحة الرى أو لشبكات الصرف الحقلى المغطى أو لشبكات الرى بالرش أو غيرها من طرق نرى الحديثة والمتطورة •
- ٦ - قطع جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة •
- ٧ - انحر فى جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة أو فى قاع أى منها أو فى ميل أو مسطح أى جسر من هذه الجسور •
- ٨ - أخذ أتربة أو أحجار أو غير ذلك من المواد والمهمات الأخرى من جسور النيل أو من جسور الترع العامة أو المصارف العامة أو من الأعمال لصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الأملاك العامة ذات الصلة بآلرى الصرف (١) •

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٤ فى شأن الاتية التى تؤخذ من التثوينات الناتجة عن تطبيق عجارى الرى والصرف (الوقائع المصرية فى ١٣/٣١ - العدد ٢٩٩) •

٩ - المقاء طمى أو أثرية أو نية عادة في ترعة عامة أو مصرف عام أو على جسور ايهما أو على جسور أنيل •

مادة ٨٣ - لا يجوز لصاحب المركب أو صاحب شحنته مطالبة الحكومة بتعويض عن أى تاحيد بسبب غرق إحدى أنقبطر العامة المقامة على النيل أو إحدى الترع العامة أو المصارف العامة أو بسبب نقص المياه فى أى مجرى من المجارى المذكورة •

مادة ٨٤ - إذا ارتطم مركب أو غرق أو توقف عن السير بسبب نقص المياه سواء كان ذلك فى النيل أو فى برعه أو فى مصرف وجب على مالكه أو قائده ابلاغ ذلك فوراً إلى أقرب نقطة شرطة لنوم بتحرير محضر اثبات حالة المركب وشحنته ويرسل هذا المحضر إلى الإدارة العامة لرى المختصة التى تتولى ابلاغ صاحب المركب أو صاحب شحنته أو قائده ليقوم بإخراج المركب أو إزالة أنقاضه فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام والأقامت الإدارة بذلك على أنه إذا رأت إدارة لرى أن المصلحة العامة تقتضى إخراج المركب أو إزالة أنقاضه فوراً كان لها ذلك دون التقيد بالإجراءات السابقة •

ولا يجوز مطالبة الدولة بالتعويض عن الأضرار التى قد تلحق بالمركب أو شحنته أثناء إخراجها بواسطة الإدارة العامة للرى ، وفى جميع الأحوال يكون صاحب المركب وصاحب الشحنة مسئولين بالتضامن عن أداء نفقات الإخراج أو الإزالة إلى الإدارة العامة للرى ويكون للإدارة الحق فى حبس المركب وشحنته ضماناً لتصيل هذه النفقات خلال المدة التى تحددها والا كان لها بيع المركب أو شحنته أو كليهما بالمزاد العلنى •

مادة ٨٥ - لا يجوز للجهات المختصة إعطاء تراخيص فى رسو العوامات أو الذهبيات أو أية عائمة أخرى على شاطئ النيل أو قروعه أو الترع العامة أو المصارف العامة أو أى مجرى عام أو فى تشغيل معدات لنقل الأبداء موافقة وزارة الرى فى كل حانة وطبعا للشروط التى تضعها لذلك •

مادة ٨٦ - (١) يحظر إقامة أية منشآت على الساحل شاملي من
بنايات بطه على البحر الا يفيض الاوسط على امتداده من الحدود نهرية
جمهورية حتى الحدود شرقية لها لمسافة مائتى متر الى الداخل من
خط المياه لى

مادة ٨٧ - (٢) تقوم الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بتحديد
خط النظر النهائي عن واقع دراستها في هذا شأن ويصبح هذا الخط
بعد تجديده هو الخط النهائي الذى يحظر تجاوزه بإقامة أية منشآت. ويستمر
الحظر لورد بالمادة ٨٦ بإلزام حتى يتم تحديد الخط النهائي بمعرفة الهيئة
واخطار جميع الجهات المعنية بالالتزام به ويندماء ينعى الخط لورد بالمادة
(٨٦) ٠

مادة ٨٨ - (٣) في حالات الضرورى اتقى تسوجب إقامة
منشآت ذات صفة خاصة داخل الحظر المشار اليه بالمادة ٨٦ يشترط الحصول
مبنا على موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ * وعليها تضمين
موافقتها على إقامة المنشآت تحديد عمل الحماية اللازمة له *

الباب السابع

في العقوبات

مادة ٨٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة هذا القانون بالعقوبات
المبينة في المواد التالية :

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع
المصرية في ١٤/١٢/١٩٨٥ - العدد ٢٨٢) ونص في مادته الأولى على
ما يأتى :

« يخول البادة مهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ -
كل في دائرة اختصاصه - عفة ماعورى الخطب القضائى بالتدبير لاجراءه
التي تقع بالمخالفة لامكام المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٨٤ باصدار قانون الرى والصرف » *

مادة ٩٠ - يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في البند (ج) من المادة (ا) وفي المواد ٧ ، ١٩ ، ٥٤ ، ٨١ والبند ٢ من المادة ٨٢ بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها ولا تزيد على مائة جنية .

مادة ٩١ - يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ٩ ، ١٨ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ والبند ١ من المادة ٨٢ بغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية .

مادة ٩٢ - يعاقب على مخالفة نص المادة ٨ بقطع الأشجار والنخل دون الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الري بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية ويعاقب على مخالفة البند ٢ من المادة المخدورة سواء بعجم الفرس أو عدم الرعاية بغرامة لا تقل عن عشرين ولا تزيد على مائتي جنية . ولوزارة الري أن تقوم بالفرس والرعاية على نفقة المخل بتمهده .

مادة ٩٣ - يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٧٣ ، ٧٥ والبنود ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة ٨٢ والقرارات الصادرة وفقاً للمادة ٦٠ بغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على ثلاثمائة جنية .

مادة ٩٤ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ٣٨ بغرامة لا تقل عن ٣٠ جنيتها ولا تزيد على مائة جنية عن الغدان أو كسور الغدان .

مادة ٩٥ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ٤٦ بغرامة لا تقل عن مائتي جنية ولا تزيد على ألف جنية ويعاقب على مخالفة أحكام المادة ٤٧ بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيتها ولا تزيد على مائتي جنية . ولا يخلو توقيع العقوبات بسبب مخالفة المادتين ٤٦ ، ٤٧ بحق وزارة الري في إعادة انشاء الى أصله على نفقة المخالف .

مادة ٩٦ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ٦٤ بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه سواء كان المخلف ماديا ذو حائز أو واضح يد ويثبت على المخالف حكم المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على ألفة جنيه ولوزارة الري الغاء لترخيص أو وقف العمل به لحين إزالة أسباب المخالفة بحسب الأحوال .

مادة ٩٧ - يكون لمهندس الري أو المرف الذين يصدر بتحريضهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الري (١) صفة مأموري الضبط القضائي بأشعية إلى التجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع في دوائر اختصاصهم وكذلك مهندس الهيئة العامة لحماية الشواطئ بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ من هذا القانون .

مادة ٩٨ - لمهندس الري المختص عند وقوع تعد على منافع الري والمرف أن يكلف من استفاد من هذا التمدى بإعادة الشيء لأصله في ميعاد يحدده والا قام بذلك على نفقته ، ويتم لخطار المستفيد بخطاب مسجل وفي الحالات العجلة بإشارة تبلغ عن طريق مركز الشرطة المختص وأثبتت هذه الإجراءات في محضر المخالفة الذي يحضره مهندس الري .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١١/٣٠ - العدد ٢٧٢) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « يخول السادة مهندسو مراكز الري ومهندسو تفتيش النيل بوزارة الري كل في دائرة اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه » . كما صدر قرار وزير العدل رقم ٥٠٦٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٤ - العدد ١٢) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « يخول السادة مهندسو الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان كل في دائرة اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام القوانين رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ورقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون الري والمرف » .

فإذا لم يتم المسند باعده شيء خاص في الموعد المحدد يـون
تخير سم الرى المختص استدر ضرر بـرمة استدرى ادرياً ، وبت مع
عدم الادعاء بالعبويت المقررة في هذا القانون . ويحضر المسند بـيه
تتأليف أعادة الشيء لـصه ويستقرم باداء عده الفيه خلال شهر من تاريخ
أخـاره بـأ واء نامت ورارده رى بـحصينها بطريق الحجز الادارى (١)

مادة ٩٩ - يعتب على مخالطة أنواع ٨٦ - ٨٧ ، ٨٨ من هذا القانون
بالحبس وبغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنيه ولا يجوز ، بحكم بوقف تنفيذ
عقوبة أخـاره ، ويجب في جميع الأحوال ودون انتظار للحكم في الدعوى -
وقف الأعمال المخالطة بالطريق الادارى على نفقة المخالف ، وضبط الآلات
والأدوات والمهمات المستعملة ، وتتم مصادرتها في حالة انحكم باذانة .

مادة ١٠٠ - مع عدم تدخل بالعبوبات المقررة بهذا القانون يلتزم
المخالف لشروط ترخيص رى الأراضي الجديدة باداء تعويض عن ضـيات
التي تستخدم بالزيادة عن الكمية المصرح بها ، وذلك وفقاً للقواعد التي
يضعها وزير الرى .

ويجوز اقتضاء هذا التعويض بالطريق الادارى .

(١) قضت محكمة النقض - في ظل العمل بأحكام القانون رقم
٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى وانصرف - بأن المشرع حظر في المادة ٦٩
من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف القيام ببعض
الافعال ومنها ... واذا كانت المادة ٨٠ من ذات القانون قد نصت
على أن « لمهندس الرى المختص عند وقوع تعدى على منافع الرى ... »
وكانت المادة ٨٤ من القانون ذاته قد نصت على أن « جميع المبالغ
التي تستحق للدولة بمقتضى احكام هذا القانون يكون لها امتياز ... »
وتحصل بطريق الحجز الادارى « فانه يكون لوزارة الرى الرجوع على
من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بمقابل ما عاد عليه
من منفعة نتيجة هذا التعدى دون انتظار لصـور قرار بادانته عن
مخالفته أى حكم من احكام قانون الرى والصرف سالف الذكر من اللجنة
المختصة التي نصت عليها المادة ٧٩ من ذات القانون ، كما يكون لذات
الوزارة بالتالى تحصيل المقابـل المذكور بطريق الحجز الادارى (نقض
عدنى ١٩٨١/٥/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٤٧٥) .

الباب الثامن فى الأحكام العامة والنظامية

مادة ١٠١ - على المعد ومشايخ البلاد أن يحافظوا على الأعمال الصناعية الخاصة بالرى والصرف اتى تسلم اليهم وفقا للاوضاع التى يتفق عليها بين وزارتى الرى والداخلية وغيرهم أن يبينوا الجهات المختصة بأى فقد فيها فور اكتشافه .

مادة ١٠٢ - مع عدم الاخلال بأحكام انقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يختص بالفصل فى منازعات التوزيعات المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل الادارة العامة للرى ووكيل تقييش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وممثل عن المحافظة يختاره المحافظ المختص ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل .

وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة .

ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ١٠٣ - ينشأ صندوق خاص برأس مال مقداره ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (سبعمائة ألف جنيه) للصرف منه على إعادة الشئ الى أصله فى حالة عدم قيام المستفيد بذلك وتؤول الى التصديق حصيلة الرسوم والغرامات والمبالغ المحكوم بها وفق أحكام هذا القانون .

ويصدر وزير الرى (١) قرارا بالتواعد المنظمة للصندوق وتشكيل
مجلس ادارته ونظلمه المالى .

مادة ١٠٤ - جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا
القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لأحكام المادة ١٣٣٩ من
القانون المدنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات انقضاية وتحصل
بطريق التعجز الادارى .

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الصندوق
المنشأ بالمادة ١٠٣ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية
فى ١٩٨٦/١٢/٣ - العدد ٢٧٣) .

قرار وزير الري

رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الري والصرف

الصالح بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ (١)

وزير الري

بمذ الإطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ،

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون الري والصرف ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٨٠ بآء-لادة تنظيم وزارة الري ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٨ لسنة ١٩٨٢ باعتبار مجرى نهر النيل من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ،

وعلى قرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

(مادة أولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الرى والصرف المشار اليه
المرفقة .

(مادة ثنية)

ينشر هذا القرار بلوائح المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

اللائحة التنفيذية

لقانون الرى والصرف

الباب الأول

الأماكن العامة ذات الصلة بالرى والصرف

الفصل الأول

الأماكن العامة

مادة ١ - يقصد بعبارة « موازنة وزارة الرى » (وقرار وزارة الرى)
والترخيص من وزارة الرى أينما وردت فى قانون الرى والصرف موازنة
أو قرار أو الترخيص من مدير عام الرى المختص ما لم ينص صراحة على
خلاف ذلك .

مادة ٢ - الأماكن العامة ذات الصلة بالرى والصرف وهى :

(١) مجرى نهر النيل وجسوره بدأت من الحدود الدولية مع السودان
حتى محب فرعى دمياط ورشيد فى البحر الأبيض المتوسط ، وتدخل فى

مجزئ النيل جميع الأراضى الواقعة بين الجسور ، ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون ممنوعة ملية خاصة للدولة أو لغيرها .

(ب) الرياضات والترع العامة والمصارف العامة وجسورها ، وتتخذ جميعها لأراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ما لم تكن مملوكة ملية خاصة للدولة أو لغيرها .

(ج) المنشآت الخاصة بموازنة ميناء الرى والصرف أو وقاية أو انقري من طفيان المياه أو من التآكل : وكذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرى والصرف والمقامة داخل الأملاك العامة .

(د) الأراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض الرى أو الصرف والأراضى المملوكة للدولة والتى تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٣ - لا يجوز للادارات العامة للرى منح أية تراخيص بإقامة أية بمنشآت أو أعمال على مساطيح نهر النيل أو انجزر أو السواحل الا بعد الحصول على موافقة رئيس مصلحة الرى فى كل حالة .

مادة ٤ - يجوز بقرار من وزير الرى أن يعهد بالاشتراك على أى جزء من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف إلى إحدى الوزارات أو المصالح العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة .

ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تنرس أشجارا فى هذه الأملاك أو أن ترخص فى ذلك الا بعد موافقة مدير عام الرى المختص باعتماده للرسومات ، وتلتزم هذه الجهات اتباع الشروط الفنية التى يقررها فى كل حالة .

وعلى الجهة التى يعهد إليها بالإشراف اصدار التراخيص اللازمة لاستغلال هذه الأملاك أو بعضها بعد موافقة مدير عام الرى المختص وعلى تلك الجهة موافاته بصور من التراخيص وتحصيل قيمة مقابل الانتفاع المستحق من المرخص له باستغلال هذه الأملاك طوال مدة سريان الترخيص .

ويمنح المرخص له بأداء تأمين عقده . من قيمة المنشآت أو
 "مسك" المرخص بها ، ويودع لدى "الدار" نسبة تسمى "الرى" ويعتبر الإيصال
 الذى على أداء التأمين أحد المستندات اللازمة لإصدار الترخيص، ويخضع
 منه نفقات اصلاح وصيانة ما يصيب المنفع العامة عن تلف من جراء
 لمرخص به . وأية مبلغ مستحقة عند مخالفة شروط الترخيص ، وعلى
 المرخص له بأداء ما يخضع من التأمين خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره
 بذلك .

مادة ٥ - لا يجوز زراعة "الارض" المملوكة للدولة الواقعة داخل
 جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف العامة أو استعمالها
 لأى غرض إلا بترخيص من مدير عام الرى المختص ويجب أن يتضمن
 الترخيص جميع الشروط والمواصفات الفنية التى يقرها الالتزام وبصفة
 خاصة ما يأتى :

١ - غرض الانتفاع الصادر من أجله الترخيص .

٢ - مدة سريان الترخيص مع بيان ما إذا كان لمرء واحدة أو قابلاً
 للتجديد على أن يكون الحد الأقصى لمدة سريان الترخيص ثلاث سنوات
 فى المرة الواحدة .

٣ - قيمة مقابل الانتفاع طوال سريان الترخيص .

٤ - الشروط الفنية التى يجب اتباعها لضمان سلامة مجارى الرى
 والصرف وحمايتها من التلوث .

٥ - التيسود المقررة لخدمة "المرءات" العامة المرخص بالانتفاع
 بها . ويحصل عند طلب الترخيص رسم نظر بمقداره عشرة جنيهات .

مادة ٦ - لمدير عام الرى المختص أن يرخص بالصرف فى "الأشجار
 والنبخل المزروعة فى لأمالك العامة ذات الحلة بالرى والصرف .

ويقدم طلب الترخيص الى مهندس ترى المختص مرغقا به ما يأتى :

١ - خريطة ساحة بمقياس رقم ١/ ٢٥٠٠ مبن عليها حدود الأرض المملوكة لطالب الترخيص وموقع عليها من مهندس نقابى .

٢ - سند ملكية طالب الترخيص للأرض الواقعة تجاه الأشجار المنالرية الترخيص بالتصرف فيها .

٣ - ما يثبت أنه قد مضى عشر سنوات على الأقل على غرس عدد الأشجار .

٤ - تعهد بالتزامه بتنفيذ الشروط التى تضعها الادارة العامة للرى مع توريد تأمين مقداره عشرة جنيهات عن كل شجرة يراد قطنها .

٥ - سداد رسم الدفعة المستقة .

ويصدر الترخيص خلال شهر من تاريخ استيفاء المستندات اللازمة

وعلى مدير عام الرى المختص مراقبة تنفيذ شروط الترخيص واحدا .
قرار ازالة كل مخالفة له .

الفصل الثانى

الأعمال الخاصة داخل الأملاك العامة

ذات الصلة بالرى والصرف

مادة ٧ - لا يجوز اجراء أعمال خاصة داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو أحداث تعديل فيها .لا بعد الحصر على ترخيص بذلك من مدير عام الرى المختص .

ويقدم طلب الترخيص مستوفيا رسم الدفعة الى الادارة العامة للرى المختصة مرافقا به ما يأتى :

١ - خريطة بمقياس رقم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور أو رسم شخص مأخوذ من خريطة دوقة على واحدة منها من مهندس نقابى موضح طب موقع العمل المقترح .

- ٢ - رسم المخطط الجغرافى من المثل المطلوب لترخيصه .
- ٣ - ايداع بيان دائم فى حدود ٢٠٪ من القيمة المثل المطلوب للتخصيص به - لا يقل عن اثنتى عشرة شهرا .
- ٤ - تدوين ... مثال الانتفاع الترخيص

ويسمى هذا المخطط الترخيص ورسمه مدير عام الري ...
ويصدر الترخيص من مدير عام الري ...
استيفاء المستندات المطلوبة .

مادة ١٠ - يثبت الترخيص بانشاء ...
الري والصرف بما شئ ...

١ - ... الترخيص مستوفيا ...
المخطط ...

٢ - ... بمقتضى ...
رسم تسمى ... خريطة موقع على ...
موضح ... المقترح .

٣ - أداء رسم ... عشرة جنيهات

٤ - ايداع بيان دائم فى حدود ٢٠٪ من القيمة المثل المطلوب للتخصيص به .

٥ - تعيين ... ملكية الأرض المخصصة ...
أو كشف من التسمية التعاونية الزراعية ...
المختصة بغية ... الترخيص لهذه الأرض ...

ويسمى الترخيص من مدير عام الري ...
استيفاء المستندات المطلوبة .

مادة ٩ - يجب أن يقدم الترخيص الصادر بإنشاء سحارة أو بدالة على مجارى الرى والصرف جميع الاشتراطات الفنية التى يدين الالتزام بها وعلى وجه الخصوص ما يأتى :

- ١ - غرض الانتفاع الصادر من أجله الترخيص .
- ٢ - مساحة الأرض المنتفعة بأهل المرخص به .
- ٣ - استمرار انتفاع الأرض بالعمل المرخص به ولو تغير مالكيها .
- ٤ - تحديد مدة سريان الترخيص بحيث لا يزيد على ثلاث سنوات :
- ٥ - حق وزارة الرى عند طلب تجديد الترخيص فى ادخال أية تعديلات اذا رأت أن الظروف التى صدر الترخيص فى ظلها قد تغيرت .
- ٦ - تحديد مدة تنفيذ العمل المرخص به بحيث يعتبر الترخيص لائغيا اذا لم يتم تنفيذ العمل المرخص به خلالها .
- ٧ - تحديد مقابل الانتفاع المستحق عن العمل المرخص به وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (٢) المرفق .

مادة ١٠ - يشترط للترخيص بإنشاء كبارى خاصة على مجارى الرى وأنصرف ما يأتى :

- ١ - تقديم طلب للترخيص مستوفيا رسم الدفعة لعند رى المركز المختص .
- ٢ - تقديم خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور أو رسم شمس مأخوذ من خريطة موقع على واحدة منها من مهندس نقابى موضح عليها موقع العمل المقترح .
- ٣ - أداء رسم نظر مقداره عشرة جنيهات .
- ٤ - تقديم رسم تصميمي ومقاييسه التنفيذية للكوبرى المطلوب الترخيص بإنشائه .

٥ - ايداع تأمين مؤقت في حدود ٢٠٪ من قيمة الممثل المطلوب الترخيص به .

ويصدر الترخيص من مدير عام الرى المختص خلال شهر من تاريخ استيفاء المستندات ويجب أن يتضمن الترخيص ما يأتى :

- ١ - الموقع الكيلو مترى للكويرى المرخص به .
- ٢ - المواصفات الهندسية الأساسية للكويرى .
- ٣ - الشروط والمواصفات الفنية التى يتعين الالتزام باتباعها .

الباب الثانى

المالحى والمصارف الخاصة

مادة ١١ - يجب على حائزى الأرض المنتفعة بالمسالحى الخاصة والمصارف الخاصة تطهيرها وصيانتها وإزالة ما يفترض سبب المياه بها والأقامت الادارة العامة للرى بذلك على نفقتهم وفقا للقانون ، وإذا رغب الحائزون المنتفعون بالمسقاة أو الصرف فى قيام وزارة الرى بالتطهير وجب مراعاة ما يأتى :

١ - يقدم المنتفعون أو بعضهم طلبا مستوفيا رسم الدفعة الى مدير عام ائرى المختص موضحا به اسم المسقاة أو المصرف والزام والناحية ورغبتهم فى قيام وزارة الرى بالتطهير .

٢ - يطلب مفتش رى الاقليم من الجمعية التعاونية الزراعية الراى فى قيامها باجراء التطهير بمرفقتها أو موافقتها على قيام ادارة الرى بذلك مع قيام الجمعية بسداد التكاليف مسبقا ، على أن تتولى الجمعية تحصيل التكاليف من الحائزون بنسبة ما يحوز كل منهم من الأراضى المنتفعة بالمسقاة أو بالمصرف ، على أن يصعب ضمن هذه التكاليف قيمة التحويل عن كل أرض تكون قد شغلت بسبب التطهير .

ويغرض مفتش رى الاقليم تقريراً خلال أسبوع من تاريخ ورود به الجمعية التعاونية الزراعية بسداد التكاليف على مدير عام الرى المختص ليصدر قراره فى هذا الشأن .

مادة ١٢ - اذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى الى الادارة العامة للرى بسبب منعة أو علقته بغير حق من الانتساع بمساقاة خاصة أو مصرف خاص أو من حقول أى من الأراضي اللازمة لتطهير المساقاة أو المصرف أو لترميم أيهما وجب اتباع الاجراءات الآتية :

١ - تقدم الشكوى مستوفية رسم انجمنه الى مفتش رى الاقليم مبينا بها اسم المبقاة الخاصة أو المصرف الخاص موضوع الشكوى والزمزم والناحية .

٣ - يذكر الشاكى اسم شيخ المنطقة أو المعمدة الواقع بمنطقة النزاع وأيم دلال المباحة وأسماء الجيران ممن لهم حق الارتفاق على المجرى الخاص .

٣ - اذا ثبت من المعاينة أو من التحقيق الذى يجريه مفتش رى الاقليم أن أرض الشاكى كانت تستعمل بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى يصدر مدير عام الرى قراراً مؤقتاً بتمكين الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد والأساليب التى تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر هذا القرار فى فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الشكوى لمدير عام الرى ويتم تنفيذ القرار على نفقة المشكو ويستمر تنفيذه حتى تعمل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادة ٢٤ من قانون الرى والصرف ، تكون إجراءات طلب اصدار قرار انشاء مساقاة خاصة أو مصرف خاص فى رضى

للمغير أو الشكوى من تعذر الاتفاق مع ملاك المسقاة أو المصرف الضامن كما يأتي :

١ - يقدم الطلب من مالك الأرض مستوغيًا رسم انضمامه إلى مفتش رى الاقليم موضحًا به الأرض المطلوب ريها أو صرفها وأسباب حرمانها ، أو تعذر ريها صرفها .

٢ - يرفق بالطلب خريطة بمقياس رسم ١/٢٥٠ دن ثلاث صور أو رسم شمسي مأخوذ من خريطة موقع على أحداها من مهندس تقايى وموضح عليها موقع المسقاة أو المصرف المطلوب تمريره فى أرض المغير والأرض المطلوب ريها أو صرفها .

٣ - تقدم عقود المكنة للأرض المطلوب ريها أو صرفها أو كشف معتمد من الجمعية التعاونية الزراعية بتحديد مالك هذه الأرض ومساقتها .

٤ - تقديم اقرار بقبول سداد قيمة انشاء العمل المطلوب .

٥ - بيان أسماء الملاك الذين سوف تمر بأرضهم المسقاة أو المصرف ومط اقامة كل منهم .

٦ - إقرار من مقدم الطلب بقبول أداء التمريض الذى يتقدر لجميع الملاك الذين سوف تمر بأرضهم المسقاة أو المصرف .

وعلى مدير علم الرى أن يصدر قراراً فى الطلب خلال شهرين من تاريخ استيفاء الخرائط والمستندات المطلوبة .

ومع عدم الاخلال بحكم المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون الرى والمصرف المشار اليه ينفذ القرار بالطريق الادارى .

الباب الثالث

المصارف الحقلية

مادة ١٤ - تعد الادارة العامة لمشروعات الصرف المختصة خرائط

بجنياس ٢٥٠٠/١ من مائتي صور موضحاً عليها تخطيط الحصار الرئيسي والفرعية أو المصارف الحقيقية منبوعة ومفصدة ونحدد عليها اراضى وحدة صرف أنتى يندثر صرفها على مصرف حقل أو مغطى أو سلسلة من المصارف المذكورة يجمعها مصرف واحد على الحرف العمومى ، ويعتمد وزير اربى او من يفوضه هذه الخرائط .

وتتزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات وفقاً لأحكام اتفاقية رقم (٥٧٧) لسنة ١٩٤٥ فى شأن نزع ملكية العقارات اللازمة لمنفعة العامة أو التحسين .

وتتخطر مصلحة الضرائب العقارية لرغم الضريبة عن هذه الأراضى .

وتتولى المجال المشكلة بقرار وزير الرى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٤ اتخاذ إجراءات حصر مساحات انزراة المتألفة نتيجة مشروعات الرى والصرف المكشوف والمغطى وحرف قيمة التعويضات أنتى تقدر عنها ونق بدول فئات تقرير تعويضات الحاصلات الزراعية والخضروات وشجار انفاكية المتألفة من تنفيذ مشروعات الرى والصرف الذى يصدر بقرار وزير لرى .

مادة ١٥ - تحصيل تكاليف إنشاء مشروعات للصرف المغطى والمكشوف من المنتفعين على الوجه الآتى :

١ - تعد الادارات العامة للصرف خرائط مباحية يمتاس برسم مناسب موضحاً عليها المساحات التى تم تزويدها بشبكات لصرف المغطى والمكشوف وترسل هذه الخرائط الى مديريات المساحة المختصة .

٢ - تعد الادارات العامة للصرف كشوف حسابات ختامية لاجمالى تكاليف كل مشروع للصرف المغطى والمكشوف تم تنفيذه ، وتتضمن هذه التكاليف قيمة تعويض نزع ملكية العقارات التى دخلت فى تنفيذ المشروع والمزروعات التى تلت مخافاً لها نسبة ١٠ (عشرة فى المائة) معروفة ادارية .

وترسل جميع هذه الكشف الى منيريات المساحة التى تقوم بدورها
بارسالها الى مأموريات الضرائب استقرية المختصة لأخذ اجراءات
اللازمة لتحصيل هذه التكاليف .

٣ - ترسل مأموريات الضرائب العقارية شهريا للمبالغ المحصلة من
المتقنين الى الهيئة اسامة لشروعات انصرف مع ارفاق كشف بوقم وتاريخ
وقيمة المبلغ المحصل عن كل مساحة مجمعة .

مادة ١٦ - تتولى الادارات العامة لصيانة المصرف وزارة الري صيانة
المصارف المغطاة احيانة الدورية المعتمدة وفق ابونماذج الزمنى الذى
تقرره لاستمرار أداء الشبكة لعملها بتقاء وتنحصر وزارة الري نفقات
الصيانة الدورية ويتحمل زراع الأرض المنتفعة من المصارف المغطاة ما عدا
ذلك من نفقات .

الباب الرابع المياه الجوفية

مادة ١٧ - يقصد بخزانات المياه الجوفية :

(أ) الخزانات الرسوبية بالخلتا ووادى النيل وهى الامتدادات
الطبيعية للطبقات الحاملة للمياه المتصلة بنهر النيل وفروعها المجارى
المائية ، وحدود هذه الخزانات بالخلتا هى البحر المتوسط شمالا ، وقناة
السويس شرقا ومنخفض وادى المنطرون ووادى الفارغ وامتداد طريق
القاهرة الاسكندرية الصحراوى غربا ، طريق السويس جنوبا .

أما حدود هذه الخزانات بالوجه القبلى فهى امتداد الطبقات الحاملة
للمياه الجوفية لمسافة نحو خمسة كيلو مترات الى الشرق والغرب خارج
الأراضى المزروعة حاليا على امتداد وادى النيل جنوب القاهرة حتى أسوان .

(ب) الخزانات الجوفية بالأراضى الصحراوية ، وهى الممتدة
بجميع الأراضى التى تخرج عما ورد بابتند (١) .

١ - لا يجوز لأجهزة الدولة أو أجهزة الحكم المحلى أو أية جهة حكومية أن الأفراد النصريح أو اتيام بحفر أية آبار للمياه الجوفية بمنطقة ذات ١٠ عميقة داخل جميع اراضى الجمهورية إلا بترخيص من وزارة القوى وظيفيا للشروط التى تصدها .

٢ - يتروم أصحاب المياه الجوفية التى تم حفرها قبل العمل بقانون البئر الصرف المشار اليه ، باخطار وزارة القوى خلال سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة أو الاعلان بالصحف ايهما تحقق بالبيانات الخاصة بالبئر أو الآبار التى يحوزونها ، ويستثنى من ذلك الآبار التى لا تزيد قطرها على يومستين ويجب أن يتضمن الاخطار على الاخير ما يأتى :

- ١ - اسم صاحب البئر وعنوانه .
 - ٢ - موقع البئر على خريطة مساحية بمقياس ١ : ٢٥٠٠ .
 - ٣ - التيمات الخاصة بالبئر من حيث قطر البئر ، قطرها وأسطوانة البئر المستخدمة المصنعة والمخرسة ونوع الظلمية أمرجة على البئر وحملها وتصرفها ومتوسط عدد ساعات التشغيل اليومية .
 - ٤ - تاريخ حفر البئر وتاريخ بدء انخسج وسحب المياه .
 - ٥ - درجة ملوحة المياه والتحليل الكيمائى لها أن وجد .
 - ٦ - الغرض من استغلال مياه البئر .
 - ٧ - المساحة المرتب ربيها على البئر ونوع المحاصيل المزروعة .
 - ٨ - الترخيص الصادر بحفر البئر أن وجد .
 - ٩ - البئر - الملقى المصرح بسحب من البئر .
- ويتم الاذكار بكتاب مسجل أو بتسليمه بموجب إيصال الى مهندس رى المركز الذى يقع البئر فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢٠ - تتشئ وزارة الرى سجات على مستوى هندسات مراز
أترى نقصن بيبات بالآبار التى يرخص بحفرها .

مادة ٢١ - تجرى وزارة أترى مراجعة دورية للاخطرات المقدمة
اليها وقتا للمادة (١٩) كما تقوم بأجراء المعاينة اللازمة للآبار ملاحظاتها
على كل موقع وارسل صورة من البيانات الواردة اليها ونتيجة المعاينة
الى معهد بحوث المياه الجوفية التابع لمركز البحوث المائية بوزارة أترى
للدراة وإبداء الرأى النهائى فى شأنها .

مادة ٢٢ - لا يجوز لمدير عام الرى إصدار الترخيص للبئر انقام
أو تجديده الا بعد موافقة معهد بحوث المياه الجوفية .

مادة ٢٣ - فى حالة عدم موافقة معهد بحوث المياه الجوفية أو طلبه
أجراء بعض التعديلات فى مكونات البئر أو إجراء تعديل جديد لسياحه
وجب على مدير عام الرى إخطار صاحب البئر بكتاب مسجل لاستكمال ما
هو مطلوب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ، وتقديم ما يفيد قيامه
بذلك الى مهندس رى المركز ويجب عرض الأمر على معهد بحوث المياه
الجوفية لدراسة وإبداء الرأى النهائى .

مادة ٢٤ - على مدير عام الرى سحب ترخيص البئر أو رفض تجديده
ووقف لنسخ منه بالطريق الإدارى إذا لم يستجب صاحب البئر لأجراء
التعديلات التى طلبها معهد بحوث المياه الجوفية خلال المدة المشار اليها
فى المادة السابقة أو إذا أثبتت المعاينة والدراسة عدم صلاحية ما قام
به صاحب البئر من أعمال .

مادة ٢٥ - (١) تقدم طلبات الحصول على الترخيص بحفر الآبار

(١) البند السادس معدل بقرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية
رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢١/٤/١٩٨٨ - العدد ٩٥)
والبند الثامن معدل بقرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم
١٤٧٤٤ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢١/٢/١٩٨٨ - العدد ٦٩) .

بأراضي الدلتا ووادي النيل الوارد بالبند (١٠) من المادة (١٧) إلى
مفئذ رى الاقليم الذى يقع البئر المقترح فى دائرة اختصاصه ويكون
انطلب مستوفيا رسم الدفعة متضمنا البيانات ومرفقا به المستندات الآتية:

- ١ - اسم طلب الترخيص وعنوانه .
- ٢ - موقع البئر المقترح على خريطة مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠
من ثلاث صور .
- ٣ - صورة من جميع الدراسات والتحليلات والتصميمات الخاصة بالبئر
ان وجدت .
- ٤ - الغرض من استغلال مياه البئر .
- ٥ - المساحة المرتب ريبها على البئر ان كان لغرض الرى .
- ٦ - مستندات ملكية الأرض المستفيدة بالبئر أو كشف معتمد من
الجمعية القحونية الزراعية يفيد ملكيتهم لهذه الأرض أو قرار تخصيص
الأرض المطلوب ريبها .
- ٧ - أداء تأمين مؤقت مقدار ٢٠٠ ج (مائتا جنيه) .
- ٨ - على صاحب البئر موافاة هندسة الرى التابع لها بنتائج تحليل
طبقات ومياه البئر الذى تم التصريح به بعد اتمام الحفر وفى حالة عدم
التزامه بذلك لا يرد عليه التأمين المؤقت الوارد فى الفترة رقم ٧ من
ذات المادة .

مادة ٣٦ - يتولى تفتيش الرى المختص دراسة طلب الترخيص من
حيث مدى حاجة الموقع للمياه الجوفية وأوجه الاستخدام المطلوبة وتحديد
التصرف المناسب للوفاء بالاحتياجات المقترحة .

مادة ٣٧ - (مستبلة بقرار وزير الاستغال العامة والموارد المائية
رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨) يصلى مدير الرى طلب الترخيص ومرفقاته
مشفوعا برأيه من واقع الدراسة الى معهد بحوث المياه الجوفية للدراسة

لتقصييه المشروع وتقرير مدى صلاحية موقع لاستغلال المياه الجوفية وتحديد انتصرفت المنح استغلال والاستمراسات والمواصفات الفنية نواجب اتباعها ويتم الرد على صائب لترخيص خلال مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ تقديم ضربه مسودتي رسم لدمعة . وذلك اما باعطائه ترخيص نهائيا او نصريحا مؤقتا حفر بئر اختبارى واستكمال الدراسات اللازمة عليه . على أن يتم تنفيذ ذلك بمعرفة طائب الترخيص وعلى نفقته ومسؤنيته . وعلى طائب ترخيص تقديم صورة من جميع البيانات الخاصة بالبئر انى مفنس ترى المختص يصدر مدير عام الرى لترخيص انهاءى لبئر .

مادة ٢٨ - يحظر على مقاوتى حفر الآبار وانشركات العامة والخاصة حفر آبار المياه الجوفية لوزارة الحكومة ومسالحةا أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو شركات التطاع العام أو انخالص أو لأفراد لا ذا كان البئر مرخصا به من وزارة الرى وعليها قبل القيام باية أعمال تنفيذية الاطلاع على الترخيص والا كانوا مسؤولين عن ذلك .

ويجب تقديم صورة من نتائج حفر اية آبار بعد اتمامها الى مهندس رى المركز الذى يقع فى دائرته البئر .

مادة ٢٩ - يجب أن يتضمن الترخيص البيانات الآتية :

- رقم الترخيص
- اسم المرخص له وعنوانه
- موقع البئر المرخص به
- الغرض من الانتفاع بالبئر
- عمق البئر

تتظار الاواسير والطبائى النفذة للبئر ونوع الحطامه المص - باد تخدامها .

التصرف المرخص بسحبه من البئر (م ٣ / اليوم) .

• مدة مريان الترخيص

مادة ٣٠ - لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على ثلاث سنوات ويقدم طلب تجديده قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل وينتهى الترخيص بانقضاء مدته دون تجديده .

مادة ٣١ - في حالة طلب الحصول على ترخيص يحفر آبار المياه الجوفية بالأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والواردة بالبنـد (ب) من المادة (١٧) يقدم طلب الترخيص الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، ويكون الطلب مستوفيا رسم الدفعة ومتضمنا البيانات ومرفقا به المستندات المشار اليها في المادة (٢٥) من هذه اللائحة ، على أن يكون التأمين المؤقت لحساب وزارة الري .

مادة ٣٢ - تتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية اجراء الدراسات اللازمة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص اليها واطار رئيس قطاع الري بوزارة الري بصورة من جميع البيانات والدراسات والوصفات والاشتراطات انقـى تمت في في شأن طلب الترخيص المقدم مشفوعة برأيها النهائي .

مادة ٣٣ - يحيل رئيس قطاع الري بوزارة الري أوراق طلب الترخيص الى معهد بحوث المياه الجوفية ثم الى مدير عام الري المختص لاصدار الترخيص. لا يلزم بعد موافقة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ومعهد بحوث المياه الجوفية .

مادة ٣٤ - (مستبدلة بقرار وزير الأشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨) على وزارة الأشغال العامة والموارد المائية في حالة عدم الموافقة على طلب الترخيص واطار مقدم الطلب بكتاب مسجل

بأسباب الرفض خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب ولتقدم الطلب الحق في انتظام خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره برفض الترخيص .

مادة ٣٥ - يقدم انتظم الى وزارة الرى وعليها بحثه والفصل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها المتظم ، ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا .

مادة ٣٦ - مع عدم الاخلال بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٩٥ من قانون لرى والصرف يكون التعويض فى حالة تجاوز معدلات وتكميات المياه المصرح بضخها بواقع ثلاثة غروش للمتر المكعب كميات المياه الزائدة .

مادة ٣٧ - ترسل صورة من الترخيص الى كل من :

١ - معهد بحوث المياه الجوفية .

١ - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فيما يختص بالآبار التى يخصص بها فى الأرض انصراوية .

مادة ٣٨ - فى حالة فقد أو تلف الترخيص يجب ابلاغ الادارة العامة للرى الصادر منها الترخيص فورا للحصول على بدل فاقد أو تلف .

الباب الخامس

مياه الصرف

مادة ٣٩ - لا يجوز استخدام مياه المصارف الزراعية فى أغراض لرى الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للاحكام المبينة فى المواد التالية :

مادة ٤٠ - تقدم طلبات الحصول على ترخيص استخدام مياه أحد المصارف الأغراض لرى الأرضى الى مدير عام الرى المختص ويتقدم الطلب مستوفيا رسم الترخيص متضمنا البيانات ومرفقا به المستندات الآتية :

١ - اسم طالب الترخيص وعنوانه .

٢ - خريطة مساحة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث مسور موضح عليها المصرف المفتوح استخدم مياهه والموقع اكيلو مترى المطلوب التخذية عنده والمساحة المطلوب ريبها بمياه الصرف .

٣ - مستندات ملكية الأرض المطلوب ريبها من المصرف أو كشف من لجمعية التعاونية الزراعية معتمد من مديرية الزراعة المختصة يفيد ملكيته لهذه الأرض ومساحتها .

٤ - المحاصيل المقترح زراعتها بما لا يتعارض مع الأحكام المنظمة للدورة الزراعية .

٥ - صورة من جميع الدراسات والتحليل والتصميمات الخاصة بالمشروع من مكتب هندسى متخصص متضمنة من نوع التربة وتحليل مياه الصرف وأنواع المحاصيل تفصيلا ودرجة مقاومة كل منها للملوحة وكيفية استخدام مياه الصرف للرى مباشرة أو بعد خلطها بالمياه العذبة واسم مجزى المياه العذبة الذى سيتم الخلط به ونسبة الخلط وذلك بالاسترشاد بالبيانات الموضحة بالمحق رقم (١) المرفق بهذه اللائحة والخاصة بمقياس تقسيم المياه حسب درجة صلاحيتها للرى .

٦ - آداء تأمين مؤقت مقدراه ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) .

مادة ٤١ - تتولى ادارة الرى دراسة طلب الترخيص من حيث كفاءة مجارى الرى والمصرف بالموقع المقترح وتحديد التصرف المناسب للوفاء باحتياجات رى المساحة وبيان أية مشروعات أخرى مقررة أو مرتبط بها لاستغلال مياه المصرف المقترح لريها وعليها احالة الطلب الى رئيس قطاع الرى .

مادة ٤٢ - يحيل رئيس قطاع الرى طلب الترخيص ومرفقاته والقطاعات الطولية والفرضية للمصرف المقترح استخدام مع مياهه مع بيان

ريه من واقع المعاينة الميدانية الى تعيين قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الري برارة ترى لأخذ خطوات أنداسة تفتصيفية لقطب .

مادة ٤٢ - ينبع فى دراسة طنبت الترخيص برى الأراضى الجديدة
كما يأتى :

١ - يرصد قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الري صورة من طنبت الترخيص والبيانات والمستندات المرتقة به الى كل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ومعد بحوث انصر لدراسه وموانئه بانراى خلال ثلاثة أشهر .

٢ - عى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بحث ملكية الأرض المطلوب رينا من مياه الصرف .

٣ - يقولى معد بحوث انصر التابع لركر البحوث المائية بوزارة انرى تقدير مدى صلاحية مياه الصرف لأغراض رى الأراضى المقترح رينا والمحاصيل المقرر زراعتها ومدى مناسبة موقع انتغذية ونسبة الخلط الواردة بالدراسة المقدمة من المكتب الهندسى رفق طلب الترخيص وتعدد المواصفات والشروط الفنية التى يجب تنفيذها مع تحديد انصرف المطلوب وعدد ساعات التشغيل وفتراتها .

٤ - يعد قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الري بعد الوتوف على رأى كل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، ومعد بحوث انصر مذكرة شاملة بنتائج دراسة طلب الترخيص لعرضها على لجنة التنسيق المشتركة الري واستصلاح الأراضى ، على أن تتضمن المذكرة تحديد طريقة الري الواجب اتباعها والمقنن المائى المقرر والدورة الزراعية ومصدر الري وكمية المياه اللازمة ونسبة الخلط المقترحة .

٥ - فى حالة موافقة لجنة التنسيق المشتركة على المذكرة المعروضة يتولى قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الري إخطار قطاع الري بصورة من هذه المذكرة وموافقة اللجنة عليها لاصدار الترخيص .

مادة ٤٤ - يتضمن الترخيص بالبيانات الآتية :

- ١ - رقم الترخيص •
- ٢ - اسم المرخص له وعنوانه •
- ٣ - موقع المساحة المستفيدة من استخدامه بيد مصرف لديه - ا
(الحوض / الناحية - المركز - المحافظة) •
- ٤ - اسم المصرف المرخص باستخدام مياهه ، وموقع التغذية •
- ٥ - التصرف المأني المرخص باستخدامه من مياه المصرف وفترات استخدامه على مدار العام •
- ٦ - نسبة الخلط بالمياه العذبة ان وجدت •
- ٧ - قوة آلة الرشح المصرح باستخدامها وتصرفها وأقطار مواسير
المص والطرء •
- ٨ - مدة سريان الترخيص •

مادة ٤٥ - لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على ثلاث سنوات ويقدم طلب تجديده قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل وينتهي الترخيص بانقضاء مدته دون تجديد •

مادة ٤٦ - على وزارة الري في حالة عدم الموافقة على طلب الترخيص اخطار مقدم الطلب بكتاب مسجل بأسباب الرفض خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب ، ولقدّم الطلب الحق في التظلم خلال شهر من تاريخ اخطاره برفض الترخيص •

مادة ٤٧ - يتم التظلم الى وزارة الري وعليها بحثه والفصل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلبها التظلم ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا •

مادة ٤٨ - ترسل صورة من 'ترخيص الى كل من :-

١ - معهد بحوث الصرف التابع لمركز البحوث المائية .

٢ - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

مادة ٤٩ - مع عدم الاخلال بالتعبية المنصوص عليها فى المادة ٩١ من قانون انرى والصرف لوزارة الرى الحق فى إلغاء الترخيص فى حالة مخالفة الشروط الواردة به ، ولإدارة الرى تحصيل تعويض عن كميات المياه التى تستخدم بالزيادة على الكمية المصرح بها بواقع ثلاثة قروش عن كل متر مكعب .

الباب السادس

آلات رفع المياه

.....

مادة ٥٠ - يشترط لترخيص فى إقامة أو إدارة طلمبة أو أى جهاز من الأجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو منتقلة تدار باحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) لرفع المياه لرى الأراضى أو لصرفها ما يأتى :

١ - تقديم طلب الترخيص مستوفيا رسم الدفعة الرى مفتش رى الاقليم

٢ - تقديم خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور موقع على احداها من مهندس تقابى وموضع عليها موقع الطلمبة أو الجهاز .

٤ - تقديم مستندات ملكية الأرض المستفيدة من الطلمبة أو الجهاز ومستندات ملكية الآلة أو كشف معتمد من الجمعية الزراعية المختصة يفيد اتفاق أصحاب الزمام المستفيد من الآلة .

٥ - بيان قطر الطلمبة أو وصف عام للجهاز وقدرته الآلة بالتحصان والتصرف الخاص بالطلمبة أو الجهاز .

مادة ٥١ - يجب على من يتجرون في الأجهزة المخصصة لرفع مياه الرى والصرف أن يخطروا بتفتيش الآلات المختص ولادارة لعمامة للرى بالمحافظة المختصة عن كل بيع أو تصرف في الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصرف في الجهاز ويجب أن يتضمن الاخطار البيانات الآتية :

- ١ - اسم المتجر الذى باع الجهاز أو الطلبية وعنوانه .
- ٢ - اسم المشتري ومالك الآلة ورقم البطاقة الشخصية أو المعنوية والجهة الصادرة منها والعنوان الخاص بهما .
- ٣ - الغرض من شراء الجهاز أو الطلبية .
- ٤ - الجهة التى يتم تشغيل الآلة بها .
- ٥ - ماركة الآلة ورقمها والجهة المنتجة .
- ٦ - قطر ماسورة المص وقطر ماسورة الطرد . ووصف عام للجهاز وقدرة الآلة بالحصان والتصرف الخاص بالطلبية أو الجهاز .

مادة ٥٢ - تنفيذ الحكم المادة ٧٤ من قانون الرى والصرف يحدد مقابل رفع المياه على الوجه الآتى :

- ١ - نصف قرش عن كل متر مكعب من المياه التى تؤخذ لأغراض استغلاية مياه الرى المرفوعة بالظلمبات الحكومية .
- ٢ - قرش عن كل متر مكعب من المياه التى تلقىها المصانع بعد معالجتها فى المصارف التى تصرف مياهها بالظلمبات الحكومية .

مادة ٥٣ - يحظر تبديد مياه الرى بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو فى أراضى غير مزرعة أو غير مرخص بريها وفى حالة مخالفة ذلك يحصل ثلاثة غروش عن كل متر مكعب من المياه قام زارع الأرض بسحبها زيادة على ما هو مقرر لرى أرضه أو تسبب فى تبديدها .

مادة ٥٤ - مع عدم الإخلال بالمقتوبات المنصوص عليها فى قانون .

الرى والصرف يلتزم المخالف بإداء مقابل الانتفاع عن المدة التى تعدى فيها على منافع الرى والصرف وتحصل ادارة الرى المختصة مقابل الانتفاع وفقا له وورد بالملاحق رقم (٢) المرقع بهذه اللائحة .

مادة ٥٥ - يلتزم من يخالف طريقة رى المرخص بها لرى الأراضى الجديدة واتى ترتب عليها سحب كميات من المياه زيادة على ما هو متبع فى طريقة لرى المرخص بها لرى رضى . بإداء ثلاثة قروش عن كل متر مكعب من المياه تمسحبه بالزيادة طوال فترة المخالفة .

الباب الرابع

إجراءات حماية الشواطئ

مادة ٥٦ - لا يجوز بغير موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ إقامة أية منشآت فى الأراضى التى تتدخل فى نطاق الحظر المشار إليه فى المادة (٨٦) من قانون لرى والصرف .

ولتندس الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ ممن لهم مصلحة مأمورى الضبط التفتيش دخول الأراضى المشار إليها والمنشآت المقامة عليها للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة اجريت أو شرع فى اجرائها كان لهم وقف هذه الأعمال بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وتسيط الآلات والأدوات والمهمات المستخدمة .

مادة ٥٧ - يشترط للحصول على الموافقة المشار إليها فى المادة (٥٦) من هذه اللائحة تقديم طلب مستوف رسم الدفعة الى مدير عام حماية الشواطئ المختص ويرفق بالطلب ما يأتى :

١ - خريطة مساحية بمقياس رقم ١ : ٢٥٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠ من ثلاث صور ورسم هندسى مأخوذ من خريطة مبين عليها حدود الأراضى المفوكة

تحالب موافقة وموضح بها نوع وأطول المساحة لعمل المظوب
تأتمت وموتم على احدى هذه الصور من مهندس نقابى .

٢ - سند ملكه إراضى المظوب الموافقة على إقامة المنشآت عليها
اذ عنت مملوكة ملكية خاصة . وقرار التخصيص فى غير هذه الحالة .

٣ - بيان غرض الانتفاع من منشآت المظوب الموافقة على إقامتها .

٤ - رسم تصميمى تفصيلى ومقاييسه تقديرية عن المنشآت المظوب
الموافقة على إقامتها .

٥ - بيان المواصفات الهندسية الأساسية والشروط والمواصفات الفنية
الخاصة بالمنشآت المظوب الموافقة عليها .

٦ - تعهد بالالتزام بتنفيذ لشروط التى تضمنها الهيئة المصرية العامة
لحماية الشواطىء وعدم إخراج على هذه الشروط والمواصفات الفنية
الخاصة بالمنشآت المظوب الموافقة على إقامتها .

وتصدر الموافقة من رئيس الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء
خلال شهرين من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ويجب أن يتم اخطار
مقدم الطلب بالموافقة المفتوحة له فور صدورهما .

ويراقب مهندسو الادارات العامة لحماية الشواطىء المختصون تنفيذ
شروط الموافقة .

وفى حالة عدم الموافقة على إقامة على إقامة أى من المنشآت المشار
الها يخطر مقدم الطلب بكتاب يوصى عليه بأسباب لرفضه . وفى
من تاريخ تقديم الطلب .

ملحق رقم (١)

ملاحظات استرشادية عند دراسة استخدام

مياه الصرف لأغراض الري

أولاً - بالنسبة إلى مياه الصرف :

(١) مقاييس تقسيم المياه حسب درجة صلاحيتها للرى تبعاً لمحتواها من الأملاح الذائبة بها .

١ - إذا كانت درجة مياه الصرف أقل من ٢٧٥ ملليموز / سم عند ٢٥ م (أى مجموع الأملاح الذائبة أقل من ٥٠٠ جزء فى المليون) يمكن استخدامها فى رى جميع أنواع الأراضى مباشرة بدون غلط .

٢ - إذا كانت درجة ملوحة مياه الصرف من ٢٧٥ الى ١٢٧٥ ملليموز / سم عند ٢٥ م (أى مجموع الأملاح الذائبة ما بين ٥٠٠ الى ١١٠٠ جزء فى المليون) يمكن استخدامها فى رى الأراضى جيدة الصرف مع خلطها بمياه الرى العذبة بنسبة ١ : ١ إذا تجاوز مجموع الأملاح الذائبة ٧٠٠ جزء فى المليون .

٣ - إذا كانت درجة ملوحة مياه الصرف من ١٢٧٥ الى ٢٢٧٥ ملليموز / سم عند ٢٥ م (أى مجموع الأملاح الذائبة ما بين ١١٠٠ الى ١٥٠٠ جزء فى المليون) يمكن استخدامها فى الأراضى جيدة الصرف مع خلطها بمياه الرى العذبة بنسبة ١ : ١ .

٤ - إذا كانت درجة ملوحة مياه الصرف من ٢٢٧٥ الى ٢٧٥٠ ملليموز / سم عند ٢٥ م (أى مجموع الأملاح الذائبة ما بين ١٥٠٠ الى ١٧٥٠ جزء فى المليون) يمكن استخدامها فى الأراضى جيدة الصرف مع خلطها بمياه الرى العذبة بنسبة ١ : ٣ .

رى ومصرف ٥٢٧

(ب) مقاييس تقسيم المياه حسب درجة صلاحيتها للرى طبقا لدرجة امتصاص النويديوم المعطلة :

١ - أقل من ٩ تستخدم في جميع أنواع الأراضى بدون حدوث مشاكل نفاذية .

٢ - ٩ - ١٥ تستخدم في الأراضى خفيفة القوام بدون حدوث مشاكل نفاذية ، وإذا استخدمت في الأراضى الطبيعية يجب اجراء اضافات جسمية .

٣ - أكثر من ١٥ لا تستخدم في الأراضى الثقيلة القوام وعشيد استخدامهما يجب دراسة جميع الظروف الأخرى المحيطة ومراعاة الاضافات الجسمية .

ثانيا - بالنسبة الى الماحيل :

١ - تقسم النباتات من حيث درجة تحملها للملوحة (درجة التوصيل الكهربى بالمليموز) استخلص عينة التربة المثبتة الى :

(أ) نباتات تتحمل الملوحة .

(ب) نباتات متوسطة التحمل .

(ج) نباتات حساسة .

وذلك طبقا للجدول الآتى :

چند روز بعد

[illegible]

3- من عظم زيادة انحراف القوس في الماء المستعملة اخرى

مجموعه و رقم (۲۲)

تفاح - حبة	حبة - وسطية التحمل	تفاحات مثمرة لملوحة
أفد - حبة	حبة - ٢ جزء من المليون	٢ - حبة - ٢ جزء من المليون
حبيب - حبة	حبة - حبة	حبيب - حبة
أشجار ذات الفواكه	حبة - حبة	أشجار ذات الفواكه

ملحق رقم (٢) .

فئات مقابل الارتفاع

الفئة المقررة

نوع الارتفاع

أولاً - شغل المنافع بغير الاستغلال مثل تشوين

المهمات والمواد :

١ - داخل نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. عشرون قرشاً سنوياً

٢ - خارج نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. عشرة قروش سنوياً

ثانياً - شغل المنافع بقصد الاستغلال مثل

المصانع ومكينات الطحين ومحطات البنزين :

١ - داخل نطاق مجالس المدن للمتر المسطح مائة قرش سنوياً

٢ - خارج نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. خمسون قرشاً سنوياً

ثالثاً - شغل المنافع لأغراض اجتماعية أو بقصد

الترفيه :

١ - داخل نطاق مجالس المدن للمتر المسطح مائة قرش سنوياً

٢ - خارج نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. خمسون قرشاً سنوياً

رابعاً - شغل المنافع بقصد تجميل الموقع مثل

المتنزهات وحدائق الزينة الخاصة :

١ - داخل حدود مجالس المدن للمتر المسطح خمسون قرشاً سنوياً

٢ - خارج حدود مجالس المدن للمتر

المسطح خمسة وعشرون قرشاً سنوياً

خامساً - شغل المنافع بواسطة شركات الملاحة وشركات

التكرات وما يماثلها بشرط ألا تشمل مبانى ثابتة

للمتر المسطح خمسون قرشاً سنوياً

الشفة الزرقاء

نوع الانتفاع

سادس — شغل المنافع بوضع مونسير .

١ — يحصل مقابل انتفاع مرة واحدة عن المونسير التي

توضع في شرف حريق والحرف ومواد الشرب حسب الفئات الآتية :

(أ) مونسير حتى طول ٥٠ مترا ثلاثون جنينا

(ب) مونسير تزيد على ٥٠ مترا ولغاية ١٠٠ متر خمسون جنين

(ج) مونسير تزيد على ١٠٠ متر مائة جنين

٢ — يحصل مقابل انتفاع عن المونسير التي توضع

لغير الأغراض السابقة على لفحة الآتى :

(أ) عن كل متر طولى لغاية ٥٠ متر جنين واحد سنويا

(ب) عن كل متر طولى يزيد على ٥٠ مترا لغاية

١٠٠ متر خمسون قرشا سنويا

(ج) عن كل متر طولى يزيد عن ١٠٠ متر ولغاية

٥٠٠ متر ثلاثون قرشا سنويا

(د) عن كل متر طولى يزيد على ٥٠٠ متر لغاية

الف متر عشرون قرشا سنويا

(هـ) عن كل متر طولى يزيد على الألف متر مهما

كان الطول عشرة قروش سنويا

سابعاً — شغل المنافع بوضع خطوط ديكور فيل عن كل

كيلو متر أى جزء منه للخط الواحد خمسون جنينا

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء مركز البحوث المائية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام المساهمين المدنيين بالحدولة «

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

قصر :

مادة ١ - ينشأ مركز لبحوث المياه يطلق عليه « مركز البحوث المائية » يتبع وزير الرى وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ومقره مدينة القاهرة ، ويعتبر من المؤسسات العلمية ويسرى عليه أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

مادة ٢ - يهدف مركز البحوث المائية الى دراسة الأسس والقواعد اللازمة لوضع السياسات طويلة المدى لتوفير مصادر المياه الحذبة للوفاء

(١) الجريدة الرسمية فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٧ .

باحتياجات البلاد وحل المشكلات العلمية والتطبيقية المتعلقة بالسياسة العامة للرى وانصرف ولدراسات المائية المتصلة بمشروع السد المعانى : وتوسيع الرقعة الزراعية ، وتقدير الموارد المائية بكافة مصادرها السطحية والجوفية ، واقتراح الطرق المثلّى للاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، وله فى سبيل ذلك 'جزء البحوث والدراسات ومتابعتها والنشر عنها بوسائله الخاصة أو عن طريق الاشتراك مع اجهات المعنية فى الدولة وفى الخارج .

مادة ٢ - (١) يتكون المركز من الأقسام الداخلية الآتية :

- ١ - معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى .
 - ٢ - » بحوث الصرف
 - ٣ - » بحوث تنمية الموارد المائية واقتصادياتها والبياسة المائية .
 - ٤ - معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى .
 - ٥ - » بحوث الأبدروليكا والظمى .
 - ٦ - » بحوث صيانة القرع والمصارف ومقاومة الجشائش .
 - ٧ - » بحوث المياه الجوفية .
 - ٨ - » بحوث الانشاءات وميكانيكا التربة والأساسات .
 - ٩ - » البحوث الميكانيكة .
 - ١٠ - » البحوث المساحية .
 - ١١ - » الادارة العامة للخدمات البيحية .
 - ١٢ - » عوم البحار والمصايد لبحوث وقلية الشواطىء .
- مادة ٤ - يكون للمركز مجلس ادارة يشكل على النحو اتالى :
- ١ - رئيس مجلس ادارة :

(١) البند « ١٢ » مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء (الجريدة الرسمية فى ٢٨/٥/١٩٨١ - العدد ٢٢) .

٢ - خمسة من محبى المعاهد المشار إليها فى المادة ٣ يختارهم وزير
المرى .

٣ - أربعة غير متفرغين من العلماء ذوى الخبرة فى بحوث المياه
يختارهم وزير المرى .

٤ - اثنان من وكلاء وزارة المرى يصدر بتعيينهما قرار من وزير المرى .

٥ - ممثل لوزارة البحث العلمى والطاقة الذرية .

ويكون لمجلس الادارة أمين عام من غير أعضائه يختاره وزير المرى .

مادة ٥ - يمين رئيس مجلس ادارة المركز ومحبى المعاهد التابعة له
بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات للتعين فى وظيفة أستاذ .

مادة ٦ - مجلس ادارة المركز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون
المركزى وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التى يسير عليها وله أن
يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الأغراض التى قام من أجلها ،
ويتولى على الأخص ما يأتى :

١ - وضع خطط البحوث العلمية المتصلة بدعم البحث العلمى ،
وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع مجالات بحوث المياه وتقييمها ومتابعة
تنفيذها .

٢ - اقتراح اللائحة التنفيذية للمركز .

٣ - اصدار النظم واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية .
المالية ، الادارية للمركز وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٤ - وضع الهيكل التنظيمى للمركز .

٥ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمركز والحساب
الختامى .

٦ - اقرار المنح والمكافآت والاعانات التى تمنح لاجراء البحوث .

٧ - قبول التبرعات والهبات والوصايا من الجهات العامة ، والخاصة والأفراد .

٨ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالمرکز ومركزه المائى .

٩ - النظر فيما يحيله وزير ائرى من مسئلك تتدخل فى اختصاص المركز .

مادة ٧ - يجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى رئيسه أو الى لجنة من بين أعضائه . ببعض اختصاصاته . وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه فى القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ - يفتص رئيس مجلس ادارة المركز بالمسائل الآتية :

١ - الاشراف على تنفيذ قرارات وسياسة مجلس الادارة .

٢ - ادارة المركز وتحريف أهوره العلمية والمالية والادارية وتطوير نظام العمل به وتدعيم أجهزته ومتابعة سير العمل فى المعاهد التابعة له .

٣ - ضمان تطبيق اللوائح الادارية والمالية المعتمدة من المجلس واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

٤ - موافاة وزير ائرى بما يطلبه من بيانات ودراسات .

مادة ٩ - يمثل رئيس مجلس الادارة المركز فى صلاته بالجهات الأخرى وأمام القضاء ويكون له ومن يفوضه حق اتوقيع نيابة عن المركز .

مادة ١٠ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه وتتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وتبلغ القرارات التى يصدرها مجلس الادارة الى وزير ائرى لاعتمادها .

مادة ١١ - تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض يزيى

الرى اللائحة التنفيذية للمركز (١) متضمنة القواعد المنصوص عليها
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ لنشر اليه .

مادة ١٢ - يكن للمركز موازنة مستقنة . ويقوم رئيس مجلس
الادارة أو من ينييه قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل باعداد
مشروع الموازنة على مجلس الادارة للموافقة عليه وتوطئة تقديمه للجهات
المختصة ، كما يعرض على المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء
السنة المالية الحساب الختامى .

مادة ١٣ - تبدأ السنة المالية للمركز ببداية السنة المالية للدولة
وتنتهى بانتهائها .

مادة ١٤ - تتكون إيرادات المركز مما يأتى :

- ١ - الاعتمادات المخصصة له بموازنة الدولة .
- ٢ - ما يتقاضاه المركز مقابل اجراء بحوث أو تأدية خدمات .
- ٣ - التبرعات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس ادارة المركز .
- ٤ - أية موارد أخرى .

مادة ١٥ - يعين العاملون المشتغلون بأقسام وحدات انبشوت بموزارة
الرى ممن تتوافر فيهم الشروط الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فى
الوظائف الجديدة بالمركز .

مادة ١٦ - تتخذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات المدرجة بموازنة

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٨
باصدار اللائحة التنفيذية لمركز البحوث المائية (الجريدة الرسمية فى
١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٩
في شأن تنظيم اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية
ومنشآت الري والصرف (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار مجلس الوزراء بجنسته المنقذة في ٢٨ من يناير ١٩٥٣
بشأن تشكيل لجنة أهلية للري والصرف والسدود والتقنات الخيرية ،

وعنى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١١٧ لسنة ١٩٧١ في
شأن تنظيم أكاديمية البحت العلمى والتكنولوجيا ،

وعنى موافقة مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يسمى باسم « اللجنة الأعلى لرى والصرف والسدود والتقنات
الكبرى » . « اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية ومنشآت
الرى والصرف » . وتتبع وزارة الرى .

(المادة الثانية)

تضم اى لجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية ومشتات الرى والصرف اللجنة القومية للهيدرولوجيا والقابضة لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وتسرى عليها أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة المصرية المذكورة بمناقشة البحوث المتعلقة بالرى والصرف والموارد المائية والهيدرولوجية . والتعاون الفنى مع الهيئات الدولية المشتغلة بالرى والصرف ونشر المعومات الفنية ، وحضور المؤتمرات العلمية التى تتم فى إطار عمل اللجنة . ونشر ما يستجد من بحوث فى هذا المجال على المهندسين المصريين . وتقديم ما يتوفر لدى اللجنة من معومات وآراء ودراسات الى الجهات المسؤولة فى مصر ، كما تختص اللجنة كذلك بما يقره مجلسها من الاطارات العلمية المرتبطة بمجال اختصاصها .

(المادة الرابعة)

تتكون اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية ومشتات الرى والصرف من الشعب الأربع التالية :

١ - شعبة الهيدرولوجيا ، وتمثل اللجنة المصرية فى البرنامج الدولى للهيدرولوجى .

٢ - شعبة المصادر المائية ، وتمثل اللجنة المصرية فى الهيئة الدولية للمصادر المائية .

٣ - شعبة الرى والصرف ، وتمثل اللجنة المصرية فى اللجنة الدولية للرى والصرف .

٤ - شعبة السدود والقناطر الكبرى ، وتمثل اللجنة المصرية فى اللجنة الدولية للسدود والقناطر الكبرى .

(المادة الخامسة)

يقوم على إدارة شؤون اللجنة ومباشرة اختصاصاتها من أن يصدر
بمقتضى قراراتها التي يقرها رئيسها والعضاء التسبب قرار من رئيس مجلس
النزاه بناء على عرض وزير الري .

(المادة السادسة)

يكون وزير الري بحكم منصبه رئيسا للجنة المصرية للهندولوجيا
والصادر المائية ومنشآت الري والصرف . وذلك رئيسا للمكتب التنفيذي

(المادة السابعة)

يختار وزير الري مقررى اللجان الفرعية لكل شعبة وأعضاء المكتب
التنفيذي وأعضاء التسبب ولجانها الفرعية رئيسة السكرتارية الدائمة من
بين أعضاء مجلس اللجنة المصرية للهندولوجيا والصادر المائية ومنشآت
الري والصرف وغيرهم من الفنيين الذين يدرى الاستفادة بهم لتحقيق
أعمال هذه اللجان على أنوجه المختل .

(المادة الثامنة)

- تتكون موارد اللجنة المصرية المذكورة من :
- ١ - ما تقرره وزارة الري لها من اعتمادات .
 - ٢ - أجرة عبات أو تبرعات تتقبلها اللجنة .

(المادة التاسعة)

يحدد بقرار من وزير الري النظام الداخلي لعمل اللجنة المصرية

٥٤٠ رى وصرف

الميزانية والمصادر المالية ومنشآت الري والصرف ويتضمن النظام
الداخلى: تسيل واختصاصات المكتب لتنفيذ والشعب المختلفة .

(المائة العشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٩٩ (١٧ أكتوبر
سنة ١٩٧٩) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

زراعة

القسم الاول : في قانون الزراعة .

القسم الثانى : في القرارات المنفذة لقانون الزراعة .

القسم الثالث : في التشريعات المنظمة للبيئات المشتغلة بالزراعة
: شريعة الحيوانية .

القسم الرابع : في نقابة المهن الزراعية .

القسم الخامس : في تشريعات زراعية متنوعة .

القسم الأول في قانون الزراعة

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

بمصادق قانون الزراعة (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بقانون الزراعة المرافق .

مادة ٢ - تلغى القوانين الآتية :

الدكرينو الصادر في ٥ يونية سنة ١٩٥٢ بشأن مفاتيح من يستعمل
القيسوة مع الحيوانات

القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ بمنع فسخ عجول البقر وإثباتها والقوانين
المعدلة له ،

القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإمادة دودة
لوز القطن والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة .

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بمراقبة بخرة القطن والقوانين المعدلة له ؛
القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٣٥ بمنع تصدير الحيوانات المستخدمة في
الزراعة أو انتقل إلى الخارج .

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٢٠٦

(م ٣٥ - موسوعة مصر ج ١٥)

- القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٣٦ بمنع تصدير السمك الى الخارج .
- القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٣٨ بمراقبة اصناف القطن والقوانين المعدلة له .
- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن زراعة الأشجار الخشبية على جسور القنطرة والمنصرف العامة .
- الأمر رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٤٥ بتقرير مرور الحيوانات المستوردة على المسابر البيطرية اذى استمر العمل به بالمرسم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٥ .
- انقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٤٦ بتقرير قيود دخول طيور الزينة وريش هذه الطيور الى القطر المصري .
- انقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم زراعة القناوى المنتقاة من الحاصلات الزراعية والقوانين المعدلة له .
- المرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحيوان النمرس واعداه .
- انقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥١ بالحصاء بعض الحيوانات بالاحتياطات التى تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات والطيور المستأنسة والقوانين المعدلة له .
- القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٣ بحظر صيد بعض الحيوانات البرية .
- القانون رقم ٩٥١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم زراعة قنطري القطن المنتقاة .
- القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنقية النباتات الغريبة من زراعات القطن .
- انقطن رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطيفية الواردة من الخارج والقوانين المعدلة له .
- القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٤ بتربية نباتات الفاكهة وبيعها .
- القانون رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم نقاوى القطن الأسمونى .

القانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ يحظر استعمال ثعبوات البطنة بالوقى لمنطون والمخترقة والتعديلات المعدلة بمؤسمة أو المواد الكيميائية في عمليات جنى القطن أو تعبئة أو تخليف القطن .

القانون ٥٠٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن المبيدات .

القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مراقبة النباتات والمنتجات النباتية المحصرة للخروج .

القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٥ بمنع تصدير أشجار وفسائل نخيل البلح .

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المخصبات الزراعية .

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتربية ووقاية النمل الكرنيولي وملكانته .

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب .

القانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأصناف المختلفة من الأقطان الزهر انتاجية من مناطق تعميم تقاوى القطن .

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعاته والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين منطلق زراعة أصناف القطن المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ .

القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن انتاج بذرة القطن الاكثار والمحافظة على نقاوتها المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم أعمال التسلخ وحفظ الجلود الخام .

القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن حظر اخراج بذرة القطن من اقليم مصر المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ .

• بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تسجيل أصناف المحاصيل الزراعية •

• القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن مراقبة نقاوى المحاصيل الزراعية •

• القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦١ بوجوب ذبح الحيوانات المستوردة من الخارج •

• القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن بطاقات الحياة الزراعية والقوانين المعدلة له •

• القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد مساحة الأرضى التى تزرع بالمحاصيل النصفية فى منطقة وادى كوم امبو •

• القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الانتاج الزراعى •

• قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية •

• كل يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون •

وتحال الى المحاكم المختصة المخالفات والمعاقب عليها بموجب القوانين المشار اليها بالحالة التى تكون عليها فى تاريخ انعمل بهذا القانون •

ومع عدم الاخلال بأحكام هذا القانون يستمر العمل باللوائح المادرة تنفيذاً لقوانين المشار اليها وذلك الى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون •

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية : ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره •

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،،

نشر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ جبانى الاولى سنة ١٣٨٦ هـ (٨
محکم سنة ١٩٦٦ هـ .

قانون الزراعة

الكتاب الأول في الثروة الزراعية

الباب الأول تنظيم الانتاج الزراعى

مادة ١ - لووزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التى تقرها الدولة - أن يحدد مناطق لزراعة حاصلات زراعية معينة وأن يحظر زراعة حاصلات في مناطق معينة (١) .

مادة ٢ - لووزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التى تقرها الدولة - أن يحدد مناطق لزراعة أصناف دون غيرها من الحاصلات الزراعية وله

(١) أصدر وزير الزراعة عدة قرارات بتحديد مناطق لزراعة حاصلات زراعية معينة وكذا حظر زراعة حاصلات في مناطق معينة ومن أهم هذه القرارات :

١ - القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٧ يقصر زراعة تقاوى البصل المستوردة على المحافظات القينوم وبني سويف والمنيا (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٠/٢٢ - العدد ٢١٢) .

٢ - القرار رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٧٣ يحظر زراعة الارز القليبيلى بأراضى الجمهورية اعتبارا من موسم ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٣/٢٧ - العدد ٦٧) .

٣ - القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ يحظر زراعة صنف القصب ثنائى كوماتور ٣١٠ في جميع المحافظات اعتبارا من موسم الفرس الخريفى ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٧/٣١ - العدد ١٧٣) .

٤ - القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم زراعة الفراولة في جمهورية مصر العربية (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٩/٩ - العدد ٢٠٥) .

أن يمدد في ذلك المزارع لزراعة القطن في السنة التي تسبقها للتجارب والأبحاث الأولى للأصناف .

مادة ٢ - يصدر وزير الزراعة - طبقا لسياسة العامة التي تقررها الدولة - في ميعاد غيت أول يناير من كل سنة قرارا بتقسيم أراضي الجمهورية الى مناطق وينبغي حث القطن الذي يزرع بشراسة . ولا يجوز أن يزرع في دائرة دكر لشركة أو أحد سوى حث واحد من القطن .

ومع ذلك يجوز لوزير الزراعة التصريح بزراعة أصناف من القطن غير انصف المعدد للمنطقة وذلك في المساحات التي تستعملها الوزارة أو الهيئات السمية للتجارب أو الاكثرت الأولى في المزارع الحثية أو غيرها .

مادة ٤ - لوزير الزراعة - طبقا لسياسة العامة التي تقررها الدولة - أن يصدر قرارات في المسائل الآتية (١) :

(١) أصدر وزير الزراعة عدة قرارات منفذة لاحكام بنود المادة الرابعة تشير فيما يلي الى أهم هذه القرارات :

- القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم صرف مستلزمات الانتاج لمختلف الحاصلات (الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٢/٢٨ - العدد ١٦) .
- القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم انتاج بذرة القطن المعدة للتقايى وتداولها . (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٢ - العدد ٣٩)
النفذ بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ .

- القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٧ يحظر استعمال العبوات المبطنة بالورق المقطرن أو المقطرة أو السابق تعبئتها بالاسمدة أو المواد الكيماوية في عمليات جنى أو تعبئة أو تغليف القطن (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١١/٢١ - العدد ٢٣٥) .

- القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم زراعة عروة البطاطس الصغى (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١١/١٥ - العدد ٢٣٠) .

(أ) تنظيم الدورات الزراعية على مستوى القرية أو على أى مستوى آخر .

(ب) تحديد نظام تطاقب الانحاصلات الزراعية وتحديد نسبة ما يسمح بزراعته بكل محصول الى جملة الأراضى التى فى حيازة الزراع أو فى مجموع زمام القرية .

ويحدد القرار المقصود بجملة الأراضى ونسبة ما يسمح بالتجاوز عنه منها ويجوز استثناء بعض الجهات أو الأراضى من هذه النسب كما يجوز تعديلها لاعتبارات فنية أو اقتصادية أو تموينية .

(ج) تحديد مواعيد زراعة الحاصلات ومواعيد حصادها أو جنيها وإزالة متخللاتها من الضلل .

(د) تحديد طرق زراعة الحاصلات ومعدلات التقاوى وأنواع الأسمدة ومعدلاتها وكذلك معاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

(هـ) تحديد مواصفات البوات التى تمبأ فيها الحاصلات وأوزانها والشروط الواجب توافرها وكيفية اعداد الحاصلات للتسويق .

- القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ « قلائونى » بتنظيم الدورة الزراعية ابتداء من السنة الزراعية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٨/٧ - العدد ١٧٧) . المعدل بالقرارات رقم ١٩٦٩/٢٧ و ١٩٧٢/٢٦ و ١٩٧٢/٤٧ و ١٩٧٤/١٤ .

- القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم مواعيد الحصر التفردي للحاصلات الزراعية على مدار السنة الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/١٠/١٧ - العدد ٢٣٥) .

- القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٢ بتحديد آخر ميعاد لزراعة القطن ابتداء من السنة الزراعية ١٩٧٢/١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١٠/٢٤ - العدد ٢٤٦) . المعدل بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/١/٣٠ - العدد ٢١) .

- القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم عملية تخزين تقاوى البطاطس (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٩/١٨ - العدد ٢١٥) .

معروفت انجاس. و المائدة فاذا ثبت أن شكوى المزارع في غير محلها ألزم بهذه المعروفات *

مادة ٨ - اذا تمتعت المزارعة بصنف المحصول فتعمل فيها لجان تبين كيفية شكواها بقرار من وزير الزراعة على أن يختار صاحب الشأن أحد أعضائها ويحدد هذا لقرار أمانة الخبرة الواجب أدائها عند ابداء المزارعة أو تقديمها وآداب الخبراء والاجراءات التي تتبعها اللجنة في أداء عملها كما يحدد القرار المواعيد التي يجب على اللجان أن تصدر فيها قراراتها بحيث إذا غنى المبدأ اعتبرت المخالفة كأن لم تكن - وعند قبول المزارعة تتحمل وزارة الزراعة أعقاب الخبراء وترد لصاحب الشأن أمانة الخبرة *

مادة ٩ - تحدد بقرار من وزير الزراعة الاجراءات التي تتبع بشأن حصاد المحصول موضع المزارعة أو جزئه غنى أن يخطر صاحب الشأن بموعد الحصاد أو تتجنى قبل اجرائه بسبعة أيام على الأقل بكتاب مسجل محبوب بعام الوصول ، ويفظم اقرار كذلك وسائل المحافظة على المحصول وتخزينه حتى يتم الفصل في المخالفة أو بيعه عند الاقتضاء خشية الخلف *

ويعتبر المحصول محجوزا عليه اداريا لصالح الحكومة من يوم تحرير المخالفة الى حين الفصل فيها *

الباب الثاني

تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية



مادة ١٠ - يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الحاصلات الزراعية التي تسرى عليها أحكام هذا الباب *

مادة ١١ - تنشأ وزارة الزراعة لجنة تسمى « لجنة تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية » يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة (١) .

وتختص اللجنة ببحث طلبات تسجيل أصناف الحاصلات الجديدة واختيار أسمائها وإلغاء تسجيلها واقتراح النظم والمقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ١٢ - يقدم طلب التسجيل الى رئيس اللجنة طبقا للشروط والأوضاع التي صدر بها قرار من الوزير .

مادة ١٣ - للجنة أن تكلف الطالب بموافاتها بما تراه لازما من البيانات وتقديم الكميات التي تحددها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لإجراء التجارب عليها . ولها أن تعهد الى الأجهزة الفنية المختصة بإجراء التجارب والاختبارات .

ولا يجوز أن تقل مدة التجارب عن ثلاث سنوات .

ولا يجوز تسجيل الصنف الجديد الا اذا ثبت من تجربته تفوقه على غيره من الأصناف الأخرى في إحدى صفاته الزراعية أو مميزاته الاقتصادية .

مادة ١٤ - يصدر وزير الزراعة بمعية موافقة اللجنة قرارا بتسجيل الصنف وإلغاء تسجيله ولا يجوز زراعة أى صنف جديد قبل تسجيله .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ « قانونى » بشأن إعادة تشكيل لجنة تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٤/٢١ - العدد ٩٣) .

مادة ١٥ - الوزير (١) أن يحظر كلا أو جزئيا زراعة الحاصلات التي تسرى عليها أحكام هذا الباب من غير الأصناف المسجلة منها وذلك ابتداء من الموسم الزراعي الثاني لتاريخ صدور قرار الحظر .

وجوز لأغراض علمية أو لاستنباط صنف جديدة زراعة أصناف غير مسجلة من الحاصلات بشرط الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة .
تحدد فيه البنية والمساحة التي تروغ فيها تلك الأصناف .

الباب الثالث

تقاوى الحاصلات الزراعية

الفصل الأول

النتاج التجارى

مادة ١٦ - يقصد بكلمة تقاوى أى جزء من أجزاء النبات تعمل فى تكثير الحاصلات الزراعية بنافذة أنواعها .

ويمدر وزير الزراعة قرارا (٢) بتصديق الحاصلات الزراعية التي تسرى عليها أحكام هذا الباب وتحديد معانى المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٧ - تشكل فى وزارة الزراعة لجنة تسمى « لجنة تقاوى

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٣ يحظر زراعة صنفى الارز الفلبينى I. R. S (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٣/٢٧ - العدد ٦٧) ونص فى مادته الاولى على ان « يحظر زراعة الارز الفلبينى من الصنف I. R. S باراضى الجمهورية اعتبارا من موسم ١٩٧٣ » .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن انتاج الحاصلات الزراعية تطبيقا لحكم قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٨/١٣ - العدد ١٤٩) .

الحاصلات الزراعية « يصدر بتشكيله وينظّم العمل فيها قرار من وزير الزراعة (١) » .

وتختص هذه اللجنة باقتراح سياسة انتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والنظم والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ١٨ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الزراعة انتاج تقاوى من إحدى درجات الاكثار الآتية :

- (أ) تقاوى الأساس
- (ب) التقاوى المسجلة
- (ج) التقاوى المعتمدة

ويصدر وزير الزراعة (٢) بعد أخذ رأى لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق انتاجها . وعلى من رخص له في الانتاج اتباع هذه الطرق .

مادة ١٩ - على كل متعلق مع الوزارة على انتاج تقاوى إحدى درجات الاكثار أو غيرها أن يزرع التقاوى التي تسلمها من الوزارة في أرضه الميمنة بالتعد . ويحظر عليه خلطها أو ترقيع زراعته بتقاوى أخرى أو خلط المحصول الناتج منها بأى محصول آخر وعليه أن يحافظ على نقاوتها وأن يسلم من محصولها الكميات التي تحددها له الوزارة وأن ينفذ الطرقات بجميع الشروط الواردة في العقد .

مادة ٢٠ - يحظر على من يكون لديه أقطان زهر ناتجة من تقاوى

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » بإعادة تشكيل لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٩/٦ - العدد ٢٠٦) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن انتاج تقاوى الحاصلات الزراعية تنفيذا لأحكام قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٨/١٣ - العدد ١٤٩) .

الاكتثار المتعاقد عليها مع وزارة الزراعة أن يخلطها بغيرها من الأعطنان الزهر سواء كانت ناتجة من مساحات متعلقة عليها أو مساحات أخرى ، وتستثنى من ذلك الحالات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

ويصدر وزير قرارات بالأجراءات الواجب اتباعها عند نقل أو تداول الأعطنان الزهر الناتجة من تقاوى الاكتثار بالعلامات التي تميز بها عبواتها (١) .

مادة ٢١ - يصدر وزير الزراعة (٢) سنويا قرارا بتحديد الجهات المختصة لزراعة الاكتثارات الأولى من أصناف القطن المتداونة والمستبطة .
ونه أن يمنع زراعة القطن في نطاق دائرة مجاورة يحددها أو أن يرخص بزراعة القطن في هذه الدائرة على أن يكون من الصنف الذي يحدده في قراره ومن السلالة التي يخصصها لهذه المساحات .

ولا يجوز تربية نحل العسل أو اقامة المنحل في الجنبات والمساحات التي يحددها الوزير في قراره .

ولن يحرم من زراعة القطن أو من يزال منحلته القائم وقت صدور القرار الحق في تعويض مناسب طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير .

وفي جميع الأحوال التي يتكرر فيها إزالة أحد المناحل بالطريق الإداري

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تمييز عبوات الاقطنان الزهر المتعاقد عليها لاحتاج التقاوى تنفيذا لاحكام قانون انزراعة (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٦٧ العدد ١٤٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٩ « قانونى » بتعيين مناطق زراعة اصناف القطن التي تزرع في الجهات المختصة لزراعة الاكتثارات الاولى من اصناف القطن المستبطة والمستبطة في السنة الزراعية ١٩٨٩/٨٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٩/٤ - العدد ٨٢) .

يجب أن يسبق الأثرنة ثبات حالة النيل مثل الأثرنة في محضر يحرره أحد رجال الشرطة بحضور مندوب الزراعة وأمين سر الاتحاد الاشتراكي العربي أو من يقوم مقامه وصاحب المنحل أو من يقوم مقامه عند غيابه .

الفصل الثاني

مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ٢٢ - في تطبيق أحكام هذا الفصل يقصد بعبارة « مناطق التركيز » المناطق التي يحددها وزير الزراعة (١) لتعميم التقاوى المعتمدة لأصناف الحاصلات الزراعية .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم المعتمدة لأصناف الحاصلات الزراعية التي يحددها في قراره .

ولاً يجوز زراعة أي صنف من هذه الحاصلات في مناطق التركيز إلا من التقاوى المصرح بها للصنف ، ولوزير الزراعة أن يقصر الزراعة في هذا المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة أو الهيئات المفوضة منها بذلك - وله أن يصرح باستعمال تقاوى أصناف التي يقدمها أصحابها للوزارة لفحصها وتقرير صلاحيتها لزراعة وفقاً لأحكام خاصة بفحص البذور المعتمدة للتقاوى .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ « قانوني » بتحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة التقاوى المنتجة من محصول القمح (اللوائح المصرية في ١٩٦٨/٩/٩ - العدد ٢٠٥) .

ويصدر الوزير قرارات بالاجاءات والنظم التى تتبع نصرف انتقاوى
المعمدة المخصصة لمناطق التركيز .

مادة ٢٤ - على كل حائز فى مناطق التركيز تسلم تقاوى معمدة ن
يمافظ على نقلوتها والا يخططها بغيرها من التقاوى فى نى مرحلة من
المراحل والا يستعملها فى غير الزراعة فى أرضه ويحظر عليه خط المحصول
الناتج منها بغيره من المحاصيل للنتيجة من خارج مناطق التركيز .

مادة ٢٥ - على كل زارع تسلم تقاوى لزراعتها فى مناطق التركيز ن
يسلم من محصوله المقداره الذى يحدده وزير الزراعة - وذلك مقابل
شأن اللؤل .

ويصدر الوزير قرارات بالاجراءات والشروط التى تتبع فى هذا
الشأن .

مادة ٢٦ - يصدر وزير الزراعة قرارا بالاجراءات الواجب اتباعها
عند نقل أو تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق التركيز أو من خروجها
وبالعلامات التى تميز بها عبواتها (١) .

ويحظر خلط الأقطان الزهر الناتجة من احدى مناطق التركيز بغيرها
من أقطان نفس المنطقة اذا كانت علاماتها مختلفة ، كما يحظر خلط هذه
الأقطان بأقطان ناتجة من خارج هذه المناطق .

الفصل الثالث

استعمال النباتات الغريبة

مادة ٢٧ - يقصد بعبارة النباتات الغريبة فيما يتعلق بلحكام هذا

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تمييز عبوات
الأقطان الزهر المتعاقد عليها لانتاج التقاوى تنفيذا لاحكام قانون الزراعة
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ | الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) .

الفصل جميع النباتات التي تخالف في صانها انفسرية أو الزهرية أو الثمرية صنف انصنف المزروع من المحصول .

مادة ٢٨ - على كل حائز استئصال النباتات المغربية التي تظهر بزراعتها في جميع أطوار نمو انحصالات الزراعية ويكون ذلك بإرشاد الجهة الادارية المختصة وعصت اشراقها .

ويجهد وزير الزراعة بقرار يصدره اصناف انحصالات ومناطقها التي تنطبق عليها احكام هذه المادة والمواعيد المحددة لاتهم عمليات التفتيش وكذلك أنواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة .

ومع ذلك يجوز لوزير أن يقرر إزالة النباتات الغريبة على نفقة الحكومة في المباح التي يحددها طيب لأحكام المادة (٢٨) .

مادة ٢٩ - مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز لوزارة الزراعة عند امتناع الجائر عن استئصال النباتات لغربية في أرضه أو تصديره في أداء ذلك على الوجه الأشمل وفي المواعيد المحددة أن تأمر بإزالة أسباب المخالفة بالطريق الاداري على نفقة المخالف دون انتظار الحكم في المخالفة . فإذا لم يتم ذلك توبت الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة وفي هذه الحالة يحظر مخط المحصول بأق محمول آخر ويحرم صاحبه من أية علاوة أو مكافأة تمنحها الوزارة أو غيرها من الهيئات .

الفصل الرابع

محطات غرلة وتنظيف التكاوي

مادة ٣٠ - لا يجوز بيع ترخيص من وزارة الزراعة اقامة محطات لغرلة تقاوي انحصالات الزراعية أو تنظيفها أو اعدادها .

يصدر وزير الزراعة قرارات بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على هذا الترخيص (١) .

مادة ٢١ - يصدر وزير الزراعة قرارا (١) بالشروط التي يلزم توافرها في البذرة المقدمة للحريلة والمعاملات التي تعامل بها البذور المعدة للتقاوى والاجراءات والنظم التي تراعى في عمليات الحريلة والتنظيف والإعداد والتعبئة وطريقة التصرف في التقاوى المعدة ونواتج الحريلة ويبين القرار المذكور السجلات التي يجب على أصحاب ومديرى محطات الحريلة امتلاكها .

مادة ٢٢ - للأمورى الضبط القضائى الحق في دخول محطات الحريلة وملحقاتها والتفتيش عليها وأخذ عينات بدون مقابل من البذور الموجودة بها لفحصها وذلك طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

الفصل الخامس

الرقابة على عمليات استخراج وعلاج بذرة القطن

(التقاوى والتجارى)

مادة ٢٣ - لا يجوز تشغيل أى مطبخ الأبعاد الحصول على ترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير (١) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن محطات حريلة تقاوى المحاصلات الزراعية تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن استخراج بذرة القطن التقاوى والتجارى وعلاجها بالمحالج تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) المعدل بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

وليوزير الزراعة في حالة المخالفة وقف تشغيل المحلج بالطريق الإداري، وذلك الى ان يحكم في المخالفة .

مادة ٢٢ مكرراً - (١) لا يجوز حيازة ماكينات طليج القطن (دواليب الطليج) أو أجزاء منها الا في المحالج المرخص بتشغيلها أو المصانع المرخص لها بتصنيعها والاتجار فيها طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرارات من وزيرى الزراعة والصناعة .

وتضبط لأجهزة أو أجزاؤها المخالفة بالطريق الإداري ، وتودع في المخان الذى يحدده وزير الزراعة أو من يفوضه ، كما تضبط الأقطان والبذرة الموجودة في موقع المخالفة وتسلم الى أقرب محلج مرخص بتشغيله يقوم بحج نفس النوع .

مادة ٢٤ - يصدر وزير الزراعة قرارات (٢) في المسائل الآتية :
(أ) تحديد الأجهزة والآلات الواجب توافرها في المحالج وأنواعها ومواصفاتها سواء المعدة لاستخراج البذرة من القطن الزهر أو تنظيفها أو علاجها لإبادة ديدان اللوز أو معاملتها بالمبيدات انظرية أو الضرية .
(ب) بيان الاجراءات الواجب اتباعها لتنظيف المحالج ومشتلاتها ومحلقاتها عقب انتهاء موسم الطليج وقبل ابتداء الموسم التالى .

(ج) وضع الشروط الواجب توافرها في أحواش المحالج والشئون والمخازن الملحقة بها المعدة لتخزين وحفظ القطن الزهر وبذرة القطن التقاوى وانتجارى وكذلك تحديد الشروط الواجب توافرها للتزخيص في إقامة أشئون والمخازن الخارجية المعدة لتخزين القطن الزهر وبذره .

(١) مضافة باقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ . والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن استخراج بذرة الفصص التقاوى والتجارى وعلاجها بالمحالج تنفيذاً لحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

(د) بيان الاجراءات والنظم الواجب اتباعها عند ورود الأقطان الزهر للمطالج وطرق تخزينها وغربتها وتقديمها للحج سواء كانت معدة لاستخراج البذرة التقاوى أو التجارى .

(هـ) وضع نماذج للسجلات الواجب امساكها بالمطالج لتقيد القطن انزهر والبذرة ومخالفات الحج والبيانات الواجب ادراجها في هذه السجلات وكيفية قيدها .

مادة ٢٥ - لا يجوز أن يطالج بالمطالج الواحد سوى صنف واحد من القطن خلال موسم الحج . ويصدر وزير الزراعة (١) سنويا قرارا بتعيين صنف ومصدر القطن المرخص بطحبه في كل مطج خلال موسم الطحج .

وللوزير إذا لم يكن محصول الصنف كافيا لتشغيل مطج بالكامل أن يرخص في حله بأحد المطالج المخصصة لصنف آخر وذلك بشرط أن يجرى حاجة بصفة مستمرة خلال فترة معينة وبعد تنظيف جميع آلات وأجهزة الطحج والبذرة وأماكن التصرية من بقايا الصنف الآخر .

وللوزير قصر الطحج في كل أو بعض المطالج على أقطان الاكثر وحدها من صنف القطن المختص لها خلال فترة معينة وله أيضا تحديد مصانع لطحج الأقطان الناتجة من مناطق التركيز ومطالج الأقطان الناتجة من خارج هذه المناطق .

مادة ٢٦ - يصدر وزير الزراعة سنويا قرارا بتحديد رتب ومصدر القطن الزهر الواجب طحبه لاستخراج تقاوى القطن من كل صنف منه وكذلك اجراءات التمكيم الواجب اتباعها عند مناقشة صاحب الشأن في صلاحية القطن لاستخراج التقاوى منه .

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٨ « قانونى » ببيان صنف القطن المرخص بطحبه بكل مطج طوال موسم الطحج ١٩٨٨/٨٨ (الوقائع المصرية في ٢٩/١٠/١٩٨٨ - العدد ٢٤٣) .

وسه أن يصدر عند الضرورة قرار بقصر الحطب على الإقطان المحددة لاستخراج التقاوى . على أن يجرى الحطب بصفة مستمرة ولفترة معينة يحددها في قراره .

مادة ٢٧ — على كل من يحوز أقطان زهر أن ينتهي من حلبها في موسم إنتاجها وفي ميعاد لا يجاوز ١٥ مارس في الوجهة انقبلى و ٣١ مارس في الوجهة البحرى . وذلك فيما عدا الإقطان الزهر الناتجة من تقاوى الاكتاف المتأخذ عليها مع وزارة الزراعة غيجهب الانتهاء من حلبها في موسم إنتاجها في ميعاد لا يجاوز ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ٢٨ — على المحالج معالجة بذرة القطن بعد الحطب مباشرة وبذلك مخلفات الحطب وكنسات المحالج بواسطة الأجهزة التى نقرها وزارة الزراعة لإبادة ديدان اللوز وذلك وفقا للإجراءات والنظم التى يصدر بها قرار من الوزير .

ولا يجوز اخراج أى نوع من القطن الزهر أو بذرة القطن أو الاسكرتير أو كنسات القطن والبذرة أو أى مخلفات أخرى من نواتج الحطب وغبلة القطن أو بذرة من المحالج وملحقاتها بغير ترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التى يصدر بتحديددها قرار من الوزير .

مادة ٣٩ — لا يجوز إقامة أجهزة لتنظيف القطن الزهر وغربله بغير ترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التى يحددها الوزير .

مادة ٤٠ — يصدر وزير الزراعة قرارا بتشكيل اللجان التى تشرف على عمليات استخراج وعلاج البذرة التقاوى والتجارى بكل محلب واختصاصاتها والإجراءات الواجب عليها اتباعها .

ولا يجوز تشغيل المحلب فى غيبة اللجنة المنوط بها الإشراف عليه وبغية اللجنة اخذ عينات من القطن الزهر والشعر والبذرة لأجراء الاختبارات عليها بالقدر وبالطريقة التى يحددها الوزير .

مادة ٤١ - لمؤيد الزراعة (١) تكليف الموظفين المنوط بهم مراقبة أعمال المخلّج بزالة أسباب المخالفة بالطرق الإدارية على نفقة المخالف ودون انتظار الحكم في المخالفة وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية :

(أ) إيقاف تشغيل أى جهاز للطّج أو استخراج البذرة أو تنظيفها أو علاجها أقيم بغير ترخيص من الوزارة أو رخص به ثبت عدم صلاحيته للغرض الذى أقيم من أجله .

(ب) إعادة علاج بذرة القطن التى لم تملّج علاجاً تاماً بعد ورود نتيجة الفحص الحشرى مباشرة .

(ج) علاج وإعدام مظلت الطّج وكنسبات الطّج التى تمتنع إدارة المخلّج من علاجها أو إعدامها أولاً بأول .

الفصل السادس

الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى)

مادة ٤٢ - تعتبر بذرة القطن معدة للصناعة (تجارى) في الحالات الآتية :

(أ) البذرة الناتجة من الأقطان المعالجة أصلاً لاستخراج البذرة المعدة للصناعة (التجارى) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/١٢/٧ - العدد ٢٧٧) ونص في مادته الأولى على ما يلى :

« يفوض السادة المحافظون كل فيما يخصه في مباشرة الاختصاصات المقررة لنا بالمادة (٤١) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

(ب) البذرة الناتجة من دكتان المطوية أصلا لاستخراج التناوى
واتى يقرر بعد فحصها عدم صلاحيتها للزراعة وتذنب البذرة التى يستغنى
عن استعمالها ككناوى •

(ج) البذرة المسبعدة أثناء استخراج التناوى والبذرة الناتجة
من دوئيب الاسكارقو أثناء حلب القطن لاستخراج التناوى •

(د) البذرة الناتجة من غربلة مخلفات الحلب وكسرات المحالج
والثشون •

مادة ٤٣ - لا يجوز تشغيل معصرة لعصر بذرة القطن الا بترخيص
خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من
الوزير (١) ويبين القرار نماذج السجلات التى تلتزم ادارة المنصرة بامساكها
وطريقة القيد بها والتفتيش عليها •

مادة ٤٤ - على مديرى المعاصر فور ورود رسائل بذرة القطن الى
المعاصر القيام بحصر عبواتها ووزنها تحت اشراف الموظفين المنوط بهم
الرقابة على بذرة القطن التجارى بالمعاصر واثبات عددها ووزنها فى
السجلات المعدة لذلك •

ولا يجوز اخراج بذرة القطن من المعاصر الا بترخيص من وزارة
الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير •

مادة ٤٥ - لا يجوز نقل بذرة القطن التجارى من المحالج الا بترخيص

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على
بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى) تنفيذا لاحكام قانون الزراعة رقم
٥٢ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٦/٨/١٩٦٧ - العدد ١٥٢) •
المعدل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٤/٦/١٩٧٣ -
العدد ١٢٤) والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى
١٩/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٣٦) •

من وزارة الزراعة وطبقها للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير (١) .

والوزير أن يمنع نقل البذرة للتجارى من أى صف من أصناف القطن من المالحج الى المعاصر لفترة معينة .

مادة ٤٦ - يصدر وزير الزراعة (٢) قراراً بالأجراءات الواجب اتباعها فى تسليم البذرة التجارى وتسليمها ونقلها بين المالحج والمعاصر وتحديد نسب العجز المسموح بها فى أوزان البذرة المستممة للمعاصر .

مادة ٤٧ - لا يجوز تخزين بذرة القطن التجارى إلا فى الأحيائى الداخلية للمالحج والمعاصر أو فى الشؤون الملحقة بها واللى ترخص بها وزارة الزراعة ويشترط أن تكون البذرة داخل عبوات يحدد مواصفاتها وزير الزراعة . ومع ذلك يجوز بتصريح من الوزارة تخزين بذرة القطن التجارى بدون عبوات بالأحيائى الداخلية للمعاصر اذا كانت البذرة قد سقيت معاملتها لقتل حيويتها أو اذا أودعت مخازن محكمة الإغلاق مزودة بآلات تسجيل أوزان تحميدها للوزارة .

الفصل السابع

فحص البذرة المعدة للتقاوى

مادة ٤٨ - لا يجوز بيع التقاوى أو عرضها للبيع أو تداولها إلا بعد فحصها وتقدير صلاحيتها بواسطة وزارة الزراعة وبشترط أن تكون مصحوبة ببطاقت تتضمن البيانات التى يقرها الوزير .

مادة ٤٩ - يصدر وزير الزراعة قراراً يبين فيه لكل نوع من أنواع تقاوى النباتات الزراعية (٣) ما يأتى :

- (١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى) تنفيذاً لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . (الوقائع المصرية فى ١٦/٨/١٩٦٧ - العدد ١٥٢) .
- (٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن فحص البذور المعدة للتقاوى تنفيذاً لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . (الوقائع المصرية فى ٢٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٥٨) المعدل بالقرارات رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧١ ورقم ١٣٣١ لسنة ١٩٨٧ .

(أ) مستويات القبول التى يلزم توافرها فى التقاوى لأعتبارها صالحة للزراعة .

(ب) طريقة أخذ العينات وتحديد أماكن فحصها .

(ج) قواعد الفحص .

(د) تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .

(هـ) المادة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها وكيفية التبليغ .

(و) كيفية تعبئة التقاوى والمحافظة عليها عقب الفحص ومواصفات

المبوات وتحديد أوزانها والطريقة التى تتبع فى ترقيمها وإغلاقها وختمها واعتمادها للتقاوى .

(ز) مواصفات البطاقات التى توضع على عبوات التقاوى والبيانات

التي يجب أن تتضمنها .

(ح) مدة صلاحية التقاوى للزراعة والإجراءات التى تتخذ بشأنها

بعد انقضاء هذه المدة .

(ط) طريقة اعداد التقاوى المختلفة من المواسم السابقة وطريقة

فحصها من جديد ومواعيد ذلك .

مادة ٥٠ - يجوز لصاحب الشأن فى حالة تقرير عدم صلاحية التقاوى

للزراعة أن يطالب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بذلك الاحتمام

الى لجنة تشكل من موظف غنى يعينه وزير الزراعة ومن خبيرين يختار

أحدهما صاحب الشأن ويختار الآخر بالقرعة من الجدول الذى يصفه

وزير الزراعة سنويا بأسماء عدد من ذوى الخبرة فى التقاوى .

ويقدم الطلب كتابة الى وزير زراعة مينا به اسم الخبير الذى

أختاره الطالب وتدعو الوزارة اللجنة الى الاجتماع خلال خمسة عشر

يوما من تاريخ تقديم الطلب وتسدر اللجنة قرارها خلال اربعة ايام

يحددنا الوزير ويكون قرارها نهائيا .

مادة ٥١ - يصدر وزير الزراعة قراراً بتصديق أتعاب الخبير ،
للمحكمين ويلزم ختلب التدييم بأذننا عند تقديم ختلبه فاذا صدر قرار
اللجنة فى صالحة ترد اليه وتقرر بما أوزرة .

مادة ٥٢ - اذا تقرر نهائيا عدم صلاحية لتقاوى لزراعة أو انتقصت
المدة المحددة لصلاحيتها لزراعة امتنع بيعها أو عرضها للبيع أو تداولها
لتقاوى أو ايداعها أحد محلات تجارة لتقاوى .

الفصل الثامن استيراد وتصدير التقاوى

مادة ٥٣ - لا يجوز استيراد أو تصدير تقاوى الحاصلات الزراعية
بغير ترخيص من وزارة الزراعة (١) .

مادة ٥٤ - يصدر الترخيص المشار اليه فى المادة السابقة بعد موافقة
لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الحجر
الزراعى .

(١) صدر قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ١٠١ لسنة
١٩٨١ بإنشاء مجموعة لتصدير البطاطس المصرية للخارج تسمى « المجموعة
المصرية لتصدير البطاطس » (الوقائع المصرية فى ١٩/٤/١٩٨١ - العدد
٩١) .

كما صدرت القرارات أرقام ٢٧٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر استيراد أى
أجزاء خضرية من أى نبات إلا للأغراض الطبية (الوقائع المصرية فى
١٤/٤/١٩٨٦ - العدد ٨٩) و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٦ بالسماح باستيراد البذور
والأفصال والشتلات الخاصة باكثار أزهار ونباتات الزينة والأشجار الخشبية
ونباتات الزينة كبيرة الحجم (الوقائع المصرية فى ١١/٥/١٩٨٦ - العدد
١٠٩) ، و ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٧ بالسماح باستيراد الشتلات المؤز الناتجة من
زراعة الانسجة النسيجية (الوقائع المصرية فى ١٥/١٠/١٩٨٧ - العدد ٢٣٣) .

ويصدر الوزير قراراً بالاجراءات والشروط اللازمة لتوافرها للحصول على هذا الترخيص وحالات الاعفاء منه .

مادة ٥٥ - يحظر بغير قرار من رئيس الجمهورية (١) افراج القطن غير المطوج أو بذرة القطن من البلاد سواء كانت ممدة للتقاي أو للصناعة .

الفصل التاسع الاتجار في التقاوى

مادة ٥٦ - يكون الاتجار في تقاوى الحاصلات الزراعية بترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقاً للشروط والأوضاع التي تعين بقرار من الوزير (٢) .

ولا يسرى هذا الحكم على ملك الأرض الزراعية أو حيازتها إذا تم بتوزيع التقاوى على مستأجرى الأرض أو بلعها اليهم .

مادة ٥٧ - يجب أن يكون الاعلان عن تقاوى الحاصلات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقاً للمواصفات التي تقرها وزارة الزراعة (٣) بشأن التقاوى المعلن عنها .

مادة ٥٨ - للجمهورى الضبط القضائى أن يأخذوا عينات بغير مقابل بالتقدير وبالطريقة التي تحدده بقرار يصدره وزير الزراعة ولهم أن يسيروا

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ومنها لخصاصات رئيس الجمهورية المتضمن عليها في المادة ٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الجزيرة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرراً) .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩١ لسنة ١٩٦٧ بشأن استيراد وتصدير التقاوى والاتجار فيها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٠/٢٦ - العدد ٢١٣) .
المعدل بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ والقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ .

ذلك دخول المحلات ولأماكن المدة لايداع انتاوى نو التي تكون قد
أودعت بها بالمختلفة لأختام القنون وذلك فيما عدا لأماكن المخصصة
للسكن .

ولعم أيضا عند الاشتباه ضبط التقارى والتحفظ عليها وختمها وذلك
بعد أخذ عينات منها لفحصها ومصدر وزير الزراعة قرار بأشروط والاجراءات
الواجب اتباعها عند التحفظ على التقارى والافراج عنها .

الباب الرابع حدائق الفاكهة ومشاتلها والأشجار الخشبية

مادة ٥٩ - (١) غنى من يرغب فى إنشاء حديقة جديدة للفاكهة أو
التوسع فى حديقة قائمة أن يخطر وزارة الزراعة متدما بموقع الأرض
ومساحتها ونوع أشجار الفاكهة المزمع زراعتها وللوزارة خلال ثلاثين يوما
من تاريخ الاخطار أن تعترض بقرار مسبب والاستطحقها فى الاعتراض .
ولصاحب الشأن أن يتظلم من قرار الوزارة إلى لجنة فنية يصدر
بتشكيلها والاجراءات التى تتبع أمامها قرار من وزير الزراعة .

على أن يكون من بين أعضائها خبير متخصص يختاره المتظلم على
نفقته ويستثنى من هذا الحكم الحدائق المخصصة للتجارب والبحوث
العلمية وكذلك الحدائق المدة للاستهلاك الشخصى والتى تحدد مواصفاتها
بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٦٠ - لا يجوز إنشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة بقصد
بيعها أو نقل مشتل من مكانه الا بترخيص من وزارة الزراعة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء حدائق
الفاكهة والتوسع فيها (الوقائع المصرية فى ١٥/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٤) .

وينحدد وزير الزراعة (١) يقرأ منه شروط الترخيص والرسم الواجب أدائه وتعفى الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية والهيئات العامة العلمية من أداء هذا الرسم .

مادة ٦١ - يصدر وزير الزراعة (١) قراراً يبين الطرق التي يجب على أصحاب المشتال اتباعها في تربية نباتات الفلحة وتطعيمها والحفاظة على أصنافها وكذلك نماذج السجلات الواجب عليهم إحصاؤها وطريق التقيدها .

مادة ٦٢ - يجوز لأصحاب المشتال أن يشتروا مشاتل لمنفعتهم الخاصة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره (١).

مادة ٦٣ - لا يجوز بيع نباتات الفلحة أو عرضها للبيع إلا في محل مرخص له بذلك من وزارة الزراعة ويصدر الترخيص طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها بقرار من الوزير (١).

مادة ٦٤ - يحظر تصدير فساتل نخيل البلح إلا بتصريح من وزير الزراعة يصدر طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها .

مادة ٦٥ - لوزير الزراعة مع مراعاة قوانين الطرق والري والصرف - أن يصدر قراراً (١) يقرر الأشجار الخشبية على جانبي جسر الترع والصرف العامة ويعلن الالتزامات التي تفرض على ملاك هذه الشجيرات الأراضى المجاورة لها وما يقدم لهم من الأشجار مجاناً وما يتم في حالة

- (١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٥ بشأن مشتال تربية نباتات الفلحة ومشتال بيعها (٢) منشور فيمما بعد (٣) منشور بقرار وزير الزراعة رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٨٥ بخصوص تنظيم انشاء مشتال الفراولة في جمهورية مصر العربية (الوقائع المصرية في ٣٠/١١/١٩٨٥ - العدد ٢٧١)
(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧ بشأن غرس الأشجار الخشبية على جانبي جسر الترع والصرف العامة (٣) منشور فيما بعد (٤)

تلميذ أو نضعها أو نعلمها وتحديد الكميات التي تمنح لمن كان عليه الجرس عرضيا وفيه بيان الإجراءات الخاصة بتحديد نفقات تعهد الأسفار وصيانتها وتقدير غيبتها وما يؤدي للمالك والحائز من ثمنها عند بيعها .

السبب الخامس المخصبات الزراعية

—

مادة ٦٦ — يقصد بالمخصبات الزراعية الأسمدة الكيماوية وعضوية بخفة أنواعها والمواد التي تضاف إلى التربة أو إلى البذرة — لأصلاحها أو تحسين خونها أو إلى البذرة أو أنبثت بقصد زيادة نتائجها .

مادة ٦٧ — تشكل بوزارة الزراعة لجنة تسمى (لجنة المخصبات الزراعية) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة (١) .

وتختص اللجنة بمقتراح أنواع المخصبات الزراعية التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وإجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وبإبداء الرأي في جميع القرارات المنفذة لأحكام هذا الباب .

مادة ٦٨ — يصدر وزير الزراعة (٢) بناء على اقتراح اللجنة قرارات في المسائل الآتية :

(١) أنواع المخصبات التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وطرق تداولها .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل لجنة المخصبات الزراعية المنصوص عليها في المادة ٦٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ في الوقائع المصرية في ٢٢/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٣٨) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٤ في الوقائع المصرية في ٢٤/٩/١٩٨٤ - العدد ١١٠ .

(ب) شروط واجراءات الترخيص في استيراد المخصبات الزراعية والاتجار فيها ونقلها من جهة الى أخرى •

(ج) اجراءات تسجيل المخصبات وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك على ألا تتجاوز خمسة جنيهات •

(د) كيفية أخذ عينات المخصبات وتحليلها وطرق الطعن في نتائج التحليل والتظلم من التحفظ عليها والرسوم الواجب أدائها بما لا يتجاوز خمسة جنيهات ، وكذلك الاجراءات التي تتبع عند نظر الطعن أو التظلم وكيفية الفصل في كل منها •

مادة ٦٩ - لا يجوز صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الافراج عنها من الجمارك بغير ترخيص من وزارة الزراعة •

وذلك فيما عدا الأسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزرعة للاستعمال الفلحي •

مادة ٧٠ - يجب أن يكون الاعلان عن المخصبات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها أو تسجيلها أو توصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها •

مادة ٧١ - للمورثي الضبط القضائي أخذ عينات بذون مقابل من المخصبات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المعروضة للبيع أو التداول لتحليلها للتحقق من صلاحيتها ولهم في سبيل ذلك دخول جميع الأماكن التي توجد فيها المخصبات أو يشتبه في وجودها فيها • عدا الأماكن المخصصة للسكن ويجوز لهم التحفظ على المخصبات في حالة الاشتباه في غشها •

مادة ٧١ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وملغاة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) •

الباب السادس

وقاية المزروعات

الفصل الأول

مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٧٢ - يقصد بكلمة « آفة » كل كائن قد يسبب ضرراً اقتصادياً للنباتات . ويقصد بكلمة « النباتات » النباتات « في هذا الفصل جميع أنواع المزروعات والعروسلات والحشائش والنباتات البرية وثمارها وبذورها وسائر أجزائها الأخرى ومنتجاتها .

مادة ٧٣ - يعين وزير الزراعة بقرار يصدره (١) الآفات الضارة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن الآفات الضارة والمناطق الملوثة بها والنباتات المحظورة نقضها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٢٧ - العدد ٦٠) والمعدل بقرارات وزير الزراعة رقم ٨ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٣/١ - العدد ٤٦) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية في ١٩٧٥/١٠/١٥ - العدد ٢٣٥) ورقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٤/٢٤ - العدد ٩٥) ورقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٣/١٨ - العدد ٦٤) وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الآفات والأمراض الضارة بالنباتات (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٢٧ - العدد ٦٠) والمعدل بقرارات وزير الزراعة رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/١٢/١٣ - العدد ٢٨١) ورقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١/٦ - العدد ٦) ورقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٢/٨ - العدد ٣٤) وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن إجراءات تقديم الشكاوى من الأضرار التي تحدث للنباتات أو أجزائها أو ثمارها نتيجة علاجها أو عدم نجاح العلاج وعن قيمة تكاليف هذا العلاج (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢١ - العدد ٧٩) .

وصدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ « قانوني » بشأن وسائل مقاومة وعلاج الآفات التي تصيب القطن وباقى الحاصلات

وانبثاقات وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(أ) (١) تحديد المناطق التي تعتبر ملوثة بأفة مميّنة وتعديل حدودها وتنظيم نقل أو مرور النباتات والأشياء الأخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة إلى منطقة أخرى سليمة أو مصابة .

(ب) بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والإجراءات التي تتخذ بشأنها سواء يحظر زراعتها أو تقييد رعيها أو إزالتها أو إعدامها وغير ذلك من الإجراءات التي يرى اتخاذها منعا لانتشار الآفات .

(ج) وضع نظام لمقاومة الآفات (٢) بما في ذلك بيان المواد الكيميائية

التعطّية الأخرى (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٨/٧ - العدد ١٧٧) المعدل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ والقرار ١٧١٤ لسنة ١٩٧٢ . وصدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ « قانوني » بشأن مقاومة الحشرات القشرية والاكاروسات بالموايح (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٤/٧ - العدد ٧٦) وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ « قانوني » في شأن مقاومة العنبر (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/١/٢ - العدد ٢) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٧ « قانوني » بعلاج محاصيل الخضر والبساتين بمحافظة الاسماعيلية اجباريا (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/١٢/٧ - العدد ٢٧٧) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن مقاومة حشرات الجراد المصري والمستوطن وأنواع النطاط (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/١٧ - العدد ٥٤) المعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ١٩٧٠/٢/٢٨ - العدد ٣٤٥) . كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن وسائل وتكاليف مقاومة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل البستانية والخضر وعلاجها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/١٣ - العدد ٤٨) المعدل بالقرارين ٦١ لسنة ١٩٧٠ و ٥١ لسنة ١٩٧١ وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٣ « قانوني » بشأن علاج اللفحة النارية ولفحة الكمثرى العادية اجباريا (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٢/٨ - العدد ٣٤) .

والأحوات التي تستعمل في المتابعة وبيان أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها الجهة الإدارية المختصة على نفقة مالك النباتات (١) .

(د) تكليف العاملين في الزراعة ممن لا تقل سنهم عن ١٥ سنوات القيام بما تحدده الجهة الإدارية المختصة من أعمال تتطلبها الإجراءات الوقائية أو اللاحقة للنباتات وذلك مقابل أجر تحدده تلك الجهة . ويجوز لكل شخص كلف بمباشرة هذه الأعمال أن يقدم شخصاً آخر يقبل العمل بدلا منه بشرط أن يكون قادراً عليه وأن يتوافر شرط السن المذكور (٢) .

(هـ) وضع الشروط والاحتياطات الخاصة بعلاج الخضر والنباتات التي تؤكل طازجة أو الثمار التي تاربى النضج بمسود أو مستحضرات تحتوي على مواد سامة أو ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

(و) وضع الشروط والإجراءات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات بواسطة موظفي الجهة الإدارية المختصة أو من يعهد إليه بذلك من الأفراد أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية أو الشركات أو المؤسسات (٣)

(١) صدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ « قانوني » بشأن وسائل مقاومة وعلاج الآفات التي تصيب القطن وباقي الحاصلات الحقلية الأخرى (مشار إليه فيما سبق) .

كما صدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ « قانوني » بشأن إزالة جميع العوائق التي تعوق عملية رش المبيدات بالطائرات داخل التجمعات الزراعية بالطريق الإداري وبإجراء ذلك على نفقة وزارة الزراعة (الوقائع المصرية في ١٠/٢٤/١٩٧٢ - العدد ٢٤٦) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ « قانوني » بشأن وسائل مقاومة وعلاج الآفات التي تصيب القطن وباقي الحاصلات الحقلية الأخرى (ننظر التعليق على حكم المادة ٧٣) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل لجان محلية بدائرة كل محافظة للإشراف على تنفيذ برامج مكافحة الآفات الزراعية (الوقائع المصرية في ٨/١٣/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) .

(م ٣٧ - موسوعة مصر ج ١٥)

(ز) تحديد تكاليف أعمال العلاج والمقاومة (١) التى تقوم بها الجهة الادارية المختصة على نفقة مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط تقسيطها والحالات التى يصح فيها التجاوز عنها كلها أو بعضها .

(ح) وضع نظام مكافحة الجراد الصحراوى (٢) .

(ط) بيان الآفات الواجب على حائز الأرض الزراعية ابلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الابلاغ وبيان الاجراءات الواجب عليه اتخاذها فى مقاومتها وعلاجها .

مادة ٧٤ - (٣) اذا كانت لاصابة مصدر خطر يهدد النباتات لتعذر

(١) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ « قانونى » بشأن تكاليف مقاومة الآفات التى تصيب القطن (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٩/٨ - العدد ٢٠٥) . وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ « قانونى » باستثناء محافظة المنوفية من أحكام المادة الاولى من القرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/١٠/١٧ - العدد ٢٢٥) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ بوضع نظام مكافحة الجراد الصحراوى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٤/١٧ - العدد ٥١) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن مقاومة مرضى العفن الابيض فى البصل فى محافظات الوجه القبلى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١٠/٢٦ - العدد ٢١٣) والمعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ .

كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ « قانونى » وقضى بتطبيق أحكام القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٧ على باقى محافظات الجمهورية (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٧/١٥ - العدد ١٦٠) .

وصدر ايضا القرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ « قانونى » فى شأن مقاومة مرضى العفن الابيض فى البصل والثوم بمحافظات الوجه القبلى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٧/١ - العدد ١٤٨) . وقد عمم سريان أحكام هذا القرار على باقى محافظات الجمهورية بمقتضى قرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٧/١٥ - العدد ١٦٠) .

علاج المرض أو ظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح. يجوز لوزارة الزراعة أن يأمر بالتخاذل إجراء يكفل منع انتشار المرض أو إلآفه بما فى ذلك نقلل النباتات المصابة وإعدامها بواسطة عمال اللجنة الإدارية المختصة وعلى نفقتها وفى هذه الحالة تدفع الوزارة تعويفا للملك النباتات حسب قيمتها •

ويصدر وزير الزراعة قرار بالتدابير التى تتخذ فى تقدير هذا التعويض وتبنيته الفصل فى النزاع المرتب على هذا التقدير •

مادة ٧٥ — يجوز لوزارة الزراعة الاستيلاء على ما يلزم لمكافحة الآفات من الآلات والأدوات — والمواد الكيماوية ووسائل النقل المعدة لالامجاز •

ويتم الاستيلاء بمجرد الأشياء المستولى عليها وإثبات حالتها وتسليمها فى المواعيد وطبقا للإجراءات التى يصدر بها قرار من الوزير •

ويكون تقدير التعويض عن الأشياء المذكورة بالاتفاق الودى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اتمام انجرد وإلا جاز لنزوى الشأن عرض النزاع على لجنة التوفيات التى يصدر بتشكيلها وتنظيم الإجراءات أمامها قرار من وزير الزراعة •

وعلى اللجنة إصدار قرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ احسالة الموضوع إليها وإخطار نزوى الشأن بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره •

ويجوز لنزوى الشأن الطعن فى قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغهم ذلك لقرار •

وتحكم المحكمة فى الطعن على وجه السرعة ويكون حكمها نهائيا •

مادة ٧٦ — يجوز بالطريق الإدارى ضبط وإعدام النباتات المنقولة

و المعروضة للبيع بالمخالفة لأحكام هذا الفصل أو القرارات التي تصدر
تفيذا له وجميع الأشياء التي استعملت في حزمها وتعبئتها .

مادة ٧٧ - لأمورى انضبط القضائى دخول أى حقل أو مشتل
أو حديقة أو أى مكان آخر غير ممد للسكن يشتبه فى وجود نباتات مصابة
به . ولهم أن يضعوا تحت المراقبة النباتات التى يشتبه فى اصابتها وذلك
كله طبقا للنظم والأوضاع التى يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره .

الفصل الثانى

مبيدات الآفات الزراعية (١)

مادة ٧٨ - يقصد بمبيدات الآفات الزراعية المواد المستحضرات
منى تستعمل فى مكافحة الأمراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش
والكائنات الأخرى تضر بالنباتات وكذلك فى مكافحة الحشرات والطفيليات
خارجية تضر بالحيوان .

مادة ٧٩ - يشكل بوزارة الزراعة « لجنة مبيدات الآفات الزراعية »
يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة وتختص هذه
اللجنة باقتراح مبيدات الآفات الزراعية التى يجوز تداولها وتحديد
مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط تداولها .

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة بناء على اقتراح اللجنة القرارات

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٢١٥ لسنة
١٩٨٥ « قانونى » بشأن مبيدات الآفات الزراعية (الوقائع المصرية
فى ١٩٨٥/٨/٥ - العدد ١٧٩) .

المنفذة لأحكام هذا الفصل (١) وعلى الأخص القرارات المتعلقة بالمسائل الآتية :

(أ) أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز استيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط الاستيراد والتداول (٢) .

(ب) شروط وإجراءات الترخيص في استيراد المبيدات والاتجار فيها ..

(ج) إجراءات تسجيل المبيدات وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم المفصصة بذلك بما لا يجاوز عشرة جنيهاً .

(د) كيفية أخذ عينات المبيدات وتحليلها ، وطرق المظن في نتائج التحليل والتنظيم من التحفظ عليها والرسوم الواجب أدؤها بما لا يجاوز خمسة جنيهاً . وكذلك الإجراءات التي تتبع في نظر المظن أو التنظيم وكيفية الفصل في كل منها .

(هـ) حظر نقل بعض أنواع المبيدات من جهة إلى أخرى .

مادة ٨١ - لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار فيها أو الإفراج عنها من الجمارك بغير ترخيص من وزارة الزراعة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ « قانوني » في شأن توفير قواعد الأمن عند تداول واستعمال المبيدات الزراعية (الوقائع المصرية في ١٨/٩/١٩٧٧ - العدد ٢١٥) . كما صدر القرار رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن الخطة الاستيرادية للمستحضرات البيطرية وتسعيها (الوقائع المصرية في ٢١/٨/١٩٨٧ - العدد ١٩٥) والقرار رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحصيل مصروفات إدارية عن طلبات الخطة الاستيرادية وطلبات التسعير (الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٨٧ - العدد ٢٢٥) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم استيراد المبيدات الحشرية البيطرية وتسجيلها (الوقائع المصرية في ٢٦/٢/١٩٨٨ - العدد ٧٣) .

مادة ٨٢ - يجب أن يكون الاعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها مطابقا لموصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ٨٣ - للأمورى لفبط الخضائي أخذ عينات بدون مقابل من مبيدات الآفات الزراعية المستوردة أو المنتجة ، حليا أو المروضة إبيع أو امتدولة لتطبيقاتها والتحقق من صلاحيتها ، ونعم في سبيل ذلك دخول الأماكن التي توجد فيها المبيدات أو يشتبه في وجودها فيها ، عدا الأماكن المخصصة للسكن .

ويجوز لهم انتحفظ على المبيدات في حالة الاشتباه في غشها .

الفصل الثالث الحجر الزراعى

مادة ٨٤ - يقصد بكلمة :النباتات في هذا الفصل النبات بجميع أجزائه سواء كان جنورا أو أوراقا أو أزهارا أو ثمارا أو بذورا وفى أية حالة كان عليها ولو كان جافا كما يقصد بمعبارة المنتجات انزراعية المنتجات التى من أصل نباتى والمجهزة تجييزا لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٨٥ - تشكل فى وزارة الزراعة لجنة تسمى « الحجر الزراعى» برئاسة وكيل الوزارة المختص ويصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة (١) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشروط صحة انعقاد لجنة الحجر الزراعى وصحة قراراتها ونظام العمل بها (الوقائع المحصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) .

وتجب موافقة هذه اللجنة على جميع القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل قبل إصدارها .

مادة ٨٦ - (١) لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بآفات غير موجودة بالجمهورية ، ويجوز لوزارة الزراعة بناء على طلب ذى الشأن أن يصدر قرارا بإباحة دخول بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا أمكن إبادة ما بها من آفات بجميع أطوارها إبادة تامة بالطرق التى تقرها وزارة الزراعة وبمعرفةها وتحت مسئولية صاحبها وعلى نفقته .

مادة ٨٧ - (٢) لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بآفات موجودة بالجمهورية إلا إذا أمكن تطهيرها قبل الإخراج عنها بالطرق التى تقرها وزارة الزراعة (٣) وبمعرفةها وتحت مسئولية صاحبها وعلى نفقته .

ويجوز للوزير أن يصدر قرارا بإباحة دخول بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا كان ادخالها لا يترتب عليه أضرار اقتصادية بمزروعات البلاد أو محاصيلها .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ببيان بعض الآفات الضارة بالنباتات والمنتجات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) والمعدل بقرارى وزير الزراعة رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١/٨ - العدد ٧) ورقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١/١٩ - العدد ١٦) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ بإباحة دخول رسائل النباتات والمنتجات الزراعية المستوردة والمصابة بالآفات الممنوعة والتى يمكن بتصنيعها القضاء على ما بها من الآفات قضاء تاما (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشروط تطهير رسائل النباتات والمنتجات الزراعية الواردة والصادرة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) والمعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ .

مادة ٨٨ - يجوز لوزير الزراعة لضمان تامين البلاد ان يأذن في ادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لتستوفى التامين اذا كانت حالية بأنات موجودة و غير موجودة بالجمهورية اذا أمكن اتخاذ الوسائل المتقبلة لمنع تسرب هذه النباتات الى مناطق البلاد ومزروعاتها. ويتوفى ادخال تلك المواد تحت اشراف وزارة الزراعة وبالشروط التي تعينها . ويتحمل المستورد جميع المصروفات التي يتطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٨٩ - وزير الزراعة ان يصدر قرارات في المسائل الآتية :

(أ) حظر استيراد النباتات الحية الضارة بالزراعة عدا ما يستورد للاغراض العلمية وثق شروط لتقراها لجنة الحجر الزراعى .

(ب) حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والقرية الصالحة للزراعة أو المحتوية على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المتخذة عن استهلاك البواخر والطائرات ووسائل النقل الأخرى وذلك حماية للثروة الزراعية (١) .

(ج) حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية غير المطابقة لتشريات الحجر الزراعى في الدول المصدر اليها .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٧ بحظر ادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية واصناف معينة (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) والمعدل بقرار وزير الزراعة رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/١٧ - العدد ٦٥) .

كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ ببيان شروط الترخيص باستيراد وادخال رسائل النباتات والمنتجات الزراعية وحالات الاعفاء من الترخيص (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) .
 صدر ايضا قرار وزير الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن خضوع الرسائل الخشبية المصنعة والمادة من الخارج لاجراءات الحجر الزراعى (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٢/٢٥ - العدد ٤٧) .

(د) شروط الترخيص في تصدير أو استيراد النباتات والمنتجات
الزراعية وحاصلات الاعفاء من الترخيص (١) .

(هـ) الشروط الخاصة بالمرور لتعابير لرسائل النباتات والمنتجات
الزراعية بأراضي الجمهورية (٢) .

(و) تحديد أماكن خاصة لدخول رسائل نباتات أو منتجات زراعية
معينة .

(ز) الاجراءات التي تتخذ في شأن الرسائل التي يرغب دخولها
أو عبورها أراضي الجمهورية تطبيقاً لأحكام هذا الفصل وقرارات
المنفذة له .

(ح) تحديد النفقات التي تحصل لتنفيذ الاجراءات المنصوص
عليها في هذا الفصل أو القرارات المنفذة له وشروط الاعفاء منها (٣) .

الباب السابع

بطاقة الحيازة الزراعية

مادة ٩٠ - في تنفيذ أحكام هذا الباب يعتبر حائزاً كل مالك أو
مستأجر يزرع أرضاً زراعية لحسابه أو يستغلها بأي وجه من الوجوه وفي

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشروط الترخيص
في تصدير النباتات والمنتجات الزراعية (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩
- العدد ١١٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ببيان الشروط
الخاصة بالمرور العابر (الترانسيت) لرسائل النباتات والمنتجات
الزراعية بأراضي الجمهورية (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ -
العدد ١١٩) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣ « قانوني »
بتحديد النفقات التي تحصل على الرسائل الخاضعة لأحكام الحجر
الزراعي وشروط الاعفاء منها في المقتنع المصرية في ١٩٨٣/٩/٢٨ -
العدد ٢٢٠) ، المعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٦ .

حالة الإيجار بالمزراعة يعتبر مالك الأرض حائزاً ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد على إثبات الحيازة باسم المستأجر ويعتبر في حكم الحائز أيضاً مربي الماشية، وتقرى عليه أحكام هذا الباب .

مادة ٩١ - ينشأ في كل قرية سجل تخون فيه بيانات الحيازة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز ويكون كل من مجلس إدارة الجمعية التعاونية المختصة والمشرع الزراعي المختص مسؤولاً عن إثبات تلك البيانات بالسجل .

وتعد وزارة الزراعة ببطاقة الحيازة الزراعية ويدون بها البيانات الخاصة بكل حائز من واقع السجل (١) .

مادة ٩٢ - يجب على كل حائز أو من ينييه كتابة أن يقدم خلال المواعيد التي يحددها وزير الزراعة إلى الجمعية التعاونية المختصة بياناً بمقدار ما في حيازته من أرض زراعية أو ماشية أو غيرها وما يطرا على هذه البيانات من تغيير وذلك طبقاً للنموذج الذي تعدّه وزارة الزراعة لهذا الغرض (٢) وعلى الجمعية التعاونية أن تعرض تلك البيانات على لجنة تشكل من المعدة أو من يقوم مقامه وأحد المشايخ والصراف ودلال المساحة وعضو من الاتحاد الاشتراكي لمراجعتها واعتمادها قبل إثباتها بالسجل .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ بإصدار نظام بطاقة الحيازة الزراعية (بالوقائع المصرية في ١٩٨٥/٢/٢٣ - العدد ٤٦) .
(٢) صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٨/١٣ - العدد ٢٣) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - تعفى من رسوم الحقة لخطارات الحيازة الزراعية (استثمار ٣ زراعة خدمات) المقدمة إلى الجمعيات التعاونية الزراعية تنفيذاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ، والقرارات الصادرة تنفيذاً له » .

غذاً لم يقدم الحائز بيانات المشار إليها في النقرة السابقة في المواعيد المحددة اثبت موظف وزارة الزراعة المختص اسمه في كشوف المتخلفين وكلف اللجنة بتقديم البيانات اللازمة عن حيازته إلى الجمعية التعاونية لرصدها في السجل وعلى الجمعية التعاونية لخطر الحائز .

ولا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة أو بناء على اتفاق ذاتي مصدق على اتوحيج عليه من رئيس مجلس إدارة هذه الجمعية وخضوع من أعضائها على أن يتضمن الاتفاق اقرار الحائز الجديد بتحمل التدين المستحقة عن الأرض محل الانتازل سواء للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني .

ويستثنى من ذلك حالات تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية.

مادة ٩٢ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

(أ) تحديد نماذج السجلات وبطاقات الحيازة وجميع الأوراق التي تتطلبها وطرق اتقيدها فيها وتحديد المسئولين عنها وإرسوم الواجب أدائها في حالة فقد البطاقة أو تلفها بما لا يتجاوز ١٠٠ مليم (١) ونظم وقواعد اثبات ما يطرأ على بيانات البطاقة من تغيير .

وتعتبر السجلات وبطاقات الحيازة أوراقاً رسمية .

(ب) طرق الطعن في بيانات الحيازة وتحديد الرسوم الواجب أدائها عند نظر الطعن بما لا يتجاوز مائتي قرش والحالات التي يلزم الطاعن

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ « قانوني » بشأن توجيه حصيلة المبالغ التي تؤدي مقابل الحصول على بطاقات الحيازة الزراعية (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٩/٩ - العدد ٢٠٥) ، المعدل بالقرارات ارقام ٣٤ لسنة ١٩٧١ و ٥٠ لسنة ١٩٧٢ و ١٢٠٣ لسنة ١٩٨٧ .

فيها بأداء هذه الرسوم وحالات الاعفاء منها والجهة التي تفصل في الطعن وكيفية تشكيلها والاجراءات التي تتبعها .

(ج) كيفية ضم الخدمات الزراعية في جمعية تعاونية واحدة بالنسبة للزراع الذين لهم حيازات متصلة بالزملم .

الباب الثامن

(المقوبات) (١)

مادة ٩٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها .

(١) كل من دون بيانات غير صحيحة في السجلات المنصوص عليها في المادة ٩١ مع علمه بذلك .

(ج) كل من أثبت أو اعتمد بيانات مخالفة للحقيقة في نماذج الحيازة المنصوص عليها في المادة ٩٢ مع علمه بذلك .

(ج) كل مخالفة للاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٩٢ وذلك فضلا عن تحميل الحائز الجديد بكافة الديون المستحقة على

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مامورى الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) والمعدل بقرار وزير العدل رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/١١/٦ - العدد ٢٥٥) ونص في مادته الاولى على ما يلي :

« مادة ١ - يخول صفة مامورى الضبط القضائي ، كل في دائرة اختصاصه بشأن الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الكتاب الاول والفصلين الثاني والرابع من الباب الاول من الكتاب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ، مديرو الزراعة بالمخافطات ومساعدوهم ، والمهندسون الزراعيون بالمخافطات والمراكز ، والمهندسون الزراعيون بالحجر الزراعي ، والمشفرون الزراعيون بالجمعيات التعاونية الزراعية » .

الأرض محل التنازل سواء للحكومة أو للمؤسسة المصرية العاملة للائتمان الزراعي والتعاوني أو للجمعية التعاونية .

وكل مخالفة أخرى لنمادة ٩٢ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

مادة ٩٥ - كل مخالفة لنمادة ٥٥ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء الكيلو جرام من البذرة محل المخالفة ويجب الحكم بمصادرتها .

ويعاقب على انشروع بعقوبة الجريمة ذاتها .
وإذا كان الحكم عليه بهذه العقوبة موظفاً أو شخصاً مكلفاً بخدمة عامة جاز الحكم بعزله .

مادة ٩٦ - كل مخالفة لأحدى المواد ٦٩ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ أو القرارات لمصادرة تنفيذاً للبندين « أ » ، « ب » من المادة ٦٨ أو لنفند « هـ » من المادة « ٧٣ » أو للبندين « أ » ، « هـ » من المادة « ٨٠ » أو لأحد البنود « أ » ، « ب » ، « ج » ، « د » ، « هـ » ، « و » ، « ز » من المادة ٨٩ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن اتحكم بمصادرة الأدوات والمواد أو المخصبات أو المبيدات أو الرسائل موضوع المخالفة على حسب الأحوال .

ولا يجوز مصادرة المخصبات والمبيدات إذا كان موضوع المخالفة نقصاً في وزنها .

وفي حالة مخالفة إحدى المواد ٦٨ (بند « أ ») ، ٦٩ ، ٨٠ (بندى « أ » و « هـ ») والمادة ٨١ يجوز الحكم بإغلاق المصنع أو محل الاتجار وفي حالة العود يكون الحكم بالإغلاق واجباً .

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في الماس، ٨٦ ،
٨٧ والقرارات انصادرة تنفيذ، المادة ٨٩ بالعقوبة المقررة للجريمة ذاتها .

مادة ٩٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد
على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من يخالف أحد البنود « أ » ، « ب » ، « ج » ، « د » ،
« ح » ، « ط » من المادة ٧٣ أو اقرارات التي تصدر تنفيذا لها أو أخل
بالإجراءات التي تتخذ وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٧٤ .

(ب) كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة الأولى
من المادة ٧٥ أو عرقل إجراءات الاستيلاء .

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بتنفيذ جميع
الاجراءات اللازمة لازمة أسباب المخالفة على نفقة المخالف .

مادة ٩٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨) يعاقب بغرامة
لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل من خالف أحكام المواد
٣٤ (ب ، ج ، د ، هـ) ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ (فقرة ثانية) ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٢ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها .

كما يحكم باغلاق الشون محل المخالفة عند مخالفة المادة ٣٤ .

وفي حالة مخالفة المادة (٣٥) يجب الحكم بمضادة البخرة الناتجة
من عملية الحليج ، كما يجب الحكم باغلاق المعصرة أو وحدات الاستخلاص
في حالة مخالفة المادة (٤٣) ومضادة البخرة في حالة مخالفة أى من
المادتين ٤٤ ، ٤٥ .

مادة ٩٨ مكررا - (١) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد

(١) - مضافة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٨/٣/١ - العدد ٢٢ تابع -) والفقرة الاخيرة مستبدلة بالقانون رقم
٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٨/١٠/١٩٨٤ - العدد ٤٢) .

على خمسمائة جنيه كل من خالف أحكام المواد ٣٣ ، ٣٣ مكررا ، ٣٤ (١) ، ٣٩ أو قرارات التي تصدر تنفيذا لها .

وفي حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر ويغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بإغلاق المخرج في حالة مخالفة أى من المادتين ٣٣ : ٣٤ (١) . ويجب في جميع الأحوال الحكم بمصادرة الأجهزة وأجزائها موضوع المخالفة في حالة مخالفة أى من المادتين ٣٣ مكررا و ٣٩ ، كما يحكم بمصادرة الاقطان والبصرة المضبوطة في مكان انواقعه ، ويرد ثمن هذه الاقطان والبصرة في حالة عدم الحكم بالادانة .

مادة ٩٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها كل من خالف إحدى المواد ٢١ (فقرة ثانية) ، ٤٠ (فقرة ثانية) ، ٤٨ - ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ (فقرة أولى) أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها .

ويحكم بمصادرة التقاوى في حالة مخالفة إحدى المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ (فقرة أولى) وذلك فضلا عن الحكم بإغلاق المحل في حالة مخالفة المادة ٥٦ (فقرة أولى) .

ووزارة الزراعة في حالة مخالفة المادة ٣١ (فقرة ثانية) ازالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف قبل الحكم في المخالفة .

مادة ١٠٠ (١) - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها كل من يخالف أحكام البنود (د) ، (هـ) ، (و) ،

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٣/٥/١٩٧٦ - العدد ٢٠) بمعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩/٩/١٩٧٦ - العدد ٣٧ تابع) -

(ز) ؛ (ح) من المادة ٤ والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ أو إقرارات التي تصدر تنفيذا لها ، وذلك فضلا عن مصادرة الحاصلات التي يتم ضبطها في حالة مخالفة البند (ز) من المادة (٤) وكذلك مصادرة انتقاوى موضوع المخالفة في حالة مخالفة المادة ٣٠ ، ٣١ وإغلاق المحطة عند مخالفة المادة (٣٠) .

وإذا أنشئت حديقة دون اخطار أو عدم اعتراض الجهات أو أنشئ مثلث بدون ترخيص جاز الحكم بتقليم النباتات الموجودة بأيهما على نفقة المخالف ويجب اتحكم بمصادرة فسلات النخيل في حاة مخالفة المادة ٦٤ .

وفي حالة العود الى مخالفة احدى المواد ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ يحكم بانغاء ترخيص المشتل أو محل بيع نباتات الفلكية .

مادة ١٠١ - كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لاحدى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ (البنود « أ » ، « ب » ، « ج ») ، ٢١ (فقرة أولى) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها عن الفدان أو كسور الفدان .

وفي حالة مخالفة أحكام إقرارات التي تصدر تنفيذا لاحدى المواد المشار اليها في النقرة السابقة يجوز لوزارة الزراعة قبل الحكم في الدعوى ازالة أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

مادة ١٠٢ - كل من خالف احدى المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٥ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على عشرين جنيها عن الفدان أو كسور الفدان ، وذلك فضلا عن الحكم بمصادرة انتقاوى الحاصلات موضوع المخالفة واعدام انزراعة الناتجة منها في حالة مخالفة المادتين ١٤ ، ١٥ .

وفي حالة مخالفة المادة ١٨ يجب ضبط انتقاوى اداريا لمنع تداولها

حتى يتم الفصل نهائيا في المخالفة ، ويجوز عند الاستمضاء استصدار أمر من النيابة ببيع التناول المضبوطة وايداع ثمنها في خزانة المحنة حتى يصدر انحكم النهائي .

مادة ١٠٢ - يعاقب بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل قنطار أو كسور القنطار كل من خالف احدى المواد ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها .

مادة ١٠٤ - كل مخالفة لاحدى المادتين ١٩ ، ٢٤ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل اردب أو كسور الاردب من التناول التي تسلمها من وزارة الزراعة .

ويعاقب كل من خالف احدى المواد ٣٨ (فقرة أولى) ، ٤٦ ، ٤٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها بالنعوية ذاتها عن كل اردب أو كسور الاردب من البذرة محل المخالفة .

مادة ١٠٥ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات .

(أ) كل من كلف بالعمل وفقا للبند « د » من المادة (٧٣) فامتنع عنه أو حاول التخلص منه أو أهمل في أدائه .

(ب) كل من ساعد شخصا على التخلص من التكليف المنصوص عليه في البند سالف الذكر وفي حيلة العود تضاعف الغرامة .

مادة ١٠٦ - كل مخالفة للقرارات التي تصدر تنفيذا للمادة (٦٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وإذا تلتك الأشجار بسبب للتصميم في صيلنتها أو تهدها أو اذا قطعت أو قلعت بالمخالفة لأحكام هذه القرارات ألزم المخالف بدفع تعويض قدره ثلاثة أمثال قيمة الأشجار التالفة أو المقطوعة أو المقلوعة .

ولوزارة الزراعة أن تقوم على نفقة المخالف بما لم يقيم به من الأعمال
النازحه لتعهد الاشجار منها أن تعرض على نفقته شجاراً أخرى
لا تزيد قيمتها على قيمة الاشجار أنتلقة أو لمقطوعة أو المقلوعة .

مادة ١٠٦ مكرراً - (١) .

مادة ١٠٧ - لا تخل احكام هذا الباب بأية عقوبة أئد ينص عليها
قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

« وتتنظر المخالفات المنصوص عليها في المواد المتقدمة على وجه
السرعة ويجب أن يصدر الحكم فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ
تحديد أول جلسة لها » .

الباب التاسع

عدم المساس بالرقعة الزراعية (٢)

مادة ١٠٧ مكرراً

مادة ١٠٧ مكرراً (أ)

مادة ١٠٧ مكرراً (ب)

مادة ١٠٧ مكرراً (ج)

مادة ١٠٧ مكرراً (د)

- (١) مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٣/٨/١٦ - العدد ٣٣) ومستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨
(الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١٠/١٢ - العدد ٤١) وملغاة بالقانون رقم
١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٣) .
- (٢) الباب التاسع مضاف بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة
الرسمية في ١٩٧٣/٨/١٦ - العدد ٣٣) والمادتين ١٠٧ مكرر ١ (ج) ،
(د) مضافتان بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٨/١٠/١٢ - العدد ٤١) وملغى بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣
(الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٣) .

الكتاب الثاني في الثروة الحيوانية



الباب الأول (في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها)

الفصل الأول

(تصدير الحيوانات واستيرادها)

مادة ١٠٨ - لوزير الزراعة (١) بقرار يصدره تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية وله حظر التصدير أو الاستيراد متى اعتضت ذلك تنمية الثروة الحيوانية أو المحافظة عليها .

مادة ١٠٩ - لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن الستين ما لم يصل وزنها الى الحد الذي يقرره وزير الزراعة ، ولا يجوز ذبح اناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها (٢) ، كما لا يجوز ذبح الاناث العشار .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بلائحة الحجر البيطري (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ بحظر استيراد الخيول غير العربية . (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/١٦ - العدد ٣٨) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ بشأن حظر ذبح ناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة قبل استكمال تبديل جميع قواطعها (الوقائع المصرية في ١٩٨١/٤/١٢ - العدد

ولوزير الزراعة حظر ذبح عجول الجاموس الذكر ما لم يصل وزنها الى الحد لذي يقرره .

يستثنى من ذلك الحيوانات التي تقضى الضرورة بذبحها على أن يكون الذبح بموافقة الجهة الادارية المختصة .

الفصل الثاني

(علف الحيوان) (١)

مادة ١١٠ - يقصد بمواد العلف انخام في تطبيق أحكام هذا الفصل الكسب أو كل مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان أو ادواجن سواء كانت من مصدر نباتي أو حيواني أو من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية .

ويقصد بالعلف المصنع أى مخلوط من مواد العلف الخام .

مادة ١١١ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى « لجنة علف الحيوان » يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة .

(١) صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٣/٥ العدد ١٠ تابع « د ») ونص على ما يلى : « مادة ١ - تعفى من رسم الدمغة بطاقات صرف الاعلاف لمواشى الحضر العام والتسمين والالبان وللنامى والاعنام وغيرها من الحيوانات المقدمة والمثبتة سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية تنفيذا لاحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المنفذة له .

مادة ٢ - يتجاوز عن تحصيل ما لم يحصل من رسم الدمغة المستحق عن البطاقات المشار اليها في المباداة السابقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها » .

وتختص هذه اللجنة باقتراح أنواع العلف التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وإجراءات تسجيلها وشروط تداولها • وتذلك بإبداء الرأى فى جميع القرارات لمواد هذا الفصل •

مادة ١١٢ - يصدر وزير الزراعة قرارات (١) فى المسائل الآتية :

(أ) تحديد مواد العلف الخام والعلف المصنع ومواصفاتها وشروط تعبئة العلف المصنع •

(ب) إجراءات تراخيص الاتجار فى مواد العلف وشروطها والرسوم الواجب أدائها •

(ج) تنظيم بيع العلف المصنع ومواد العلف الخام وتداولها ونقلها من جهة الى أخرى وتوزيعها بمقتضى بطاقات تد لهذا الغرض •

(د) شروط تسجيل العلف المصنع ومواده وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك •

(هـ) تنظيم الرقابة على مصانع العلف ومحال الاتجار وبيان السجلات الواجب إلتئائها وكيفية إلتئاد فيها •

(و) كيفية أخذ عينات العلف ومواده وتحليلها وطرق الطمن فى نتائج التحليل وإلتئالم منها وكيفية إلتئالم فى كل منها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك •

مادة ١١٣ - لا يجوز الاتجار فى الكسب أو مواد العلف الخام التى يحددها وزير الزراعة أو العلف المصنع أو طرحها للبيع أو تداولها أو نقلها من جهة الى أخرى أو إلتئادها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويشترط أن تكون المكونات العلف المصنع ومواصفاتها ومقتضىها مطابقة لأحكام القرار الذى يصدره الوزير فى هذا الشأن •

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن الاعلاف ومركزاتها (الوقائع المصرية فى ١٠/٢ - ١٩٨٤ - العدد ٢٢٤) •

مادة ١١٤ - يجب أن يكون الإعلان عن مواد العلف أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وترصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ١١٥ - لا يجوز تشغيل أى مصنع حلف انحيوان الا بعد الحصول على ترخيص شاس من وزارة انزراعة طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الزبير .

مادة ١١٦ - للأمرى انضبط القضائى (١) دخول محال تجارة اللف ومناعته وتخزينه وايداعه للتفتيش عليها وضبط ما يوجد فيها من المواد المشبهه فى غشها والتخفظ عليها ولهم أخذ عينات منها بدون مقابل للتشقق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات . وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن .

الفصل الثالث

(حماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وعم استعمال الأسوة مع الحيوانات)

مادة ١١٧ - يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية أو قتلها أو إمساكها بأى طريقة كما يحظر حيازتها أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض موظفى وزارة الزراعة صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) ونص فى مادته الثانية على ما يلى : « يخول صفة مأمور الضبط القضائى ، كل فى دائرة اختصاصه ، بشأن الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الكتاب الثانى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ، مدير عام مصلحة الطب البيطرى ووكلاء المصلحة والمراقبون ، ومديرو الاقسام بالمصلحة المذكورة ، ومديرو الزراعة الماعدون للشئون البيطرية ومفتشو الاوبئة والاطباء البيطريون التابعون للمصلحة المذكورة او المحافظات » .

ويحظر اطلاق أوكل الطيور المذكورة أو اعدام بعضها .

ويصدر وزير الزراعة (١) قرارا بتعيين أنواع الطيور والحيوانات البرية والمناطق التي تنطبق عليها أحكام هذه المادة . وبيان شروط الترخيص بصيدها على سبيل الاستثناء للأغراض العلمية أو السباحة .

مادة ١١٨ - تحظر زراعة النباتات الضارة بالطيور السالف ذكرها الا بترخيص من وزارة الزراعة كما يحظر على أى شخص ترك هذه النباتات تنمو فى أرض يحوزها ويصدر وزير الزراعة قرارا ببيان اغابات الضارة .

ويحظر استيراد الدجج (المحيط) والمداد الغرائية التى تستعمل لامسك الطيور أو بيعها أو حيازتها أو تداولها أو استعمالها ، وكذلك اقامة أى نوع من أنواع الفخاخ التى تعد لامسك الطيور .

مادة ١١٩ - يحظر استعمال القسوة مع الحيوانات ويصدر وزير

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين انواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التى يصرى عليها الحظر المنصوص عنه فى المادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥ - العدد ٦٣) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٤ ونص على ما يلى : « مادة ٩ - يحظر صيد أو قتل أو امسك نخيوانى التمساح النيلى والورل المائى النيلى وصغارهما أو القيام بأى من الاعمال التى تمس سلامتهما أو القضاء عليهما بأية طريقة كانت .

كما يحظر الاتجار فيهما أو حيازتهما أو نقلهما أو التحول بهما أو بيعهما أو عرضهما للبيع حين أو ميتين كليهما أو أجزاء منهما وكذلك مخلفاتهما وجلودهما .

مادة ٢ - يحظر اطلاق أو تدمير أماكن تواجد أو تكاثر الحيوانات المذكورين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

الزراعة (١) قراراً بتحديد الحالات التى يسرى عليها هذا الحظر .

الفصل الرابع (تربية النحل ودودة الحريد)

مادة ١٣٠ - لا يجوز استيراد ملكات النحل ومبيض دودة الحريد أو بيعها أو الاتجار فيها إلا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقاً للشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من الوزير .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التى يسرى عليها حظر استعمال القسوة مع الحيوانات (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) المعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٨/٢٧ - العدد ١٩٦) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « مادة ١ - تعتبر قسوة على الحيوانات الحالات الآتية :

(أ) اجهاد الحيوانات المعد للركوب أو الحمل أو الجر بالأحمال الزائدة عن حد طاقته أو سنه أو استخدام الحيوانات المصابة بمرض أو جرح أو عاهة تجعلها غير قادرة على العمل بعالة طبيعية .
(ب) حبس أو تقييد الحيوان أو تعذيبه بغير موجب أو الإهمال فى تقديم ما يلزمه من غذاء أو ماء أو هواء .
(ج) استخدام الحيوان فى أعمال المناطحة أو المناقرة أو المصارعة .
(د) ربط الحيوان بقصد جعله هدفاً للتصويت عليه .
(هـ) اجبار الحيوان على أداء حركات خاصة والاستعانة فى ذلك بارهايه أو تعذيبه لأداء هذه الحركات .
(و) ارغام الحيوان على أكل أو شرب مقادير فوق طاقته بقصد زيادة وزنه .

(ز) استخدام الحيوان فى غير العمل المألوف له مما يتسبب عنه إفزاعه أو تعذيبه كاستخدام الخيول فى عجن الطين .
(ح) استخدام القسوة فى أعداد الحيوانات للذبح فى المجازر - كالضرب على الراس أو قطع العراقيب أو فقا العين .

(ط) استشارة الحيوانات والطيور والزواحف البرية داخل حظائرها أو اتغاصها بحقائق الحيوان بآية وسيلة كخربتها أو رميها بالحجارة أو الطوب أو الاتربة أو القاء أغذية أو فضلاتها إليها أو البصق عليها .

كما لا يجوز استيراد عمل النحل بغير ترخيص من وزارة الزراعة
يصدر طبقا للشروط التي تحدد بقرار من الوزير .

مادة ١٢١ - يصدر وزير الزراعة قرارا يبين فيه الطرق الفنية
الواجب اتباعها في تربية النحل ودودة الحرير في جميع المراحل والأطوار
وكذلك نماذج السجلات التي يجب على المربين أَسْمَافِها وطرق التقيدها بها .

ولا تجوز تربية ملكات النحل أو تبزير دودة الحرير بمصد الإجتار
فيها الا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والأجراءات التي
تحدد بقرار من الوزير .

مادة ١٢٢ - لووزير الزراعة أن يقرر تربية سلالة نقية معينة من
النحل في المناطق التي يحددها في قراره ولا يجوز في هذه المناطق حيازة
أى سلالة أخرى .

١٢٣ - للأمورى الضبط القضائى (١) دخول المناطق وأماكن تربية
دودة الحرير عدا الأماكن المخصصة للسكن لماينتها والتفتيش عليها .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض
موظفى وزارة الزراعة صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية
في ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) ونص في مادته الثانية على ما يلى :
« يخول صفة مامور الضبط القضائى ، كل فى دائرة اختصاصه ،
بشأن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الكتاب الثانى من القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ، مدير عام مصلحة الطب
البيطرى ووكلاء المصلحة والمراقبون ، ومديرو الأقسام بالمصلحة
المذكورة ، ومديرو الزراعة المساعدون للشئون البيطرية ومفتشو البيئة
والاطباء البيطريون التابعون للمصلحة المذكورة أو المحافظات » .

الباب الثاني في الصحة الحيوانية

الفصل الأول (مكافحة أمراض الحيوان)

مادة ١٢٤ - يقصد بكلمة حيوان في تطبيق أحكام هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الزراعة (١) .

مادة ١٢٥ - لوزير الزراعة أن يقرر تسجيل كل أو بعض الحيوانات اجباريا في المناطق التي يعينها وله أن يقرر حقنها وتطهير حظائرها لوقايتها من الأمراض ، واختبارها لتشخيص الأمراض المعدية أو الوبائية في مواعيد دورية . وتجرى عمليات التسجيل والحقن والتطهير والاختبار مجانا .

مادة ١٢٦ - يجب إعادة اختبار الحيوانات التي يشتبه في إصابتها وبدين عزنها حتى يتم الاختبار وعلى أصحابها تغذيتها خلال مدة وجودها في الأماكن المعدة للمزل والاقامت وزارة الزراعة بتغذيتها على نفقتهم طبقا للنفقات التي يحددها الوزير بقرار منه وتحصل من أصحابها بالطريق الإداري .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحيوانات والدواجن التي تطبق عليها أحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة (الموقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) ونص في مادته الأولى على ما يلي : « تطبق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه على الحيوانات والدواجن والطيور الآتية :

الفصيلة البقرية والجاموس والاعناب والماعز والفصيلة الخيلية (الخيل والبغال والحمير) والجمال والخنازير والحيوانات الوحشية والارانب والدجاج والبط والاوز والرومي والحمم » .

وإذا لم تظهر أعراض المرض على هذه الحيوانات بعد انتهاء المدة التي تتعدى وزارة الزراعة للملاحظة وجب على أصحابها تسلمها خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بذلك كتابة وألا جاز لوزارة بيعها بالزاد العتني وحظننها على ذمة أصحابها بعد خصم نفقات التغذية ومصاريف البيع .

ولا يجوز مطالبة صاحب الحيوان الذي ينفق في العزل بما صرفته الوزارة على تعذيبه وإذا تقرر اعدام الحيوان أثناء العزل عوض صاحبه عنه وذلك غيما عدا الحالات المنصوص غيها في البند (ح) من المادة ١٣١ .

مادة ١٢٧ — غني أصحاب الحيوانات وحائزها والمتولين هراستها وملاحظتها عند ظهور أى مرض بينها أو نفوق بعضها بسبب مرض .
ابلاغ الأمر الى المشرف الزراعى المختص أو الى أقرب وحدة بيطرية .

مادة ١٢٨ — تمنح مكافأة تعادل ثمن الحيوان ولا تزيد على عشرة جنيهات لأول مبلغ في مركز الشرطة الذي حدثت بدائوته الإصابة بمرض وبائي أو مد . فإذا كان التبليغ من مالك الحيوان فيمنح مكافأة تعادل ثمن الحيوان الفائق أو المصاب الذي يتقرر علاجه أو ذبحه .

مادة ١٢٩ — لا يجوز الاتجار في الحيوانات المصابة بالأمراض المعدية أو الوبائية أو المشتبه في إصابتها بها وحظر نقلها من جهة الى أخرى .

وتعتبر مشتبها في إصابتها بتلك الأمراض الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

مادة ١٣٠ — يحظر إلقاء جثث الحيوانات النافقة في نهر النيل أو الترغ أو المساقى أو المصارف أو البرك أو في الطرق أو في العراء ويجب دفن هذه الجثث على عمق كاف بعيدا عن مصادر المياه .

ويعتبر حائز تلك الحيوانات مسئولا عن هذه المخالفة .

مادة ١٣١ - يصدر وزير الزراعة القرارات التنفيذية لإحكام هذا الفصل وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(أ) تعيين الأمراض المعدية والوبائية التي تنطبق عليها أحكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة أو المشتبه فيها أو المخاطة لها أو السليمة التي قد تنقل المرض بها في ذلك اعدامها أو ذبحها في مجزر عمومي وتعرض أصحابها مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة لأصحابها بعد تقدير ثمنها واستنزائه من قيمة التعويض (١) .

(ب) تكليف أصحاب الحيوانات وحائريها والمتولين حراستها أو ملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعينين لأجراء عمليات التسجيل أو الحقن أو الاختبار .

(ج) الاجراءات التي تتبع للملاحظة أماكن تجميع الحيوانات كالأسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات أو تدابير عند ظهور أى مرض بينها (٢) .

(د) تحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها السجلات المعدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار (٣) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتعيين الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها (الوقائع المصرية ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) المعدل بالقرار الوزاري ١٠٧٠ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٩ - العدد ١٦) والقرار الوزاري ١٤٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها السجلات المعدة لعمليات

(ه) تحديد مدة حجز الحيوانات المحتونة في الحظائر والإجراءات التى تتبع بشأن ما ينفق منها وما يعطى نتيجة إيجابيته بعد اختباره وقيمة ما يؤدى من تعويض إلى أصحابها في حالة ذبحها أو أعدمها أو نفوقها أو ما يجهض منها بسبب التلقيح ويبان . لأجراءات التى يتبعها أصحاب الحيوانات المذكورة عند إدخال حيوانات في حظائرهم (١) .

(و) كيفية تشكيل لجان التى تقدر أثمان الحيوانات المتأفكة والتعويضات أو المكائآت المنصوص عنها في هذا الفصل على أن تكون قراراتها نهائية بعد اعتمادها من وزارة الزراعة (٢، ١) .

(ز) وضع تعريف سنوية بأثمان الحيوانات تقدر التعويضات على أساسها (٣) .

(ح) الإجراءات التى يجوز اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة أو

التسجيل والحقن والاختبار (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٢) كما صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام ونموذج البطاقة البيطرية للماشية المؤمن عليها (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٦/٢٧ - العدد ١٤٧) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١١٧٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل تعريف أثمان الحيوانات التى تقدر على أساسها التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٣١٠ من قانون الزراعة (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بتقدير التعويض عن الحيوانات التى يثبت إيجابيتها لاختبار مرض الاجهاض المعدى (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٩ - العدد ١٦) .

كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » في شأن تنظيم وتقدير صرف التعويضات عن الحيوانات التى يثبت إيجابيتها لمرض الدرن البقرى (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٣/٢٥ - العدد ٧١) .

وصدر كذلك قرار وزير الزراعة رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن إجراءات مكافحة مرض الدرن البقرى ومرض الاجهاض المعدى (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/١١/١٩ - العدد ٣٦١) .

المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو اعدامها بمصاريفه تحصل بالطريق الإداري من مالك الحيوان أو الحائز له .

(ط) بيان الاجراءات التي تتخذ بشأن الكلاب ومرض الكلب ومراقبة الحيوان الشرس والبقور والحالات التي يجوز فيها ضبط وذبح هذه الحيوانات أو اعدامها دون أداء تعويض عنها لأصحابها .

مادة ١٢٢ - للأمورى الضبط القضائي دخول المحظائر والأماكن التي توجد فيها الحيوانات للتفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من مخالفات وذلك عدا الأماكن المخصصة للسكن .

الفصل الثاني

(الحجر البيطرى)

مادة ١٢٣ - يحظر دخول الحيوانات المستوردة أو لحومها أو منتجاتها أو متخلفاتها الا بعد استيفاء اجراءات الحجر البيطرى للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية ويضبط كل ما يدخل منها بالمخافنة لأحكام هذه المادة وعدم ما يكون منها مصابا بأمراض وبائية أو معدية على أن تثبت للإصابة بتقرير من الطبيب البيطرى المختص .

ولوزير الزراعة أن يحظر تصدير الحيوانات ولحومها ومنتجاتها ومتخلفاتها الى الخارج الا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية .

مادة ١٢٤ - تدبج الحيوانات المستوردة لغرض الذبح خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايداعها في محجر بيطرى ولا تستحق رسوم ايداع عن هذه المدة .

ونوزير الزراعة بالاتفاق مع وزير انتموين أن يصدر قرارا باطلة
عذه المدة في المحاجر التي يعينها (١) .

ويلتزم مودع الحيوانات بتغذيتها خلال مدة ايداعها بالمحاجر فاذا
قصر في ذلك جاز لوزارة الزراعة تغذيتها بمصاريف على حصيله طبقا
لنقائات والقواعد التي يحددها الوزير (٢) .

مادة ١٢٥ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

(أ) تحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية
وكذلك الأمراض المعدية وأنوبائية التي تنطبق عليها أحكام هذا الفصل (٣) .

(ب) تحديد نظام وإجراءات العمل في المحاجر البيطرية والرسوم

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٧ باطالة المدة
التي تذبح خلالها الحيوانات التي تستوردها المؤسسة المصرية العامة
للمسلع الغذائية من الخارج بغرض فبحها الى تسعين يوما من تاريخ
ايداعها أول محجر بيطرى (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد
١٤٩) وايضا قرار وزير الزراعة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ باطالة المدة
التي تذبح خلالها الجمال السودانية الواردة كهدية للدولة الى ستة اشهر
من تاريخ ايداعها أول محجر من المنلجر البيطرية (الوقائع المصرية
في ١٨/٣/١٩٧٤ - العدد ٦٤) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »
بالنقائات والقواعد الخاصة بتغذية الحيوانات التي يلتزم بها مودع
الحيوانات المستوردة لغرض الذبح بالمحاجر البيطرية الذى لا يقوم
بتغذيتها خلال مدة ايداعها (الوقائع المصرية في ٢/٥/١٩٦٧ -
العدد ٦٣) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »
بتحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية
والامراض لمعديةا والوبائية التي تنطبق عليها أحكام الحجر البيطرى
(الوقائع المصرية في ٢/٥/١٩٦٧ - العدد ٦٣) المعدل بالقرار رقم ١٣
لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٢ .

المقررة على الحيوانات التى تخضع للحجر البيطرى وحالات الاعفاء منها.

(ج) تحديد مقابل ايداع الحيوانات المستوردة بغرض الذبح فى المحاجر البيطرية فيما زاد على مدة اثنا عشر يوما لتفحص عليها فى المادة المماثلة ويشمل هذا المقابل نفقات الايواء .

(د) تحديد نظام واجراءات فحص ما يصدر للخارج من الحيوانات ومنتجاتها ومخلفاتها ومنح شهادات خلوها من الأمراض وتحديد الرسوم الخاصة بذلك .

(هـ) كيفية التصرف فى مخلفات الحيوانات بالمحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التى تتخذ بشأنها (١)

(و) وضع نظام بصرف مكافآت مالية لكل شخص من العاملين بالحكومة أو من غيرهم يضبط أو يسجل ضبط الحيوانات أو منتجاتها أو مخلفاتها التى تدخل البلاد بالمخافئة لإحكام المادة ١٣٣ وذلك فى حدود ٥٠٪ من قيمة المضبوطات التى يحكم بمصادرتها (٢) .

الفصل الثالث

(نزع الحيوانات وسلخ وحفظ الجلود)

مادة ١٣٦ - لا يجوز فى المدن والقرى التى يوجد بها أماكن مخصصة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بكيفية التصرف فى مخلفات الحيوانات بالمحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التى تتخذ بشأنها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣)

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بوضع نظام صرف المكافآت المالية لمن يستحقها بالتطبيق لاحكام المادة ١٣٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) .

رسمياً بتذبيح أو مجازر عنه فيبحر مملوئ الحوانات، فيضحه في حوميه
 لدرستيات عدم خارج تلك الأماكن أو انجازر المعدة لذلك وتحدد هذه
 في كل بنوار من وزير الزراعة (١) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »
 بتحديد الأماكن المخصصة رسمياً للتذبيح في المدن والقرى والمجازر
 عامة التي لا يجوز خارجها ذبح أو ملخ الحيوانات المخصصة لحومها
 لاستهلاك العام (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) . وقد
 عدل الكشف المرفق بهذا القرار بقرارات وزير الزراعة التالية :

- القرار ٣١ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٦/٢٨ - العدد ١٤٥) .
 - القرار ٣ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٢/٥ - العدد ٢٧) .
 - القرار ٢٦ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٩/٢٠ - العدد ٢١٧) .
 - القرار ٣ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٢/٧ - العدد ٢٧) .
 - القرار ١٣ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٤/٢٢ - العدد ٨٨) .
 - القرار ٣٧ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/١٠/٦ - العدد ٢٢٧) .
 - القرار ٣٩ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/١٠/١٧ - العدد ٢٣٧) .
 - القرار ٥٢ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/١/١٧ - العدد ١١) .
 - القرار ١٨ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/١٨ - العدد ١١٠) .
 - القرار ٦٤ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٢١٠) .
 - القرار ٩٠ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١٠/٢١ - العدد ٢٤٢) .
 - القرار ١٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ١٩٨١/٧/١٢ - العدد ١٦٢) .
 - القرار ٤٣١ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٩/١٣ - العدد ٢٠٩) .
 - القرار ٤٣٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٩/١٣ - العدد ٢٠٩) .
 - القرار ٤٧١ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٨/١٩ - العدد ١٩١) .
 - القرار ٥٧٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٠/٢ - العدد ٢٢٤) .
 - القرار ٥٧٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٠/٢ - العدد ٢٢٤) .
 - القرار ٥٩٦ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٨/٢٠ - العدد ١٩٢) .
 - القرار ٧٢٣ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٠/١٣ - العدد ٢٣٢) .
 - القرار ٩٠٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١/٧ - العدد ٦) .
 - القرار ١٠٠١ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١/٧ - العدد ٦) .
 - القرار ٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٢/٦ - العدد ٣٢) .
- (م ٣٩ - موسوعة مصر ج ١٥)

- القرار ٩٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٢ - العدد ٥٢) .
- القرار ١٠١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٢ - العدد ٥٢) .
- القرار ١٢١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٣ - العدد ٦٢) .
- القرار ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٤/٨ - العدد ٨٤) .
- القرار ٧٢٥ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٠/٧ - العدد ٢٢٦) .
- القرار ٧٩١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٠/٨ - العدد ٢٢٧) .
- القرار ٩٣٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٢/٢٢ - العدد ٢٩٠) .
- القرار ٩٩١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٨ - العدد ١٥) .
- القرار ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٨ - العدد ١٥) .
- القرار ١١٢٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٨ - العدد ٣٣) .
- القرار ١١٤٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٨ - العدد ٣٣) .
- القرار ٩٤ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) .
- القرار ١٥٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/١٨ - العدد ٦٦) .
- القرار ٣١٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٥/٧ - العدد ١٠٦) .
- القرار ٤٥١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٦/١٦ - العدد ١٣٦) .
- القرار ٤٨١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٦/١٦ - العدد ١٣٦) .
- القرار ٣٢ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/١٤ - العدد ٣٨) .
- القرار ٣٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/١٤ - العدد ٣٨) .
- القرار ١٩٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٣/٢١ - العدد ٦٨) .
- القرار ٣٠٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٤/٧ - العدد ٨٣) .
- القرار ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٦/١٣ - العدد ١٣٤) .
- القرار ٥٣٧ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٦/٢١ - العدد ١٤٠) .
- القرار ٨٢١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٨/٣١ - العدد ١٩٥) .
- القرار ١٠٧٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٠/١٥ - العدد ٢٣٣) .
- القرار ١١٦١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/١٢ - العدد ٢٨١) .
- القرار ١١٦٢ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/١٢ - العدد ٢٨١) .

مادة ١٣٧ - يصدر وزير الزراعة القرارات المنفذة لأحكام هذا نص وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(أ) تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها
تجميع الرسوم التي تفرض على الذبح (١) .

(ب) تعيين طريقة السلخ ونوع الآلات والأدوات التي تستعمل
في ذلك (٢) .

- القرار ١٣٣٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٢ - العدد ٢٩٠) .

- القرار ١٣٣٥ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٢ - العدد ٢٩٠) .

- القرار ١٣٨٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٣١ - العدد ٢٩٨) .

- القرار ١٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١/٢٧ - العدد ٢٣) .

- القرار ٧٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

- القرار ٨٧ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

- القرار ٨٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

- القرار ٣٠٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٥/٣٠ - العدد ١٢٢) .

- القرار ٤١٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٥/٣٠ - العدد ١٢٢) .

- القرار ٤٨٥ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٩ - العدد ١٤٧) .

- القرار ١١٨٤ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٢/١٤ - العدد ٢٨٣) .

- القرار ١١٨٥ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٢/١٤ - العدد ٢٨٣) .

- القرار ١١٨٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٢/١٤ - العدد ٢٨٣) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم (الوقائع المصرية في ١١/١٣ - العدد ٢٥٧ تابع) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧ بتعيين طريقة السلخ ونوع الآلات والأدوات التي تستعمل في ذلك (الوقائع المصرية في ٥/٢ - العدد ٦٣) .

(ز) شروط وأوجب توافرها في السلاخين وكيفية الحصول على
الترخيص المسلخ وممتعا وأحوال تجديدها ولغائها وقيمه الرسوم ، وأوجب
تدورها (٧) .

(د) تحديد مجور السلخ وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين
وأصحاب التجارود وكيفية تحصيل تلك الأجور وتوزيعها على السلاخين (ز) .

(هـ) بيان درجات التجارود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الخام
والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم
بها سائيا أصحاب ومديرو المحلات المختصة لحفظها وتخزينها (٨) .

(و) بيان اجزاءات الادارية التي يجوز توقيعها على السلاخين
وتعيين السلطة المختصة بتوقيعها (٩) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٢٤٠ لسنة
١٩٨٨ في شأن تراخيص ملح الجلود والشروط الواجب توافرها في السلاخين
(الموقنات المصرية في ١٩٨٨/٧/٧ - العدد ١٢٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتحديد
مجور السلخ وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين وأصحاب الجلود
وكيفية تحصيل تلك الأجور وتوزيعها على السلاخين (الوقائع المصرية
في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) المعدل بقرار وزير الزراعة والامن الغذائى
رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » (لوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٣٠ -
العدد ١٥١) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » ببيان
درجات الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الخام والآلات والمواد
التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم بامساكها اصحاب
ومديرو المحلات المختصة لحفظها وتخزينها (الوقائع المصرية في
١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) .

(٤) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »
ببيان اجزاءات الادارية التي يجوز توقيعها على السلاخين وتعيين
السلطة المختصة بتوقيعها (لوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد
٦٣) .

مادة ١٢٨ - لا يجوز تغير لأشخاص المرخص لهم من زراعة الزراعة
القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تعينها الوزارة (١) .
ويحظر بسلخ أى حيوان نفق أو أعدم بغير تصريح من الطبيب
البيطرى المختص .

مادة ١٢٩ - للمأمورى الضبط انقضائى ضبط لحوم الحيوانات .لتي
يذبح بالمخافه للمادة ١٣٦ أو البند (أ) من المادة ١٣٧ وتوزيعها على
الجهات والهيئات التى يبينها وزير الزراعة بتقرير يصدره (٢) .
نأذا تبين عدم صلاحية اللحم المضبوطة للاستهلاك وجب اعدامها .

الباب الثالث

(العقوبات) (١)

مادة ١٤٠ - كل مخالفة للمادة ١٣٣ يعاقب مرتكبها بالسجن مدة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ « قانونى »
بتعيين المجازر التى لا يجوز لغير الاشخاص المرخص لهم من وزارة
الزراعة القيام بسلخ الجلود فيها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٢ -
العدد ٧٤) ، المعدل بقرار نائب وزير الزراعة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١
« قانونى » (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١/٩ - العدد ٨٠) وقرارى وزير
الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٦/٢١ - العدد
١٤٤) ورقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ - الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٩/٢٤ -
العدد ٢٢٢) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ١٢٢ لسنة
١٩٦٧ بكيفية التصرف فى لحوم الحيوانات التى تضبط مذبوحة بالمخالفة
للمضلة ١٣٦ أو البند (أ) من المادة ١٣٧ من قانون الزراعة (الوقائع
المصرية فى ١٩٦٧/١١/١٥ - العدد ٢٣٠) .

(٣) صدر قرار وزير العدل رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض
موظفى وزارة الزراعة صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية
فى ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) ونص فى مادته الثانية على ما بلى :

لا تتعدى عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيفاً ولا تزيد على مائة جنيف أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن مصادرة الحيوانات أو اللحوم أو المنتجات أو المختلطات المبرية .
ويعاقب على الشروع بقوة للجريمة ذاتها .

مادة ١٤١ - كل مخالفة للقرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود (١. ج. ٥) من المادة ١١٢ أو احدى المادتين ١١٣ ، ١١٥ : يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيف أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة المواد محل المخالفة . ويجوز الحكم بإغلاق المصنع أو محل الاتجار الذي وقعت فيه المخالفة . وفي حالة العمد يكون الحكم بالإغلاق واجباً .

مادة ١٤٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠) كل مخالف للمادة ١٠٨ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها ، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيف : أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيفاً أو باحدى هاتين العقوبتين :

« يخول صفة مأمور الضبط القضائي ، كل في دائرة اختصاصه ، بشأن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الكتاب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ، مدير عام مصلحة الطب البيطري وكلاء المصلحة والمراقبون ، ومديرو الأقسام بالمصلحة المذكورة ومديرو الزراعة المساعدون للشئون البيطرية ومفتشو الاوينة والاطباء التابعون للمصلحة المذكورة أو المحافظات » .

(أ) كل من اتلف عمدا في الأماكن المقررة رسميا للذبيح . جلود ناتجة من تسلخ أو شرع في ذلك .

(ب) كل من أدخل في تلك الأماكن جلودا لم تسلخ فيها ، وكل من أخرج منها جلودا قبل تعيين درجتها .

(ج) كل من خالف القرارات الصادرة بتنفيذا لأحكام البنود ب . ج . د ، هـ من المادة ١٣٧ .

مادة ١٤٣ مكررا - (١) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩ الانث العشار أو انث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة مما لم يصل وزنها ، ونحوها الى الحد الذي يقرره وزير الزراعة .

ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة بتنفيذا لهما بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود في حالة العود .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة وتخلق المحال التجارية التي ذبح أو تضبط أثر تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر في المرة الأولى وتخلق نهائيا في حالة العود .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٥ - العدد ٢٨ مكرر « ج ») ومستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر) .

ويعاقب بالمقربة النصيص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة :

(أ) كل من حال دون دخول مأموري الضبط التتائى الجزر أو أية أماكن يتم فيها الذبح أو بيع اللحوم أو تخزينها ، أو أمكن مئخ وحفظ وتخزين الجلود النظم .

(ب) كل من امتنع عن تقديم السجلات أو المحدثات أو الأوراق التى تطلب منه أو أدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

(ج) كل من خالف أحكام البند (أ) من المادة ١٢٧ أو المادة ١٣٨ وأقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

مادة ١٤٤ — كل مخالفة لاحدى المواد ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام المادة ١٢٥ أو لأحد البنود « أ » ، « ب » و « ج » ، « د » ، « هـ » من المادة ١٢١ أو البند « هـ » من المادة ١٣٥ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنبيات ولا تزيد على ثلاثين جنبيها أو مئحدى مائتين المقومتين .

مادة ١٤٥ — كل مخالفة للمادة ١١٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنبيها ولا تزيد على مائة جنيه .

مادة ١٤٦ — كل مخالفة لاحدى المواد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ أو القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنبيات .

ويجوز الحكم بمصادرة الآلات والأدوات التى استعملت فى المخالفة.

مادة ١٤٧ — كل مخالفة لاحدى المواد ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ أو القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنبيات ويحبس لزيد الزراعة الاستيلاء على النحل مريضوع المخالفة بثمان المئ .

مادة ١٤٨ - كل من خلف الفترة الأولى من المادة ١٣٤ يعاقب بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل رأس من الدواجن ومائتا مليم عن كل رأس من الأغنام أو الماعز .

لوزارة الزراعة دون انتظار الحكم ، أن تمنع الحيوانات محل المخالفة على نفقة المخالف وتبينها لصابه .

مادة ١٤٩ - لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة تُشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

الكتاب الثالث

عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها (١ ، ٢ ، ٣)

مادة ١٥٠ - يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل التربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة .

(١) الكتاب الثالث بما يتضمنه من المواد من ١٥٠ إلى ١٥٩ مضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١١/٨/١٩٨٣ - العدد ٣٢) . وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « علي أصحاب وعسغلى مصانع وقبائن الطوب القائمة توفيق لوضعهم باستخدام بدائل اخرى للطوب المصنوع من تربة التجريف ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت ازالتهما بالطريق الادارى على نفقة المخالف » .

ولا يجوز بعد مضي هذه المدة ان يستعمل الطوب المصنوع من تربة ناتجة عن ارض زراعية في اقامة المنشآت العامة الحكومية او مؤسسات القطاع العام » .

(٢) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٣/١٢/١٩٨٧ - العدد ٢٨٢) ونص على ما يلي : « مادة ١ - يقوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في الاختصاصات المخولة لنا بقانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معذلا بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٣ وبالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ المشار اليهما في المسائل الآتية :

وفي هذه الحالة ضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري : وتودع هذه المخبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة .

ويعتبر تجريفًا في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الدائمة السطحية للأرض الزراعية : ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ،

(١) وقف الأعمال المخالفة واعادة الحالة الى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٤ من قانون الزراعة .

(ب) وقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٥ من قانون الزراعة المعدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .

(ج) وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٦ من قانون الزراعة .

(د) وقف أسباب المخالفة واعادة الحالة الى ما كانت عليه بالطريق الادارة على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٧ من قانون الزراعة .

(هـ) ازالة المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .
مادة ٢ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

٣ - نصت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٩ لسنة ١٩٨٤ على أن يضاف الى اختصاص محاكم الجناح والمخلفات المستعجلة نظر الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٦/١٧ - العدد ١٤٢) .

ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والمعرف الزراعى (١) .

مادة ١٥١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) يحظر على الملك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية فئة ترك الأرض غير مزروعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزماتها إنتاجها متى تعدد بقرار من وزير الزراعة .

كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها .

مادة ١٥٢ - يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقلمة مبان عليها .

ويعتبر في حكم الأرض الزراعية ، الاراضى البور الغالبة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن الممتدة حتى ١/١٢/٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الاراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقرى ، والذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الفخائى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانونى » بتنظيم الترخيص بتجريف الاراضى الزراعية لاغراض تحسينها زراعيا او المحافظة على خصوصيتها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٤/١ - العدد ٧٩) .

(د) الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى
أو الحيوانى والتى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الزراعة •

(هـ) الاراضى الواقعة بزمامل القرى التى يقسم عليها المالك سكن
خاصا به أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك فى الحدود التى يصدر بها
قرار من وزير الزراعة •

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى
الحايات المشار اليها آنفا صدور ترخيص فى المحافظ المختص قبل البدء
فى اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط
واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة (١) بالاتفاق مع
وزير التعمير •

مادة ١٥٣ - (٢) يحظر اقامة مصانع أو قعائن طوب فى الاراضى
الزراعية : ويمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قعائن الطوب لتقلية
الاستثمار فى تشغيلها بمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون •

مادة ١٥٤ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا
القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على
على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الارض موضوع
المخالفة •

فاذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر •

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤
« قانونى » فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى
الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٢/٩/١٩٨٤ - العدد ٢٠٨) •

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٩٥ لسنة
١٩٨٥ « قانونى » بشأن اصحاب ومستغلى مصانع وقعائن الطوب
القائمة قبل العمل باحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الراغبين فى
توفيق اوضاعهم باستخدام بدائل اخرى للطوب المصنع من اترية التجريف
(الوقائع المصرية فى ٨/٤/١٩٨٥ - العدد ٨٤) •

وإذا كان المخالف هو المستأجر دون المالك وجب الحكم أيضا بإنهاء عقد الإيجار ورد الأرض إلى المالك .

ويعتبر مخالفا في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري ربيع أثرية متخلفة عن تجريف الأراضي الزراعية أو ينزل عنها بأية صفة أو يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك ويستعملها في أي غرض من الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادرا طبقا لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا لأحكامه .

وفي جميع الأحوال تتمتع النقوية بتعدد المخالفات . ويحكم فضلا عن النقوية بمصادرة الأثرية المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف النقوية الغرامية .

وزير الزراعة حتى صدور الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف الأعمال لمخالفة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف.

مادة ١٥٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) يعاقب على مخالطة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه ، وحسب أن يتفهم الحكم الصادر بالادانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة بنأجير الأرض المزروعة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، تعود بعدها الأرض للمكها أو نائبه ، وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة (١) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن الأراضي المزروعة بوبرا بغير زراعة (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٢/١٦ - العدد ١٢٢) .

وإذا كان المخالف هو المستأجر ، الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة انتهاء عقد الإيجار فيما يتعلق به فريض المروعة وردها للمالك لزراعتها •

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة •

ولو زير الزراعة قبل الحكم في اندعوى أن يأمر بوقف أسباب المخالفة وازانتها بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف •

مادة ١٥٦ - يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة (١٥٣) من هذا القانون أو انشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات •

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الامر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة •

ولو زير الزراعة ، حتى صدور الحكم في الدعوى ، وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف •

وتوقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الاراضى الزراعية في القرى قبل تصديق الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت المباني دالخة في نطاق الحيز العمراني للقسمية •

مادة ١٥٧ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٣) من هذا القانون أو المشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، مع الحكم بإزالة المنصع أى القهينة على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة •

ولوزير الزراعة ، وحتى صدور الحكم في الدعوى ، وقف أسباب مخالفة وإعادة الحال الى ما كان عليه بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

مادة ١٥٨ - يحدد وزير الزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم الحصى رسوم منح التراخيص المنصوص عليها في الكتاب الثالث من لقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على ألا يزيد في جميع الأحوال على مائة جنيه بالنسبة لكل فدان أو جزء منه .

وتخصص حصيلة هذه الرسوم وقيمة الغرامات المحكومة بها في المخالفات المنصوص عليها في هذا الكتاب لأغراض ازالة المخالفات الى أن يتم تحصيل قيمة الغرامات من المخالفين ولإعادة الخصوبة للأرض المجردة وتحسين الاراضى الزراعية ورفع مستوى خصوبتها وتمويل المشروعات التى تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعى .

مادة ١٥٩ - تكون حصيلة الرسوم والغرامات المنصوص عليها في المادة (١٥٨) من هذا القانون الى الهيئة العامة للجهاز التنفيذي للمشروعات تحسين الاراضى بوزارة الزراعة وتودع في حساب خاص وتخصص للصرف في الاغراض المنصوص عليها في تلك المادة ، ويرتل الفائض من أموال هذا الصاب من سنة الى أخرى ، وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة .

القسم الثاني في القرارات المنفذة لقانون الزراعة

قرار وزير الزراعة
رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧

بشأن غرس الأشجار الخشبية على جانبي جسر
الترع والمصارف النعامة

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦
بإصدار قانون الزراعة .

قرر

مادة ١ - (الفقرة الأولى مستعجلة بقرار وزير الزراعة رقم ٣٤
لسنة ١٩٧٧) يلتزم ملاك أو حائزو الأراضي المجاورة للأشجار الخشبية
التي يتقرر غرسها على جانبي جسر الترع والمصارف النعامة وخارج
منافعها لمسافة عشرين مترا بالمحافظة عليها وتعهدها طبقا لتعليمات
مديريات الزراعة وعليهم إخطار تلك المديريات فورا عما يقتض منها .

ويسرى هذا الالتزام أيضا بالتسوية للأشجار التي تقدم مجانا
فضلا على وجوب غرسها تحت إشراف مديرية الزراعة المختصة .

مادة ٢ - يفتش سجل بكل مديرية زراعة يثبت به اسم المالك
أو الحائز الذي يقع عليه الالتزام المتصوص عليه في المادة السابقة
والجهة المعروسة بها الأشجار وعندها ونوعا وتاريخ غرسها .

أما فيما يختص بالأشجار المعروسة قبل نفاذ هذا القرار فيجب
على المالك أو الحائز للأرض التي الواقعة على جانبي الترع أو المصارف

المغروسة فيها تلك الأشجار لخطر مديرية الزراعة المختصة عنها خلال شهر من تاريخ نفاذ ذلك القرار لاتباتها في النسل المشار إليها .

مادة ٣ — (مستبدلة بقرار وزير الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧)
لا يجوز قطع تلك الأشجار أو قلعها إلا بموافقة مديرية الزراعة المختصة ، وللمالك أو الحائز قطع الأشجار ويمنحه لحسابه إذا بلغت سنهـا عشر سنوات على الأقل بحد موافقة مديرية الزراعة وبشرط قيامه بغرس أعداد مسلوية لها من شتلات الأشجار بدلا منها .

مادة ٤ — (ملغاة بقرار وزير الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧)

مادة ٥ — إذا أعمل أو قصر المالك أو الحائز في صيانة الأشجار أو أثلف أو قطع أو قطع شيئا منها فعلى مديرية الزراعة المختصة أن تتولى صيانتها على حسابه وأن تغرس أشجارا بدلا من التالفة أو المقطوعة أو المقلوعة على نفقته وتحصل منه جميع المصاريف إداريا .

مادة ٦ — تمنح مكافآت لمن يثبت أن تعهده للأشجار مرضى مع مراعاة الشروط الآتية :

١ — ألا تقل نسبة الفجاح عن ٩٠ ٪ من عدد الأشجار المغروسة لدى كل مالك أو حائز .

٢ — أن تكون قد مضت أربع سنوات على الأقل على غرس تلك الأشجار .

٣ — ألا تزيد المكافأة على خمسة جنيهات للشخص الواحد ولا تصرف له سوى مرة واحدة .

مادة ٧ — تشكل لجنة بكل مديرية زراعة برئاسة مدير عام الزراعة أو من يقوم بمعله وعضوية مفتش البساتين بالمحافظة ومفتش الزراعة لمركز وعضو عن الاتحاد الاشتراكي وتختص بالمسائل الآتية :
(م ٤٠ — موسوعة مصر ج ١٥)

٦٢٦ زراعة

١ - تحديد الملاك أو الحائزين الذين تنطبق عليهم لشروط الواردة
بالمادة السابقة .

٢ - تحديد نفقات تعهد الاشجار وصيانتها وتقدير قيمتها .

٣ - تحديد قيمة الاشجار التالفة أو المقطوعة أو المقلوعة بالمخافنة
لاحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في اللوائح المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من ١١ مارس سنة ١٩٦٧ .

تحريرا في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٦ (في مارس سنة ١٩٦٧) .

قرار وزير الزراعة

رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »

بتعيين الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات

والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها (١)

وزير الزراعة :

بعد الاطلاع على المادة رقم ١٣١ (البنود أ ، ج ، هـ ،) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .

قـــرر :

مادة ١ - تعتبر أمراضا معدية أو وبائية الأمراض الآتية :

الطاعون البقري ، التسمم الدموى ، الحمى القلاعية ، طاعون الخيل ، جذرى الضأن ، النيوكاسل ، كوليرا الطيور ، طاعون الطيور ، السقلوة ، السقاوة الجلدية ، السراجه ، التهاب المخى للشوكى فى انفصيلة الخيلية ، السسل ، السسل الكاذب ، مرض البيضاوية (البسيتاكوزيس) ، مرض الاكياس الهوائية المزمن ، الاسهال الابيض ، الحمى القلاعية ، طاعون الخنازير ، الحمرة فى الخنازير ، الكلب ، الاوحيا ، الخبيثة ، الاجهاض المعدى ، التهاب الرئوى البللورى المعدى فى المواشى ، مرض جونز ، تصلب المفاصل أو مرض الثلاثة أيام أو الدنج ، الملاريا بأنواعها ، البرسباتى ، خناق الخيل ، انفلونزا الخيل ، التيتانوس ، الجرب ، مرض الجذام ، مرض الشعاع الفطرى ، القراع ، الكوكسيديا ، التهاب الجلد التحرى ، تعفن الحافر فى الأغنام ، التهاب الفم والقدم التكرزى فى الأغنام والماعز ، التهاب الأثرق فى الأغنام ، تيفوس الكلاب ، طاعون الكلاب (ديستمبر) الحديدان بأنواعها ، حمى الرأس الخبيثة ، التعقيم العضلى ، المرض الاسود فى الأغنام : الكلية انرضوة فى الأغنام : دوسنتاريا الحملان - جذرى

ودفتريا الطيور . مرض انزاس الاسود في الرومى : لحمى المانطية
أو المتموجة : جدري الحيوون .

مادة ٢ - تتوفى مصلحة الطب البيطرى اتخاذ الاحتياطات الكفيلة
بمنع انتشار لمرض ويوجه خاص .

(ا) فحص واختبار باقى الحيوانات والطيور بالجهات المبوءة
والمجاورة وعزل المريض والمخالط منها .

(ب) اغلاق أسواق الحيوانات فى الجهات المبوءة والمجاورة
ومنع تجمع الحيوانات بقصد الاتجار على أن يكون ذلك بقرار منا .

(ج) منع ذبح الحيوانات المريضة أو المشتبه فى إصابتها ، وكذلك
منع نقل أو بيع لحومها ومنتجاتها وأسقاطها وأى شيء من منتفضاتها
الا بتصریح من مصلحة الطب البيطرى .

(د) انحقن بالمجان بالأمصال واللقنات المضادة للمرض انذى
يثبت ظهوره وذلك لوقاية الحيوانات والطيور بالجهات المبوءة والمجاورة .
والحيوانات أو الطيور التى حقنت تبقى تحت ملاحظة مصلحة الطب
البيطرى مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ انحقن فيها عدا حالة
الحقن ضد الطاعون البقرى وطاعون الخيل (النجمة) فتمتد المدة الى
ثلاثة أسابيع . ويجب تقديمها الى مفتشى المصلحة كلما طلبوا ذلك ،
كما يجب الابلاغ عن كل مرض يصيبها أثناء مدة الملاحظة .

واذا اشستخت على الحيوانات أو الطيور التى حقنت أعراض رد
الفعل وكانت فى النزع الاخير فيخطر ذبحها ويجب ابلاغ البعده أو مركز
المشرطة وعليه المبادرة بأخطار أقرب ادارة بيطرية فور التبليغ مع
المحافظة على جثث الحيوانات والطيور النافقة وأجنة الحيوانات اذا
أجهضت . وكذلك يحظر سلقها أو فتحها أو أحداث أى قطع فى جلدها
لتكون تحت تصرف مصلحة الطب البيطرى ؛ ويجب عليها أن تقوم
باجراء الصفة التشريحية أو الكشف على الحيوانات التى أجهضت وعلى
أجنتها فى يوم الابلاغ أو فى اليوم التالى على الأكثر .

ويؤدى ثمن الحيوانات أو الطيور النافقة أو ثمن الأجنسة الى اصحابها ما لم يرجع ،نفوق أو الاجهاض الى سبب آخر غير التلقيح على ان يحرموا من اثمانها فى الاحوال التى لا يراعون فيها احكام الفقرة السابقة .

وتؤدى مصلحة الطب البيطرى الثمن حسبما تقتضيه اللجنة المتى تشكل لهذا الغرض من مدير الزراعة المساعد للشئون البيطرية بالمحافظة والمفتش البيطرى المحلى وعضو من الاتحاد الاشتراكى بالناحية والعمدة أو من ينوب عنهم وذلك فى حدود التعريفات الصادرة بها القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ ، أما ثمن الجنين فتقتضيه اللجنة فى حدود مبلغ خمسة عشر جنيها على أن يراعى فى هذا التقدير عمر الجنين ونوع الأم وحالتها والأضرار التى أصابتها .

(هـ) اعدام أو ذبح الحيوانات أو الطيور التى تكون مصدرا لقتل المرض ولا يرجى شفاؤها وتمريض أصحابها بما يعادل ثمنها حسب تقدير اللجنة المذكورة وفى حدود التعريفات المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من البند السابق مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة بعد تقدير ثمنها واستنزائه من قيمة التمريض .

(و) سرق جثث الحيوانات أو الطيور التى تعدم أو تفتق ودفنها تحت اشراف الادارة البيطرية .

(ز) تطهير الحظائر التى حدثت بها اصابات بالأمراض المعدية أو الوبائية وكذلك جميع الأشياء الموجودة بها من أوان وطوايل وخلافها على نفقة الحكومة .

ولا يجوز أن توضع بتلك الحظائر حيوانات أو طيور إلا بعد مضي المدة التى تقررها مصلحة الطب البيطرى . على أن يبلغ ذلك كتابة لمصاحب الحظيرة عن طريق المدة

مادة ٢ مكررا (١) - مع عدم الإخلال بأحكام هذا القرار تنبغ الإجراءات الآتية لمكافحة مرض الإجهاض المعدى .

أولا :

- (أ) تتولى الهيئة العامة للخدمات البيطرية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة مرض الإجهاض المعدى (البروسيلا) ومنع انتشاره .
- (ب) يكون جميع السينات اللازمة لاختبارات البروسيلا بواسطة الأطباء البيطريين العاملين بالهيئة ومديرى الطب البيطرى بالمحافظات وخدمهم ويكونون مسئولين عن هذه العينات وارسالها الى العامل للتحص .
- (ج) على الطبيب البيطرى المختص أن يقوم بارسال عينات البروسيلا التى جمعها الى المعامل الاعليمية أو متهدى بحوث صحة الحيوان والتتاسيات مع النموذج رقم ٢٦ بيطرى المد لهذا الغرض بعد استيفائه .
- (د) على الطبيب المختص أن يخطر ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بصورة من نموذج ارسال العينة الى العامل .

- (هـ) لا يجوز للمعامل البيطرية ومتهدى بحوث صحة الحيوان والتتاسيات أن تقبل أى عينات لتحص البروسيلا الا اذا كانت واردة اليه من مديريات الطب بالمحافظات أو ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بالنموذج رقم ٢٦ بيطرى مستوف البيانات .

ثانيا :

- (أ) يتعين أن يتم اختبار الحيوانات لمرض البروسيلا دوريا كل

(١) مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٨٥ « قانونى »
(الوقائع المصرية فى ١٩/١/١٩٨٦ - العدد ١٦) والفقرة ٦/ج من البند رابعا مستبدلة والفقرتان ١٠ ، ١١ من البند رابعا مضافان بقرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٥/٢/١٩٨٧ - العدد ٤٨) .

سنة أشهر وتشمل اختبارات البروسيلا مزارع التربية وتجمعات انتاج الألبان والطلائق المستخدمة للتلقيح الطبيعى والمصناعى وكذلك مزارع وتجمعات الأغنام والماعز من عمر ستة أشهر فأكثر .

ويسرى ذلك بالنسبة لجميع الحيوانات سواء الموجودة بالمحطات الحكومية أو شركات القطاع العام أو الأمن الغذائى ومنتجى الألبان والمربين من القطاع الخلس .

(ب) عند اجراء فحص أى مزارع انتربية لمرض البروسيلا يتعين أن تؤخذ العينات من جميع الحيوانات الأكثر من ستة شهور الموجودة بالمزرعة أيا كان نوعها دفعة واحدة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعا واحد لكل اختبار من الاختبارات الدورية .

(ج) عند فحص أى حيوان للبروسيلا يؤخذ تقرير من صاحب الحيوان أو المسئول عنه بعدم التصرف فى الحيوانات المختبرة فعين ثبوت سلبيتها وفى حالة المخالفة يكون صاحب الحيوان مسئولا وعلى الطبيب البيطرى المختص أن يحضر محضرا بالمخالفة ، ويرسل المحضر إلى قسم الشرطة المختص . وعند النفوق أو الذبح الاضطرابى تخطر مديرية الطب البيطرى المختصة لامتخاذ اللازم ، كما تخطر ادارة الأمراض المشتركة بصورة من محضر المعاينة وما اتخذ من اجراءات وثباتها بالبطاقة البيطرية .

(د) الاثاث العشار التى تختبر وتكون نتائجها سلبية لا تعتبر هذه النتائج نهائية ويتعين أن يعاد اختبارها بعد الولادة أو الإجهاض بثلاثة أسابيع للتأكد من سلبيتها أما الاثاث العشار المستوردة فيطبق بشأنها القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٣ .

(هـ) اذا ثبت أن العينات المرسلة للمعامل غير صالحة للفحص للبروسيلا أو غير واضحة البيانات . يعاد إرسال عينات منها فى فترة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ اخطار مديرية الطب البيطرى المختصة بعدم صلاحية العينة .

ثالثا :

(١) - مسمى بحوث صحة الحيوان والتاسليات ومعالجة الاقليمية بالمحافظات هي الجهات الوحيدة المختصة بإجراء اختبارات البروسيلا وإصدار نتائج هذه الاختبارات ، على أنه بنفسه للمعامل الاقليمية اذا أظهر الفحص نتائج ايجابية فيتعين عليها إرسال العينة الى مسمى بحوث صحة الحيوان والتاسليات لتأكيد هذه النتائج ويكونا لجهة الوحيدة التي تصدر نموذج نتائج الحالات الايجابية - وتعتبر نتائج العينات لدى المعامل المذكورة بيانات رسمية لها طابع السرية ولا يجوز لها اخطار صاحب الحيوان بها .

(ب) على المعامل الاقليمية بالمحافظات أو مسمى بحوث صحة الحيوان والتاسليات اخطار كل من ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة ومديريات الطب البيطرى بالمحافظات بنتائج فحص عينات البروسيلا أولا بأول لتقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة على ضوء ما تظهره نتائج الفحص . وعلى مديريات الطب البيطرى بعد اتخاذ ما تراه من اجراءات اخطار صاحب الحيوان بنتيجة الاختبار .

(ج) - اذا أظهر الفحص وجود حالات مشتبه في نتائجها بين العينات المختبرة يعاد اختبارها بعد ٢١ يوما ويحظر التصرف في الحيوانات المشتبه فيها لحين ثبوت سلبيتها ، وفي حالة مخالفة ذلك يتولى الطبيب البيطرى المختص تحرير محضر بالمخالفة ، ويرسل المحضر الى قسم الشرطة المختص

رابعا :

تتبع الاجراءات الآتية عند ظهور حالة ايجابية أو مشتبه فيها في أى تجمع حيوانى :

١ - يفرض الحجر البيطرى على المزرعة وعلى جميع الحيوانات المخالطة الموجودة داخل الحظيرة أو المحطة أو التجمع الحيوانى .

٢ - تخطر الأجهزة المختصة بوزارة الصحة بالمحافظات لاتخاذ اللازم بالنسبة للعاملين وبالنسبة للابلان ويجدد هذا الاخطار كل ثلاثة أشهر في حالة استمرار الحيوانات تحت الحجر البيطرى .

٣ - تعزل الحالات الايجابية والاشتباه كل على حدة في جزء منفصل من المزرعة .

٤ - تمنع أى تحركات لجميع الحيوانات من وإلى المزرعة .

٥ - يعمل سجل خاص للمزرعة أو المحطة التى ظهرت بها حالات ايجابية ، ويكون هذا السجل من أصل وصورة ، ويحفظ الأصل بمديرية الطب البيطرى المختصة وتكون صورته بالمزرعة أو المحطة وتسجل بهذا السجل البيانات الآتية :

(أ) ارقام جميع الحيوانات الموجودة بالمحطة أو المزرعة وأعمارها .

(ب) أى اجراء يتخذها بالنسبة لهذه الحيوانات (نفوق - ذبح اضطرارى - ولادات - اجهاض - تحصين - مسقوط الرقم المميز للحيوان ومحضر تركيب الرقم الجديد - تواريخ الاختبارات ونتائجها - أى مخالفة لاجراءات الحجر البيطرى) .

(ج) استيفاء البطاقات البيطرية لكل حيوان .

٦ - تشكل لجنة من مديريات الطب البيطرى المختصة لمدينة المزرعة التى يتقرر وضعها تحت الحجر البيطرى وتند تقريراً عن حالة المزرعة يرفع الى الهيئة وعلى اللجنة المذكورة الاشراف على اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال المزرعة أو المحطة المصابة وخاصة ما يأتى :

(أ) استعمال المطهرات .

(ب) قطع أرضية المزرعة وخلطها بالجير الحى .

(ج) يحظر نقل السبله خارج المزرعة أو المحطة وتحرق داخلها .

(د) التخلص من القوارض والحيوانات الضالة والحشرات لمنع انتشار المرض .

(هـ) تمزّل الحالات المنتظرة ولادتها أو التي تجهض عن باقي حيوانات المزرعة الى أن تتم الولادة أو الاجهاض ثم تحرق المشيمة والافرازات الناتجة بعد أخذ عينات منها إذا لزم ذلك .

(و) يوقف استعمال التلقيح الطبيعي ويستبدل به التلقيح الصناعي .

(ز) إذا حدث نفوق أو ذبح اضطرارى لأى حيوانات المزرعة : تقوم اللجنة بالمعينة واجراء النصف التشريحية واتخاذ الاجراءات اللازمة على أن تعد تقريراً بذلك يرفع للهيئة .

(ح) إذا كانت المحطة أو المزرعة قد وضعت تحت الحجر للأشياء ، يفرج عن المحطة إذا أثبت معهد صحة الحيوان بالدقى أو معهد التناسليات بالهرم سلبية الحالات المشتبه فيها ، بشرط ألا يكون هناك سبب آخر للحجر .

أما إذا كان الحجر بسبب وجود حالة ايجابية فيستمر الحجر لحين ثبوت سلبية ثلاث اختبارات متتالية على أن يكون آخر اختبار منها قد تم تأكيد نتائجه بمعرفة وحدة البروسيلا بمعهد بحوث صحة الحيوان بالدقى ، أو معهد التناسليات بالهرم وتحت اشراف ادارة الأبراض المشتركة بالهيئة .

(ط) تعزل الانثى العشار في مكان منفصل عن باقي حيوانات المزرعة ويعاد اختبارها بعد ثلاثة أسابيع من الولادة أو الاجهاض فإذا ثبت ايجابية أى حيوان منها يعاد فرض الحجر البيطرى على المحطة أو المزرعة وتعامل معاملة المحطات المصابة من جديد .

على أن يجوز في مثل هذه اتحالات عزل تلك الاناث في مكان مستقل عن المزرعة . وفي هذه الحالة يجوز لمديره الطب البيطرى المختصة معاملة تلك سم مستقل على حدة وذلك إذا سمحت ظروف المزرعة بذلك .

٧ - على مديريات الطب البيطرى بالمحافظات متابعة نتائج فحص عينات المحطة أو المزرعة وذلك بالاتصال المباشر بالمعمل الاقليمي و بادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بالنسبة للثيانات المرسله الى معامل الدقي والأهرام .

٨ - على مديريات الطب البيطرى بالمحافظات أن ترغع تنظيرا دوريا كل شهر عن المحطات أو المزارع المصابة الى إدارة الأمراض المشتركة بالهيئة .

٩ - الحيوانات التي يفرج عنها بعد حجر بيطرى للبروسيليا تخبر دوريا كل ستة شهر .

١٠ - الطلائق المستخدمة في التلقيح الصناعي أو الطبيعي التي تختبر لمرض البروسيليا تكون نتيجة الاختبار اشتباه ، يعاد اختبارها بعد ثلاث أسابيع فإذا تكرر الاشتباه تذبج وتعوض ، على أن تؤخذ العينة في المرة الثانية بمعرفة ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة وتفحص بمعرفة وحدة البروسيليا بمعهد بحوث صحة الحيوان بالدقي أو معهد انتاسليات بالهرم ، ويتم الذبح بمقتضى أورنيك رسمى من المعهد الذى قام باختبار العينة الثانية .

١١ - إذا تكرر الاشتباه في الأناث ثلاث مرات متتالية ، بين كل منها ثلاثة أسابيع : تعامل معاملة الحالات الايجابية : ويشترط لذلك أن تؤخذ العينة في المرة الثالثة بمعرفة الادارة العامة للأمراض المشتركة ، ويتم فحصها بمعهد بحوث صحة الحيوان بالدقي أو معهد انتاسليات بالهرم ويصدر أورنيك بايجابية الفحص الثالث .

خامسا :

يحظر استعمال أى نوع من اللقاحات الخاصة بالبروسيليا الا بموافقة السلطة البيطرية المختصة وثبت نوع اللقاح وتاريخ الفحصين والموافقة البيطرية عليه في البطاقة البيطرية الخاصة بالحيوان وفي السجل المقابل

لها وعند ارسال عينة للفحص بالمعمل يبين تاريخ التخصين للبروسيليا في
أورنيك ارسال العينة مع ايضاح نوع التخصين ويكون صاحب الحيوان
أو مدير المزرعة مسئولاً عن ذلك بالتضامن مع مدير الادارة البيطرية الذي
يوقع على أورنيك ارسال العينة .

ساسا :

(أ) يحظر ذبح أى حالة ايجابية لمرض البروسيليا الا بعد موافقة
الهيئة وعلى أن يتم الذبح في أقرب مجزر عمومي وبمعرفة لجنة تشكل بقرار
من مدير عام الطب البيطري بالمديرية من طبيين بيطرين على الأقل وتخطر
ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بصورة من محضر الذبح ونتيجة الكشف
على اللحوم والتصرف فيها .

(ب) للحيوانات المذبوحة التي يستجيب عنها تعويض يطبق بشأنها
القرار الوزاري رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٥ وعلى مديريات الطب البيطري
بالمحافظات اعداد مستندات التعويض وختمها بخاتم شعار الجمهورية
مسحوية بالبطاقات البيطرية ولا يشمل التعويض أية مصروفات أخرى .

مادة ٣ - يجب على أصحاب الحيوانات أو الطيور التي تم تسجيلها
أو فحصها أو حقنها ضد الأمراض المعدية ابلاغ مصلحة الطب البيطري
عند اخراج أو ادخال حيوانات أو طيور جديدة في حظائرهم لاتخاذ اللازم
لفحصها وحقنها وتعديل بيانات تسجيلها .

كما يجب على أصحاب الحيوانات وحظيرها والمولين حراستها أو
ملاحظتها والتي يتقرر حقنها أو تسجيلها أو فحصها احضارها في الزمان
والمكان اللذين تعينهها الادارة البيطرية . وتطبق عليها بعد الحقن أحكام
المادة السابقة .

مادة ٤ - في الجهات التي تنشأ فيها مستشفيات لحزل الحيوانات

المصابة بأمراض معدية يجب إرسال كل حيوان مصاب أو مشتبه فيصابته بأحد هذه الأمراض إلى المستشفى المذكور كلما طلبت ذلك مصلحة الطب البيطرى .

ويجب إرسال الحيوان فور اعلان صاحبه بالطريقة الادارية ، ويبقى في المستشفى أو المعزل المدة التى ترى الادارة البيطرية وجوبه البقاء فيه .

مادة ٥ - أثناء إقامة الحيوانات في المستشفى المعد للعزل أو المعزل يجب على أصحابها القيام بمؤناتها على نفقتهم .

مادة ٦ - اذا ظهر مرض معد أو وبائى بين رسالة حيوانات أو طيور اثناء نقلها بالسكك الحديدية أو بالسيارات أو بالراكب أو بآية وسيلة أخرى ، وجب حجز الرسالة بأجمعها في أقرب جهة لحظة الوصول وملاحظتها بمعرفة أقرب مفتش بيطرى واتخاذ الاحتياطات اللازمة نحوها .

وتطهر تطهيرا جيدا العربات والسيارات والراكب أو أية وسيلة من وسائل النقل الأخرى التى استعملت في نقلها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١١ مارس سنة ١٩٦٧ .

تحريرا في ٢٨ ذى القعدة ١٣٨٦ (٩ مارس سنة ١٩٦٧)

قرار وزير الزراعة

رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »

بلائحة الحجر البيطرى (الكورنثينات) (١) و (٢)

وزير الزراعة :

بمقتضى الاطلاع على المواد ١٠٨ و ١٣٣ و ١٣٥ (ب) و (ج) و (د) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .

قرر :

احكام عامة

مادة ١ - (البند ١٣ مكرر مضاف بقراو وزير الزراعة رقم ١ لسنة ١٩٨٣) عند تطبيق احكام هذا القرار تفسر العبارات الآتية بالتعريف المقابل لها :

١ - الادارة الصحية البيطرية : هي السلطة المسئولة عن تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار والمتعلقة بجميع ما يخص الحيوانات والدواجن والاسماك ومنتجاتها .

٢ - الامراض الكورنثينية : هي الامراض الوبائية والمعدية التي يجرى من أجلها تطبيق نظم واجراءات الحجر البيطرى وذلك بالنسبة للمسئود والمصدر من :

-
- (١) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٦٣ .
 (٢) لم تنشر الجداول المرافقة اكثفاء بنشرها في الوقائع المصرية والجدول رقم (١) معدل بقرار وزير الزراعة رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ .
 (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٦/٩ - العدد ١٣٥) . والجدول رقم (٢) مستبدل بقرار وزير الزراعة رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٦/٧ - العدد ١٣٩) .

(أ) الحيوانات والدواجن والأسماك ومنتجاتها ومقايها ومتخلفاتها .

(ب) المستحضرات الميولوجية الحيوانية واللقاحات والأمصال والدرن البكتريولوجية والفيروسية والنطف .

٣ - الحيوانات : تشمل حيوانات الفصيلة البقرية والجاموس والأغنام والماعز والحيوانات المجترة الأخرى والخنازير والخيول والحمير والبغال والحصان والحصار الوحشي والكلاب والقطط والقرود والنسانيس والطيور المستأنسة وغير المستأنسة وطيور الزينة والأرانب .

٤ - الحيوانات المجترة : تشمل الأبقار والجاموس والماعز والأغنام والجمال والفرال والأنتيلوب واندا والزراف وغيرها من الحيوانات التي تجتر غذاءها .

٥ - الخنازير : تشمل الخنزير المستأنس والخنزير أوحشي .

٦ - الخيول : تشمل الحصان والحصار والبغل وغيرها من حيوانات الفصيلة الخيليلة .

٧ - الطيور : تشمل الدجاج والبط والأوز والتم والرومي والدعائم واليمام والتدرج والقطا والحجل والسمان ودجاج اللوادي والطاووس وجميع طيور الزينة . وذلك في مختلف أعمارها .

٨ - اللحوم : تشمل اللحوم الطازجة والمثلجة والمبردة والمجففة والمطبوخة .

٩ - الأسماك : تشمل الأسماك الطازجة والمحضنة والمجففة والمعلبة والمطبوخة .

١٠ - الجلود : تشمل لجلود الطازجة والمجففة والمعدة وغسيرة المديعة أو التي عولجت بطريقة ما بقصد حفظها بصفة مؤقتة .

١١ - المنتجات الحيوانية : تشمل اللحوم ومسحوق اللحم والسمك والعظام واندوم المجفف واللحوم المجففة أو سبكيا الحيوانية المستعملة في السماد أو مكونات انطف الحيواني الداخلة في تركيبه منتجات حيوانية كالحوم والعظام والدم - الشعر المجفف بالتجفيف - القرون - الصوافر - الظلام - المصارين - الكروش - المنافح - السيلاته - الزرش - الشعر - الأصواف الخام والمغسولة - البوبر - الخنازير - الجلود - الشعر الخنازير - الشعر الضام - الدم الطلرج والمجفف - الألبان الطازجة والمركزة والمجففة - منتجات الألبان كالجبن والزبد - السماد - المستحضرات البيولوجية :

١٢ - المنتجات : تشمل النسيج - الأظقم - أدوات الطوبار - الأغطية - الفرش - جميع الأدوات المرافقة للحيوان من أعلاف وأدوات سقى ومعالف وأدوات لعب وصيد ومناديق شحن الحيوانات .

١٣ - حيوانات الأفراج : هي الحيوانات المستوردة بغرض الأفراج عنها والابتعاد بها داخل البلاد .

١٣ مكرر - حيوانات الأفراج للتسمين وهي عجول التسمين للبقري المخصبة المستوردة بغرض الأفراج عنها داخل البلاد لاستكمال تسمينها قبل ذبحها .

١٤ - حيوانات الذبيح : هي الحيوانات التي تخضع لأحكام الذبح ولا تسمح بالأفراج عنها داخل البلاد .

١٥ - المستحضرات البيولوجية الطيرية : تشمل اللقاحات والأعمال والفيروسات - واللاجريسين والتوكسين والتوبركلين واللين واليونين والأبورتين والميكروبات الحية أو المستضفة أو المقتولة وذلك بقصد استعمالها في علاج أو تشخيص أو بحوث الأمراض الحيوانية . والسائل المنوي (المنطف) على أي هيئة من هيئاته .

١٦ — إذن الاستيراد أو التصدير : هو التصريح المستخرج من الوزارة المختصة للسماح بإجراء عملية الاستيراد أو التصدير .

١٧ — الترخيص الصحي البيطرى : هو ترخيص صادر من الإدارة الصحية البيطرية يخول استيراد أو تصدير المصيرانات أو منتجاتها أو بقاياها أو مهماتها بالشروط المبينة بالمادة الرابعة من هذا القرار .

١٨ — ميناء : هو الميناء البحرى أو ميناء الملاحة الداخلية الذى تتردد عليه السفن عادة .

١٩ — ميناء جوى : هو الميناء الذى يعين للدخول أو الخروج لحركة النقل الجوية .

٢٠ — بلدة الاستيراد : هى أول بلدة داخل الجمهورية على طريق القسـوـل .

٢١ — الوصـول :

(أ) فى حالة السفينة البحرية : وصولها الى أحد الموانى البحرية .

(ب) فى حالة الطائرة : وصولها الى أحد الموانى الجوية .

(ج) فى حالة سفينة الملاحة الداخلية : وصولها الى أى ميناء أو محطة حدود .

(د) فى حالة انقطار أو أية وسيلة أخرى : الوصول الى محطة القسـود .

٢٢ — اشتباه : التفرض للمدوى بأحد الأمراض الكورنتينية .

٢٣ — بؤرة : حدوث إصابة واحدة أو أكثر فى مكان واحد بمرض كورنتينى .

٢٤ — وباء : انتشار نطاق بؤرة المرض أو تعدد البؤرات .

٢٥ - مرض حيواني : تنحصر عدواه بين الخيوانات .

٢٦ - مرض مشترك : تسترثك عدواه بين الإنسان والحيوان .

٢٧ - شهادة مستوفاة : هي تبينه موقع عيها من صبيب بيطرى حكومى وبصفته الحكومية ومصديق عليها أو محتوسة بختم الإدارة الصحية البيطرية وتشتمل على البيانات الصحية لطوية فى المادة لثامنة من هذا القرار .

٢٨ - شهادة غير مستوفاة : هي شهادة خلت من بعض أو كل الشروط التى يجب توافرها فى الشهادة المستوفاة .

٢٩ - منع دخول أو خروج حيوانات . و منتجاتها لأبقيود خاصة .

مادة ٢ - تعتبر البلاد موبوءة أو غير موبوءة طبقا لما تقرره الإدارة الصحية البيطرية متى ما أن تقرر عد لاقتضاء منع دخول أو خروج للحيوانات أو منتجاتها .

مادة ٣ - الموانى المفتوحة للتصدير أو الاستيراد بالجمهورية العربية المتحدة هي : القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس - انشال . وبلاد الاستيراد هي دراو ولسنا . وللإدارة الصحية البيطرية أن تصرح عند الضرورة بادخال الحيوانات من موانى أخرى ووضعها بالمصاجر .

شروط الترخيص الصحى البيطرى

مادة ٤ - على من يرغب فى استيراد أو تصدير حيوانات أو منتجات أو مخلفات حيوانية أن يقدم طلبا بذلك على ورقة دهنة فئة ٥٠ مليدا الى السلطة الصحية البيطرية المختصة بين فيه نوع وعدد الحيوانات أو منتجاتها أو مخلفاتها ووجهة شرائها ووجهتى شحنها بالوصول والتاريخ المتوقع لوصول البسالة ووسيلة النقل .

مادة ٥ - يجب ان يكون الطلب المشار اليه في المادة السابقة مصحوبا بالرسوم المبينة في المادة ٢٥ من هذا القرار ولا نرد هذه الرسوم في حالة رفض الترخيص بالتصدير بسبب عدم صلاحية الأنواع المطلوب تصديرها . و انعول عن الاستيراد أو التصدير بعد الترخيص به . ويسلم نطانب ترخيصها بالتصدير أو الاستيراد ويستبر هذا الترخيص ملغيا اذا لم يستعمل في خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

ولا يسرى هذا الحكم على الحيوانات أو الطيور التي ترد مع أصحابها لاستعمالهم الشخصي .

مادة ٦ - للادارة الصحية انبيطرية أن تقوم بأى اجراء تراء ضروريا من ناحية الفحص أو الاشتراطات الصحية أو طرق التعبئة أو اجراء التحصينات اللازمة للحيوانات أو الطيور قبل الترخيص بالتصدير . ولا يجوز اقتضاء أية رسوم اضافية من المصدر أو المستورد مقابل اتخاذ تلك الاجراءات .

مادة ٧ - الحيوانات التي تصدر للخارج ولادة محدودة على أن تصاد بعدها الى الجمهورية وكذلك الحيوانات التي ترد ترانزيت أو تستورد بشرط اعادة تصديرها الى الخارج بعد مكها مدة مينة في داخل الجمهورية وذلك بشرط أن تهدأوصافها تفصيليا أو توضح لها نصر معدنية أو توشم ليتسنى تميزها حسب الأصول . يمتن اعادة تصديرها دون اذن تصدير .

شروط الشهادة الصحية البيطرية

مادة ٨ - (الفقرة « أولا مكرر » بالبند رقم « ٣ » مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ١ لسنة ١٩٨٣) يجب أن تصحب رسالة الحيوانات أو

الطيور المستوردة أو منتجتها أو متخلفاتها شهادة صحية بيطرية تقدم
لخوب الحجر البيطري فور وصول الرسالة وقبل تفسيرها وتكون
مستوفية للبيانات الآتية :

١ - أن تكون الشهادة صادرة من طبيب بيطري حكومي مختص
بإصدار مثل هذه الشهادة ويصفته الحكومية وعليها خاتم الدولة
المصدرة .

٢ - أن يبين في الشهادة اسم المرسل منه والمرسل اليه وبيان بعدد
الحيوانات أو منتجتها ونوعها وجهة انتاجها وأوصافها وميناء التصدير .

٣ - أن تكون الشهادة مشتملة أيضا على البيانات الصحية الآتية
حسب نوع الحيوانات أو منتجتها :

(أولا) بالنسبة لأبقار وجاموس الافراج :

(أ) أن البلاد الواردة منها خالية من مرض الطاعون البقري
والانتهاب الرئوي لبللورى المعدى .

(ب) خلو الجهات الواردة منها من مرض الحمى القلاعية مدة
الستة أشهر السابقة على التصدير .

(ج) أنه قد تم اختيار تلك الحيوانات خلال خمسة عشر يوما قبل
تاريخ تصديرها ضد مرض السيل باختبار التيوبركلين المفرد المقارن
والبروسلوزس باختبار تجمع المصل والتريكومر نياسيز وكانت النتيجة
سلبية . على أن يبين في شهادة الاختبار تاريخه ومكانه وطريقته مع
وصف دقيق للحيوان المصاب .

كما يجب أن يثبت أن القطيع المأخوذة منه الحيوانات أعطى نتيجة
سلبية ضد البروسلوزس باختبار التبلد Ring test

(د) أن الحيوان مختار من قطيع خال من الأمراض الآتية :

التريكومونياسيز — الواوات الجنينية — التهاب المجل الحبيبي
المدى • وذلك بالفحص المعلى •

(هـ) أن الحيوان محصن ضد الحمى القلاعية بعترات A. O. C.
في بحر مدة بين ١٤ و ٦٠ يوما سابقة على تاريخ التصدير •

(و) أن الحيوان خال من الأمراض الجلدية وأهمها القراع والجرب
والجدري والسنت Warts •

(ز) أن الحيوان قد صار اختبار برازه في خلال شهر سابق على
تاريخ تصديره ضد بويضات الحودة الكبدية وثبت جلوه منها •

(ح) أن الحيوان خال من مرض يونز والحمى المجهولة والوكسديا :
والماء القلبي ، والليستريلوزيس ، واللبتوسيموزيس ، والليوكيميا
وأن القطيع المنتخب منه الحيوان كان خاليا من هذه الأمراض في بحر
الستين السابقين على تاريخ الشحن •

(أ) أولا مكرر بالنسبة لعجول الأنواع البقرى المخصصة المستوردة
للتسمين :

(١) أن البلاد الواردة منها خالية من مرض الطاعون البقري
والالتهاب البللوري المدى •

(ب) خلو الجهات الواردة منها من مرض الحمى القلاعية مسدة
السة أشهر السابقة على تاريخ التصدير •

(ج) أن الحيوانات محصنة ضد الحمى القلاعية بعترات A. O. C.
في خلال مدة ١٤ - ٦٠ يوما سابقة على تاريخ التصدير ما عدا البلاد
الخالية من هذا المرض وغير مستعمل فيها اللقاح ، على أن ينص على
ذلك في الشهادة •

(د) أن تكون سلبية لاختبار التيوبركلين المفرد المقلن لمرض السل خلال خمسة عشر يوما قبل تاريخ التصدير .

(هـ) أن تكون الحيوانات خالية من الأعراض انتقسية المرضية ومنقارة من قطمان خائفة منها .

(و) أن تكون الحيوانات خالية من الأمراض الجلدية بأنواعها .

(ز) أن تكون الحيوانات قد تم معالجتها بجرعة ضد الديدان الكبدية خلال مدة ٢٥ يوما قبل تاريخ التصدير وأن تصحب الرسالة الجرعة الثانية تعطى للحيوانات بعد وصولها .

(ح) تخضع هذه الحيوانات لحد الحجر واجراءات التحصين المقررة لحيوانات الافراج .

(ط) يشترط أن يتم تسمين هذه الحيوانات بعد الافراج عنها بمناطق بعيدة عن كثافة الماشية البلدية ، تطبيقا للمادة ٦ من الترتار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن الشروط الخاصة لاقامة مزارع انتربية ، وأن تكون تحت الاشراف البيطري ولا يسمح بتداولها أو نقلها الى أي أماكن أخرى إلا الجازر الحكيمية مباشرة عند ذبحها .

(! ثانيا) بالنسبة للأبقار والجاموس والأغنام والماعز (المستوردة لغرض الذبيح) :

(أ) أن تكون خالية من الحمى القلاعية .

(ب) أن يثبت أنها قد حصنت ضد الطاعون البقري أو الالتهاب انترئوي البلاوري المعدي أو الحمى القلاعية أو الحمى الفحمية بتقنيات واحتياطات تعتمد على الادارة الصحية البيطرية في الجمهورية على أن يكون التحصين قد أجرى في بحر مدة لا تقل عن ٢١ يوما ولا تزيد على ثلاثة أشهر قبل وصولها الى ميناء الوصول أو بلدة الاستيراد وذلك اذا كانت البلاد المستوردة منها موبوءة بأي من تلك الأمراض .

(ثالثاً) بلنسية لأغنام وماعز : لافراج :

(أ) خلو البلاد الواردة منها من مرض الطاعون البقري والالتهاب الرئوي البللوري المعدي والحمى القلاعية والحمى الفحمية والتجدرى خلال الستة أشهر السابقة على التصدير .

(ب) أن يكون قد تم اختبارها ضد البروسللاوزس خلال أقل من ثلاثين يوماً سابقة على تاريخ التصدير . وكانت النتيجة سلبية بواسطة التجمع المصلى .

(ج) أن لا تكون قد خالطت أغناماً أو ماعزاً مصابة بالحمى الفحمية أو عفن الحافر أو الأمراض الفيوسية المعدية والوبائية أو أمراض الميكروبات اللاهوائية (الكلوة الرخوة ودستريا الحملان والمرض الأسود والتفحم المصلى) في مدة الستين يوماً السابقة على التصدير . رأيتها قد حصنت ضد هذه الأمراض في تاريخ لا يقل عن شهر ولا يزيد على ستة أشهر قبل التصدير .

(د) أن تكون خالية من مرض الحكة Scabies في بصر الستين يوماً السابقة على التصدير . وأنه لم توجد في الجهة التي كانت بها الأغنام أو الماعز المستوردة أية إصابة بهذا المرض خلال الثلاث سنوات السابقة على التصدير وأن هذه الحيوانات ليست من إنتاج أغنام سبق إصابتها بهذا المرض .

(هـ) أن تكون محصنة ضد النصى القلاعية بالحقنات A, O and C خلال مدة ما بين ١٤ و ٦٠ يوماً قبل تاريخ التصدير .

(و) أن تكون محصنة ضد مرض التهاب الغم الفطى المعدي .

(ز) أن تكون مختارة من قطيع خال من الأمراض التناسلية الآتية :

Vibriosis, Trichomoniasis, Coital Vesicular Exanthema

(ح) أن تكون خالية من الأمراض الآتية عند الشحن : اللسان الأزرق - مرض يونز - ماء القلب - السيل الكاذب - بويضات النيدان الكبدي في البراز - انكوكسيديا .

(رابعا) بالنسبة لخنازير الافراج والذبيح :

(أ) خلو أماكن تربيتها وكذلك الأماكن الواقعة في دائرة نصف قطرها خمسة أميال حول تلك الأماكن من أمراض كوليرا وطاعون وحمرة الخنازير والحمى القلاعية والالتهاب الرئوى الممى وذلك خلال خمسة أشهر السابقة على تاريخ التصدير . ويستغنى عن اشتراط الخو من مرض كوليرا الخنازير إذا كان قد سبق تحصين الخنازير بلقاح ضد هذا المرض تعده الادارة الصحية البيطرية في الجمهورية .

(ب) أنه قد تم اختبارها ضد مرض البروسيللوزس باختبار تجهم المصل وكانت النتيجة سلبية وذلك خلال خمسة عشر يوما قبل تاريخ التصدير .

(خامسا) بالنسبة للجمال :

(أ) خلو البلاد الواردة منها من أمراض الطاعون البقرى والحمى القلاعية والحمى القحفية خلال الشهرين السابقين على التصدير .

(ب) خلو الجمال المستوردة من مرض الذباب والأمراض الجلدية .

(سادسا) بالنسبة للخيل :

(أ) خلو البلاد الواردة منها من أمراض السقاوة والسراجة وطاعون الخيل والالتهاب الممى الشوكى والالتهاب الرئوى الممى والزهرى خلال السنتين يوما السابقة على التصدير .

(ب) أن يكون قد تم اختبارها بالملين وأعطت نتيجة سلبية في مدى الثلاثين يوما السابقة على وصولها .

(ج) أن تكون محصنة ضد طاعون الخيل في بحر مدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع ولا تريد على ستة أشهر قبل تاريخ وصولها • فإذا لم تكن قد حصنت تمزل ويتم تحصينها في ميناء الوصول •

(سابعا) بالنسبة للكلاب :

(أ) أن تكون خالية من الأمراض المعدية والوبائية .

(ب) أن تكون محصنة ضد مرض الكلب في بحر مدة لا تقل عن شهر ولا تريد على ستة من تاريخ وصولها • فإذا لم تكن قد حصنت فيتم تحصينها في ميناء الوصول •

(ثامنا) بالنسبة للطيور وبويضها :

(أ) أن الطيور المستوردة والأسراب المأخوذة منها قد سبق فحصها قبل التصدير وأنها جميعا كانت خالية من مرض الاسهال الأبيض بطريقة اختبار التجمع وغيره من الأمراض الوبائية وأنها لم يسبق إصابتها أو تضررها للإصابة بأمراض الطاعون أو النيوكاسل أو الجهاز التنفسي أو اللدو كوزيس أو التهاب الكبد أو الكوليرا أو الجدري أو الالتهاب المخي انسحائي وذلك خلال الستين يوما السابقة على التصدير • وأن المنطقة الواردة منها هذه الطيور كانت خالية من الأمراض المعدية والوبائية خلال هذه الفترة •

(ب) أن البيض المستورد للتفريخ ناتج من طيور تنطبق عليها الاشتراطات الواردة في البند السابق •

(تاسعا) بالنسبة لطيور الزينة وريشها وبويضها :

(١) أن تكون الجهة المستوردة منها خالية من مرض البستاكوزيس لمدة لا تقل عن ستة أشهر سابقة على تاريخ التصدير •

(ب) أن تكون هذه الطيور خالية من الأمراض المبيئة بالبند (ثامنا) •

(عاشر) بالنسبة للقردة والفسانيس :

(أ) أن تكون قد أمضت مدة لا تقل عن واحد وعشرين يوما قبيل التصدير في منطقة خالية من الحمى الصفراء .

(ب) أن تكون خالية من الأمراض المعدية والوبائية .

(حادي عشر) بالنسبة للأرانب والحيوانات المشابهة لها :

(أ) أن تكون هذه الحيوانات والمزارع المأخوذة منها خالية من مرض المكسومة Myxomatosis ومرض الكوكسيديا خلال الشهرين السابقين على التصدير .

(ب) أن تكون خالية من مرض التسمم الدموي وكذلك الأمراض الجلدية .

(ثاني عشر) : بالنسبة للحيوانات الوحشية :

تعامل معاملة نظائرها من الحيوانات المستأنسة كل حسب نوعه .

(ثالث عشر) بالنسبة للحوم :

أن تكون مأخوذة من حيوانات ذبحت حسب الشريعة الإسلامية في مجازر خاضعة للإشراف البيطري للدولة المصدرة وأن تكون قد كشف عليها طبيا قبل الذبح وبمده وثبت خلوها من الأمراض المشتركة .

(رابع عشر) بالنسبة للحوم الجردة واللحوم المثلجة :

أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقري أو الحمى القلاعية .

(خامس عشر) بالنسبة للحوم المجففة :

أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقري أو الحمى القلاعية والا فيجب أن تتوافر فيها الاشتراطات الآتية :

- ١ - أن تكون العظام قد أزيلت قبل التصدير .
 - ٢ - أن تكون اللحوم قد تركت بحالتها ودون تثليجها لمدة الثلاثة أيام التالية مباشرة للتذبيح .
 - ٣ - أن تكون اللحوم قد تمت معالجتها .
- ويشترط أن تكون الاجراءات السابقة قد تمت في مكان معد لذلك وتحت الاشراف البيطرى الكامل للدولة المصدرة .
- سادس عشر - بالنسبة للحوم المطبوخة :

أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقرى أو الحمى القلاعية أو طاعون الطيور أو النيوكاسل أو كوليرا الطيور أو مرض الأكياس الهوائية والا فيجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

- ١ - إزالة العظام في جبة التصدير .
 - ٢ - أن تكون اللحوم قد سفخت لدرجة ظاهرة .
- ويشترط أن تكون الاجراءات المذكورة قد تمت في مكان معد لذلك وتحت الاشراف البيطرى الكامل للدولة المصدرة .

سابع عشر - بالنسبة لفضلات ونفايات اللحوم أو منتجاتها :

أن يثبت أن البلاد الواردة منها لم تكن موبوءة بالطاعون البقرى أو الحمى القلاعية أو طاعون الطيور أو النيوكاسل وذلك خلال الستة أشهر السابقة على التصدير .

ثامن عشر - بالنسبة للطيور المذبوحة :

أن يثبت أن البلاد الواردة منها لم تكن موبوءة بطاعون الطيور أو النيوكاسل أو كوليرا الطيور أو مرض الأكياس الهوائية خلال الستة أشهر السابقة على التصدير .

كما يجب أن يكون قد تم إزالة ريشها وأحشائها ورؤوسها وأرجلها .

تاسع عشر — بالنسبة للغدد والخلاصات والافرازات والاعضاء الداخلية للحيوانات والطيور :

- ١ — أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة .
- ٢ — أن تكون مأخوذة من حيوانات أو طيور ذبحت في مجازر عامة تحت الاشراف البيطرى وكان قد كشف على الذبائح قبل وبعد الذبح وثبت عدم اصابتها للإنسان أو للحيوان .

عشرون — بالنسبة للسائل المنوى :

- ١ — أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقرى أو بالحمى القلاعية .
- ٢ — أن يكون مأخوذاً من ذكور خالية من البروسيلوزس والأمراض الأخرى التى تنتقل بالسائل المنوى .

واحد وعشرون — بالنسبة للمنتجات الحيوانية وبقيائها :

- ١ — أن يثبت من البيانات ما يسمح بالاستدلال على نوع الرسالة وأن جهة الانتاج الأصلية خالية من أمراض الحيوانات المعدية أو الوبائية .
- وذلك فيما عدا العيّنات الغير قابلة للتداول والشعر الخام والابواب وشعر الخنازير .

- ٢ — أن تكون فرش الحلاقة أو الشعر الخام أو الأوبار أو شعر الخنزير قد طهرت وأصبحت خالية من بؤر جراثيم الحمى القحمية .

اثنان وعشرون — بالنسبة للمهمات الحيوانية :

- ١ — أن تكون واردة من جهات خالية من الأمراض المعدية والوبائية خلال شهرين من تاريخ تصديرها . وبالأخص الحمى القحمية والطاعون البقرى والحمى القلاعية .

مادة ٨ مكرر (١) - المواثيق التي تستورد بقصد الافراج ، يتم اختبارها بعد وصولها ، وبعد التأكد من مضي مدة لا تقل عن شهرين بعد آخر اختبار لها بالتصوير كليلين ، ويتمهد المستورد قبل الافراج عنها بتقديمها للاختبار في الميعاد الذي يحدد له في ترخيص الافراج .

وإذا كانت الرسالة غامضة وظهر فيها أى مرض وبائى أو معد وجب على الادارة المذكورة ابلاغ جهة وصول الرسالة بهذا المرض .
وفي حالة ما اذا كانت الرسالة مستوردة للبلاد فعلى الادارة المذكورة أن تتخذ بشأنها الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ١٠ - يجب تشريح جثث الحيوانات التى توجد نافقة في أى رسالة مع اخذ عينات منها للفحص المعملى ثم حرق الجثث في المحال المدة لذلك .

مادة ١١ - تفرغ وسائل النقل من الرسائل المستوردة طبقا للاجراءات التى تقررها مصلحة الطب البيطرى في هذا الشأن .

اجراءات الحجر البيطرى داخل المحاجر

مادة ١٢ - تودع الحيوانات الواردة من بلاد موبوءة بالطاعون البقرى أو الالتهاب البللورى الرئوى المعدى وكذلك الحيوانات المخالطة لها في المحاجر ، ولا يجوز اخراجها منها الا الى السلاخانات مباشرة لغرض ذبحها .

وأما الحيوانات المخالطة التى لا تؤكل لحومها فيجب تطهيرها في حمام مطهر بعد بقاءها بالمحاجر لمدة عشرة أيام .

سلطة الادارة الصحية البيطرية

في حالة ظهور أمراض معدية أو وبائية بالمحاجر

مادة ١٣ - للادارة الصحية البيطرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من اجراءات لحماية صحة الانسان او الحيوان وذلك بالنسبة للحيوانات التى يظهر فيها مرض معد او وبائى ولها أن تأمر بتحصينها أو اختبارها أو تطهيرها أو علاجها أو ذبحها أو اعدامها مع حرق جثثها دون أن يكون

صاحب الحيوانات والطيور أو منتجاتها أو متخلفاتها الحق في المطالبة
بأي تعويض عنها .

الحيوانات النبوة بالمحاجر

مادة ١٤ - ذا ذبح حيوان بالمحجر وثبت خلوه من الأهراس التي
تستدعي اعزام لحومه يجب أن يشترك في غصص لحومه طبيب المحجر
مع طبيب المجزر .

حيوانات النبيع

مادة ١٥ - لا يجوز اخراج الحيوانات المستوردة للتذبح من المحجر
إلا أنى مجزر مجاور للمحجر وعلى أن تذبح في ذات يوم اخراجها ، كما
لا يجوز ابقاؤها بالمجزر ولا اعادتها الى المحجر .

الابن الناتج من الحيوانات بالمحاجر

مادة ١٦ - لا يجوز اخراج اللبن الناتج من انحيوانات المودعة
بالمحاجر الا بعد غليه ، ويجب اخراجها من المحجر فور اتمام عملية انغلي
بمباشرة .

واذا امتنع أو أهمل صاحب الحيوان أو مندوبه في اخراج اللبن
طبقا للحالة المشار إليها في الفقرة انسابقة ، جاز للمحجر أن يعيد غليه
ويخرجه فوراً وتسليمه دين مقابل للمستشفيات الحكومية أو المدارس
ولا يكون لصاحبه أى حق في أى تعويض عنه .

المؤونة والخدمة

مادة ١٧ - على صاحب الحيوان أن يدبر على مسؤوليته وحسابه
تعاية بالحيوانات وتغذيتها ونقايتها من وقت تغريغها في جبة وصول
الى أن يفرج عنها من المحجر أو ترسل الى المجازر .

وإذا أهمل صاحب الحيوانات أو متعديه في خدمتها أو تغذيتها قامت الإدارة الصحية البيطرية من جانبها باتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه العمليات بمصاريف على نفقته وتحصل منه بلطريق الادارى طبقا للفئات المقررة .

ولا يجوز لأصحاب الحيوانات أن ثودع بالمحاجر أعلافا تزيد على ما تستهلكه هذه الحيوانات في مدة سبعة أيام وطبقا للمقررات التي تحددها الإدارة الصحية البيطرية ويجب احراق ما يتوافر من هذه الأعلاف بعد السبعة أيام ، ولا يجوز اخراجها من المحجر لأى سبب .

الحيوانات المصابة بالصلابة عرضية داخل المحاجر

مادة ١٨ - اذا أصيب حيوان داخل المحجر بالصلابة عرضية غير المرض المعدي أو الوبائي وجب على صاحبه أن يخبئه . فاذا امتنع أو أهمل في ذلك جاز للإدارة الصحية البيطرية فتحه بمصاريف على نفقته وبيع لحومه بالزاد أو بالسعر الجبرى وصرف الثمن الى صاحبه أو ايداعه على ذمته بعد استئصال كافة مصاريف الذبح والبيع .

تفحول المحاجر

مادة ١٩ - يجوز لصاحب الحيوانات أو متعديه أن يدخل المحجر لفترة من الزمن تكفى للعناية بالحيوانات وتغذيتها وذلك وفقا للشروط والقيود التي يقررها طبيب بيطرى المحجر . على أنه لا يجوز استعراض الحيوانات بقصد بيعها خارج حظائرها إلا بعد انتهاء مدة الحجر عليها وبإذن من طبيب بيطرى المحجر .

مادة ٢٠ - تخضع الحيوانات المستوردة ومنتجاتها في جميع الأحوال لحد الحجر المخصوص عليها في الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار ، ويجوز أن تجرى خلال مدد الحجر جميع اجراءات الفحص والتحصين

والتطهير التى لم تدون بالشهادات الصحية المرافقة لها وذلك وفقاً لما تراه الادارة الصحية البيطرية •

احكام عامة عن بعض الامراض الحجرية

الطاعون البقرى :

مادة ٢١ - يجب عزل أى رسالة تظهر بينها أية اصابة بالطاعون البقرى ثم تحصن جميع الحيوانات باللقاح ، ولا يجوز اخراج أى حيوان منها نلذبيح قبل مضى ٢١ يوماً •

أما الحيوانات التى يشتبه فى اصابتها بذلك المرض فتعزل لمدة ٤٨ ساعة فاذا لم تظهر عليها أعراض المرض أمكن ذبحها •

وتعتبر مشتبه فيها جميع المواشى والأغنام والخنازير التى تكون قد شحنت على ذات البخارة التى يكون قد ظهر على أى حيوان مشحون عليها مرض الطاعون البقرى •

أما الجمال وحيوانات الفصيلة الخيلية المخالطة فتعزل لمدة عشرة أيام ثم يفرج عنها بعد أن يتخذ بشأنها الاجراءات الصحية اللازمة •

مادة ٢٢ - الحمى القلاعية :

لا يجوز الافراج عن الحيوانات المجترة والخنازير وحيوانات الفصيلة الخيلية الواردة من بلد موبوء بالحمى القلاعية قبل مضى خمسة عشر يوماً بشرط أن تكون مصحوبة بشهادة تثبت أنها لم تختلط بحيوانات مصابة بالحمى القلاعية وأن الجهة الواردة منها كانت خالية من المرض خلال الستة أشهر السابقة على الشحن •

وإذا ظهر هذا المرض فى رسالة ما فيعزل الحيوان المصاب ولا يفرج

عن النحيوان المخايط قبل مضي شهر من عزل آخر حيران مصاب وذلك من وجوب اتخاذ جميع الإجراءات الصحية اللازمة من تطهيريات وغيرها بـسـل الأفرج عنها •

مادة ٢٣ - الحمى القصية :

لا يجوز الأفرج عن المواشي والأغنام والماعز وأخنـازير التي ترد من بلاد موبوءة بالحمى القصية لغرض الذبيح قبله مضي عشرة أيام من الحجر عليها بالمحجر ويجب تحصينها باللقاح •

أما الحيوانات الواردة لغرض الذبيح فلا تحصن • ويكتفى بوضعها تحت الملاحظة لمدة ٤٨ ساعة ثم تجز ويسمح بذبـحها بعد ذلك •

ولذا ظهر المرض بين حيوانات الرسلانة فيعزل المصاب منها ، وإذا نفق أحرقت جثته مع اتخاذ الاحتياطات الصحية اللازمة • أما باقى حيوانات الرسلانة فلا يفرج عنها إلا بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ ظهور آخر أصـلـبة بينهما •

مادة ٢٤ - الجرب :

لا يجوز الأفرج عن أى رسالة يظهر فى أى حيوان من بينها مرض الجرب إلا بعد مضي عشرين يوما من تاريخ شفاء أو نفوق آخر حيران مصاب بالمرض وبعد تطهيرها فى حمام ابادة الطفيليات •

أما الحيوانات المعدة للذبيح والمصابة بالجرب فتطهر فى حمام مبيد للطفيليات وتتخذ بشأنها الاحتياطات الصحية اللازمة أثناء نقلها إلى الجـزـر •

رسموم الحجر المسمى البيطرى

مادة ٢٥ - (١) تحصل رسوم الحجر المسمى البيطرى وفقا لتجدول

(١) مستبدلة بقرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ٨ لسنة ١٩٨١ « قانونى » (اللوائح المصرية فى ١١/٣/١٩٨١ - العدد ٥٨)
وتد صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ « قانونى »
بتعديل القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨١ (النواتج المصرية فى ١٧/١٠/١٩٨٢ -
العدد ٢٣٥) ونص فى مادته الأولى على ما يلى : « يعمل بالقرار الوزارى
رقم ٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧
بلائحة الحجر البيطرى (الكورنتينات) ، ولا يسرى هذا القرار على
الجهات الحكومية وشركات القطاع العام فى حالتى الاستيراد أو التصدير
لحسابها الخاص » . كما صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٨٨٠
لسنة ١٩٨٤ (اللوائح المصرية فى ٢٦/١٢/١٩٨٤ - العدد ٢٩٥) ونص
على ما يلى :

مادة ١ - تعامل الحيوانات المتواجدة جنوب السد العالى معاملة
الحيوانات السودانية وتعتبر هذه الحيوانات متواجدة لغرض الذبيح فقط .
مادة ٢ - يتم الحجر على هذه الحيوانات عند دخولها أسوان بمحجر
بيطرى السد العالى على أن تتخذ كافة الاجراءات المحجرية والوقائية لها .
مادة ٣ - يتم تحصينها بلقاح الطاعون البقري- ولىة لقاحات أخرى
يتطلبها الموقف الوبائى .

مادة ٤ - تغفى هذه الحيوانات من رسوم الحجر البيطرى فقط
بشرط ذبحها بمحجر المد العالى وإذا رحلت الى القاهرة يتم معاملتها
معاملة الحيوان المستورد من ناحية الرسوم .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى اللوائح المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

وايضا قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٨
« قانونى » (اللوائح المصرية فى ٣٠/٥/١٩٨٨ - العدد ١٢٢) ونص فى
عائته الأولى على ما يلى : « تحدد رسوم المنتجات والمخلقات الحيوانية
الموارد والمبادرة من لحوم حيوانات ودواجن وطيير وضفادع وعضائير
مذبوحة وأسماك أو احياء مائية لخرى طازجة أو مثلجة أو مجمدة أو محفوظة

رقم ٢ المرافق بالنسبة لواردات وصاردات القطاع الخاص والأفراد وشركات القطاع العام والشركات الاستثمارية وتعفى من هذه الرسوم واردات وصاردات الجهات الحكومية إذا استوردت أو صدرت نصابها الخاص وليس بناء على طلب القطاع الخاص أو لحسابه .

كما تعفى من هذه الرسوم الهياكل الخيرية أو النصحية أو العلمية أو إذا كانت خاصة بممثلي الدول الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل وكذلك المعينات ذات الصلة غير انتجارية والهدايا المسموح بها جبرديا .

وتعفى من هذه الرسوم أيضا مصانع القطاع الخاص التي تقوم بتصدير منتجاتها التي تستورد خاماتها من الخارج لتصنيعها بالبلاد وإعادة تصديرها بعد التصنيع ، وإذا لم يتم التصدير في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيراد هذه الخامات يحصل عنها الرسوم المقررة ولفتشى

أو معلية بخمسين قرشا عن الطن « . كما صدر قرار وزير الزراعة وامتصاح الأراضى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٨ « قانونى » (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٧/٢٩ - العدد ١٤٧) ونص فى مادته الأولى على ما يلى : « يعفى قطاع الأمن الغذائى بالقوات المسلحة من أداء رسوم الحجر الصحى البيطرى المحددة بالقرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ معدلا بالقرار الوزارى رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه بهالیه .

وايضا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٩ بتخصيص حصيلة الرسوم الاضافية للمحاجر البيطرية للصرف منها فى اغراضها ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

تخصص حصيلة الرسم الاضافى المقرر بمقتضى المادة (٢٥) من قرار وزير الزراعة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، لاستخدامها فى الواجه الآتية :

- ١ - صيانة وتحسين وتعديل واصلاح المحاجر البيطرية .
 - ٢ - منح المكافآت والحوافز للعاملين بالمحاجر المذكورة مقابل قيامهم بالعمل فى غير نوقات العمل الرسمية .
- ويتم الصرف فى جميع الأحوال طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة وفى حدود القوانين واللوائح والتأثيرات العامة للموازنة .

الحجر البيطرى سلطة الأمر بحظر الافراج عن الحيوانات ومنتجاتها
وعنقاتها المستحقة عليها الرسوم لحين سدادها ولهم فى تنفيذ ذلك أن
يبيعوا بالمزاد عددا من الحيوانات يكفى لسداد الرسوم المستحقة وذلك
بعد الرجوع الى وكالة الوزارة للطب البيطرى وأخذ موافقتها على ذلك .

ويحصل رسم اضافى قدره ٢ ٪ نظير قيام العاملين بالحجر البيطرى
بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية وتصرف المبالغ المحصلة اثنى هؤلاء
العاملين طبقا لقرار الجمهورى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٩ (١) والقرار
الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ المشار اليهما .

مادة ٢٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
١١ مارس سنة ١٩٦٧ .

تحريرا فى ٢٨ ذو القعدة سنة ١٣٨٦ (٩ مارس سنة ١٩٦٧) .

قرار وزير الزراعة

رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن إنشاء حدائق التفتيش والتوسع فيها (١)

وزير الزراعة :

بعد الاطلاع على المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦
بمصادر قانون الزراعة .

قرر

مادة ١ - باستجابة لقرار وزير الزراعة رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٦ يتم
إنشاء حدائق التفتيش الجديدة (م. التوسع في حديقة قائمة) على الأراضي
الجديدة فقط تحت نظم الري الحديثة وعلى من يرغب في إنشاء حديقة
جديدة للتفتيش أو التوسع في حديقة قائمة أن يخطر مديرية الزراعة
المختصة بخطاب دوماً عليه بطلب الحصول وعلى أن يكون مشتملاً على
البيانات الموضحة بالتميزج المرفق بهذا القرار (٢) وأننى يمكن الحصول
عليه من الإدارة العامة للبساتين ومن مديريات الزراعة المختصة ومن
الجمعيات التعاونية الزراعية .

وعلى جهاز البساتين بالمديرية المختصة أخطار الطالب بأصل تقرير
المعينة حسب النموذج المرفق بهذا القرار مسوئاً انتهى هذا التقرير إلى
صلاحية أرض الحديثة أو عدم صلاحيتها ولأغراض على إقامتها وذلك
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورد الاخطار إليه .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٧٤ .

(٢) لم ينشر النموذج المرافق لكتيبات بشرى بالوقائع المصرية في

١٩٨٦/١٠/١٠ - العدد ٢٣٨ .

ويلتزم الطالب بما يرد في تقرير المسور وعلى أن يسرى في التزم
مدي تمت فيه المعاينة غلط ويقصد الأراضي الجديدة في تطبيق التزم هذا
التزام الأراضي الواقعة على بند كيلو مترين من حد التزام وهو الأراضي
التي تم ردها مساحيا في سجلات المكلفات وربط عليها ضريبة الأطين •

ويستثنى من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الأراضي الزراعية
والصغراء الخفيفة بالوادي (داخل الزمان) التي لا يوجد فيها زراعة
الحاصلات التقليدية • ويتعين على طالب الانشاء أو التوسع لحقائق الفلكية
في هذه الأراضي أن يرسل الأخطار المشار اليه في تلك الفترة في دوعه
غايتها نصف شهر يوليو من كل عام إذا كانت لحقائق المراكز انشائها أو
التوسع فيها تقع ضمن المساحات المعدة لتجهيزات الحاصلات المستهدفة
ويسرى في شأن هذا الأخطار القواعد المنفذة •

وعلى مديريات الزراعة بالمحافظات الاعتراض واتخاذ الاجراءات
القانونية فوراً ضد من يشرع في انشاء أو توسيع حديقة في غير المناطق
المسموح بها •

مادة ١ مكرراً - (عضانة بقرار وزير الزراعة رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٦)
على من يرغب في القيام بأعمال احلال وتجديد لحديقة قهوة بالأراضي
القديمة بالوادي أن يقدم أخطاراً برغبته بذات الأوضاع المنصوص
عليها في المادة السابقة على أن يرفق به خريطة مساحية مقياس ١ : ٢٥٠٠
للحديقة •

وتشكل لجنة من جهاز البساتين بالمحافظة المختصة يمثل فيها عضو
من الإدارة العامة للفلكية لمعاينة الحديقة واعداد تقرير مفصل عن مدى
حاجتها للاحلال أو التجديد وتوصياتها في هذا الشأن فإذا رأت اللجنة
ضرورة الاحلال أو التجديد فتفطر الطالب التقدم بقرار يتعهد فيه
بزراعتها بأشجار الفلكية لوصف بها خلال سنتين على الأكثر رالا سقط
حقه في ذلك أما إذا رأت اللجنة عدم جدوى الاحلال أو التجديد فتبدي

رأيها بالاعتراض على ذلك ويخطر الطالب خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم خطاره .

مادة ٢ - اذا اعترضت الوزارة على إنشاء الحديقة أو اتوسع فيها فلصاحب الشأن أن يقدم تظلمًا عن ذلك إلى مديرية الزراعة المختصة بكتاب مريض عليه بهلم الوصول بين فيه أسباب تظلمه ويعين فيه اسم وعنوان الخبير الفني المتخصص الذي يقع عليه اختياره ليكون عضوًا في اللجنة التي تنتظر تظلمه ويجب أن يقدم تظلم في خزل ثلاثين يوما من تاريخ استلام صاحب الشأن للاخطار بالاعتراض .

مادة ٣ - على مديرية الزراعة المختصة أن تعد سجلا لقيد التظلمات التي ترد إليها وتثبت فيها اسم المتظلم وتاريخ تقديم التظلم وموقع الحديقة المراد انشاؤها أو التوسع فيها واسم الخبير الذي عينه المتظلم وعنوانه وعليها أن ترسل التظلم إلى رئيس اللجنة المشار إليها في المادة ٤ من هذا القرار خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ وصول التظلم إليها .

مادة ٤ - تشكل لجنة التظلم المشار إليها في المادة ٣ - على الوجه الآتي :

مراقب عام الرعاية البستانية أو من ينوب عنه بمصلحة البساتين	رئيسا
مدير قسم التوجيه البستاني أو من ينوب عنه بمصلحة البساتين .	أعضاء
أخصائي من مراقبة بحوث الفاكهة بمصلحة البساتين	
الخبير الذي يختاره المتظلم .	

- على رئيس اللجنة دعوة أعضائها للاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول التظلم إليه - وعلى هذه اللجنة نظر

زراعة ٦٦٥

المتنظم واصدار قرارها في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ انعقادها ولها أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم في عملها .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجع الجانب الذي فيه رئيسها ويكون قرارها نهائيا ويعين المتنظم بكتاب موصى عليه خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٥ - لا يجوز أن تريد مساحة حديقة الفاكهة المدة للاستهلاك الشخصي على نصف فدان وألا تريد مساحة ل نوع من أنواع الفاكهة التي تزرع فيها على مساحة أربعة عرايط .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المحرية : ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (٤ أبريل سنة ١٩٦٧) .

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

قرار وزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانوني »

بتتخير منح ترخيص بتجريف الأراضي الزراعية لأغراض تحسينها
زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي :

بعد اطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة
والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون
الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإضافة كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس
بالترقية الزراعية والمحافظة على خصوبتها » .

وعلى موافقة وزير الدولة للحكم المحلي :

قـــــرر

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الدولة للزراعة رقم ٤٩٥
لسنة ١٩٨٤) يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها
في غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريفًا إزالة أي جزء من الطبقة السطحية
للأرض .

ولا يعد تجريفًا قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أية أتربة منها .
كما لا يعد تجريفًا أخذ أتربة أثناء عملية خدمة الأرض لاستعمالها
في أغراض التريب تحت المشاية .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الدولة للزراعة رقم ٤٩٥ لسنة
١٩٨٤) يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها
لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وفقًا للشرط

والضوابط المنصوص عليها في المواد الآتية وبصفة خاصة في المطلق الآتية :

- (أ) المناطق التي أزيلت المباني القائمة عليها .
- (ب) الأراضي البور .
- (ج) أراضي الجزائر التي تروى بآلات الرفع .

مادة ٣ - يشترط لمنح الترخيص بتجريف الأراضي الزراعية تقديم طلب على الترخيص المراد منحه لهذا الغرض الى مدير مديرية الزراعة المختص، ويجب أن يرتق بالطلب ما يأتي :

- (أ) موافقة المالك كتابة على تجريف أرضه لزراعة اذا لم يكن الطلب مقبلا منه .
- (ب) الايصال الدال على سداد الرسم المقرر .
- (ج) خريطة مساحة بمقياس الرسم ١ : ٢٥٠٠ تبين موقع الأرض المراد تجريفها وحدودها .
- (د) السبب المنزب من أجله تجريف الأرض الزراعية .

مادة ٤ - تنشأ بكل مركز لجنة لمعينة الأراضي المطلوب تجريفها برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية اشرف الزراعي وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومنسوب المساحة : ويصدر بتشكيلها قرار من مديرية الزراعة المختص .

وتتولى هذه اللجنة معاينة الأرض موضوع طلب الترخيص على الطبيعة خلال أسبوعين من تاريخ ورود الطلب لمديرية الزراعة وتحرير تقرير عن كل حالة على حدة يتضمن البيانات الموضحة فيما بعد :

- (أ) المساحة المطلوب الترخيص بتجريفها محددها ورقم القطعة

توافقها بها باسم الحوص ورفعها واسم المناحية ومدى مطابقتها لميانات
 من: الطلب والخريطة المقدمين من الحالب .

(ب) مدى تأثير أرض الغير نتيجة انتزيع بالتحجير وأخذ
 الأتربة من الأرض موضوع الطلب .

(ج) انحصارات القائمة أثناء المعاينة بالأرض المطلوب الترخيص
 بتجريفها .

(د) توضيح درجة خصوبة التربة من واقع كل من المعاينة وكشوف
 الحصر التفتيشي للتربة .

(هـ) رأى اللجنة من حيث قبول الطلب أو رفضه مع بيان أسباب
 ذلك ، وفي حالة الموافقة تحدد العمق الموصى به للتحجير بحيث لا يجاوز
 بأى حال من الأحوال ٢٥ سم ٢ .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر
 توصياتها بأغلبية الآراء : وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه
 الرئيس ويرفع التقرير غور اتمامه مشفوعا بقرار اللجنة الى مدير
 مديرية الزراعة المختص .

مادة ٥ - تنشأ لجنة بكل محافظة برئاسة مدير الشئون الزراعية
 وعضوية مدير ادارة التعاون الزراعى ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية
 المركزية متعددة الأغراض بالمحافظة .

وتتولى هذه اللجنة النظر فى تقارير لجان المعاينة بالمراكز فور
 ورودها وفحص الشكاوى التى تقدم اليها من ذوى الشأن واصدار
 توصياتها بخصوصها .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع الاعضاء
 وتصدر اللجنة توصياتها بأغلبية الآراء وترفعها الى مدير مديرية الزراعة
 المختص ليتولى اعتمادها من المحافظ المختص .

مادة ٦ - يصدر مدير مديرية الزراعة الترخيص اللازم في حالة الموافقة على الطلب مثبتا به البيانات المذكورة بالطلب وما أسفرت عنه المعاينة والعمق المصرح به بالتجريف وتكون مدة الترخيص ٦ (ستة) شهور غير قابلة للتجديد ، وفي حالة رفض الطلب يخطر انطاب بذلك .

مادة ٧ - يحظر على المرخص له ما يأتي :

(أ) الاضرار بخصوبة التربة .

(ب) الاضرار بالأراضي المجاورة أو التأثير على نظام الري والصرف بسبب انخفاض مستوى الأرض نتيجة التجريف .

(ج) أخذ أتربة لأي غرض من الأغراض من نفس القضة المرخص بتجريفها قبل مضي ١٠ (عشرة) سنوات على تجريفها .

مادة ٨ - يجب على المرخص له بالتجريف لأي عمق .. اخطار الادارة الزراعية بالمركز خلال أسبوع من انتهاء عملية التجريف لاعادة المعاينة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ ، وترفع اللجنة تقريرها لمدير مديرية الزراعة .

مادة ٩ - يتولى المشرف الزراعي المختص تقسيم أحواض القرية فيما بين أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالقرية ويحرر عن هذا التقسيم محضر من صورتين تودع احدهما بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وتودع الأخرى الادارة الزراعية بالمركز ، وعلى كل عضو اخطار المشرف الزراعي والادارة الزراعية بالمركز عن أية مخالفات لأحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - تعفى المساحات المرخص بالتجريف فيها من زراعة المحصول المقرر زراعته في الموسم الذي أجريت فيه عملية التجريف سواء أكان شتريا أو صيفيا عاديا أو نيليا على أن يلتزم الزراع بزراعة المحصول المقرر زراعته في الموسم التالي بعد ذلك .

١١٠ دراسة

مادة ١١ - يؤدى طائب الترخيص بالتجريف رسمًا يرتفع ١٠٠ (مائة) جنيه مصري عن كل فدان أو شوره تسدد للحساب شخص في الهيئة اسامة لن جهاز تنفيذى لشرعت تحسين أثر رضى .
ولا يجوز رد هذه الرسوم بأي حال من الأحوال .

مادة ١٢ - يلغى اقرار الوزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ « قانونى » بشأن شروط منح ترخيص بتجريف لأرضى الزراعية وقنوات المصلحة ، وكل نص يخالف هذا اقرار ، كما تلغى التعديلات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المحمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ (٢١ يناير سنة ١٩٨٤)

مكتور / يوسف أمين والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانونى »

في شأن شروط وأجراءات منح تراخيص البناء

في الأراضى الزراعية (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » بشأن شروط وأجراءات منح تراخيص البناء في الأراضى الزراعية .

وعلى موافقة السيدى المهندس وزير التعمير والدونة ثلاثان وأستصلاح الأراضى والسيد / وزير الحكم المحلى .

(١) الوقائع المصرية في ١٢ / ٩ / ١٩٨٤ - العدد ٢٠٨ .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٦ - العدد ٢٣٦) ونص في مادته الثانية على ما يلى :

« تستبدل عبارة مدير منطقة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى بالمحافظة بعبارة مدير ادارة حماية الاراضى الزراعية بالمحافظة وعبارة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى بعبارة رئيس قطاع التنمية الزراعية بوزارة الزراعة أينما وردت في القرارات الوزارية المشار اليها في هذا القرار » .

قـــرر

مادة ١ - يكون الترخيص باقامة المباني والمنشآت في الاراضي انزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (ا)

من قانون الزراعة المشار اليه وفقا للتواعد والأوضاع الآتية :

(أ) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاستئترك مع مديرية الاسكان والتنمية بإجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية لها بمقياس رسم ١ - ٢٥٠٠ تعتمد من المحافظ المختص وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها .

(ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا زمنيا لاقامة المباني على هذه المساحات بمراعاة حالة الأرض وما عليها من زراعات ومدى قربها وبمعددها عن الكتل السكنية بالمدينة . وتوافر المرافق العامة بها : ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ ويبلغ لديرية الزراعة والاسكان بالمحافظة .

(ج) يراعى عند الترخيص عدم المساس بالطرق والمراوى والمصارف والمنافع الخاصة بالأراضي الزراعية الأخرى الكتلة داخل الكردون والتي لم يرخص بعد باقامة المباني فيها . كما يراعى عند الترخيص أولوية الأراضي الواقعة على خطوط تنظيم شوارع قائمة .

مادة ٢ - (الفقرة الأولى من البند (ج) مستبدل بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١١ لسنة ١٩٨٥) يكون تحديد التحيز العمراني المقر في تطبيق أحكام البند (ب) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه بواسطة لجنة يزل مركز ادارى تشكل بقرار من المحافظ المختص برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية ممثلين للاسكان والرى

والمساحة والطرق والوحدة الفنية المختصة . وذلك بمراعاة الضوابط
الآتية .

(١) تتخذ الكتلة السكنية الموضحة بآخر خرائط مساحية معدة
للقرية أساسا لتحديد نطاق الحيز العمراني لقرية .

(ب) يتم رفع التوسعات التي حدثت في تلك الكتلة السكنية والمنطقة
في الخطة استثنائية لحالية على خرائط مساحية بمقياس رسم ٢٥٠٠/١
يوضح بها نطاق كل من الكتلتين القديمة والحالية .

(ج) يتم عمل تصور تخطيطي لنطاق الحيز العمراني بمراعاة
الكتلة السكنية الحالية مع اضافة مساحات لمواجهة توسعات المباني
الخاصة بمرافق القرية بما يجعل خط نطاق الحيز منتظما بقدر الامكان
ويتفق مع الامور التخطيطية السليمة مع عدم المساس بالمرأى أو
المصارف أو غيرها من منافع القرية التي تخدم لأراضى لزراعية وذلك
على ألا تتجاوز المساحات المضافة من جميع الجهات بنسبة ٢٠٪ (اثنان
ونصف في المائة) من مجموع مساحة الكتلة السكنية القائمة حاليا .

وترفع اللجنة تصورها لنطاق الحيز العمراني لقرية الموضح
على الخرائط سالفة الذكر الى لجنة تشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ
المختص برئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية سكرتير عام
مساعدة المحافظة ورؤساء الأجهزة المختصة بالاستان ونرى والنقل
والمواصلات والمساحة والتخطيط العمراني والهيئة العامة لجهاز تحسين
الأراضى .

تتولى اللجنة المذكورة دراسة ما انتهت اليه أعمال لجنة المركز
واقرارها أو تعديلها بمراعاة النسبة المحددة في هذه المادة واعتماد هذه
الخرائط من المحافظ المختص .

ويحفظ اصل الخرائط المعتمدة بديوان عام المحافظة ويتم ايداع صورة منها بالجهات المختصة بالزراعة والاسكان والمساحة بالمحافظة والادارة الزراعية المختصة بالمركز وتعلن صورة باللصق بمقر الجمعية التداونية لزراعية المتعددة الأغراض بالتقرية .

ولا يجوز اعادة النظر في نطاق هذا الصيز الا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ اعتماده من المحافظ المختص .

مادة ٣ - يشترط للموافقة على اقامة المشروعات المنصوص عليها في البند (ج) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه اتبع ما يأتي :

١ - يقدم طلب الموافقة من الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة العامة أو هيئة القطاع العام المختص الى وزير الزراعة مرفقا به ما يأتي :

(أ) اقرار من الجهة الطالبة بأن المشروع المطلوب اقامته مدرج في خطتها ومخصص له اعتمادات في الموازنة الاستثمارية .

(ب) خريطة مساحية بمقياس مناسب موضحا عليها موقع المشروع مع تحديد المناطق والنواحي والأحواض التي يتم تنفيذه فيها .

(ج) الحصول على موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الموقع الذي سيقام عليه المشروع اذا كان من المشروعات الصناعية .

(د) موافقة الوحدات المحلية المختصة على المشروع واقرارها بأنه يرتبط بالموقع المطلوب اقامته فيه .

(هـ) موافقة مالك الأرض الزراعية في حالة اقامة المشروع على أرض غير مملوكة للجهة الطالبة وفي حالة عدم وجود هذه الموافقة تصدر الموافقة على اقامة المشروع منا مشروطة بالآ تبدأ الجهة الطالبة في التنفيذ الا بعد اتمام اجراءات ترع الملكية للمنفعة العامة طبقا للقانون بمعرفة

الجهة الخالبة على أن تستقط هذه الموافقة في حالة سقوت قرار تقرير صفحة النفع انعام المشروع أو انتقضاء القرار الصادر بنزع الملكية لمنفعة العامة لأى سبب من الأسباب .

٢. - تتولى اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فحص الطلبات المثار اليها على النحو الموضح بالقرار سالف الذكر .

ويحظر تجاوز المساحة الموافق عليها المشروع ولو كان ذلك بقصد اقامة منشآت مؤقتة عليها لفدمة المشروع .

مادة ٤ - يشترط للترخيص باقامة المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى والحيوانى المنصوص عنها فى البند (د) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المثار اليه ما يلى :

(أ) أن يكون المشروع متصلا بصورة مباشرة بالانتاج الزراعى أو الحيوانى . . أى أن يكون مشروعا انتاجيا فى هذين المجالين

(ب) أن يكون المشروع المطلوب اقامته متناسبا فى طاقته مع المساحة المطلوب الترخيص بها حسبما تقرره ائلجان المختصة المنصوص عليها فى هذا القرار .

(ج .) الحصول على الموافقات المبدئية على المشروع المطلوب اقامته من الجهات الادارية المختصة بالمجتمعات العمرانية الجديدة والصحة والصناعة والاسكان والرى والطرق والزراعة المختصة وغيرها حسب الأحوال ووفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهذه الجهات ، وفى جميع الأحوال يتعين أن يكون هناك مسافات مناسبة بين المشروعات التى يرخس بها وبين الكتلة السكنية : ويصدر بتحديد هذه المسافات قرار من المحافظ المختص بمراجعة أحكام القوانين المعمول بها .

(د) الايعال النال على سداد الرسوم المقررة .

(هـ) موافقة المالك اذا لم يكن اطلب مقدما منه .

مادة ٥ - يشترط لاقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية أو ما يخدم أرضه الشروط التالية :

(أ) عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد القصر .

(ب) ألا تريد المساحة التي يقام عليها السكن على ٢/٣ من مجموع حيازات المالك بالمقعدون الأيجار ، ويحد أقصى قيراطين .

(ج) استقرار الوضع الحيازي بالنسبة للمالك الأرض بموجب بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن سنتين زراعتين .

ويجوز بقرار من المحافظ المختص الاستثناء عن هذا الشرط في أحوال الضرورة القصوى .

(د) ألا تريد المساحة التي يقام عليها ما يخدم الأرض الزراعية على قيراطين لكل عشرة أمدنة بالمالك .

(هـ) لا يجوز الترخيص باقامة مسكن خاص آخر أو ما يخدم الأرض عن ذات المساحة المرخص بها بالمالك في حالة التصرف في هذه المساحة أو انتقال ملكيتها لمدة خمس سنوات على الأقل .

مادة ٦ - يشترط الترخيص باقامة الجاني والمنشآت والمشروعات المشار إليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعمد اقامتها في غير الأراضي الزراعية أو في الأراضي الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمراني للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضي أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود «أ» ، «ب» ، «د» ، «هـ» من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه على النموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به ما يأتي :

(أ) خريطة بمقياس رسم ٢٥٠٠/١ موضحة بها المساحة المطلوب الترخيص بلقائمة المباني والمنشآت عليها .

(ب) رسم هندسي لمكونات المبنى أو المنشأة المطلوب إقامتها . ويجوز بقرار من المحافظ المختص إعفاء صغار الملاك الذين يرغبون في إقامة سكن خاص من شرط تقديم الرسم الهندسي المشار إليه .

(ج) الإيصال الدال على سداد الرسوم المقررة في كل حالة .

مادة ٧ دكر (١) - على من يرغب في تجديد مبنى قائم أو إحلال مبنى مكان مبنى على الأرض الزراعية أن يقدم طلبا بذلك لمدير الإدارة الزراعية المختصة مرفقا به المستندات التالية :

(أ) شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة تفيد أن قطعة الأرض محل الإحلال أو التجديد غير واردة بسجلات الحيازة ولا يصرف عنها مستزمات الإنتاج ومصدقا عليها من رئيس مجلس إدارة الجمعية .

(ب) شهادة من الخريف الزراعي المختص تفيد عدم تحرير محضر مخالفة عند إقامة المبنى المراد تجديده أو إحلال مبنى آخر مكانه .

ويقوم مدير الإدارة الزراعية ببحث الطلب وأجراء المبالغيات اللازمة وإبداء الرأي بشأنه ورفعها الى مدير مديرية الزراعة المختصة في موعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب للإدارة مستوفيا لشروطه .

ويصدر الترخيص من مدير مديرية الزراعة المختص بنفس غرض المبنى القائم ويبقى سليا لمدة لا تزيد عن علم من تاريخ صدوره وبدون تحصيل أى رسوم .

(١) مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٦ « قانونى »
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) ومستبدلة بقرار وزير الزراعة رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/٧ - العدد ١٠٦) .

وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح المتعلقة بأقامة المباني والمنشآت .

وتتولى مديرية الزراعة المختصة مراقبة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى ببيان شئى بالتراخيص التى صدرت خلال الشهر مرقتا به صورة من التراخيص وكافة بياناتها حتى يتم من الهيئة متابعتها .

مادة ٨ (١) - تتولى ادارة حماية الأراضى الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار إليها فى المادة السابعة ومراجعة المستندات المنتمية من ذوى الشأن واجراء المعالجة اللازمة وتيسل انطباق والمستندات المشار إليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية .

مادة ٩ (١) - تختص اللجنة العليا المشار إليها فى المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة فى المادة السابقة واصدار القرار بشأنها .

(١) المادتان ٨ ، ٩ مستبدلتان بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٢٠/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٣٦) وقد صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ٣١/١٢/١٩٨٦ - العدد ٢٩٧) ونص على ما يلى :
« مادة ١ - يستأنف العمل باللجنتين المنصوص عليهما فى المادتين ٨ و ٩ من القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه آنفا ويضم مديرى ادارات - حماية الأراضى بمديريات الزراعة الى عضوية اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩ سالفة الذكر ، ومع سحب القرار الوزارى رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ٢ - التراخيص بأقامة مصانع الطوب على الأراضى الصحراوية والمجمعات العمرانية الجديدة ولا يرخص بها مطلقا على الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية والغاء القرار رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٣ - تتولى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بالوزارة فحص الطلبات التى تقدم للموافقة على اقامة المشروعات ذات النفع العام

ويتولى رئيس قطاع التنمية الزراعية اخطار المحافظ المختص بقرارات اللجنة العليا لاصدار الترخيص اعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

وتتولى هذه اللجنة البت في الطلبات الواردة اليها من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ، وتعتمد توصيتها من المحافظ المختص ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع أعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء .

. وتحدد في الترخيص مدة مناسبة للبدء في العمل . فاذا لم يبدأ في العمل خلال تلك المدة يعتبر الترخيص لاغيا ، ويصدر الترخيص بعد اعتماد المحافظ المختص لقرار اللجنة العليا وتسلم مديرية الزراعة المختصة الترخيص ، ويخطر الطالب في حالة رفض طلبه على عنوانه الوارد في طلب الترخيص بخطاب موصى عليه .

مادة ١٠ - الترخيص شخصي . لا يجوز التنازل عنه للغير . ولا يجوز تغيير الغرض المرخص به ولا يجوز النظر في منح الترخيص لمن حررت ضدّهم محاضر لمخالفة أحكام الكتاب الثالث من قانون الزراعة المشار اليه الا بعد صدور الحكم نهائيا بالبراءة أو بعد مضي عام كامل من الحكم نهائيا بالادانة .

كما لا يجوز ترك المشروع دون تشغيل والانتاج لمدة تزيد على سنة والا ألغى الترخيص ولا يجوز في حالة الغاء الترخيص لهذا السبب

المنصوص عليها في البند (ج) من المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على الاراضى الزراعية وكذلك متابعة حماية الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية ، ويلغى القراران رقما ٣٤ ، ٦٧٢ لسنة ١٩٨٦ سالفى الذكر وكل نص يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره » -

القيام بأى نشاط فى الجنبى المرخص به أو تغيير غرضه قبل مضى عشر سنوات .

مادة ١١ - يؤدى طالب الترخيص فى التخلات المشار اليها فى البنود «أ» ، «ب» . «د» ، «هـ» من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه رسماً قدره مائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسوره .

وتتعدد هذه الرسوم للحساب الخاص بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى وفى جميع الأحوال ، لا يجوز رد الرسوم السابق سدادها .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ - ينشئ هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٤/٢/٦ .

دكتور / يوسف والى

قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ (قانوني)
بشأن الأعلاف ومركزاتها (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون
الزراعة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المين الزراعية
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ قانوني بتنفيذ أحكام
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة بشأن علف الحيوان .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨ (م . و) لسنة ١٩٨٠ بشأن
تنظيم إجراءات ورسوم تسجيل مركبات العلائق .

وعلى القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد الأعمال التي
يشاركها المهندسون الزراعيون .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٢ .

وبناء على موافقة لجنة علف الحيوان وما عرضه رئيس الإدارة المركزية
لشئون الانتاج الحيواني .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٢/١٩٨٤ - العدد ٢٢ .

قرر :

(الفصل الأول)

أحكام عامة

مادة ١ - يقصد بمواد العلف الخام كل مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان أو الدواجن سواء كانت من مصدر نباتي أو حيواني أو إضافات من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية ومنتشطات النمو والانتاج .

ويقصد بالطف المصنع أى مخلوط من مواد العلف الخام .

مادة ٢ - يجب أن تكون مواصفات مواد العلف الخام والعلف المصنع مطابقة لما هو مبين بالجدول المرفق (١) .

مادة ٣ - يجوز في تركيبة ما مسجلة أن يستبدل بمخاطو الفيتامينات أو الأملاح المعدنية أو كليهما (بريمكس) مخلوط آخر مسجل إذا توافرت فيه جميع العناصر والمركبات بالنسب الواردة بهذا القرار بعد الحصول على موافقة الإدارة المركزية لشئون الانتاج الحيواني دون الحاجة الى إعادة تسجيل التركيبة .

(الفصل الثانى)

مادة ٤ - تتولى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيواني بالوزارة تسجيل مركبات الأعلاف المصنعة والإضافات والمركبات وفقاً للقواعد والشروط والمواصفات المنصوص عليها في المواد الآتية :

(١) صدر قرار وزير الزراعة بجداول المواصفات القياسية الخاصة بتكوينات الأعلاف الخام والأعلاف المصنعة الملحقة بالقرار الوزارى رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ٣٠/٧/١٩٨٥ - العدد ١٧٤) .

مادة ٥ - يقدم طلب التسجيل الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى موضحا به جميع البيانات : بصفة خاصة بين بالمراد لادخلة فى تركيب ونسبها النوعية واختيارية وطريقة التصنيع مصحوبا بجميع المستندات المؤيدة ، ويترجم مقدم الطلب بتقديم أى بيانات أو مستندات أخرى تطلبها منه الجهة المعنية المختصة .

مادة ٦ - يجب أن يكون طلب التسجيل مصحوبا برسم قيد قدره عشرة جنيهات بالإضافة الى مصاريف فحص فنى بواقع ستين جنيها ، ولا يجوز استرداد هذه المبالغ بأى حال من الأحوال .

مادة ٧ - تقوم الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى بمسك سجلات مرقمة ومختومة بخاتم شعار الجمهورية يثبت فيها كافة البيانات الواردة الخاصة بالطلب بمراحلها المختلفة حتى تقرير تسجيله أو عدم تسجيله .

مادة ٨ - تحال الطلبات مصحوبة بالمستندات الخاصة بها الى الجهة التى يحددها رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى حسب نوع وطبيعة كل تركيبة .

مادة ٩ - تبدى اللجنة المختصة بالفنى رأياها برفض التسجيل فى حالة عدم صلاحيته للتسجيل . وتخطر به الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى ، وفى حالة ثبوت صلاحية المركب تقوم بتقديم تقريرها على الاستمارة الخاصة بالتسجيل من ثلاث صور تحتفظ باحداها وترسل الآخرين الى الادارة المركزية المشار اليها خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا ، من تاريخ وصول الطلب اليها مستوفيا جميع البيانات اللازمة للتسجيل .

مادة ١٠ - يتم اعتماد استمارة التسجيل من رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى أو من ينييه ويحتفظ بحجود منه وتسلم الصورة

الأخرى إلى طالب التسجيل بعد سداد مبالغ الرسم المقرر للتسجيل وقدره ثلاثين جنيها لكل تركيبة.

مادة ١١ - (مستبذلة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦) يتعين تجديد التسجيل كل خمس سنوات ، ويتم التجديد بذات الاجراءات والرسوم والمصاريف المنصوص عليها في المواد السابقة، ويتعين على مقدم الطلب تقديم طلب التجديد قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل .

(الفصل الثالث)

الترخيص بتشغيل مصانع الأعلاف وتصنيع الطاف

مادة ١٢ - لا يجوز تشغيل أى مصنع لعلف الحيوان أو التواجدن الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع المبينة في المواد الآتية :

مادة ١٣ - يقدم طلب الترخيص بالتشغيل الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى مصحوبا بالمستندات الآتية :

١ - صورة من عقد التأسيس والنظام الاساسى المشهر فى الجهة المختصة للمنشأة طالبة الترخيص .

٢ - صورة رسمية من موافقات الجهة الادارية المختصة على اقامة المصنع من وزارة الصناعة وغيرها .

٣ - صورة رسمية من القيد فى السجل التجارى .

٤ - تحديد المدير المسئول ومخير الانتاج .

٥ - تحديد أنواع الأعلاف المراد انتاجها وأرقام تسجيلها مرفقا به صور نماذج التسجيل الخاص به .

ولا يترتب على صدور انترخيص بالتشغيل التزام انظرارة بتوفير مواد لعف الخام او المركبات اللازمة بالانتاج .

مادة ١٤ - لا يجوز لأى مصنع تصنيع لأعلاف والمركبات المسجلة الا فى حضور مندوب مديرية الزراعة المختصة . ويتولى التحقيق من صلاحية مواد العلف الخام اذلاظة فى التصنيع ونسب خطئه. وقعا للمواصفات والتعليمات الصادرة فى هذا الشأن .

وبالنسبة لمصانع أعلاف الماشية التى يسلم انتاجها إلى شئرن البنك لرئيسى شقمية والائتمان الزراعى وغسروعه وبنونه بالمحافظات يجب أن يقوم مندوب الجهة المشار اليها بالاشراف على استلام المواد الخام التى تدخل المصنع ومراجعة وزنها وكذا على استلام الأعلاف المصنعة وشحنها إلى مناطق التوزيع .

مادة ١٥ - يجب على ادارة مصنع لعف أن تمك السجلات الآتية:

١ - دفتر الجوابة .

٢ - سجل لقيد التصاريح الصادرة له باستلام المواد الخام واثبات ما حصل عليها منها .

٣ - سجل لقيد حركة المواد الخام التى تدخل فى التصنيع يوميا .

٤ - سجل لقيد كميات وأنواع انعينات التى تؤخذ للتطيل ودا تم فيها .

٥ - سجل لقيد الكميات المنصرفة من العلف والتصاريح الصادرة بالصرف .

وتتقم جميع هذه السجلات وتختتم جميع صفحاتها بخاتم مديرية الزراعة المختصة . ويتبع فى طريقة القيد غيا التعيينات التى تصدرها الوزارة .

١٨٦ زراعة

ويجب الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المشار إليها وتدعيمها عندئذ
طلب وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ١٦ - تشكل لجنة بكل مصنع تتولى أخذ عينات من الانتاج
تمثل مائة طن أو لكمية الانتاج في يومين متتاليين أيهما أقل على النحو
الآتى :

- ١ - مندوب مديرية الزراعة المختصة بالمصنع .
- ٢ - مندوب بنك التنمية والائتمان الزراعى بالمصنع بالنسبة
للمضائق علف الماشية .
- ٣ - مندوب عن ادارة المصنع .

ويجب أن يحرر محضر يثبت فيه كيفية أخذ العينة والتاريخ والكمية
التي تمثلها العينة وتاريخ تصنيعها ونسب مكونات الأعلاف انتاجه المأخوذة
منها العينة : ويجب ألا تقل العينة عن ٢ كيلو جرام وتؤخذ طبقا لما يلى :

إذا كانت الكمية الموجودة من الفلف ١٠ عبوات فأقل ٢٠٪ تؤخذ
العينات من جميع العبوات .

إذا زاحمت العبوات على عشرة ولم تجاوز الـ ٢٠٪ فتؤخذ العينات من
١٠ عبوات بطريقة عشوائية ، وإذا زادت الكمية عن عشرين عبوة ولم
تجاوز ٤٠ عبوة تؤخذ العينات من ١٥ عبوة بطريقة عشوائية أيضا
وتؤخذ العينات من ٢٠ عبوة إذا زاد عددها عن ٤٠ عبوة ، وإذا كانت
الكمية المصنعة سيتم تداولها في حالة سائبة صبا في سيارت نقل
العلف المدة لذلك ٠٠ تفزن في واحد أو أكثر من صوامع المنتج النهائي
الرقمعة بالمصنع ويثبت ذلك في محضر لأخذ عينة من العلف السائب وذلك
بأخذ عدة عينات تخلط جيدا ويؤخذ منها عينة ممثلة عن طريق ناقل العلف
الى انصوامع ، ولا يسمح بتداول العلف الا بعد ورود نتيجة التحليل

مطابقة للمواصفات وتخلط العينات المأخوذة خلطا جيدا ثم تقسم الى ثلاثة اجزاء متعائلة ، ويوضع كل جزء منها داخل عبوة ويوضع داخل كل عبوة صورة من محضر أخذ العينة ثم تقفل العبوات ويختم كل منها بخاتم الجهة المأخوذة منها العينة وخاتم المهندس الزراعى المختص بالمنصنع ويحتفظ مدير المنصنع باحدى العبوات ، ويقوم بتسليم احدى العبوتين الأخرتين الى مندوب مديرية الزراعة المختصة بالمنصنع : ويرسل العبوة الثالثة الى جهة التحليل المختصة (معهد بحوث الانتاج الحيوانى) بالنسبة لأعلاف الحيوانات ومكوناتها ومعمل البروتين بالنسبة لأعلاف التواجن ومكوناتها أو أية جهة أخرى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

مادة ١٧ - تتولى جهة التحليل فحص العينة المرسله ظاهريا ثم تحليلها وفحصها كيميائيا وترسل نتيجة التحليل الى المدير المسئول بالمنصنع والى مديرية الزراعة المختصة فى موعد أقصاه أسبوع من تاريخ ورود العينة الى المعمل .

مادة ١٨ - يتبع فى تحليل العينات طرق التحليل الرسمية المتعارف عليها دوليا ويلزم أن يتبع فى اعادة التحليل ذات الطرق التى استعملت عند اجراء التحليل .

مادة ١٩ - لصاحب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل وطلب اعادته خلال الأيام العشرة التالية لاختباره بالنتيجة والا سقط حقه فى التظلم واعتبرت النتيجة النهائية .

• ويقدم التظلم الى الإدارة المركزية لمسئول الانتاج الحيوانى بالوزارة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول • على أن يكون الطلب مصحوبا بالآتى :

١ - نتيجة التحليل المبلغة اليه .

٢ - قسيمة تثبت أدائه الرسوم المقررة بواقع ١٠ جنيهات ومصاريف تحليل طبقا للفئات المقررة .

نصل نسخة معينة من المخطط المحفوظة بمديرية الزراعة الى جهة
نحب اخرى تابعة لوزارة تسمى قامت بالتحليل الأول او الى جهة
صومية اخرى يحددوا رئيس الادارة المركزية لتسبون اذنتاج الحيوانى
فقد ثبت سلامة امانة ومطابقتها للمواصفات ترد مصروفات التحليل
نفس الى المخطط .

مادة ٢٠ - على المصنع فى حالة عدم مطابقة العينة للمواصفات أن
يميد تصنيع نعية العلف التى تمثها العينة المرفوضة فى ضوء نتيجة التحليل
توصلا لمطابقة العلف للمواصفات المعتمدة .

مادة ٢١ - يجب أن العلف المصنع فى عبوات تتناسب فى حجمها ومادتها
مع نوع لعلف المنتج بطريقة تصنيه ، ويجب أن تكون العبوات محكمة
الغلق بخيطة متين يمر بين طرفى الفتحة طرديا وعكسيا بحيث لا يمكن العبث
بمحتوياتها . ويجب أن توضع داخل كل عبوة وأن تثبت خارجها فى نهاية
'الخيط' 'المغلفة' به بطاقة تشمل البيانات الآتية باللغة العربية بخط واضح
لا يسهل محوه :

١ - نوع العلف ورقم تاريخ تسجيله .

١ - تاريخ التصنيع .

٣ - الوزن الصافى عند التعبئة .

٤ - مكونات العلف ونسب المركبات الغذائية الأساسية فيه .

بالاضافة الى البيانات الأخرى الخاصة بالمصنع من حيث العلامة
التجارية وخلافه .

وفى حالة انتاج العلف مسائبا وتداوله صبا فى سيارات نقل العلف
الذى ذلك يهرر مخضر تصنيع مدونا فيه الكمية المصنعة وجميع البيانات
... فى البطاقة المذكورة أعلاه .

يحتفظ المصنع بصورة من لمصنع وتسلم صورة عنه الى المشتري
تد اساتم كمية نصف من لمصنع.

(الفصل الرابع)

نقل وتداول الأعلاف والاتجار فيها

مادة ٢٢ - لا يجوز نقل أعلاف الماشية من جهة الى أخرى الا بتصريح
كتابى يصدر من البنك الرئيسى لتنمية واكتتمان الزراعى وفروعه وبنوكه
بالمحافظات ، ويبين بالتصريح الكمية المنقولة وتاريخ النقل والجهة المنزل
اليها .

وفى جميع الأحوال يتعين الالتزام فى صرف أعلاف الحيوان والنواجن
بما هو مثبت ببطاقات الصرف الخاصة بكل منها وفقا للنظم المعمول بها
فى هذا الصدد .

مادة ٢٣ - يحظر على الملاحن ومضارب الأرز والمعاصر وجميع
الجهات المختصة أن تطرح للتداول كميات مواد العلف الخام انتى تحددها
لجنة علف الحيوان من النخالة ورجيع الكون بنوعيه والكسب وغيرها من
المواد الأخرى التى تقرر اللجنة المذكورة ادخلها فى تصنيع الأعلاف .

مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المواد السابقة يحظر الاتجار فى مواد
الأعلاف الخام أو المصنعة أو الإضافات أو المركبات إلا فى مطل تجارى
معد لذلك مستوف لاشتراطات المحال الصناعية والتجارية ، ويقدم طلب
الترخيص بالاتجار الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى مرفقا به
المستندات الآتية :

١ - صورة الرخصة الصادرة بادرة مطل تجارى .

٢ - صورة رسمية من التيد بالسجل التجارى .

٣ - منطقة الضريبة •

٤ - تحديد مدير المسئون عن المتجر •

٥ - م يدل على سداد مصاريف معاينة بواقع عشرة جنيهات •

يتم معاينة المحل • وفي حالة استيفائه للشروط المشار اليها يصدر الترخيص بمرار من رئيس الادارة المركزية نشئون الانتاج الحيوانى ، ويتعين اعادة المعاينة سنويا للتحقق من استمرار صلاحية المتجر للغرض المعد من اجله •

مادة ٢٥ - يجب على ادارة المتجر أن تمسك الدفاتر الآتية وأن تقدمها للأمورى انضبط التضاى عند أى طلب :

١ - سجل مخزن يثبت فيه يوميا الكميات الواردة من الأعلاف بمختلف أنواعها وأوزانها والجهة الواردة منها وتاريخ التوريد •

٢ - سجل البيع ويثبت فيه الكميات المباعة وأوزانها من أنواع الأعلاف المختلفة والجهة المباع اليها وأسعار البيع •

٣ - سجل قيد أخذ العينات الفجائية للتفتيش عليها •

ويجب أن تكون هذه السجلات منتظمة وأرقام مسلسلية ومختومة بخاتم مديرية الزراعة المختصة •

ويتمتع الاحتفاظ بها مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اخر قيد فيها •

(الفصل الخامس)

الرقابة والتفتيش

مادة ٢٦ - يجب أن يكون الاعلان عن مواد العلف أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفات وشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها •

مادة ٢٧ - يستمر الحجر البيطرى فى أخذ عينات من المكونات

المستوردة واضانتها وذلك من كل رسالة ورسالتها إلى الإدارة المركزية
سئون الانتاج لحيواني . و يتم الافراج التفتيش عن هذه الرسائل
ألا بموجب خطاب معتمد من الإدارة المذكورة بعد التأكد من مطابقتها
للمواصفات طبقا لشهادة الجهة المستوة عن التحليل في مصر إلى أن
يتم انشاء إدارة متخصصة في هذا الشأن تتبع الإدارة المركزية لشئون
الانتاج الحيواني .

مادة ٢٨ - يتعين أن يتولى الإشراف على انتاج وتصنيع الأعلاف
والأعجاز فيها مهندس زراعى تقابى حيث أن هذه الأعمال تعتبر من
الأعمال الزراعية التى يقتصر مباشرتها على المهندسين الزراعيين .

مادة ٢٩ - لأهوى الضبط القضائى دخول محال تجارة العلف
وصناعته وتخزينه وإيداعه للتفتيش عليها وضبط ما يوجد فيها من المواد
اشتبه فى غشها أو فسادها والتحقق عليها ، ولهم أخذ عينات منها دون
مقابل للتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات وذلك فيما عدا الأماكن
المخصصة للسكى .

مادة ٣٠ - يقوم مأمور الضبط القضائى بأخذ عينات غجائية
للتفتيش عليها من الأماكن المنصوص عليها فى المادة السابقة على النحو
الآتى :

١ - يتم سحب عينات العلف المصنع من مرابع مختلفة من مكان
تواجده بطريقة عشوائية على النحو الموضح بالمادة (١٥) ، ويتم خلط
العينة على النحو الموضح فى المادة المذكورة وتجزئتها إلى ثلاثة أجزاء توضع
كل منها فى عبوة مستقلة يحكم غلقها وتختم بالشمع الأحمر ويختم
بختم أخذ العينة .

وبالنسبة للإضافات والمركبات والمواد المعدنية وغيرها من المواد
الخام المعبأة فى عبوات صغيرة (٥ كجم فأقل) ، فيتم أخذ ثلاث عبوات

منها بطريقة تشويئية ويتم ختمها بائتمنح ازدهر مع ختم بند العين أيضا .

٢ - يقوم أخذ العينة بتحرير محضر يثبت فيه حالة المخان الموجود فيه النصف وطريقة تخزينه ، أو تشوينه وطريقة أخذ العينة وتاريخ أخذها والبيانات الخاصة بالعينة من واقع أنبئة مثبتة على عبوات نصف أو ثلثان من ويوقع على النصف منة ومن أخذت منه العينة ، وفي حالة امساعه من لتوقيع يثبت فت في المحضر .

٣ - تسم إحدى نسخ لينة الى من أخذت منه وتسلم الاخرى الى مديريه زراعه المختصة الثالثة ترسل الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيواني لارسالها الى العمل المختص .

مادة ٢١ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مخالفة أحكام مواد الفصل الخاص بطف الحيوان .. يلتزم من تثبت مخالفته لأحكام لقانون وهذا القرار بسداد ما يوازي قيمة الدعم عن المواد الخام المنصرفة اليه ، وفي حالة تكرار المخالفة يحرم المخالف فضلا عما تقدم من صرف حصص المواد الخام بالسعر المدعم لمدة شهر .

فإذا عاد لارتكاب المخالفة للمرة الثالثة ألغى الترخيص الصادر اليه بتشغيل المصنع أو المتجر . ولا يجوز الترخيص له مجددا بالتشغيل الا بعد مرور ستة شهور من تاريخ الغاء الترخيص ولا يخل هذا بحقوق المضررين في انتضاء التعويضات المناسبة من المخالف طبقا للقواعد العامة من لقانون .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع الحربية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

نشر في ١٩٨٤/٦/٦

تكونر / يوسف أمين وإلى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٤

في شأن المخصبات الزراعية (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بمصد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون
انزراعة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بانتشاء نقابة المين انزراعية
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ « ثانوى » بشأن
المخصبات الزراعية .

وعنى معاينة لجنة المخصبات الزراعية .

قرر

مادة ١ - يقصر تداول المخصبات انزراعية على الأنواع المخرجة
بالملحق رقم (١) المرفق (٢) بعد تصديقها فى وزارة الزراعة ويستثنى
من التسجيل المخصبات الواردة فى الجدولين (د ، هـ) من الملحق المشار اليه .

مادة ٢ - تقدم طلبات التسجيل على الاستمارة المعدة لذلك بوزارة
الزراعة (مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الأراضي والمياه)
مصحوبة بعينة من المخصب المراد تسجيله تكفى التحاليل والاختبارات
البيولوجية والكيمائية .

ويجب سداد مصاريف التحليل بالثقات المترتبة بالنسبة لكل عذمر

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٩/٢٤ - العدد ٢١٨ .

من العناصر المختلفة الداخلة في تركيب المخصب المطلوب تسجيله والمبينة بالبتدول الوزرء بالملحق رقم (٣) (١) المرغق .

مادة ٢ - يتم تسجيل المخصب الذى تثبت مطابقتها للمواصفات ومضاحيته بيولوجيا بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية بالوزارة ويعطى الطالب شهادة تزيد تسجيل المخصب وذلك بعد أداء رسم تسجيل قدره خمسة جنيهات .

ويسرى التسجيل لمدة خمس سنوات ويجب تجديده - على أن يقدم طلب التجديد قبل نهاية مدة التسجيل بستة أشهر على الأقل .

مادة ٤ - لا يجوز تصنيع أى من المخصبات الزراعية أو تجهيزها لغرض الاتجار بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويحصر طلب الحصول على الترخيص على النموذج المعد لذلك بوزارة الزراعة (مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الأراضى والمياه) على أن تسدد مصاريف معاينة بواقع عشرين جنيها مصريا وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها والموجبة على ترخيص من جهات أخرى .

ويجب أن يرفق بالطلب رسم هندسى معتمد وصورة من الترخيص الصادر الى الطالب من وزارة الصناعة وصورة البطاقة الضريبية والسجل التجارى والإيصال الدال على سداد مصاريف المعاينة ورسم الترخيص بواقع خمسة جنيهات .

ويمصدر الترخيص بالتصنيع أو التجهيز بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية بالوزارة .

ويكون الترخيص بالتصنيع أو التجهيز شخصيا فلا يجوز التنازل

(١) لم تنشر الملاحق المرفقة اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية وقد تعدل الملحق رقم (١) بقرار وزير الزراعة رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٢/٢ - العدد ٥٢) -

عنه الى الغير حتى في حالة بيع المصنع او تأجير درينتين تجديد اترخيص كل خمس سنوات بذات الاجراءات المشار اليها ويقدم طلب التجديد قبل موعد انتهاء الترخيص بستة أشهر على الأقل .

ولا يجوز تداول المخصبات المصنعة او المجهزة الا بعد تسجيلها وفقا لهذه القرارات وثبوت مطابقة كل تشغيلة للمواصفات بموجب شهادة معتمدة تصدر عن وزارة الزراعة بعد أداء مصاريف التحليل المقررة بالجدول المرفق .

ويجب على ادارة المصنع أن تمسك سجلا مرقما ومختوما من وزارة الزراعة يوضح فيه أرقام المنشغلات وقوائم تصنيعها أو تجهيزها وحركة توزيعها فضلا عن :سجل النفاذ بالاتجار المنصوص عليه في المادة (٦) ويجب على ادارة المصنع تقديم هذين السجلين عند طلبهما والاحتفاظ بهما لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيهما .

مادة ٥ - لا يجوز الاتجار في المخصبات الزراعية الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية وفي محل معد لهذا الغرض مستوف لاشتراطات المحال الصناعية والتجارية ويقدم طلب الترخيص بالاتجار على النموذج المعد لذلك من معهد بحوث الأراضي والمياه بمركز البحوث الزراعية ويكون مصحوبا بمصاريف معاينة بواقع عشرين جنيها عن كل محل يطلب الترخيص به ويجب أن يرفق الطلب بالسجل التجارى وصورة البطاقة الضريبية وما يدل على ملكيته أو استجاره للعين الكائن بها المتجر وصورة الترخيص الصادر بإدارته كمحل تجارى .

ويكون الترخيص بالاتجار شخصيا فلا يجوز التنازل عنه للغير حتى في حالة بيع المتجر أو تأجيره .

وتكون مدة الترخيص خمس سنوات ويتعين تجديده بطلب يقدم

اسم الجعة أو المخزن المصدر من وإلى المخب ومنه وكيته
وتاريخ تصدير •

مادة ١٠ - لا يجوز بيع أو مخب مدرج بالجداول أ ب ج د من
الملحق رقم (١) المرفق أو عرضه للتداول إلا في عبوات مغلقة بكيفية
تضمن سلامة المخب والمحافظة على نقارته وعزم التلاعب في محتوياته
كما يجب أن توضح على العبوات البيانات الآتية باللغة العربية بخط واضح
لا يسيل محوه :

(أ) اسم المصنع المنتج للمخب والبلد الوارد منه إذا كان
مستوردا •

(ب) الاسم التجاري للمخب وعلامته التجارية ورقم وتاريخ
تسجيله •

(ج) النسبة المئوية للمكونات اسماء مادية مكتوبة بأرقام لا يتل
ارتفاعها عن ٥ سم •

(د) الوزن القائم مكتوبا بأرقام لا يتل ارتفاعها عن ١٠ سم •

أما العبوات التي لا يزيد وزنها القائم على ٥ كيلو جرام فيجب
كتابة البيانات المقدمة عليها دون التقييد بالارتفاعات المبينة بالمبنيين ج د
من هذه المادة •

مادة ١١ - لا يجوز الإفراج عن المخصبات المستوردة المدرجة
بالجدول أ ، ب ، ج ، د ، هـ من الملحق رقم (١) المشار إليه إلا بعد أن تثبت
نتائج تحليل العينات المأخوذة منها ومطابقتها للمواصفات الواردة بذلك الملحق •

ويجوز للجنة المخصبات الزراعية السماح بتداول مخصبات غير
مطابقة لها للمواصفات وبشرط ملاحظتها للاستعمال وعلى أن يعدل
ثمنها بما يتناسب مع مكوناتها السملدية •

مادة ١٢ — تؤخذ عينات المخصبات الزراعية لتحليلها بحضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه ويجب اثبات حضوره أو منوبه أو امتناعه عن الحضور رغم إخطاره في محضر يتضمن البيانات الآتية :

- ١ — اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته •
- ٢ — تاريخ وساعة ومكان أخذ العينات •
- ٣ — اسم صاحب الشأن أو من ينوب عنه ولقب كل منهما وصناعته ومحل إقامته •
- ٤ — سبب أخذ العينات والكمية التي تمثلها العينة •
- ٥ — عدد العبوات الموجودة وكل بيان آخر يمكن الانتفاع به لتمييز العينات واثبات حالة المخصبات •

مادة ١٣ — تؤخذ عينات المخصبات الزراعية بالطرق الآتية :

(١) بالنسبة للمخصبات القابلة للتبيع :

يستعمل في أخذ العينة مجس معدنى طوله ٦٠ سم على الأقل بخلاف المقبض وقطره الخارجى ١٧ مم على الأكثر — تفتح العبوة من أحد طرفيها العلويين فقط وتؤخذ العينة بالمجس من هذا الطرف في الاتجاه للأسفل المقابل له ثم تغلق العبوة بأحكام وتختتم ثانية بكيفية ملائمة على أن تتم هذه العملية بسرعة للمحافظة على المخصب من التبيع •

وتكرر هذه العملية على عدد معين من العبوات بطريقة عشوائية في حدود النسب المشار إليها في المادة (١٤) وتوضع العينات فوراً في زجاجة كبيرة ذات فتحة واسعة وسدادة زجاجية حيث يخلط بعضها ببعض بهز الزجاجة وتعليقها وتغلق الزجاجة فوراً عقب ادخال كل كمية في زجاجة نظيفة جافة وتربط سدادة الزجاجة بالدوبارة بحيث تلف حول عنقها وفوق الزجاجة والبطانة المصقة بها حسبما هو منصوص عليه في المادة (١٥) من هذا القرار •

وعلى أن تختتم جميعا بالتجمع الزاوي من الزاوية رأسية كما تختتم الدويرة أيضا فوق السدانة ويستعمل في ذلك ختم أخذ العينة وخاتم صاحب الشأن .

(ب) بالنسبة لأخصيات غير القابلة للتسليم :

تؤخذ العينة بإدخال المص في بيرة في أربعة جهات على الأكثر ويكرر هذا في العملية في عدد معين من التكرار في حدود أنبوب المسار إليها في المادة (١٥) وتوضع هذه العينات على قطعة من القماش أو الورق وتخلط بعضها ببعض خلطا جيدا باليد أو بموق خشبي أو معدني حتى تصبح متجانسة تماما وتؤخذ من هذا الخليط خمسة أجزاء لا يقل الجزء منها عن ٢٥٠ جم (مائة وخمسين جراما) .

ثم يوضع كل جزء من الأجزاء الخمسة في زجاجة وتربط بإدويرة بنفس الطريقة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

(ج) بالنسبة للأخصيات في كوة :

تؤخذ العينات في هذه الحالة بمص مناسب بإدخاله في نواحي مختلفة من الكوة ثم تخلط بعضها ببعض على قطعة من القماش . وتبعب فيها نفس الاجراءات المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

مادة ١٤ - (أ) تؤخذ العينات من العبوات بالنسبة الآتية :

١ - إذا كان عدد العبوات لا يزيد على خم من عبوات فتؤخذ العينة منها جميعا .

٢ - إذا كان عدد العبوات يزيد على خمسة ولا يجاوز ٢٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٤٠٪ منها على ألا يقل العدد عن ٦ عينات .

٣ - إذا كان عدد العبوات يزيد على ٢٠ ولا يجاوز ٦٠ فتؤخذ العينة بنسبة ١٠٪ على ألا يقل العدد عن ٨ عينات .

٤ - إذا كان عدد العبوات يزيد على ٦٠ ولا يجاوز ٢٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ١٠٪ على ألا يقل العدد عن ١٠ عينات .

٥ — إذا كان عدد العبوات يزيد على ٢٠٠ ولا يجاوز ٥٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٥٪ منها على ألا يقل العدد عن ١٥ عينة .

٦ — إذا كان عدد العبوات يزيد على ٥٠٠ ولا يجاوز ١٠٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٤٪ منها وعلى أن لا يقل العدد عن ٢٥ عينة .

٧ — إذا كان عدد العبوات يزيد على ١٠٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٣٪ منها وعلى أن لا يقل العدد عن ٤٠ عينة .

(ب) عدد الأجزاء التي تؤخذ من الكودة :

١ — ٢٥ جزءا إذا كانت الكمية لا تتجاوز ١ طن .

٢ — ٣٠ جزءا إذا كانت الكمية من ١ — ٢ طن .

٣ — ٣٥ جزءا إذا كانت الكمية أكثر من ٢ — ٥ طن .

٤ — ٤٠ جزءا إذا كانت الكمية أكثر من ٥ — ١٠ طن .

٥ — ٤٥ جزءا إذا كانت الكمية أكثر من ١٠ — ٢٥ طن .

٦ — ٥٠ جزءا إذا كانت الكمية أكثر من ٢٥ — ٥٠ طن .

٧ — ٦٠ جزءا إذا كانت الكمية أكثر من ٥٠ — ١٠٠ طن .

٨ — يؤخذ جزءان زيادة عما تقدم من كل عشرة أطنان أو كسر منها

إذا تجاوزت الكمية مائة طن .

مادة ١٥ — تلتحق بطاقة لكل زجاجة معدة لأخذ العينات يبين فيها اسم

المخضب وتركيبه وتاريخ أخذ العينة والكمية التي تمثلها واسم وتوقيع

أخذ العينة وصاحب الشأن أو من ينوب عنه .

ويرسل محضر أخذ العينات وزجاجتان منها الى معامل التحليل

المختصة بوزارة الزراعة خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة لإجراء التحليل

على احدهما والاحتفاظ بالثانية للرجوع اليها في حالة وجود نزاع وتحفظ

الزجاجتان الأخريان لدى صاحب الشأن .

مادة ١٦ - مفترق وزير الزراعة وزيراً للتعليم. الخسبات الزراعية
بمطرق عليه. المينة بالمجلس رغم ١ - منى ونرسا نتيحة التحليل الى
صاحب. من ثلاث مدة - نزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ وصول
نعينه الى المجلس ويعتبر الاحتياط الى الخسبات من ثم ينن اذا لم
يخطر - صاحب. نتيحة التحليل على المدة المذورة - ما لم
تفكره الوزارة خلال ذلك المدة بالضرورة تحفظ على الاقتضاء من التحليل
ثارت ضرورة زيادة المدة ضرورة تحليل .

مادة ١٧ - صاحب. نتيحة ان ينضم من نتيحة التحليل ويلي.
اعدته على خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالنتيجة ولا يقط دته
في التظلم واعتبرت نتيحة نهائية ويقدم التظلم من نتيحة التحليل الى
وزارة الزراعة (تحت مرسوم وزير الزراعة) بنظر بعض
الوصول على ان يكون الخسبات محوريا بالآتي :

١ - شهادة التحليل .

٢ - احدى العينتين المحفوظتين لدى المتظلم .

٣ - رسم نظر المتظلم وتجره خمسة بنديعت. او ايصال يبعث أداء
هذه المبلغ في أقرب غزينة تابعة لوزارة الزراعة .

كما يؤدي المتظلم مصاريف اعادة التحليل وفقا لمجدول المرفق وتقدر
هذه المصاريف الى المتظلم اذا ثبت من اعادة التحليل مطابقة الخسبات
للمواصفات .

أداة ١٨ - تتبع عند اعادة تحليل العينات الزبراءات الآتية :

١ - تتولى اعادة تحليل العينة لجنة مشكدة من ثلاثة أعضاء من
الهيئة العامة او الاخصائيين بسيد بحوث الزراعية والبيد يحدد مدير
الهيئة العامة من ضمن من مراقبة المزارع الزراعية - يجوز للمتظلم ان يطلب
حضور احدى اعادة التحليل بنفسه او بدمدوب منه .

٢ - تسلّم إلى اللجنة العينة المحفوظة بالمعهد والعينة المقدمة من المتظلم وذلك لفحص الأخفام بتقرير سلامتها وأثبت ذلك في محضر يحرر لهذا الغرض .

٣ - تتبع في إعادة التحليل ذات الطريقة التي أتبع في التحليل الأول المتظلم منه ويجرى التحليل أولاً على العينة المقدمة من المتظلم فإذا اختلفت نتائج هذا التحليل عن تحليل الوزارة يجرى التحليل على العينة المحفوظة لدى الوزارة وتكون نتيجة تحليل هذه العينة نهائية .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها بنتيجة التحليل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامها لعينة مريض النزاع ويكون قرارها نهائياً .

مادة ١٩ - لا تخلل نسب التجاوز في التحليل الكيماوى المنصوص عنها في الجداول المرفقة بالشروط الخاصة بالحاسبة على نسب العجز في المواد الفعالة التي قد تتضمنها العقود أو الاشتراطات الخاصة بعمليات استيراد الأسمدة من الخارج .

مادة ٢٠ - تستثنى من أحكام هذا القرار المخصبات الزراعية التي تستورد لأغراض التجارب العلمية للجامعات ومراكز البحوث والمعاهد العلمية الرسمية ولا يخل هذا بشرط الحصول على ترخيص سابق بالاستيراد من لجنة المخصبات الزراعية .

وعلى هذه الجهات موافاة لجنة المخصبات الزراعية بتقارير عن نتائج التجارب التي أجرتها على المخصبات المشار إليها .

ويجوز للجنة المخصبات الزراعية الموافقة على استيراد عينات بالكميات التي تصدها لغير الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة ، على أن يتم استخدامها وأجراء التجارب عليها بالمزارع الخاصة بتلك الجهات تحت اشراف مركز البحوث الزراعية .

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥

باصدار نظام بطاقة الحيازة الزراعية (٢٤)

وزير الزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون المحنى :

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى الصحراوية :

وعلى القرار الحزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن بطاقة الحيازة الزراعية معدلا بالقرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ :

قرر

مادة ١ - يعمل بنظام بطاقة الحيازة الزراعية المرفق تنفيذا لأحكام قانون الزراعة المشار اليه .

ويسرى هذا النظام على الاراضى الزراعية الواقعة داخل الزمام

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣/٢/١٩٨٥ - العدد ٤٦ -

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية

فى ٢٠/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٣٦) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :

« تعد بطاقة الحيازة الزراعية ابتداء من السنة الزراعية ١٩٨٨/٨٧

ولمدة ثلاث سنوات نظير اداء مبلغ ٣٠ (ثلاثون) قرشا وتختتم بخاتم

شعار الجمهورية وخاتم الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ويثبت بها

تاريخ استخراجها » .

والمتاحة حتى مسافة كيلو مترين ويقصد بانضمام حد الأراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأقطان .

ولا يسرى هذا النظام على الأراضى التى تستصلح وتستقرع داخل المجتمعات العمرانية الجديدة إلا بعد تسليمها إلى الحكم المحلى طبقاً للمادة ٥٠ من اتفاق رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

مادة ٢ - يجرى حصر حيازى شامل كل ثلاث سنوات وتبدأ دورة الحصر الشامل من أول السنة الزراعية التى يحددها قرار من الوزير .

ويلتزم كل مالك لأرض زراعية ولو لم يكن حائزاً لها بتقديم بيان بجملة ما يملكه من هذه الأراضى فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من النظام المرفق وذلك على نموذج - ٣ زراعة خدمات .

مادة ٣ - يستمر العمل ببطاقات الحيازة الحالية حتى انتهاء سريانها بنهاية دورة الحصر الحيازى الحالية ، وتعتبر بطاقات الحيازة المستخرجة بصفة مؤقتة بمثابة تصريح لخدمات المؤقت المنصوص عليه فى المادة ١٩ من هذا القرار .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ معذلاً بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ الملغى اليهما وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار والنظام المرفق به .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويمثل به من تاريخ نشره .

تحتور / يوسف والى

نظام بطاقة الحييزة الزراعية

مادة ١ - يقصد بالعبارات الآتية أينما وردت بهذا القرار المدلول المبين قرين ذل منها :

- ١ - الجمعية التعاونية الزراعية الجمعية التعاونية سزراعية المحلية المختصة متعددة الأغراض بالقرية
- ٢ - نموذج (١) زراعة خدمات بطاقة الحييزة الزراعية •
- ٣ - سجل (٢) زراعة خدمات سجل اثبات بيانات الحييزة بالناحية •
- ٤ - استمارة (٣) زراعة خدمات اخطار (طلب استخراج بطاقة الحييزة الزراعية)
- ٥ - استمارة (٤) زراعة خدمات خاصة بلجمالى بيانات اخطارات (٣) زراعة خدمات

مادة ٢ - تعد بطاقة الحييزة الزراعية (١ زراعة خدمات) وفقا للنموذج المعتمد وترقيم صفحاتها وتختتم بخاتم شعار الجمهورية وتتقوم مديرية الزراعة بنزقيم بطاقات الحييزة بأرقام سلسلة قبل تسليمها للجمعيات التعاونية الزراعية ويثبت ذلك فى سجل خاص يعمد لهذا الغرض •

مادة ٣ - تصدر بطاقة الحييزة الزراعية وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار ثلاثى بيانهم :

- (أ) المالك الذى يزرع أرضه ويستغلها على الذمة •
- (ب) المالك الذى يزرع أرضه بالمزراعة •
- (ج) المستأجر بالنقد •
- (د) المستأجر بالمزراعة فى حاة الاتفاق مع المالك عنى اثبات الحييزة باسمه :

ويعتبر مرسى الماشية في حكم حائز الأرض الزراعية .

مادة ٤ - تصدر بطلقة الحيازة باسم الحائز سواء اذنان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ويجب أن تتضمن البطاقة أيضاً اسم من ينوب قانوناً عن الحائز اذا كان غير كامل الأهلية وكذلك اسم الحارس القضائي أو الاتفاقى أو السنديك أو المصفي حسب الأحوال ، ولا يجوز أن تصدر البطاقة باسم التوكيل أو بذكر اسمه بها وان كان يجوز التعامل معه بعد التحقق من صفته ولا يجوز بأى حال صرف أكثر من بطاقة حيازة عن ذات المساحة أو في نطاق الجمعية الواحدة وذلك كله مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعى .

مادة ٥ - يعتبر مدير الجمعية التعاونية بالناحية هو المشرع الزراعى المختص في تنفيذ نظام بطاقة الحيازة والتقيد بسجلاتها اذا لم تعين مديرية الزراعة المختصة مشرفاً زراعياً مسؤولاً عن الحيازة في نطاق الجمعية التعاونية اثرزاعية المختصة .

مادة ٦ - يجب على كل حائز أو من ينوب عنه قانوناً أن يخطر الجمعية التعاونية بجميع البيانات التفصيلية عن حيازته من أرض يزرعها أو يستغلها بأى وجه من الوجوه سواء اكان مالكا أو مستأجراً لها ويعدد وأنواع الماشية التى يحرزها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحيازته وكذلك بأى تغيير يطرأ على هذه الحيازة خلال خمسة عشر يوماً ويكون الاخطار عن التغيير الذى يحدث في حيازة الماشية أربع مرات في أول يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل علم وذلك على استمارة (٣) زراعة خدمات التى تعد وفقاً للنموذج المعتمد بهذا القرار ويتم الحصول عليها بدون مقابل وفي حالة عدم توافرها يجوز تقديم الطلب على ورقة عادية تشمل على ذات البيانات ويحصل الطالب على الايصال الدال على تقديمه الطلب أو الاستمارة موثقاً عليه من الموظف المسئول بالجمعية .

مادة ٧ - تقيد الطلبات المقدمة بأرقام مسلسل حسب تواريخ

وزيودها وتعرض أولا بأول على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٢ من قانون "زراعة المشار إليه والمشكلة من التهمة أو من يقوم مقامه وأحد المشايخ ونصرايف بالناحية وذلك المساحة" وعلى هذه اللجنة مراجعة الطلبات المذكورة والتحقق من صحة بياناتها ومطابقتها والتأكد من وضع اليد والرجوع إلى سجل عقود الإيجار بالجمعية التعاونية والتحقق من أن الحيازات بطريق الإيجار يقابنها عقود مودعة بالجمعية وتكون اللجنة المذكورة مسئولة عن أى اختلاف يظهر بين جملة زمام القرية وجملة الحيازات المستخرج لها بطلاقات حيازتها وعليها إعادة الاستمارات أو الطلبات إلى انجمنية التعاونية بعد اعتمادها وتوقيعها من جميع أعضاء اللجنة .

مادة ٨ - إذا لم يقدم انحاء البيانات الخاصة بحيازته أو التغييرات الطارئة على مشتملات حيازته في المواعيد المحددة في هذه انقرار فعلى المشرف الزراعى المختص أن يثبت اسمه في كشوف المتخلفين وتقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) بتقديم البيانات اللازمة عن حيازته بعد اعتمادها منها الى الجمعية التعاونية لقيدها بالسجلات وعلى الجمعية التعاونية اخطار انحاء بذلك .

مادة ٩ - تدون أسماء الحائزين والبيانات الخاصة لكل منهم والمعتمدة من اللجنة المذكورة بالمادة (٦) في الاستمارة (٤) زراعة خدمات أو اجمالي اخطارات الحيازة وتعلق بمكان ظاهر لمدة عشرين يوما وترسل صورة منها لكل من مديرية الزراعة والادارة الزراعية المختصة للفظ .

مادة ١٠ - لكل ذى شأن أن يطعن في بيانات الحيازة المدونة والمطعنة بالاستمارة (٤) زراعة خدمات بمقر الجمعية التعاونية طبقا للمادة السابقة وتفصل في الطعن لجنة تشكل في كل مركز ادارى بقرار من مدير مديرية الزراعة المختص برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضو ممثل الجمعية التعاونية المركزية متعددة الأغراض بالمحافظة يختاره مجلس

ادارتها وممثل الوحدة المحلية المختصة يختاره رئيسها وممثل بنك التنمية والائتمان الزراعى يختاره رئيس البنك وممثل لمرافقة انضرائب العقارية بالمركز ومنسوب السلطة المختص ويرسل الطعن بكتاب موصى عليه الى رئيس لجنة الطعون بمقر الادارة الزراعية بالمركز ويجب أن يرفق به جميع البيانات والمستندات المؤيدة للطعن والايمان الدال على أداء الرسم المقرر ومقداره خمسون قرشا للفدان أو كسوره وبحد أقصى قدره جنيهان تؤدى الى صراف القرية أو أقرب خزينة حكومية لاضافتها الى حسابات أول وزارة الزراعة .

مادة ١١ - على رئيس لجنة الطعن قيد الطعون التى ترد اليه فى دفتر مخصص لذلك بأرقام سلسلة حسب تاريخ ورودها وأن يؤشر أهام كل طعن بنتيجة فحصه وتاريخ صدور قرار اللجنة بشأنه .

مادة ١٢ - تقوم لجنة الطعن ببحث الطعون التى ترد اليها أولاً بأول ولها أو لمن تنبيه من أعضائها التحقق من صحة البيانات بمختلف الوسائل ولها حق الاطلاع على سجلات الجمعية والمستندات أو الانتقال والعاينة على الطبيعة اذا لزم الأمر يكامل هيئتها أو بواسطة لجنة منها ولها أن تستدعى أطراف المنازعة ولسماع أقوالهم وطلب ما تراه من بيانات من اللجنة المشار اليها بالمادة (٦) أو من الجمعية التعاونية المختصة وتخطر لجنة الطعن الجمعية التعاونية المختصة بنتيجة الفصل موعد غايته خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه مع الاحتفاظ بمستندات الطعن للرجوع اليها عند الاقتضاء .

على المشرف الزراعى المختص التأشير بنتيجة الطعن بهامش اخطار الحيازة واستمارة (٤) زراعة خدمات بمجرد وروده .

مادة ١٣ - تعتبر البيانات المتلفة بالحيازة التى اجمدت من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٦) بعد انقضاء موعد الطعن فيها أو بعد الفصل فى الطعون المقدمة فيها نهائية وعلى المشرف الزراعى المختص اثباتها فى السجل المنصوص عليه فى المادة الحالية :

مادة ١٤ - ينشأ في تجميع التعاونية الزراعية المختصة سجل لثبوت قرية لأثبت بيانات الحيازة في سجل «٢» زراعة خدمت (طبقا للنموذج المعتمد وترقم صفحاته برقم مسلسل وتختتم كل صفحة فيه بخاتم شعار الجمهورية وتختتم التجميعية للتعاونية الزراعية المختصة بحيث يكرن صانعا لأثبتات بيانات الحيازة لمدة ثلاث سنوات متتالية ويتقربى التقيد به المشرف الزراعى المختص بترقم بذات أرقام مسلسل الاخطار والتطلبات المقدمة وهو وقع عليه من المشرف الزراعى ورئيس وأعضاء مجلس ادارة التجميعية لتعاونية ويكونوا جميعا مسئولين عن صحة التقيد والبيانات التى تدرج به .

مادة ١٥ - تسرى بطاقة الحيازة الزراعية حتى نهاية دورة الحصر الحيازى الشامل التى تصدر فى ظلها ويجب ان تتخذ اجراءات استصدار بطاقة حيازة جديدة وفقا لأحكام هذا القرار قبل المواعيد المشار اليها بشهرين على الأقل ، وعلى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة الاحتفاظ بجميع الأوراق والمستندات والسجلات الخاصة بالحيازة الزراعية طوال مدة دورة الحصر الحيازى ثم ينقل سجل «٢» زراعة خدمات الى الادارة الزراعية بالمركز المختص لحفظه بصفة نهائية .

مادة ١٦ - على الحائز الاحتفاظ بالبساطة الزراعية طوال مدة صلاحيتها وتقديمها للجهات المختصة عند طلبها وتعتبر المستند الرسمى لصرف مستلزمات الانتاج والسلف العينية والنقدية ويقيدها جميع البيانات المتوقعة بمعاملات الحائز وفى حالة فقد أو تلف البساطة يتعين على الحائز استخراج بطاقة أخرى بذات الرقم من الجمعية التعاونية الزراعية مقابل رسم قدره عشرة قروش يؤدى الى صرف القرية أو أقرب خزينة حكومية لحساب أول وزارة الزراعة ويدون على البساطة المستخرجة فى هذه الحالة عبارة « بدل فاقد أو تالف » هذا علاوة على تحصيل ثمن البساطة المقرر .

مادة ١٧ - يحظر على الحائز اجراء أى تعديل أو كشط أو محو أو

تغيير بأى صورة من الصور في البيانات "الواردة في بطاقة الحيازة الزراعية وفي حالة حدوث ذلك يبطل العمل بها ويحرم صاحبها من صرف مستلزمات الانتاج مع عدم الاخلال بالاجراءات القانونية الواجب اتخاذها ضد مرتكب المخالفة .

مادة ١٨ - يكون نقل الحيازة في الحالات التالية :

١ - بموجب اتفاق كتابي موقع عليه من الطرفين مع اقرار الحائز بتحملة جميع الديون المستحقة على الأرض محل التنازل عن الحيازة لأية جهة كانت بشرط أن يكون هذا الاتفاق مصدقا على التوقيعات فيه من الشهر العقارى أو من رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وعضوين من أعضائها وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بعدم جواز التنازل عن الايجار أو التأجير من الباطن الا في الأحوال المقررة قانونا .

ويعتد في هذا الصدد بالاتفاق الوارد في عقود البيع أو القسمة العرفية (الابتدائية) متى كان مصدقا على التوقيعات فيها على الوجه المتقدم .

٢ - بموجب حكم قضائى نهائى فى مسألة حيازة تم تنفيذه قانونا لصالح طالب النقل .

٣ - بموجب عقد مسجل ناقل للملكية ، لا لم يحتفظ فيه البائع بالحيازة بصفته مستأجرا أو صاحب حق انتفاع .

ويشترط لنقل الحيازة في الحالات السابقة ألا يكون قد صدر من طالب النقل تصرف ثابت بالتاريخ أو عقد ايجار مودع عن ذات المساحة الى الغير متى كان هذا التصرف أو العقد لاحقا في صدوره على تاريخ التصديق على الاتفاق أو صدور الحكم النهائى أو تسجيل العقد الذى يطلب نقل الحيازة بمقتضاء .

كما يشترط لنقل الحيازة في الحالتين المنصوص عليهما في البندين ٣٤١ أن يقدم طلب النقل قبل مضي سنة من تاريخ التصديق على الاتفاق أو تسجيل العقد وإذا لم يقدم طلب نقل الحيازة في الحالتين المشار إليهما خلال الأجل سالف الذكر ولم يكن قد صدر من طابئ النقل عند إيجار لاحق مودع بالجمعية على الوجه المتقدم فلا يتم نقل الحيازة إليه إلا بموجب اقرار جديد من الحائز وأصح نليد أو حتم قضائي ما لم يكن الطالب وضمما يده فعلا ، وإنى أن يتم ذلك يوقف التعامل ببطانة الحيازة الخاصة بالمساحة المطلوب نقلها ويصدر تصريح خدمات مؤقت باسم وأصح اليد يصرف بمقتضاه مستلزمات الإنتاج إليه بالنقد .

وفاة الحائز :

(أ) في حالة وفاة المالك الحائز :

تنقل الحيازة الى أبناء جميع ورثة 'المالك' مشعاعيا بينهم بموجب اعلام وراثية شرعى - ولا تنقل حيزة المساحة 'الموروثة' كلها أو أى قدر مفرز ومحدد منها الى اسم وارث معين إلا بموافقة باقى الورثة على اختصاصه بهذه المساحة - على أن يكون مصدقا على توقيعاتهم فى الحالتين على الوجه المتقدم .

(ب) فى حالة وفاة المستأجر :

تنقل الحيازة الى ورثته جميعا إذا كان منهم من يتخذ الزراعة حرفة أساسية له ولا يجوز نقل الحيازة الى اسم أحدهم ولو كان هو الذى يعمل بالزراعة إلا بموافقة باقى الورثة على الوجه المتقدم ويحظر تجزئة الحيازة على ورثة المستأجر ولو اتفقوا جميعا على ذلك .

ويجب فى جميع الأحوال أن يؤشر بنقل الحيازة فى سجل «٢٨» زراعة خدمات وأن يترفع عليه من المشرف الزراعى المختص ومن جميع أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

ولا يجوز في غير الحالات المبينة أساس بيطائات حيازة لصادرة
لناتزين اذا حدث نزاع على حيازة بينه وبين الغير .

مادة ١٩ - يستخرم تصريح خدمات زراعية مؤقتة (١) يتم بهرجبه
صرف مستلزمات الاناج بالنقد وغنا لشروط والضوابط وفي المواعيد
التي تصدر بها قرارات من الجهات المختصة وذلك ثلثات وفي الحالات
الآتية :

١ - من يضع يده بصفة هادئة بمسندة على أرض غير مملوكة الدولة
دون وجود سند ملكية أو ايجار طبعا للقانون اذا لم يكن قد صدر عنها
بطاقة حيازة لشخص معين .

٢ - للحائز الفعلى لأرض متنازع على حيازتها اذا صدر له حكم
قضائى غير نهائى طبقا لأحكام القانون وفي هذه الحالة يوقف العمل
ببطاقة الحيازة الصادرة عن ذات المساحة للغير .

٣ - اذا اختلف ورثة انحائز المتوفى مالكا كان أو مناجرا حول
تحديد شخص من يتولى الادارة منزم يصرف التصريح المذكور لواقع
اليده الفعلى منهم ويوقف العمل ببطاقة الحيازة للمسردت ويسرى ذلك
على المالك على الشيوع .

ويجب أن ينشأ سجل خاص يحون به بيانات تصاريح الخدمات
المستخرجة .

مادة ٢٠ - يجوز للأشخاص الذين لهم حيازات متملة تتبع أكثر
من جمعية تعاونية بزمام قريتين أو زمام أكثر من مركز أو قرية بمحافظة

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٦
بتصريح الخدمات الزراعية المؤقتة (الوقائع المصرية فى ١٢/٤/١٩٨٦ -
العدد ٨٩) .

واحدة أن يطلبوا جميع الخدمات الزراعية الخاصة بهذه الزراعات بجمعية واحدة وذلك متى كان الضم مؤقفا لجميع التراخيص قبل الجمعيات والبنوك المتعامل معها في الجهات التي توجد بها حيازته باتباع الاجراءات الآتية

١ - يقدم الطلب من أصل وصورة الى المشرف الزراعى بالجمعية المطلوب النقل منها .

٢ - يبحث الطلب بالجمعية فإذا تبين استيفاء الطالب للشروط تخطر الجمعية المطلوب النقل اليها بصورة طلب النقل .

٣ - يقوم المشرف الزراعى بالجمعية المطلوب النقل اليها في حالة موافقتها على طلب اخطار الجمعية المطلوب النقل منها بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الطلب اليه لاييقاف التعامل مع الطالب اعتبارا من أول السنة الزراعية التالية :

٤ - يتولى المشرف الزراعى بالجهة المنقول منها التأثير بنقل الخدمات ووقف تعاملها مع الطالب على كل من البطاقة والسجل واطار بنوك القرى المتعاملة مع الطالب بذلك .

٥ - على الجمعية المنقول خدمات الحيازة اليها مسك سجل خاص تنقيد به البطاقات المنقولة اليها ويتم التعامل مع الحائز بموجب ذات بطاقات الحيازة المنقول خدماتها .

وفي جميع الأحوال يجب أن تقدم الطلبات بضم الخدمات قبل بدء السنة الزراعية بشهرين على الأقل ولا يترتب على الضم في هذه الأحوال زراعة صنف تقاوى مخالف للأصناف المصرح بزراعتها قانونا في المراكز المضمومة منه الحيازات الا في حالة اذا كانت الحيازات بالملك ولا يوجد

زراعة ٧١٥

بينها خواصل طبيعية فيجوز للحائز زراعة صنف التقاوى بالمركز المزمومة
أنه خدمات حيازاته •

ولا يجوز ضم خدمات حيازة الأرض الزراعية إلى خدمات حيازة
الماشية وإنما يجوز العكس ولا يخل ذلك بالأوضاع القائمة حاليا في
الحيازات التي تم ضمها •

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٥ « قانوني »

بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها (١)

وزير الزراعة والأمن الغذائي •

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له •

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها •

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها •

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القرارين الوزاريين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها •

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بتمديد بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها •

ومناء على ما عرضه علينا السيد رئيس الإدارة المركزية لمشروعات البساتين والخضر •

قرر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص بإنشاء مشاتل تجاري أو خاص أو بفتح محل لبيع شتلات الفاكهة الى الإدارة العامة لبساتين الفاكهة

بوزارة الزراعة عن طريق مديرية الزراعة الواقع في دائرتها المساحة المطلوب لترخيص بها وذلك قبل غرس المشتل بمدة تسعين يوما على الأقل حتى يمكن معاينة الأرض لمعرفة صلاحيتها من عدمه ولتحديد المساحة المصرح بها للزراعة في ضوء الغرض من انشائه .

مادة ٢ - (الفقرة الأولى) مدلة بقرار وزير الزراعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٦ (أ) بالنسبة للمشتل التجارى :

يجب ألا تقل مساحة المشتل التجارى المعد لتربية نباتات الفانغة عن ربع فدان على قطعة واحدة وذلك من وقت الزراعة حتى بصليه المشتل ويجب زراعته هذه المساحة بمغروسات الفانغة ذات العروة الواحدة ويفتقر ترخيص هذا المشتل بانتهاء دورة المغروسات به - وفى حانة اكثار المنجور فى قمارى - يجب ألا تقل عدد الشتلات عن ألف شتة فى هذه المساحة منزرعة فى قمارى نمره ٢٠ ، أو أكياس مادة بلاستيك من ذات الحجم .

(ب) بالنسبة للمشتل الخاص :

١ - لا يجوز أن تزيد مساحة المشتل الخاص عن ثلاثة قراريط على قطعة واحدة وأن يكون ملحقا بحديقة فلانة من نفس نوع المشتل لا تقل مساحتها عن ثلاثة أفدنة على أن تنتخب بها أشجار أمهات تختار بمعرفة الجهات المختصة بوزارة الزراعة كمصدر لعيون وأقلام الطعم لتطعيم الشتلات . وفى حالة عدم وجود أشجار أمهات على صاحب المشتل تحديد مصدر الطعم والصف وتاريخ الحصول عليها .

٢ - يجب أن يكون لدى صاحب المشتل الخاص مساحة من الأرض صالحة لاستيعاب المنتظر للزراعة بها بغرض التوسع أو الترقيع فى الحديقة التى لديه .

٣ - لا يجوز الترخيص لشخص الواحد بإنشاء أكثر من مشتل خاص ، كما لا يجوز أن تباع منه أية شتلات للغير .

(٥) بالنسبة لحل بيع شتلات الفاكهة .

يعتبر محلا لبيع شتلات الفاكهة كل مكان مخصص لهذا الغرض سواء كان بناء أو أرض مسجرة متى كان لها بلب خاص .

مادة ٣ - يجب زراعة شتلات الأصول بالمشتل من الأنواع المصرح باكتارها قانونا ويمكن الحصول عليها من مصادر معروفة وموثوق بها بحيث تكون خالية من الأمراض والآفات .

مادة ٤ - (١) يحظر اكثار شتلات البرتقال الفرجلى المعروف بالبرتقال الأشمونى .

٢ - يجوز اكثار شتلات الليمون المالح المعروف بالأمريكانى عديم الأشواك بشرط ضرورة التطعيم بعيون طعم مأخوذة من أمهات عالية الاكثار .

٣ - لا يجوز اكثار أصناف المانجو بالبذور فى المشاتل العامة الا بغرض التطعيم عليها كأصول ويستثنى من ذلك الجهات الحكومية بشرط أن يكون الاكثار من البذور عديمة الأجنة .

٤ - لا يجوز اكثار الفرنج من البذور أو العقل أو استعمال كامل للتطعيم عليه ، كما لا يجوز استعمال السفرجل كاصل لتطعيم الكثرى اللينكونت إلا اذا كان ذلك لأغراض علمية وبمعرفة الجهات المختصة ، كما لا يجوز استعمال الليمون المالح كاصل للتطعيم عليه إلا اذا كان ذلك لأغراض عملية وبمعرفة الجهات المختصة .

مادة ٥ - (ملحق بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) .

مادة ٦ - (ملحق بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) .

مادة ٧ - يجب على صاحب المشتل تحديد مصادر عيون وتمازيم النظم التي يشترط ان تكون من امهات مسجلة لدى وزارة الزراعة ، كما يجب أن يقوم بزراعة امهات بالمشتل خالية من الامراض والآفات فور حصوله على الترخيص الخاص بانشاءه .

مادة ٨ - يلتزم كل صاحب حديقة زينة تسجار منتجة ومسجلة لدى وزارة الزراعة لاخذ عيون وأغلام ضم وتسكن نخيل تنهها بفتح سجل يوضح فيه اسم صاحب المشتل المشتري منه لمعين وقلام انظم او مسائل النخيل وعددها وتاريخ بيعها وموقعها وأرقام الأشجار التي أخذت منها .

مادة ٩ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) (١) يلغى ترخيص المشتل الخاص بعد انتهاء الغرض الذي أنشئ من أجله .

(ب) يعتبر الترخيص بانشاء المشتل التجارى أو محل نباتات الفاكهة منتها في حالة عدم زراعة المشتل أو انتهاء دورة الخروسات بالمشتل أو عدم استغلال المحل ويجب على جهاز البساتين بالمحافظات متابعة ذلك ، وسحب تلك التراخيص واعادتها الى الادارة العامة للفاكهة بالديوان العام خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ الالغاء أو عدم الاستغلال وانتهاء الدورة .

مادة ١٠ - يجب أن يكون طلب الترخيص بانشاء المشتل التجارى مصحوبا برسم قدره خمسون جنيها عن كل فدان أو كسوره ومائة جنية بالنسبة لترخيص محل بيع شتلات الفاكهة تحدد بشيك أو حواله بريديّة لحساب الادارة العامة لبساتين الفاكهة (حسابات ثالث وزارة الزراعة) .

مادة ١١ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) على طالب الترخيص بانشاء مشتل تجارى - ومحل بيع شتلات الفاكهة يوضح في طلبه البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب المشتل أو المحل ونقبه ومحل إقامته وجنسيته .
 (ب) اسم المدير المسئول عن إدارة المشتل التجارى أو محل بيع
 شتلات الفاكهة .

(ج) الجهة التى تقع بها أرض المشتل المراد زراعته أو المحل
 ومسلحته وحدوده واسم الحوض الكائن به أرض المشتل والأنواع المطلوب
 غرسها وموسم الزراعة .

ويجب أن يكون طلب الترخيص مرفقا بالمستندات الآتية :

١ - رسم كروكى للمشتل أو المحل يبين فيه مساحته وحدوده وأبعاده
 وموقع عليه من صاحب المشتل أو المحل أو المدير المسئول .

٢ - أربع صور فوتوغرافية حديثة مقاس ٤ × ٦ لصاحب المشتل
 أو المدير المسئول .

٣ - موافقة المالك على زراعة أرض المشتل فى حالة الإيجار - وفى
 حالة انشاء مشتل تجارى أو محل بيع على أراضى وضع يد ويشترط
 موافقة إدارة أملاك الدولة .

٤ - صورة من السجل التجارى والبطاقة الضريبية بالنسبة لتراخيص
 مصلات بيع نباتات الفاكهة .

٥ - أما فيما يتعلق بالمشتل الخاص - فيستخدم طالب الترخيص بيانات
 الجهة والموقع ومساحة المشتل وحدود الأرض واسم الحوض ونوع
 المحروقات المطلوب زراعتها وموسم الزراعة - ومصدر وعيون وأقلام
 الطعم التى سيتم التطعيم بها - وصورة من بطاقة الترخيص ورسم كروكى
 بالمساحة المراد زراعتها مشتل .

مادة ١٢ - تخضع المشاتل للمرور الدورى لجهاز البساتين على
 المستوى المركزى لاعطاء الارشادات الفنية من النواحي البستانية والحشرية
 والمرضية ومتابعة تنفيذ مواد القانون والقرارات الوزارية المنفذة له .

مادة ١٢ - تعالج المشتل إجباريا بالوسائل والمبيدات التي تودع بها وزاره زراعه سنويا لمقاومة الآفات الحشرية والمرضية التي تحددها لوزارة للعلاج تحت اشراف جهاز مكافحة الآفات بالمحافظة المختصة .

مادة ١٤ - يجب اعتماد الشتلات قبل النقل بمعرفة جهاز الرقابة على المشتل لتقرير مدى صلاحيتها للزراعة في المكان المستديم و لتصدير واعطاء صاحب المشتل شهادة بذلك مقابل دفع مبلغ خمسم وعشرون جنيها عن كل فدان أو كسوره تسدد بشيك أو بحواله بريدية لحساب الإدارة العامة لبساتين الفاكية (حسابات ثالث وزارة الزراعة) .

مادة ١٥ - يجب الحصول على تصريح نقل شتلات الفاكية سواء من المشتل أو محلات البيع وذلك من مديرية الزراعة الواقع في دائرتها المشتل بشرط تقديم الشهادة الصادرة من جهات الرقابة على المشتل بصلاحيتهما للتداول التجاري ، ويوضح بالتصريح عدد الشتلات ونوعها وصفها والمكان المصدر والجهة المرسله اليها وموعد النقل ووسيلته ورقم المستديم أو تصديرها للخارج إلا إذا توافرت فيها المواصفات الفنية السيارة التي سيتم النقل بواسطتها .

مادة ١٦ - لا تعتبر شتلات الفاكية صالحة للبيع لزراعتها في المكان المستديم أو تصديرها للخارج الا اذا توافرت فيها المواصفات الفنية حسب كل نوع وصنف على حدة كما يلي :

(١) فيما يختص بشتلات الفاكية المستديمة الخضرة ما عدا المانجو :

١ - أن تكون الشتلات ذات ساق واحدة فقط خارجة من نقطة التطعيم - وأن تكون ذات تفريع مناسب - بحيث لا يقل عدد الأفرع الجانبية عن قرعين غير خارجين من نقطة واحدة .

٢ - بالنسبة للشتلات المطعومة - يجب ألا يقل ارتفاع الطعم عن ٢٥ سم من سطح الأرض ولا يقل بدء التفريع في الشتلات المطعومة

والبدرية عن ٥٠ سم من سطح الأرض ولا يقل ارتفاع الشتلة عن ٧٥ سم من الأرض — أما بالنسبة للشتلات الناتجة من العقل يجب ألا يقل ارتفاعها عن ٦٠ سم من سطح الأرض •

٣ — ألا يزيد عمر الشتلة عن سنتين ونصف من تاريخ التطعيم في حالة الشتلات المطةمة ولا يزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ التفريغ في حالة الشتلات البذرية ومن تاريخ زراعة العقل في حالة النباتات التي تتكاثر بالعقل •

٤ — ألا يقل قطر الصلابة عن ٢٥ سم وارتفاعها عن ٣٠ سم وأن تكون خالية من النجيل والحلفاء ، وفي حالة بيع الشتلات بالقصارى يجب ألا يقل حجم القصيرة عن الحجم المعروف بنمرة ٢٠ أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم •

٥ — يجب أن تكون عيون الطعم المستخدمة لانتاج الشتلات مأخوذة من أمهات مسجلة خالية من الاصابة بالأمراض •

٦ — يجب أن تكون الموالح خالية من أمراض قويا الموالح ومرضى موت المبادرات والتدهور البطيء النيماتودي ، ويجب أن تكون شتلات الزيتون خالية من مرض تعقد الأفرع البكتيري والتدرن التاجي •

(ب) فيما يختص بشتلات المانجو :

١ — أن تكون في قصارى من الحجم المعروف بنمرة (٢٠) على الأقل أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم ويجوز بيعها بالصلابة التي لا يقل قطرها عن ٣٠ سم وارتفاعها عن ٤٠ سم مع ضرورة تقليم النموات الحديثة — كما يجوز بيعها ماشا في الأراضي الرملية وفي هذه الحالة يجب إزالة أنصال جميع أوراقها وكذلك جميع نمو النباتات وتقليم الجذور المهشمة وترويب المجموع الجذري جيدا •

٢ - لا تقل المسافة بين سطح التربة وبدء التطعيم عن ٢٥ سم ولا يقل ارتفاع الشتلات عن ٦٠ سم في حالة التطعيم باللصق أو ٥٠ سم في حالة التطعيم بالقلم .

٣ - ألا يزيد عمر الشتلات المطعمة (لصق أو عين أو قلم) على أربع سنوات من تاريخ زراعة البذرة .

٤ - يجب أن تكون الشتلات خالية من الاصابة بظاهرة التشنج (التشوه) والحشرات الناقبة الماصة وغيرها من الحشرات والأمراض .

(ج) فيما يختص بشتلات الحلويات المطعمة والبذرية :

١ - ألا يقل ارتفاع الشتلات المطعمة عن ٧٥ سم فوق الطعم وعن ٦٠ سم عن سطح الأرض في حالة الشتلات التي تتكاثر بالعقلة وعن ٧٥ سم في الشتلات البذرية وألا يقل سمك الساق عن ٣ سم في جميع الأحوال .

٢ - ألا يزيد عمر الشتلات عن سنتين ونصف من تاريخ تطعيمها أو زراعة البذرة بالمشتل .

٣ - أن تكون الشتلات ذات مجموع جذري مناسب لا يقل عن ٢٠ سم وأن تكون به جذيرات ثلثوية .

٤ - في حالة بيع الشتلات بالقصاري يجب ألا يقل حجم القصيرة عن الحجم المعروف بنمرة ١٥ أو أيلاس بلاستيك من نفس الحجم .

٥ - يجب أن تكون الشتلات خالية من الاصابة بأمراض التدرن الناتجة وتعقد الجذور النيماطودي أو الفيروسات التي تسبب الاصفرار (تجعد وتبرقش الأوراق) مع ضرورة تطهير الشتلات بعد التلقيح للوقاية من هذه الأمراض طبقاً لتوصيات الوزارة وفي حالة اصابة الشتلات بالتدرن الناتج أو تعقد الجذور النيماطودي أو كليهما تقدم الشتلات المصابة ويحظر إعادة زراعة المشتل بهذه الأصناف لمدة خمس سنوات على

الأقل إذ كانت نسبة الإصابة تزيد عن ١٠٪ ، وفي حالة زيادة الإصابة عن ١٠٪ بنفس هذه الأعراض يلغى ترخيص المشتل وتعدم النباتات .

(د) فيما يختص بشتلات العنب :

١ - أن يكون الفرع المربى من العقلّة ناضجاً متخشباً ولا يقلّ عرضه عن ٣٠ سم بخلاف العقلّة الأصلية .

٢ - أن تكون ذات مجموع جذرى قوى غزير النمو يكون طولها ١٥ سم على الأقل .

٣ - ألا يقلّ عمر الشتلات عن سنة واحدة ولا يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ زراعة العقلّة بالمشتل .

٤ - في حالة بيع الشتلات بالتصاري ، يجب ألا يقلّ حجم القطعة عن الحجم المعروف بنمرة (١٥) أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم .

٥ - خلوها من البق الدقيقي والإصابة بالأمراض الفيروسية ونيماتودا .
تعمد الجذور وغيرها من الحشرات والأمراض .

(هـ) فيما يختص بشتلات الموز :

١ - ألا يقلّ طول الساق عن ٨٠ سم في الأصناف قصيرة الساق الكاذبة مثل الموز الهندي وعن ١٢٠ سم في الأصناف طويلة الساق الكاذبة مثل الموز المغربى وذلك ابتداء من القلقاسة حتى نقطة تفرع الورقة - على أن تكون الساق الكاذبة مخروطية الشكل يستدق محيطها بانتظام من القلقاسة حتى القمة .

٢ - ألا يزيد عمر الفسيلة عن سنة واحدة وأن تكون سليمة خالية من الإصابة بالنيماتودا والأمراض الفيروسية وخاصة تورّد القمة والتبرقش .

٣ - في حالة بيع الفسائل بالتصاري ، يجب ألا يقلّ حجم القطعة عن الحجم المعروف بنمرة (٢٥) أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم .

(و) فيما يختص بمسائل النخل :

١ - حالة المسائل المأخوذة من حول الأم للزراعة في المكان المستديم :

(أ) ألا يقل وزن الفسيلة عن ١٥ كجم ولا يقل أكبر محيط لها عن ٦٠ سم ولا يقل ارتفاع الساق الخشبية من قاعدة الفسيلة الى أول الليف عن ٢٠ سم .

(ب) أن يكون فصل الفسيلة عن أمها عند السلعة (وهي منطقة اتصال الفسيلة بالأم منتظما وأملسا - على الاتمس التومة في الفسيلة برضوض أو جروح وأن تكون الفسيلة وافرة الجذور مع تطهير مكان الفصل بمادة مطهرة .

(ج) أن يكون جريد الفسيلة أخضر اللون ، لا يقل طوله عن ٣٠ سم ولا يزيد عن ٥٠ سم بعد قرطه وأن تكون الأوراق الداخلية الحديثة (القلب) حية وبحالة جيدة .

(د) يحظر بيع النباتات النامية على ساق النخلة فوق سطح الأرض (الطواحين) .

(هـ) أن تكون المسائل خالية من مرض العفن البلودي والحشرات القشرية والحفارات .

٢ - في حالة مسائل بنث الجورة المأخوذة من المشتل للزراعة في المكان المستديم :

(أ) ألا يقل محيط الساق عن ٩٠ سم عند أكبر أجزاء الفسيلة سمكا ولا يقل ارتفاع الساق المتخشبة من قاعدة الفسيلة الى أول الليف عن ٧٠ سم .

(ب) ألا يقل مدة بقائها في المشتل عن ثلاث سنوات من تاريخ زراعتها بالمشتل .

(ج) أن يكون جريد الفسيلة أخضر اللون وأن تكون الأوراق الداخلية الحديثة (القلب) حية وبحالة جيدة وأن تكون الفسيلة وافرة الجذور •

(د) أن تكون الفسائل خالية من مرض العفن البلوى والحشرات القشرية والحفارات •

(هـ) يقتصر إكثار النخيل في المسائل على الفسائل من حول الأم وبنات الجورة •

مادة ١٧ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار •

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

تحريرا في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ (٦ مارس سنة ١٩٨٥) •

د • يوسف والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ (قانوني)

بشأن استخدام بدائل الطوب المصنع من أتربة التجريف

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة .
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون
الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الجهاز
التنفيذي لشروعات تصمين الأراضي ؛

قـــســـد :

مادة ١ - على أصحاب وصناعات ومصانع وقمائن الطوب القائمة
قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه الراغبين في
توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف
الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز
التنفيذي لشروعات تصمين الأراضي) .

مادة ٢ - يقدم الطلب إلى الهيئة المشار إليها موضحاً به اسم
الطالب وصفته وعنوانه وتحديد مكان المصنع أو التهيئة ويرفق بالطلب
الأوراق الآتية :

(أ) شهادة اثبات الملكية للأراضي مع توضيح المساحة .

(ب) خريطة مساحية للأرض موقع عليها من مهندس تقاسمي .

(ج) دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع (تؤخذ عناصرها مجاناً

من وزارة الزراعة) .

(د) رسم كروكي وهندسى للمصنع .

وبالنسبة للأراضى المستأجرة والمتامة عليها مصانع طوب احمر ترغى موافقة المالك .

مادة ٣ - تتولى الهيئة فحص ما يقدم اليها من طلبات ولها فى سبيل ذلك تشكيل اللجان اللازمة للانتقال والمعاينة على الطبيعة .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز اقامة أى مصنع طوب من أى نوع بالأراضى الزراعية ويأى عند الترخيص بتطوير المصانع القائمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ألا تزيد المساحة المرخص بها لهذا الغرض على ٦٠٠٠ متر أو المساحة الأصلية للمصنع أيهما أقل ويجوز التجاوز الى مساحة ٨٠٠٠ متر اذا كانت مساحة الارض المقام عليها المصنع أصلا تسمح بذلك وفى حالة اشتراك مصنعين فى مدخنة واحدة يعتبر كل مصنع وحدة قائمة بذاتها بشرط ألا يصرح باضافة أية أراض جديدة لأراضى المصنعين القائمين قبل الترخيص بتطويرهما .

مادة ٥ - يسلم الطالب الترخيص اللازم خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ - تتولى الهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة لزراعة المساحة الزائدة عن المساحة المرخص بها على نفقة طالب الترخيص .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ١٠/٣/١٩٨٥ .

دكتور / يوسف والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٥ « قانوني » بشأن مبيدات الآفات الزراعية (١)

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار تسماتون
الزراعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن مبيدات الآفات
الزراعية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية ؛

وبناء على ما عرضه علينا السيد المهندس / رئيس الإدارة المركزية
انستون مكافحة الآفات .

قرر :

مادة ١ - يحظر استيراد أو تداول أى صنف من أصناف مبيدات
الآفات الزراعية الا بعد موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية وتسجيلها
بجالات وزارة الزراعة .

مادة ٢ - لا يجوز تسجيل أى مبيد من مبيدات الآفات الزراعية
بالسجلات المشار إليها في المادة السابقة الا بعد اجراء التجارب عليها
بمعرفة وزارة الزراعة من خلال المحطات ومراكز البحوث التي تحددها
مقابل رسم قدره خمسة جنيهات يؤديها صاحب الشأن مصحوبا بطلب
الى اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات على النموذج المعد لذلك
والمرفق لهذا القرار (٢) على أن يجرى تحليل مستحضرات المبيدات

(١) المرفق رقم ١ لسنة ١٩٨٥ - العدد ١٩٩ .

(٢) المرفق رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ - العدد ١٩٩ .

بقسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات لتقدير مدى مطابقة المبيد للمواصفات الكيماوية والطبيعية وأن تتقدم الشركة المنتجة بشهادة ضمان بعدم تدهور المبيد تحت ظروف البيئة المصرية لمدة عام على الأقل وعلى صاحب الشأن أن يقدم دون مقابل عينات من المبيد بالصورة النقية والمجهزة بالكميات التى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية واللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات اللازمة لاجراء التجارب والاختبارات وأن تكون مصحوبة بثلاثين نسخة من النشرات الفنية للمبيد .

ويخطر صاحب الشأن بنتيجة التجارب فى مدة لا تزيد عن موسمين زراعيين للمحصول أو الآفة التى يجرى عليها التجارب فاذا ثبت من التجارب نجاح المبيد بعد ثلاثة مواسم زراعية متتالية وطبقا للقواعد التى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية واللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات يتم اتخاذ اجراءات تسجيل المبيد .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦) بعد استيفاء كل الدراسات والبيانات الخاصة بالمبيد المراد تسجيله والتى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية على صاحب الشأن الذى يرغب فى تسجيل أى مبيد بالسجلات المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القرار أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا برسم قدره عشرة جنيهات مرفقا بأمودج البطاقة (النشرة الفنية التى ستلصق على العبوات) المعدة لذلك والتى يمكن الحصول عليها من لجنة مبيدات الآفات الزراعية والتى باعتمادها يعتبر المبيد مسجلا .

وتسرى بطلقة التسجيل لمدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل :
وعلى من يرغب فى تجديد التسجيل أن يتقدم بطلب التجديد مصحوبا برسم قدره عشرة جنيهات وتقوم اللجنة المذكورة بتحديد نوعية البطاقة اللازمة لكل صنف من أصناف المبيدات .

مادة ٤ - يقصر استيراد أصناف مبيدات الآفات الزراعية المسجلة

والمودى باستخدامه على شركات التطعيم - ويبيّن أن من القطاعين العام والخاص استيراد أصناف من مبيدات آفات الحشرات البستانية والخضر ونباتات الزينة والنباتات الطبية وسعيرية ومبيدات الحشائش بشرط أن تكون مسجلة وموصى بها .

مادة ٥ - يجوز للهيئات العلمية والشركات أغنى تحديد وزارة الزراعة استيراد مبيدات الآفات الزراعية من غير المسجلة بتسجيلات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بكيفية لا تزيد عما هو ضروري لأغراض التجارب على أن تقدم طلبات الانجراج عنها من قبل الجمركية إلى اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات وعلى أن تقوم الهيئات المشار إليها بإجراء التجارب بمعرفة جهازها الفني تحت مسئوليتها مع وجوب إخطار الوزارة بنتائج تلك التجارب والتي تعتبر غير ملزمة لها في كل الأحوال .

مادة ٦ - لا يجوز تصنيع مبيدات الآفات الزراعية أو تجريبها بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويقدم طلب الترخيص على النماذج المعد لذلك والمرافق لهذا القرار (١) ويعرض على لجنة مبيدات الآفات الزراعية للبت ، ويجب أن يكون الطلب مصحوبا برسم غدره جنيه واحد .

مادة ٧ - يقصر الاتجار في مبيدات الآفات الزراعية على الجهات والهيئات التي تحدد بمعرفة وزارة الزراعة .

مادة ٨ - لا يجوز الاتجار في مبيدات الآفات الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويقدم طلب الترخيص بذلك على النموذج المعد والمرافق لهذا القرار (١) والذي يمكن الحصول عليه من الإدارة العامة لمكافحة الآفات ويشترط موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية ويسرى هذا الترخيص عن محل واحد فإذا تعددت الحال وجب تقديم طلب منفصل .

(١) لا تنشر النماذج بل فقط أرقامها .

مادة ٩ - تسرى صلاحية الترخيص بالاتجار لمدة ثلاث سنوات وعلى من يرغب في تجديد الترخيص أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بثلاثة أشهر على الأقل لاتخاذ اجراءات التجديد .

مادة ١٠ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز أن يوضع في محل الاتجار المرخص به سوى المبيدات وما يتعلق بها من الأدوات التي تستعمل في الرش والتعفير والتدخين .

استثناء من الحكم السابق يجوز لمن رخص له بالاتجار في البذور والتقاوى طبقا لنصوص القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٦٧ المثنى اليه أن يخصص مكانا مستقلا داخل المحل المشار اليه في الفقرة السابقة بفصل زجاجي أو خشبي لتخزين وبيع البذور ويشترط في هذه الحالة أن تكون كلا من المبيدات والبذور التي يتم تخزينها أو عرضها للبيع معبأة في عبوات محكمة مستوفاة للشروط والمواصفات المقررة .

مادة ١١ - يتعين ابلاغ الوزارة كتابة عن كل تغيير في أى بيان عن البيانات الخاصة بترخيص الاتجار خلال ثلاثين يوما من تاريخ التغيير ويكون التبليغ مصحوبا بأصل الترخيص لاثبات التغيير به والا اعتبر الترخيص لاغيا .

مادة ١٢ - على كل من يرخّص له بالاتجار في المبيدات أن يمسك سجلا مرقوما ومفتوما بختام وزارة الزراعة يفيد حركة الاتجار به ويجب الاحتفاظ بهذا السجل لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيه .

مادة ١٣ - على المرخص له بالاتجار في المبيدات أن يعرض المشترك فاتورة يبين فيها اسم المبيد وكميته ونسبة العناصر النشطة به وأن يحتفظ بصورة من كل فاتورة وذلك لتقديمها عند الطلب .

مادة ١٤ - لا يجوز تداول المبيدات الآفات الزراعية المجهزة ذاتياً أو المستوردة إلا إذا خضعت في عبواتها مذبقة للمواصفات المحددة. ويصدر من وزارة الزراعة بحيث تتحمل البائع والمشتريين وبحكمته تفتت وتحتفظ محتوياتها من التسرب أو الرش وكون مصنوعة من مادة لا تتفاعل مع المكونات الكيميائية غير من تركيبها أو خواصها وأن يكون لها تاريخ صلاحية على كل عبوة البطاقة المسجلة المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ١٥ - لا يجوز نقل المبيدات من محافظة لأخرى إلا بتقرير يصدر من وزارة الزراعة كما لا يجوز نقلها داخل المحافظة لوحدة أو بتصریح من مدير الزراعة المختص . وذلك فيما عدا الحبيبات والبيدات التي تصدرها وزارة الزراعة للتجار في المبيدات كما هو وارد في المادة السابعة من هذا القرار .

مادة ١٦ - لا يسمح بتداول المبيدات المجهزة أو العبوة ذاتياً ولا بفرج عن المستورد منها إلا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية الوطنية وصدر شهادة تحليل بذلك من قسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزي للمبيدات وأيضا اجتيازها للاختبارات البيولوجية التي تقرها اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات .

مادة ١٧ - تؤخذ عينات المبيدات لتحليلها بالكيفية الآتية :

(أ) بالنسبة للمبيدات السائلة :

يتمتع في أخذ العينة بعبوة زجاجية خاصة بطول مناسب للعبوة التي تؤخذ منها العينة بانخال الأنبوبة بها واستخدام الأنبوب في سد طرفها العلوى ثم اخراجها وتوسع العينة المأخوذة في زجاجة كبيرة نظيفة جافة ذات فتحة واسعة وسدادة زجاجية .

وتوزع هذه الأنوية على عدد من العبوات في حدود النسب المشار إليها في المادة (١٩) تحت الزجاجة وزجج بعبوة ثم يؤخذ منها ربع العبوة.

منها أربع كميّات كل منها حوالي ٢٥٠ سم^٢ وتوضع كل كمية في زجاجة نظيفة جافة وتربط سدادتها بالدوبارة بحيث تلف حول عنقها وفوق الزجاجاة المصحّة بها حسب وصفها الوارد في المادة (١٦) من هذا القرار .

ويجب أن تختتم بالشمع الأحمر على كل من سدادة الزجاجاة والبطاقة كما يختتم طرفا الدوبارة أيضا فوق الزجاجاة ويستعمل في ذلك خاتم أخذ العينات وخاتم صاحب الشأن ثم يعاد غلق العبوات التي أخذت منها العينات بطريقة محكمة .

(ب) بالنسبة للعينات غير المسائلة :

تؤخذ العينة بإدخال مجس معدني غير قابل للصدأ وبطول مناسب للعبوة التي تؤخذ منها العينة وتكرر هذه العملية في عدد معين من العبوات في حدود النسب المشار إليها في المادة (١٩) من هذا القرار ثم توضع العينات المأخوذة على مفرش من الورق أو البلاستيك وتخلط ببعضها خلطا جيدا بملق خشبي أو معدني حتى تصبح متجانسة تماما . ويؤخذ من هذا المخلوط أربعة أجزاء لا يقل الجزء منها عن ٢٥٠ جم ثم يوضع كل جزء من الأربعة أجزاء في زجاجة نظيفة جافة وتربط بالدوبارة بنفس الطريقة المبينة بالفقرة (أ) .

مادة ١٨ - تلحق بطاقة لكل زجاجة معدة لأخذ العينات يبين فيها اسم المبيد وتركيبه وتاريخ أخذ العينة والكميات التي تمثلها واسم كل من أخذ العينة وصاحب الشأن أو من ينوب عنه .

مادة ١٩ - تؤخذ العينات من العبوات بالنسب الآتية :

- ١ - من جميع العبوات إذا كان عددها أقل من خمسة .
- ٢ - من ١٠٪ من العبوات إذا كان عددها من ٥ - ١٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٥) .
- ٣ - من ٥٪ من العبوات إذا كان عددها من ١٠١ - ٥٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٢٠) .

٤ - من ٢٪ من العبوات اذا كان عددها من ٥٠١ - ١٠٠٠ بشرط
الآتي : عددها عن (١٥) •

٥ - من ٢٪ من العبوات اذا كان عددها أكثر من ١٠٠٠ بشرط ألا
يقل عددها عن (٤٠) •

مادة ٢٠ - يجب اثبات أخذ العينات في محضر يحرر بمعرفة المتدوب
الذي أخذها كالآتي :

- (١) اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته •
- (٢) تاريخ وساعة ومكان أخذ العينات •
- (٣) اسم صاحب الشأن او من ينوب عنه ولقب ذلك منهما وحضامته
ومحل اقامته •
- (٤) سبب أخذ العينات والكمية التي تمثلها العينة •

ويرسل محضر أخذ العينات واحدى الزجاجات الى قسم بحوث
تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات فوراً لاجراء التحليل عليها
وتحفظ زجاجتان عند صاحب الشأن أما الزجاجاة الرابعة فتحتفظ لدى
تسم الرقابة على المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات للرجوع اليها في
حالة حصول نزاع في شأن نتيجة التحليل •

مادة ٢١ - يتولى قسم بحوث تحليل المبيدات تحليل العينة
وترسل نتيجة التحليل الى صاحب الشأن خلال مدة لا تزيد على ثلاثين
يوماً من تاريخ أخذ العينة ويعتبر التحفظ على المبيدات كأن لم يكن اذا
لم يخطر صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال المدة المذكورة ويعتبر
المبيد مقبولا •

مادة ٢٢ - لحاسب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل خلال مدة
لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بها وله أن يطلب إعادة

التحليل والا سقط حقه في التظلم واعتبرت النتيجة نهائية ويتقدم طلب الطعن انى قسم بحوث تحليل المبيدات بخطاب موصى عليه بعنه الوصول على أن يكون مصحوبا بالآتى :

- (١) نتيجة التحليل المبلغة اليه
- (٢) احدى العينتين المحفوظتين لديه
- (٣) رسوم الطعن وقدرها خمسة جنيهات أو ايمال يثبت أداء هذا المبلغ في أقرب خزينة تابعة لوزارة الزراعة
- وترد هذه الرسوم الى الطاعن اذا ثبت من اعادة التحليل مطابقة المبيد للمواصفات

مادة ٢٣ - يتولى قسم بحوث تحليل المبيدات اعادة التحليل على العينة المحفوظة بقسم الرقابة على المبيدات وعلى العينة المقدمة من المتظلم والتي يجب أن تسلم بموجب محضر يثبت فيه حالة الاختتام الموضوعه عليها ويجرى التحليل بحضور المتظلم أو مندوب من قبله اذا رغب فى ذلك ويتمين صدور نتيجة اعادة التحليل خلال ثلاثين يوما من تساريخ تسليم العينة للقسم

مادة ٢٤ - تجدد جميع تراخيص الاتجار فى المبيدات السابقة على هذا القرار وذلك فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار

مادة ٢٥ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار

مادة ٣٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ١٤/٣/١٩٨٥

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن حصر الأراضي المتروكة بورا بغير زراعة

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - تتولى الإدارات الزراعية كل فيما يخصه حصر الأراضي المتروكة بورا بغير زراعة وتثبت في محاضر اثبات حالية يبين بها اسم المالك والحائز أو النائب عنهما وحدود المساحة والحوض والناحية للأراضي موضوع المخالفة وتاريخ آخر زراعة لهذه الأرض .

ويخطر الحائز أيا كانت صفته بصورة من محضر اثبات الحالة مع تكليفه باتخاذ اللازم لزراعة الأرض فوراً .

كما تتولى الإدارات المذكورة حصر الأراضي المرتكب عليها أية أفعال أو امتناع عن أداء أعمال من شأنها تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها وخطار الحائزين لازالة أسبابها خلال الأجل المناسب الذي يحدده مدير الإدارة الزراعية المختصة بما لا يجاوز خمسة عشر يوما .

وفي هذه الحالة الأخيرة تتخذ إجراءات تحرير محضر المخالفة اذا لم يتم بلزالة أسبابها .

مادة ٢ - اذا انتقضت مدة سنة من تاريخ ترك الأرض بدون زراعة المبنى في محضر اثبات الحالة المنصوص عليه في المادة السابقة تعين على الادارة الزراعية المختصة تحرير محضر مخالفة طبقا للمادتين ١٥١ : ١٥٥ من قانون الزراعة المشار اليه .

يحال المحضر الى النيابة العامة المختصة مرفقا به محضر اثبات الحالة والاختصار المرسل للحائز وفقا لما تقدم .

وتعد مديريات الزراعة المختصة بيانا بالمحاضر المصروفة وفقا للمادتين السابقتين تخطر به الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي في نهاية كل ثلاثة أشهر .

مادة ٣ - في حالة صدور الحكم بالادانة على المالك تتولى الادارة الزراعية المختصة تحرير عقد ايجار مؤقت بطريق المزاوعة لمن تولى زراعتها بنفسه ذلك لمدة سنتين .

ويحرر العقد من ثلاث نسخ يوقع عليها مدير الادارة الزراعيه المختص نيابة عن المالك المحكوم عليه كما يوقعها المستأجر بالمزاوعة تسنم نسخة منه اليه أما النسختان الأخرتان فتحفظ احدها مع صورة الحكم الصادر بالادانة بالادانة الادارة الزراعية المختصة ، تودع الأخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وفقا للقانون .

وتسرى على هذا العقد أحكام الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى المشار اليه .

وفي نهاية مدة الإيجار سلفة الذكر يصبح عقد الإيجار منتقيا عن تلقاء نفسه وتعاد الأرض الى المالك بموجب محضر استلام يحرر من أربع نسخ تسلم احداها لكل من المالك والمستأجر السابق وتحتفظ

زراعة ٧٣٩

الثالثة بالادارة الزراعية وتخطر بالرابعة الجمعية التعاونية الزراعية
المختصة .

ملدة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ صدوره ،

• صدر في ١٩٨٥/٤/٨

دكتور / يوسف والي

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦

بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم (١)

نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والحدائق

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة وتشديد عقوبة ذبح انثى الماشية ؛

وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الأماكن المخصصة رسمياً للذبح فى المدن والقرى والمجازر العامة التى لا يجوز خارجها ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك الآدمى ؛
وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم .

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بجلسته المعقودة فى ٢٨/٤/١٩٨٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - تحدد المجازر العامة والخاصة ونقط الذبح بقرار من وزير الزراعة والأمن الغذائي ، ويصدر بتحديد المدن أو الأحياء أو

القرى التى تدخل فى نطاق كل مجزر قرار من المحافظ المختص بناء على
'اقتراح مدير عام الطب البيطرى بالمحافظة •

مادة ٢ - تخضع المجازر العامة والخاصة ونقط الذبيح لاشراف
ورقابة الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتحدد الهيئة الشروط اللازمة
لإنشاء وتشغيل المجازر ونقط الذبيح •

ويجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة ايقاف تشغيل المجزر
أو نقطة الذبيح اذا فقد أحد الشروط اللازمة للتشغيل ، أو كان فى
استمرار تشغيل المجزر أو نقطة الذبيح ما يهدد الصحة العامة ويبلغ
قرار الايقاف الى المحافظ المختص • ولا يجوز اعادة تشغيل المجزر الا
بعد ازالة أسباب المخالفة على أن يعلد معايينه بواسطة الأجهزة التابعة
للهيئة للتحقق من صلاحيته للتشغيل •

مادة ٣ - لا يجوز أن يذبح لغرض الاستهلاك الأدمى العام سوى
الأبقار والجاموس والماعز والأغنام والجمال والخنزير والدواجن ولا
يتم الذبيح الا فى المجازر ونقط الذبيح المحددة طبقا للمادة ١ من هذا
القرار •

مادة ٤ - لا يجوز ذبح الخنازير الا فى أماكن تخصص لذلك فى
المجازر التى يصرح فيها بذبح الخنازير ، والتى تصدد بقرار من رئيس
مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بعد التحقق من توافر
الامكانيات اللازمة لذبحها وتجهيزها والكشف عليها ظاهريا ومعمليا •

مادة ٥ - لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن
السنتين ، مالم يمل وزنها الى ٣٠٠ كج ولا يمرى ذلك على العجول
المستوردة بغرض الذبيح •

كما لا يجوز ذبح الاناث الا بعد استكمال استبدال جميع قواطعها

وذلك بالنسبة للجوامس والأبقار والأغنام ويستثنى من ذلك المستوردة بغرض الذبيح .

ويحظر ذبح الاناث العشار .

مادة ٦ - على الطبيب البيطرى المختص أن يقوم باجراء الكشف الظاهرى على الحيوانات والدواجن الحية قبل دخولها الجزر للتحقق من حالتها الصحية ومطابقتها لشروط الذبيح .

ويتعين أن يتم الكشف على المذبوحات فى ضوء النهار أو فى اضاءة كافية لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك الأدمى طبقا لتواعد الكشف الإلزامية أيضا القرار .

وللطبيب البيطرى المختص أن يقرر اعدام المذبوحات أو أجزائها أو أعضائها التى يثبت عدم صلاحيتها ويتم الاعدام بالطريقة الصحية المتاحة بالجزر .

مادة ٧ - فيما عدا الخنازير يتم الذبيح طبقا للشريعة الاسلامية ويسمح للطوائف غير الاسلامية بالذبيح طبقا لشرائعها وذلك بقرار من الطبيب البيطرى المختص على أن يتم ذلك فى مكان مستقل بالجزر وتختتم اللحوم فى هذه الحالة بخاتم مميز .

مادة ٨ - يجب على صاحب الحيوان اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند نقل الحيوان الى الجزر أو نقطة الذبيح لمنع وقوع أى حادث منه فى الطريق أو فى الجزر ، كما يجب أن يكون الحيوان الشرس مربوطة أو مقيدا بمعرفة صاحب الحيوان بما لا يعتبر قسوة منه .

مادة ٩ - تحصل رسوم الذبيح قبل دخول الحيوان الجزر ، ولا يجوز اخراج الحيوان الذى أدخل الجزر لذبحه الا بعد موافقة كتابية من طبيب الجزر المسئول ولا يجوز ادخال حيوان آخر بدلا عنه الا بعد ادخال رسوم ذبيح جديد عنه .

مادة ١٠ - يؤدى صاحب الحيوان نفقات اقامته في الحظائر المخصصة بالجزر وملاحظته وحراسته فيها طبقا للفتات التى تقررها المحافظة ولا يجوز ذبح الحيوان فى هذه الجازر فيما عدا ذكر الجاموس الرضيع الا بعد ملاحظتها مدة اثنى عشر ساعة على الأقل على أن يعاد الكشف الظاهرى عليه قبل الذبح مباشرة مرة ثانية ولطبيب الجزر اطالة هذه المدة .

مادة ١١ - يجب أن يتم الذبح والأعمال الخاصة به على وجه السرعة وعلى التوالى فى الأماكن المخصصة لكل نوع من الحيوان .

ويجب أن يخصص مكان بالجزر لذبح الحيوانات المشتبه فيها عند الكشف الظاهرى أو الواردة للجزر مذبوحة اضطراريا أو التى تقتضى الضرورة ذبحها بالجزر .

ويكون هذا المكان منفصلا عن أماكن ذبح الحيوانات العادية .
ويجب بعد الذبح أن يتم سلخ الحيوان أو سمطه ان كان خنزيرا على وجه السرعة دون نفخ بالنسبة للأبقار والجاموس والجمال ، أما العجول (البتلو) والأغنام والماعز فلا يجوز نفخها قبل سلخها الا بالمنفاخ أو الآلات الخلسة بذلك .

ولا يجوز سلخ الجلود الا فى الأماكن المخصصة لذلك .

مادة ١٢ - يعلق الحيوان بعد ذبحه وسلخه بأكمله مع ابقاء الرأس والرئتين والقلب والمرئ والكبد والكلى والرحم والخصيتان والأغشية المصلبة والتدد الليفولية جميعها كاملة وسليمة ، ويجب أن لا يكون بأى منها أو باللحوم أية قطوعات وأن تقال على اتصالها الطبيعى بالذبيحة ولا تفصل الا تحت اشراف الطبيب المختص ، ولا يجوز التصرف فى المعدة ملتصقا بها الطحال فى مكانه الطبيعى والأمعاء الا بعد فحصها .

واذا نزع أى شئ من الذبيحة أو وجد غير سليم يتم الكشف

على الذبيحة بواسطة الخييب البيطرى المختص للتحقق من خلوها من الأمراض ويعتبر الجراء المزروع منها في حكم المنصب .

وإذا غصلت الرأس عن الذبيحة دون اذن الطبيب المختص تنحس الذبيحة للتأكد من خلوها من الأمراض وحلاحيثها للاستهلاك الآدمى ، ويختم الصائح منها بالخاتم التبيى وخاتم العوارض ، كل ذلك مع عدم الاخلال بالإجراءات القانونية الواجب اتخاذها تجاه هذه المخالفات .

مادة ١٢ - تختم الذبائح الصالحة للاستهلاك الآدمى بعد جفاف سطحها بالختم المعد لذلك وبشكل واضح قبل اخراجها من الجزر وتنقل لاسقاط الصالحة الى المسط لتتظيفها .

وتختم الجلود بخاتم خاص بمعرفة مراقب سلخ الجلود وتنقل الحال خارج الجزر ، وتحدد نماذج الأختام بقرار من رئيس مجلس اداة لؤيئة العامة للخدمات البيطرية .

مادة ١٤ - يكون التصرف في مخلفات المذبوحات من الحوام والأظلاف والقرون والشعر والدم ومحتويات الكرش والأمعاء والروث بمعرفة اللجنة المشرفة على الجزر ولحسابها ويراعى نقل تلك المخلفات الى الجهات المعدة لها في عربات تتوافر فيها الشروط الصحية وذلك طبقاً لامكانيات الجزر .

مادة ١٥ - يحظر في الجزر :

(أ) ادخال أى حيوان غير معد للذبح أو وسائل نقل اللحوم داخل الجزر الا في المواعيد التى تحددها اللجنة المشرفة على الجزر وبشرط ، جود مكان يسمح بذلك مع مراعاة عدم اعلة المرور وبما لا يؤثر على سير العمل .

(ب) ادخال مواد سامة ولو كانت معدة لقتل الجرزان أو الحشرات .

(ج) القاء ما يتخلف من الحيوان أو أية مواد أخرى صلبة في الطرق أو العنابر أو مجارى التصريف أو تفريغ مستنبت الكرش :لا في المكان المخصص لذلك .

(د) اعققة طرق المرور داخل المجرر والحظائر الملحقة به بأية وسيلة كانت .

(هـ) تصريف الدم على الأرض أو مجارى المياه ويتعين جمعه في أوعية معدنية خاصة ونقله الى مكان يخصص لذلك .

(و) سحب الكرش أو الجلود على الأرض سواء في العنابر أو غيرها .

(ز) ادخال الحيوانات المجرر دون ملاحظتها بمعرفة الطبيب المختص .

(ح) ادخال أية لحوم حيوانات غير مذبوحة بالمجرر .

(ط) اعادة ادخال أية لحوم سبق ختمها بالمجرر بعد خروجها منه الا في حالة الضرورة القصوى وبإذن من الطبيب البيطرى المختص بالمجرر تحت ملاحظته .

مادة ١٦ - لا يجوز دخول المجرر الا للأشخاص المرخص لهم بذلك بمقتضى رخصة من ادارة المجرر بعد استيفاء اجراءات الفحص :الضبي وطبقا للشروط وبالأوضاع التى تقررها الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، ومع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة قانونا .

ويجوز لادارة المجرر منع دخول أى شخص مدة لا تزيد على عشرة أيام بقرار مسبب اذا حدث منه ما يعوق العمل أو يخل بالنظام أو الأمن بالمجرر ، ويجوز مدعا الى شهر بقرار مسبب من مدير الطب البيطرى بالمحافظة والى ستة بقرار من المحافظ المختص ، ويجوز لادارة المجرر التصريح لغير العاملين به بالذئول لفترة محددة عندما يتطلب الأمر ذلك .

مادة ١٧ - لا يجوز أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان أو اجزائه في البلاد التي تدخل في دائرة المجزر أو نقط الذبيح إذا ذبح الحيوان خارجها ، الا اذا كان الذبح في مجزر آخر ثم عرض على الطبيب البيطرى المختص في المجزر أو مركز اعادة فحص اللحوم التي تدخل في دائرة محل البيع وأقر صلاحية اللحوم للاستهلاك وتم ختمها بالخاتم المطى .

كما لا يجوز عرض أو بيع اللحوم المستوردة سواء كانت مجمدة أو مبردة ومنتجاتها الا بعد استيفاء الشروط الصحية البيطرية التي تحددها الهيئة العاملة للخدمات البيطرية .

مادة ١٨ - في حالة الذبح الاضطرارى خارج المجزر على صاحب الحيوان الذبوح اثبات الحالة في أقرب مقر شرطة لكان الذبح وعليه أن يقوم فوراً بتوصيله الى أقرب مجزر كاملاً بجميع اجزائه ومحتوياته سليمة دون فصل أى جزء منها وعليه أن يقدم طلباً عن كل حيوان الى مدير المجزر يوضح فيه الأسباب التي اضطرته للذبح خارج المجزر ويشير فيه الى محضر اثبات الحالة المحرر بالشرطة .

وعلى ادارة المجزر اخطار مديرية الطب البيطرى المختصة فوراً لايفاد لجنة من الأطباء البيطريين المختصين للاشتراك مع طبيب المجزر في فحص الحيوان الذبوح وتقرير مدى صلاحيته للاستهلاك الأدمى فيما عدا المجازر الرئيسية التي يشكل بها لجنة لهذا الغرض .

فإذا ثبت للجنة عدم وجود مبرر جدى للذبح الاضطرارى خارج المجزر تتخذ ضد صاحب الحيوان الإجراءات القانونية عن هذه المخالفة فضلاً عن المخالفات الأخرى لشروط الذبح أو مواعيده التي تثبتها اللجنة في محضرها .

مادة ١٩ - لا يجوز ذبح الحيوانات التي ترد الى المجزر اذا

كانت مخالفة لأحد شروط الذبح المقررة ويستثنى من ذلك الحالتين الآتيتين :

(أ) الحيوانات التي لا تصلح للتربية ويتم الكشف عليها بواسطة لجنة يشكلها مدير الطب البيطرى بالمحافظة أو من يفوضه ويكون ممن بينا اختصاصا للرعاية التناسلية وذلك لتقرير حالتها ومدى صلاحيتها للتربية ، من عدمه وترفع اللجنة تقريرها الى المدير الذى يكون له وحده التصريح بالذبح في هذه الحالة .

(ب) الحيوانات التي لا يجدى فيها العلاج ويتم الكشف عليها بمعرفة لجنة تشكل بقرار من مدير الطب البيطرى بالمحافظة أو من يفوضه لتقرير حالتها وجدوى علاجها ، وفي حالة الكسور يجب اثبات نوع ومكان الكسر وعمره وما اذا كان مفتعلا ، وترفع اللجنة تقريرها الى المدير الذى يكون له وحده التصريح بالذبح .

ويتم ادخال الحيوانات في الحالتين المشار اليهما الى الجزر والكشف عليها بذات الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ، ولا يخل هذا بوجود اتخاذ الاجراءات القانونية عن المخالفات التي يتم اكتشافها وتثبت في تقرير اللجان المشار اليها .

مادة ٢٠ - يجب ختم لحوم الحيوانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين التي يثبت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي بالخاتم الخاص بالعوارض حسب نوعها وسننها ويتم حفظها في ثلاجة الجزر ان وجدت أو أخذ اقرار على صلاحيتها بحفظها في مكان يحدده وعدم التصرف فيها حتى اقرب يوم لابلحة البيع وتخطر الأجهزة الرقابية التابعة للجهات المختصة بالتدوين والداخلية والطب البيطرى بذلك

مادة ٢١ - يحظر استعمال المياه لزيادة وزن الحيوان أو الذبائح

أو أجزائها كما يحظر نفخ الذبيحة قبل الكشف عليها لتزير مدى صلاحيتها .

مادة ٢٢ - لا يجوز نقل الذبائح أو أجزائها الى محل الجزارة أو المحال العامة الا في عربات مزنكة ومحكمة الغلق وتتوافر فيها الشروط الصحية كما يجب توافر الشروط الصحية والنظافة التامة في أماكن عرض وبيع اللحوم والثلاجات والأدوات المستعملة فيها وعدم عرض اللحوم بطريقة تعرضها للتلوث أو الفساد ويحظر عرض الذبائح خارج محلات الجزارة .

مادة ٢٣ - تضبط لحوم الحيوانات التي تنبح بالمخالفة لأحكام المواد ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ (١) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ويتم اعدامها اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو يبيعها اذا كانت صالحة وذلك بمعرفة لجنة تشكل من المفتش البيطري المختص ورئيس الشرطة التابعة لجهة الضبط أو من ينوب عنه ، ويودع الثمن في أقرب خزانة لأصناف الهيئة العامة للخدمة البيطرية ، فاذا حكم نهائيا ببراءة المخالف يرد ثمن اللحوم المضبوطة الى صاحبها .

مادة ٢٤ - لا يجوز بيع لحوم الجمال وأعضائها وأجزائها ودهونها الا في محال خاصة بها على أن يعلن المبل عن نوع هذه اللحوم بخط واضح باللغة العربية في مدخل المحل وفي مكان ظاهر به .

ولا يجوز بيع لحوم الخنزير وأعضائه وأحشائه وأجزائه ودهونه ومصنعاته في غير محال الجزارة المخصصة لبيعها على أن يعلن المصل عن نوع هذه اللحوم باللغة العربية بخط واضح في مدخل المحل وفي مكان ظاهر به .

كما لا يجوز تقديم وجبات غذائية تحتوي على لحوم خنزير الا في المحال السياحية أو في المحال العامة المخصصة لذلك ، وفي هذه الحالة

يتبين حفظ هذه اللحوم وتجهيزها في أماكن وبأدوات خاصة بها منفصلة عن أماكن حفظ وتجهيز غيرها من المنتجات وأن يعلن المعلن عن ذلك باللغة العربية وبإحدى اللغات الأجنبية بخط واضح وفي مكان ظاهر من الملصق .

ويجب على المعلن التي تتبع منتجات أو مكونات من لحوم الخنزير أو يدخل في تصنيعها لحوم أو دهون أو أعضاء لخنزير أن تعلن عن ذلك باللغة العربية بخط واضح في المكان المستقل الذي تخصصه للخنزير أو العرض وأن يكون ذلك مسجلاً على عبواتها باللغتين العربية والانجليزية بخط واضح .

مادة ٢٥ - يحظر أن تعرض أو تباع لحوم أو أجزاء أو أعضاء أو أعضاء أو دهون الحيوانات المريضة أو المصابة غير الصالحة للاستهلاك الآدمي .

وتعتبر أجزاء الذبائح الغير مختومة بخاتم الجزر الرسمي والمعروضة للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمي ويتمتع اعدامها .

مادة ٢٦ - تحظر إزالة مهنة ذبح أو سلخ الحيوانات بالمجازر بغیر ترخيص يصدر من الجهة البيطرية المختصة بالمحافظة التي يتبعها المزرع . وتحدد الجهة المختصة الشروط الصحية وشروط النظافة الواجب توافرها في العاملين داخل المزرع .

مادة ٢٧ - تحدد مواعيد العمل في المزرع أو نقطة الذبح بقرار من السلطة المحلية بناء على اقتراح من مدير الطب البيطري المختص .

مادة ٢٨ - يصدر بتحديد نماذج الأختام الخاصة بختم لحوم الحيوانات المختلفة وأجزائها وجلودها وكذلك نوع ولون المادة المستخدمة في ختم كل منها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لخدمات البيطرية .

ويكون تداول واستخدام الأختام المذكورة وكذلك المادة الملونة تحت إشراف الأطباء البيطريين المختصين ، وطبقا للقواعد والتعليمات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

مادة ٢٩ - تخضع جميع الثلاجات ومخازن التبريد والتجميد المخصصة لحفظ اللحوم والدواجن والأسماك لإشراف الهيئة العامة للخدمات البيطرية وذلك دون إخلال باختصاص الجهات الأخرى ويتم مراعاة ما يلي :

١- عدم تخزين اللحوم والدواجن والأسماك أو أجزائها أو أحشائها أو دهونها غير الصالحة للاستهلاك الآدمي .

٢ - أن تكون اللحوم مذبوحة بالمجازر الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتكون مخزومة بالأختام الخاصة بها .

أما الدواجن والأسماك فيتمتعين أن تكون مصحوبة بشهادة من أنهيته تفيد صلاحيتها للتفزين أو يشهادات الإفراج الصدى البيطرى الصادرة من سلطات المحاجر البيطرية المصرية للحوم والدواجن والأسماك المستوردة .

وعلى الثلاجات ومخازن التبريد حفظ المستندات والشهادات الخاصة بذلك عن كل رسالة مخزنة لتقديمها لأطباء التفتيش عند اللزوم .

٣ - حفظ وتخزين اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجاتها بأماكن منفصلة بحيث يفصل بين مكان لكل نوع على حدة .

٤ - عدم إدخال أى أشياء يفضى أن تسبب ضررا للحوم والدواجن والأسماك المخزنة .

٥ - عدم تكديس الثلاجات ومخازن التبريد بأنصاف اللحوم والأسماك والدواجن ومنتجاتها وأن تترك فراغات وممرات التهوية كافية لسلامة عمليات الحفظ والتفزين طبقا للأصول الفنية .

٦ - أن تكون الثلجات مزودة بالجرارات العلوية والخطاطيف والمناضد والطوايل لتسهيل وضع اللحوم والدواجن والأسماك عليها
يمكن فحصها والكشف عليها •

٧ - تخصيص مكان ملحق بالثلجات لتجفيف الأصناف التي يتقرر اعدامها بها لحين التخضن منها على وجه السرعة : اما باعدامها بأقرب مكان حكومي بالطريقة المتاحة به أو نقلها الى جهات تصنيع المخلفات بسيارات مجهزة لهذا الغرض •

٨ - أن يكون جميع العاملين بهذه الثلجات تحت الاشراف الصحي للسلطات الصحية المختصة وخاضعين للفحص الدوري للأمراض خاصة المعدية •

٩ - مراعاة شروط النظافة التامة والصحية العامة داخل الثلجات ومخازن التبريد والتجميد بجميع عنابرها وصلاتها وممراتها وعدم وجود أية متخلفات أو فضلات بها •

وكذلك مراعاة الشروط الصحية والنظافة في عمليات النقل والتخزين والترتيب والتداول للأصناف المخزنة داخل الثلجات وخارجها وأجراء التطهير اللازمة للعنابر التي يتم اخلاتها قبل استعمالها لتخزين جديد والقيام بالتطهير اليومي للحجرات والممرات التي ليست تحت تأثير أجهزة التبريد والأدوات والمعدات المستعملة بالمطهرات غير الضارة •

مادة ٣٠ - يتعين على إدارة الثلجة أو مخزن التبريد مراعاة الآتي :

- ١- توفير درجات الحرارة المناسبة للتبريد أو التجميد أو التخزين •
- ٢- اعداد سجلات لاثبات درجات الحرارة مرتين يوميا •
- ٣- توفير أجهزة التهوية المناسبة وتيأس نسبة الرطوبة ودرجة التبريد •

٤- الاحتفاظ بالمستندات والسجلات الخاصة بالمخزون لديها موضح

بها الكمية والنوع والوزن وتاريخ التخزين وتاريخ الصرف واسم صاحب الرسالة ويولد المنشأ وتواريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية .

مادة ٢١ - للطبيب أخذ عينات من الأصناف المبردة او المجمدة وارسلها للفحص المعلى على أن يتم ذلك بحضور مندوب عن النلاجة أو مخزن التبريد وصاحب الرسالة أو من ينوب عنه ، وفي حالة عدم حضوره ، تؤخذ العينة ويحرر محضر بذلك .

مادة ٢٢ - يجب على الطبيب البيطرى المختص قبل الاذن بالذبح التأكد من توافر الشروط الصحية بالمجزر ونظافة المناير وتوافر المياه الصالحة وصلاحية المجارى للصرف وعليه اخطار الجهة المختصة للعمل على توافر الشروط الصحية البيطرية قبل الاذن بالذبح .

مادة ٢٣ - يعمل بقواعد الكشف على اللحوم والدواجن والأسماك المرافقة لهذا القرار (١) .

مادة ٢٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ويحل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ٢٤ رمضان ١٤٠٦ هـ الموافق (١ يوليو سنة ١٩٨٦) م .

د/ يوسف والى

القسم الثالث

في التشريعات المنظمة للهيئات المستقلة بالزراعة والثروة الحيوانية

— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية (الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٥٦ — العدد ٨٤ مكرر) المعدل بالقرارات الجمهورية أرقام ٦١٦ لسنة ١٩٥٧ و ٤١٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٦٩ لسنة ١٩٦٥ .

— قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١/٣١/١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة للأرز المصري .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المحالج (الجريدة الرسمية في ٣/٢/١٩٧٧ — العدد ٥) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعى (الجريدة الرسمية في ٩/٦/١٩٧٧ — العدد ٢٣) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء المجلس الأعلى للثروة الحيوانية (الجريدة الرسمية في ٢٣/١٠/١٩٨٠ — العدد ٤٣) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ فى شأن مركز البحوث الزراعية (الجريدة الرسمية فى ٣/٢/١٩٨٣ — العدد ٥) ، المعدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية (الجريدة الرسمية فى

٧٥٤ زيادة

١٩٨٣/١١/١٧ - العدد ٤٦) ، المجلد بقرار رئيس جمهورية مصر
العربية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٨٦) •

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء
هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١١/١٧ -
العدد ٤٦) •

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء
الهيئة العامة للخدمات البيطرية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٥/٢٤ -
العدد ٢١) •

القسم الرابع في نقابة للمهن الزراعية تتكون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية (١ ، ٢)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول إنشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ - تنشأ نقابة للمهن الزراعية تضم المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين في الجمهورية العربية المتحدة ، ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات وتعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- (١) الجريدة الرسمية في ١١ أغسطس سنة ١٩٦٦ - العدد ١٨١ .
- (٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٢٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح المهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفريغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفريغ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ٩) .
- صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ مؤعدا لبدء انتفاع السادة أعضاء نقابة المهن الزراعية بأحكام قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١١/٧ - العدد ٢٥٥) .

(أ) الارتقاء بالمهنة والحفاظة على كرامتها ورفع المستوى العالمى لأعضاء النقابة .

(ب) تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية وأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات التطبيق بوضع الحلول المناسبة لها .

(ج) الاشتراك فى دراسة خطط التنمية الاقتصادية والمشروعات الزراعية وفى وضع قواعد تطوير القوانين الزراعية .

(د) المساهمة فى تخطيط برامج التعليم الزراعى وتطوير نظمته بحيث تساير حاجات المجتمع الجديد وتخدم مصالحه وتقى بمتطلباته ، والعمل على تشجيع التأليف الزراعى والابتكارات العلمية والتطبيقية المؤدية الى زيادة الانتاج وربط البحوث العلمية والتطبيقية بواقع الانتاج والمشكلات المحلية لتحقيق المزيد من التقدم .

(هـ) التعاون مع المنظمات الزراعية فى الدول العربية والافريقية وتوثيق الروابط بينها وتبادل المعلومات والخبرات بما من شأنه الارتقاء بالزراعة .

(و) التعاون مع المنظمات الزراعية المحلية والدولية فى كل ما يخدم أهداف النقابة .

(ز) العمل على تنمية روح الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لهم .

(ح) التعاون مع بقية النقابات والتنظيمات التى تعمل وتشارك فى مجال الانتاج الزراعى .

الباب الثانى

فى تنظيم النقابة

الفصل الأول

فى شروط العضوية والقيـد بسجلات النقابة

مادة ٢ - يشترط فيمن يكون عضواً بالنقابة ما يأتى :

(أ) أن يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ، ويجوز لمجلس النقابة أن يقبل فى عضوية النقابة أحد رعايا الدول العربية اذا كان مستوفيا لشروط العضوية بشرط المعاملة بالمثل . كما يجوز لمجلس النقابة منح تراخيص مؤقتة بمزاولة المهنة للأجانب الذين تقدم بشأنهم طلبات بذلك من الجهات التى استخدمتهم للقيام بعمليات محددة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

(ب) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، متمتعا بحقوقه السياسية .

(ج) أن يكون حاصلا على احدى الشهادات المبينة فى المادة التالية :

مادة ٣ - (البند أولا معدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) تتألف النقابة من المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين الحاصلين على المؤهلات الآتية :

(أولا) المهندسون الزراعيون وهم الحاصلون على :

دبلوم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة .

بكالوريوس الزراعة من احدى الجامعات .

بكالوريوس الزراعة من أحد المعاهد الزراعية العالية .

- بكالوريوس المعهد العالي لشئون القطن بالاسكندرية .
- بكالوريوس معهد التعاون الزراعى .
- دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية .
- دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة الثانوية الذين صدر
- ترار وزير الزراعة بمنحهم لقب مهندس زراعى .

الحاصلون على المؤهلات المعادلة للشهادات السابقة والتي تتم معادلتها بالاتفاق بين وزارة الزراعة ووزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم كل فيما يخصها ، وذلك بعد موافقة مجلس النقابة .

(ثانيا) المهندسون الزراعيون المساعدون وهم الحاصلون على :

- دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة الثانوية .
- ويعتبر المهندس الزراعى المساعد مهندسا إذا زاول أعمالا فنية زراعية لمدة عشر سنوات يقرها مجلس النقابة ويصدق عليها وزير الزراعة .

مادة ٤ - يكون للمهندسين الزراعيين سجل خاص مرتبة فيه أسماءهم حسب تواريخ تخرجهم أو منحهم لقب مهندس زراعى ، كما يعد للمهندسين الزراعيين المساعدين سجل ترتب فيه أسماءهم حسب تواريخ تخرجهم .

الفصل الثانى

فى تكوين النقابة

- **مادة ٥ -** يكونا للنقابة الشخصية المعنوية .
- **مادة ٦ -** يشكل التنظيم العام للنقابة كما يلى :
- (١) جمعية عامة ومجلس النقابة .

(ب) جمعيات عامة شريفة وجائس للفروع بالمحافظات •

مادة ٧ - تؤلف الجمعية العامة للنقابة من المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدین بسجلات النقابة • ويعتبر اجتماعها العادى صحيحا اذا حضره ثلاثمائة عضو • فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون اجتماع الجمعية العامة الثانية صحيحا أيضا كان عدد الأعضاء الحاضرين •

ويرأس النقيب الجمعية العامة ، وفي غيبته أحد الوكيلين ، وفي عيبتهم تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا من المهندسين الزراعيين •

مادة ٨ - لا يحضر الجمعية العامة إلا الأعضاء الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحق عليهم حتى تاريخ اجتماعها العادى ويشترط أن يكونوا أعضاء عاملين في الاتحاد الاشتراكي العربى ، ويعقد الاجتماع السنوى العادى خلال النصف الثانى من شهر يناير من كل سنة ، في اليوم والموعد والمكان الذى يحدده مجلس النقابة • على أن يسبق اجتماعها بأسبوعين على الأقل اجتماع أعضاء النقابة كل في عاصمة المحافظة المقيد بسجلاتها في هيئة جمعية عامة في الموعد والمكان اللذين يحددهما مجلس النقابة لانتخاب النقيب والوكيلين وأعضاء مجلس النقابة على المستوى العام وأعضاء المجلس على المستوى الاقليمى ورئيس وأعضاء فرع النقابة بالمحافظة ، أما محافظتا القاهرة والجيزة فيجتمع الأعضاء فيهما في هيئة جمعية عامة واحدة في نفس الموعد وفي المكان الذى يحدده مجلس النقابة لانتخاب أعضاء مجلس النقابة على المستوى العام والمستوى الاقليمى •

ويجوز لمجلس النقابة دعوة الجمعية العامة الى اجتماع غير عادى بناء على طلب مسبق يقدمه عشرون عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النقابة أو ثلاثمائة على الأقل من الأعضاء المقيدین بالسجلات والمسددین للاشتراك في تاريخ تقديم طلب عقد الجمعية •

ولا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضر الاجتماع خمسمائة عضو على الأقل - فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين - ولا يكون اجتماع الجمعية الثانية صحيحا إلا بحضور ثلثمائة عضو على الأقل .

مادة ٩ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) تكون دعوة الأعضاء لحضور الجمعية العامة قبل انعقادها بثلاثة أسابيع على الأقل وذلك بنشر إعلان في صحيفتين يوميتين يتضمن بيان موعد الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تنتظر في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال : ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض للمناقشة المسائل المأجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العامة على أن يقدم عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ١٠ - تختص الجمعية العامة بما يأتى :

(أ) التصديق على نتيجة انتخاب النقيب والوكيلين وأعضاء مجلس النقابة .

(ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة .

(ج) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(د) اقرار النظام الداخلى الذى يضم مجلس النقابة وما يدخل عليه من تعديلات .

(هـ) بحث أعمال النقابة وصندوق المعاشات عن السنة المنتهية .

(و) اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقبي الحسابات .

- (ر) اعتماد الميزانية السنوية .
- (ح) تعيين مراقبين للصيانات .
- (ذ) النظر في الاعتراضات المقدمة من الأعضاء في الموعد القانوني .
- (ي) النظر فيما يهم النقابة من شأن يرى مجلس النقابة أو وزير الزراعة عرضها عليها أو يتخمنها طلب عقد الجمعية العامة .

مادة ١١ - تكون قرارات الجمعية العامة بأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الآراء يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس .

وفي حالة اقتراح تعديل قانون النقابة يشترط أن يكون القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين على أن يعرض على الجمعيات العامة الفرعية للمحافظات بحيث لا يقل مجموع عدد الأعضاء الذين يحضرون هذه الجمعيات عن ثلث مجموع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العامة ؛ ولا يجوز النظر في التعديل إلا إذا حضر على الأقل ثلث الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العامة .

مادة ١٢ - يؤلف مجلس النقابة من النقيب والوكيلين و ٣٥ عضوا من الأعضاء المقيدين بسجلات النقابة قبل أول يناير من سنة الانعقاد والسددين للاشتراك ويشترط أن يكونوا من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي وينتخبون على الوجه الآتي :

(أ) ينتخب النقيب والوكيلان و ٥ أعضاء بالانتخاب المباشر على مستوى الجمهورية ويتم انتخابهم من جميع المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين الأعضاء بالنقابة والمقيدين بسجلات النقابة ، ويجوز لمن يتقدم لمنصب النقيب أو الوكيل أن يرشح نفسه كعضو على مستوى "جمهورية" .

(ب) ينتخب ٣٠ عضوا لتمثيل المحافظات تمثيلا اقليميا وينتخبون انتخابا مباشرا على مستوى كل منطقة من المناطق التى يمثلونها من جميع الأعضاء المقيدين بسجلات النقابة بهذه المنطقة ويشترط أن يكون المرشح من العاملين بدائرة المنطقة المرشح عنها ومقيدا بسجلاتها ؛ ويكون توزيعهم على الوجه التالى :

١٢ عضوا عن منطقة محافظة القاهرة والجيزة •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى الاسكندرية ومرسى مطروح

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى كفر الشيخ والبحيرة (وتضم مديرية التحرير) •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى الغربية والمنوفية •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى الدقهلية ودمنيا •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظات القليوبية والشرقية والقنال وسيناء •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى المنيا وأسيوط •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى بنى سويف والفيوم •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى سوهاج وقنا •

٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظات أسوان والوادي الجديد والبحر الأحمر •

ولا يجوز للمعضو الواحد الجمع بين الترشيح على المستوى الاقليمى والمستوى العام فى وقت واحد ، كما يشترط أن يكون نصف عدد المنتخبين لتمثيل كل منطقة عن المناطق الواردة فى الفقرة « ٢ » من هذه المادة ممن تقل مدة تخرجهم عن ١٥ عاما •

ولا يجوز لأى عضو من أعضاء النقابة أن يتخلف بغير عذر يقبله مجلس النقابة أو المجالس الفرعية كل فى دائرة اختصاصه عن تأدية

الواجب الانتخابي والا وقعت عليه غرامة قدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق معاشات أعضاء النقابة .

وتلغى بطاقة الانتخاب اذا انتخب العضو عددا يقل أو يزيد عن العدد المطلوب انتخابه سواء لمجلس النقابة أو مجالس الفروع بالمحافظات .

وفي جميع الحالات يفوز بالعضوية الحاصلون على أكثر الأصوات وعند التساوى يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

مادة ١٣ - (١) يكون انتخاب النقيب من المهندسين الزراعيين الحاصلين على البكالوريوس في العلوم الزراعية ، وأحد الوكيلين من المهندسين الحاصلين على بكالوريوس العلوم الزراعية أو المؤهلات الزراعية العليا ، والوكيل الآخر من المهندسين الزراعيين خريجي المعاهد الزراعية المتوسطة أو الثانوية ، ويكونون جميعا ممن مضى على تخرجهم ١٥ سنة على الأقل وتطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة التالية .

ويكون انتخاب النقيب والوكيلين لمدة أربع سنوات ولا يجوز إعادة انتخاب أى منهم لأكثر من دورتين كاملتين متتاليتين .

أما أعضاء مجلس النقابة فيكون انتخابهم لمدة أربع سنوات ، ويجوز تجديد انتخابهم وبعد انتهاء السنتين الأوليين يسقط بالقرعة نصف عدد الأعضاء ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين ، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين سقطت عضويتهم ، ولا يدخل النقيب والوكيلان في الاقتراع .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/١/١ - العدد الأول) والفقرة الثانية مستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع) وقد نص في المادة السادسة منه على أن يعطل بهذا التعديل من تاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ .

مادة ١٤ - يرأس مجلس النقابة النقيب ، وفي غيابه الوكيل الأكبر سنا ، وفي غيبتها الوكيل الآخر وعند غيابهم تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا .

ويقوم النقيب أو من يطل محله بتمثيل النقابة لدى الجهات الادارية والقضائية .

مادة ١٥ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) ينتخب المجلس من بين أعضائه أمين الصندوق والسكرتير العام والمراقب على أن تكون اقامتهم القاهرة أو الجيزة كما ينتخب من يراه من مساعدين لهم ويكونون مع النقيب والوكيلين هيئة المكتب ولا يجوز أن يزيد عدد المساعدين عن اثنين لكل من ذوى المراكز الرئيسية المشار إليها وتحديد اختصاصاتهم بقرار من المجلس .

كما ينتخب المجلس ممثلى النقابة فى اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ١٦ - يصدر مجلس النقابة قرارا باسقاط عضوية مجلس النقابة عن العضو اذا فقد شرطا من شروط الأهلية للانتخاب .

والمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متتالية بغير عذر يقبله المجلس وذلك بعد دعوته لسماع أقواله .

مادة ١٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) اذا خلا مركز النقيب أو أحد الوكيلين بالوفاة أو الاستقالة أو لأي سبب آخر يحل محل النقيب الوكيل الحاصل على البكالوريوس فى العلوم الزراعية ، ويحل محل الوكيل عضو مجلس النقابة التالى له فى الحصول على عدد أصوات الناخبين وعلى ذات مستوى التمثيل وعلى أن يجرى انتخاب نقيب أو وكيل جديد بمعرفة الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها ، على ألا تتدخل مدد الاستكمال فى هذه الحالة ضمن دورتى الانتخاب الكاملتين التاليتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء النقابة لأي سبب من الأسباب يحل مكانه ولباقى مدته المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بعد آخر ما انتخب لعصوية المجلس وعلى ذات مستوى التمثيل وعند تساوى الأصوات تجرى قرعة فيما بينهم بمعرفة مجلس الإدارة فإذا لم يوجد يعلن عن خلو المكان ويجرى انتخاب بديل له بمعرفة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها . وإذا نزل عضو مجلس النقابة المنتخب على المستوى الاقليمي الى خارج المنطقة التي يمثلها أو ترك المنطقة نهائيا الى خارجها يحل محله ولباقى مدته المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بعد آخر من انتخب للمجلس عن ذات المنطقة فإذا لم يوجد يعلن عن خلو المركز ويجرى انتخاب بديل له بمعرفة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

مادة ١٨ - (١) يختص مجلس النقابة بما يأتى :

(أولا) العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .

(ثانيا) اعداد النظام الداخلى للنقابة وفروعها وما يرى ادخاله عليها من تعديلات ، على أن تصدر بقرار من وزير الزراعة بعد تصديق الجمعية العامة (٢) .

(رابعا) تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

(خامسا) ادارة أموال النقابة واستثمارها في الأوجه التي يراها المجلس وتحصيل الرسوم المستحقة على الأعضاء وقبول الهبات والتبرعات

(١) البند ثالثا ملغى بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٧/١٠ - العدد ٢٨) والبند خامسا مستبدل بذات القانون .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ :
تختص اللجنة الداخلية للنقابة المبنى الزراعية (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٤/٩ - العدد ١٠٣) .
نعتل بالقرارين رقم ٤٣ و ٦٩ لسنة ١٩٦٨ .

والاعلانات وسائر الموارد الأخرى والاشراف على حسابات النقابة بما لا يتعارض مع أهدافها .

(سادسا) تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة وفروع النقابة بالمحافظات ، وله حق الاعتراض على قرارات مجالس الفروع التي قد تتعارض مع السياسة العامة للنقابة وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطار مجلس النقابة بمحضر اجتماع الفرع .

(سابعاً) اعداد الميزانية السنوية والمصالب الختامي .

(ثامنا) الوساطة بين الأعضاء وأصحاب الأعمال بفض المنازعات التي تقوم بينهم .

(تاسعا) الوساطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب عمل من أعمال المهنة أو بينهم وبين الغير لذات السبب .

(عاشر) النظر في الشكاوى المتصلة بتصرفات الأعضاء .

(حادى عشر) دراسة المقترحات المقدمة من الأعضاء .

(ثانى عشر) الفصل فى المنازعات الناشئة بين المستحقين للاعلانات وبين أعضاء لجنة صندوق الاعلالت .

(ثالث عشر) الاتصال بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بشئون النقابة أو بتنفيذ هذا القانون .

(رابع عشر) دعوة المجلس الفرعية واللجان الفنية على مستوى المحافظات مرتين على الأقل كل سنة للاجتماع مع مجلس النقابة لدراسة مشكل التطبيق .

مادة ١٩ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل فى كل شهر بناء على دعوة من التقييب أو من ينوب عنه ، أو بناء على طلب عشرة على الأقل من أعضاء المجلس بكتاب مسيب . ولا تكون قرارات المجلس

صحيحة الا بحضور خمسة عشر عضوا على الأقل يكون من بينهم النقيب
 و من ينوب عنه • وتصدر القرارات بعينية ذواتا • عندما تصادق
 الأصوات رجح رأى الجانب الذى منه اثنى عشر •

مادة ٢٠ - يؤلف مجلس النقابة من بين اعضائه أو غيرهم من أعضاء
 انتقابة لجنة تختص بفحص الشكوى التى تقدم ضد أحد الأعضاء
 و ترش تقريرها على المجلس •

مادة ٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) تقـ
 غلبت الترشيح للمراكز الخالية بمجلس النقابة خلال شهر نوفمبر من
 كل عام فى الموعد الذى يحدده ويعلن عنه مجلس النقابة ويكون تقديـ
 الطلب وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض على أن يكون مصحوبا بما يثبت
 سداد تأمين قدره عشرون جنيها ولا يرد هذا التأمين الا اذا حصل العضو
 على نسبة لا تقل عن عشر عدد أصوات الناخبين على المستوى العا
 أو الاقليمى •

مادة ٢٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) لوزير
 الزراعة أن يظمن فى صحة انعقاد الجمعية العامة أو فى قرارها بالتصديق
 على نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة وذلك خلال خمسة عشر يوما
 من تاريخ ابلاغه قرار الجمعية العامة فى هذا الشأن ، كما يجوز لمائة
 عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العامة الطعن فى صحة انعقاد
 الجمعية العامة أو فى قرارها بالتصديق على نتيجة انتخاب أعضاء مجلس
 النقابة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرارات الجمعية
 العامة المطعون فى صحة انعقادها أو صدور قرارها باعتماد نتيجة انتخاب
 أعضاء مجلس النقابة ، وفى هذه الحالة يجب أن تكون عريضة الطعن
 مصحوبة بتقرير مسبب ومصدق على توقيعات مقدمى الطعن عليه عن
 أحد مكاتب مصلحة السجل العقارى والتوثيق والا كان الطعن غير مقبول
 نسكلا •

وتختص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر هذه الطعون .

مادة ٢٣ - إذا حكم بقبول الطعن المشار اليه فى المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العامة وأعيدت دعوتها الى الاجتماع فى مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن ، وتدعى كذلك فى حالة المحكم بإعلان عملية الانتخاب بالنسبة الى النقيب أو أحد الوكيلين أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة فى مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٧ .

مادة ٢٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) تشرف على عملية انتخاب مجلس النقابة لجنة عامة على مستوى الجمهورية ولجنة فرعية فى كل محافظة فى محافظات الجمهورية ، ويرأس كل لجنة أحد أعضاء الهيئات القضائية يختاره وزير العدل ، وذلك على الوجه المبين فى النظام الداخلى للنقابة .

الباب الثالث

فى تكوين فروع النقابة

مادة ٢٥ - عدا محافظتى القاهرة والجيزة ينشأ بمعامدة كل محافظة فرع للنقابة ويكون لكل فرع جمعية عامة ومجلس ادارة . وفى المحافظات التى يقل عدد الأعضاء فيها عن ٣٠٠ عضو يضم هؤلاء الأعضاء الى أقرب محافظة بها فرع للنقابة وفقا للقواعد التى يحددها النظام الداخلى للنقابة فى هذا الشأن .

مادة ٢٦ - تتكون الجمعية العامة للفرع من جميع أعضاء النقابة ، المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدى بسجلات النقابة والذين يعملون بدائرة المحافظة . ويعتبر اجتماعها صحيحا إذا حضره مائة عضو على الأقل ، فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين

ويكون اجتماع الجمعية العامة الثانية صحيحا أيا كان عدد الأعضاء:
الحاضرين •

ويتولى رئيس الفرع رئاسة الجمعية العامة وفي غيابه تكون الرئاسة
لكبير الأعضاء سنا من المهندسين الزراعيين •

مادة ٢٧ - لا يحضر للجمعية العامة لفرع النقابة الا الأعضاء الذين
سددوا رسوم الاشتراك المستحق عليهم حتى تاريخ اجتماعها السنوى
العادى - على أن يكونوا أعضاء عاملين في الاتحاد الاشتراكي العربى -
في الموعد والمكان اللذين يحددهما مجلس النقابة وبشرط أن يتم قبل
اسبوع على الأقل من التاريخ الذى يحدده لمعقد الجمعية العامة للنقابة •
ويجوز لمجلس النقابة أو مجلس الفرع دعوتها الى اجتماع غير
عادى ، وفي الحالة الأخيرة يخطر مجلس النقابة مقدما بالفرض الذى
من أجله دعيت الجمعية •

مادة ٢٨ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة
١٩٧٦) تكون دعوة الأعضاء لحضور الجمعية العمومية للفرع قبل
انعقادها بأسبوعين على الأقل وذلك بنشر اعلان في صحيفتين يوميتين
يتضمن بيان موعد الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية •

ولا يجوز للجمعية العامة للفرع أن تتظر في غير المسائل الواردة
في جدول الأعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أو لمجلس الفرع أن
يعرض للمناقشة المسائل العاجلة التى يرى ضرورة عرضها عليها •

ولكل عضو من أعضاء الفرع حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية
العامة على أن يقدم الى مجلس الفرع قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة
أسابيع على الأقل •

مادة ٢٩ - تختص الجمعية العامة للفرع بما يأتى :
(م ٤٩ - موسوعة مصر ج ١٥)

(أ) التصديق على نتيجة انتخاب رئيس الفرع وأعضاء مجلس إدارة الفرع •

(ب) بحث أعمال الفرع واعتماد الميزانية السنوية والحساب الختامي •

(ج) النظر في الاقتراحات المقدمة للجمعية العامة قبل موعد انعقادها بثلاثة أسابيع •

(د) النظر فيما يرى مجلس النقابة أو مجلس الفرع عرضه على الجمعية العامة للفرع من مسائل •

(هـ) للجمعية العامة حق تقرير انشاء نواد تلحق بالفروع ولها تحديد رسوم اشتراك محلية تحصلها من أعضاء الفرع لهذا الغرض وذلك علاوة على الاعانة التي يخصصها مجلس النقابة له •

مادة ٢٠ - تكون قرارات الجمعية العامة للفرع بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الآراء رجح رأى الجانب الذى الذى منه الرئيس •

مادة ٢١ - عدا السجلات الخاصة بالنقابة والمشار اليها فى المادة الرابعة ، تنشأ سجلات بكل فرع لقيد أعضاء النقابة الذين يعملون فى دائرة المحافظة بنفس الشروط والأوضاع المنصوص عليها بالمادة المذكورة •

مادة ٢٢ - يتكون مجلس ادارة الفرع من رئيس وستة أعضاء يمثلون المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين فى عاصمة المحافظة يكون نصفهم من تقل مدة تخرجهم عن ١٥ سنة وعضو عن كل مركز إدارى فى دائرة المحافظة ينتخبهم الأعضاء المقيدون بسجلات الفرع من بين المرشحين من المهندسين الزراعيين والمهندسين المساعدين المسددين للاشتراك ومن الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربى ، ويفوز بالعضوية الحاصلون على أكثر الاصوات ، وعند التساوى يقترح

بين الحاصلين على الاصوات المتساوية وينتخب المجلس في أول اجتماع له السكرتير وأمين ل صندوق ويكون هؤلاء مع رئيس الفرع هيئة المكتب •

ولا يجوز الجمع في الترشيح بين عضوية مجلس إدارة النقابة مجلس إدارة الفرع أو رئاسته في وقت واحد ، ويجتمع مجلس إدارة الفرع مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب خمسة أعضاء من مجلس الفرع •

وعلى العضو الممثل للمنطقة في مجلس النقابة حضور جلسات مجلس إدارة كل فرع يدخل في نطاق المنطقة التي يمثلها والاشتراك في مداولاته ، وعلى الفروع إخطاره بموعد اجتماعها عند توجيه الدعوة للاجتماع •

مادة ٣٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) يكون انتخاب رئيس الفرع لمدة أربع سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من دورتين كاملتين متتاليتين •

مادة ٣٤ - يرأس مجلس إدارة الفرع الرئيس ، وفي غيابه تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً من المهندسين الزراعيين •

مادة ٣٥ - إذا فقد أحد أعضاء مجلس الفرع شرطاً من شروط الأهلية سقطت عضويته بقرار من مجلس النقابة •

وللمجلس الفرع أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس جلسات متوالية بخير غير يقبله المجلس ، وذلك بعد عودته لسماع أقواله بخطاب موصى عليه ، ويشترط لصحة هذا القرار تصديق مجلس إدارة النقابة عليه •

مادة ٣٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) إذا خلا مركز رئيس الفرع بالوفاة أو الاستقالة أو لأي سبب آخر يطل محله من ينتخبه مجلس إدارة الفرع من بين أعضائه على أن يجري انتخاب

رئيس: بتحديد بمعرفة الجمعية العمومية للفرع على ألا تدخل مدة الاستكمال ضمن دورتي الانتخاب الكامنتين لتتألفتين المنصوص عليهما في المادة ٣٣ .

وإذا خلا مكان عضو مجلس إدارة الفرع لأى سبب من الأسباب يخل مكانه ولباقى مدته المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الغائبين بد آخر من انتخب لعضوية المجلس وعلى ذات مستوى التمثيل وعند التساوى يجرى الاقتراع بين المتساوين بمعرفة مجلس الإدارة فإذا لم يوجد يجرى انتخاب بديل له بمعرفة الجمعية العمومية للفرع في أول اجتماع لها .

مادة ٢٧ - تقدم الى مجلس الفرع طلبات الترشيح للمراكز الخالية بالمجلس خلال شهر نوفمبر من كل عام في الموعد الذى يحدده مجلس النقابة ويعلن عنه مجلس الفرع وذلك على النموذج وبالإسناد والشروط المشار اليها بالمادة ٢١ .

مادة ٢٨ - يكون الطعن في صحة انعقاد الجمعية العامة وفي قراراتها من حق ستين عضوا ممن حضروا الجمعية العامة للفرع وبباقى لشروط والأوضاع الواردة في المادة ٢٢ من هذا القانون . كما يحق لوزير الزراعة الطعن طبقا للنص الوارد في المادة المذكورة .

مادة ٢٩ - يختص مجلس إدارة الفرع بما يأتى :

(أ) مباشرة نشاط النقابة بالمحافظة وتنفيذ قرارات مجلس النقابة والجمعية العامة للفرع ومراقبة تنفيذ قانون النقابة ولائحته الداخلية والقرارات المنفذة لهما .

(ب) الاشتراك في دراسة المشروعات الزراعية المحلية في دائرة المحافظة والعمل على حل مشكلات التطبيق وإبداء المقترحات المناسبة .

(ج) التعريف بالحقوق والواجبات وبأهداف خطط التنمية القومية في محيط العمل والمجتمع .

(د) تنمية الوعي واعطاء القدوة الطيبة وممارسة النقد الذاتى
البناء .

(هـ) العمل على رفع المستوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى
دائرة المحافظة .

(و) التعرف على احتياجات ومشاكل الجماهير فى المنطقة واقتراح
الحلول المناسبة والاسهام فى حل ما يحظى فى دائرة اختصاصه .

(ز) اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى .

(ح) تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن نشاط الفرع فى كافة المجالات
الى مجلس النقابة .

(ط) اخطار مجلس النقابة بنتائج الفروع ومحاضر مجلس ادارة
الفرع .

(ي) عقد مؤتمر عام مرتين على الأقل كل سنة يجمع اللجان الفنية
بالمراكز لحراسة مشاكل التطبيق .

مادة ٤٠ - تتكون مالية الفرع من الموارد الآتية :

(أ) ٤٠٪ من نصيب صندوق النقابة من قيمة الاشتراكات السنوية
ورسوم القيد لأعضاء النقابة بدائرة الفرع .

(ب) ما تقرره الجمعية العامة للفرع من رسوم الاشتراك المحلية
للنوادرى .

(ج) الهبات والتبرعات والوصايا التى تقبل بقرار من مجلس
ادارة الفرع .

(د) ما يقرره مجلس النقابة للفرع من اعانات .

(ع) ما تقرره الدولة للفرع من اعانات .

الباب الرابع

في قيد الأعضاء

مادة ٤١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) يقدم طلب القيد الى مجلس النقابة طبقا للشروط وبالأوضاع التي يتضمنها النظام الداخلي على أن يكون الطلب مصحوبا بما يثبت سداد الرسم الذي تحدده الجمعية العمومية للنقابة ولا يرد في جميع الأحوال ويخصص ثلثا حصة رسوم القيد لصندوق معاشات أعضاء النقابة أما الباقي فيخصص ٦٠٪ منه لصندوق النقابة و ٤٠٪ للفرع الذي ينتهي اليه العضو . ويصدر مجلس النقابة قرارا في شأن قيد الطلب بالسجلات المشار اليها في المادة (٤) من هذا القانون بعد التحقق من توافر شروط القيد وذلك خلال ستة أشهر من استيفاء الأوراق المطلوبة ، وفي حالة رفض طلب القيد يجب أن يكون قرار الرفض مسببا . وينشأ سجل خاص بقيد فيه أسماء من يصدر بشأنهم قرار من مجلس النقابة بالترخيص لهم بمزاولة المهنة بصفة مؤقتة .

ويخطر مجلس النقابة الفرع الذي ينتمى اليه العضو بقرار لجنة القيد وذلك لادراجه بالسجل المشار اليه في المادة ٣١ من هذا القانون .

مادة ٤٢ - يجوز للطلاب أن يطعن في القرار الذي يصدر برفض القيد وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اعلانه بهذا القرار .

وفصل مجلس النقابة في الطعن بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب مسجل مصحوب بعلم للوصول لسماع أقواله ويكون قرار المجلس برفض الطعن نهائيا .

ومع ذلك يجوز للطلاب أن يحدد طلبه بعد مضي سنتين على الاقل من تاريخ اعلانه بالقرار النهائي .

مادة ٤٣ - يؤدي عضو النقابة اليمين الآتية أمام هيئة مدلغة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه .

« أنقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لوطني وأن أؤدي عملي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة واحترم قوانينها وتقاليدها » .

مادة ٤٤ - لا يجوز لعضو النقابة أن يقوم بأي عمل يتنافى مع كرامة المهنة .

مادة ٤٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) على العضو أن يؤدي الاشتراك السنوي الذي تحدده الجمعية العمومية وذلك وفقاً للأوضاع والشروط الواردة في النظام الداخلي للنقابة ، ويتم السداد إلى النقابة الفرعية التي يتبعها أو إلى النقابة العالمة .

مادة ٤٦ - يجوز لمجلس النقابة الاعفاء من رسم الاشتراك لأسباب قهرية تخضع لتقديره ويمرر هذا الاعفاء لمدة سنة واحدة . ويجوز تجديده طالما ظلت الأسباب المؤدية لذلك قائمة .

مادة ٤٧ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على إذن كتابي بذلك من مجلس النقابة .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الاذن من النقيب أو من ينوب عنه .

الباب الخامس

في الاعتاب

مادة ٤٨ - إذا لم يتفق كتابية على قيمة الاعتاب بين صاحب العمل وعضو النقابة لا يجوز لأيهما أن يرفع الأمر إلى القضاء قبل عرضه على مجلس النقابة أو مجلس الفرع كل في دائرة اختصاصه ويجب على المجلس المختص أن يصدر قراره في موضوع النزاع خلال ستين يوماً



من تاريخ تقديم الطلب فان لم يصدر قراره خلال الفترة المذكورة جاز لهما الالتجاء الى القضاء ، ولا يمنع ذلك من اتخاذ الاجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه .

ولجلس النقابة أو مجلس الفرع حسب الأحوال أن ينتدب لجنة تضم خبيراً أو أكثر من أعضائه أو غيرهم لمaine وبحث موضوع النزاع ، وعلى الطالب أن يؤدي مقدماً مقابل المصاريف وأتعاب الخبير التي يقدرها المجلس بحيث لا تزيد على ٥٪ من قيمة الأتعاب المطلوبة اذا زادت على خمسين جنيهاً ، ٨٪ اذا نقصت عن ذلك ، ويأمر المجلس بالزام من يصدر للقرار ضده بأداء هذه المصاريف ويتبع في شأنها حكم المادة ٤٩ من هذا القانون .

ولا يجوز لمن ينتدب من أعضاء المجلس خبيراً أن يشترك في اصدار القرار الخاص بالموضوع الذي نخب من أجله .

مادة ٤٩ - يصدر الأمر بتنفيذ قرار مجلس النقابة أو مجلس الفرع بتقدير الاتعاب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال ، ويحصل قلم مكتب المحكمة عن هذا الأمر رسماً بنسبة ٢٪ عن المائتي جنية الأولى من الاتعاب المقدرة ، ١٪ عما زاد على ذلك ، ولا يكون أمر التقدير نافذا الا بعد انتهاء مهلة التظلم .

مادة ٥٠ - لعضو النقابة ولصاحب العمل حق التظلم من قرار المجلس المختص في العشرة أيام التالية لاعلانه اليه ، وذلك بتكليف خصه بالحضور أمام المحكمة المختصة .

ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بجميع أوجه الطعن العادية وغير العادية ماعدا المعارضة وتتبع في ذلك القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٥١ - يسقط حق العضو في المطالبة بالامتياز عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل مقابله .

مادة ٥٢ - يجب على عضو النقابة أن يرد لمصاحب العمل عند الطلب جميع المستندات والاوراق الخاصة به ، ويجوز للعضو أن يستخرج صوراً رسمية منها لتأييد طلباته على أن يرجع بمصاريفها على خصمه إذا صدر القرار أو الحكم لمصلحته .

مادة ٥٣ - يشترك في اللجان التي تشكل طبقاً للمادة ٤٨ من هذا القانون لتقدير الامتياز عضو من مجلس الدولة في المحافظة الواقع بدائرتها موضوع النزاع ، وممثل للتنظيم الشعبي بدائرة نفس المحافظة .

الفصل السادس في الاجراءات التأديبية

مادة ٥٤ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية الاعضاء الذين يرتكبون امورا مخرجة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو يهملون في تأدية واجباتهم ، أما الاعضاء من موظفي الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والشركات فلا يحاكمون أمام هذا المجلس الا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٥٥ - تكون العقوبات التأديبية :

(أ) لفت النظر .

(ب) الانذار .

(ج) الايقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(د) اسقاط العضوية من النقابة . وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة الا بعد اعادة قيده بالنقابة .

مادة ٥٦ - يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والشركات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٥٧ - تؤلف الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين وتؤلف الدرجة الأولى من :

أحد وكيل النقابة ، رئيسا .

أستاذ باحدى كليات الزراعة بالجامعات المصرية يختاره مجلس النقابة .

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

وتؤلف الدرجة الثانية من :

النقيب ، رئيسا .

مستشار الدولة لوزارة الزراعة أو من ينوب عنه .

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

مادة ٥٨ - يقوم بالتحقيق لجنة تؤلف من :

(أ) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس النقابة .

(ب) موظف نائب فنى من مجلس الدولة بإدارة الرأى لوزارة الزراعة .

مادة ٥٩ - ترفع الدعوى الى مجلس التأديب بناء على قرار مجلس

النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٦٠ - يجوز للمخو المتهم ان يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء

من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه .

ولمجلس التأديب أن يأمر بحضور المتهم شخصيا .

مادة ٦١ - يعلن المتهم بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ، ويوضح هذا الكتاب ميعاد الاجتماع ومكانه ، وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٦٢ - يجوز لكل من المتهم ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهاداتهم ، ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحصل الى النيابة العامة وتجري في شأنه أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنع .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر ، وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٦٤ - يجوز ان صدر القرار ضده ، كما يجوز للنقيب بناء طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المتهم اذا كان حاضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غاييا .

ويجوز ان صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية باسقاط عضويته للنقابة أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ويكون التظلم بتقرير يودع سكرتارية المحكمة المذكورة .

مادة ٦٥ - تكون جلسات مجلس التأديب بدرجةتيه ومحكمة القضاء الادارى سرية ويصدر الحكم علنيا .

مادة ٦٦ - يعلن قرار مجلس التأديب الى المتهم على يد محضر خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الاعلان تسليم صورة القرار الى المتهم بايصال .

مادة ٦٧ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية الى الوزارات أو المصالح أو المؤسسات أو الهيئات أو الشركات المسماة أو الخاصة التابع لها المتهم في خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

وإذا كان للحكم النهائي صادرا بالايكاف أو اسقاط عضوية النقابة نشر منطوقه دون الاسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٨ - يجوز لمن صدر قرار باسقاط عضويته للنقابة أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ القرار النهائي اصدار قرار بانهاء أثر العقوبة فإذا أُجيب طلبه كان له الحق في أن يطلب اعادة قيد اسمه في السجل من جديد .

وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه بقرار الرفض .

مادة ٦٩ - إذا حصل من أسقطت عضويته للنقابة على مستندات تثبت براءته جاز له أن يلتحق من مجلس تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء الاداري على حسب الأحوال اعادة النظر في القرار الصادر باسقاط عضويته .

مادة ٧٠ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة اخطار النقابة قبل البدء في التحقيق ، وللتقيب أو رئيس الفرع أو من يندبها أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس ادارة الفرع حضور التحقيق مالم تتقرر سريته . وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة ثابتة ولكنها تستوجب المحاكمة الجنائية ،

أبليت نتيجة التحقيق الى مجلس النقابة للنظر في محاكمته تاديبيا اذا
 . و محاز لذلك .

الباب السابع في صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٧١ - ينشأ لنقابة صندوق للمعاشات والاعانات يكون مقره
 اشعره ويقوم بترتيب معاشات واعانات وقتية أو دوريه طبقا لاحكام
 هذا القانون .

مادة ٧٢ - (البند ثامنا مستبدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦)
 يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية :
 (أولا) ما يكون متجمدا من رصيد صندوق المعاشات والاعانات
 بنسبة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ عند العمل
 بهذا القانون .

(ثانيا) ثلثى رسوم القيد .

(ثالثا) ثلثى الاشتراكات السنوية .

(رابعا) ما تساهم به الدولة سنويا في هذا الصندوق .

(خامسا) فوائد رصيد هذا الصندوق .

(سادسا) التبرعات والهبات والهوايا الصادرة لمصلحة هذا
 الصندوق وما يقرر من الموارد الأخرى .

(سابعا) أرباح مطبوعات النقبلة وما تقوم به النقابة من نشاط .

(ثامنا) (١) حصيلة رسم سنوى تما لا يجاوز خمسة قروش عن

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٨٦
 (الجرائد المصرية في ٢٢/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٣٨) ونش على ما يلى :
 « مادة ١ - يحصل لصالح صندوق نقابة المهن الزراعية رسم سنوى
 على المحاصيل الدائمة وعلى الاموال الصافية على النحر تسمى :

كل وحدة قياسية للمحاصيل الزراعية الرئيسية التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، ويواقع قرش عن كل طن قصب سكر .

وتورد الجهات المشرفة على تسويق المحاصيل هذه الحصيلة الى صندوق النقابة مباشرة .

وكذلك يفرض رسم سنوى لا يجاوز خمسة قروش عن كل مائة كيلو جرام من الاسمدة الكيماوية تورده الجهة الموزعة الى صندوق النقابة مباشرة .

مادة ٧٢ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) يصدر وزير الزراعة القرارات المنظمة لتحصيل وتوريد الرسوم المنصوص عليها في البند ثامنا من المادة السابقة .

ويكون رؤساء الأجهزة الحكومية ورؤساء مجالس ادارة الهيئات والبنوك والشركات والتعاونيات الزراعية مسئولين كل فيما يخصه عن تحصيل الرسوم المشار اليها وتوريدها للنقابة في المواعيد وطبقا

(١) رسم سنوى بواقع خمسة قروش عن كل وحدة قياسية للمحاصيل الآتية :

القطن / الأذرة / الأرز / القمح / الفول السوداني / الفول البلدى / فول الصويا / البطاطس / السمسم / الكتان / البصل / العدس .
(ب) رسم سنوى بواقع قرش واحد عن كل طن قصب سكر .
(ج) رسم سنوى بواقع خمسة قروش عن كل مائة كيلو جرام موزعة من الاسمدة الآزوتية ١٥% والفوسفاتية ١٥% والبوتاسية .

مادة ٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية المشرفة على تسويق المحاصيل وشركات السكر وبنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات تحصيل الرسوم المحددة بالمادة الاولى من هذا القرار كل فيما يخصه وتوريد ما يتم تحصيله شهريا لحساب جارى صندوق النقابة بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى سواء لخزائن بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات أو لخزينة البنك الرئيسى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره «

للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة وتلتزم اللجنة المخالفة بسداد الرسوم المستحقة مضافا إليها غرامة تأخير بواقع ١٠٪ سنويا من قيمة المستحق سداذه .

مادة ٧٣ - يدير صندوق المعاشات والإعانات تحت اشراف مجلس النقابة : لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء وينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه لمدة سنة ويكون منهم النقيب وأحد الوكيلين وأمين الصندوق .

مادة ٧٤ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة الا اذا صدق عليها مجلس النقابة .

مادة ٧٥ - تبين اللائحة الداخلية القواعد التي تتبع في اداره الصندوق .

مادة ٧٦ - (البند ثالثا مستبدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦)
لمجلس النقابة الحق في تقرير معاش أو اعلنة للعضو اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(أولا) أن يكون قد دفع رسوم الاشتراك المستحقة عليه مالم يكن قد أوفى منها بقرار من مجلس النقابة .

(ثانيا) أن يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبي العام قبل بلوغه سن الستين .

(ثالثا) أن يكون قد أحيل الى المعاش ببلوغه سن الستين وبمشرط أن يكون قد مضت على عضويته بالنقابة مدة خمس سنوات على الاقل وأن يكون مسددا اشتراكاته بصفة دورية منتظمة وليس دفعة واحدة .

مادة ٧٧ - في حالة وفاة العضو يصرف المجلس لأرملته وأولاده القصر وأبويه اذا كانا عاجزين عن الكسب معاشا يوازي نصف المعاش المقرر له .

ويستحق الأرمل أو الأرملة الربع والابوان الربع مناصفة والاولاد القصر الباقي بنسب متساوية فان لم يكن بين وريثه أحد من هؤلاء نسب ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسبة المتقدمة ، وينتهي معاش كل وارث بوفاته . وتفقد الأرمل حقها في المعاش بزواجها والقصر ببلوغ سن الرشد أو سن السادسة والعشرين اذا كانوا طلبة بالجامعات والمعاهد العالية كما ينتهى المعاش بزواج الاناث منهم وينقطع معاش الورثة بانتضاء خمس سنوات على وفاة العضو وللجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرفه حتى يتبين لها زوال الاسباب التى رتب من أجلها المعاش .

ولجلس النقابة في الاحوال الاستثنائية أن يقرر معاشا أو اعننه لافوة العضو اذا ثبت أنه كان يمولهم ، وذلك في حدود نصيب الابوين وفقا للقواعد التى تقررها اللائحة الداخلية .

مادة ٧٨ — لمجلس النقابة أن يعيد النظر في كل وقت في المعاشات والاعانات السابق تقديرها وفقا لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المنتقم بالمعاش أو الاعانة .

مادة ٧٩ — المعاشات والمرتبات الشهرية والاعانات الوقتية تعتبر نفقة فلا يجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير مع عدم الاجلال بأحكام المادة ٤٨٦ من قانون المرافعات .

مادة ٨٠ — تقدم طلبات المعاش أو الاعانة كتابة الى مجلس النقابة على النماذج المعدة لذلك ، وعلى لجنة صندوق المعاشات والاعانات الفصل فيها في مدى ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ وصول الطلب والمستندات مستوفاة .

مادة ٨١ — كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والطلابين للاعانة يكون الفصل النهائى فيه لمجلس النقابة على ألا يشترك فيه — في هذه الحالة — من اشترك من أعضائه في لجنة الصندوق .

مادة ٨٢ - إذا طرأ لأى سبب من الأسباب ما يعس كيان النقابة المالى للأعضاء وحدهم مجتمعين بهيئة جمعية عامة حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون . وأن يقرروا فى هذه الحالة الطريقة لاستعمال أو توزيع ما بالصندوق من رصيد .

ولكى يكون قرار الجمعية قانونيا يعرض الامر على الجمعيات العامة الفرعية بالمحافظات بحيث لا يقل مجموع عدد الاعضاء الذين يحضرون عن ثلثى عدد الاعضاء المقيدين وأن يصدر قرار بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين ، فاذا لم يتوافر العدد المذكور فى الاجتماع الاول يدعى الاعضاء لاجتماع بعد أسبوعين وتكون قرارات الجمعية فى هذا الاجتماع صحيحة اذا حضرها نصف عدد الأعضاء ، وتكون قراراتها أيضا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

الباب الثامن

احكام عامة وانتقالية

مادة ٨٣ - يستمر المجلس الحالى لانتقالية المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ والجمعية العامة الحالية ، فى ممارسة اختصاصاتها بصفة مؤقتة لوضع اللوائح والخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القانون واجراء الانتخابات لجميع التنظيمات المنصوص عليها فى هذا القانون فى مدى تسعة شهور من تاريخ صدور هذا القانون وبذلك تنتهى عضويتهم .

مادة ٨٤ - يعتبر الاعضاء المقيدون بسجلات نقابة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ أعضاء مؤسسين ويعطون من دفع رسوم القيد وما سبق أن أدوه من اشتراكات عن المدة السابقة لصدور هذا القانون .

مادة ٨٥ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة لبحث فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة في هذا القانون .

مادة ٨٦ - يعتبر مجلس النقابة قيما له من اختصاص سلطة ادارية في تطبيق احكام المادتين ٣٠٤ . ٣٠٥ من قانون العقوبات .

مادة ٨٧ - عضوية النقابة اجباريه بكل من تنطبق عليهم احكام المادة الثالثة من هذا القانون ويجب على كل مهندس زراعى أو مهندس زراعى مساعد يزاول مهنته وحائز لشروط الميية في هذا القانون أن يكون مقيدا بسجلات النقابة .

وعلى أعضاء النقابة المؤسسين المشار اليهم في المادة (٨٤) من هذا القانون والمتمتعين بعضوية النقابة وقت صدوره أن يخطرخوا مجلس النقابة بكتاب موصى عليه بوظائفهم وعناوين أعمالهم الحالية وأرقام قيديهم بالسجلات القديمة وحتى تخرجهم ، وذلك في خلال ستة أشهر على على الأكثر من تاريخ صدور هذا القانون وعلى من لم يسبق قيدهم بالنقابة أن يطلبوا الى مجلس النقابة في خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ادراج أسمائهم بسجلاتها طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون واستثناء من حكم المادتين ٨ ، ٢٧ يحق لهم الادلاء بأصواتهم في أول انتخابات تجرى طبقا للقانون الجديد اذا قدموا تعهدا الى النقابة معتمدا من جهة عملهم بتقسيت اشتراكاتهم المتأخرة حسب القواعد التي يضعها مجلس النقابة .

ويجب أن يتضمن الطلب المشار اليه في الفقرة السابقة البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وتاريخ ميلاده ومجسديته ومحل اقامته ومهنته ومؤهلته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاوله البنة .

ويقيد الطلب في السجلات بترتيب أقدميته في الحصول على المؤهلات العلمية ، فإذا قدم الطلب بعد مضي الموعد المحدد زيد رسم القيد الى أربعة جنيهات .

وعلى العضو قبل مباشرته للمهنة بأية صورة كانت أن يقيد نفسه في سجلات النقابة العامة بالقاهرة ، كما أن عليه أن يسجل اسمه في النقابة الفرعية التي سيزاول المهنة في دائرتها وذلك في ظروف شهرين من بدء مزاولته لها مع مداومته في تسديد الاشتراك السنوي .

وفي جميع الأحوال السابقة ، على العضو عند تغيير مقر مزاولة المهنة أن يخطر فرع النقابة القيد بسجلاته وفرع النقابة الجديد الذي سيزاول المهنة في نطاقه . وذلك في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان مزاولته المهنة ، وعلى كل فرع من فروع النقابة إخطار النقابة العامة بذلك .

مادة ٨٨ — على الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والشركات زراعة أن عضوية النقابة ومداومة سداد الاشتراكات في مواعيدها شرط من شروط تعيين المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين أو استمرارهم لأداء أعمالهم بها .

مادة ٨٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز تغير المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المشار إليهم في المادة (٣) من هذا القانون والمقيدة أسمائهم بسجلات النقابة مباشرة أعمال الخبرة الزراعية أمام المحاكم أو هيئات التحكيم أو مباشرة الاعمال الزراعية الأخرى التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة (١) بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ « قانونى » بالأعمال التي يباشرها المهندسون الزراعيون والمهندسون الزراعيون المساعدون (الوقائع المصرية في ١٦/٦/١٩٨٠ - العدد ١٤٩) .

ويجوز للمهندسين الزراعيين أعضاء انتقابة من غير العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات ووحدات القطاع العام ان حضور نيابة عن الخصوم امام مكاتب خبراء وزاره العدل وخبراء ايجدول وذلك لمناقشة وتقديم المخدرات والتقارير اللازمة فى الجوانب الفنية المتعلقة بانثون الزراعية والحقلية .

وللمهندسين الزراعيين المتخصصين من دوى الخبرة فى المجالات الزراعية المختلفه من غير العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات ووحدات القطاع العام فتح مكاتب استشارية فى مجالات تخصصهم بناء على ترخيص من الانتقابة يصدر طبقا للشروط ومبلاوضاع انتى يحددها وزير الزراعة بقرار منه ويتم قيد الأعضاء المدحورين فى سجد خاص يعد ليد اغرض () . على أنه يجوز الترخيص لأعضاء الانتقابة من هيئات استدريس بالجامعات والمعاهد العليا ومن هيئات البحوث الزراعية بفتح المكاتب المذكوره بعد موافقة الجهات التى يعملون بها وذلك كحه مع عدم الاخلال بما نقرره القوانين الأخرى من قواعد واجراءات فى هذا الشأن .

مادة ٩٠ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين من زاول عملا من الأعمال الزراعية المشار اليها فى المادة ٨٩ من هذا القانون ولم يكن من بين المهندسين الزراعيين أو المهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بالسجلات أو كان مقيدا بها وموقوفا عن العمل . وكذلك يعاقب بنفس هذه العقوبة من ينتحل لقب مهندس زراعى او مهندس زراعى مساعد ولم يكن مستوفيا للشروط المقررة فى هذا القانون لحمل هذا اللقب .

(١) صدر قرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٥١ لسنة ١٩٨٠ " قانونى " بانشاء سجل للمهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المين الزراعية من غير العاملين بالحكومة او القطاع العام (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/١/٤ - العدد ٣) .

كما يعاقب بنفسى العقوبة صاحب العمل أو من يمثله إذا استخدم أحدا من غير أعضاء النقابة لمباشرة الأعمال الزراعية المشار إليها بالمادة ٨٩ من هذا القانون .

مادة ٩١ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) تؤول أموال نقابة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ الى تقاسم المهن الزراعية المنشأة تطبيقا لهذا القانون .

(١) وتعفى نقابة المهن الزراعية والنقابات الفرعية وكافة المؤسسات التابعة للنقابة من كافة الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد وغير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها .

(٢) وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التى تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة .

على أن يسرى هذا الاعفاء على كل ما لم يسدد من هذه الضرائب أو الرسوم والدمغات والعوائد وغيرها من التكاليف المالية مهما كان نوعه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٩١ - مكرر (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) تعتبر أموال النقابة العامة أموالا عامة تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

مادة ٩٢ - يحق للنقابة الاستفادة من نظام التفرغ بالاستعانة بتفرغ ثلاثة على الأكثر من أعضائها المستقلين بالمؤسسات والهيئات العامة ولدة ثلاث سنوات متتالية على الأكثر .

كما يحق اتباع نفس النظام لشخص واحد لكل فرع من فروع النقابة بالمحافظات .

٧٩٠ زراعة

مادة ٩٣ — يلغى العمل بأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٩٤ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٩٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (٧ اغسطس سنة ١٩٦٦) .

القسم الرابع

في نقابة المهن الزراعية

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦
بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ^(١) ، ^(٢)

قرار رئيس الجمهورية في ١/٣١/١٩٥٧
بإنشاء الهيئة العامة للأرز المصري

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧
بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المحالج ^(٣)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧
بإعادة تنظيم الهيئة العامة للإنتاج الزراعي ^(٤)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء المجلس الأعلى للثروة الحيوانية ^(٥)

- (١) الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٥٦ - العدد ٨٤ مكروا .
(٢) معدل بالقرارات الجمهورية أرقام ٦٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ٤١٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ .
(٣) الجريدة الرسمية في ٢/٣/١٩٧٧ - العدد ٥ .
(٤) الجريدة الرسمية في ٧/٧/١٩٧٧ - العدد ٢٣ .
(٥) الجريدة الرسمية في ٢٣/١٠/١٩٨٠ - العدد ٤٣ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢
في شأن مركز البحوث الزراعية (٣) ، (٢)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٢
بإنشاء هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية (٢) ، (٤)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٢
بإنشاء هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية (٣)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤
بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية (١)

- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٢/٣ - العدد ٥ .
- (٢) معدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ .
- (٣) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١١/١٧ - العدد ٤٦ .
- (٤) معدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦ .
- (٥) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١١/١٧ - العدد ٤٦ .
- (٦) الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٥/٢٤ - العدد ٢١ .

القسم الخامس

في مشروعات زراعية متنوعة

١ - القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٢ .

بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

اصدر القانون الاتي :

مادة ١ - لا يجوز التنفيذ على الأراضى الزراعية التى يملكها الزراع اذا لم يجاوز ما يملك منها خمسة أفدنة ، فاذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ جرّ اتخاذ الاجراءات على الزيادة وحدها .

ويدخل فيما لا يجوز التنفيذ عليه :

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ - العدد ٨٧ مكرر .

(١) الآلات الزراعية والمواشى اللازمة لاستثمار الأرض غير الجائز التنفيذ عليها .

(ب) مسكن الزارع وملحقاته .

ويعتبر زارعا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من كانت حرفته الأصلية الزراعة وكانت هي كل أو جل ما يعتمد عليه في معيشته سواء ياشرها بنفسه أو بواسطة غيره .

مادة ٢ - لا تسرى أحكام المادة السابقة على :

(١) أصحاب الديون الممتازة ،

(ب) الدائنين بديون ناشئة عن جنائية أو جنحة .

(ج) الدائنين بنفقة مترتبة على الزوجية وأجرة الحضنة أو الرضاع أو المسكن وبما يكون مستحقا من المهر .

(د) الدائنين الذين ينص القانون على عدم سريان هذا القانون عليهم (١) .

مادة ٣ - يقع باطلا كل تنازل عن التمسك بالخطر المنصوص عليه في المادة الأولى . ومع ذلك يسقط حق الدين في التمسك بالخطر المذكور بفوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع حقا للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المشار اليه - وذلك مع

(١) صدر القانون رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٥٢ بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على الديون المطلوبة للبنك العقاري الزراعى المصرى (الوقائع المصرية فى ١٢/١٢/١٩٥٣ - العدد ٩٩ مكرر) كما صدر القانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٤ بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على الديون المتحققة للحكومة وبذلك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية (الوقائع المصرية فى ٢٢/٧/١٩٥٤ - العدد ٥٨ مكرر) .

عدم الاخلاص بحقوق الدائنين التي ترتبت على أحكام المادة الثانية منه وبالشروط الموضحة بها .

ولا يترتب على الغاء القانون المذكور المساس بحقوق الدائنين الذين نشأت ديونهم خلال العمل به بشرط أن تكون سندات مسجلة أو مقيدة أو ثابتة التاريخ في ذلك الوقت . ويستفيد من هذا الحكم من يطل محل الدائنين الأصليين في حقوقهم .

وللدائنين المذكورين في الفقرة السابقة أن يجددوا أجل ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها ولو باستبدال سنداتهم بغيرها وذلك مع عدم المساس بحقوقهم ويشترط ألا يقع آخر أجل يحدد للوفاء بحد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يقدموا هذا السند المذكور فيه التجديد ومبيناً به السند الجديد بياناً تاماً .

مادة ٥ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

٢ - قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤

بتنظيم نقل اللحوم (١)

باسم الأمة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،

وعلى لائحة السلخانات الصادرة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ ،

وعلى لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز نقل اللحوم أو الكرشة أو الفضلات الى محلات الجزارة أو المحلات العامة الا في عربات أو سيارات مخصصة لهذا الغرض ومحكمة القلق ومبظنة من الداخل بالصاج المجلفن أو بالصاج المطلي بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنسي .

ولا يجوز لسائقي العربات أو السيارات أو الاشخاص المرافقين لها ، الجلوس بين اللحوم أو الكرشة أو الفضلات .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ١٠٠ مكرر .

مادة ٢ - يسرى حكم هذا القانون على مدينتي القاهرة والاسكندرية والبلد التي يحدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢ - يعاغب على مخالفه حكم هذا القانون واتقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجوز خسين جنين . و بحدق هاتين العقوبتين وفي جميع الاحول . يختم بمصادره للحووم او لكرشة او لفصالات موضوع الجريمة .

وتقوم تدرءه النصحية المختصة بخطط اللحووم او لكرشة او الفصالات موضوع الجريمة ولها اعدامها اذا كان تونيا يقتضى هذا الاجراء .

مادة ٤ - تلغى المادة ١٧ من لائحة السلخانات الصادرة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ والمادة ١٨ من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

مادة ٥ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والمعدل (١) والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بشيوان الرئاسة في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر ١٩٥٤) .

(١) صدر قرار وزير العدل في ١٩٦٦/٩/٧ بمنح الاطباء والمراقبين الصحيين بالادارة الطبية بهيئة السكة الحديد صفة مأمورى الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥) ونص في مادته الاولى على ما يلي :

« تخول صفة مأمورى الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام القوانين المشار اليها . السادة الاطباء والمراقبين الصحيين بالادارة الطبية بهيئة السكة الحديد ، كل في دائرة اختصاصه » .

٣ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩

بإنشاء صندوق التأمين على الماشية (١ ، ٢ ، ٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - ينشأ صندوق للتأمين على الماشية تكون له الشخصية الاعتبارية ويعتبر مؤسسة خاصة ذات نفع عام تخضع لإشراف ورقابة الجهة الادارية المختصة .

مادة ٢ - يختص الصندوق بالتأمين على الماشية للجمعيات التعاونية

(١) الجريدة الرسمية في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٢١١ مكرر .
(٢) صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات بشئون التعاون ونص في مادته الاولى على أن « تستبدل بعبارةى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، عبارتا الجهة الادارية المختصة والوزير المختص في القوانين الاتية :

.....
.....

القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق تأمين على الماشية «
(الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٦/١٩ - العدد ١٣٥) .

(٣) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والعمل رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ وصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ باعتماد بعض النماذج بخصوص التأمين على الماشية (الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٩/٢٩ - العدد ٧٦) كما صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بنموذج عقد التأمين على الماشية (الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١٠/٣١ - العدد ٨٥) .

لتربيته الماشية المسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وذلك بالشروط والقواعد المبينة في المواد التالية ويكون اشتراك هذه الجمعيات في الصندوق إلزامياً .

مادة ٣ - يشترط في الماشية التي يؤمن عليها لدى الصندوق ما يأتي :

(١) أن تكون من غنمنا التي البقر والجاموس ولا نقل منها عن ستة شهور ولا تزيد عن ثلاث سنوات .

(٢) أن تكون قد مضت عليها فترة رد الفعل للتحصينات المقررة ضد الأوبئة .

(٣) أن تكون حيازة الجمعية لها مستمرة طوائف التأمين .

وللوزير المختص إضافة شروط وقواعد أخرى بقرار منه .

مادة ٤ - يستحق التعويض مقابل التأمين على الماشية للجمعية في الحالات الآتية :

(١) إذا نفقت الماشية بسبب مرض أو حادث وقع عن غير عمد .

(٢) إذا ذبحت الماشية اضطرارياً نتيجة حادث وقع عن غير عمد .

(٣) إذا أهدمت الماشية بأمر المصلحة البيطرية أو أحد فروعها .

ومع ذلك تخفض قيمة التعويض المستحق إلى النصف في الحالات الآتية :

(أ) إذا قرر الطبيب البيطري في حالة نفوق الماشية أنه كان من الممكن ذبحها .

(ب) إذا لم يتم الجمعية بتحصين مواشيتها في المواعيد المقررة ونفقت بسبب مرض غير الأمراض الوبائية التي تحصنت ضدها .

(ج) إذا جاء الذبح الاضطراري بسبب تأخير الجمعية في عرض ماشيتها المريضة أو التي وقع لها الحادث على الطبيب البيطري أو كان النفوق أو الذبح بسبب عدم تنفيذ تعليمات الطبيب .

(د) إذا أهملت الجمعية في سلخ وتجويف الماشية المذبوحة وترتب على ذلك تلف جزئى للجلد أو اللحم أو للأعضاء الداخلية •

ويجب على الجمعية في جميع الحالات اخطار الصندوق خلال ٢٤ ساعة من وقت حصول الحادث على الاستمارة المعدة لهذا الغرض •

ويجوز تعديل هذه الحالات بالاضافة أو الحذف بقرار من الوزير المختص •

مادة ٥ - يسقط حق الجمعية كلية في التعويض في الحالات الآتية :

(١) إذا أثبت التقرير البيطرى أن نفوق الماشية تسببت فيه الجمعية أو موظفوها أو عمالها عمداً - أو بسبب علاجها أو اجراء عمليات جراحية لها بمعرفة غير المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب البيطرى أو بسبب عدم تقديمها للتحصين ضد الأوبئة التى تقررها الجهات المختصة فى مواعيدها وكان نفوقها بسبب أحد هذه الأوبئة أو بسبب رفض الجمعية استعمال الأدوية والمعالج الذى يقرره الطبيب البيطرى أو بسبب تأخيرها فى عرض الماشية عليه •

(٢) تعدد الجمعية ذبح الماشية دون مبرر •

(٣) عدم اخطار الصندوق عن نفوق الماشية وذبحها خلال ٢٤ ساعة من تاريخ النفوق أو الذبح •

(٤) إذا سرت الماشية أو أصيبت بالحريق بسبب اهمال الجمعية فى الحراسة أو الرقابة، أو بتواطئها بنفسها أو بموظفيها أو عمالها بغرض الحصول على قيمة التأمين •

(٥) اعدام اللحم لتلفها بسبب اهمال الجمعية فى سلخ وتجويف الماشية المذبوحة أو المحافظة على لحومها •

(٦) تأخر الجمعية فى دفع قسط التأمين فى المواعيد المقررة لها وقيام سبب الاستحقاق للتعويض خلال فترة التأخير وعدم سدادهما

للزيادة المقررة في أقساط التأمين بعد شهر من تاريخ إخطارها بتقرير هذه الزيادة •

(٧) امتناع الجمعية عن إعطاء البيانات التي تطلبها لجان الصندوق عن مواثيقها أو عرقلة أعمال تلك اللجان في تقدير قيمة المواثيق أو التفتيش عليها •

مادة ٦ - يعرض الصندوق الجمعية بما يوازي ٧٥٪ من قيمة الماشية المؤمن عليها قبل مرضها أو ذبحها أو نفوقها بما هو أنسب للجمعية مخصصاً منه :

(أ) قيمة ما يباع من الماشية من لحوم أو مخلفات ويضع الصندوق قواعد عامة لتقدير الثمن على أساس ما تحصله الماشية من لحم ومخلفات •

(ب) قيمة ما قد تحصل عليه الجمعية من تعويض عن مائيتها من الحكومة أو الهيئات الأخرى •

مادة ٧ - للصندوق في أي وقت أن يقوم بإجراء الكشف الطبي على الماشية المؤمن عليها وعلى حظائرهم بمعرفة مفتشين ينبغيهم لهذا الغرض •

مادة ٨ - للجمعية الحق في استبدال الماشية المؤمن عليها بغيرها خلال فترة سريان التأمين ولا تستفيد الجمعية بالتأمين على الماشية الجديدة إلا بعد اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأمين عليها •

مادة ٩ - ينتمي التزام الصندوق من تلقاء نفسه بالتعويض عن الماشية المؤمن عليها بانتهاء حياة الجمعية لها وتسليمها للغير •

مادة ١٠ - تنظم بقرار من الوزير المختص إجراءات التأمين
(م ٥١ - موسوعة مصر ج ١٥)

وجراءات طلب التعويض والاستمارات الخاصة بهما (١) - ويحدد :
انقرار السجلات التي تمنحها لجمعيات التعاونية لتربية الماشية وما
يقابلها من سجلات يسكنها صندوق - وبيانات التي يجب ان تدون
عليها هذه السجلات .

(١) صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية
رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام ونموذج البطاقة البيطرية للماشية المؤمن
عليها (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٦/٢٧ - العدد ١٤٧) ونص على ما يلي :
« مادة ١ - تكون البطاقة البيطرية للماشية المؤمن عليها طبقا للنموذج
المرفق لهذا القرار .

مادة ٢ - تعتبر البطاقة البيطرية من المستندات اللازمة للتأمين على
الماشية ، وعلى الصندوق عدم استكمال اجراءات التأمين الا بعد ان يقدم
المستامن البطاقة المذكورة عن كل حيوان مرغب في التأمين عليه .

مادة ٣ - تدون بيانات البطاقة البيطرية في السجلات المنصوص عليها في
قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وذلك بمعرفة الادارات
البيطرية التابعة للهيئة .

مادة ٤ - تسجل في البطاقة البيطرية البيانات الاتية :

- (١) رقم وسن الحيوان ونوعه .
- (٢) اسم الحائز وتتبع ملكية الحيوان .
- (٣) البيانات التأمينية .
- (٤) الحالة التناسلية وازدواج النسل .
- (٥) الفحوص المعملية والاختبارات البيولوجية .
- (٦) التحصينات الوقائية .
- (٧) البيانات العلاجية .
- (٨) البيانات المحجزة .
- (٩) التصرف في الحيوان من حيث الذبح او النفق .

مادة ٥ - ثمن البطاقة البيطرية ١٠٠ قرش يقوم صندوق التأمين على الماشية
بتحصيلها من اصحاب الماشية المؤمن عليها لحساب الهيئة العامة للخدمات
البيطرية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ،

كما صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٦
بشأن فتح حساب خاص لحصيلة البطاقة البيطرية بالبنك المركزي (الوقائع
المصرية في ١٩٨٦/٥/٢٥ - العدد ١٢١) .

مادة ١١ - تتكون أموال الصندوق من :

- (أ) القروض والاعانات التي تخصصها له الجهة الادارية المختصة .
- (ب) أقساط التأمين التي تؤديها مقدما الجمعيات التعاونية لتربية الماشية والتي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص .
- ويجب ألا تتجاوز قيمة القسط جنيه و ١٠٠ مليم عن كل مائتية سنويا ويحدد الصندوق طريقة أدائها .
- (ج) ريع استثمار أموال الصندوق .
- (د) الهبات والوصايا والاعانات التي يقبلها الصندوق .

مادة ١٢ - يدير الصندوق مجلس ادارة يتكون من اثني عشر عضوا على النحو الآتي :

- ممثل لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - يختاره وزيرها . رئيسا .
- ممثل لوزارة الزراعة ، يختاره وزيرها .
- ممثل لكليات الزراعة بدرجة أستاذ على الأقل ، يختاره المجلس الأعلى للجامعات .
- ممثل لوزارة الخزانة ، يختاره وزيرها .
- ممثل لوزارة الاقتصاد من بين الاكثواريين ، يختاره وزيرها .
- ممثل لبنك التسليف الزراعي والتعاوني ، يختاره مجلس ادارة البنك .

ثلاثة يمثلون الجمعيات التعاونية لتربية الماشية ، يختارهم ممثلو هذه الجمعيات من بينهم بالاقتراع السري في اجتماع يعقد بمقر الصندوق لهذا الغرض .

ثلاثة من ذوي الخبرة ، يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
ويصدر الوزير المختص لائحة بتنظيم أعمال المجلس تتضمن على

الأخصى توزيع لوظائف بين أعضائه وتحديد لجانه على أن يكون من بينها نجان التامين والتقدير قيم الماتيه ولتفتيتي وللإستئناف ويحدد القرار مسئوليات كل من وظائف المجلس ولجانه ، وشروط وصحة اجتماعات المجلس ولجانه وقرارات كل . ومدة العضوية فيها . ونظام مساك الحسابات وانرقابة عليها على أن تكون هذه الرقابة من خارج المجلس ، كما يحدد هذا القرار مواعيد الاجتماعات الدورية للمجلس ، والسنة المالية للصندوق . والتصديق على ميزانيته وحساباته .

مادة ١٣ - للجمعيات لتعاونية لتربية الماشية حق الطعن في قرارات نجان التامين والتقدير وغيرها من اللجان أمام مجلس ادارة الصندوق خلال الخمسة الأيام التالية لابلأغ القرار للجمعية ، وتكون قرارات المجلس ولجانه نهائية .

ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية جهة (١) .

ويجوز التظلم من هذه القرارات أمام وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويكون قراره نهائيا .

مادة ١٤ - تمهيدات الصندوق مضمونة فقط برصيده دون أية مسئولية على الدولة أو الجمعيات التعاونية لتربية الماشية .

مادة ١٥ - يتمتع الصندوق بالاعفاءات والمزايا المقررة في القانونين

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى لبعض القوانين وقرر في مادته الاولى على أن تلغى كافة صور موانع التقاضى الواردة في نصوص القوانين الاتى بيانها :

(أولا)

(ثانيا)

(١)

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء صندوق التامين على الماشية (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٢) .

رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، كما يعفى من اتباع القواعد والتعليمات المصوب بها في الحكومة .

مادة ١٦ - لا تسرى على الصندوق أحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن هيئات التأمين .

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية لتربية الماشية والمحيرون والموظفون بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

(١) اذا حرروا أو قدموا أو أمسكوا محررا أو سجلا مما يلزم القانون بتقديمه أو أمسكه يشتمل على بيانات كاذبة مع علمهم بذلك أو تعمدوا اعطاء بيان لجهة غير مفصلة أو تعمدوا اخفاء بيان يلزمهم القانون بإثباته .

(٢) في حالة ارتكاب كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة في شأنه .

مادة ١٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم الجنوبي من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

٤ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠

بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ،

وعلى قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة

١٩٥٩ ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم استيراد ،

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من

بعض الضرائب والرسوم وبوضع استثناء وقتي من بعض أحكام

قانون الجمعيات التعاونية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون

التسعير الجبري وتحديد الأرباح ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى « صندوق موازنة أسعار

الأسمدة » ويلحق بوزارة التموين ويكون له الشخصية الاعتبارية ويكون

مركزه مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يقوم الصندوق بتحقيق الأغراض الآتية :

- (أ) موازنه أسعار الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكلفة أنواعها .
- (ب) العمل على توفير الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافه أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الانتاج المحلى أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع .

وللصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كفيلا بتحقيق الأغراض سالفة الذكر بما فى ذلك تحديد استيراد الأسمدة والجهات التى تتولى توزيعها ومنح اعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للأسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار .

وللصندوق أن يستخدم فائض أرباحه فى إنشاء أو تمويل الصناعات التى يكون من شأنها العمل على تنمية الانتاج الزراعى كصناعة الأسمدة وصناعة المبيدات الحشرية وله فى سبيل ذلك أن يتعاون مع الهيئات الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها وأن يبرم معها الاتفاقات التى تحقق ذلك التعاون .

مادة ٢ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١) يؤدى الصندوق من فائض أرباحه لبنك التسليف الزراعى والتعاونى المبالغ اللازمة لقلبلة قيمة الأعباء المترتبة على الغاء احتساب الفوائد على السلفيات التى يقدمها للزراع والجمعيات التعاونية .

وتتخذ هذه الأعباء بالاتفاق بين وزير الاقتصاد التنفيذى ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتعاونية الزراعية .

مادة ٣ - يتولى ادارة الصندوق وتصريف أموره مجلس ادارة يشكل على النحو الآتى :

وزير	التعوين	رئيساً
أعضاء	وزير الزراعة التنفيذي	
	وزير الاقتصاد التنفيذي	
	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذي	
	وزير الإصلاح الزراعى التنفيذي	

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه حسب مقتضيات الأحوال ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم دون أن يكون لهم صوت محدود فى المداولات .

وتدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص يوقعه كل من رئيس المجلس والموظف القائم بأعمال السكرتيرية .

وتكون قرارات المجلس نافذة بمجرد صدورها .

مادة ٤ - يضع مجلس الإدارة النظم واللوائح التى ييسر عليها الصندوق فى النواحي المالية والإدارية والفنية وتنظم موظفيه وذلك دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، وإلى أن يتم له ذلك تسرى فى شأن الصندوق هذه النظم واللوائح .

مادة ٥ - لرئيس مجلس الإدارة بقرارات يصدرها حق شغل جميع الوظائف اللازمة لإدارة الصندوق وتصريف شؤونه بمن يراه من موظفى الدولة أو الهيئات العامة وذلك بطريق التعيين أو الإعارة أو بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية ، وتكون له فى شأن موظفى الصندوق السلطات المخولة للوزير بمقتضى أحكام قانون نظام موظفى الدولة .

مادة ٦ - تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

(أ) حصيد رسم الاستيراد عن الأسمدة المستوردة .

(ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة وذلك مع مراعاة خصم نسبة التخفيض المقررة قانونا للجمعيات التعاونية في حالة البيع إليها .

(ج) الفرق بين السعر المحدد للبيع من المصنع الى الجهات الموزعة التى تتبع بتخفيض تعاونى وبين السعر المحدد للبيع من المصنع الى التجار ، على أن يقوم المصنع بتوريد هذا الفرق لحساب الصندوق فور التعاقد مع التجار .

(د) الاعانات التى تمنحها الدولة للصندوق .

مادة ٧ - يكون للصندوق ميزانية خاصة به تتبع في شأنها القواعد والنظم التى تتبع في شأن ميزانية الدولة .

على أن تبدأ السنة الاولى للصندوق من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونيو سنة ١٩٦١ ، ويعد الصندوق ميزانيته وحسابه الختامى ويعرضهما على مجلس الادارة لاقرارهما تمهيدا لاعتمادهما .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليم مصر اعتبارا من يوم ٥ مايو سنة ١٩٦٠ .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ (٢٨ مايو سنة ١٩٦٠) .

٥ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١

بإنشاء الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية ،
وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قصر القانون الآتى :

مادة ١ - ينشأ اتحاد عام مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة تكون له الشخصية الاعتبارية ويضم الراغبين فى عضويته من المنتجين والمنتجين

المصدرين للحاصلات البستانية من الخضر والفاكهة والتبانات الطبية
والعطرية ونباتات الزينة .

ويلحق الاتحاد بوزارة الزراعة .

مادة ٢ - يتكون الاتحاد من أعضاء من الفئات الآتية :

(١) الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام متى كانت تعمل في
مجال انتاج الحاصلات البستانية .

(٢) الجمعيات التعاونية الزراعية .

(٣) مزارعى القطاع الخاص المشتغلين بمنتجات الحاصلات البستانية .

مادة ٣ - أغراض الاتحاد هي الآتية

(١) تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويرا علميا .

(٢) زيادة مساحة الاراضى الزراعية التى تستغل بهذه الحاصلات
في القطاعين العام والخاص .

(٣) تنمية حصيله صادرات الدولة من منتجات هذه الحاصلات
وغيرها من المنتجات الزراعية التى لم تتحقق منها حصيله تصديرية كافية .

(٤) زيادة دخل المنتج الزراعى بالعمل على زيادة انتاجه في المساحة
التي يزرعها ورفع أثمان الحاصلات التى ينتجها .

مادة ٤ - يقوم الاتحاد تحقيقا للأغراض المبينة بالمادة السابقة
بما يأتى :

(١) إجراء دراسة سنوية للأسواق الخارجية واحتياجاتها ومستوى
الأسعار بها .

(٢) إبرام عقود التصحير مع الجبلات الخارجية .

(٣) تسويق الأعضاء بجملة الكميات المتعاقد على تصديرها ، وتنسيق

عمليات الانتاج فيما بينهم وفقا لذلك ، وتحديد مواصفات ما يكلف كل عضو منهم بانتاجه .

(٤) امداد الاعضاء بمهمات ومعدات الانتاج اللازمة سواء بتوفيرها محليا أو باستيرادها من الخارج ومنح السلف النقدية لهم .

(٥) تقديم الارشادات الفنية اللازمة للزراعة في كافة مراحلها ولاعداد وتعبئة المنتجات للتصدير .

(٦) اعداد مراكز تجميع الحاصلات وتجهيزها بالمعدات والآلات اللازمة .

(٧) إبرام العقود المحلية لتسويق الكميات الغير صالحة للتصدير أو لتصنيعها داخليا .

(٨) تدمير وسائط النقل الداخلي وإبرام العقود الخاصة بالشحن البحري أو الجوي والاشراف على تنفيذ عمليات النقل .

(٩) مراقبة عمليات تسويق وبيع المنتجات في الخارج .

(١٠) التعاون مع الجهات التي تمارس نشاطا مماثلا في الداخل أو الخارج والترويج للمنتجات المصرية بوسائل الدعاية والاعلان في الخارج .

(١١) اقامة المراكز العلمية للأبحاث الفنية والاستعانة بالخبرة الوطنية والأجنبية .

(١٢) اجراء الحسابات النهائية السنوية مع المتعاقدين مع الاقتصاد في الداخل والخارج وتحصيل المبالغ المستحقة منهم .

(١٣) اجراء الحسابات النهائية السنوية مع الأعضاء وتسليم كل منهم عائد الربح المستحق له .

مادة • - يتولى ادارة الاقتصاد :

(١) رئيس مجلس الادارة ويمعين بقرار من وزير الزراعة ويعاونه مدير علم يعين كذلك بقرار من وزير الزراعة .

(٢) مجلس الادارة : ويشكل من عشرة أعضاء على الأكثر خلاف الرئيس ، وتنتخب الجمعية التعاونية بالاقتراع السري المباشر ستة منهم من بين أعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثلاثة منهم من زراع القطاع الخاص وثلاثة آخرين من بين ممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية .
ويصدر قرار من وزير الزراعة بتعيين باقى الأعضاء .

(٣) جمعية عمومية تضم جميع أعضاء الاتحاد .

مادة ٦ - يمثل رئيس مجلس الادارة الاتحاد أمام القضاء وفى صلاته بالغير ويتولى إبرام عقود الاتحاد ويشترط لذلك الحصول على موافقة مجلس الادارة متى كانت قيمة العقد تزيد عن الحد الذى يتيحه اللائحة التنفيذية .

مادة ٧ - تجتمع الجمعية العمومية لأعضاء الاتحاد مرة كل سنة بناء على دعوة مجلس الادارة ، للنظر فى تقرير المجلس عن أعمال الاتحاد عن السنة المالية المنقضية والموافقة على الميزانية واجراء الانتخابات السنوية للأعضاء الستة من مجلس الادارة .

ويجوز لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية الى انعقاد غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك ؛ كما يجوز لثلث الأعضاء أن يطلبوا دعوتها لانعقاد غير عادى .

مادة ٨ - تتكون موارد الاتحاد من :

(١) رسوم واشتراكات العضوية التى يدفعها الأعضاء .

(٢) ما تخصصه الدولة له من اعتمادات .

(٣) التبرعات والهبات التى يقبلها مجلس الادارة .

(٤) ما يعقده من قروض مباشرة مع الجهات المصرية أو الأجنبية أو الدولية .

(٥) النسبة التي يحتفظ بها الاتحاد من أرباحه ، على أن تتناسب تناسباً طردياً مع صافي الأرباح السنوية للاتحاد .

مادة ٩ - يستخدم الاتحاد حصيلة ثمن بيع منتجاته في الخارج من النقد الأجنبي في سداد التزاماته في الخطة ، فلن وجد فائض من هذه الحصيلة كان له إيداعه في أحد البنوك في حساب خاص بالنقد الأجنبي لاستخدامه في تمويل عملياته في الخارج .

ويتم ذلك وفقاً للنظام الذي يتفق عليه بين وزارتي الزراعة والاقتصاد .

مادة ١٠ - يضع الاتحاد خطتين لنشطته :

(١) خطة سنوية توضع خلال النصف الأخير من شهر يونيو تتضمن بوجه خاص بيان عقود وما يلزم لتنفيذها : والمساحات التي يجري زراعتها لدى الأعضاء وما قد يشتريه من منتجات زراعية ، وهدف تصديره ، وما يحتاج إليه من خبرة أجنبية ، وارتباطاته مع متهدي النقل وشركات الملاحة البحرية والجوية .

(٢) خطة متوسطة الأجل ، توضع خلال شهر يونيو كل خمس سنوات وتتضمن بوجه خاص مدى التوسع في مجال التطبيق العملي للزراعة العلمية الحديثة وتصنيع المنتجات الزراعية وإمكانات شراء وسائل نقل خاصة به ، وحجم استثماراته .

ويلتزم الاتحاد بتنفيذ هاتين الخطتين بعد موافقة الجمعية العمومية للاتحاد عليهما واعتمادهما من وزير الزراعة .

مادة ١١ - للاتحاد أن يبرم عقود الاستيراد والتصدير مباشرة دون الحصول على إذن من أية جهة حكومية .

مادة ١٢ - يصدر وزير الزراعة - بعد الاتفاق مع الوزير المختص - القرارات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الاتحاد والجهات المشرفة على النقل البحري والجوى والموانئ البحرية والجوية والجهات المشرفة على عمليات التصدير والاستيراد والرقابة على النقد وذلك بما من شأنه تسهيل دخول العاملين التابعين له الاماكن التى تخضع لهذه الجهات وعدم التقيد بالخدمات التى تؤدىها شركات الخدمات الجوية والبحرية . وتيسير ممرسته لنشاطه عموما .

كما يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع الوزير المختص القرارات المنظمة للعلاقة بين الاتحاد وسائر الجهات الحكومية التى تمارس نشاطا مماثلا لنشاطه .

مادة ١٣ - يسرى على العاملين بالاتحاد احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ - يصدر وزير الزراعة اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .
وتبين على الأخص ما يأتى :

(١) تنظيم أوجه اشراف وزارة الزراعة على الاتحاد .

(٢) الشروط الواجب توافرها فى أعضاء الاتحاد وما يلتزمون بدفعه من رسوم واشتراكات بالنسبة لكل فئة وحقوق وواجبات الاعضاء وكيفية حل الخلافات بينهم وانقضاء العضوية .

(٣) اختصاصات رئيس مجلس الادارة والمدير العام ومجلس الادارة والجمعية العمومية فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون وتحديد

(١) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/٢٨ - العدد ٢٩٥ تابع «ب») .

مواعيد الاجتماعات واجراءات التصويت في المجلس والجمعية .

(٤) تقسيم الاتحاد الى ادارات عامة ومراقبات وأقسام وفروع في الداخل والخارج وبيان اختصاصات كل منها ونظام العمل بها وتحديد المديرين بالاتحاد وبيان اختصاصاتهم .

(٥) تحديد مرتبات ومكلفات رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام .

(٦) نظام العاملين بالاتحاد ، والمعاملة المالية للعاملين بالخارج .

(٧) نظام حوافز الانتاج للعاملين ، متضمنا وضع قواعد وشروط منح مكلفات جماعية وفردية لهم وما يوزع عليهم من أرباح دون التقيد بالقواعد الحكومية المقررة للحوافز .

(٨) نظام توزيع الارباح على الاعضاء كمكثد ، ونسبة الارباح التي يحتفظ بها الاتحاد .

(٩) النظام المالي للاتحاد وبداية ونهاية السنة المالية له .

(١٠) قواعد ابرام العقود .

ويجوز لوزير الزراعة ، حتى يشكل مجلس ادارة الاتحاد ، أن يعين لجنة مؤقتة تتولى سلطات واختصاصات المجلس الى أن يتم تشكيله بصفة نهائية ، ويباشر رئيس تلك اللجنة سلطات واختصاصات رئيس مجلس الادارة .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويصدر به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١) .

٦ - قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال باختصاصات وزارة الري طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف تتولى وزارة الزراعة بواسطه أجهزتها المختصة القيام بعمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية في حدود المبالغ التى ترصد لهذا الغرض سنويا بالموازنة العامة للدولة .

وتشمل هذه العمليات انشاء شبكة من المصارف الحقلية بجميع درجاتها وغير ذلك من الأعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الاراضى الزراعية ويصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة (٢) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٨ بنظام تحصيل تكاليف الجريدة الرسمية في ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٠ .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ « قانونى » بتحديد الاعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٧٦ - العدد ٢٣٨) ونص على ما يلى :

« مادة ١ - يقوم الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى بجميع الاعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الاراضى الزراعية المنوه عنها في المادة (١) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الوجه الآتى :
(أ) اجراء الدراسات الحقلية والعملية لتشخيص وتحديد وسائل التحسين اللازمة لكل حالة من حالات ضعف انتاجية الاراضى .
(ب) اجراء عمليات الحرث تحت التربة والحرث العميق واى عمليات خدمة التربة للاراضى واضافة الجبس الزراعى بالمحلات التى تحددها نتائج التحليل .

(ج) انشاء شبكات الصرف الحقلى المكشوف بدرجاته المختلفة وبالابعاد التى تحددها الدراسات التى تجرى في هذا الشأن .
(د) اية عمليات أخرى يرى تنفيذها من واقع الدراسات والبحوث التى تهدف الى زيادة انتاجية الاراضى الزراعية .
= (م ٥٢ - موسوعة مصر ج ١٥)

مادة ٢ - يلتزم حائزو الاراضى الزراعية التى يجرى فيها عمليات التصمين والصيانة بتمكين الماملين بوزارة الزراعة من تنفيذ هذه العمليات وذلك أيا كانت حالة الزراعة الحقلية القائمة على أن يعوض زراعى الاراضى عما يتلف من الزراعة بسبب هذه الأعمال .

ويصدر بكيفية تقدير هذا التعويض قرار من وزير الزراعة (١) .

مادة ٣ - يلتزم حائزو الاراضى الزراعية بتطهير المصارف الحقلية التى انشئت فى أراضيهم وصيانتها والمحافظة عليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد قيمة التعويضات عن الأضرار الناتجة عن عمليات تصمين وصيانة الاراضى الزراعية (الوقائع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٧٦ - العدد ٢٤٢) ونص على ما يلى :
مادة ١ - تشكل لجنة أو أكثر بكل مديرية من مديريات الزراعة على الوجه الآتى :

- (١) عضو من الجهاز التنفيذى لمشروعات تصمين الاراضى ، مقررا .
- (٢) المشرف الزراعى المختص
- (٣) مهندس أو مندوب عن كل من شركات مقاولات القطاع العام أو مقاول القطاع الخاص المعهود اليها تنفيذ المشروع
- (٤) رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة

وتباشر هذه اللجان اختصاصها على الوجه الآتى :

(١) تحديد مساحات الزراعات المختلفة التى تلفت زراعتها أثناء تنفيذ مشروعات تصمين وصيانة الاراضى الزراعية .
(ب) تقدير تعويض تالف الزراعة المستحق صرفه للزراعى طبقا لفئات تقدير تعويضات المحاصيل الزراعية والخضروات وأشجار الفاكهة التالفة والموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار .

(ج) اعداد كشوف موقع عليها من أعضاء اللجنة بأسماء أصحاب الزراعات التالفة وحساب التعويض المستحق لكل منهم وتعتبر هذه الكشوف مستندا لصرف التعويضات المستحقة على أن تنتهى اللجان من عملها وصرف التعويضات لمستحقها فى خلال شهر من تاريخ اتلاف الزراعة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره ،

ويجوز للمختصين بوزارة الزراعة أن يخطروا رجال الإدارة لتكليف حائزى الاراضى باجراء ما يلزم من أعمال التطهير والصيانة للمصارف المذكورة وذلك خلال المدة التى يحددها ، والاقسام الجهاز التنفيذى لشروعات تحسين الاراضى باجراء هذه الأعمال على نفقة المخالف وذلك كله وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ - تعد وزارة الزراعة بيانا بما تكلفته عمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية حسب التكلفة الفعلية للفدان الواحد .

وتحصل قيمة هذه التكاليف من حائزى الاراضى الزراعية اما دفعة واحدة أو على أقساط سنوية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات .

وعلى وزارة الزراعة أن ترسل الى وزارة المالية بيانا بالاراضى التى تمت فيها عمليات التحسين والصيانة وقيمة المبالغ المطلوب تخصيصها ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة (١) بنظام تحصيل

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٨ بنظام تحصيل تكاليف عمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٥/٢٧ - العدد ١٢٣) ونص على ما يلى :
» مادة ١ - تتولى مصلحة الضرائب العقارية تحصيل تكاليف تحسين وصيانة الاراضى الزراعية .

مادة ٢ - يجب أن تشمل البيانات الخاصة بتلك التكاليف والتى ترد لمراقبات الضرائب العقارية بالمحافظات من الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لشروعات تحسين الاراضى تحديد أسماء الحائزين والمبالغ المستحقة على كل منهم وأسماء التكاليف التى تمت فيها عمليات التحسين والصيانة مرفقا بها خرائط مساحية توضح بها الاطيان المنتفعة .

مادة ٣ - تحصل قيمة هذه التكاليف من حائزى « الاراضى » الزراعية سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين اما دفعة واحدة اذا أراد صاحب الشأن وأما على أقساط سنوية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات بحيث لا يقل القسط السنوى عن ثلاثة جنيهات للفدان الواحد على أن يبدأ التحصيل اعتبارا من أول يناير من السنة التالية لاضافة هذه التكاليف بجرائد المصلحة .

مادة ٤ - تحصل هذه المبالغ فى المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الاطيان

هذه المبالغ وذلك في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الاطيان ، ويكون لها ذات الامتياز المقرر لهذه الضريبة .

مادة ٥ - يعرض كشف بنصيب كل منتفع من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة اعلانات المركز أو نقطة الشرطة التي تقع الاطيان في نطاق اختصاصها وذلك لمدة اسبوعين على الاقل ويسبق هذا العرض اعلان عن موعده ومكانه في الوقائع المصرية ، ولذوى الشأن خلال الثلاثين يوماً التالية لانتفاء مدة العرض حق المعارضة في قيمة النفقات والا أصبح تقدير النفقات نهائيا .

وتتقدم المعارضة الى تفتيش الزراعة المختص وتفصل فيها لجنة تشكل برئاسة مفتش الزراعة المختص أو وكيله وعضوية موظف فنى من تفتيش المساحة واحد مهندسى الري وعضو من مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ويكون قرارها قابلا للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٦ - يعاقب على مخالفة احكام المادتين ٢ ، ٣ (فقرة أولى) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويكون لها ذات الامتياز المقرر لهذه الضريبة ويتبع في شأن تحصيلها القوانين الخاصة بها والتعليمات الصادرة من المصلحة في شأن تحصيل المستحقات الاميرية .

مادة ٥ - يخصص حافز لصيارف التحصيل والمشرفين على اعمالهم لتحصيل تلك التكاليف بواقع ٢٣٪ من جملة المبالغ المحصلة على أن تقوم الهيئة المذكورة بارسال شيك بجملة الحوافز سنويا لمصلحة الضرائب العقارية .

مادة ٦ - تصوى المبالغ المحصلة سنويا لحساب ايرادات الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى .

مادة ٧ - على مدير عام مصلحة الضرائب العقارية تنفيذ هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ

مادة ٧ - يصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ (٢ مايو سنة ١٩٧٦) .

٧ - قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ « قانونى »

بشان الشروط الخاصة باقامة مزارع تربية الماشية او الدواجن
وتسجيلها (١) و (٢)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق
التأمين على الماشية ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بتحديد البيانات التى
يجب أن تتضمنها السجلات المدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الامراض المعدية
والوبائية فى الحيوانات والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بالاجراءات التى يجوز
اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة او المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو
اعدامها .

وبناء على ما عرضه علينا السيد الدكتور رئيس الادارة المركزية
للصحة الحيوانية ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٤٢ فى ٢٦/١٠/١٩٨٢ .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٦

(قانونى) ونص فى مادته الاولى على أن « يقصر التصريح بإنشاء المشروعات
الخاصة بإنتاج اللحوم أو الالبان على الاراضى الزراعية الجديدة فقط مع
مراعاة تناسب المساحة المتوفرة للاعلاف الخضراء للمشروع وفقا لحجم القطيع
المطلوب تربيته ونوعه » (الوقائع المصرية - العدد ٨٩ فى ١٤/٤/١٩٨٦) .

قبر :

مادة ١ - لا يسمح باقامة أى مزرعة سواء حكومية أو قطاع عام أو تعاونى أو خاص لتربية ماشية يزيد عددها على ٥٠ رأس ماشية أو ١٠٠٠ من الدواجن إلا بعد الحصول على ترخيص من مديرية الطب البيطرى المختصة على النموذج المعد لذلك .

مادة ٢ - يستخرج الترخيص بعد تقديم طلب من صاحب المزرعة ، ثم تقوم مديرية الطب البيطرى المختصة بمعاينة المزرعة ومنشأتها للتأكد من توافر الشروط الصحية البيطرية وأماكن الاستقبال والعزل والحجز الصحى واعداد الجثث وصيدلية للاسعاف السريع .

مادة ٣ - تتولى الادارة البيطرية بكل مركز حصر وتسجيل جميع المزارع الواقعة فى دائرتها واعداد وامسك السجلات اللازمة بحيث تدون بها جميع البيانات الخاصة بمنشآت المزرعة ونوع وعدد الحيوانات أو الدواجن بكل مزرعة والتحصينات والاختبارات والحالة الصحية والعلاجات وتاريخها وحركة دخول وخروج المواشى أو الدواجن وتقوم مديرية الطب البيطرى بكل محافظة باعداد وامسك سجلات اجمالية لمزارع المحافظة .

وتلتزم مديريات الطب البيطرى بالمحافظات باخطار ادارة التسجيل والتأمين والاحماء بالادارة المركزية للصحة الحيوانية بالوزارة بمضمون هذه السجلات وبكل ما يطرأ عليها من اضافات أو تعديلات أولا بأول ، وعلى الادارة المذكورة امسك سجلات معادلة لاثبات هذه البيانات .

مادة ٤ - تكلف مديرية الطب البيطرى المختصة طبيا بيطريا لكل مزرعة أو أكثر حسب حجم التعداد الحيوانى والداجنى ليكون مسئولا عنها فنيا وصحيا ومشرفا على توافر كافة الشروط الصحية البيطرية بها وخصوصا أعمال التحصين الوقائى والاختبارات الدورية للأمراض المعدية والوبائية وكذا يقوم بتدوين كافة ما يجرى على حيوانات المزرعة

أو دواجنها من علاج وتحصينات واختبارات ونفوق وذبح وبيع وخروج ودخول وولادات جديدة وتاريخ كل حالة على حدة وذلك بسجل رسمى يخصص لكل مزرعة يصرف لها من الادارة البيطرية المختصة لهذا الغرض .

مادة ٥ - يلتزم صاحب المزرعة باخطار الطبيب المختص عند دخول أو خروج أية ماشية أو احداث أية تعديلات للمزرعة .

مادة ٦ - لا يسمح بتسمين أى حيوانات مستوردة لغرض الذبح الا فى المناطق البعيدة عن كثافة الماشية البلدية المحلية والتي تحددتها ادارة المحاجر البيطرية ولا يسمح بنقلها الى أى مكان الا لمجازر الذبح مباشرة ويتصرح من السلطات البيطرية المختصة .

مادة ٧ - يلتزم صاحب المزرعة بتقديم كافة التسهيلات للمختصين القائمين بحصر وتسجيل وتأمين مواشيه وفى حالة امتناعه أو اعتراضه أو تلاعبه بأى شكل من الاشكال يحرم من كافة التسهيلات الائتمانية والعلفية المتاحة له وتوضع المزرعة تحت الحجر الصحى فضلا عن تعرضه للمقوبات المنصوص عليها بقانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وقوانين التأمين .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ٣٠ من المحرم سنة ١٤٠٣ (١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢) .

دكتور / يوسف أمين والى

التعديلات التشريعية للحيض

م	النمر المعدل	مكان النشر در	لغة التعديل	مكان النشر	
				محقق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	نص المقتل	مكان النشر ص	إداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس الجزء الخامس عشر

الموضوع	الصفحة
دخان وتمباك	٣
— القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان	٥
— قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لخلط الدخان	١١
— قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ باعتبار صناعة التبغ والدخان والسجاير من الصناعات الاساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها	١٥
— قرار وزير الخزانة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم صناعة وتجارة بعض اصناف التبغ	١٧
— قرار وزير الصناعة رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ بفرض رسم لدعم صناعة الدخان والسجاير	١٩
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ	٢٣
التعديلات التشريعية للموضوع	٢٣
دعارة	٣٥
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة	٣٧
— قرار وزير الخارجية بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٩ بنشر وتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير	٤٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٩
دعاية واعلان	٦١
— القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات	٦٣

الموضوع	الصفحة
— قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ..	٧١
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن العمل بفتات رسوم الاعلان الواردة في القرار الوزاري رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ .	٧٩
التعديلات التشريعية للموضوع	٨١
دفاع مدنى وشعبى	٨٢
القسم الاول - في الدفاع المدنى	٨٥
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدنى	٨٥
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ بمرين بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى على متطوعى فرق الدفاع المدنى التى تشكل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن الدفاع المدنى	٩٨
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى والموقع عليه فى موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق	١٠٠
القسم الثانى - فى الدفاع الشعبى	١٠١
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى ..	١٠١
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٦٨ باللائحة التنفيذية لقرار	

٨٢٣	فهرس
الصفحة	الموضوع
١٠٩	رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبي
١٤١	القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وحدات المقاومة الشعبية
١٤٢	التعديلات التشريعية للموضوع
١٤٣	دمغة
١٤٥	القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة
١٩٢	قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة
٢١٠	القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة
٢١٣	قرار وزير المالية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن إعفاء طلبات وشكاوى من ضريبة الدمغة
٢١٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٢١٩	دور الكتب والوثائق
٢٢١	القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية
٢٢٧	القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية
٢٣٢	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم دار الكتب والوثائق القومية
٢٣٥	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها

٢٣٧	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وسلوب نشرها واستعمالها
٢٣٩	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٤١	ديانات غير اسلامية
٢٤٣	القسم الاول - في شئون الاقباط الارثوذكس
٢٤٣	الامر العالي المؤرخ ١٨٨٣/٥/١٤ بالتصديق على ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العمومي
٢٥٤	قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٩٢٠/١١/١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المالية للاقباط الارثوذكس
٢٦٢	امر ملكي رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢ باعتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الاقباط الارثوذكس
٢٦٩	قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦ باجراء انتخابات اعضاء ونواب المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكسين
٢٧١	القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الاحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس
٢٧٣	قرار وزير الداخلية رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن انتخاب اعضاء ونواب المجلس الملى العام لطائفة الاقباط الارثوذكس واعضاء المجالس المالية الفرعية
٢٨٥	القسم الثانى - في شئون الانجليين الوطنيين
٢٨٥	الامر العالي المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ بشأن الانجليين الوطنيين
	قرار ناظر الداخلية المؤرخ ١٩١٦/٦/٢٩

٨٣٥ فهرس
الصفحة:	الموضوع
٢٩٤	بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومي للطائفة الانجيلية الوطنية
٣٠٩	القسم الثالث - في شئون الارمن الكاثوليك
٣٠٩	— القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الارمن الكاثوليك
٣١٦	القسم الرابع - في عطلات الموظفين المسيحيين واليهود (١)
٣١٦	— قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٢/٧/١ بنحدي ايام العطلات المصرح بالتغيب فيها للموظفين والمستخدمين المسيحيين واليهود
٣١٧	التعديلات التشريعية للموضوع
٣١٩	دين اسلامي
٣٢١	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية
٣٢٤	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل بعثة شرف رسمية في بداية موسم الحج سنويا وتحديد اختصاصها ويتكوينا ويتشكل اللجنة العليا لتنظيم شئون الحج وتحديد اختصاصها
٣٢٧	— قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الترشيح لعضوية بعثة الحج الرسمية
٣٢٨	— القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ بشأن نظام الطرق الصوفية
٣٥٤	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية

الموضوع	الصفحة
— القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع	
المصحف الشريف والاحاديث النبوية	٣٧٦
— قرار شيخ الازهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن طبع	
او نشر او توزيع او عرض او تداول المصحف	
الشريف والاحاديث النبوية	٣٧٩
التعديلات التشريعية للموضوع	٣٨٢
رئاسة الدولة	٣٨٣
— قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٩	
بتخصيص قصر عابدين ليكون مقرا لرئاسة	
الجمهورية وأن يطلق عليه اسم قصر الجمهورية	٣٨٥
— القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض	
العبارات في التشريعات القائمة اقتضاه إعلان	
النظام الجمهورى	٣٨٦
— قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٧ بشأن	
تغيير عبارة « الحكومة الملكية المصرية » بعبارة	
« جمهورية مصر »	٣٨٨
— القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون	
محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء	٣٨٩
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم	
٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بادخال بعض التعديلات على	
التشريعات القائمة	٣٩٨
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم	
١٠٨٢ لسنة ١٩٧٢ بمریان كافة الاحكام الخاصة	
بالوزراء من حيث الاستمرار في العمل بعد بلوغ	
السن القانونية للحالة الى المعاش على السادة	
مستشارى رئيس الجمهورية من درجة وزير	٤٠٠
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم	
١٠٠١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية	٤٠١
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم	
١٠٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن وزارة لشئون رئاسة	
الجمهورية	٤٠٤

الموضوع	الصفحة
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن رداء رئيس الجمهورية في الحفلات الرسمية والوطنية	٤٠٧
— القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء صندوق للخدمات الطبية برئاسة الجمهورية	٤٠٧
— قرار وزير العدل رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ بتحويل بعض العاملين بالادارة العامة للامن برئاسة الجمهورية صفة مأمورى الضبط القضائى	٤١٠
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعيين نقباء النقابات العامة مستشارين لرئيس الجمهورية	٤١١
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن استخدام السيارات التابعة لحيوان رئيس الجمهورية	٤١٢
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ باصدار النظام الاساسى لهيئة مستشارى رئيس الجمهورية	٤١٨
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل « مجلس هيئة مستشارى رئيس الجمهورية » و « مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى » و « الامانة العامة »	٤٢١
— قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٣٠٤٨ لسنة ١٩٨٣ باستثناء العاملين المنتخبين بكل من رئاسة الجمهورية وجهاز المطبوعات والصحافة بوزارة الاعلام من أحكام الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة	٤٢٦
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن اختصاصات امين عام رئاسة الجمهورية	٤٢٧

الموضوع	الصفحة
— القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديث مرتب ومخصصات رئيس الجمهورية	٤٣٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٤٣٢
رقابة ادارية	٤٣٣
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية	٤٣٥
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم تملك سيارات الخدمة الخاصة بالرقابة الادارية	٤٦٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٤٦٣
رى وصرف	٤٦٥
— القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ باصدار قانون الرى والصرف	٤٦٧
— قرار وزير الرى رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤	٥٠١
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مركز البحوث المائية	٥٣١
— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تنظيم اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية ومنشآت الرى والصرف	٥٣٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٤١
زراعة	٥٤٣
القسم الاول - فى قانون الزراعة	٥٤٥
— القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة	٥٤٥

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني - في القرارات المنفذة لقانون الزراعة	٨٣٩
— قرار وزير الزراعة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن غرس الاشجار الخشبية على جانبي جسر تنقزع والمصارف العامة	٦٢٤
— قرار وزير الزراعة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ « قانوني » بتعيين الامراض المعدية والوبائية في الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها	٦٢٧
— قرار وزير الزراعة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ « قانوني » بلائحة الحجر البيطري (الكورنثينات)	٦٣٨
— قرار وزير الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن انشاء حدائق الفاكهة والتوسع فيها	٦٦٢
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » بتنظيم الترخيص بتجريف الاراضي الزراعية لاغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها	٦٦٦
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الاراضي الزراعية	٦٧١
— قرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائي رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » بشأن الاعلاف ومركزاتها	٦٨١
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٤ في شأن المخصبات الزراعية	٦٩٣
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ باصدار نظام بطاقة الحيابة الزراعية	٧٠٤
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٥ « قانوني » بشأن مشاغل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها	٧١٦
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ « قانوني » بشأن استخدام يدائل للطوب المصنع من اتربة التجريف	٧٢٧

الموضوع الصفحة

- قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بشأن مبيدات الآفات الزراعية ٧٢٩
- قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن حصر الاراضى المتروكة بـورا بغير زراعة ٧٢٧
- قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم ٧٤٠
- القسم الثالث - فى التشريعات المنظمة للهيئات المستقلة
بـالزراعة والثروة الحيوانية ٧٥٢
- القسم الرابع - فى نقابة المهن الزراعية ٧٥٥
- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية ٧٥٥
- القسم الخامس - فى تشريعات زراعية متنوعة ٧٩٣
- ١ - القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة ٧٩٣
- ٢ - القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم ٧٩٦
- ٣ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق التأمين على الماشية ٧٩٨
- ٤ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة ٨٠٦
- ٥ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الاتحاد العام لمنتجى ومصدري الحاصلات البستانية ٨١٠
- ٦ - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحسين وصيانة الاراضى الزراعية ٨١٧

فهرس	٨٤١
الموضوع	الصفحة
٧ - قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » بشأن الشروط الخاصة باقامة مزارع تربية الماشية او الدواجن وتسجيلها	٨٢٢
التعديلات التشريعية للموضوع	٨٢٥
فهرس الجزء الخامس عشر	٨٣١

الموسومة

- ١ - العجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجيز في النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٨٩
- ١١ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية (معنى - تجارى مراملات - اثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (احوال شخصية - اصلاح زراعى - تليينات اجتماعية - حجز ادارى - عمل معنى بالحكومة - عمل بقطاع الخاص - عمل بقطاع العام - اهجر الامكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها في عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٤ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الان :
(أ) العدد الاول من الاصدار الجنائى : يضم يناير عام ١٩٨٠ .
(ب) العدد الاول من الاصدار المدنى : يضم يناير عام ١٩٨٠ .
(ج) العدد الثانى من الاصدار المدنى : يضم يناير الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يوليه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
(د) العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم يناير الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

(هـ) العدد الثالث من الإصدار المئتي : يضم مبادئ الفترة من أول أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى أيلول عام ١٩٨٧ .

١٥ — موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعي لكافة التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري — الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفي المستقبل بلقن الله — بحلة وثيقة لآخر تعديل ، ومرتبطة موضوعاتها ترتيباً هجائياً ، ومعلنة عليها بأهم وأحدث المبادئ التقنوية التي قررتها وتقررها محسنة النقض والإدارية العليا .

وقد صغر منها حتى الآن :

● الجزء الأول : يضم : مقدمة ، عرض موضوعي لمبادئ القضاء في مادة التشريع ، الدستور ، القانون المدني .

● الجزء الثاني : يضم : قانون التجارة ، القانون البحري ، قانون الإثبات ، قانون المرافعات .

● الجزء الثالث : يضم : قانون العقوبات ، قانون الإجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائي .

● الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار ومناخ ، اجتناب ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، أحزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال مدنية .

● الجزء الخامس : يضم تشريعات : إذاعة وتليفزيون ، أضرار ، استثمار المال العربي والأجنبي ، استثمار الأراضي ، أسكن ، أسلحة ونظائر ومرفعات .

● الجزء السادس : يضم تشريعات : أشياء ضائعة ، إصلاح زراعي ، أملاك ومواسم ، أمن الدولة ، أموال الدولة .

● الجزء السابع : يضم تشريعات : أموال محسنة ، أوسمة وأنواط مدنية ، إيجار الأملكن ، باعة متجولون ، بترول وقوة مدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .

● الجزء الثامن : يضم تشريعات : بريد ، بقاء وهم ، بورصات ، تأميم ، تكئين .

● الجزء التاسع : يضم تشريعات التأمينات الاجتماعية .

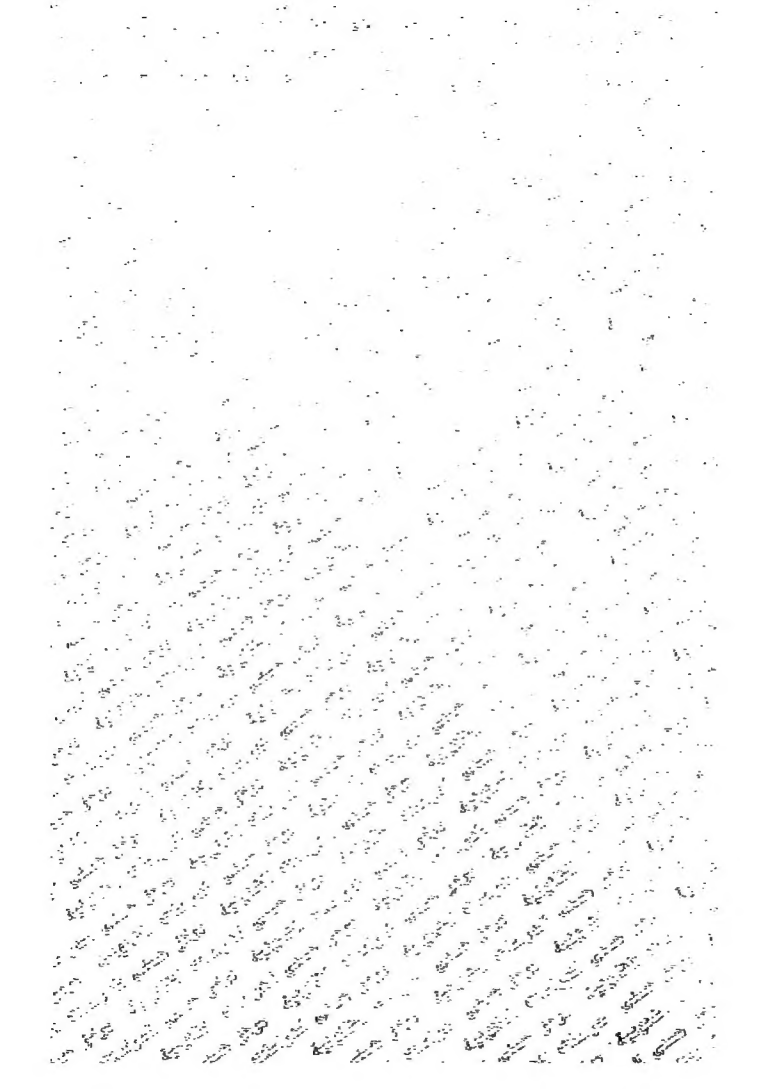
● الجزء العاشر : يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قومي ، تربية وتعليم ، تمويل ، تشريع .

● الجزء الحادي عشر : يضم تشريعات : تمدين واستيراد ، تعاون .

- **الجزء الثاني عشر : يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم عالي ، تعمير وتخطيط عمراني ، تلوث البيئة .**
- **الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تموين وتسعير جبرى ، تنظيم وادارة ، تيسيرات بمسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .**
- **الجزء الرابع عشر : يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر واقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صحى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى (ادارة محلية) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .**
- **الجزء الخامس عشر : يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعاة ، دعاية واعلان ، دفاع مدنى وشعبى ، دمغة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رى وصرف ، زراعة .**

رقم الايداع ٤٦٤٧ لسنة ١٩٨٩

مطابع سجل العرب





Bibliotheca Alexandrina



0548955